

جامعة مولود معمري – تيزي وزو
كلية الحقوق و العلوم السياسية

الدبلوماسية الجزائرية – الإفريقية بين
أولويات الأمن و التنمية

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم
التخصص: القانون

تحت إشراف الأستاذ
د. تاجر محمد

إعداد الطالب
مقدم فيصل

لجنة المناقشة:

- د/ خلفان كريم، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو رئيسا.
د/ تاجر محمد، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو مشرفا ومقررا.
د/ برفوق سالم، أستاذ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ممتحنا.
د/ بغزوز عمر، أستاذ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ممتحنا.
د/ بركاني أعمر، أستاذ محاضر "أ"، جامعة الجزائر ممتحنا.
د/ محمد السعيد مكي، أستاذ محاضر "أ"، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، الجزائر ممتحنا.

تاريخ المناقشة: 2017-11-20

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(... وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا)

صدق الله العظيم

الآية 114 من سورة طه.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع
إلى الوالدين الكريمين أطال الله في
عمرهما و منّهما بالصحة و العافية .
إلى زينة الحياة عز الأمانى و أعلى
الأمنيات بسمة الحاضر و زهور المستقبل
زوجتي وأبنائي.

 فيصل مقدم

الشكر و التقدير



الحمد لله و الشكر لله سبحانه و تعالى الذي
أعانني و وفقني على إنجاز هذا البحث.
كل التقدير للأستاذ

د. تاجر محمد

الذي ساعدني على اختيار موضوع البحث
ووافق على قبول الإشراف عليه و التقدير و كل
التقدير على صبره و عطائه المتميز نحو غد
أفضل في ميدان العلم و المعرفة.
و التقدير الموصول أيضا إلى أعضاء اللجنة
المحترمين الذين قبلوا مناقشة الموضوع و
إثرائه.

مقدم فيصل

مقدمة

إن التوجهات الخارجية للدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا هي عبارة عن مجموعة من الأهداف و المصالح التي تسعى لتحقيقها بدءا من حماية مصالحها الوطنية و أمنها و إستقرارها الداخلي و الخارجي وصولا إلى تحقيق التنمية الشاملة و المستدامة، و ذلك عبر العمل المشترك و التعاون السلمي مع الدول الأخرى¹.

تمثل السلوكات الخارجية للدبلوماسية الجزائرية إمتدادا لتمسكها بمبادئ ثورتها التحريرية² المتعلقة بدعم الحركات التحررية الإفريقية و السعي لبناء الوحدة الإفريقية و ضرورة تحقيق الإستقلال التام من خلال الإستقلال الإقتصادي على إعتبار أن تحرر إفريقيا من صميم نضالها، لذا يلاحظ إهتمامها بالدائرة الإفريقية فركزت جزءا مهما من أنشطتها الخارجية المختلفة في هذه الدائرة منذ الإستقلال.

كون الجزائر إحدى القوى الإقليمية الفاعلة في إفريقيا و تحديدا في منطقتي الساحل الإفريقي و المغرب العربي اللتين تعتبران بعدا استراتيجيا لها، نتيجة موقعها الجغرافي و الإرتباط الإجتماعي و مواقفها التاريخية و قدراتها الإقتصادية و العسكرية، مما رشحها للقيام بدور ريادي على المستوى القاري و دخولها في علاقات جديدة مع القوى الفاعلة في القارة.

شكلت النزاعات و الصراعات³ الأمنية و السياسية في القارة الإفريقية مع إنتهاء الحرب الباردة إحدى الظواهر الخطيرة التي لها جذورها التاريخية و محدداها السياسية و الإقتصادية و الجغرافية و الثقافية، فلقد تواكبت تلك الصراعات مع بدء التحول

1 - محمد أغ إسماعيل، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا منذ إنتهاء الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2015، ص.1.

2 - حول مبادئ الثورة التحريرية. أنظر في: بسام العسيلي، الثورة الجزائرية، مكتبة طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق، 1984، ص.39.

3 - تتسم ظاهرة الصراعات في القارة الإفريقية بأنها ظاهرة معقدة سواء فيما يتصل بخلفياتها و أسبابها أو فيما يتصل بنتائجها و تداعياتها. فعلى صعيد الأسباب لعبت العديد من المتغيرات دورا في إندلاع الحروب الأهلية، و يمكن تصنيف هذه المتغيرات في مجموعتين رئيسيتين: أولاهما تتعلق بالبيئة الداخلية مثل الطبيعة التعددية للمجتمعات الإفريقية، العوامل الإقتصادية و السياسية و ثانيهما تتعلق بالبيئة الخارجية و ما يرتبط بها من دور للقوى الدولية و الإقليمية في هذه الصراعات. أنظر في: شمحاط مراد، تأثير الدور الخارجي على استقرار الدولة في منطقة الساحل الإفريقي و حدوده، في: د. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، دار الحامد للنشر، عمان، 2016، ص.65.

الديمقراطي من الناحية الاقتصادية، كما تواكبت مع التحديات التي فرضتها قوى العولمة على البلدان النامية¹.

من هذا المنطلق تؤمن الجزائر بعمق الخط الإفريقي الواعي الملتزم لمواجهة التحديات و الصراعات التي تطوق القارة الإفريقية و تناصر الدبلوماسية الجزائرية الفكرة القائلة بأن الواقع الإفريقي فيه عناصر الربط و المصالح المشتركة بين دوله أكثر مما فيه من مظاهر التعارض و التناقض، و بناء على تلك الرؤية و القيم واصلت الدبلوماسية الجزائرية أداء رسالتها الحافلة بالمسؤولية و الوعي على النطاق الدولي بصفة عامة و النطاق الإقليمي على وجه الخصوص، فكانت منطقة القرن الإفريقي إحدى إهتماماتها و إنشغالاتها إذ عملت على القيام بوساطتها في حل النزاع الإثيوبي - الإريتري، فكانت صاحبة مبادرة سلمية بصدد هذا النزاع الحدودي، و لم يكن إختيار الجزائر لإدارة ملف الأمن الإفريقي إلا نتيجة لإيمانها بضرورة تحقيق الوحدة الإفريقية و إهتماماتها بمصلحة الدول الإفريقية².

ظل التعاون في مجالات الأمن و الدفاع العنصر الغالب في العمل الجماعي الإفريقي لفترة طويلة من الزمن تحت تأثير طائفة واسعة من المتغيرات الدولية و القارية في إفريقيا، و هو ما كان من شأنه منع منظمة الوحدة الإفريقية من إدراج هذه النوعية من القضايا ضمن أجندة العمل الجماعي الإفريقي، الأمر الذي أدى بالتالي إلى شلّ هذه المنظمة و منعها من التعامل بفاعلية مع العديد من القضايا الحيوية، لاسيما تلك المتعلقة بتسوية و حل الصراعات الداخلية و الإقليمية بين الدول الإفريقية، كان هذا الوضع بحد ذاته واحدا من العوامل الرئيسية التي دفعت إلى التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي بإعتباره تنظيما إقليميا أكثر طموحا في دفع و تعزيز

¹ - نهلة أبو العزّ، الآثار الاقتصادية للمشكلات الأمنية في إفريقيا، آفاق إفريقية، المجلد السابع، العدد الحادي و العشرون، 2006، ص.9.

² - محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية- الإريتريّة، الطبعة الأولى، دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع، بيروت، 2004، ص.57.

العمل الجماعي الإفريقي في كافة المجالات، و في مقدمتها قضايا الأمن و الدفاع وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة بين دول القارة الإفريقية¹.

تنسم بيئة الأمن في إفريقيا بهيمنة طائفة واسعة من التهديدات و التحديات ذات الطبيعة الأمنية التي يرتبط معظمها في واقع الأمر بظروف النشأة الإصطناعية للدولة في إفريقيا في العهد الإستعماري، و هذا الوضع كان من شأنه خلق البيئة الملائمة لبروز العديد من الصراعات لاسيما الحدودية منها²، و كانت هذه الصراعات بدورها مدخلا للعديد من التهديدات الأمنية في القارة الإفريقية، لعل أبرزها تلك التهديدات العديدة التي نجمت عن الحروب الأهلية³، و التي أفرزت أشكالاً شتى من التحديات الأمنية باعتبارها آثاراً جانبية لتلك الحروب و الصراعات⁴ التي أثرت في كافة المجالات بالدول التي دارت فيها، و لقد ركزت معظمها في دول إفريقيا جنوب الصحراء، و لاشك أن لتلك الحروب الأهلية تكاليف إقتصادية و إجتماعية باهظة تمثلت بالأساس في تأخر مستويات التنمية الإقتصادية و البشرية¹ في تلك الدول، و كذلك تراجع في معدلات نموها و أدائها الإقتصادي بشكل عام².

¹ أحمد إبراهيم، التغير في المنهج الإفريقي إزاء قضايا الأمن و الدفاع، أفاق إفريقية، المجلد السابع، العدد الحادي و العشرون، 2006، ص. 103.

و أشار إلى ذلك: د. محمد يوسف الجعيلي، درء و تسوية النزاعات فيما بين الترتيبات الدولية و الإقليمية (بإشارة خاصة إلى إفريقيا)، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية يصدرها المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الخرطوم، العدد 10، سبتمبر 2012، ص. 134.

² أنظر حول الجذور التاريخية للحروب الأهلية في إفريقيا في: أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، مطبوعات مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2001، ص. 51.

³ أميرة محمد عبد الحليم، الأمن الإفريقي بعد إنتهاء الحرب الباردة، دراسة في مصادر التهديد و أساليب المواجهة بإقليمي شرق و جنوب القارة، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2015، ص. 259-260.

⁴ أنظر حول النزاعات الحدودية التي تواجه الإتحاد الإفريقي في: سالم محمد الزبيدي، الإتحاد الإفريقي في ظل النظام الدولي الجديد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، 2006، ص. 85.

¹ أنظر حول تعريف التنمية البشرية وفقاً للتقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للإتماء في: حامد الريفي، إقتصاديات البيئة (التنمية الإقتصادية - التنمية المستدامة)، دار التعليم الجامعي، القاهرة، 2015، ص. 273.

² رحاب عثمان، الإقتصاد السياسي للصراعات و الحروب الأهلية في القارة الإفريقية، أفاق إفريقية، المجلد السابع، العدد الحادي العشرون، 2006، ص. 38.

لقد عانت الدول الإفريقية كثيرا بسبب غياب الأمن، و هو ما انعكس على الإنسان الإفريقي و أوضاعه المعيشية التي أصبحت صورة نمطية متطابقة مع معظلة الفقر³.

إن استتباب الأمن هو العامل الأساسي لتحقيق التنمية، فالأمن ضروري لحماية الفرد و صيانة حقوقه، و هو ضروري لحماية الموارد المختلفة من الإستغلال، و الأمن مهم لتأمين الإنسان، ففي غياب الأمن تستنزف الثروات التي تعتمد عليها عملية التنمية و في ظل شيوع الأمن تتحقق متطلبات التنمية.

يكون الأمن و التنمية ثنائية متلازمة، يصعب تحقيق أحدهما دون توافر الآخر، فاستتباب الأمن في مجتمع من المجتمعات يهيئ البيئة الحاضنة للتنمية، و إذا ما تحققت التنمية في المجتمع كان ذلك العنصر الداعي لاستتباب الأمن فيه.

تعاني معظم دول القارة الإفريقية من غياب العنصرين أو إحداهما نتيجة الكثير من العوامل، و تحتاج دول القارة إلى التخلص من ميراث الماضي و القضاء على عوامل إنتشار القلاقل الأمنية حتى تتمكن من تهيئة التربة الصالحة لعمليات التنمية فيها⁴، تماشيا مع تلك المتطلبات⁵، و في إطار تحقيق الموازنة بين تلك الثنائية عملت الدبلوماسية الجزائرية على وضع سياسات جديدة تهدف إلى تحقيق الأمن الداخلي و الأمن الخارجي، فالأمن الداخلي مرهون بغرس بذور الحرية و العدالة داخل المجتمع، بينما يتحقق الأمن الخارجي بتوطيد العلاقات الجيدة مع دول الجوار لتحقيق الوئام الإقليمي¹.

لقد كان الإهتمام الجزائري بتعزيز التعاون في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية على المستوى الإقليمي بندا رئيسيا على قائمة إهتمامات السياسة الأمنية للجزائر نحو

³ - لقد فقدت القارة الإفريقية أكثر من 41 مليونا من أبنائها في الفترة 1945 إلى 1994، فيما يعيش ما بين 250 مليون إلى 300 مليون إفريقي تحت مستوى خط الفقر أي بمعدل إنفاق أقل من دولار واحد يوميا. أنظر في: صلاح الدين عبد الصادق ، السلام و الإستقرار ... مطلب إفريقي، آفاق إفريقية، المجلد السادس، العدد العشرون، 2006، ص.7 .

⁴ - ناصر كامل، الأمن و التنمية في إفريقيا، آفاق إفريقية، المجلد السابع، العدد الحادي و العشرون، 2006، ص.7 .

⁵ - أنظر حول متطلبات السلام و الديمقراطية و التنمية في القارة الإفريقية في: د. عبد الله الأشعل، الإتحاد الإفريقي و القضايا الإفريقية المعاصرة، مؤسسة الطوبجي للتجارة و الطباعة و النشر، القاهرة، 2002، ص.238 .

¹ - علالي حكيمة، البعد الأمني في السياسة الخارجية - نموذج الجزائر - ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص.1 .

المحيط الجوّاري الإفريقي، إذ تسعى إلى التنسيق مع دول الجوّار لوضع سياسة موحدة لمحاصرة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل².

إنطلاقاً من تجربة الجزائر الراسخة في مجال مكافحة الإرهاب و الحد من آثاره فقد تبنت موقفاً ثابتاً تجاه القضايا المتعلقة بالإرهاب و مكافحته خاصة فيما يرتبط بمحيطها الإقليمي المباشر في منطقة الساحل، فقد قادت الجزائر حملة واسعة النطاق على المستويين الدولي و الإفريقي لتجريم الفدية بشكل مباشر أو غير مباشر داعية المجتمع الدولي إلى احترام هذا الالتزام³.

كما تبنت الجزائر شعار الحل السياسي الدائم و التفاوض كأداة للدفاع عن الأمن الإفريقي دون التدخل الأجنبي فيها، و جددت معارضتها لعمليات التدخل الغربي التي تفاقمت تحت دعاوى التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان، و تصدير الديمقراطية، و تجلّى ذلك بالخصوص في دعواتها المتكررة لوقف التدخل في مالي و ليبيا على التوالي، و دعمت الجزائر خارطة الطريق الإفريقية للتوصل إلى حل سياسي، و المطالبة بالدعم و التعاون الدولي مع الإتحاد الإفريقي بدلاً من تجاوزه للتدخل في دولة عضو فيه¹.

تقوم المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي لمواجهة التحديات و التهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة على مبدأ اعتماد مقاربة تنموية لمواجهة هذه التحديات إدراكاً منها بأهمية العلاقة القائمة بين الأمن و عملية التنمية، و يظهر هذا من

² - إدريس عطية، دور الجزائر في مواجهة الظاهرة الإرهابية في دول الميدان بالساحل الإفريقي: بين التغذية المحلية و التضخيم الدولي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الفترة من 24- 25 نوفمبر 2013، ص. 3.

³ - د. عز الدين قطوش، تطوير العلاقات بين الدولة و المنظمات الدولية الناتو و الجزائر من العداء إلى الشراكة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2015، ص. 231.

¹ - محمد أغ إسماعيل، المرجع السابق، ص. 136.

خلال نشاطها على المستوى الإفريقي في إطار الاتحاد الإفريقي و الشراكة من أجل تنمية إفريقيا².

إن الرؤية التكاملية للدبلوماسية الجزائرية جعلت من دورها التنموي في مقدمة إهتماماتها، بل رسمت دورا جديدا لها في نشاطها الدبلوماسي لمعالجة المشكلات الأساسية المؤثرة على التنمية الإفريقية، فقد شهدت سلوكياتها الخارجية تجاه القارة الإفريقية نشاطا حثيثا و تطورا ملحوظا في دعم التوجه التنموي نحو إفريقيا، و السعي لتفعيل العمل الإفريقي القاري و الإقليمي، و حاولت ترسيخ دورها في القارة عن طريق المشاركة في طرح المبادرات التنموية، كمبادرة النيباد التي حظيت بدعم واضح من المنظمات الدولية و على رأسها الأمم المتحدة و منظماتها المتخصصة كما دعت الجزائر الجماعة الدولية إلى دعم تنفيذ المبادرة و اعتبارها إطارا للتعاون مع القارة الإفريقية³.

كما توحى الإستراتيجية المعلنة للجزائر على المستوى الإقتصادي بأن النيباد هي أحد محاور دعم التعاون الإقتصادي التي تعتمد عليه في تعاملها مع النظام الإقتصادي العالمي الجديد، و الجزائر عبر تأييدها للنيباد و دعمها و الذي لقي التقدير من طرف دول القارة لم يتوقف على مجرد الإعلان عن تأييدها و إستضافة المؤتمرات الخاصة بها أو حتى تقديم الدعم المالي لتمويلها، و إنما إلتزمت بمبادئها خاصة ما يتعلق بالديمقراطية و الحكم الرشيد و دعم القطاع الخاص و إشراك منظمات المجتمع المدني.

إن تزايد اهتمام الجزائر بالمبادرة تجلّى كذلك في استضافتها لعدة مؤتمرات مهمة على أراضيها، و في إطار المتابعة و تنفيذ الإلتزامات استضافت كل القمم ذات الصلة

² - صليحة ممد، مقاربات بناء الأمن و السلم في منطقة الساحل الإفريقي مع التركيز على المقاربة الأمنية الجزائرية، في. د. بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2016، ص. 737.

³ - د. فائقة الرفاعي، الحلم الإفريقي (نيباد و الجماعة الإقتصادية الإفريقية و مسيرة العمل الإفريقي المشترك)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2014، ص. 147.

بدعم التعاون الإقتصادي للوقوف على إنجازات المبادرة، و بمراجعة شاملة للمبادرات الفرعية و المشروعات و الإجراءات التي تم إتخاذها لتنفيذ المبادرة¹.

فيما يتعلق بالمشاركة في الآليات الطوعية للمبادرة و أهمها آلية مراجعة النظراء، كانت الجزائر أول دول الشمال الإفريقي إنضماما إلى المبادرة و أكدت على أهميتها لتحقيق النهضة الإفريقية، و عينت السيد "عبد القادر مساهل" نقطة إرتكاز في استقبال فريق المراجعة الدولي، و كان دعم الإرادة السياسية لعملية التقييم و المراجعة في الجزائر هو ما ميز تجربتها².

لذا أصبحت سياسات النيباد من بين أولويات الدبلوماسية الجزائرية و استقطبت أجندة العمل الدبلوماسي الجزائري على المستوى القطري و الإقليمي و العالمي.

و من هذا التوجه أصبحت الدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا تستدعي الإهتمام و الدراسة، من أجل الوقوف على أهم المتغيرات التي طرأت على تحرك الجزائر، و تحديد الأولويات على رأس أجندة العمل الدبلوماسي في مختلف المجالات على المستوى الإقليمي نتيجة التطورات الداخلية و الإقليمية و الدولية الجديدة.

و تتركز أهمية الدراسة في العديد من الجوانب منها مايلي:

عن الأهمية البحثية لموضوع الدراسة، فإنها تكمن في الأهمية المتنامية التي أصبح يوليها المجتمع الدولي قاطبة لمسألة التعاون القانوني و الإتفاقي بين الجزائر و الدول الغربية و الإفريقية في مجال مكافحة الإرهاب، و الإشادة بدورها المرجعي في استتباب الأمن و الإستقرار في محيطها الداخلي و الإقليمي.

كما تنبع أهمية الدراسة من كونها تخص دولة كانت لديها دبلوماسية إفريقية نشطة و رائدة في الدائرة الإفريقية قبل و بعد الإستقلال، مما يعطي بالطبع أهمية

¹ - رواية توفيق، دول الشمال الإفريقي و مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)، في. د. محمد عاشور، أحمد علي سالم، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الدولي لأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، الفترة من 16- 17 أبريل 2005، ص. 323.

² - نشوى مختار حسين محمد، الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء في إطار النيباد و دور المجتمع المدني الإفريقي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2015، ص. 57.

لمعرفة إنجازات الدبلوماسية الجزائرية و مبادئها و الأساليب التي اعتمدتها في تعاملها مع النزاعات التي عصفت بالقارة و ما آلت إليه هذه الدبلوماسية في ظل المتغيرات الإقليمية و الدولية الجديدة، كما تكتسب أهميتها من كونها دبلوماسية تتعلق بدولة تعرضت لأزمة سياسية و أمنية و إجتماعية خانقة خلال التسعينات، انتقلت تداعياتها إلى المحيط الإقليمي، مما يستدعي دراسة مدى تأثير ذلك على سلوكها الخارجي تجاه القارة.

و تستمد الدراسة أهميتها العملية في كون الجزائر إحدى الدول و القوى الإقليمية المهمة في إفريقيا، و تحديدا في منطقتي الساحل الإفريقي و المغرب العربي اللتين تعتبران بعدا استراتيجيا لها، و التي أفرزت بؤرا للتوتر و إنعدام الأمن و الإستقرار قرب حدودها، فضلا عن التنافس بين الجزائر مع بعض الدول الإفريقية على الريادة في القارة، في ظل التدخلات الأجنبية المتفاقمة في الشؤون الإفريقية، مما يعكس أهمية التوقف على سلوك الجزائر تجاه هذه القضايا الإفريقية الذي تطالب تصميم دبلوماسية جديدة للجزائر سطرت في جدول أعمالها تطوير العمل الدبلوماسي من أجل القدرة على التكيف مع المتغيرات و التحولات الهيكلية التي شهدتها الساحة الدولية، و إعادة تقويم ترتيب أولوياتها.

و في إطار تناول موضوع الدراسة اعتمدنا المنهج التحليلي باعتباره أحد المناهج المناسبة لتحليل أدوات السياسة الخارجية و العلاقات الدولية، حيث تمثل محددات الدراسة بيئة الدبلوماسية الجزائرية و مقوماتها، و مبادئها، و ممارساتها و تطبيقاتها، و تنامي أدوارها نحو تبني استراتيجية إقليمية متكاملة.

بناء على ما تقدم فإن إشكالية الدراسة تتجلى في تبيان دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل التكامل بين نواة الأمن و متطلبات التنمية في إفريقيا .

تم تقسيم الدراسة إلى بابين، تناول الباب الأول أهمية التنظيم القانوني للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية ، و تناول الباب الثاني دور

الدبلوماسية الجزائرية في تجسيد البعد التكاملي بين الثنائية المتلازمة "الأمن" و "التنمية" بإعتبارهما أساس تطور أي مجتمع.

الباب الأول: أهمية التنظيم القانوني للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية

تخضع سياسة الجزائر الخارجية لمبادئ معينة، تتحكم في سلوكها و توجهها الخارجي، و التي كثيرا ما تفرضها ثوابتها أو تنبع من موانيق الثورة الجزائرية التي أملت على الدبلوماسية الجزائرية عدة مبادئ تركز عليها و لازالت تتمسك بمعظم تلك الثوابت الأساسية، و ذلك على الرغم من التحولات و المستجدات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة.

إن المبادئ الحاكمة للدبلوماسية الجزائرية¹ النابعة من البيئة الداخلية تجد صداها على الصعيد الخارجي في مجمل القضايا المطروحة على العالم، و على منابر المنظمات الدولية و الإقليمية، كونها تتماشى مع أحكام و مبادئ القانون الدولي و تحمل في مضامينها خدمة الأهداف الإنسانية. (الفصل الأول).

و في إطار خدمة الأهداف السياسية و الأمنية لشعوب القارة بعدما عصفت بها النزاعات الحدودية و الحروب الأهلية التي أدت إلى حالة عدم الإستقرار، لم تتوان الدبلوماسية الجزائرية عن أداء دورها في حل النزاع الدائر في القرن الإفريقي، فسارعت لأداء وظيفتها، و كانت صاحبة مبادرة سلمية بصدد حل النزاع الإثيوبي – الإريتري. (الفصل الثاني).

الفصل الأول: مضامين الدبلوماسية الجزائرية و مبادئها في عالم متغير

فضلا على أن الدبلوماسية الجزائرية سجلت منذ الثورة حضورا ذا خصوصية في معالجة القضايا التي تتصل بها و بدوائر إنتمائها، فإنه كان في ثورة نوفمبر¹ الأثر البالغ و الحاسم في تنشيط هيئاتها الدبلوماسية عبر العالم، حيث قدّمت دول شمال إفريقيا و بعض دول غرب القارة جميع أنواع الدعم الدبلوماسي للثورة التحريرية منذ إندلاعها و الدفاع عنها سياسيا في المحافل الدولية، و فتح مكاتب تمثيلية لها في عواصمها، و بالموازاة مع استرجاع السيادة الوطنية كان من الطبيعي أن تبرز مكانة القارة لدى

¹ – voir, Abdelkader BOUSSELHAM, la diplomatie Algerienne de la guerre d'indépendance 1954- 1962, édition DAHLAB, 2015, p. p. 43- 45.

Voir aussi, Abdelkader CHABANI, la diplomatie Algerienne et le droit des peuples, 1989, p. 384.

¹ - حول الثورة الجزائرية و خصوصيتها، أنظر بالتفصيل في : بسام العسيلي، المرجع السابق، ص. 39.

الجزائر، فكانت سباقا لمد يد العون و المساعدة إلى حركات التحرر الوطني. (المبحث الأول).

إذ تظل الدبلوماسية الجزائرية على عهدتها في الطليعة على ساحة العمل القومي العربي في إرساء دعائم السلم و التعايش السلمي، إنما هي نتاج مسيرتها لمبادئ الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي لاسيما منها المتعلقة بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية معتبرة التمسك به من صميم نضال الجزائر الدبلوماسي تجاه دول القارة الهادف إلى تعزيز التضامن و التعاون بين الشعوب التي تناضل من أجل التحرير²، و واصلت الدبلوماسية الجزائرية رسالتها بناء على تلك المبادئ. (المبحث الثاني).

المبحث الأول : مضامين الدبلوماسية الجزائرية

مواصلة للجهود التنظيمية للهيئات السياسية التي قادت الثورة تم الإعلان عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة و أصبحت الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الجزائري، كما يمكن القول أن مؤتمر باندونغ بعد بمثابة شهادة ميلاد لدبلوماسية جبهة التحرير الوطني، إذ سجلت أول انتصار دولي لها في فتح الطريق أمام الدبلوماسية الجزائرية نحو هيئة الأمم المتحدة أثناء ثورة التحرير. (المطلب الأول)

كما تجدر الإشارة إلى أن التجربة التفاوضية للدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة نجحت في تعميم صفة النزاع المسلح الدولي على حروب التحرير الوطني غداة الإستقلال، فوضعت أسسا و أهدافا لسياستها الإفريقية، فساهمت في الدفاع عن مصالح القارة و تعزيز مكانتها الدولية من خلال دعم الحركات التحررية، فوجدت هذه الأخيرة في الدبلوماسية الجزائرية¹ رفيق سلاح و مركزا للإشعاع التحرري. (المطلب الثاني)

² - أنظر في: د. مسعود منتري، حرب الجزائر و القانون الإنساني، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 23، دون سنة النشر، ص. 13-16.

¹ - عبدلي بوغراة، الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة، على الموقع:

<http://www.sidi-aissa.com/ar/?p=988a=18142>.

في ذات السياق أكد السيد عبد الله مقلاتي مدير مخبر الثورة بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة في حديث لـ "نوميديا نيوز" أن النشاط الدبلوماسي إبان الثورة لعب دورا كبيرا إلى جانب العمل المسلح في تحقيق الإستقلال، تصفح الموقع:

<http://www.numidianews.com/ar/article.17285.html>.

المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية أثناء ثورة التحرير

إن العقيدة الثورية للشعب الجزائري ساهمت في حماية الشخصية الوطنية من الذوبان في الشخصية الفرنسية و حفظت له كيانه و مقوماته، بفضل التنسيق الداخلي و الخارجي، فثورة نوفمبر امتازت بمقدرتها على نضال أبنائها الذين كونوا خلايا و تولوا تنشيط الهيئات الدبلوماسية. (الفرع الأول)

و من ثم استطاعت هذه الهيئات أن تحقق عزل فرنسا دوليا من الناحية السياسية طوال الثورة، و أطاحت بسبع حكومات فرنسية متتالية، و ذلك عبر قيام أعضاء وفد جبهة التحرير الوطني بنشاط حثيث للتعريف بالقضية الجزائرية، الذين أظهروا قدرة ممثلي جبهة التحرير الوطني على التفاوض و صياغة إتفاقيات إيفيان التي تمخض عنها الإستقلال. (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الهيئات الدبلوماسية المباشرة

قبل المضي قدما حول دبلوماسية الثورة و هيئاتها المباشرة نحاول أن نقف أمام مدلول مصطلح الدبلوماسية¹ (أولا) فهي ذات معاني متعددة و مختلفة، و ذلك بالنظر إلى السياق العام الذي تستعمل فيه و إلى المضمون الواقعي الذي تنطبق عليه و تشمله، و أخيرا بالنظر إلى الأوجه المختلفة التي تظهر من خلالها للمراقب، ثم نتطرق إلى نشاط الطلبة الجزائريين في إدارة المفاوضات المباشرة مع الحكومة الفرنسية و الصعوبات التي اصطدمت بها (ثانيا).

¹ يعرف الدكتور سموي فوق العادة الدبلوماسية بأنها مجموعة القواعد و الأعراف و المبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول و المنظمات الدولية و الأصول الواجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي، و التوفيق بين مصالح الدول المتباينة، و فن إجراء المفاوضات و الإجتماعات و المؤتمرات الدولية، و عقد الإتفاقيات و المعاهدات. حول التعاريف المتعددة للدبلوماسية، أنظر في: علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر، الأردن، 2001، ص. ص. 21-24.

أولاً: المفاهيم المختلفة للدبلوماسية

1- تعريف الدبلوماسية

دلت الشواهد التاريخية على أن استخدام الدبلوماسية كأسلوب للتعامل بين مختلف الوحدات السياسية في المجتمع الإنساني كان أمراً معروفاً ولم يكن حكراً على حضارة معينة إنما يرجع الفضل في إيجاد العلاقة ما بين دبلوماسية التفاوض وإنشاء إطارات عمل مشتركة لأطراف متعددة إلى القدماء من الإغريق الذين اعتمدوا على المفاوضات كأسلوب أساسي في تسوية المصالح المتضاربة بين مجتمعاتهم السياسية القائمة على أساس الدولة المدنية.

كان للبيئة الحضارية اليونانية¹ الأثر الأكبر على القيم السياسية و الإجتماعية للدويلات اليونانية، عكست طبيعة العلاقات السياسية بينها و اعتماد هذه الدويلات على الدبلوماسية و القوة في تحقيق المصالح الخاصة بها، أما الدبلوماسية فلقد كانت وسيلة الإتصال الرئيسية و أسلوبها الأهم في شرح المواقف، أما بالنسبة للقوة فقد كانت متغيراً هاما لا يظهر إلا عند الفشل في إيضاح المواقف السياسية بضرورة الوصول إلى تسوية، لقد كان في إرتباط الدبلوماسية بالقوة سعياً وراء تحقيق المصالح و أثراً بالغاً في بلورة مبدأ التفاوض² هناك معنى غير دقيق و هو المعنى الشائع و الذي يسقط عن المصطلح جميع مدلولاته السياسية و يحتفظ بالمعنى الشكلي الظاهر من حيث دلالاته على نمط من السلوك، فتستعمل الدبلوماسية بهذا المعنى للدلالة على الفرد الذي يحسن السلوك بين الناس بلباقة و ليونة و الذي يستطيع أن يحل القضايا الشائكة أو يخرج منها بحنكة، و الذي تتوفر لديه قابلية النقد و قدرة الإقناع.

¹ - كلمة دبلوماسية من أصل يوناني، و كان يقصد بها في اللغة اليونانية القديمة الوثيقة الرسمية المطوية مرتين و الصادرة عن الرؤساء السياسيين، كما يقصد بها لدى الكتاب الكلاسيكيين الإغريق مثل شيشرون، خطاب التقديم. راجع حول ذلك في: عبد العزيز محمد سرحان، قانون العلاقات الدبلوماسية و القنصلية، القاهرة، 1986، ص. 3 و ما يليها.

² - د. باسل الخطيب، الدبلوماسية المتعددة الأطراف، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد الرابع، 1987، ص. 41.

تأتي بعد ذلك المعاني الدقيقة، حيث تدل فيه الدبلوماسية على معرفة العلاقات الدولية و المصالح التابعة لكل دولة، و التي تجري بواسطة المعاهدات و الإتفاقيات التي تنظم علاقة الدول بعضها مع البعض الآخر³.

كما تدل الدبلوماسية على العلاقات الدولية نفسها من حيث أنها مجموعة نشاطات سياسية نوعية يقوم بها أشخاص معيّنون تسند لهم دولهم إنجاز هذه المهمات مع الخارج كالسفراء و المبعوثين أو الموفدين المكلفين بمهام سياسية خارجية⁴.

و من أبرز التعريفات التي تناولت مفهوم الدبلوماسية المعاصرة ما أوضحه "هارولد نيكلسون" من أنها إدارة العلاقات الدولية بالتفاوض، و إذا كان هذا التعريف قد دعا الكثير من علماء السياسة إلى القول بأن الدبلوماسية الثنائية هي الطريقة الكلاسيكية في التعامل بين أية دولتين، فإن المفاوضات هي الوسيلة التي تعبر عن محاولات الدول أيا كانت لتحقيق مصالحها الوطنية عن طريق المحافظة على الأوضاع القائمة أو تغييرها، و بما ينعكس دوما على كيفية تحقيق تلك المصالح من الأمور المتفق عليها في الفقه السياسي المعاصر، و لكي تقوم المفاوضات لابد من توافر شرطين أساسيين، وجود مصالح مشتركة، و وجود مسائل متنازع عليها، فبدون المصالح المشتركة لا يوجد ما يمكن التفاوض من أجله، و من غير المسائل المتنازع عليها لا يوجد ما ينبغي التفاوض حوله.

2- مقومات الدبلوماسية و خصائصها في القرن العشرين

يعتبر القرن العشرون فترة زمنية مميزة بالمقارنة مع غيره من القرون، بالنظر إلى ما أصاب النظام الدولي من تطورات كان لها الأثر الأكبر على اكتساب المهنة الدبلوماسية و المفاوضات، و كذلك دبلوماسية المؤتمرات و المنظمات الدولية لسمات جديدة و واضحة.

³- أنظر حول مدلول الدبلوماسية في، أحمد حلمي إبراهيم، الدبلوماسية - البروتوكول - الإتيكيت - المجاملة، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة، 1986، ص. 5.

⁴- د. أدونيس العكره، من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1981، ص. ص. 12- 14.

إن الدبلوماسية التقليدية التي كانت سائدة و حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ثنائية الأطراف و قد اعتمدت على أساليب القوة و التفاوض و على سرية الإتصالات و طبقية الدبلوماسيين (أي إنتمائهم إلى الطبقات الأرستقراطية و الفنية)، و كانت الدبلوماسية التقليدية تعتمد على المفاوضات لتحقيق المصالح الوطنية بناء على عدة إعتبارات أساسية منها:

أن المفاوضات و الإقناع هما أفضل الأساليب التي تحقق التسويات و تؤمن المصالح بأقل التكاليف.

أن المفاوضات قد تكون الوسيلة الأنسب للوصول إلى تسويات تتعلق بأمور غير سياسية أو أمور ذات أهمية سياسية قليلة لا ترتبط بالمصالح الحيوية للدولة مثل البقاء و الأمن.

أن المفاوضات هي بديل أساسي لخيار الحرب الذي يمكن أن يكون خطرا على الدولة و مصالحها.

أن المفاوضات قد تكون الوسيلة المتوفرة الوحيدة للدولة التي هزمت عسكريا أو لتلك الدولة التي تكون على حافة الإنهيار، في الوقت الذي تفضل فيه الدولة المنتصرة التفاوض لأنها تكون في موقف يمكنها من فرض الشروط على الدولة المهزومة.

أما الدبلوماسية المعاصرة تتسم بعلنيتها و شموليتها و تعدد أطرافها و اتساعها كمنهنة و أسلوب يسهل الإنتماء إليها و يطلع الرأي العام الداخلي و الدولي على مضامينها، و لأنها تكتسب أبعادا إضافية تتمثل في مايلي:

1- إتساع دوائر الحوار و التعايش و التعامل الدولي بإنتشار المنظمات الدولية المتعددة الأطراف و المقاصد.

2- انتشار ظاهرة المفاوضات العلنية المتعددة الأطراف و على كافة المستويات الإقليمية أو الدولية.

3- تبلور القواعد التي تحكم طريقة و أبعاد المفاوضات و الحوار و التسويات بين الدول في ضوء التنظيم الدائم للعلاقات الدبلوماسية سواء من حيث القواعد أو الإجراءات أو المضامين.

تعدد الاجتماعات الدولية القائمة على اعتبارات السياسة أو العقيدة أو الأمن أو الإقتصاد بشكل ساهم في إظهار وسائل دبلوماسية - تفاوضية مثل القمة، و الائتلاف و التحالفات داخل أو خارج المنظمات الدولية¹.

3- المبادئ العامة للدبلوماسية المعاصرة

إن صياغة المبادئ العامة في إطار أي نظام قانوني تمثل ضرورة قصوى لتأجيل القواعد التي تحكمه، و في إطار القانون الدبلوماسي¹ يمكن القول إن هناك بعض المبادئ العامة التي تحدد مدى و أهمية القواعد المطبقة و التي يؤدي تطبيقها الكامل إلى تحقيق فاعلية الوظيفة الدبلوماسية على الصعيد الدولي مع المحافظة على المصالح المشروعة للدولة المعتمدة و الدولة المعتمد لديها (في إطار الدبلوماسية الثنائية) أو الدولة المعتمدة و دولة المقر و المنظمة الدولية المعتمدة لديها البعثة أو المرسل إليها الوفد (في إطار الدبلوماسية متعدد الأطراف).

و من الثابت أن القواعد التي تحكم الدبلوماسية الثنائية تشكل واحدا من أقدم فروع القانون الدولي، فالمبادئ الأولى لهذا الموضوع بدأت تتبلور منذ العصور الأولى للتاريخ و النظام الحالي ما هو إلا النتيجة الملموسة لتطور و لعمل دائب ساهم الإسلام و فقهاء المسلمين في وضوح قواعدها و رسوخها مساهمة لا يمكن إنكارها و تتمثل المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الدبلوماسية الحالية في الآتي:

¹ - د. باسل الخطيب، المرجع السابق، ص. 45-46.
¹ - يعرف الأستاذ "كابه" القانون الدبلوماسي على أنه "مجموعة القواعد القانونية التي تعني بتنظيم العلاقات ما بين مختلف الأجهزة التابعة لأشخاص القانون الدولي العام و المكلفة بالعلاقات الخارجية لهؤلاء الأشخاص و ضمان الممارسة الحرة لوظائف هذه الأجهزة ". أنظر في: د. علاء أبو عامر، المرجع السابق، ص. 41.

أ- **مبدأ التراضي:** يقوم التمثيل الدبلوماسي الحالي على مبدأ الإختيارية و الإرادية، أي أن أساسه تراضي الدولتين أو الدول المعنية بإرسال البعثات الدبلوماسية لذلك تنص إتفاقية فينا لعام 1961 الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية. "يتم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول و إيفاء بعثات دبلوماسية دائمة بتراضي الطرفين".

ب- **مبدأ حرية الإتصال:** هو مبدأ معترف به على الصعيد الدولي، بل أنه يمثل أساس وجود القانون الدبلوماسي الحديث.

ت- **مبدأ إحترام قواعد القانون الدولي و قوانين الدولة المضيفة:** يعتبر هذا المبدأ قاعدة سلوكية واجبة الإتباع من طرف الدول¹.

هذا و يلخص المهتمون بالعلاقات الدولية مهام العون الدبلوماسي في أربع وظائف أساسية² و هي: التمثيل و الإعلام و الدفاع عن مصالح البلاد و المواطنين و المفاوضة.

و نحن لو راجعنا سلوك "الأمير عبد القادر" و نشاطه منذ تولية أمور الدولة الجزائرية الفتية على ضوء المهام الداخلة في صميم الدبلوماسية لوجدناها مجتمعة في أنشطته غير منقوصة تزينها لديه الأخلاقيات التي لولاها لإنقلبت هذه الوظيفة إلى شكليات و مغالطات تفرغ العقود الثنائية و المعاهدات الدولية من مضامينها و تجعل أمن الشعوب و استقرار أوطانها معرضة على الدوام للخطر.

كما مثل الشعب الجزائري خير تمثيل خارج ميادين المواجهة، فاستطاع بسلوكه و هو سجين بفرنسا و بثقافته أن يصحح نظرة الفرنسيين و العالم اجمع الى الجزائر و الجزائريين، كما كان خير رسول لشعبه لدى الأشقاء العرب و المسلمين³.

¹- د. أحمد أبو الوفاء، المبادئ العامة للقانون الدبلوماسي المعاصر، مجلة الدبلوماسي، العدد العاشر، ديسمبر 1988، ص 44.

²- تكمن وظائف الدبلوماسية التقليدية في خمس وظائف أساسية و هي: التمثيل و التفاوض و الرعاية و تنمية العلاقات الثنائية و الدولية، و التقرير و أضيف إلى مهامها كونها خط الدفاع الأول و البديل المبدئ عن الحرب رسم السياسة الجيدة. أنظر في: د. يوسف الحسن، الدبلوماسية في عالم متعولم، الطبعة الثانية، وحدة الدراسات بدار الخليج للطباعة و النشر، بيروت، 2008، ص. 167 و ما يليها.

³- د. صالح بن القبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم، Edition Anep، 2002، ص. ص. 42- 43.

وامتدادا لذلك فإن أول نوفمبر 1954 أكد أصالة الشعب الجزائري التاريخية و الحضارية و بقدر ما حققت ثورة نوفمبر من انتصارات عديدة بفعل الأساليب الجهنمية التي استعملها الاستعمار الفرنسي ومن ورائه الحلف الأطلسي لعزل الثورة داخليا خارجيا و إطفاء لهيبها، لكن الشعب لم يتردد دوما في دعمها و إمدادها بكل ما تحتاج إليه من دعم مادي و معنوي و هي إحدى جوانب عظمة هذه الثورة¹.

و عليه لم تترك جبهة التحرير الوطني اثار العدوان تضيق في زحمة الدبلوماسية الدولية، بل تابعت تذكير العالم بالعدوان الفرنسي، لقد دعم العدوان على ساقية سيدي يوسف الثورة الجزائرية و كللت الجهود الدبلوماسية في تحقيق نصر سياسي أضيف إلى الإنتصارات السياسية و العسكرية السابقة التي أدت بمجموعها إلى إنتصار الثورة الجزائرية².

ثانيا: نشاط الطلبة الجزائريين

تولى تنشيط الدبلوماسية الجزائرية مناضلون بسطاء، و أمام اتساع النشاط السياسي الخارجي للثورة و تعقيد جوانب ملفاتها القانونية و الإقتصادية و العسكرية أخذت تتجه الأنظار إلى العناصر المثقفة ثقافة عالية، و كادت تنحصر وقتها في الطلبة و تلاميذ الثانويات لقلة وفرتهم في الأوساط الأخرى.

لقد إلتف الطلبة الجزائريون حول الثورة و إلتحق بعضهم بصفوف جيش التحرير الوطني، و كرس بعضهم الآخر طاقته و مواهبه الفكرية و الأدبية للتنويه و الإشادة بها، و من جهتها أولت الثورة الشباب المثقف عناية خاصة، و عملت منذ بدايتها على استيعاب العديد من الطاقات الفكرية و العلمية بين صفوف الطلاب للعمل معها في صفوف الجيش كمجندين أو للعمل في ميادين أخرى كالدعاية و الإعلام و التموين، و تعليم الجنود و المناضلين و غيرها من الميادين الحيوية الأخرى لدفع عجلة الثورة قدما

¹- عميور ب، الذكرى التاسعة و الأربعون للثورة التحريرية، مجلة الجيش، عدد 484، نوفمبر 2003، رمضان 1424هـ، ص. 14.

²- الحرب الإعلامية، مديرية الإتصال و الإعلام و التوجيه، مجلة الجندي، عدد 285، أبريل 2003، ص. 16.

و من خلال تتبعنا للحركة الطلابية الجزائرية¹ داخل البلاد و خارجها سنقف بدون شك على الدور الذي لعبه الطلبة الجزائريون في ثورة 1954.

أ - تأسيس الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين

كانت الجمعيات الطلابية الإطار الوحيد الذي انصهرت فيه الحياة الطلابية اجتماعيا و سياسيا و قد تجاوزت الإطار المحلي بالنسبة للطلبة الجزائريين لتشمل أقطار المغرب العربي (تونس ، المغرب)².

منذ تأسيس الإتحاد في شهر جويلية 1955 تحت ظل جبهة التحرير الوطني، عمل الإتحاد في إطار ثوري بحث، و بتنسيق تام مع الجبهة ، و لم يفصل بين مشاكله و مشاكل شعبه، و من ثم لم تكن لديه "قضية خاصة" و أخرى "عامة" إنما لمشكلة بالنسبة إليه كانت مشكلة الشعب الجزائري ككل، حسب ما كان يعيشها و يتخبط في تطوراتها التي لم تكن يوما ما في صالحه، و من جهة أخرى نلاحظ عدم رفض الإتحاد الثقافة الأجنبية رفضا تاما، دون أن يمنعه ذلك من تحديد مواقفه من الحركة الوطنية الجزائرية و اعتبار نفسه جزءا لا يتجزأ منها.

بازدياد تلاحم الطلاب الجزائريين حول الثورة و تأييدهم المطلق لمبادئها و أهدافها ، ازداد قمع و اضطهاد الإحتلال الفرنسي لهم، و من جهتها ازداد موقف منظمة الطلبة الفرنسيين "F.E.N.U'L" تصلبا إزاء الطلبة الجزائريين و اتهمت منظماتهم بالتهديد و الإكراه تمارسهما على الطلاب لجلبهم إلى صفوفها.

¹- أنظر بالتفصيل حول النشاط الدبلوماسي للحركة الطلابية في :

Amine Ait Chaalal , la diplomatie Algerienne et l'occident de 1965 a 1991, annuaire de l'afrigue du monde C.N.R ,edition 2000 – 2001 , p. p. 483 – 484

²- أقامت رابطة طلاب المغرب العربي مهرجانا خطابيا على مدرج الجامعة السورية تحدث فيه كل من الدكتور جميل صليبا و الأستاذ محمد المبارك و الدكتور إسماعيل عزة و الأستاذ حافظ الجمالي و الأستاذ الشاعر عبد السلام و الطالب الجزائري محمد مهدي حول سبل تدعيم إستقلال الجزائر، أنظر في: بسام العسيلي، المرجع السابق، ص. 406 و ما يليها.

من هنا نلمس المواقف الإيجابية التي اتخذها الإتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين من الثورة الجزائرية، و الدور الذي لعبه الطلاب في التعبئة الوطنية بصفة عامة، و بين الأوساط الطلابية بصفة خاصة¹.

لعل أول مهمة دبلوماسية ذات شأن اضطلع بها الطلبة بإسم الثورة تمثلت في الإتصال الذي كلف به مكتب الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين مع حكومة الرئيس "غري موليه" في فبراير 1956 بالجزائر² يوم محاولته تنصيب الوزير المقيم الجنرال "كاترو".

و ترأس الوفد الجزائري بهذه المناسبة المرحوم "محمد الصديق بن يحيى" و عن الجانب الفرنسي السيد "كومين" بصحبة السيد "هيريرو".

سرعان ما صارت الثورة في حاجة إلى طلبة يتفرغون لنشاطها السياسي الخارجي و لعل أول تعيين من هذا القبيل مثل الأخوين "الأخضر الإبراهيمي" و "محمد الصديق بن يحيى" و قد تم إبان مؤتمر الطلبة المنعقد بباريس في مارس 1956 و اتجها بعده إلى "باندونغ" لتمثيل الجزائر في أول ذكرى لمؤتمر باندونغ التاريخي³.

و في مؤتمرهم الذي انعقد بباريس، في الفترة الممتدة ما بين 24 و 30 مارس 1956، و الذي حضره، حسب الجريدة الفرنسية "لوموند" أكثر من 60 ممثلا عن الطلاب الجزائريين الذين قدرت أعدادهم بأكثر من ألف طالب أي حوالي 40% من المجموع الكلي للطلاب الجزائريين صادق المجتمعون على لائحة سياسية، دارت محاورها الرئيسية على مايلي:

¹- د. عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، الطبعة الرابعة، دار هومة، 2011، ص. ص. 29-30.

²- حول رئاسة "غري موليه" للوزارة الفرنسية و إعلانه بتاريخ 09 مارس 1956 حول المشاركة في نقاش حر مع منتخبي و ممثلي الجماهير الجزائرية راجع في: مصطفى طلاس، بسام العسيلي، المرجع السابق، ص. 42 و ما يليها.

³- د. صالح بن القبي، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر، 1998، ص. ص. 44-45.

إعتباراً أن كفاح الشعب الجزائري عادل و شرعي، متماشيا مع تطوره التاريخي، و ليس له من هدف سوى استقلال و حرية الشعب الجزائري يتقدم المؤتمر بالمطالب التالية:

- إعلان استقلال الجزائر.

- إطلاق سراح جميع المعتقلين و المسجونين الوطنيين.

الشروع في المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني¹.

و يدخل الإضراب العام للطلبة الذي تم في 19 ماي 1956 في السياق نفسه، أي تلبية لحاجة الثورة في عناصر تكون في مستوى الإضطلاع بالجوانب الفنية للقتال كالإمداد و المواصلات و بالجوانب القانونية و الإدارية.

و أدى الطلبة واجباتهم على الوجه المطلوب كباقي أفراد الشعب الآخرين و لقد كانت لهم مساهمة معتبرة في مختلف المفاوضات التي أدت إلى إستقلال الوطن و استرجاعه كامل سيادته .

و يشهد للطلبة الجزائريين موقفهم البطولي إبان الثورة التحريرية الذي تجسد في تنظيماته المتعددة و نشاطه المستمر و الطلبة الجزائريين على غرار الطلبة المغاربة و التونسيين أسسوا تقريبا في كل جامعة من الجامعات الفرنسية جمعية خاصة بهم متفرغة من باقي الجمعيات و كثيرا ما كانت الجمعيات الطلابية التي تأسست بعيدا عن باريس تتمتع بقدر كبير من الإستقلالية في إدارة و تسيير شؤونها.

و جاء مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 ليؤكد على دور الطلبة و المثقفين الجزائريين في ثورة نوفمبر 1954 و ضرورة تجنيدهم من أجل خدمة الوطن و المشاركة بفعالية في الثورة المسلحة و توعية الشعب و تنويره من خلال توزيع المناشير و المقالات الصحفية على مختلف شرائح المجتمع.

¹- د. عمار هلال، المرجع السابق، ص. ص. 30 - 31.

هذا ما ثبت في صحيفة "المقاومة الجزائرية" الأمر الذي دفع الشرطة الفرنسية إلى قمع و اضطهاد الحركة الطلابية من خلال الإعتقالات و الأحكام التعسفية للأعضاء الناشطين و حل إتحاد الطلبة الجزائريين و توجيه تهمة الإخلال بالأمن العام للمسيرين تمهيدا لتسليط شتى العقوبات عليهم.

فما كان عليهم إلا أن لجئوا إلى التضحية و الفداء تلبية لنداء الثورة، فبادر الشهيد "عبان رمضان" إلى تأسيس خلية حزبية ثورية في الجزائر العاصمة جلب إليها قدامى المناضلين أمثال " بن خدة"، "سعد دحلب"، "صالح لونيس"، "عمار أرزقان"، "محمد بجاوي" و غيرهم.

كما أن جبهة التحرير الوطني قد أسندت لهم المهام حسب التخصصات و الكفاءات في المجالات الصحية و الإدارية و الإقتصادية و الثقافية و غيرها التي أوجدها مؤتمر الصومام إلى الطلبة المتطوعين في الثورة، و لا يفوتنا في هذا العدد التنويه بالدور الفعال الذي لعبه الطلبة الجزائريون في عرض القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة في عريضة خاصة تضمنت وضعية الطلبة الجزائريين و مطالبهم¹.

يبدو واضحا مما تقدم أنه كان من المقرر في مطلع السنة الجامعية 55 - 56 إنشاء المكاتب الأولى للإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في كل الجامعات الفرنسية و كل مؤسسات التعليم العالي عبر العالم التي تتابع بها مجموعة من الجزائريين دروسهم العليا و ما كادت قائمة المرشحين لمكتب فرع الجزائر تتشكل حتى ألقت الشرطة الإستعمارية القبض على أربعة منهم و هم الإخوان "عمارة رشيد" و "محمد لونيس" و "أحمد تواتي" و " مصطفى صابر" و لم يكن لهم حظ المساهمة في نشاط المكتب إلا من وراء جدران السجن، و أطلق سراحهم في شهر فبراير فإستبقوا نشاطهم السري و التحقوا بصفوف جيش التحرير الوطني، و كان مكتب العاصمة ممثلا من "محمد الصديق بن يحي" رئيسا كونه يتمتع بحنكة دبلوماسية مكنته من الحفاظ على الأوضاع التي كانت تركز عليها الأوساط الثورية آنذاك و هي في أول مراحلها التي عرفت بأنها

¹ - فتيحة فارس، الحركة الطلابية الجزائرية أثناء ثورة التحرير، مجلة الجندي، العدد 288، ماي 2003، ص. 3 - 5.

مرحلة صعبة و عسيرة جدا و الإخوان "عمارة رشيد" ، " أحمد تواتي" ، " محمد لونيس" ، "مصطفى صابر" نواب الرئيس و "صالح بن القبي" ¹ مكلف بالنشاط الثقافي و الأنسة "حفصة بيسكر" أمينة عامة و الأنسة "زوليخة بقدر" أمينة المال و "عبد الحليم بن حسين" مكلف بالعلاقات الدولية.

و معروف أن الأخ " محمد الصديق بن يحي" لم يستجب للمطالب حتى تخلى عن رئاسة مكتب الجزائر مباشرة بعد انتهاء المؤتمر العادي الأول للطلبة الذي انعقد بباريس من 24 إلى 30 مارس 1956 لتمثيل الجزائر بمعية الأخ " الأخضر الإبراهيمي" في مؤتمر باندونغ للطلبة و للتفرغ بعدها إلى النشاط السياسي في الخارج.

كما أن طلبة جامعة الجزائر كانوا ممثلين في اللجنة المديرة التي مقرها (باريس) من طرف المرحوم " علاوة بن بطوش" و "صالح بن القبي" ².

II - الإضراب العام للطلبة المسلمين الجزائريين

تم الإجماع على الإعلان الرسمي عن الإضراب في 19 ماي 1956 و ذلك بعد مشاورات عديدة لأعضاء الطلبة التي تم انعقادها المرة الأولى " بنادي الدكتور سعدان" مقر حزب البيان سابقا و الإجتماع الثاني كان بدار الطلبة المسلمين "لاروبروتسو"، و مما لا شك فيه أن إضراب الطلبة و نجاحه جاء نتيجة تضامن ثلاثة عوامل أساسية و هي:

1- متطلبات المرحلة التي بلغت الثورة التحريرية.

2- تطور موقف الطالب من الثورة .

3- الأوضاع السائدة عبر الوطن و داخل الجامعة

¹- صالح بن القبي، من مواليد 10 أفريل 1933 بقسنطينة تردد في مسقط رأسه على الكتاتيب القرآنية و مدرسة السلام و ابتدائية "أراغو" و تكميلية "جيل فيري" بسيدي الجليس و الثانوية الفرنسية الإسلامية، تابع دروسه الجامعية بالعاصمة و ساهم في الحرب التحريرية و كان من مؤسسي الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، اعتقل سنة 1957 في ما يسمى بمعركة الجزائر و قضى أربع سنوات في الاعتقال، اشتغل منذ الإستقلال ضمن وزارة الشؤون الخارجية كمدير حيناً و سفير حيناً آخر إلى أن أحيل على المعاش سنة 1997 ، يتولى حالياً رئاسة المجلس العلمي لمؤسسة الأمير عبد القادر.

²- صالح بن القبي، المرجع السابق، ص. 67-73.

إن زحف الثورة العارم و السريع و انتصاراتها في المجال السياسي و العسكري و السمعة الطيبة التي صارت تتمتع بها على الصعيد الدولي، كل هذا أسمع صوتها في جل أنحاء العالم و من العمليات التي قام بها الطلبة في هذا الإطار:

- التردد على مركز الشرطة و المحاكم بالعاصمة و خارجها و على بعض الإدارات المركزية للبحث عن المناضلين المفقودين أو الإحتجاج على تعذيبهم و طول احتجازهم.
- جمع الأموال للثورة بإسم المنظومة الطلابية.

- الإتصال بالحكومة الفرنسية بإسم الثورة و أثناء زيارة رئيسها في ذلك الوقت "غي موليه"¹ للجزائر لحس النبض حول العديد من القضايا الحساسة، و قد تم هذا الإتصال و لعله الأول من نوعه بوفد ينتمي كل أعضائه الطلبة إلى الجبهة و بأمر من بعض قادتها و قد ترأسه عن الجانب الجزائري المرحوم " محمد الصديق بن يحي" و عن الجانب الفرنسي السيد "كومين" يسانده في مهمته السيد "هريو".

- إضراب العشرين يناير 1956 عن الدروس و الأكل.
- توفير الملاجئ لبعض المسؤولين المبحوث عنهم بإيجار بيوت آمنة بإسم بعض الطلبة و أسماء مستعارة.
- التغلغل في الأوساط المتعاطفة مع القضية الوطنية و تعبئة عناصرها المتطوعة قصد الإستفادة من خبراتهم.
و هنا يكمن دور الطلبة على الصعيد الدبلوماسي في إسماع القضية الجزائرية في المحافل الدولية حيث كان نداء 19 ماي بمثابة الحل المنشود للأزمة النفسية الخانقة التي كانت تعاني منها الثورة¹.

الفرع الثاني: التفاوض الدبلوماسي الجزائري في إيفيان

¹- على خلفية ما حققته الثورة من انتصارات داخلية (على مسرح العمليات) و خارجية (على المستوى الدولي)، صرح رئيس مجلس الوزراء الفرنسي "غي موليه" يوم 02 أكتوبر 1957 بمايلي: "هناك ثلاثة إلتزامات في إطار القانون: الأول هو أنه لا أحد و لا شيء سيفرق بين الجزائر و فرنسا تفاوض؟ مع من؟ السلم بأي ثمن؟ لا يمكن التفاوض إلا مع ممثلين أكفاء، و نحن لا يمكن لنا أن نعتبر ممثلين أكفاء أولئك الذين يستمدون كفاءتهم عن طريق الإجرام و الإرهاب". راجع بالتفصيل في: بسام العسيلي، المرجع السابق، ص. 43 و مايليها.
¹- د. صالح بن القبي، المرجع السابق، ص. 73 - 82.

إن ما أحدثته حرب التحرير الجزائرية من تحول في الرأي العام الفرنسي² الذي كان يعارض إمكانية منح الإستقلال للجزائر في البداية، و تحوله إلى التسليم بذلك في النهاية، كان نتاج النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني التي تمكنت من طرح القضية الجزائرية في المؤتمرات الدولية، و على موائد البحث داخل المنظمات الدولية، و بذلك حصلت على تأييد الرأي العام العالمي لقضيتها. (أولا).

بالإضافة إلى عمل جبهة التحرير على تعبئة الرأي العام الدولي لمناصرة القضية الجزائرية، و فهم طبيعتها فإن عرضها على الأمم المتحدة يعتبر مكسبا في حد ذاته، إذ يكسب الصفة الشرعية لوجودها و مطالبها و هذا ما كان في صالحها، إذ كان للأمم المتحدة دور في حمل فرنسا على التسليم بمطالب الجزائريين و قبولها المفاوضات و الأمر الذي أدى في النهاية إلى صدور قرار حق تقرير مصير الشعب الجزائري و منحه الإستقلال. (ثانيا).

أولا: قضية الجزائر في المؤتمرات الدولية

كانت قوة جبهة التحرير الوطني تكمن في تجذرها الشعبي، و كذلك في سياسة الإنفتاح التي اعتمدتها على الصعيد الدولي، و التي اكتسبتها إشعاعا إستثنائيا كحركة تحرر، فتتظيمها الخارجي المؤلف من قيادي الساعة الأولى للثورة المستقر بداية في مكاتب المغرب العربي تمرّس طوال سنوات لكي يشكل جهازا دبلوماسيا حقيقيا شمل الإعلام، و الإتصالات بالدول، و جولات في العواصم المختلفة و مشاركة في المؤتمرات الدولية، و إيفاد وفد كل سنة لدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، كل ذلك شكل أساس تلك النشاطات.

كما ساهمت نشاطات هؤلاء المندوبين في تقديم وجه، لم يكن معروفا في ذلك الحين عن الجزائر ساهم في نسج علاقات رسمية مع الأوساط القيادية ، كونهم كانوا

²- حول الرأي العام الفرنسي أثناء حرب التحرير أنظر في د. محمد حسن محمد عكاش، حرب التحرير الجزائرية، أهميتها السياسية و تأثيرها على سياسة فرنسا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية من قسم النظم السياسية و الاقتصادية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1977، ص 93 و ما يليها.

يتمتعون بمبادرة عريضة لإقامة علاقات مع الأوساط الدبلوماسية، الأكثر نفوذا من صحافيين و نقابيين و مثقفين و جامعيين و أحزاب سياسية و مؤسسات إنسانية¹.

إن سياسة تقرير المصير و التركيز الدعائي للوضع الداخلي في الجزائر ساهم في وضع قادة الثورة الجزائرية إستراتيجية للعمل الدبلوماسي غايته في الميدان الخارجي:

1- تدويل القضية الجزائرية.

2- تحقيق الوحدة الإفريقية في داخل إطارها الطبيعي العربي و الإسلامي.

عند إنتشار الثورة و إنتصاراتها اتخذ النشاط الدبلوماسي بعدا جديدا من خلال قرارات مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 الذي جاء فيه :

1- عزل فرنسا سياسيا على المستوى الداخلي و كذا على المستوى الخارجي .

2 - توسيع نطاق الثورة إلى حد جعلها مطابقة للقوانين الدولية

و من أهدافها على المستوى الخارجي أيضا :

- تكثيف النشاط في الخارج لكسب الدعم المعنوي و المادي .

- تصعيد تأييد الرأي العام .

- التعريف بالقضية الجزائرية بين الدول التي أرادت فرنسا عزلها أو إبعادها عن المجريات الحقيقية في الجزائر، و في جويلية 1957 أرسل "محمد يزيد" تقريرا إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية يلخص فيه النشاط الدولي لجبهة التحرير الوطني في ثلاث نقاط :

1 - العمل على إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي .

¹ - رضا مالك، "الجزائر في إيفيان"، المفاوضات السرية 1956-1962، الطبعة الأولى، دار الفارابي للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص. 99- 101 .

2 - جعل القضية الجزائرية في نفس مرتبة القضيتين التونسية و المغربية على المستوى الدولي.

3 - إبلاغ هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية .

هكذا لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا بارزا في التعريف بالقضية الجزائرية عن طريق ممثليها الذين تمكنوا من إقامة مكاتب لهم في العديد من الدول انطلاقا من الدول العربية و الإسلامية و الدول الإفريقية و في أوروبا الشرقية تم بفضل النشاط الدؤوب تمكنوا من اختراق الدول الغربية رغم الحصار و التعتيم الذي كانت تفرضه فرنسا و هو ما نقوم عليه بالتفصيل فيما يلي:

1 - على المستوى الإفريقي و الآسيوي

1 - المؤتمر الآسيوي و الإفريقي الأول

إن أولى انتصارات الدبلوماسية الجزائرية هو الدعم الذي نالته القضية في أول تجمع لمنظمة الدول الآفرو- آسيوية في مؤتمر باندونغ في 24 أبريل 1955 بعد 5 أشهر من اندلاع الثورة الجزائرية.

جاء في الجزء الخاص بالشؤون السياسية – مشاكل الشعوب النامية أنه بالنظر إلى الموقف غير المستقر في شمال إفريقيا، و الإمعان في إنكار حق شعوب شمال إفريقيا في تقرير مصيرها يعلن المؤتمر الآسيوي الإفريقي تأييده لحقوق شعب الجزائر و تونس و المغرب في تقرير المصير و الإستقلال، و يحث الحكومة الفرنسية على أن تحقق التسوية السلمية للقضية الجزائرية دون تأخير.

2 - المؤتمر الآسيوي الإفريقي الثاني

إنعقد هذا المؤتمر بالقاهرة عام 1957 حدد يوم 30 مارس من كل عام يوما خاصا بالجزائر، أما على الصعيد الإفريقي، فقد غدت الجزائر قضية أكبر من أن يمكن تجاهلها و إنما أصبح الراديكاليون الأفارقة يؤيدون القضية الجزائرية بلغ مجموع المؤتمرات الدولية و الإجتماعات السياسية الإفريقية خلال الفترة ما بين أبريل 1957

و ديسمبر 1961 ثمانين مؤتمرا و إجتماعا، و من أهم المؤتمرات التي بحثت فيها القضية الجزائرية و اتخذت بشأنها توصيات و قرارات هي:

أ- مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة الأول: انعقد بأكرا من 15 - 22 أبريل 1957 جاء في البلاغ النهائي للمؤتمر "... أن نعرف بحق الشعب الجزائري في الإستقلال و تقرير المصير و أن نتخذ الخطوات المناسبة للإسراع في الحصول على هذا الحق عن طريق إجراء مفاوضات بين جبهة التحرير الوطنية الجزائرية و فرنسا"

ب- مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة الثانية: انعقد في 15-24 جويلية 1960 بأديس أبابا، ثمن قرار مؤتمري أكرا و منروفيا حول إجراء مباحثات فورية مع ممثلي الحكومة المؤقتة لتسوية المسألة الجزائرية و أوصى المؤتمر جميع حكومات الدول الإفريقية المستقلة باستمرار تأييدهم المادي و الدبلوماسي للقضية الجزائرية و تأييدها في الأمم المتحدة.

هذا الدعم ساهم في إخراج القضية الجزائرية من مجالها الضيق الإقليمي إلى المجال الدولي لكون المنظمة طالبت بإدراج القضية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر عقدها في أكتوبر 1955، إن الإلتفاف حول القضية الجزائرية الذي برز في مؤتمر "أكرا غانا" في 15 أبريل 1958 و الذي جمع الدول الإفريقية المستقلة و قررت بالإجماع دعم الجزائر و مساندتها في التحرر و المطالبة باستقلالها التام، و في "بلغراد" عاصمة يوغسلافيا حيث انعقد أول مؤتمر لحركة عدم الانحياز عام 1961 نالت فيه الثورة الجزائرية تأييدا بالإجماع على نيل الاستقلال و سلامة ترابها بما فيها الصحراء، و اعترفت أفغانستان و كمبوديا و غانا و يوغوسلافيا بالحكومة الجزائرية المؤقتة¹.

II - على مستوى الوطن العربي

¹ - محمد حسن محمد عكاش، المرجع السابق، ص. ص. 156-159.

نالت القضية الجزائرية تأييدا ماديا و معنويا كبيرا من طرف الدول العربية²، فقد تحصلت على السلاح و المال و المساندة السياسية في كل المحافل الدولية كما سهلت هذه الدول لممثلي الثورة الجزائرية فيها بالنشاط السياسي عن طريق مكاتبهم المنتشرة في عواصم هذه البلدان، كما أن للدول العربية الأثر الكبير في تقديم التسهيلات للطلبة الجزائريين على مواصلة دراستهم و على رأس هذه الدول مصر الذي كان لها دور كبير في مؤتمر باندونغ و غيره من المؤتمرات مثل مؤتمر القاهرة الذي جمع 46 دولة آسيوية و إفريقية في 26 ديسمبر 1957 حيث خرج بقرارات هامة للقضية الجزائرية منها الإعراف بالكفاح الجزائري و التنديد بالسياسة الفرنسية و المطالبة باستقلال الجزائر، كما نادوا إلى القيام بمسيرات و مظاهرات في عواصم هذه الدول لصالح القضية الجزائرية يوم 30 مارس 1958 و جعلوا هذا اليوم هو اليوم العالمي للتضامن مع الجزائر المجاهدة، أما في تونس و المغرب الأقصى فقد كانت تجمعهم وحدة الكفاح ضد مستعمر واحد لذلك كان التنسيق بينهما أمرا حتميا في العديد من المؤتمرات التي جمعتهم أهمها مؤتمر طنجة من 27-30 مارس 1958 و الذي اتفقوا فيه على الإعلان عن جبهة دفاع مشتركة ضد السيطرة الإستعمارية، كما تقرر في هذا المؤتمر إيجاد خطط عملية لمساندة الثورة الجزائرية و فيه مهدت جبهة التحرير الوطني لأرضية تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة التي تم إنشاؤها رسميا في القاهرة يوم 19 سبتمبر 1958.

III - على المستوى الدولي في الأمم المتحدة

إن الدعم الذي نالته الثورة الجزائرية من الدول الإفريقية و الآسيوية و على رأسها الدول العربية¹ هو السبب الذي أوصل القضية الجزائرية إلى التدويل في الجمعية

² - حول مظاهر الدعم العربي للثورة الجزائرية، تصفح الموقع: <http://www.defense-arab.com>
¹ - تقدم وفد المملكة العربية السعودية بمذكرة إلى مجلس الأمن في 5 جانفي عام 1955 بشأن القضية الجزائرية بعد تسع أسابيع من الحرب الجزائرية و جاء فيها: "إن الوضع في الجزائر يشكل تهديد للسلام و الأمن الدوليين".
و في أفريل عام 1956 قدمت الأفغان، بورما، سيلان، مصر، الهند، أندونيسيا، إيران، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، باكستان، الفلبين، العربية السعودية، سوريا، اليمن مذكرة إلى مجلس الأمن تلفت فيها النظر إلى الوضع الخطير في الجزائر، راجع حول التأييد العربي للقضية لجزائرية في : محمد حسن محمد عكاش، المرجع السابق، ص. 110 .

العامّة لهيئة الأمم المتحدة متّحدين في ذلك فرنسا و حلفاءها في الحلف الأطلسي الذي لعب دورا كبيرا في دعم فرنسا الإستعماريّة.

بدأت القضية الجزائريّة تتداول في لوائح الجمعية العامّة للأمم المتحدة منذ دورتها العاشرة في سبتمبر 1955 و ذلك بعد أسابيع قليلة من هجوم جيش التحرير الوطني على الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، بقيت القضية الجزائريّة تناقش في الأمم المتحدة لسبع دورات متتالية من سنة 1955 إلى غاية 1962، لعبت خلالها الدبلوماسية الجزائريّة ممثلة بإطاراتها السياسيّة دورا بارزا في كل بقاع العالم لكسب تأييد الشعوب لها إلى أن تبنت الجمعية العامّة في دورتها السادسة عشر سنة 1961 قرار يطالب بالدعوة إلى التفاوض بغرض التوصل إلى حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره و الإستقلال في إطار إحترام الوحدة و السيادة الإقليمية للجزائر.

إن النشاط الدبلوماسي إبان الإحتلال الفرنسي لعب دورا كبيرا في إنجاح الثورة التحريرية إلى جانب العمل المسلح الذي ساهم في تحقيق الإستقلال، و هناك عدة عوامل ساعدت على نجاح الدبلوماسية الجزائريّة أولها النشاط الدبلوماسي السياسي الذي كان موجودا قبل إندلاع الثورة، و بقراءتنا لبيان نوفمبر نلاحظ جليا أن التركيز كان على عمليّن العمل المسلح من جهة و العمل الدبلوماسي من جهة ثانية، فهما متوازنين، و متكاملين لتحقيق هدف واحد و هو الإستقلال، لذلك كان لابد للقضية الجزائريّة من تحقيق عاملين اثنين حتى تستطيع الإنتقال من الحدود الجغرافية للوطن الجزائري، فأما العامل الأول هو صمود جيش التحرير في صراعه المسلح صمودا طويلا يؤدي إلى فضح الطبيعة الإستعماريّة للوجود الفرنسي في الجزائر، و العامل الثاني هو دعم الحكومات العربيّة¹ و الإفريقيّة و الدول الصديقة من أجل تدويل القضية الجزائريّة، و توجيه إهتمام العالم الخارجي نحو ما يحدث في الجزائر، و بهذا يتم للقضية الجزائريّة الدخول في معترك السياسة الدوليّة، و يتسنى لجهة التحرير الوطني و حكومتها المؤقتة الوقوف على المنابر الدوليّة و إسماع صوت الجزائر بكل وضوح، لقد نجح العامل

1- أنظر بشأن الإجماع العربي حول الثورة الجزائريّة في: محمد برغام، المجلة الجزائريّة للعلاقات الدوليّة، العدد 7، الفصل الثالث، 1987، ص. 3-5.

الأول المتعلق بصمود الثورة الجزائرية نجاحا رائعا فأمكن إطالة أمد الحرب، و أدى إلى اتساع نطاق الدعم العربي و الدولي للثورة، أي تحقيق العامل الثاني.

و أصبحت الثورة الجزائرية بعد خمسة أشهر و نصف فقط من إنطلاقها، و هي تحتل مركز اهتمام القادة في مؤتمر باندونغ المنعقد في عام 1955، و لم تمر أشهر بعد ذلك حتى قرعت القضية الجزائرية باب الأمم المتحدة، و استقبلها الأعضاء بأغلبية 28 صوتا ضد 27 صوتا و امتناع 5 أعضاء عن التصويت²، مؤكدا أن الحركة الوطنية و قادة الثورة عرفوا مدى أهمية هذا العمل الدبلوماسي في تحقيق الانتصار، و أن السياسيين الذين نهضوا بالنشاط الدبلوماسي وجدوا أنفسهم في بدايات الثورة يخوضون هذه المعركة الدولية إنطلاقا من القاهرة و كان نشاطهم يمتد إلى مناطق و دول عديدة إلى غاية جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية منذ سنة 1955 و 1956، خاصة في النجاحات الأولى التي حققها الدبلوماسيون الجزائريون خصوصا في مؤتمر باندونغ سنة 1955، و بالفعل فإن الكفاح المسلح لعب دورا كبيرا في تحرير الجزائر إلا أن حسم القضية الجزائرية لم يأت إلا عن طريق المفاوضات و هو ما تم فعلا حيث أجبرت الدبلوماسية الجزائرية الحكومة الفرنسية على الجلوس على طاولة المفاوضات.

فالدبلوماسية كانت في كل مرحلة تخوض المعركة بما يخدم القضية الجزائرية و يحقق لها الانتصار، و جبهة التحرير ولدت ضغطا كبيرا لدى فرنسا سنة 1959 و أدى بديغول إلى المناورة و الإستسلام و الدخول في مفاوضات مرغما.

إن الدبلوماسية الجزائرية عملت على تدويل القضية الجزائرية تدريجيا انطلاقا من المنطقة المغاربية خصوصا و العربية عموما وصولا إلى المنطقة الإفريقية و الآسيوية إلى غاية إدراج القضية الجزائرية في المحافل الدولية و من بينها الأمم المتحدة.

²- بسام العسيلي، المرجع السابق، ص. 384.

إن الدبلوماسية الجزائرية تلخصت كذلك في التنظيمات السياسية و النشاطات الثقافية و الرياضية¹.

سطرت الثورة الجزائرية للعمل الدبلوماسي في الخارج عدة طرق و أساليب، حيث لم تكتف فقط بالجانب السياسي بل بكل ما يمكن أن يفيد في التعريف بالقضية و من بين هذه الوسائل التمثيل السياسي عن طريق ممثلي الثورة في الخارج، حيث كانوا يقومون بمختلف النشاطات منها:

- عقد الملتقيات و الندوات و المحاضرات في المعاهد و الجامعات للتعريف بالقضية الجزائرية.

- فتح مكاتب جبهة التحرير في عواصم الدول المساندة للثورة لتمثيل الجزائر بها.

- تنظيم الجالية الجزائرية في المهجر لدعم ثورتهم ماديا و معنويا و في فرنسا أنشأت فدرالية جبهة التحرير التي لعبت دورا كبيرا في تنظيم الثورة داخل فرنسا و صنفت قسم العمل السياسي و العسكري بالولاية السابعة.

- إنشاء شبكات الدعم لتزويد الثورة بالمال و السلاح.

كذلك التمثيل الثقافي و الرياضي أولى له مؤتمر الصومام أهمية خاصة، فقد نادت جبهة التحرير بإنشاء فرق رياضية و مسرحية و كانت هذه الفرق تحضر التظاهرات الدولية كممثلة للشعب الجزائري لكسب المساندة و التأييد¹.

ثانيا: مراحل تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

1 - الدورة العاشرة "سبتمبر، نوفمبر 1955"

شكل الوطن العربي المجال الطبيعي لتنسيق و تصعيد النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من أجل تدويل القضية الجزائرية عقب مؤتمر باندونغ 1955 و كان من صانعه الأساسيون "محمد يزيد" على رأس المكتب الإعلامي لجبهة التحرير

¹ - عبد الله مقلاتي، دور الدبلوماسية الجزائرية إلى جانب الكفاح المسلح في تحقيق الإستقلال، تصفح الموقع الصادر في 05 جويلية 2012 : <http://www.numidianews.com/an/articles17285.html>

¹ - حول نشاطات ممثلي الثورة في الخارج، تصفح الموقع:

<http://www.algeriagate.info/2014/11/blog-post10.html>

الوطني و الذي كان نشاطه سببا في كسب ود الكثيرين لجهة التحرير و النضال الذي تقوم به، و قد طالبت 14 دولة من الدول الآسيوية و الإفريقية المنتسبة للأمم المتحدة في الجلسة العاشرة لهيئة الأمم عام 1955 بوضع القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية، مما لفت ممثلي العربية السعودية و أنظار الأمم المتحدة إلى الحالة الخطيرة التي تعيشها الجزائر، غير أن هيئة الأمم المتحدة أنهت دورتها لتلك السنة دون أن تلتفت إلى الوضعية التي تعيشها الجزائر خاصة أن فرنسا في تلك الفترة كانت قد توصلت إلى إتفاق مع تونس و منحتها إستقلالاً شبه داخلي، كما أبدت إستعدادها للوصول إلى حل مرضي فيما يخص القضية المغربية، الشيء الذي جعل الوفود الدولية لهيئة الأمم المتحدة تعتقد أن فرنسا سوف تصل إلى الحل نفسه في الجزائر، غير أن التطورات التي عرفتتها الثورة الجزائرية و النتائج الإيجابية طلب في 26 جويلية 1955 تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة المقبلة لهيئة الأمم المتحدة في الفاتح أكتوبر مما أدى إلى انسحاب الوفد الفرنسي بصورة الإحتجاج، لكن الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرت يوم 25-11-1955 بتعليق النقاش حول القضية الجزائرية و تسجيلها في جدول أعمالها و تباينت مواقف الدول بين مؤيد و معارض على تسجيل القضية الجزائرية في هذه الدورة²، لكن مهما كانت النتيجة فإنها مشجعة و حتى لو كانت القضية لم تعرض رسميا في هذه الدورة، فإنها كانت محل إهتمام كبير من طرف الوفود الحاضرة فكان هذا في حد ذاته إنتصارا للقضية الجزائرية بصفة عامة و دبلوماسية جبهة التحرير الخارجية بصفة خاصة، و هذا ما فعلته السنوات اللاحقة، إذ فرضت نفسها و وجودها في كل دورة من دورات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.

2 - الدورة الحادية عشر " جانفي، فيفري 1956 "

اعتبرت الدورة الحادية عشر دورة حاسمة بالنسبة للقضية الجزائرية من خلالها تم مناقشة القضية لأول مرة بعد تأجيلها في الدورة العاشرة، حيث أن جبهة التحرير كانت تعلق آمالا كبيرة على القرار الذي سوف تصدره في شأنها، فالمناخ المعادي للإستعمار الذي ساد أروقة الأمم المتحدة خلال هذه الدورة، خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956 و شجب الولايات المتحدة لهذا العمل كان مبعث تفاؤل لدى جبهة التحرير الوطني التي عبأت الشعب الجزائري تعبئة كاملة لمساندة القضية الجزائرية

²- حول احتدام النقاش بشأن تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الأمم المتحدة، تصفح الموقع:

<http://www.abdenour-hadji.blogspot.com/2013/03/1955-2012.html>

عند عرضها للمناقشة، و في إطار هذه التعبئة تم الإعلان عن إضراب ثمانية أيام¹ في فيفري 1956 عبر كامل التراب الوطني تزامنا مع انعقاد الجمعية العامة .

و على مستوى العمل المباشر في مقر الأمم المتحدة سلم وفد جبهة التحرير الوطني في 12 نوفمبر 1956 مذكرة إلى رئيس الدورة الحادية عشر للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة تضمنت مايلي "أن نتشرف بتبليغكم في هذه الرسالة بأمر من جبهة التحرير الوطني"، التي تمثلها المذكرة المتعلقة بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر و تعتبر هذه المذكرة كتدعيم لما طرحته المجموعة الأفرو-أسيوية من 6 ماي إلى 19 جوان 1956 و كان الهدف من الاجتماع هو دراسة كل جوانب القضية الجزائرية و عرضها على مجلس الأمن الدولي¹، و بالفعل وافقت 13 دولة على قرار عرض القضية على مجلس الأمن و لكن مع هذا فإن هذا الأخير رفض النظر في القضية بحجة أن الوقت لم يكن سانحا لذلك.

و في أواخر شهر سبتمبر 1956 تقدمت الكتلة الأفرو أسيوية من جديد بطلب إدراج القضية في جدول أعمال الجمعية العامة² و قبل هذا الطلب سجلت القضية في

¹- يعتبر إضراب ثمانية أيام من المحطات البارزة في تاريخ تطور الحركة الثورية الجزائرية نظرا لكونه مرتبطا أوثق بالإرتباط بتطور القضية الجزائرية في الأمم المتحدة و من بين الإنتصارات الدبلوماسية التي حققتها القضية الجزائرية في المحافل الدولية، مؤتمر باندونغ أبريل 1955 و الذي صادق على لائحة يؤيد فيها حقوق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه و الإنتصار الثاني لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دورتها العاشرة.

و من أهداف الإضراب إشعار الوفود الدولية في نيويورك بالوضعية القائمة في الجزائر و ذلك لتعزيز الجهود التي تقوم بها وفد جبهة التحرير الوطني الذي يتابع القضية الجزائرية في الأمم المتحدة و الوفد يأمل من جهوده هذه أن يتمكن من مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على لائحة الإعراف للجزائر بحقها في الإستقلال.

و من نتائجها أنه كان بمثابة إستفتاء، عبر من خلاله الشعب على تمسكه و ثقته بجبهة و جيش التحرير الوطني، كممثل شرعي و وحيد له، و بذلك تعززت مكانة و سمعة جبهة التحرير داخليا و خارجيا و الإنتصار الدبلوماسي هو الذي كانت الثورة تحرص على نيله بمناقشة دامت في قضية الثورة الجزائرية لفترة أكثر من عشرة أيام إصدار و بتوصيات تثبت أن المشكلة الجزائرية من المشاكل التي تنطبق عليها مبادئ الميثاق في حق تقرير المصير و تطلب من فرنسا أن تتجه في حلها هذا الإتجاه.

أنظر حول: إضراب الثمانية أيام من (28 جانفي إلى 04 فبراير 1957)، في مجلة الجندي، العدد 280، جانفي 2003، ص. 3-5.

¹- اجتمع مجلس الأمن مرتين في جوان 1956 لدراسة الوجه الإجرائي للمسألة في حالة ما إذا كان المجلس يستطيع أن يدرس الموضوع أو يفرض الطلب، أنظر في: محمد علوان، ترجمة علي تابلت، الجزائر أمام الأمم المتحدة، مجلة الذاكرة، 1956، ص. 123.

²- كان المتحدث بإسم مجموعة البلدان الأفرو-أسيوية من إيران قد ناقش مسألة أهلية الجمعية العامة و من جملة ما قاله: "لقد عرفت المجموعة الدولية موقفها فيما يخص القضية الجزائرية عندما وافقت الجمعية العامة، و هي أعلى منبر عالمي على إدراج المسألة في جدول أعمالها، نفس المرجع، ص. 123.

جدول أعمال هذه الدورة دون مناقشتها و كان ذلك يوم 15 نوفمبر 1956 و شرعت اللجنة السياسية في مناقشتها ابتداء من 4 إلى 13 فيفري 1957 حاولت حينها فرنسا أن تتمسك بموقفها الصارم، لكن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية غير من موقف فرنسا فقد قبلت تسجيل القضية دون نقاش ، وشاركت في المناقشة بعد أن كانت ترفضها رفضا قاطعا، وهذا ناجم عن إحساس فرنسا و حلفائها بإمكانية مناقشة القضية الجزائرية و لو غاب وفدها.

عن المناقشات من طرف هيئة الأمم، وقد نوقشت القضية الجزائرية لمدة 10 أيام كانت نتيجتها أن أصدرت هيئة الأمم المتحدة عريضة تدعو فيها الطرفين لإيجاد حل عادل و سلمي و ديمقراطي للمشكل الجزائري بإجماع الأصوات.

حيث تقدمت 18 دولة إفريقية و أسيوية بمشروع قرار تحت رقم 195 ينص على مايلي "إن الجمعية العامة نظرا لحالة القلق و الإضطراب و النزاع السائد في الجزائر و الذي سبب كثيرا من الألم، و تهديد العلاقات بين الأمم و اعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير طبقا لنص ميثاق الأمم المتحدة و تضمنت:

أ- تطلب من فرنسا الإستجابة لرغبة الشعب الجزائري في ممارسة حقوقه الأساسية في تقرير المصير.

ب - تدعو فرنسا الشعب الجزائري للدخول فورا في مفاوضات لإيقاف القتال و تسوية الموقف سلميا.

ج - تطلب من السكرتير العام أن يساعد الطرفين على إجراء تفاوض و أن تقديم تقرير للجمعية العامة في دورتها الثانية عشر و بهذا عبرت عن أملها في روح التعاون للوصول إلى حل سلمي ديمقراطي عادل بواسطة الوسائل المناسبة و طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

على إثر صدور القرار أصدرت جبهة التحرير الوطني بيانا يشرح عدة نقاط من بينها ردا عن قرار الأمم المتحدة لكي تتخذ موقفا محددا و حاسما بصفتها الحارس الأمين على ميثاقها إلا أن فرنسا تجاهلت هذه القرارات و استمرت في عدوانها.

3 - الدورة الثانية عشر "13 ديسمبر 1957"

و جددت فرنسا نفسها خلال الدورة الثانية عشر محرجة أمام الرأي العالمي جراء تزايد الحرب داخل الجزائر و إتساع نطاق الإبادة و إقامة المحتشدات بفعل الحرب و قد قام مندوبو الدول الإفريقية و الآسيوية بفضح كل الممارسات الفرنسية الإستعمارية للجزائر.

و بعد مناقشات طويلة توصلت الجمعية العامة إلى قرار وسط، و صادقت عليه في 10 ديسمبر 1957 تقدمت به مجموعة من الدول و ما يلفت الإنتباه أنه منذ الدورة الثانية عشر تحول النزاع من فرنسي جزائري إلى نزاع فرنسي - إفريقي.

نلاحظ من هذه الدورات الثلاث أن القضية الجزائرية حققت شيئا مهما و هو إدراجها في جدول أعمال هيئة الأمم رغم أن المناقشات كانت تدور في المحور بسبب تصلب الموقف الفرنسي "الجزائر فرنسية، قضية داخلية" و كان الطرف المتجاهل و المهم هو جبهة التحرير الوطني التي تعتبر الناطق الرسمي بإسم الشعب الجزائري.

بقي دور الأمم المتحدة هزيلا حتى عام 1958، و أثبت الحل النهائي للقضية الجزائرية أن عامل الوقت كان دائما لصالح الثورة الجزائرية، و كلما امتد عمر الثورة ازداد معه التأييد العالمي لقضايا شمال إفريقيا بشكل عام و الثورة الجزائرية بشكل خاص، و قد حصل على إثر قنبلة "ساقية سيدي يوسف" في 08 فيفري 1958، و هي قرية واقعة على الحدود التونسية الجزائرية و التي تعرضت لقصف جوي من قبل 25 طائرة فرنسية و كان نتاج هذا القصف تغيير الموقف الأمريكي المؤيد للسياسة الفرنسية الذي له صدى كبير في هيئة الأمم المتحدة في مصلحة تطور القضية الجزائرية و

¹ - حول عمل الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة، راجع في: محمد علوان، المرجع السابق، ص. 118 و مايليها.

مهدت هذه الظروف الدولية لبروز القضية الجزائرية مرة أخرى و بتطورات جديدة و بأكثر فعالية في هيئة الأمم المتحدة¹.

كما شهدت سنة 1958 تألق الدبلوماسية الجزائرية و تطورها بواسطة إنشاء حكومة رسمية ناطقة بإسم جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي للشعب الجزائري، حيث أعلنت لجنة التنسيق و التنفيذ على تأسيس الحكومة المؤقتة و ذلك في الإجتماع الذي عقد بالقاهرة في 22-08-1957، كما أكدت ذلك مؤتمر طنجة عام 1958.

كان الهدف من إنشاء الحكومة المؤقتة هو إقناع الرأي العالمي بأن المفاوضات الجزائرية موجودة و أن مهمته الأساسية هي تحقيق الإستقلال، و تمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي و التهيئة لهذا العمل، و بذلك أصبحت تشرف على السياسة الداخلية و الخارجية.

4 - الدورة الثالثة عشر "09 ديسمبر 1958"

استمر الفرنسيون في مناوراتهم و حربهم العدوانية ضد الشعب الجزائري، و استغلوا المهلة التي منحتها إياهم الأمم المتحدة لا للبحث عن حل سلمي عادل للقضية، و لكن لمحاولة حلها عسكريا قبل مجيء الدورة الثالثة عشر، و ذلك بتعميم حرب الإبادة و تطبيق أبشع الممارسات الإستعمارية لكن رغم ذلك فشلت فرنسا في سياستها، و جاءت الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة و نوقشت القضية الجزائرية و كان ذلك بطلب الكتلة الأفروآسيوية أين تقدمت 24 دولة منها بطلب إلى الجمعية العامة لأجل مناقشة القضية الجزائرية في 09 ديسمبر 1958، و مما جاء في طلب هذه المجموعة "أن الحرب ظلت مستمرة في الجزائر دون هوادة، و ليس هناك أية بادرة لوجود حل يتفق مع مبادئ و أهداف ميثاق الأمم المتحدة"، و بالفعل نوقشت القضية الجزائرية من طرف اللجنة السياسية كما قدمت 17 دولة مشروع إقتراح يشير إلى حق الجزائريين في الإستقلال و إلى استعداد الحكومة المؤقتة للدخول في مفاوضات مع الحكومة

¹- يعد قصف ساقية سيدي يوسف نقطة تحول و تغيير في تاريخ الثورة الجزائرية، أنظر حول أحداث سيدي يوسف في الحرب الإعلامية، مجلة الجندي، عدد 285، أبريل 2003، ص.ص. 14- 16 .

الفرنسية، و تمت عملية التصويت من طرف اللجنة السياسية على المشروع الأساسي و أقر للمشروع بأغلبية 35 صوت مقابل 18 صوت مع امتناع 18 عضو من التصويت.

و قد استطاع الوفد الجزائري¹ في الأمم المتحدة و خلال دورتها الثالثة عشر أن يحقق الأهداف التي كانت قد رسمتها الحكومة المؤقتة، و من بينها الإعراف بها و لو ضمنيا في المؤسسة العالمية و الإعراف بحق الشعب الجزائري في الإستقلال و وجوب التفاوض بين الطرفين و بذلك لم تجد فرنسا من بين 52 دولة إلا 18 دولة التي تساندها في سياستها الإستعمارية.

5 - الدورة الرابعة عشر "سبتمبر - ديسمبر 1959"

رغم إعراف ديغول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في 16 سبتمبر 1959 إلا أنه بقي حبرا على ورق، و لذلك تدخل المندوب الباكستاني بالنيابة عن الكتلة الأفروآسيوية (22 دولة) قرار معدل "يستعجل الطرفين المعنيين للدخول في محادثات لتقرير البدء في تنفيذ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بما في ذلك شروط وقف إطلاق النار".

و قد مر هذا القرار بسهولة يوم 08 ديسمبر و حصل على 38 صوت ضد 26 صوت. و ما يلاحظ في هذه الدورة هو تصدي الحلف الأطلسي حيث وجد نفسه هذه المرة محاصرا، و لم يجد بين يديه ما يدافع به على الموقف الفرنسي الذي لم يعد قادرا على التهرب من مسؤولياته، لكن هذا الوضع لم يستمر طويلا حيث ستواجه هذه القرارات رد فعل دبلوماسي مؤيد للقضية الجزائرية.

لقد أثرت القرارات المجحفة و المراوغات السياسية التي كان وراءها الحلف الأطلسي على الدبلوماسية الجزائرية، و زادت عزمها على مواصلة المطالبة بالحقوق المشروعة، في حين واصلت فرنسا حربها الشرسة و وضعت عدة عراقيل أمام

¹ - د. مصطفى صايح، الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية، تصفح الموقع: <http://www.m.facebook.com>

مفاوضات "مولان" التي كانت بطلب منه و تمت في الفترة ما بين 25 - 26 جوان حيث حضر عن الوفد الجزائري السيدان "أحمد بومنجل"، "محمد الصديق بن يحي" أما ممثلا فرنسا فهما "روجي موريس" و الجنرال "صومسيردي كاين"، و قد اصطدم المبعوثان الجزائريان بالموقف الفرنسي خلال المحادثات و الذي تمثل في أن فرنسا وحدها هي التي تقترح الحل و ما على الجزائريين إلا أن يقبلوا، كما حدد الطرف الفرنسي شروط اللقاء و التفاوض بكيفية إنفرادية و هذا ما رفضه ممثلا الحكومة المؤقتة و قدموا مذكرة إلى هيئة الأمم في 22-08-1960 تدعوها إلى الإشراف على عملية الإستفتاء الخاص بحفظ تقرير المصير للشعب الجزائري.

6 - الدورة الخامسة عشر "ديسمبر 1960"

أدرجت القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بعد الطلب الذي تقدمت به "25 دولة إفريقية - أسيوية" إلى السكرتارية العامة لهيئة الأمم لإدراج القضية الجزائرية في دورتها الخامسة عشر و ذلك يوم 20 جويلية 1960، و تميزت هذه الجلسات بتدخل العديد من الوفود الحاضرة أعربوا فيها عن ارتياحهم لقبول حق تقرير المصير من قبل الطرفين المتحاربين.

و يعتبر تصويت الأمم المتحدة على مساندة القضية نصرا كبيرا للثورة الجزائرية إذ تبنت الأمم المتحدة بهذا التصويت كثيرا من المبادئ التي تكافح الثورة من أجلها، و اعترفت بحق الشعب الجزائري في الإستقلال و نادى بوجوب المحافظة على الوحدة الترابية للقطر الجزائري، و هذا يعد إنذارا رسميا من الأمم المتحدة للحكومة الفرنسية التي تريد تجزئة التراب الجزائري و فصل المناطق الغنية عن بقية القطر الجزائري و إبقائها تحت سيطرتها.

تزامنت مناقشات هذه الدورة مع مظاهرات 11 ديسمبر 1960¹ التي قامت بها إدارات جيش التحرير و جبهة التحرير، و قد قامت وسائل الإعلام التي عاينت الحدث التاريخي بدور هام في نقل المظاهرات بكل حقائقها و واقعيتها و نزاهتها، الشيء الذي أدى إلى التعريف و التشهير عالميا بالوضع السياسي و العسكري في الجزائر، و نظرا لهذا الضغط الإعلامي فإن بعض الجمعيات المناهضة للإستعمار طالبت الحكومة الفرنسية بفتح ملف الجزائر و الشروع في المفاوضات مع قادة جبهة التحرير الوطني لإيقاف الحرب في الجزائر، و وضع الإنتهاكات المستمرة في حق المواطنين، و قد خرجت الحكومة الجزائرية إزاء هذه الإنتفاضة الشعبية معزرة الجانب و منتصرة و لهذا حاولت جبهة التحرير الوطني من خلال هذه الدورة أن تحصل على تدخل الأمم المتحدة في الإشراف على الإستفتاء حول تقرير المصير في الجزائر.

7 - الدورة السادسة عشر "نوفمبر - ديسمبر 1961"

تعتبر الدورة السادسة عشر من أهم الدورات بالنسبة للقضية الجزائرية، لأنها تميزت بسير المشكلة الجزائرية إلى حلها النهائي خاصة بعد إخفاق مفاوضات إيفيان 13 جوان 1961 و محادثات "لوقارن" في 20-29 جويلية 1961 بسبب الإختلافات حول مشكلة الصحراء، و نتيجة للتطور الذي حدث على الساحة الدولية بالنسبة للقضية الجزائرية فإن الدعم الدولي و الإنتصار زاد من الإهتمام بالقضية الجزائرية لأجل التوصل إلى حل نهائي لها لأنها تشكل خطرا على الأمن و السلام العالمين.

و بذلك كان طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة قد جاء من طرف 42 دولة أفروآسيوية التي أكدت على عودة الهيئة لمناقشة القضية لأن المفاوضات بين الطرفين لم تؤد إلى نتيجة مثمرة.

¹ - إن مظاهرات ما يزيد عن 8 ملايين مسلم جزائري في الفترة الممتدة من 10 إلى 13 ديسمبر 1960 اقنعت "ديغول" بأنه من الصعب على فرنسا أن تسترد ثقة المواطنين الجزائريين و كما قال "بن يوسف بن خدة" فإن هذه الإنتفاضة الشعبية كانت منعرجا في مسيرة وحدة الثورة و حدثا حاسما في تاريخ معركتنا المسلحة و في سير المفاوضات و أقنعت "ديغول" بضرورة التعجيل بها. راجع حول طلب ديغول من قادة الجبهة للعودة إلى مائدة المفاوضات في: د. عمار بوحويش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، دون سنة النشر، ص. 519 - 524.

و قد ذكرت المجموعة في طلبها للجمعية العامة بقرارها المتخذ في الدورة الخامسة عشر، و الذي يعترف بحالة الحرب في الجزائر التي تهدد السلم و الأمن الدوليين و وافقت الجمعية العامة على إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها و إحالتها على اللجنة السياسية الأولى لمناقشتها.

و بذلك أكدت هذه اللجنة في دورتها هذه على دراسة و مناقشة كل تفاصيل القضية الجزائرية ليوم 14 ديسمبر 1961، و تمت المصادقة على اللائحة و النقاش حولها بسبب الخطوات التي قطعتها القضية الجزائرية و التطورات التي حدثت في فرنسا و قد تضمنت هذه اللائحة المقدمة الدعوة إلى إستئناف المفاوضات من أجل تطبيق حق تقرير المصير و حصوله على إستقلاله الكامل و على هذا الأساس فإن الجمعية العامة تدعو الطرفين إلى استئناف المفاوضات التي تهدف إلى حصول الشعب الجزائري على تقرير مصيره مع احترام وحدة الجزائر.

و أخيرا وافقت الجمعية العامة لهيأة الأمم المتحدة بأغلبية 62 صوت و امتناع 37 صوت عن التصويت و بهذه النتيجة اعتبر القرار المعلن عنه بمثابة نصر للقضية الجزائرية لأنه اعتراف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره و سيادته و وحدته الترابية، و كذلك إعتراف الأمم المتحدة بالصفة الدولية للحكومة الجزائرية المؤقتة و أن القضية الجزائرية هي قضية استعمار لأنها تهدد السلم و الأمن الدوليين.

و من خلال كل ذلك نستنتج أن الحكومة المؤقتة الجزائرية كانت تدعو إلى التفاوض، أي اختارت الطريقة السلمية، أما الكفاح المسلح لم يكن إلا وسيلة لتدعيم موقفها السياسي على عكس ذلك ما نلمسه في السياسة الفرنسية التي تدعو دائما إلى التصعيد العسكري، و اضافة إلى الدور الذي لعبته الكتلة الأفروآسيوية التي تبنت القضية الجزائرية و عملت على إدراجها و مناقشتها في جلسة هيئة الأمم المتحدة.

هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تفعيل دبلوماسية الحكومة المؤقتة و زجت بالحكومة الفرنسية في الدخول في مفاوضات جدية على أساس الإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره تحت رعاية أممية.

تمثل ذلك في مفاوضات إيفيان التي تم الإتفاق على أن تكون 20 ماي 1961 بداية لها من مدينة إيفيان¹، اعتراف الشعب الفرنسي بإستفتاء 8 يناير 1961² بحق اختيار الجزائريين بشأن مصيرهم السياسي بالنسبة للجمهورية الفرنسية، و قد انتهت هذه المحادثات يوم 8 مارس 1962 بالنتيجة التالية:

تم الإتفاق على وقف إطلاق النار و أمرت الحكومة المؤقتة بإنهاء العمليات العسكرية و الكفاح المسلح في الأراضي الجزائرية يوم 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر، و قد تم بالإتفاق المشترك على تحديد المنظمات الخاصة بتنفيذ تقرير المصير و تنظيم السلطة في الجزائر، و أثناء فترة الإنتقال حيث تكون دولة مستقلة ذات سيادة عقب تقرير المصير، و قد كان وقف إطلاق النار بداية للمرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية يوم 18 مارس 1962 إلى غاية تنظيم الإستفتاء الذي أعلن عن نتائجه يوم 3 جويلية 1962 حيث صوّت الشعب الجزائري لصالح الإستقلال.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية بعد الإستقلال

إن الدبلوماسية الجزائرية لعبت دورا إيجابيا و فعالا في المحافل الدولية من أجل استرجاع الإستقلال الوطني و غداة الإستقلال أصبح سجلها حافلا بالإنجازات البارزة (الفرع الأول) و لم تتوان عن دعم القضايا العادلة و حق الشعوب في تقرير مصيرها و نصرة حركات التحرر و أساليب تعاملها معها كان في الإطار الجماعي و في إطار علاقتها الثنائية و في إطار حركة عدم الإنحياز (الفرع الثاني).

¹- إبتداءا من 20 ماي 1961 أرسلت فرنسا وفدا رسميا إلى مدينة "إيفيان" يرأسه "لويس جوكس" وزير الشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية، و ذلك بالتفاوض مع وفد الحكومة المؤقتة الذي يرأسه في هذه المرة السيد "كريم بلقاسم" نائب رئيس الحكومة، و كان وفد جبهة التحرير يتكون من مسؤولين آخرين و هم أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، محمد الصديق بن يحي، سعد دحلب، قايد أحمد، علي منجلي.
راجع حول بداية المفاوضات الفرنسية - الجزائرية في: د. عمار بوحويش، المرجع السابق، ص. 530- 531.
و أنظر أيضا:

Mohamed Bedjaoui, la revolution algerienne et le droit, edition de l'association internationale des juristes démocrates, 1961, p. p. 141- 145.

²- بلغ عدد المسجلين في الإستفتاء 26,983,275 و التصويت بنعم هو 17,505,473 (90,7) من المقترعين و التصويت بلا بلغ 1,794,553 حول نتائج الإستفتاء.

أنظر في: هنري غريمال، ترجمة د. صالح كعران، حركات التحرر الوطني في آسيا و إفريقيا منذ 1919 و حتى الوقت الحاضر، دراسات سياسية و فكرية، دمشق، العدد 16، 1994، ص. 443 و ما بعدها.

الفرع الأول : إنجازات الدبلوماسية الجزائرية

فسر بعض المحللين النشاط المتميز للدبلوماسية الجزائرية بعد الإستقلال و في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين¹ بروح التعويض التي أراد بها الشعب الجزائري إستدراك ما فاتته منها طيلة فترة الإستعمار، هذا الطرح صحيح و لكنه غير كاف لأن كل نجاح لنشاط سياسي على الساحة الدولية يقتضي حتما أوضاعا داخلية سليمة و كانت وقتها الإنجازات بالجزائر متواصلة في الميادين السياسية و الإقتصادية و الثقافية و كان الإيمان بتطويرها إلى الأحسن يتقاسمه الجميع و استطاعت الثورة التي تنتقى لها نخبة من الدبلوماسيين المحنكين أمثال السادة "محمد الصديق بن يحي" فاستثمروا واقع البلد الواعد و الظروف الدولية المواتية و حرص القيادة بإحاطة كل ملف من الملفات الدولية الهامة بالتحضير الجاد بمساهمة ذوي الإختصاص لإعطاء صورة مشرقة للوطن و فض العديد من مشاكله و مشاكل البلدان النامية، و صارت كلمة الدبلوماسية الجزائرية مسموعة و رسائلها في المحافل الدولية يترقبها الجميع في المناسبات الهامة و تحظى بتقديرهم.

و تمكنت الجزائر بهذا أن تحقق لصالحها و لصالح كافة البلدان النامية في مجال النشاط الخارجي السياسي منه و الإقتصادي و الثقافي حصيلة معتبرة في أقل من عقدين على عودتها إلى الساحة الدولية معتمدة على طيب سمعة ثورتها المضفرة و جدية برامجها و مصداقية جهازها الدبلوماسي و تحركه الدؤوب.

حيث بنت الجزائر على الساحة الدولية و إلى وقت قريب مكانة تميزت بسياسة داخلية و خارجية على درجة من الإنسجام و الثبات تعكس التوجهات الكبرى لبيان أول نوفمبر 1954 ، و كما أظهرت مستوى من المرونة و الحيوية، مما جعل المراقبين الأجانب يعرفون سلفا و بسهولة مواقفها في القضايا الهامة المطروحة على المحافل الدولية، أو في اللقاءات الثنائية و متعددة الأطراف و خاصة إذا تعلق الأمر بمسائل

¹ - حول نشاط الدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا في عهد الرئيس هواري بومدين، أنظر في محمد أغ إسماعيل، المرجع السابق، ص. 13 و ما يليها.

مبدئية مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها و الدفاع عن مصالحها الحيوية، و بوجه أخص في حماية سيادتها الوطنية.

أكسبها ذلك الثبات المبدئي و المرن في نفس الوقت قدرا كبيرا من الإحترام مهما كانت درجة الإشتراك في الرأي و التحفظ عليه و تعدى تأثير تلك المكانة إلى أطراف أخرى قيادية في الغرب¹، و ساعد على تنويع الجزائر كأحد المنشطين الرئيسيين لسياسة التعاون المتوازن و السلام المتبادل و المعبر الشجاع عن مشاغل الجزء الجنوبي من العالم و خاصة المنطقة الإفريقية و العربية .

كما عرف الكثير من رجالات السياسة الدولية الصورة اللامعة للجزائر بإعتبارها عضوا أساسيا من أهل "الحل و العقد" في المجموعة الدولية، يطلب الكثيرون رأيها أو وساطتها في نزاعات و خلافات بعيدة جدا عن حدودها الجغرافية بناء على ما يتوقعونه منها من نزاهة و جدية و استقلالية في الرأي، دون أن يمنعها ذلك على وجه العموم من الدفاع بقوة عما هو حق و عدل، و استنكار ما هو تجاوز و عدوان و أساس قوام تلك المكانة و الإحترام الدوليين يرجع إلى:

- قيم و مبادئ الثورة و التعاطف الشعبي في الدفاع عن قضية عادلة و مشروعة.

- الموقع الجيوستراتيجي للجزائر¹، فهي بلد فاعل في العلاقات الدولية انطلاقا من موقعها الجغرافي الممتد بين العمق العربي الإفريقي و ضفاف المتوسط.

على أن تأكيد الذات زيادة على المبادئ الثابتة التي صنعت مجد الجزائر المجاهدة قد أدى من خلال السعي لتحقيق الإستقلال الوطني في مخاض العنف إلى تجاوز الحدود لتتطابق مع المغرب العربي في صيرورته، هذا المغرب الذي تجسد قدره المشترك و وحدة مصيره من خلال أحداث و وقائع ذات دلالة رمزية بالغة مثل

¹- شهدت السنوات الأخيرة من مرحلة السبعينات تجاوز السياسة الإفريقية للجزائر التعاون مع الدول الإفريقية الحليفة و الثورية إيديولوجيا لتتخربق المحافظة و الموالية للغرب أيضا، بل حتى المتنافسة معها. أنظر في : محمد أغ إسماعيل، المرجع السابق، ص. 14 و ما يليها.

¹- لموقع الجزائر أهمية استراتيجية و خصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم، فهي خط إتصال و محور إلتقاء بين أوروبا و إفريقيا و بين المغرب العربي و الشرق الأوسط و ممر حيوي للعديد من طرق الإتصال العالمية برا و بحرا و جوا. أنظر في: د. عز الدين قطوش، المرجع السابق، ص. 211.

تلك التي عاشتها قرية سيدي يوسف، ذلك أن الجزائر إذا اجتثت جذور الإستعمار الإستيطاني بالعنف المحرر، و زعزعت قواعد الإستعمار الفرنسي في إفريقيا و عجلت بتصفية الإستعمار المباشر في القارة.

وزيادة على تأكيد الجزائر لذاتها في هذه الدوائر التي ترسم هويتها و مجال انتمائها، فالجزائر المستقلة قد ورثت عن كفاحها الطويل رسالة عالمية إنسانية المضمون إذ تدعو إلى القضاء على جميع أشكال الإستعمار و تحطيم آخر المعارك في العالم و لا شك أن هذه الرسالة تتطابق مع رسالة عدم الإنحياز و تبشّر بقيام مجموعة دولية متحدة نحو الأفضل.

من هنا كان من الطبيعي أن تتمسك سياسة الجزائر الخارجية بثوابت لا ينال منها زمن، طبعتها بأسلوب متميز دائم.

و من هنا أيضا كان من الطبيعي أن تكون سياستها الخارجية انعكاسا أمنيا لسياستها الداخلية، تسعى إلى تحقيق أهدافها و تضمن الدفاع عن المصالح الوطنية و تحقيق طموحات الشعب الجزائري في الرقي و السلم.

إن الميثاق الوطني الذي يشخص مذهب الجزائر و إيديولوجيتها في جميع مجالات حياة الأمة، قد بلور التجربة المكتسبة و نظرها فيما يتصل بالعلاقات الدولية، و حدد فلسفة و سطر التحرك الجهوي و الدولي للحزب و الدولة، أما الدستور فهو يقنن أهداف و مبادئ هذه السياسة الخارجية في إتصالها المباشر مع السياسة الداخلية للجزائر في ظل انسجام كامل بينهما.

إن الضريبة الضخمة التي دفعت الجزائر ثمنها لإسترجاع الحرية قد ولدت عقيدة حقيقية لإستقلال الوطن يتسع مفهومها لكل الأبعاد السياسية و الإقتصادية للإستقلال و يكون هو وحده الكفيل بأن يضمن المصالح الوطنية¹.

¹ - أحمد طالب الإبراهيمي، من الجزائر المكافحة إلى الجزائر المستقلة (دبلوماسية الثبات و المثابرة)، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 6، 1987، ص. ص. 2- 3.

إن الميثاق الوطني الذي يقرر ضرورة الانتقال من الثورة الوطنية إلى الثورة الإشتراكية و الدستور الذي يؤسس بشكل لا رجعة فيه دولة ذات اختيار اشتراكي جاء نتاج البناء التأسيسي للجزائر الذي تمخض عن مجيء الثورة الإشتراكية .

أما على المستوى الدولي فالجزائر قد بلغت مستوى من التطور يضاف إلى موقعها الطبيعي في العلاقات الدولية، مما يجعلها من أهم الفاعلين في مجال الدبلوماسية الدولية.

إن السياسة الخارجية للجزائر التي تعتبر الأحسن إعدادا في العالم العربي قد تم تحليلها من خلال المحاور الثلاث التي تركز عليها و التي هي:

1- الإنتماء إلى حركات التحرر الوطني و شعوب العالم الثالث.

2- الوساطة كأداة مفضلة لحل الخلافات¹.

3- زعامة البلدان التقدمية في العالم الثالث².

و حتى لا تبقى الجزائر في عزلة عن العالم العربي و الإفريقي، حاولت أن تعزز علاقاتها مع جيرانها في شتى الميادين الإقتصادية و السياسية مثلما فعلت مع بلدان العالم الثالث في السبعينات، حيث لوحظ تطور ملموس في نشاط الجزائر على المستوى الداخلي و الخارجي.

و تجدر الإشارة إلى أن الدبلوماسية الجزائرية نجحت بفضل نزاهة كفاح شعبها³. و ما السياسة الخارجية إلا مرآة صادقة لنضال شعبها و كفاحه و تمثل في مساعدة جميع

¹ - الوساطة هي عمل ودي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول لإيجاد تسوية للنزاع القائم بين دولتين، و الوسيط يشترك في المفاوضات و في التسوية نفسها اشتراكا فعليا، و يبدي للطرفين وجهة نظره الخاصة، و يقدم اقتراحات محددة لتسوية المسائل الموضوعية، و لا يوجد التزام على أية دولة في أن تقدم وساطتها، و إنما تقوم بذلك بإرادتها، كذلك فإن أيامن طرفي النزاع أو كلاهما حر في قبول أو رفض عرض الوساطة، كما أن النتيجة التي انتهت إليها الوساطة غير ملزمة لطرفي النزاع إما مجتمعين أو كلا منهما على انفراد و تنتهي مهمة الوسيط حينما تتم تسوية المنازعات، أو حينما يقرر أحد الطرفين أو الوسيط أن الاقتراحات المقدمة غير مقبولة. لمزيد من التفصيل حول الوساطة راجع طرق التسوية السلمية للمنازعات الدولية على الموقع: <http://www.f-law.net/law/threads/47619-2008>

² - أحمد بوطاش، الجزائر الثورة المؤسسة، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 5 الفصل الأول، 1987، ص.3.

³ - B.IRRATNI, la nouvelle problématique de la politique étrangère de l'algérie v°1.4, N°2.année 1994 ,p. 39.

شعوب العالم التي تكافح من أجل حريتها و كرامتها و استقلالها و ضد الإحتلال الأجنبي، و في هذا المنظور عملت على تحقيق التكامل الإقتصادي و توحيد برامجها التربوية و الثقافية، فبهذه الروح ترجمت محتوى معاهدة الإخاء و الوفاق مع تونس و موريطانيا بالعمل الملموس، وبهذا المسعى أيضا حرصت على إرساء قواعد التكامل و التنسيق مع ليبيا و لم تتوان عن تقديم كل المساهمة الممكنة في البحث عن حلول للنزاع القائم بين الإخوة المغاربة و الصحراويين ذلك النزاع الذي يمثل عرقلة كبرى لوحدة المغرب العربي الكبير¹ و التي تسعى لإيجاد آلية لإنهاء النزاع القائم في الصحراء الغربية، و الجزائر التي شاركت في تأسيس حركة عدم الإنحياز تواصل النضال داخل هذه الحركة لتبقى قوة مستقلة تسعى لتصفية الإستعمار كيفما كانت أشكاله، و من أجل إقامة نظام عالمي جديد أساسه الإنصاف و المساواة و الإستقلال طبقا لمبادئ و قواعد القانون الدولي.

و إذ تحدوها هذه المبادئ تجدد تأكيد استعدادها لتوسيع علاقاتها و تعميقها من أجل الحوار المتبادل و التعاون مع جميع بلدان العالم.

و الجزائر التي استخلصت العبر من حربها التحريرية العظمية و التي تلقتي بصورة وثيقة مع ممثل عدم الإنحياز، قد جعلت من التقيد الصارم بالمبادئ المؤدية إلى تحقيق التعاون و الوفاق و التبادل بين الأمم واجبا تفرضه على نفسها، و انطلاقا من هذا الواجب تساهم الجزائر بنصيبها و بالتزامها لكي تسود في كل مكان و في كل الأحوال سياسة حسن الجوار و تسوية النزاعات عن طريق التفاوض، و تلبية التطلعات المشروعة للشعوب في ظل إحترام الهوية و الإختيارات و حقوق الجميع.

و ما نجاح الدبلوماسية الجزائرية إلا عملها المستمر على احترام حقوق و واجبات الدول المدة في مختلف الأعراف و الإتفاقيات الدولية التي تناشد في مضامينها و

¹ - تم توقيع معاهدة الإخاء و الوفاق بين الجزائر و تونس في 19 مارس 1983، و هذه المعاهدة كانت مفتوحة للبلدان المغاربية الأخرى، حيث انضمت إليها موريطانيا في 13 ديسمبر 1983 و يهدف أساسا إلى إيجاد محيط سليم و إقامة إطار محفز لخدمة وحدة المغرب العربي، راجع في ذلك: د. عبد النور بن عنتر، تفعيل الإتحاد المغاربي على الموقع:

<http://www.aljazeera.net>

بنودها مبدأ التعاون بين الدول على جل الأصعدة الإقتصادية و السياسية و الثقافية و الدبلوماسية بصفة خاصة.

من المؤكد أن الجزائر أو بالأحرى الدبلوماسية الجزائرية عملت بدون هوادة على متابعة القضايا التي تخص منطقة إنتمائها و طرح الحلول المناسبة لكل ملف، وهو الواجب نفسه الذي يسترشد به سلوك الجزائر في المنطقة التي تنتمي إليها ألا و هي منطقة المغرب العربي الكبير و بناء هذا الصرح المغربي¹، بالنسبة للجزائر هو الشعور بوحدة المصير المشترك من حتميات التاريخ نفسه، إنه القناعة أن ما يوجد لها هو الذي يجعل طموحاتها و عظمة أهدافها في وسائلها لبلوغ تلك الأهداف المشروعة إنه الإيمان بكل هذه الطاقات المتاحة لتجاوز مرحلة العمل الوحدوي إلى العمل الجماعي².

لقد كان على الدبلوماسية الجزائرية غداة استرجاع السيادة الوطنية أن تدعم حضور الجزائر في العالم و تقود عددا من الأنشطة بوصفها عضوا كامل الحقوق في المجموعة الدولية و دولة ذات سيادة تحاول تنظيم العلاقات بين الدول، و كان عليها زيادة على ذلك أن تساهم في استكمال الإستقلال السياسي للبلد و في صيانة وحدته الترابية و الحفاظ على حدوده الثابتة في إطار جهوي و دولي صعب، و في نفس الوقت

¹ - من بين المبادئ التي يقوم عليها اتحاد المغرب العربي و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منصوص عليها في 19 مادة من بينها: تنص المادة

الثانية على:

ف/1 - إن الإتحاد يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء و شعوبها ببعضها البعض.

ف/2 - تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتها و الدفاع عن حقوقها.

ف/3 - المساهمة في صيانة السلم القائمة على العدل و الإتفاق.

ف/4 - نهج سياسة مشتركة في مخلف الميادين.

ف/5 - العمل التدريجي على تحقيق حرية تنقل الأشخاص و الخدمات و السلع.

أما المادة الثالثة تنص على:

ف/1 - في الميادين الدولية: تحقيق الوفاق بين الدول لأعضاء و إقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

ف/2 - في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

ف/3 - في الميدان الإقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية و التجارية.

حول أهداف الإتحاد تصفح الموقع: <http://www.aljazeera.net>

² - أحمد طالب الإبراهيمي، نص الخطاب الذي ألقاه في الدورة 39 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 سبتمبر 1984، الجزائر و الأحداث الدولية، مديرية الصحافة و الإعلام، وزارة الشؤون الخارجية، العدد 41، جويلية، أوت، سبتمبر، دون سنة النشر، ص. 35.

وجدت حركات التحرر الوطني بإفريقيا و العالم العربي في جبهة التحرير الوطني رفيق سلاح منتصر و مضرب مثل يحتذى به في خوض المعركة و تذليل وسائلها¹.

الفرع الثاني

دور الدبلوماسية الجزائرية في دعم حركات التحرر الوطني

قبل المضي قدما في تبيان دور الدبلوماسية الجزائرية في مناصرة قضايا التحرر الوطني نتوقف عند مفهوم حركات التحرر الوطني و طبيعتها و مركزها القانوني (أولا) ثم نتطرق إلى تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع بعض النماذج من حركات التحرر (ثانيا).

أولا: مفهوم حركات التحرر الوطنية

1- تعريفها: يعود استخدام مصطلح "حركات التحرر الوطني" لأول مرة إلى فترة الستينات من القرن العشرين على مستوى الفقه الدولي، ثم إنتقل إلى النصوص القانونية، و التأكيدات اللفظية في البداية كانت من نوع " المقاومة الشعبية المسلحة" و "حركات المقاومة" و أخيرا "حركات التحرر الوطنية" .

إذا نظرنا إلى هذا المصطلح على نحو صحيح فإنه يمكن تعريفها بأنها: " منظمة وطنية لها جناحها المدني و العسكري توجد على مستوى الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية تخوض كفاحا مسلحا من أجل حصول شعبها على حقه في تقرير مصيره".

و هذا المفهوم مقتبس من أحد النصوص القانونية الهامة في مجال القانون الدولي الإنساني، إنها المادة الأولى الفقرة الرابعة من بروتوكول جنيف الأول لعام 1977 الذي كشف عن الصفة القانونية الدولية لهذه الحركات و اعتبرها كأحد الكيانات العاملة في نطاق المجتمع الدولي المعاصر، كما كرسه ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان المتعلق

¹- أحمد طالب الإبراهيمي، من الجزائر المكافحة إلى الجزائر المستقلة (دبلوماسية الثبات و المثابرة)، المرجع السابق، ص. 3.

بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية و التعاون بين الدول طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

2- عناصر حركات التحرر الوطني:

- أنها تمثل منظمات وطنية تجسد أمل الشعب المستعمر في إسترداد وطنه الذي سلب منه و تشكيل دولته المستقلة.
- وقوع الشعوب تحت السيطرة الأجنبية: إن ظهور حركة تحرر وطني مقترن بوقوع الشعب الذي تمثله تحت السيطرة الإستعمارية.
- خوض كفاح مسلح: تأخذ حركات التحرر الوطني صفتها من خوضها للكفاح المسلح من أجل الحصول على الإستقلال.
- سعيها لتطبيق حق تقرير المصير¹.

3- المركز القانوني لحركات التحرر الوطني هناك إتجاهان في هذا الشأن:

الإتجاه الأول: يؤيد أنصار هذا الإتجاه تمتع حركات التحرر الوطني بالشخصية الدولية لاسيما البلدان النامية و الاتحاد السوفياتي سابقا في أعقاب إنشاء الجمعية العامة للأمم المتحدة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الإستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة بقرارها 1654 " د-16" المؤرخ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1961².

الإتجاه الثاني: ينكر أنصار هذا الإتجاه تمتع حركات التحرر بالشخصية الدولية، فنجد من فقهاء الدول العربية من يرى بأن حركات التحرر تشكل تنظيمات تسعى لتغيير

¹ نص ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الحادي عشر المادتين 73 و 74 على مبادئ ما زالت تتمسك بها جهود الأمم المتحدة في مجال إنهاء الإستعمار، من بينها مبدأ احترام الشعوب في تقرير المصير، حول الأمم المتحدة و إنهاء الإستعمار، تصفح الموقع: <http://www.un.org>

² تستعرض اللجنة الخاصة سنويا قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الإعلان و تضع توصيات بشأن تنفيذه، و هي تستمع أيضا إلى بيانات من ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، و توفد بعثات و تضع توصيات بشأن نشر المعلومات لتعبئة الرأي العام دعما لعملية إنهاء الإستعمار، لمزيد من التفصيل حول مهام لجنة الأربعة و العشرين الخاصة تصفح الموقع: <http://www.un.org>

الوضع القائم بطرق غير مشروعة كإستخدامها الكفاح المسلح وسيلة و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي وصفتها بالمنظمات الإرهابية.

و نخلص في الأخير أن الفكر القانوني اليوم قائم على اعتبار حركات التحرر الوطني نموذج لشخص قانوني دولي جديد ظهر إلى الوجود حديثا في إطار تحرر الشعوب وسعيها نحو تقرير مصيرها جرى الإعتراف به من قبل الدول و المنظمات الدولية على أنه كيان صاحب حقوق و واجبات بموجب القانون الدولي العام¹

4- ظهور حركات التحرر الوطني: كان وراء ظهور حركات التحرر الوطني أسباب داخلية و أسباب خارجية:

أ- الأسباب الداخلية:

- السياسة الإستعمارية القائمة على القمع و الإستبداد.
- ظهور نخبة وطنية أطرت الشعوب ثقافيا، سياسيا و عسكريا.
- اكتساب الخبرات العسكرية من خلال المشاركة في الحروب الأوروبية.
- الإستقلال المبكر لبعض الشعوب بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة مثل سوريا، لبنان، الهند.

- ظهور تنظيمات نقابية.

ب- الأسباب الخارجية:

- كثرة وعود المستعمر الكاذبة.
- ظهور قوى جديدة بعد الحرب العالمية الثانية " الإتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأمريكية".
- انتشار وسائل الإعلام و الإتصال.

¹ - د.عمر سعد الله، د. أحمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ص. ص. 221-231.

- التنافس و الصراع الإيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي
أوجد مساندة الإتحاد السوفياتي لحركات التحرر الذي كان بدوره نتيجة مساندة الولايات
المتحدة الأمريكية للإستعمار.

- أبعاد بعض الأحداث الدولية مثل وثيقة الأطلس 1941 الذي شعاره " حق الشعوب
في تقرير مصيرها".

5- خصائص حركات التحرر الوطني

- هدفها واحد و هو التحرر و الإستقلال.

- هي حركات متزامنة.

- متبادلة التأثير و التأثير و التضامن.

- تنوع و غنى أصولها الفكرية.

- أدت إلى تراجع الإستعمار التقليدي و فرض إستراتيجيات جديدة على الدول
الإستعمارية.

6- طبيعة حركات التحرر الوطني

- حركات وطنية متعددة الأبعاد " الجزائر".

- حركات وطنية قومية : "مصر".

- حركات وطنية ذات امتداد إيديولوجي " الفيتنام"¹.

7- نتائج الإعتراف بحركات التحرر الوطني: نتج عن الإعتراف بحركات التحرر
الوطني مجموعة من الحقوق الشرعية التي تلازم حياتها النضالية و تسهل كفاحها، كما
تفتح لها أبواب التعامل الدولي بوصفها ممثلة لشعب مستعمر، أو مسيطر عليه و
معترف له بذلك، و تتمثل هذه الحقوق فيمايلي:

¹ - حول مفهوم الحركة التحررية تصفح الموقع: <http://www.startimes.com/zt=1473320608-02-2009>

أ- حق حركات التحرر في مباشرة الكفاح المسلح: تستند حركات التحرر في كفاحها المسلح إلى العديد من قرارات الأمم المتحدة التي أكدت على شرعية نضالها من أجل تحقيق تقرير المصير.

ب - حق حركات التحرر في تلقي المساعدات: تضمنت قرارات الأمم المتحدة تقديم العون للحركات المناضلة.

ج - حق حركات التحرر الوطني في إبرام المعاهدات: تتسم حركات التحرر الوطني بأهلية إبرام المعاهدات و هو حق مكرس في التعامل الدولي¹.

د- حق حركات التحرر الوطني في حضور اجتماعات المنظمات الدولية: اعتمدت اللجنة السادسة للحركات التحررية في جنوب إفريقيا و المعترف بها من منظمة الوحدة الإفريقية للمشاركة في اجتماعاتها كعضو مراقب و ذلك تطبيقا لقرارات الجمعية العامة رقم 3151 لسنة 1974.

هـ - حق حركات التحرر في التعامل الدبلوماسي و القنصلي: تتمتع حركات التحرر لدى الدول المعترفة بها بامتيازات تماثل في غالبيتها الإمتيازات و الحصانات الممنوحة للممثلين الدبلوماسيين وفق معاهدة فيينا لعام 1961.

و طالما سلمنا بهذه الحقوق لحركات التحرر فإنه لا بد أن تلتزم بإحترام قوانين الحرب المنصوص عليها ضمن إتفاقيات جنيف لسنة 1949، و تعمل على استقرار السلام دون توسيع رقعة الحرب إلى دول مجاورة محايدة².

ثانيا: ميادين التعامل مع حركات التحرر الوطني

¹ - من أمثلة هذه الإتفاقيات إتفاقيات إيفيان لعام 1962 بين فرنسا و جبهة التحرير الوطني، أنظر حول ذلك بالتفصيل في:

د. محمد أحمد الطويل، تاريخ حركات التحرر في العالم، جامعة السابغ أفريل، 2002، ص. 111.

² - د.بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص. ص. 263 - 270.

1 - على المستوى السياسي

إن الحديث عن أول نوفمبر لا يمكن حصره في هذه الورقة البحثية لأنه أكبر من أن يختزل في كلمات لكونه تاريخ عرفت معه حركات التحرر في العالم حركية جديدة و تعدت أبعاده المنطقة الجغرافية للجزائر بأكملها، و بالتالي فتحت الأبواب على مصراعيها من أجل التحرر¹.

و يمكن القول أن هناك تكامل واضح بين الثورة الجزائرية و حركات التحرر الإفريقية تكاملا في النضال ضد الإستعمار و في إرساء قواعد الإستقلال و الحرية.

و إيماننا من تجربة الجزائر في الكفاح المسلح المرير بعد سبع سنوات و نصف تيقنت بما لا يدع مجالا للشك كل الشعوب الإفريقية بمواصلة كفاحها و تضاعف إيمانها بأن النصر سيكون حليفها في نهاية المطاف، و كانت الجزائر في كل ذلك سباقة لمد يد العون و المساعدة إلى كل الحركات التحررية الإفريقية و تدعيمها و الوقوف إلى جانبها ماديا و سياسيا و في المحافل الدولية طبقا لمبادئ أول نوفمبر 1954² التي تؤكد على بناء عالم يسوده السلام و التعايش السلمي.

و لم تلبث الثورة الجزائرية منذ إستقلالها و استكمال تحررها الإقتصادي¹ أن أضحت مركزا للإشعاع الفكري و التحرري لسائر الشعوب الإفريقية، و إذا نتعرض للحديث عن الإشعاع المنبثق من الجزائر و لا تعني به ذلك اللون من الإشعاع

¹ - عميور ب، الذكرى التاسعة و الأربعون للثورة التحريرية، المرجع السابق ، ص14.

² - من أبرز مبادئ أول نوفمبر 1954 مبدأ الحرية و التحرر و الإستقلال و مبادئ حقوق الإنسان و الشعوب المدنية و السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و مبدأ المساواة، مبدأ العدالة الإجتماعية الحقيقية، مبدأ العدل في الحكم و القضاء و الإدارة، مبدأ تقرير المصير للشعوب، مبدأ التضامن و التكافل الإجتماعيين، مبدأ الديمقراطية الشعبية الصادقة و الحكم من الشعب و بالشعب و للشعب، و مبادئ العدالة و المساواة و الديمقراطية و السلم في مجال العلاقات الدولية، حيث كانت هذه المبادئ تشكل العمود الفقري للنشاط الدبلوماسي الجزائري في المجالين الداخلي والخارجي. أنظر في د. عمار عوابدي، قيم ثورة أول نوفمبر 1954، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، الجزائر، العدد 7، ديسمبر 2004، ص36.

¹ - إن تأميمات 1971-02-24 كانت كسرا حقيقيا لإتفاقيات إيفيان (evian) التي أنهت حرب التحرير الجزائرية، و كذلك بتخليص الجزائر من الكثير من العوائق الإقتصادية و بالذات في مجال النفط الذي فرضته فرنسا على بلادنا منذ الإستقلال و ذلك عبر الإستمرار في السيطرة على هذا القطاع سيطرة مطلقة من خلال "هيئة تسمى باطن الصحراء" المعروفة بالهيئة الصحراوية. حول تأميم المحروقات في الجزائر تصفح الموقع: <http://www.ar.m.wikipedia.org>

المصلحي الذي تعودته العالم من هذا التعبير، و إنما نعني الإستجابة الطبيعية لمشاعر الأخوة، و لم تكن المؤتمرات التي عقدت في الجزائر هي السمات الوحيدة لهذا التآلق، بل فتحت البلاد صدرها مرحية بالزعماء الأحرار الإفريقيين و جعلت من أجهزتها منبرا للصوت الإفريقي المكافح و الوقوف إلى جانب الحركات التحررية الإفريقية و تدعيمها ماديا و في المحافل الدولية².

كما عملت الدبلوماسية الجزائرية و بدون هوادة في دعم قضايا التحرر الوطني سواء على المستوى الإفريقي و العربي، و عملت جاهدة بموازنة و مساندة الشعوب المستعمرة على يقين بشرعية مطالبها و عدالة قضاياها، و لا يسعنا في خضم هذا البحث أن نتطرق إلى جلّ القضايا التي لاقت التعاون و الدعم من الجزائر.

و من ثمة إنتقينا نموذجين و هما : القضية الفلسطينية و قضية الصحراء الغربية.

1- الجزائر و القضية الفلسطينية

الجدير بالذكر أن الدبلوماسية الجزائرية متأكدة من انتصار قضية الشعب الفلسطيني مهما تكن المصاعب و كانت في الطليعة دعما لهذا الكفاح الطويل المدى³ ، و تزويده بما يلزم من تأييد متصل و دعم مادي واسع.

و تضامن الجزائر مع الشعب الفلسطيني قد صاحبه دوما حرص شديد على صيانة وحدة حركته التحررية الوطنية، و بنفس القناعة و الإلتزام تسعى الدبلوماسية الجزائرية من أجل القضية الفلسطينية و قضية القدس الشريف داخل منظمة المؤتمر الإسلامي¹

²- عبد القادر رزيق المخادمي، منظمة الوحدة الإفريقية (التحدي و الأمل)، دون سنة النشر، ص. ص. 78- 81.
³- أنظر حول العلاقة الفلسطينية – الجزائرية في: أحمد شنتي، الجزائر و القضية الفلسطينية، صفحات من الجهاد المشترك، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد 13، جانفي 2015، ص. 118 و ما يليها.
¹- تعد منظمة المؤتمر الإسلامي من أهم التنظيمات و الروابط الإسلامية في العالم، و قد بدأ التفكير في إنشاء هذه المنظمة مع مطلع الستينات و قد تعززت هذه الفكرة خاصة بعد حريق المسجد الأقصى عام 1969 و بمبادرة من الملك فيصل و الملك الحسن الثاني عقد مؤتمر القمة الإسلامية لأول في مدينة الرباط في سبتمبر 1969، و شاركت فيه 26 دولة إسلامية إلى أن تم إقرار ميثاق المنظمة في مؤتمر جدة عام 1972، و من ثم أصبح للميثاق قوة قانونية بإعتباره معاهدة دولية ملزمة للدول الأعضاء في المنظمة، حول إطار عمل المنظمة و أهدافها، أنظر في: د. خليل حسين، المنظمات القارية و الإقليمية، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني، 2010، ص. 372 و ما بعدها.

التي يتوقف استخدامها كأداة لتعزيز التضامن و تحقيق عظمة الإسلام في العالم المعاصر على إنجاز هدفه الأصلي المقدس².

تبقى الجزائر كعادتها عضوا كاملا في جميع المعارك التي تخوضها الشعوب الغربية ضد الصهيونية و الإمبرالية، و لن تدخر أي جهد لمساعدة الشعب الفلسطيني في كفاحه و إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على أرض وطنه، و من هذا المنظور و به وحده ترحب الجزائر و تقدم كل مساعدتها لأية مبادرة تأتي بالسلم إلى المنظمة و منها المؤتمر الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة، و تمثل وحدة المقاومة الفلسطينية أكبر ضمان للدفاع بفعالية عن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة³.

معلوم أن الصراع العربي الصهيوني و القضية الفلسطينية بالذات لم تلق طريقها إلى فهم الرأي العام الإفريقي و العربي و العالمي و تبنيه لها، إلا بعدما أزاحت عنها المساعي الجزائرية مفهومها العرقي و أعادت إليها طرحها الحقيقي المتمثل في استعمار استيطاني جائر و عنصري¹ و احتلال لأراضي دولة تتوفر فيها كل شروط السيادة² و تمكن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات سنة 1974 مخاطبا العالم لأول مرة من أعلى منبر الأمم المتحدة، و انتزاع الإعراف الأممي بمنظمة التحرير الفلسطينية كعضو ملاحظ في ظل الرئاسة الجزائرية للجمعية العامة³.

²- د. طالب إبراهيمي، من الجزائر المكافحة إلى الجزائر المستقلة (دبلوماسية الثبات و المثابرة)، المرجع السابق، ص. 4-5.

³- في تطبيقات هذا المبدأ، راجع خطاب الرئيس شاذلي بن جديد الذي ألقاه في افتتاح الدورة الثامنة عشر للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 7، 1987، ص. 2.

¹- حول السلوك التصويتي للدول الإفريقية تجاه قرار الأمم المتحدة بشأن تشبيه الصهيونية بالعنصرية في الدورة 30 لعام 1975. أنظر في: د. محمود أبو العينين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار الأول، مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2001-2002، ص. 390.

²- يعرف الدكتور العناني السيادة بأنها سلطة الدولة العليا على إقليمها و رعاياها و استقلالها عن أية سلطة أجنبية، و ينتج عن هذا أن يكون للدولة كامل الحرية في تنظيم سلطاتها التشريعية و الإدارية و القضائية و أيضا لها كل الحرية في تبادل العلاقات مع غيرها في العمل على أساس من المساواة الكاملة بينها.

كما عرفها "redslob" بأنها "حق الدولة في أن تحكم نفسها بنفسها و أن تحتكر الحق في التشريع بالداخل و تحديد علاقاتها بالخارج".

و عرفها الدكتور محمد الغنيمي بأنها "السلطة العليا للدولة في الداخل و استقلالها عن غيرها في الخارج".

حول التعريفات المختلفة للسيادة و شروطها، أنظر في: علي محمد مصطفى ديهوم، التدخل الدولي الإنساني في الصراعات الداخلية الإفريقية و أثره على مبدأ سيادة الدول، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2012، ص. 25 و ما بعدها.

³- صالح بن القبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم، المرجع السابق، ص. 26.

عندما انعقد مؤتمر القمة العربية السادسة في تشرين الثاني نوفمبر 1973 في الجزائر، طرح الرئيس الجزائري هواري بومدين مشروع قرار يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني، و لم يعتبر القرار رسميا إلا في مؤتمر الرباط في 1974 حيث اتخذ القرار بالإجماع.

انعقد الاجتماع التحضيري بالجزائر في 28 آب 1973 لوضع الخطوط العريضة للبيان الذي أحيل إلى مؤتمر وزراء الخارجية الذي انعقد في العاصمة الجزائرية ما بين 3 و 4 أيلول حيث وضع مشروع جدول أعمال القمة، ثم انعقدت القمة الرابعة في العاصمة الجزائرية "الجزائر" ما بين 8 و 9 أيلول 1973 و حضرها رؤساء دول و حركات و ممثلو 76 دولة و 14 حركة تحرر و ثلاثة دول أوروبية صيغة و استغرقت مناقشتها أكثر من 130 ساعة، و في الجلسة الختامية صدر عن المؤتمر بيانان أحدهما سياسي ، و الآخر اقتصادي.

و من بين أهم نقاط البيان السياسي:

1- تأكيد المؤتمر على ضرورة قيام دول التجمع بعمل أكثر حزمًا في سياسته التوفيقية لتحقيق الأماني المشروعة للشعوب العالمية.

2- بالنسبة للقضية الفلسطينية أدان المؤتمر سياسة إسرائيل التوسعية العدوانية و ضم الأراضي التي تحتلها بالقوة و ممارسة القمع ضد سكان المناطق المحتلة.

3- أشار المؤتمر بعدم شرعية ضم الأراضي بالقوة و طالب بانسحاب إسرائيل الفوري غير المشروط من جميع الأراضي المحتلة و تعهد بمساعدة مصر و سوريا و الأردن على تحرير أراضيها بكل الوسائل و اعتبر في هذا الصدد حق الشعب الفلسطيني باسترداد أراضيه و حقوقه الوطنية و يعد ذلك أساسا لسلام عادل و دائم في المنطقة، و طالب المؤتمر جميع دول العالم و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية أن تمتنع عن

تزويد إسرائيل بالأسلحة¹ و الدعم السياسي و الاقتصادي و المالي الذي يمكنها من مواصلة سياستها العدوانية و التوسعية .

كما اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين و منحها صفة عضو مراقب في المجموعة.

4- توجيه اهتمام الدول غير المنحازة في الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمعالجة عدد من المسائل و على رأسها أزمة الشرق الأوسط و مشاكل التنمية و النضال ضد الاستعمار و حماية سيادة الدول على مواردها الطبيعية².

إذ يذكر المؤتمر بأن استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية يعد شرطاً أساسياً لإعادة السلام العادل و الدائم في هذا الإقليم¹.

كما أوضح السيد "محمد بجاوي" سفير الجزائر لدى الأمم المتحدة لدى تدخله أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة السادسة و الثلاثين على بعض المشاكل الدولية التي تهدد السلام في العالم و التي تتعلق بحرية الشعوب.

ففي الشرق الأوسط دخل تدهور الوضع المتولد عن اتفاقيات " كامب ديفيد"² مرحلة قاسية و تسيطر على الأحداث تظاهرات الروح العدوانية للكيان الصهيوني و الموجهة ضد الشعب الفلسطيني و بقية شعوب المنطقة.

و يضيف السيد "بجاوي" لم تعد للشعب الفلسطيني إمكانية ممارسة حقوقه الوطنية و ما لم يوجد مسار حقيقي للسلام بالمشاركة الكاملة لمنظمة التحرير

¹ - أعلن "لثيم" رئيس شعبة العمليات في سلاح البحرية الإسرائيلي توصل الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل إلى إتفاق يقضي بتنسيق العمليات البحرية في البحر المتوسط.

² - عرفت حركة عدم الإنحياز تطورا كبيرا في اهتماماتها منذ مؤتمرها الرابع في الجزائر شهر سبتمبر 1997 من خلال إضافتها إهتمامات إقتصادية إلى جانب إهتماماتها السياسية السابقة، حول المسائل المطروحة في المؤتمر تصفح الموقع: <http://www.startimes.com/2t=14733206>

¹ - يحي أحمد الكعيلي، عدم الإنحياز بين النظرية و التطبيق، دار النهضة العربية، بيروت، ص. ص. 190 - 194.

² - أنظر حول التنصل الإسرائيلي من عملية السلام في مفاوضات كامب ديفيد في: نصر صالح المشراوي، قراءة في واقع التجربة الديمقراطية الفلسطينية، دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة، العدد 15، جوان 2011، ص. 122 و ما يليها.

الفلسطينية ممثلة الوحيد و الشرعي فإن كل محاولة تتجاهل مصدر الأزمة و تهتم بمظاهرها فقط ستبقى بدون نتيجة³.

كما تابعت الجزائر القضية الفلسطينية أمام الدورة ال 39 للجمعية العامة للأمم المتحدة و طالبت بضرورة عقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط و أكدت أن محنة الشعب الفلسطيني و مقاومته الوطنية تفرضان على المجتمع الدولي واجبا لا مفر من القيام به و هو أن يسعى أولا لفرض حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة في أرضه التاريخية تحت سلطة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الوحيد و الحقيقي و الشرعي، و في هذا السياق فإن العمل للدعوة على عقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط يكفل منظمة التحرير الفلسطينية الحق في المشاركة الكاملة و الفعالة هو في مقدمة الأولويات التي يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بها، و هناك أولوية أخرى خاصة بالنسبة للجزائر تتمثل في تماسك منظمة التحرير وحدتها و فاعليتها¹.

ما زالت الجزائر على العهد باقية في دعمها للقضية الفلسطينية مؤكدة دوما على التمسك بتحقيق مطالب الشعب الفلسطيني في تقرير المصير و استرجاع أراضيهِ و إقامة دولته المستقلة عاصمتها "القدس الشريف"، مجددة باستمرار دعمها للامشروط للشعب الفلسطيني و حقوقه المشروعة، ليس فقط من خلال مساعدتها المادية و لكن بصوتها العالي المنادي باستقلال فلسطين، و هذا نابع من قناعتها الراسخة الداعية لحق الشعوب في تقرير مصيرها، على غرار الرسالة التي بعثت بها الجزائر للأمم المتحدة، التي جددت دعمها للقضية الفلسطينية للامشروط و هذا الدعم ليس بالجديد بل نابع من معدنها الأصيل و مواقفها المعروفة لدعم حقوق الشعب الفلسطيني في الحرية و الاستقلال².

³- أنظر في هذا الشأن، خطاب الأخ محمد بجاوي، سفير الجزائر لدى الأمم المتحدة الذي ألقاه يوم 06 أكتوبر 1981 أمام الجمعية العامة في دورتها ال 36، الجزائر و الأحداث الدولية، وزارة الشؤون الخارجية العدد 32، أكتوبر ، نوفمبر، ديسمبر 1981، ص. 14.

¹- راجع في هذا المضمار خطاب الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، الجزائر و الأحداث الدولية، المرجع السابق، ص. ص. 38-39.

²- أنظر المواد 19، 20، من حقوق الشعوب المستعمرة في حق تقرير مصيرها. في. دليل الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب، الطبعة الأولى، منشورات منظمة العفو الدولية، سبتمبر 1991، ص. 39.

إنّ تأكيد دعم الجزائر للقضية الفلسطينية³ كان من خلال مسيرتها التي تظهر في أدوارها الحاسمة و موقفها من القضية و ذلك منذ أول قمة عربية حضرتها الجزائر عام 1964، حيث دعت إلى ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من إنشاء كيان و جبهة تحرير وطنية و هو ما تمت الموافقة عليه بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، و كانت الجزائر قد افتتحت مكتبا لفلسطين عام 1963 بعد أشهر قليلة من استرجاع استقلالها و هو الأول من نوعه في العالم كله، و قد كان نافذة مهمة و منطلقا للتعريف بالقضية الفلسطينية بدعم تام من الجزائر، كما قامت بدور حاسم في القمة العربية السادسة التي احتضنتها في سبتمبر 1973 تكللت بالموافقة على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد، و في هذا السياق قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بدور رائد بصفته رئيس الدبلوماسية الجزائرية وقتها و رئيس الدورة الـ 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة¹، حيث مكن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة في اجتماعات هذه الدورة رغم مختلف الاعتراضات الكبيرة على ذلك، و هو استثناء حظيت به أول مرة شخصية ليست رئيسا للدولة.

و قدمت الجزائر الدعم الكبير للمقاومة الفلسطينية و استمر الدعم بكل الأشكال من خلال الدور الذي قامت به على مدى حوالي أربع سنوات من 1983 إلى 1987 بإصلاح ذات البين بين الفصائل الفلسطينية و حركة فتح، و ظلت تواصل مساعيها الحميدة إلى أن شكلت باحتضانها الدورة الـ 18 للمجلس الوطني الفلسطيني تحت شعار دورة المصالحة الوطنية، ما بين 20 إلى 25 أفريل 1987 أسست نتائجها لمرحلة جديدة من النضال و أعادت منظمة التحرير الفلسطينية قوية سواء على المستوى الفلسطيني أو العربي، و في الوقت ذاته بذلت الدبلوماسية الجزائرية جهودا شاقة، و كانت المساعي و المبادرات العديدة التي قدمتها تستند إلى ضرورة حماية الثورة

³- حول مظاهر الدعم في الجزائر و القضية الفلسطينية تصفح الموقع التالي: <http://www.onefd.edu.dz>

¹- شهد للرئيس عبد العزيز بوتفليقة بنشاط فعال في المجالس و المؤتمرات الدولية حيث إنتخب بالإجماع رئيسا للدورة التاسعة و العشرون لجمعية الأمم المتحدة سنة 1974، و مكّن الرئيس ياسر عرفات زعيم حركة التحرير الفلسطينية من إلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. أنظر كيف حدد السيد عبد العزيز بوتفليقة مسار الدبلوماسية الجزائرية في الفترة الممتدة من 1963-1979 في د. محمد الحسيني، عبد العزيز بوتفليقة الدبلوماسي المحنك، أفاق إفريقية، العدد 20، 2006، ص. 235 و ما بعدها.

الفلسطينية و تعزيز العلاقات النضالية الفلسطينية و احتضنت اجتماعات المجالس الوطنية الفلسطينية و منها دورة المجالس التي أعلن من خلالها عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة يوم 15 نوفمبر 1988².

2 - الجزائر و قضية الصحراء الغربية

أكد البيان الختامي لقمة نيودلهي المنعقدة في 12-03-1978 عن تأكيد حركة عدم الإنحياز¹ للجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الإفريقية من أجل حل نزاع الصحراء الغربية وفقا لقرارات مؤتمر القمة الإفريقي الثامن عشر الذي عقد في نيروبي لعام 1981.

و أعرب عن القلق إزاء الخطر الذي يتعرض له السلم و الاستقرار في منطقة الصحراء الغربية و ناشد أطراف النزاع الدخول في مفاوضات فورية تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية².

²- أنظر حول دورة الإنتفاضة للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في 15 نوفمبر 1988 (وثيقة إعلان الإستقلال) في الموقع: <http://www.onefd.edu.dz>.

أنظر أيضا حول البيان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في دورته التاسعة عشر بالجزائر من 12-15 نوفمبر 1988 ب: الرشيد ادريس، القضية الفلسطينية، مجلة دراسات دولية، العدد 29، ديسمبر 1988، ص. 11.

¹- أنشأت حركة عدم الإنحياز و تأسست إبان انهيار النظام الإستعماري، و نضال شعوب إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية و غيرها من المناطق في العالم من أجل الإستقلال، و في ذروة الحرب الباردة، و كانت جهود الحركة منذ قيامها عاملا أساسيا في عملية تصفية الإستعمار و التي أدت إلى نجاح كثير من الدول و الشعوب في الحصول على حريتها و تحقيق إستقلالها، و تأسيس دول جديدة ذات سيادة و على مدار تاريخها لعبت حركة دول عدم الإنحياز دورا أساسيا في الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين.

تأسست الحركة من 29 دولة و هي الدول التي حضرت مؤتمر باندونغ 1955 و الذي يعتبر أول تجمع منظم لدول الحركة و قد تم الإعلان في ذلك المؤتمر عن المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول كبيرها و صغيرها، و هي المبادئ التي عرفت بإسم مبادئ باندونغ العشرة و التي جرى اتخاذها فيما بعد كأهداف و مقاصد رئيسية لسياسة عدم الإنحياز، و لقد أصبح تحقيق تلك المبادئ هو المعيار الأساسي للعضوية في حركة عدم الإنحياز.

و على هذا ركزت الأهداف الأساسية لدول حركة عدم الإنحياز على تأييد حق تقرير المصير، الإستقلال الوطني و السيادة ، السلامة الإقليمية للدول، معارضة و مناهضة سياسة الفصل العنصري، عدم الإنتماء للأحلاف العسكرية المتعددة الأطراف، ابتعاد دول حركة عدم الإنحياز عن التكتلات و الصراعات بين الدول الكبرى و الكفاح ضد الإستعمار بكافة أشكاله و صوره و الكفاح ضد الإحتلال، عدم التدخل في الشؤون الداخلية الدول و التعايش بين جميع الدول و رفض استخدام القوة أو التهديد بإستخدامها في العلاقات الدولية و تدعيم الأمم المتحدة و إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و إعادة هيكلة النظام الإقتصادي العالمي. و لمزيد من التفاصيل حول مفهوم حركة عدم الإنحياز و ظروف و أسباب و النشأة ، المبادئ و الأهداف، تصفح الموقع:

<http://www.onefd.edu.dz/3ass/fichierspdf/322/histoire/eve/f322-7712>

²- يحي أحمد الكعكي، المرجع السابق، ص. 33.

لم يخرج الصراع حول الصحراء الغربية بالنسبة للجزائر عن المنطق نفسه، وإن كان من غايته من طبيعة أخرى، وهي تلك المتعلقة بتمسك الجزائر بمبدأ حق تقرير مصير الشعوب فقد ظل هذا المبدأ منذ حرب التحرير لصيقا بالشخصية الجزائرية في علاقاتها بالعالم الخارجي³.

إن حلم وحدة الغرب العربي الذي يستمد قوته من مثل الحرية و العدالة مثل مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير و الاستقلال الذي خاضت شعوب المغرب العربي ملاحم مظفرة من أجل ممارستها، هو الذي يتعرض للخطر من خلال النزاع بين الأشقاء في الصحراء الغربية الذي يتواصل على حساب استقرار المنظمة و الطموحات الوجودية لبلدانها.

ووفاء الجزائر لذاتها و لوحدة المغرب العربي الكبير تبذل قصارى جهدها من أجل إيجاد حل سلمي لهذا الصراع و تستمر في المراهنة على روح المسؤولية لدى الذين يملكون اتخاذ القرار الكفيل بأن يضع حد لإراقة الدماء و يفتح عهد السلام العادل¹.

كما تؤكد الجزائر من جديد مساندتها لمخطط السلام الذي تضمنته اللائحة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية و تبنته الأمم المتحدة و حركة عدم الانحياز كإطار مفضل لتسوية النزاع القائم بين الطرفين².

على هذا تجدد تشجيعها للمساعي الحميدة التي يقوم بها رئيس منظمة الوحدة الإفريقية و الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة.

³ - د. محمد بوعشة، المرجع السابق، ص. 45.

¹ - د. طالب الإبراهيمي، من الجزائر المكافحة إلى الجزائر المستقلة (دبلوماسية الثبات و المثابرة)، المرجع السابق، ص. 6.

² - تعود أسباب النزاع المغربي الصحراوي إلى تعارض مطلبين إحداهما يقدمه المغرب مدعيا حقوقا تاريخية في الصحراء الغربية، و الثاني يؤكد ويدافع عن حق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير و الإستقلال. تقدم المغرب بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة إلى الحكومة الإسبانية في 23 سبتمبر 1974 لإحالة ملف الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاني، لتبدي رأيا استشاريا لتعزيز مطالبة بما يسميه لحقوقه التاريخية على الإقليم، و بعد أن وافقت الجمعية العامة على الطلب المغربي، أحالته على محكمة العدل الدولية المذكورة و التي عقدت 27 جلسة علنية من 25 جانفي إلى غاية 30 جويلية 1975 و أعلنت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري في 16 أكتوبر 1975 في 60 صفحة، بعد تفكير عميق و جاء تناول بالفحص و التدقيق كل حيثيات الموضوع في حدود الإدعاءات و الوثائق المقدمة إليها - توصلت المحكمة إلى أن كل ذلك لا يقيم دليلا على وجود روابط سيادة إقليمية بين المغرب و الصحراء الغربية، بالرغم من وجود علاقات تبعية " روحية ، دينية" بين بعض قبائل المنطقة و السلطان، و خلصت إلى القول " بأن جميع الأدلة المادية و المعلومات المقدمة للمحكمة، لا تثبت وجود أية روابط سيادة إقليمية بين أرض الصحراء الغربية من جهة و المملكة المغربية أو المجموعة الموريتانية من جهة أخرى. و عليه فإن المحكمة لم تثبت لديها وجود روابط قانونية، من شأنها أن تؤثر على تطبيق القرار XV 1514 المتعلق بتصفية الإستعمار من الصحراء الغربية، و على الخصوص تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر و الحقيقي عن إرادة سكان المنطقة. حول الحالة القانونية للصحراء الغربية تصفح الموقع: <http://www.ar.wikipedia.org/wiki>

كما تمكنت دول عدم الإنحياز من استصدار القرار رقم 1514 من الأمم المتحدة الخاص بالتحرير الذي يقضي بحق الشعوب في الإستقلال و تقرير المصير، أنظر في :، قضية جنوب إفريقيا، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد7، 1990، ص. 19.

تعتبر الجزائر أن تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره بنفسه و استعادة سيادته الوطنية سيفسح المجال لتكثيف المساعي الرامية إلى وضع اللمسات الأولى لبناء صرح المغرب العربي.

تعيد إلى الأذهان بأن حق تقرير المصير يستوجب إجراء مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع - المملكة المغربية و جبهة البوليزاريو - من أجل إيقاف القتال و توفير الشروط الموضوعية لتنظيم استفتاء حر و نزيه تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة بعيدا عن الضغوط العسكرية و الإدارية¹ و يثمن السيد محمد بجاوي لدى تدخله أمام الجمعية العامة لدى الأمم المتحدة في دورتها السادسة و الثلاثين جهود منظمة الوحدة الإفريقية التي حددت بدورها القمة الثامنة عشر للمنظمة القارية عناصر تسوية عادلة و نهائية لقضية الصحراء الغربية .

يضيف بجاوي أن رؤساء الدول الإفريقية بتقريرهم تنظيم استفتاء لتقرير مصير عام و منظم لشعب الصحراء الغربية و العمل على إحلال وقف إطلاق النار و تكوين لجنة لتطبيق هاتين الغايتين يعتزمون العمل على الانتهاء من تصفية الاستعمار في هذا القطر و أن هذه الإرادة في وضع مسار القضية في مجراه الطبيعي و السير به إلى النهاية لتبدو من خلال الآليات الواضحة التي حددتها لجنة التطبيق كإنشاء إدارة مؤقتة عادلة و تشكيل قوة دولية للمحافظة على السلام و إحلال وقف إطلاق النار من جانب الطرفين المتنازعين بواسطة مفاوضات تحت إشراف لجنة التطبيق.

يؤكد بجاوي أن الجزائر التي ينسجم موقفها تجاه هذه القضية مع موقف منظمة الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة لا يسعها إلا أن تؤكد من جديد استعدادها لمساعدة المتنازعين المغرب و جبهة البوليزاريو على الشروع في مفاوضات سلمية من أجل تحقيق وقف إطلاق النار قصد إيجاد الديناميكية الضرورية لإحلال السلام¹.

¹ - أنظر مقتطفات من اللائحة السياسية المصادق عليها من طرف الدورة الثامنة عشر للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، عدد 7، الفصل الثالث، 1987، ص. 1 - 2.
¹ - محمد بجاوي، الجزائر و الأحداث الدولية، المرجع السابق، ص. 14.

في إطار الدعم الدبلوماسي الجزائري للقضية الصحراوية ألقى مندوب الجزائر الدائم في الأمم المتحدة كلمة أمام لجنة تصفية إستعمار في 19 نوفمبر 1975 تضمن عشرة نقاط أساسية من بينها :

- رفض سياسة الأمر الواقع المتبعة من قبل المغرب في احتلال الصحراء الغربية.

- التأكيد على موقف الجزائر الثابت فيما يخص حل القضية.

- التذكير بأن النشاط الدبلوماسي للجزائر كان يتم دائما في إطار منظمة الأمم المتحدة و ترفض أي حل يقرر خارج هذه المنظمة ، كما ترفض كل اتفاق ثنائي أو ثلاثي مخالف لقرارات منظمة الأمم المتحدة².

ناهيك عن مذكرة الجزائر للأمين العام للأمم المتحدة في 12 فيفري 1976 و التي تتضمن ما يلي :

- التذكير باللقاءات الدبلوماسية ما بين كل من الجزائر و المغرب و موريتانيا بشأن تنسيق الجهود في سبيل تحرير الإقليم الصحراوي المحتل.

- حق تقرير المصير مبدأ أساسي و عدم الاعتراف به يمس تراث البشرية و مبادئ المجتمع الدولي¹.

أضف إلى ذلك مساهمة أخرى من الجزائر في البحث عن حل عادل و سلمي نهائي للقضية الصحراوية ، حيث تقدمت بمذكرة إلى لجنة تطبيق الاستفتاء في

²- أعلنت الجزائر أن أي حل أحادي الجانب للمشكلة الصحراوية لن يكتب له النجاح، و أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن السبيل الوحيد لحل الصراع هو الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.
أما عن موقف موريتانيا فقد دعا أحمد ولد دادة زعيم المعارضة الموريتانية إلى إيجاد حل مغاربي لأزمة الصحراء، و صرح أنه لا بد من حل لأزمة الصحراء التي تعرقل التنمية في المنطقة.
حول مواقف الجزائر و موريتانيا بشأن الحل الأنسب للقضية الصحراوية. أنظر: نادية محمود عبد الرحمان شافع، مشكلة الصحراء الغربية دراسة لخطة الأمم المتحدة للسلام منذ عام 1991، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2009، ص. 260 و ما بعدها.

¹- أنظر في: هادي خضراوي، أبرز قضايا السياسية الدولية المعاصرة من خلال المفاهيم و البنى ، الطبعة الأولى، دار الكتب الحديثة للنشر، بيروت، 2002، ص. 91 .

الصحراء الغربية التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في اجتماع لها في نيروبي في شهر أوت 1981 مفصلة الخصائص الأساسية للاستفتاء المقترح و اختصاص اللجنة و وظائفها و شروط تنظيم الاستفتاء.

و أخيرا يمكن تلخيص موقف الجزائر تجاه القضية الصحراوية في كونها لا تخفي موقفها المؤيد لمطالب الشعب الصحراوي المشروعة في الحرية و الاستقلال، فتدافع عن مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير استنادا إلى العديد من القرارات الدولية، فمشكلة الصحراء الغربية هي قضية تصفية الاستعمار²، و يجب أن تجد حلها في إطار دولي - قرارات منظمتي الأمم المتحدة و الوحدة الإفريقية .

و بما أن المبادئ الأساسية لسياسة الجزائر الخارجية دعمت حركات التحرر الوطنية في العالم فإن دعمها لحركة التحرير الوطنية الصحراوية يتمثل في المساعدة المادية و المعنوية و بصورة علانية، و لذلك فقد فتحت حدودها لآلاف اللاجئين الصحراويين منذ احتلال المغرب للإقليم الصحراوي، كما أعلنت عن اعترافها بالجمهورية الصحراوية رسميا يوم 06 مارس 1976³.

هذا على مستوى الدبلوماسية الجزائرية تجاه حركات التحرر من - الجانب السياسي - يضاف إلى ذلك مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في دعم الشعوب العربية و الإسلامية المناهضة للاستعمار في طابعها الاقتصادي.

II - على المستوى الاقتصادي:

بالنسبة للبيان الاقتصادي لمؤتمر الجزائر المنعقد في 1973 تضمن عدة توصيات كان أهمها مراقبة نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات، التصرف بكامل

² - أنظر في: مريم بندير، حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية و العلاقات الدولية، نوقش بتاريخ 22 أكتوبر 1985 بالجزائر، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 1، 1986، ص. 98 .

³ - أنظر عمر صدوق ، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي و العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، عدم ذكر التاريخ، ص. ص. 201-204.

و أنظر أيضا في: د. محمد عبد الغني سعودي، مشكلة الصحراء الغربية، دراسة في خلفية الصراع و تطوره، مجلة البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، العدد 2، 1983، ص. 19.

سيادتها على مواردها الطبيعية، العمل على تشكيل منظمات للدفاع عن مصالح الدول المنتجة للمواد الأولية على غرار منظمة الأوبيك و اللجنة الدولية المصدرة للنحاس¹.

في المجال الاقتصادي كانت الجزائر سباقة و من رواد الحركة المطالبة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد² أكثر إنصافا للدول النامية، فبادرت سنة 1967 إلى بسط سيادتها على ثرواتها المعدنية ثم قامت سنة 1971 بتأميم مخزونها من المحروقات و أكسبت شعوب العالم حق التمتع بالملكية الكاملة لمجمل مواردها الطبيعية إثر الخطاب الذي ألقاه الرئيس الراحل هواري بومدين في الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 باسم حركة بلدان عدم الانحياز بصفته رئيسا لها.

استفادت الشعوب من تجربة الجزائر من مساندتها المادية و البشرية في استعادة ثرواتها الطبيعية و حرية التصرف فيها و في العديد من شؤون سيادتها، بما فيها المجال الدبلوماسي و العسكري كما فعلت موريتانيا عندما ألفت سنة 1973 معاهد في الدفاع و أسست التعاون الدبلوماسي المبرمتين مع فرنسا و أممت بعدها بعام مناجم حديد الزويرات التي تمتلكها شركة MIFERMA المتعددة الجنسيات³.

و بالتالي تحررت من قيود اقتصادية و نفطية تمس بالسيادة الوطنية و بين شركات عالمية النشاط مدعومة من قبل الحكومة الفرنسية تريد الحفاظ على الأمر الواقع لأنه يخدمها و يعزز مصالحها و مصالح بلادها¹.

إن الجهود المبذولة لتطوير نظام اقتصادي دولي جديد تمثل بشكل مرجح الخاصية الأكثر تميزا و الأشد وضوحا للسياسة الخارجية للجزائر التي تستبدل في المطالبة بتنمية اقتصادية أسرع و بتحويل أكبر للموارد و التكنولوجيا من البلدان المصنعة إلى البلدان السائرة في طريق النمو، و بتوزيع أكثر إيجابية للفوائد الاقتصادية الشاملة.

¹- يحي أحمد الكعيلي، المرجع السابق، ص. 196.

²- أنظر بالتفصيل حول مناداة الجزائر بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد في:

Amine ait chaalal, op. cit, p. p. 48- 51.

³- د.صالح بن القبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم، المرجع السابق، ص. 12.

¹- د.محمد بوعشة، المرجع السابق، ص. ص. 45- 46.

إن التوجه الكلي للجزائر إنما هو نتاج التوفيق بين انشغالين أساسيين: الإبقاء على وجود سياسي و معنوي فعلي على الساحة الدولية من ناحية و تشييد جزائر قوية مزدهرة و ذات نفوذ².

إن العباء الذي يتعين على الدبلوماسية الجزائرية أن تنهض به كي تسهم في وضع الثروات الوطنية و أدوات استثمارها في خدمة الدولة و لصالح المجموعة الوطنية، لم يكن هيّنا و لا ثانويا، ذلك أن المصالح الأجنبية التي كانت تسيطر على تلك الثروات كانت قوية و نافذة، لذا مارست الجزائر حق التأميم.

بعد التحرك الدولي للجزائر في إطار بلورة رد فعل منظم من أجل تأمين الاستقرار العقلاني للتنمية قد تواصلت و تطورت من أجل إقرار أسعار عادلة للصادرات الطاقوية و استثمار إمكانيات التعاون جنوب - جنوب³.

III - على المستوى الثقافي:

و في حقل الثقافة وفتت الجزائر في التقريب بين العالم العربي و القارة السمراء من خلال المهرجان الثقافي الذي أقامته على أراضيها و ساهم فيه سويا عرب و أفارقة من ممثلي الفكر و الآداب و الموسيقى و الرسم و النحت، و هكذا استطاعت اعتمادا على نفس التضامن العربي الإفريقي أن تجعل بمبادرة من وفدها في الجمعية العامة لليونيسكو 66 و 68 من اللغة العربية لغة تداول و عمل في هذه المنظمة ثم امتد مفعول القرار ليشمل لاحقا الهيئات التابعة للأمم المتحدة.

كما تم عقد العديد من المؤتمرات السياسية و المهرجانات الثقافية و الرياضية الناجحة على أراضيها، منها المهرجان الثقافي الإفريقي 1969¹.

المبحث الثاني

²- أحمد بوطاش، المرجع السابق، ص. 5.

³- أحمد طالب الإبراهيمي، الجزائر و الأحداث الدولية، المرجع السابق، ص. 5 - 6.

¹- صالح بن القبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم، المرجع السابق، ص. 27.

مبادئ الدبلوماسية الجزائرية و القانون الدولي

إن المبادئ الأساسية التي قامت عليها الدبلوماسية الجزائرية منبثقة من العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية و من القانون الدولي و التي من بينها دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها و مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و رفض حل النزاعات بالقوة و التمسك بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية **(المطلب الأول)** و لتكريس هذا المبدأ تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى أعمال التفاوض و الوساطة كوسائل دبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية المنصوص عليها في الميثاق الأممي. **(المطلب الثاني).**

المطلب الأول

التمسك بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية

ينظر في ظل المجتمع الدولي المعاصر إلى مبدأ تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية على أنه مبدأ أساسي من مجموعة المبادئ القانونية التي يقوم عليها البنيان التنظيمي للمجتمع الدولي المعاصر، و مع أن معالم هذا المبدأ لم تكتمل ملامحه إلا في العصر الحديث فإنه من الناحية الواقعية قديم النشأة و الوجود في العلاقات بين الشعوب **(الفرع الأول)**، كما أن النزعة التنظيمية للأسرة الدولية أظهرت إمكانيات كبيرة في إيجاد الحلول للنزاعات الدولية و تسويتها بالإعتماد على الوسائل و الطرق السلمية **(الفرع الثاني)** كما أضحت يحتل هذا المبدأ مكانا بارزا في الجهود الجماعية و الفردية للدول التي تهدف إلى إحلال السلم و تتمثل هذه الجهود فيما تتضمنه النصوص الدولية و مواثيق المنظمات الدولية من أحكام تتصل بهذا المبدأ حيث يشير ميثاق الأمم المتحدة في فصله الثامن إلى المنظمات الدولية الإقليمية باعتبارها ترعى السلم و الأمن الدوليين في مناطقها الإقليمية و من ثمة فإن لها دور مساعد و متمم للدور العالمي للأمم المتحدة و لا تزال الأمم المتحدة تعلق أهمية كبيرة على تعزيز التعاون مع تلك المنظمات الإقليمية و منع نشوب النزاعات و بناء السلام بوجه خاص و مواصلة العمل على إيجاد العديد من الأنشطة التعاونية بينها و بين الأمم المتحدة و ترتيبا كذلك اهتم

ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بإبراز أهمية المبدأ و بذلت جهود كبيرة لمعالجة النزاعات التي عصفت بالقارة. (الفرع الثالث).

الفرع الأول

نشأة مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية

حتى يتسنى لنا الإلمام بجوانب هذا المبدأ سوف نتناول مفهومه و مدلوله في القانون الدولي (أولا) ثم مراحل تطوره حتى دخوله عالم الإتفاقيات و أصبح مكرسا في ميثاق الأمم المتحدة (ثانيا) و المبادرات التي اتخذتها الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية تجاه المبدأ. (ثالثا).

أولا: مفهوم مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية

إن المبدأ في مجمله يعني عملية التسوية السلمية للمنازعات الدولية أو حلها دون اللجوء إلى القوة بهدف التوصل إلى أفضل الشروط المؤدية إلى السلام و إنهاء النزاع قبل تصاعده، كما يتعدى مدلول المبدأ إلى تلك العملية التي تسعى إلى تطوير السلام بين الأطراف، و حمايته بعد إنتهاء النزاع من أجل تنظيم أفضل للعلاقات بين الدول التي تقوم على المحافظة على السلم و الأمن الدوليين.

لعل تلك الأغراض السياسية التي يدعو إلى تحقيقها هذا المبدأ هو السبب وراء تلك الجهود التي تهدف إلى إلزام الدول بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، و ابتكار آليات و طرق جديدة بحيث تعزز من استقراره و توطيد دعائمه.

لقد أدى تزامن الجهود الرامية لحل النزاعات الدولية سلميا مع الجهود الرامية لتحريم الحرب إلى إبراز الصلة التي تربط مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بمبدأ تحريم استخدام القوة، أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية أو الإستقلال السياسي لأي دولة بوصفه من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها المجتمع.

من هنا فإن كلاً من المبدأين يكمل أحدهما الآخر، بوصفهما وجهين لعملة واحدة هي السلام¹.

كما يقصد بالمبدأ أن يلتزم أطراف النزاع بوسائل سلمية و عدم اللجوء إلى الحل العسكري و تقيد كل دولة في منازعاتها الدولية بحلها بالوسائل السلمية وحدها على نحو لا يعرض للخطر السلم و الأمن الدوليين و العدالة².

و حتى تكتمل الصورة لابد من توضيح كل مصطلح على حدى:

إن "التسوية" تعني تلك الجهود التي تبذل لمعالجة مسألة متنازع عليها من أجل وضع حد لها.

أما "السلمية" في إطار المنازعات الدولية دائماً - فيقصد بها - بشكل عام - حل هذه المنازعات دون الإلتحاء إلى القوة¹.

أما "النزاعات" فتكون على أنواع مختلفة من حيث نشأتها، و قد اصطلح فقهاء القانون الدولي على تصنيفها إلى نوعين سياسية و قانونية².

ثانياً: التطور التاريخي لمبدأ تسوية النزاعات بالوسائل السلمية

يرجع مبدأ تسوية النزاعات بالوسائل السلمية من الناحية التاريخية لأقدم العصور، فقد أدركت المجتمعات قديماً و حديثاً أهمية تسوية منازعاتها سلمياً بالنظر إلى النتائج

¹- د. مفتاح عمر درباش، المنازعات الدولية و طرق تسويتها، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2013، ص. ص. 18-20.

²- د. عمر سعد الله، حل النزاعات الدولية، الجزائر، 2005، ص. 25.

¹- عبد الحميد دغبار، تسوية المنازعات الإقليمية العربية بالطرق السلمية، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2008، ص. 178.

²- حول تصنيف النزاعات الدولية، تصفح الموقع:

<http://www.f-law.net/law/threads/47619> نوفمبر 2008

السلبية التي ترتبت عن اللجوء إلى القوة، حيث تعتبر التسوية السلمية مطلباً أساسياً من أجل التعاون و التنسيق بين العلاقات المختلفة للدول، حتى أنها غدت بلا منازع مبدأ مستقراً في العلاقات الدولية.

و لقد مر مبدأ تسوية النزاعات بمراحل تطور طويلة و متعاقبة مرتبطة بمراحل تطور المجتمع الدولي نوردّها فيمايلي:

1- مبدأ تسوية النزاعات في العصور القديمة

لقد عرفت المجتمعات القديمة في صدد علاقاتها ببعضها البعض بعض الأساليب لتسوية المنازعات التي تثور فيما بينها، فالمعاهدات التي عثر عليها في العصور القديمة لدى اليونان و الرومان كانت تنفي الحرب بين الأطراف المتحاربة.

2- مبدأ تسوية النزاعات في الشريعة الإسلامية

لقد حددت الشريعة الإسلامية الكثير من القواعد في علاقة المسلمين بالأمم الأخرى و الأصل في هذه العلاقة هو السلم¹ ، إذن أساس المبدأ تبناه الإسلام الذي ينطوي على معنى السلام، ثم أن تعاليمه الأساسية تشجع السلام و التي تتضمن، المساواة الإنسانية و التسامح الديني و الأخوة الشاملة و السعي للمصالحة أثناء المنازعات كل هذه التعاليم تأمر بالمحبة و الدعوة السلمية و تجنب الحرب و العدوان، و من ثم تؤيد المصالحة و السلم و تمنع اللجوء لإستخدام القوة.

إن لزوم الدعوة السلمية في الشريعة الإسلامية السمحاء يوطد أركان السلم و يثبتها كمبدأ جهوري في العلاقات الدولية و أن الصفة الإلزامية لهذا المبدأ ثابتة بآيات قرآنية

1- مفتاح عمر درباش، المرجع السابق، ص. ص. 21- 24 .

عديدة كلها تنادي بالسعي في سبيل السلام بين الشعوب و تفادي الحروب و التي منها قوله تعالى : "يا أيها الذين آمنو أدخلوا في السلم كافة..."²

و لقوله تعالى : " و إن جنحوا السلام فاجنح لها و توكل على الله إنه هو السميع العليم..."³

و لقوله تعالى: " فإن اعتزلوكم و لم يقاتلوكم و ألقو إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا..."⁴

يتضح من هذه الآيات أن الشريعة الإسلامية لا تفرض الحرب على المسلمين في علاقاتهم مع غيرهم، و أن السلم هو الأساس ما لم يضطر المسلمون إلى دخول الحرب دفاعا عن النفس، أو لدفع الإعتداء أو لمواجهة من يقف حائلا دون نشر رسالة الإسلام.

كما أن السنة النبوية تؤكد على العلاقة السلمية للأمة الإسلامية مع غيرها و هذا ما أكده رسول الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عندما قال " يا أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو و سلوا الله العافية".

يتكامل هذا المبدأ مع السلام، لا الحرب الذي هو هدف الحياة الإجتماعية و المثل الأعلى للتعايش بين الأمم.

و بناء على ذلك فإن الروح الإنسانية التي انطوت عليها الناحية الدينية و الأخلاقية في الإسلام سارت أيضا نحو الناحية القانونية في جميع فروعها و تجلت في أحكامها كافة¹.

كما أن تطور العلاقات الدولية و زيادة الإتصالات الدولية بين الدول و تشابك المصالح الدولية و حاجة بعضها للبعض الآخر دفع الدول إلى البحث عن قواعد سلمية لتسوية منازعاتها الدولية².

2- سورة البقرة، الآية 208.

3- سورة الأنفال، الآية 61.

4- سورة النساء، الآية 90.

1- صبحي محمضاني، القانون و العلاقات الدولية في الإسلام، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، كانون الثاني، [جانفي] 1982، ص. ص. 53 - 75.

حيث كانت الجهود قبل مرحلة التنظيم الدولي تنصب على تأطير الحرب و جعلها أكثر إنسانية و تشجيع التسوية السلمية للمنازعات الدولية و هذا ما طرح في مؤتمر لاهاي الأول عام 1899 و تجسد في مؤتمر لاهاي الثاني لعام 1907³.

هذا عن سلسلة الإتفاقيات و البروتوكولات النظامية لسير الحرب حيث جرى التوقيع على إتفاقية جماعية لحل الخلافات بالطرق السلمية علما أن اللجوء إلى هذه الطرق بقي اختياريا أكثر منه إلزاميا¹.

في هذا السياق تطرق الأستاذ Aurélia polotnicole-catherine Roche

إلى هذه النقطة تحت عنوان "le règlement des conflits "

و أكد أن إدارة الدولة في تسوية الخلافات بطرق سلمية كانت لأول مرة في إتفاقية لاهاي في 18 أكتوبر 1907 و الدول حرة في استعمال الطرق لتسوية الخلافات².

حيث نصت المادة الأولى من إتفاقية لاهاي لعام 1907 و الخاصة بحل النزاعات الدولية على أنه بغية تفادي اللجوء إلى القوة فيما بين الدول قدر الإمكان تتفق القوى المتعاقدة على استعمال كل جهودها لضمان الحل السلمي للنزاعات الدولية.

كما نصت المادة الثانية على الإلتزام بأنه في حالة الخلاف الشديد أو النزاع و قبل اللجوء إلى حمل السلاح تتعهد الدول المتعاقدة أو النزاع و قبل اللجوء إلى حمل السلاح

²- سهيل حسين الفتلاوي، دبلوماسية النبي محمد صلى الله عليه وسلم، دراسة مقارنة بالقانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، 2001، ص. 249.

³- إن قانون الحرب و تنظيم السلوك الحربي كان موضع إتفاقات دولية على سبيل المثال القواعد الي تضمنها تصريح باريس 1856 و إتفاقية جنيف للصليب الأحمر عام 1864 و تصريح بروكسل عام 1874 و إتفاقيات لاهاي 1899 – 1907. أنظر في: د. عبد العزيز العشراوي، أبحاث في القانون الدولي الجنائي، دار هومة، الجزائر 2006، ص. 55 و مايليها.

¹- د. أحمد سرحال، قانون العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر و التوزيع، 1990، ص. 409.

² -Catherine Roche – Aunélia pototnicole, l'essentiel de droit international public du droit des relations internationales, gualino édition , paris , 1999, p.

تتعهد الدول المتعاقدة بالإلتجاء قدر ما تسمح به الظروف إلى المساعي الحميدة أو إلى وساطة دولة أو أكثر من الدول الصديقة.

من ثم يلاحظ أن مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية لم يكن ذو فعالية في معاهدة لاهاي لعام 1899 و 1907³، بالرغم من ذلك فإنها تعتبر علامة بارزة على طريق إنماء الجهود الجماعية الدولية نحو الإصلاح العام للعلاقات الدولية، كما أنها مهدت السبيل أمام تطور التنظيم الدولي بوصفها مظهرا من المظاهر الأولى في التعبير عن الرغبة الدولية في إقامة البنيان التنظيمي للمجتمع الدولي.

3- مبدأ التسوية السلمية في عهد عصبة الأمم

من هنا جاء عهد عصبة الأمم (1919) الذي نص على ضرورة إخضاع كافة النزاعات التي تتبع انقطاعا للعلاقات الدولية لتحكيم المحكمة الدائمة للعدل الدولي بالنسبة للخلافات القانونية أو إحالتها أمام مجلس العصبة¹ بالنسبة للخلافات السياسية².

نصت المادة 17 وجوب الإمتناع عن اللجوء إلى الحرب سوى بعد إنقضاء ثلاثة أشهر على صدور قرار المحكمة أو تقرير المجلس.

و إكمالا لعهد العصبة، و في إطار النزعة السلمية تم التوقيع على أكثر من وثيقة دولية نذكر منها على وجه الخصوص:

³- سليمان شريقي، تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، المعهد الوطني للتعليم العالي و العلوم القانونية و الإدارية، تيزي وزو، 5 نوفمبر 1985، ص. 13 .

¹- تنحصر مهمة مجلس العصبة في محاولة التوفيق بين أطراف النزاع و وضع تقرير بالحل الذي يراه ملائما للتسوية، و كان لهذا التقرير صفة الإلزام إذ صدر بإجماع الآراء فيما عدا الدول المتنازعة، أما إذا صدر بالأغلبية فقط فلا يكون ملزما، و كان للمجلس في هذه الحالة أن يوجي بما يراه لتسوية النزاع و صيانة السلم. أنظر حول عرض النزاع على مجلس العصبة في: زواري أحمد عمارة، التفاوض كوسيلة سلمية لحل النزاعات الدولية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات القانونية، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2008-2009، ص. 56 و مابعدھا.

²- إن أساس التمييز بين المنازعات السياسية و المنازعات القانونية هو أن الأولى لا تصلح لأن تنتظر فيها محكمة و يقصد بذلك المنازعات التي تلعب فيها الإعتبارات السياسية دورا مهما كالمصالح الوطنية الحيوية و المصالح الإقتصادية في حين أن الثانية لا تصلح لأن تنتظر فيها محكمة ليس فقط المنازعات التي تنطوي على مسألة قانونية و إنما أيضا تلك المنازعات التي تتصل بالقانون اتصالا وثيقا بحيث يمكن اللجوء إليه لتسويتها. حول ذلك تصفح الموقع:

<http://www.F-low.net/law/threads/47619>

أ- معاهدة لوكارنو لعام 1925 التي وقعت بين مجموعة من الدول الأوروبية ، و قد تضمنت التعهد بعدم اللجوء إلى الحرب في العلاقات المتبادلة الأطراف و التعهد بحل المنازعات سلميا.

هذا تطور جديد و هام في نفس الوقت حيث تمت ملامسة القضاء الدولي الإلزامي و لو نظريا¹.

ب- ميثاق باريس لعام 1928 أو ما يعرف بميثاق برياند كيلوج Briand-kellog²

نص عقد باريس على أن الأطراف بإسم شعوبها تندد باللجوء إلى الحرب لحل الخلافات الدولية، و رفض اللجوء إلى الحرب كوسيلة للسياسة الوطنية في علاقاتها، ثم يؤكد في مادته الثانية على ضرورة إتفاق الدول المتعاقدة على تسوية المنازعات أيا كانت طبيعتها بالوسائل السلمية.

و لم يشمل عقد باريس أي استثناء على الإلتزام بعدم اللجوء إلى الحرب و هو ساري المفعول لحد الآن، بلغ عدد الأعضاء في بداية الستينات 65 دولة³.

و تأسيسا على ذلك أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاق برياند كيلوج في 28-04-1949 مع بعض التعديلات⁴.

4- مبدأ التسوية السلمية في ظل الأمم المتحدة

¹- د.أحمد سرحال ، المرجع السابق، ص. ص. 409 - 417.

²- عقد باريس بدأ بإتفاقية ثنائية وقعت بالعاصمة الفرنسية سنة 1928 وقع العقد على الجانب الفرنسي السيد برياند briand و هو من أكبر السياسيين الفرنسيين تنشيطا في عصبة الأمم و عن الجانب الأمريكي كاتب الدولة للخارجية السيد كيلوج و من هنا جاءت التسمية الثنائية للعقد برياند كيلوج. أنظر في: عبد الحميد دغبار، المرجع السابق، ص. 186.

³- د. محمد بوسلطان ، مبادئ القانون الدولي العام ، الجزء الثاني، دار الغرب للنشر و التوزيع، ص. ص. 154 - 155.

⁴- سليمان شريقي ، المرجع السابق ، ص. 16.

تعد المرحلة الثانية من التنظيم الدولي و هي الراهنة التي بدأت عام 1945 و المقصود بها هيئة الأمم المتحدة بكل أجهزتها جهاز حفظ السلم و الأمن الدولي الذي يتفق على منع شامل و مطلق للجوء إلى القوة أو التهديد بها و وجوب حل النزاعات الدولية سلمياً.

من قراءتنا لميثاق الأمم المتحدة نجد بأنه وضع نظاماً متكاملًا لتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية و أشار صراحة إلى المبدأ في مواد متفرقة¹.

و هذا ما أكدته ديباجة شرعة الأمم المتحدة حيث جاء فيها :

" أن نأخذ على أنفسنا بالتسامح و أن نعيش معا في سلام و حسن جوار و أن نضم قوانا كي نحفظ بالسلم و الامن الدولي".

كما كررت ذلك المادة الأولى من الميثاق في باب تبيان مقاصد الهيئة و هي : حفظ السلم و الأمن الدولي و تحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلام لإزالتها و لقمع أعمال العدوان و غيرها من أوجه الإخلال بالسلم و تتذرع لبلوغ الوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل و القانون الدولي لحل النزاعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها².

و في إطار مقترحات إصلاح الهيكل الأممي تم تكريس مبدأ الحل السلمي للنزاعات الدولية من طرف الأمين العام السابق للأمم المتحدة الدكتور "بترس غالي" حيث قدم تقريراً شاملاً حول ما يجب فعله من أجل إصلاح النظام الأممي و إنقاذ "مشروع السلام" تحت خطة تعرف بـ " خطة السلام".

و من بين أبرز المقترحات التي تضمنها التقرير:

¹- أحمد سرحال ، المرجع السابق، ص. 412.

²- نوي مرزة جعفر ، المنازعات الإقليمية في ضوء القانوني الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون ذكر السنة، ص. 3.

- تفعيل الدبلوماسية الوقائية³، و هذه تتعلق أساسا بإتخاذ الخطوات التالية:

- تدابير عاجلة لبناء الثقة و النشر الوقائي لقوات حفظ السلام.

- بناء السلم و بناء السلم عملية معتمدة تبدأ بـ:

- أن نضعه.

- أن نحافظ عليه¹ لكي نستطيع في الأخير أن نقيم صرحه و نبهله².

و عليه يمكن التدليل على وضوح و شمولية المبدأ من خلال مختلف القرارات الصادرة عن الجمعية العامة و مجلس الأمن التي من بينها:

قرار الاتحاد من أجل السلم الصادر عن الجمعية العامة في 03 نوفمبر 1950 تحت رقم 377 تضمن الوسائل التي يمكن إتخاذها لصيانة السلم في حالة عجز مجلس الأمن عن تحقيق هدفه الأسمى و هو السلم و الأمن³. منها القرارات رقم 660، 662، 664 الصادرة في 1990 الذي يضع ثقته في الأمين العام لإقامة مساعيه الحميدة، إذ رأى من المناسب مواصلة و لبذل الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى حل سلمي و ذلك للأزمة الناجمة عن الغزو و الإحتلال العراقي للكويت و يدعو جميع الدول إلى أن تواصل جهودها على هذا الأساس لتحقيق هذه الغاية بما يتفق و الميثاق من أجل إستعادة السلم و الأمن و الإستقرار⁴.

³ - أنظر في. د. محمود أبو العينين، الأمن الجماعي و الإقليمي العربي، مجلة الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، العدد 36، 1994، ص. 81.

¹ - أنظر حول مفهوم الدبلوماسية الوقائية في. حفناوي مدلل، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم و الأمن الدوليين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص. 130 و ما بعدها.

² - راجع ذلك بالتفصيل في د. محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات الدولية في الفكر و الممارسة الغربية، دراسة نقدية تحليلية، الكتاب الأول، الدبلوماسية الوقائية و صنع السلام، الجزء الأول، دار هوما، الجزائر، 2003، ص. 20.

³ - جمال محي الدين، دور مجلس الأمن في تحقيق السلم و الأمن الدوليين في ظل التغيرات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، سنة 1997، ص. 46.

⁴ - قرارات مجلس الأمن، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 47، سنة 1999، ص. ص. 174-188.

و في حالة العراق أصدر مجلس الأمن القرار رقم 688 الذي ينص على أن المجلس منزعج لما يتعرض له المدنيون العراقيون من قمع و في المنطقة التي يسكنها الأكراد مما يهدد السلام و الأمن الدوليين.

و في حالة ليبيا أصدر مجلس الأمن القرار رقم 748 بتاريخ 31-03-1992 بشأن قضية لوكاربي¹ إيماننا منه أن قمع أي عمل إرهابي دولي يعد أمرا ضروريا للحفاظ على السلام و الأمن الدوليين.

أما في حالة الصومال، فقد أصدر المجلس قرارا رقم 794 بتاريخ 03-02-1993 يعتبر فيه " أن المسألة الإنسانية الناجمة عن النزاع في الصومال تشكل تهديدا للسلام و الأمن الدوليين"²

و أخيرا حالة هايتي التي أصدر بشأنها المجلس القرار رقم 841 بتاريخ 07-07-1993 جاء فيه أن المجلس يلاحظ تدهور الأزمة الإنسانية مما أدى إلى النزوح الجماعي للسكان حيث غدا يشكل تهديدا للسلام و الأمن الدوليين³.

كذلك يمكن الإشادة في هذا المجال بجهود الجمعية العامة من الوصول إلى القرار الخاص بمنع العدوان⁴ و كذلك الخوض في تعزيز الأمن و إعلان حق الشعوب في

¹- أصدرت محكمة العدل الدولية بتاريخ 14 أبريل 1992 أمر بشأن قضية تفسير و تطبيق إتفاقية موتيربال لسنة 1971 بمناسبة الحادث الجوي في لوكاربي، نقلا عن د. أحمد بلقاسم، القضاء الدولي، دار هومة، الجزائر، 2005، ص. 338.

²- طالب المبعوث الخاص للأمم المتحدة عن الصومال السيد "أوجستين ماهيجا" بضرورة زيادة أعداد قوات حفظ السلام التي يبلغ عدد أعضائها تسعة آلاف فرد، نتيجة للأزمة الإنسانية التي تعد أسوأ أزمة مرت بها منطقة القرن الإفريقي، أنظر بالتفصيل في: د. أميرة محمد عبد الحليم، العودة إلى القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، أكتوبر 2011، ص. 119.

³- عمار بن سلطان، الأمم المتحدة و تحديات النظام الدولي الجديد [عشرية من العلاقات الدولية 1990-2000] كتاب جماعي تحت إشراف الأستاذ عبد العزيز جراد سنة النشر 2001، ص. 64.

⁴- صادف وضع تعريف للعدوان صعوبات في الإجتهد القضائي الدولي و في نظام روما الأساسي إلى غاية إقرار جريمة العدوان كجرائم ضد السلام، حين توصلت لجنة القانون الدولي المكلفة بإعداد تعريف العدوان إلى اعتماد صيغة نهائية لتعريفه، تبنتها الجمعية العامة بموجب القرار 3314 لسنة 1974، حيث عرف القرار في مادته الأولى العدوان: "بأنه استخدام القوة المسلحة من جانب إحدى الدول ضد سيادة أو سلامة أراضي دولة أخرى أو استقلالها السياسي، أو بأية طريقة لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة". أنظر بالتفصيل في: ولد يوسف مولود، المحكمة الجنائية الدولية بين قانون القوة و قوة القانون، دار الأمل، تيزي وزو، 2013، ص. 33 و ما بعدها.

كذلك حول قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3314 و 29 المؤرخ في 14 ديسمبر 1947. أنظر في: بركاني أعمر، العدالة الجنائية الدولية الدائمة و المؤقتة (دراسة مقارنة)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص. 193.

إحلال السلام¹.

ثالثاً: مواقف الدبلوماسية الجزائرية تجاه المبدأ

بالإضافة إلى تكريس أجهزة الأمم المتحدة للمبدأ، فالدبلوماسية الجزائرية لم تكن في منأى عن المؤتمرات و القمم التي انعقدت سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي و التي كانت تنادي من ورائها بتكريس مبدأ الحل السلمي في العلاقات الدولية و من ضمن ما نادى به:

خطاب السيد محمد بجاوي سفير الجزائر لدى الأمم المتحدة لدى تدخله أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة و الثلاثين بتاريخ 06 أكتوبر 1981، حيث تحدث بجاوي عن السلام في العالم و انصّب تدخله على بعض المشاكل الدولية التي تهدد السلام في العالم و التي تتعلق بحرية الشعوب، حيث لا يمكن تصور تنمية بدون سلام².

ضف إلى تلك المواقف الدولية للجزائر نص خطاب الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي عضوا لمكتب السياسي وزير الشؤون الخارجية أمام الدورة لـ 39 للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي ألقاه يوم 24 سبتمبر 1984 بخصوص نزع السلاح³ و الذي كان عنوانه "نزع يجب أن يخدم الأمن".

¹- مسعودي حسين، استراتيجية الأمم المتحدة في العلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، المعهد الوطني للتعليم العالي - تيزي وزو - جامعة مولود معمري، تاريخ المناقشة 1987، ص. 59.

²- محمد بجاوي، المرجع السابق، ص. 13.

³- من المعاهدات الخاصة بنزع السلاح التي وقعت عليها الجزائر مايلي:

- بروتوكول جنيف لعام 1925، الخاص بحظر استعمال الغازات السامة في الحرب، انضمت إليها الجزائر بمرسوم رئاسي رقم 341-91 المؤرخ في 28-09-1991، صدر في الجريدة الرسمية رقم 47 ليوم 09-10-1991، و دخل حيز النفاذ في 27 يناير 1992. تصفح الموقع: <http://www.ar.m.wikipedia.org>

- معاهدة حظر الأعمال العدائية و الحربية التي من شأنها إحداث التغييرات في البيئة عام 1977، انضمت إليها الجزائر بمرسوم رئاسي رقم 344-91 ليوم 28-08-1991 صدرت في الجريدة الرسمية رقم 47 مؤرخ في 09-10-1991، كما دخلت حيز التنفيذ في 19-12-1991.

- المعاهدة الخاصة بمنطقة إفريقيا كمناطق منزوعة السلاح النووي [معاهدة بيلين دابا] عام 1996، انضمت إليها في الجزائر في 11-04-1996.

حيث ألح الإبراهيمي على أن تفاقم السباق نحو التسلح يمثل ضررا كبيرا في العلاقات الدولية المعاصرة، خاصة و أن انقطاع المفاوضات حول نزع السلاح يضاعف من هذه الأضرار¹.

و إذا اقتنعنا بأن الأمن في ظل الخوف ليس بالأمن الحقيقي و أنه طبقا لذلك يوجد حل بديل كان مرغوبا فيه يتمثل في التعايش السلمي² بين الشعوب كافة و حينئذ يكون من الممكن إقامة نظام يسوده السلم و الثقة بين الأمم.

فالترباط بين معطيات الأمن و نزع السلاح³ يتطلب القيام بأعمال متكاملة، و بما أن نزع السلاح ليس نهاية في حد ذاته فإن غايته يجب أن تستخدم لتوفير أسباب السلم و الأمن العالميين⁴.

الفرع الثاني

طرق التسوية السلمية للنزاعات

قبل التطرق إلى طرق و وسائل التسوية السلمية في شرعة الأمم المتحدة نتوقف عند مدلول التسوية السلمية.

¹- في هذا الصدد، أكد محمد الصالح الدميري السفير و الممثل الدائم للجزائر لدى الامم المتحدة بجنيف في خطابه أمام مؤتمر نزع السلاح بجنيف في 12-02-1998، على أن الأسلحة النووية تكون خطرا على الإنسانية كلها و على الأمن الدولي.

²- قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتعرض لموضوع التعايش السلمي، و استطاعت أن تتبنى في لائحته التي تحمل رقم 1815 [17] الصادرة في 18 ديسمبر 1962 و التي تعدد مبادئ التعايش السلمي و أنشأت لجنة خاصة لهذا الغرض توجت أعمالها بصياغة إعلان تضمن مبادئ التعايش السلمي و الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بمقتضى قرارها 2625 الصادر عن دورتها الخامسة و العشرين بتاريخ 24 أكتوبر 1970، و قد تضمن المبادئ التالية:

المبدأ المتضمن امتناع الدول في علاقاتها عن اللجوء إلى التهديد بالقوة.

المبدأ المتضمن أن الدول تحل منازعتها الدولية بطرق سلمية.

المبدأ المتعلق بواجب عدم التدخل في الشؤون العائدة للاختصاص الوطني للدولة.

واجب الدول في التعاون.

و لمزيد من التوضيح، أنظر سليمان شريقي، المرجع السابق، ص. 249.

³- حول مؤتمرات عدم الإنحياز المتعلقة بنزع السلاح. أنظر في: د. عبد الرحمان إسماعيل العالي، إفريقيا و عدم الإنحياز، مجلة البحوث و الدراسات الإفريقية، العدد 13، 1984.

⁴- د. أحمد طالب الإبراهيمي، الجزائر و الأحداث الدولية، المرجع السابق، ص. ص. 40-49.

يقصد "بالتسوية السلمية" حل النزاعات دون اللجوء إلى القوة" و هناك من يرى أن التسوية السلمية لحل النزاعات الدولية تعني الإتجاه نحو التسوية السلمية للنزاع و الإقلال من الإتجاه نحو الحرب¹.

أما فيما يخص طرق التسوية السلمية فهي تتنوع بين الطرق الدبلوماسية (أولا) و الطرق السياسية (ثانيا) و الطرق القضائية (ثالثا) و التي تأتي على تفصيلها ضمن النقاط التالية:

أولا: الطرق الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية

تعتبر الوسائل الدبلوماسية من أقدم الوسائل و أكثرها شيوعا في العلاقات الدولية، و هي الأقل ازدحاما بالتفاصيل في الإجراءات و تشمل: المفاوضات، الوساطة، المساعي الحميدة (الخدمات الودية)، التحقيق و لجان التوفيق² ، نتناولها على النحو التالي:

1- المفاوضات: و هي أقدم أسلوب لتسوية المنازعات و أكثرها انتشارا و أقلها تعقيدا، و لقد اعترف منذ القديم بوجود التزام قانوني بإجراء المفاوضات¹ قبل اللجوء إلى إستخدام القوة.

¹ - محمد ناصر مهنا، خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة غريب، دون ذكر سنة النشر، ص. 23.

² - زواري أحمد عمارة، المرجع السابق، ص. 50.

¹ - تقليديا أثبتت الشواهد أن الدول كانت تعتمد على المفاوضات لتحقيق المصالح الوطنية بناء على اعتبارات أساسية أهمها:

- أن المفاوضات و الإقناع هما أفضل الأساليب التي تحقق التسويات و تؤمن المصالح بأقل التكاليف.
- أن المفاوضات قد تكون الوسيلة الأنسب للوصول إلى تسويات تتعلق بأمور غير سياسية أو أمور ذات أهمية سياسية قليلة لا ترتبط بالمصالح الحيوية للدولة مثل البقاء و الأمن.
- أن المفاوضات هي بديل أساسي لخيار الحرب الذي يمكن أن يكون وبالا على الدولة و مصالحها.
- أن المفاوضات قد تكون الوسيلة المتوفرة الوحيدة للدولة التي هزمت عسكريا أو لتلك الدولة التي تكون على حافة الانهيار في الوقت الذي تفضل فيه الدولة المنتصرة التفاوض لأنها تكون في موقف يمكنها من فرض الشروط على الدولة المهزومة.
- أما في القرن العشرين فلقد اكتسبت الدبلوماسية و وسيلتها الأساسية المفاوضات أبعاد إضافية تمثلت في مايلي:
- اتساع دائرة الحوار و التعايش و التعامل الدولي بانتشار المنظمات الدولية المتعددة الأطراف و المقاصد.
- انتشار ظاهرة المفاوضات العلنية المتعددة الأطراف و على كافة المستويات الإقليمية أو الدولية.

كما اعتبرت المفاوضات في القرون اللاحقة بأنها تشكل واحدة من الشروط المسبقة لإضفاء صفة العدالة على استخدام القوة.

و كثيرا ما تشترط المعاهدات الدولية الخاصة بالتسوية السلمية للمنازعات على الدول المتنازعة استنفاد أسلوب المفاوضات الدبلوماسية قبل أن يكون في إمكانها اللجوء إلى أسلوب التسوية القانونية.

و لقد بحثت محكمة العدل الدولية الدائمة هذا المبدأ بشيء من التفصيل في قضية "امتيازات مافروماتيس الفلسطينية" (من ناحية الإختصاص القضائي) لعام 1924¹ و قررت أنه: قبل أن يكون في الإمكان إخضاع أي نزاع إلى إجراء قانوني، يجب تحديد موضوعه بوضوح بواسطة المفاوضات الدبلوماسية².

و إزداد دور المفاوضات في العصر الحالي، خاصة منذ الحرب العالمية الثانية، فقد عرفت الجماعة الدولية عصرا جديدا تميز بكثرة التكتلات في مختلف المجالات و كذلك تعقد العلاقات الدولية، و تشابكها و تطورها في المجالات الاقتصادية و السياسية و العسكرية و الثقافية و الإجتماعية و غيرها، و قد ساعد كل ذلك على ازدهار المفاوضات و ذلك بإعتبارها الإدارة المركزية في إدارة الدبلوماسية إلى درجة أن المرحلة الحالية وصفت بأنها مرحلة مفاوضات، فالمفاوضات أصبحت تشكل جزءا لا يتجزأ من التعاون الدولي في مختلف المجالات، و انطلاقا من ذلك فإن كل المبادئ التي تنظم العلاقات بين الدول تتجلى في تطبيق طريقة أسلوب الحوار، كما عرفت

- تبلور القواعد التي تحكم طريقة و أبعاد المفاوضات و الحوار و التسويات بين الدول في ضوء التنظيم الدائم للعلاقات الدبلوماسية سواء من حيث القواعد أو الإجراءات أم المضامين.

- تعدد الاجتماعات الدولية القائمة على اعتبارات السياسة أو العقيدة أو الأمن أو الإقتصاد... الخ بشكل ساهم في إظهار وسائل دبلوماسية - تفاوضية مثل القمة، و الإئتلاف و التحالفات داخل أو خارج المنظمات الدولية. أنظر في: د. باسل الخطيب، المرجع السابق، ص. 46.

¹ - صدر بتاريخ 31 أوت 1924 حكم عن المحكمة الدائمة للعدل الدولي بشأن قضية إمتيازات مافروماتيس الفلسطينية نقلا عن د. أحمد بلقاسم، المرجع السابق، ص. 333 .

² - حول المفاوضات المباشرة تصفح الموقع: <http://www.f-law.net/law/threads/47619> نوفمبر 2008

المفاوضات الدولية الحديثة تطورا هائلا بعد أن أصبحت تشكل جوهر نشاط المنظمات و المؤتمرات الدولية التي تهدف إلى مساعدة الدول على حل منازعاتها بواسطة المفاوضات الدبلوماسية، و أيضا تنامي دور المفاوضات الدولية التي تجري في إطار المؤتمرات الدولية المتخصصة لتسوية منازعات محددة، و لقد نصت أهم الوثائق الدولية على المفاوضات بإعتبارها وسيلة من وسائل تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، فقد نصت عليها المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة و إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الدولية و التعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1970 و كذلك إعلان مانيلا المتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية لسنة 1982، كما دونت إتفاقية فينا لقانون المعاهدات بعض القواعد العرفية واستحدثت قواعد أخرى تتعلق بالمفاوضات الخاصة بإبرام المعاهدات الدولية¹.

كما تعد المفاوضات المباشرة من أهم موضوعات الدبلوماسية² بل أن بعضهم يعرف الدبلوماسية بأنها فن المفاوضة و المفاوضات من أولى الوسائل الدبلوماسية التي عرفت البشرية، فهي أقدم الوسائل السلمية لأنها تضع الأطراف المتنازعة وجها لوجه لتسوية نزاعهم بصورة مباشرة دون تدخل أي طرف آخر فهي التي تقرر التسوية التي ترضى الطرفين طبقا لمصالحهما الخاصة و أن تحيط مفاوضاتهما بالسرية التامة.

تعد المفاوضات المباشرة القاعدة الأساسية لجميع الوسائل الدبلوماسية الأخرى، و قد أوجب ميثاق الأمم المتحدة الأخذ بالمفاوضات أولا قبل أية وسيلة أخرى.

و للأسلوب الدبلوماسي في التفاوض الدور الكبير في إيضاح الأفكار و إجلاء الغموض، لذا تعمل الدول على أن تجعل من مفاوضاتها ممن يتمتع بشخصية تفاوضية و كفاءة و خبرة عالية³.

¹ - د.مفتاح عمر درباش، المرجع السابق، ص. ص. 64-66.

² - أنظر حول دبلوماسية المفاوضات في. أحمد محمود جمعة، الدبلوماسية في عصر العولمة، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد 19، 2004، ص. 201.

³ - سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص. ص. 265-267.

كما تنامي دور المفاوضات الدولية التي تجري في إطار المؤتمرات الدولية⁴ المخصصة لتسوية منازعات محددة أو لوضع نظام قانوني جديد، باعتبار أنه تاريخياً كانت المؤتمرات الدولية الإطار الذي تتم فيه المفاوضات بين الممثلين الدبلوماسيين في الاجتماعات الثنائية أو المتعددة الأطراف⁵.

2- المساعي الحميدة و الوساطة

حينما تتعذر تسوية منازعة ما بالمفاوضات الدبلوماسية، فإنه يمكن حينئذ اللجوء إلى المساعي الحميدة أو الوساطة، و المساعي الحميدة هي عمل ودي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو حتى فرد ذي مركز كالأمين العام للأمم المتحدة¹ في محاولة لجمع الدول المتنازعة مع بعضها، و لابد للطرف الثالث من الحصول على موافقة طرفي النزاع قبل قيامه ببذل مساعيه الحميدة، فيسمح له حينئذ القيام بمحاولة جمع طرفي النزاع مع بعضهما، و تصبح لأسلوب المساعي الحميدة أهمية خاصة في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين المتنازعتين، فيبذل الطرف الثالث مساعيه الحميدة و يقبل الرسائل و الإقتراحات، و يحاول خلق مناخ يوافق فيه الطرفان المتنازعان على إجراء المفاوضات المباشرة فيما بينهما.

و من أمثلة ذلك (لجنة المساعي الحميدة الإسلامية) التي تشكلت نتيجة اجتماع القمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في مدينة " الطائف " في المملكة العربية السعودية

⁴ - حيث يطلق على دبلوماسية المؤتمرات conférences by diploma بالدبلوماسية الجماعية أو الدبلوماسية البرلمانية التي تتكفل بدافع المصلحة المشتركة، و تنسيق التعاون الدولي كالكثلة الإفريقية الآسيوية و الدول العربية و أمريكا اللاتينية، و لمزيد من التفصيل أنظر: السفير محمد التابعي، التطور المعاصر للدبلوماسية، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد 25، 1969، ص. 129 - 132.

⁵ - د. باسل الخطيب، المرجع السابق، ص. 47.

¹ - أنظر حول مساعي الأمين العام للأمم المتحدة السابق السيد "خافي ردي كويلار" في حل النزاع العراقي - الكويتي سلمياً في: عبد المنعم متولي، التطور التاريخي لنظام الموظف الدولي و سماته الأساسية، 2001، ص 206 . كذلك أنظر حول مساعي الأمين العام السابق السيد "بان كي مون" في حل نزاع الصحراء الغربية و المفاوضات المباشرة التي أجراها مع طرفي النزاع عام 2007 فيعد إيجاد حل سلمي في : نادية محمود عبد الرحمان شافع، المرجع السابق، ص. 262 و ما بعدها.

عام 1989²، و قد بذلت هذه اللجنة جهودها الرامية الى وضع حد للحرب العراقية - الإيرانية التي نشبت جراء نزاع الحدود بين البلدين عام 1980.

تدخلت كذلك منظمة المؤتمر الإسلامي في عدد كبير من المنازعات و نجحت في حل نزاعات كثيرة كالنزاع الموريتاني-السنغالي (1989)، و النزاع العراقي-الكويتي (1990-1991)، و النزاع بين الفصائل الأفغانية (1999-2002)¹.

أما الوساطة فهي كذلك عمل ودي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو وكالة تابعة لمنظمة دولية أو حتى فرد ذي مركز رفيع في سعيه لإيجاد تسوية للنزاع القائم بين دولتين و الخصيصة المميزة للوساطة هي أن الوسيط يقوم بدور أكثر إيجابية، فيشارك في المفاوضات و في التسوية نفسها اشتراكا فعلياً²، و يبدي للطرفين وجهة نظره الخاصة، و يقدم اقتراحات محددة لتسوية المسائل الموضوعية، و يمكن للوسيط أن يلتقي طرفي النزاع إما مجتمعين أو كلا منهما على انفراد.

و يشترك الإجراءان في كونهما وسيلتان لمساعدة طرفي النزاع على حل نزاعهما بنفسيهما، أي أن تدخل الأمر لا يهدف أساساً إلى إصدار قرار يفصل في النزاع القائم و إنما إلى تشجيعهما على الفصل فيه، و في مقابل هذه العوامل المشتركة فإن الوساطة تتميز عن المساعي الحميدة من حيث السلطة التي يتمتع بها الطرف الثالث في الحالتين، فمهمة الجهة التي تتولى المساعي الحميدة تنحصر في حث الطرفين المتنازعين على التفاوض و بعبارة أخرى تذليل العقبات و محاولة التقريب بين وجهات نظر الطرفين المتنازعين و العمل على إيجاد جو أكثر ملائمة لإستئناف المفاوضات لا يشارك فيها القائم بالمساعي الحميدة، كما أنه لا يقترح عليهما تسوية النزاع.

² استمرت مباحثات الطائف 23 يوماً و اختتمت بالتصويت على اتفاق الطائف حيث وافق 57 نائباً و تحفظ نائبان و امتنع نائب و تغيب آخر، و أصبحت بذلك تجربة المساعي الدبلوماسية السعودية حول الأزمة اللبنانية درساً يحتذى به. أنظر في د. أحمد محمد جمعة، دبلوماسية المفاوضات و المؤتمرات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص. 168 و ما يليها.

¹ - زواري أحمد عمارة، المرجع السابق، ص. 60.

² - عمر سعد الله، حل النزاعات الدولية، المرجع السابق، ص. 70.

أما في حالة الوساطة نجد أن الوسيط يقوم بتدخل أكثر فاعلية فهو يشارك فعلا في المفاوضات و يدلي برأيه فيما يقدم من مطالب و تقدم الإقتراحات التي يعتقد أنها جديرة بأن تحظى بقبول الطرفين و تشكل قاعدة لحل النزاع القائم، و يتابع الوسيط مهمته إلى أن يتم التوصل إلى إتفاق³.

و تجدر الإشارة إلى أن معاهدة لاهاي لعام 1907 المتعلقة بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية حاولت تنظيم المساعي الحميدة و الوساطة بنصها على وجوب لجوء أطراف النزاع بقدر ما تسمح به الظروف إلى المساعي الحميدة و الوساطة اللتين تعرضهما دولة أو عدة دول صديقة¹.

3- التحقيق

تدور معظم المنازعات الدولية حول مسائل الوقائع أكثر مما تدور حول مسائل القانون، فقد انطوى عدد كبير من المنازعات الدولية على عدم قدرة الطرفين المتنازعين على الإتفاق على الوقائع أو عدم رغبتهما في ذلك مما حدا بالدول في أواخر القرن التاسع عشر إلى عقد عدد من الإتفاقيات الثنائية التي تقضي بتشكيل لجان خاصة بتقصي الحقائق و مهمتها رفع تقرير عن الوقائع المتنازع عليها إلى الطرفين المعنيين، و قد أثبتت هذه اللجان نجاعتها و خاصة في المنازعات على الحدود².

و الغرض من التحقيق أصلا هو تحديد الوقائع المادية و النقاط المختلف عليها بين الفرقاء المتنازعين تاركا لهم استخلاص النتائج التي تنشأ عنه إما بصورة مباشرة، و يكون ذلك عن طريق المفاوضة، و إما بصورة غير مباشرة، و يكون ذلك عن طريق التحكيم، و لا يوجد التزام على أية دولة في اللجوء إلى أسلوب التحقيق، كما أن النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق في تقريرها غير ملزمة لطرفي النزاع و لا يمكن فرضها عليهما، و تتألف لجنة التحقيق بموجب اتفاقية خاصة و تكتفي بوضع تقرير عن

³ - د. مفتاح عمر درباش، المرجع السابق، ص. ص. 70-72.

¹ - الخير قشي، المفاضلة بين الوسائل التحكيمية و الغير التحكيمية لتسوية النزاعات الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة بيروت، 1999، ص. ص. 21-22.

² - من تطبيقات ذلك إنشاء الأمم المتحدة لجان تحقيق خاصة بشأن النزاع في الصحراء الغربية و إرسالها عام 1975 بعثة تقصي الحقائق إلى المغرب العربي حول إمكانية تنظيم إسفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية. أنظر بالتفصيل في: د. عمر سعد الله، حل النزاعات الدولية، المرجع السابق، ص. 75.

الوقائع المتنازع عليها دون تحديد المسؤوليات³، بأي شكل من الأشكال، و عادة ما تستخلص المسؤوليات من التقرير الموضوعي لسرد الوقائع، و يبقى أطراف النزاع أحرارا في الأخذ بما جاء في التقرير أو رفضه، و لا يمكن الإستهانة بهذا الإجراء لأن أغلب المنازعات الدولية تتعلق بحقائق أكثر من تعلقها بقضايا قانونية، و ربما حالت الإعتبارات السياسية دون استخدام الأمم المتحدة لهذا الأسلوب استخداما أمثلا.

و في هذا الشأن أشادت منظمة الأمم المتحدة ببراعة "ديمسون توتو" الذي ترأس لجنة التحقيق في جنوب إفريقيا في تجسيد الفلسفة القائمة على الصفح من أجل صفاء القلوب و تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية، و هو ما كان على حساب مبدأ العدل¹.

4- التوفيق

إن تاريخ التوفيق كوسيلة سلمية لحل المنازعات بمعناه المعاصر حديث نسبيا، فالتوفيق إذ يعتبر من إجراءات التسوية السلمية للمنازعات الدولية² التي ظهرت حديثا، فهو يعتبر من أنواع الوساطة و طريقا وسطا بينهما و بين التحكيم و القضاء، و مما ساهم في ظهور التوفيق التطور الذي حصل في مفهوم لجان التحقيق.

و يقصد بالتوفيق " أن تتولى لجنة دولية الإتصال بالدولتين المتنازعتين و إبداء اقتراحها بشأن تسوية مناسبة توافق عليها الدولتان المتنازعتان و الدولة حرة في قبول هذه الإقتراحات أو رفضها، و لا تتضمن عنصر الإلزام القانوني على الدول المتنازعة.

يتم تشكيل لجان التوفيق قبل أن يقوم النزاع و ذلك لمواجهة أي نزاع محتمل بين الدول التي تربط بينها معاهدة تعرف بمعاهدة التوفيق، فعمل لجنة التوفيق هو عمل شبه قانوني، و لذلك فإن طبيعة النزاع الذي يمكن عرضه عليها يجب أن يكون ذا طبيعة دولية.

³ حول دور التحقيق تصفح الموقع: <http://www.f-law.net/law/threads47619>

¹ - أيمن شبانة، الأمم المتحدة و بناء السلم في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 176، أبريل 2009، ص 261 .

² - حالف التوفيق عمليتي الأمم المتحدة في ناميبيا و موزمبيق، حيث ساهمت المنظمة في إجراء الإنتخابات التي مهدت لإستقلال ناميبيا كما قامت بدور حاسم في الإنتقال بموزمبيق من مرحلة الصراع المسلح إلى مرحلة الإستقرار السياسي. أنظر في: أيمن شبانة، نفس المرجع، ص. 260.

و يمكن القول أن موافقة أطراف النزاع على المساعي الحميدة و الوساطة و التوفيق تعني موافقتهم على شرعية تدخل طرف ثالث و التزامهم بالسماح له بالتأثير على النزاع¹.

ثانياً: الطرق السياسية

المقصود بالتسوية السياسية للنزاعات الدولية اللجوء إلى المنظمات الدولية و الإقليمية لحل النزاعات الدولية، و تكتسب الطابع السياسي من الإجراءات المتبعة للتوصل إلى الحل، و طرق العمل المعتمدة، و طبيعة المنازعات المحالة على الهيئات المعنية بتسوية النزاع.

يعد اللجوء إلى المنظمات الدولية و الإقليمية وسيلة حديثة لتسوية النزاعات الدولية سلمياً و هو ما نتطرق له على النحو التالي:

1- عصبة الأمم كوسيلة لحل النزاعات الدولية

تقضي قواعد عصبة الأمم بعرض النزاع على مجلس العصبة إما بطلب من أحد طرفي النزاع وفقاً للمادة 15، و إما بطلب من أعضاء المجلس الذي يلفت النظر بصفة ودية إلى أي مسألة من شأنها أن تخل بالسلم العالمي وفقاً للمادة 11 من العهد.

2- منظمة الأمم المتحدة كوسيلة لحل النزاع

تدخل منظمة الأمم المتحدة في إطار الوسائل السياسية لتسوية النزاعات الدولية، و تضمن ميثاقها قواعد التسوية و جعل منها مبدأ في القانون الدولي، و تتم تسوية المنازعات الدولية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة عن طريق الجمعية العامة و مجلس الأمن اللذان يعتبران مؤسستين دوليتين في مجال حل النزاعات الدولية.

أ- تسوية المنازعات الدولية عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة

¹- د. مفتاح عمر درباش، المرجع السابق، ص. ص. 72-86.

أقر ميثاق الأمم المتحدة بأن للجمعية العامة الحق في مناقشة أي مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم و الأمن الدوليين و تمتد صلاحية الجمعية العامة لتشمل مرحلتين في مجال تسوية النزاعات: المرحلة من وقوع النزاع إلى إدراج المسألة بجدول أعمالها و المرحلة من إدراج المسألة إلى حين اتخاذ توصية من الجمعية¹ حول تدابير التسوية السلمية لحل الخلاف.

ب- تسوية النزاعات الدولية عن طريق مجلس الأمن

يعتبر مجلس الأمن الإدارة التنفيذية للأمم المتحدة و المسؤول بصفة أساسية عن المحافظة عن السلم و الأمن الدوليين.

و تتمثل سلطات مجلس الأمن في إطار الحل السلمي للنزاعات الدولية في دعوة أطراف النزاع إلى حل منازعاتهم سلمياً بإحدى الوسائل السلمية و قد يحدد للأطراف الوسيلة التي يراها ملائمة و كفيلة بحل النزاع².

و يعرض النزاع على مجلس الأمن³ إما بناء على قرار يصدره مجلس الأمن، أو بناء على طلب عضو من أعضاء الأمم المتحدة⁴ ، أو بناء على طلب الأمين العام⁵ .

ثالثاً: الطرق القضائية

إن الطرق القضائية للتسوية هي محاولة جعل الإجراءات القضائية تشكل أساس تنظيم المنازعات الدولية بمعنى أن المنازعات ذات الصلة القانونية البحتة هي وحدها

¹ - لعبت محكمة العدل الدولية عبر طائفة من الآراء الإستشارية دوراً في بلورة نظرية القيمة القانونية المباشرة لتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة منها الرأي الإستشاري الصادر عام 1962 في مسألة نفقات قوات السلام الدولية في الكونغو عام و الرأي الإستشاري الصادر في مسألة الوجود غير الشرعي لجنوب إفريقيا في إقليم ناميبيا عام 1971. و اعترفت المحكمة بالقيمة القانونية الإلزامية للتوصية رقم 2145 التي أنهت فيها الجمعية العامة جنوب إفريقيا على إقليم ناميبيا.

أنظر في: د. غسان الجندي، مسائل على بعض حدود القانون الدولي، مجلة دراسات، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلد 22، العدد 2، 1990، ص. 919.

² - زواري أحمد عمارة، المرجع السابق، ص. ص. 56-59.

³ - المادة 24 من الميثاق الأممي.

⁴ - المادة 35 من الميثاق الأممي.

⁵ - المادة 99 من الميثاق الأممي.

التي تحل قضائيا و هكذا فإن طرق التسوية القانونية في مجملها تعني التحكيم و القضاء الدولي.

1- التحكيم

يعتبر التحكيم من أولى الوسائل القانونية في تسوية المنازعات الدولية ظهورا و أكثرها شيوعا، و أساس التحكيم هو أن الأطراف المتنازعة تقوم بإختيار المحكم أو هيئة التحكيم و هي التي تحدد القواعد و الإجراءات التي يسير عليها مع إلزامهم بتنفيذ القرار الذي يصدر في النزاع¹.

كما عرفت لجنة القانون الدولي في تقريرها المنشور في أغسطس 1953، التحكيم بأنه الوسيلة لفض المنازعات الدولية على أساس القانون، و نتيجة لقبول اختياري من الدول.

فهذا التعريف يعتبر تعريفا جامعاً مانعاً للتحكيم لأنه يبين خصائص أساسية للتحكيم تتمثل في:

- إن التحكيم وسيلة قانونية في تسوية المنازعات الدولية و هي وسيلة تتم على أساس احترام القانون.

- إن أساس التسوية بالتحكيم تقوم على إرادة الدول المتنازعة¹، فيما يقوم التقاضي داخل الدولة على أساس القانون و هو إلزامي، و تكون التسوية بالتحكيم في المجال الدولي على أساس إتفاقي، أي أن الدول هي التي تختار اللجوء إليه.

- إن التحكيم يصلح لتسوية المنازعات القانونية و السياسية على السواء إذ ما فشلت الوسائل الدبلوماسية في تسويتها، إلا أن دوره في المنازعات القانونية أكثر فاعلية².

1- نصت الفقرة 6 من المادة 2 من معاهدة الحدود الدولية و حسن الجوار بين العراق و إيران عام 1975 على أنه لقرار محكمة التحكيم الدائمة صفة الإلتزام و التنفيذ بالنسبة للطرفين المتعاقدين.

¹- إن اللجوء إلى التحكيم أساسه الإتفاق استنادا للمبدأ العام الذي يسود العلاقات الدولية و الذي مؤداه أن الرضا هو أساس كل تصرف دولي، فيقوم على القبول و الإرادة الحرة للأطراف المتنازعة، أنظر في: زواري أحمد عمارة، المرجع السابق، ص. 62 .

2- القضاء الدولي

يختلف التحكيم الدولي عن القضاء الدولي بمفهومه الدقيق من حيث طبيعة الهيئة التي تضطلع بتسوية المنازعات بين أشخاص القانون الدولي، فإذا كان الأول ينهض على هيئة ظرفية فعلى خلاف ذلك يقوم الثاني على هيئة منتظمة ذات هياكل دائمة و مستقرة تساهم في حل النزاعات الدولية. و هي الهيئة القضائية الدولية³ و يعني إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية⁴ التي تعد الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة طبقا لنص المادة 92 من الميثاق و فرع من فروع الهيئة الرئيسية كما نصت عليه المادة 1/7 من الميثاق، و تقوم بعملها وفق نظامها الأساسي و للمحكمة نوعان من الإختصاص:

الأول: "إختصاص قضائي" و يتمثل في الفصل في المنازعات المعروضة عليها من قبل الدول الأعضاء، و **الثاني: "إختصاص إلزامي"** إستنادا إلى أن الدولة المنظمة إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بموجب تصريح بأنها مستعدة للإمتثال أمام المحكمة في عدة حالات وردت في المادة السادسة و الثلاثين.

يقضي الفصل السادس من الميثاق الخاص بالحلول السلمية المنازعات الدولية بالرجوع إلى محكمة العدل الدولية لفض النزاعات التي تحدث بين الدول، و لذلك أوجبت المادة 36 على أطراف أي نزاع في المنازعات القانونية أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية بصفتها الفرع الوحيد و الأكثر فاعلية في تحقيق الحل السلمي للمنازعات الدولية¹، و يملك إصدار قرارات ملزمة للدول دون تأثر بالصراعات السياسية و بالتكتلات داخل الهيئة و بإعتبارها وسيلة إلزامية لتسوية المنازعات الدولية عن طريق

² - د. مفتاح عمر درباش، المرجع السابق، ص. ص. 140- 141.

³ - د. أحمد بلقاسم، المرجع السابق، ص. 25.

⁴ - تتألف المحكمة من خمسة عشر عضوا [قاضيا] يتم إنتخابهم لمدة تسع سنوات عن طريق مجلس الأمن و الجمعية العامة للأمم المتحدة و يجوز تجديد فترة انتخاب القاضي الذي انتهت مدة عضويته لفترات أخرى من جانب مجلس الأمن و الجمعية العامة، و يتم تجديد ثلث أعضاء المحكمة كل ثلاث سنوات راجع د. عمر إسماعيل سعد الله، أحمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص. 176.

¹ - أنظر في. كوران الكاكي، دور محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات الحدودية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بيروت، 2012، ص. 12.

القانون كما تقر المحكمة بولايتها الجبرية في نظر جميع المنازعات القانونية التي تقوم بينها و بين دول تقبل الإلتزام نفسه متى كانت هذه المنازعات القانونية تتعلق بالمسائل التالية:

- تفسير معاهدة من المعاهدات الدولية.
- أية مسألة من مسائل القانون الدولي.
- نوع و مقدار التعويض المترتب على خرق الإلتزام دولي.
- تحقيق واقعة من الوقائع التي إذا أثبتت أنها كانت خرقا للإلتزام دولي².

الفرع الثالث

منظمة الوحدة الإفريقية و التسوية السلمية للنزاعات

لقد اهتم ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بإبراز مبدأ التسوية السلمية للنزاعات و الصراعات، فجاءت ديباجة الميثاق تشير إلى أهمية توطيد التفاهم بين الشعوب الإفريقية و تعاون دولها تحقيقا لآمالها في تدعيم روح الأخوة و التضامن، في نطاق وحدة أكبر تعمل على تخطي كافة الاختلافات كما نصت المادة الثالثة على تحقيق أهداف المنظمة بالإرتباط بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات¹.

و فضلا عن تماشي المبدأ مع ميثاق الأمم فإن الأفارقة كانوا في حاجة إليه لإحتياجهم للسلام الحقيقي خاصة مع بداية عهد الإستقلال، و في مراحل التنمية المستدامة الشاملة، و تجنباً لمخاطر منازعات الحدود²، و ما يصاحبها من حروب

²- د. عبد العزيز العشراوي، د. علي أبوهاني، فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، 2010، ص. 122 - 125 .

¹ – voir la pratique politico- diplomatique au sein de l' O.U.A, in, elie gertrude NKILIDZINIMI, les modes de reglement pacifique des conflit en afrique, these pour le doctorat de l'université de paris 8 en droit international public, vouteme, 2009, p. 117.

²- لم يخل التراث الإفريقي السابق على قيام منظمة الوحدة الإفريقية من التأكيد على أهمية الإمتناع عن استخدام القوة في إدارة العلاقات بين الدول الإفريقية، حيث نص أول قرار صادر عن مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة الذي عقد في "أكرا" عاصمة غانا في الفترة الممتدة من 15-22 أبريل 1958 على ضرورة الإمتناع عن استعمال القوة ضد السيادة الإقليمية أو الإستقلال السياسي لأي دولة. د. محمد عاشور مهدي، المرجع السابق، ص. 40.

أهلية، و نزاعات انفصالية، لذلك كان المبدأ الخاص بالتسوية السلمية للنزاعات الإفريقية من المبادئ المقدسة في ميثاق المنظمة³.

أما عن مبدأ التسوية⁴ في حد ذاته، فإنه يعني بالنسبة للدول الإفريقية التأكيد على عدم جواز اللجوء إلى القوة في حل النزاعات، كما يعني وجوب اللجوء إلى المسلك الودي و السلمي لإنهاء المنازعات التي تفرض نفسها على السلام و الأمن الإفريقي، و لعل حرص الأفارقة على إبراز مبدأ التسوية السلمية للمنازعات¹ كان مبعثه أن تكون منظماتهم نواة حقيقية لوحدة إفريقية، و كذلك محاولة خلق علاقة وثيقة بين الأفارقة – عبر منظمة الوحدة الإفريقية – و بين الأمم المتحدة.

و في إطار مبدأ التسوية السلمية و على هدى من الميثاق فقد وضعت المنظمة قاعدتين لتسوية النزاعات التي تنشأ بين دولها:

أ- التسوية الإفريقية للنزاع، بمعنى أن يتم في إطار إفريقي تجنباً للجوء إلى هيئات أخرى غير إفريقية صونا للتضامن الإفريقي.

ب- لا تشترط المنظمة أسلوباً محدداً لتسوية أي نزاع إفريقي، و يكفي أن تتولى هيئة إفريقية، أو أشخاص أفارقة كرؤساء الدول، القيام بدور الوساطة و التوفيق في هذا النزاع بقصد حسمه، أي أن التسوية تتم بأسلوب ودي، و بطرق سلمية، و في إطار إفريقي².

تضم المنظمات الإقليمية - غالباً- دولا ذات مصالح مشتركة أو قيم و مبادئ و تراث مشترك، و لذلك فهي أقرب إلى التفاهم و حل مشكلاتها، كما أن حصر النزاع في

³- تمثل النزاعات الحدودية بين الدول الإفريقية ظاهرة حديثة نوعاً ما، تعود جذورها إلى الحقبة التاريخية التي أعقبت خروج القوى الاستعمارية من القارة الإفريقية، و على الرغم من اعتراف معظم الدول الإفريقية بالحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار إلا أن ذلك لم يستعد بروز العديد من المحددات و الأسباب التي من شأنها أن تمثل بؤر التوتر و بواعث لنشوب النزاعات الحدودية. أنظر في: علي عيسى محمد العدوان، نزاعات الحدود و المحددات التاريخية "إفريقيا دراسة حالة" في: د. وليد عبد الحي، إفريقيا في عصر التحولات العالمية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول للباحثين في العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، منشورات جامعة آل البيت، الأردن، الفترة من 17- 18 ماي 2002، ص. 63.

⁴- حول الأساس القانوني للتسوية. أنظر في: محمد خليل الموسى، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 110، 1996، ص. 16.

¹- حول إلزام و حرص الدول الإفريقية على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات التي تقوم فيها. أنظر في: د. بطرس بطرس غالي، الأمن و حفظ السلام في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 79، يناير 1985، ص. 83.

²- د. السيد فليفل، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثاني، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2002-2003، ص. ص. 15-16.

النطاق الإقليمي حيث توجد دول صديقة قد تكون أقدر على التفاهم مع الدول المتنازعة للوصول إلى تسوية للنزاع، و لذلك أشار ميثاق الأمم المتحدة بالجوء إلى المنظمات الإقليمية لتسوية المنازعات الدولية و من ثمة تعتبر وظيفة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء إحدى الوظائف الرئيسية التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية³، فقد أبى الزعماء الأفارقة أن يحذو حذو الأمم المتحدة في التسوية السلمية للنزاعات الدولية فساروا على هذا المنوال حيث نتج عن ذلك قيام الكيان التنظيمي لمنظمة الوحدة الإفريقية في 25 ماي 1963 التي جعلت من بين مبادئها لتسوية السلمية للنزاعات عن طريق التفاوض أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم، تعهدت الدول الأعضاء بمقتضى المادة 19 من ميثاق المنظمة بتسوية جميع ما قد ينشأ بينها من نزاعات بالوسائل السلمية تحقيقاً لهذه الغاية أنشأت لجنة الوساطة و التوفيق و التحكيم بمقتضى بروتوكول لجنة الوساطة و التوفيق و التحكيم الذي صدر بالفعل في 21-05-1964 بالقاهرة و اعتبر جزءاً لا يتجزأ من ميثاق المنظمة⁴.

شهدت إفريقيا أوضاعاً حساسة و حادة بشأن الحدود² التي بدت العنصر المغذي لعدد من النزاعات سواء ذات طابع داخلي أو خارجي، و أمام تفاقم الأزمات السياسية الأمنية في إفريقيا سعت منظمة الوحدة الإفريقية إلى إتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية في شكل آليات من أجل حل النزاعات³، كما سعت إلى جانب دورها المنوط بها إلى إنشاء لجنة الوساطة، المصالحة و التحكيم وفقاً للمادة 07 من الميثاق استجابة للمتطلبات الراهنة لفض النزاعات الحدودية التي ظلت الأكثر من عشرين تسير على الوضع في إفريقيا و ذلك بإتباع إحدى الطرق الدبلوماسية أو القانونية مثلما جاء

³- زواري أحمد عمارة، المرجع السابق، ص. 59.

¹- الخير القشي، المرجع السابق، ص. 34.

²- حول إتجاهات النزاعات الحدودية. أنظر في: محمد تومي، مفهوم الحدود في القانون الدولي، مجلة العلوم القانونية جامعة عنابة، العدد 6، ديسمبر 1991، ص. 61.

³- من المبررات التي استخدمت في تفسير لجوء الدول الإفريقية إلى التسوية السلمية لمنازعات الحدود، مبررات قانونية و سياسية فأما القانونية تتمثل تلك المبررات في مجموعة المبادئ و القواعد القانونية التي نصت عليها المواثيق الدولية كمنظمة الأمم المتحدة (المادة 2/3) و الإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية (المادة 19 من الميثاق)، أما المبررات السياسية فيقصد بها مجموعة الأفكار و المبادئ التي جمعت بين الجماعات الإفريقية في نضالها من أجل التحرر و الإستقلال. أنظر حول مبررات إدارة المنازعات و تسويتها سلمياً في: د. محمد عاشور مهدي، دور الوساطة في تسوية منازعات الحدود الإفريقية، آفاق إفريقية، العدد 38، 2013، ص. ص. 27-28.

في بروتوكول القاهرة 1964 و في النظام الدولي الجديد الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة سعت منظمة الوحدة الإفريقية في قمة القاهرة 1993 إلى حث الدول على إنشاء آلية الوقاية هدفها تسير و تسوية النزاعات على مستوى القارة بغرض التخفيض من حدة الأزمات و الصراعات التي يتركز مجال عملها في تعزيز السلم و الأمن الدوليين⁴.

كان من نتائج تعثر التسوية السلمية للنزاعات داخل المنظمة في إطار لجنة الوساطة و التوفيق و التحكيم و تزايد النزاعات الإعلان في قمة القاهرة الإفريقية (القمة التاسعة و العشرون) في يوليو 1993 عن قيام آلية جديدة أطلق عليها "آلية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع و إدارة و تسوية النزاعات"¹.

و بإنشائها لتلك الآلية اهتمت المنظمة اهتماما فائقا بالتدخل لتسوية النزاعات سلميا، و توفر لديها رصيد في مجال عمليات حفظ السلام و على مدى العقود المنصرمة نشبت العديد من المنازعات الإفريقية فكانت بمثابة المحك العملي لنصوص و مبادئ المنظمة، و من ثمة العديد من الأمثلة التي أثبتت قدرة المنظمة في حفظ السلم في إفريقيا و فيمالي نماذج من تدخل المنظمة في بعض النزاعات:

- النزاع بين السودان و إثيوبيا.
- النزاع بين أوغندا و الكونغو.
- النزاع بين بوتسوانا و ناميبيا.
- النزاع بين نيجيريا و الكامبيرون.
- النزاع بين السنغال و غينيا بيساو.
- النزاع بين ليبيا و تشاد².

كذلك نظرت المنظمة في النزاع المغربي – الجزائري الذي استطاعت المنظمة أن تقوم بدور إيجابي في تسويته.

⁴ - ج.إسماعيل/ج. رشيدة، التحديات الأمنية و الدفاعية في إفريقيا، مجلة الجيش، عدد 487 الصادرة في فيفري 2004، ص. ص. 18-22.

¹ - د. السيد فليفل، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثاني، المرجع السابق، ص. 19.

² - د. عبد الله الأشعل، الإتحاد الإفريقي- دراسة في المنظمات الإقليمية الإفريقية، القاهرة، 2004، ص. ص. 123-124.

النزاع المغربي - الجزائري كنموذج للتسوية السلمية في إطار المنظمة

يعتبر النزاع المغربي - الجزائري احدى صور منازعات الحدود بين الدول الإفريقية نتيجة لعدم تحديد مطلق للحدود بواسطة المستعمر الأجنبي، و منذ إستقلال المغرب عام 1956 تكونت لجنة مشتركة بينها و بين فرنسا من أجل تعيين الحدود بصفة نهائية، إلا أن المغرب انسحبت منها عام 1958 بعد اعترافها بالحكومة الجزائرية كسلطة وحيدة شرعية لها صلاحية التباحث حول الحدود بين البلدين.

و قد تم اتفاق سري بين المغرب و حكومة الجزائر المؤقتة عام 1961 بمقتضاه التزمت المغرب بالتأييد المطلق للجزائر في كفاحها ضد المستعمر، أما الجزائر فقد التزمت بحل مشكلة الحدود و التي تركها المستعمر الفرنسي و التي ستجد حلها في مفاوضات لاحقة بين المغرب و الجزائر بعد استقلالها.

و عند استقلال الجزائر سنة 1962 بدأت المنازعات بين البلدين، المغرب تطالب بسرعة تحديد و تعديل لهذه الحدود و إنهاء هذا الموضوع، في حين حاولت الجزائر تأجيل بحث هذا الموضوع، و حين استمر الوضع على ما هو عليه قامت القوات المغربية في أواخر سبتمبر 1963 بالإستيلاء على تندوف داخل حدود الجزائر¹، و مددت بعد ذلك عدوانها يوم 14 أكتوبر إلى جزء من أراضي النزاع.

كان هذا هو الوضع حين بدأ التدخل الإفريقي في النزاع، و كانت منظمة الوحدة الإفريقي في محاولة فردية من إمبراطور أثيوبيا في ذلك الوقت الذي دعا البلدين لطلب عقد دورة استثنائية لمجلس وزراء المنظمة لبحث النزاع و وافقت الجزائر على ذلك، و طلبت عقد الاجتماع فعلا بخطاب أرسله وزير خارجيتها في 23 أكتوبر 1963 إلى السكرتير العام المؤقت للمنظمة إلا أن المغرب رفضت حضور الاجتماع، و قد أدى ذلك إلى قيام الإمبراطور هيلاسيلاسي بإقتراح عقد مؤتمر قمة في دولة محايدة، و تم هذا الاجتماع في باماكو عاصمة مالي و حضره ملوك و رؤساء كل من المغرب و

¹ - راجع حول دخول القوات المغربية إلى منطقة تندوف في: د. بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، الطبعة الأولى، 1974، ص. 201 و مايليها.

الجزائر و مالي و إمبراطور الحبشة في الفترة من 28 إلى 30 نوفمبر من سنة 1963 و انتهى المؤتمر إلى القرارات التالية:

- وقف إطلاق النار ابتداء من 2 نوفمبر سنة 1963.

- تكوين لجنة مراقبة عسكرية للإشراف على إحترام وقف إطلاق النار في المنطقة المتنازع عليها.

- المطالبة بعقد دورة إستثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية لدراسة مشكلة الحدود بتعمق، و تقديم مقترحات لتسوية النزاع بين البلدين نهائيا.

- تتعهد الدولتان بالإمتناع عن مهاجمة كل منهما الأخرى إعلاميا.

و بناء على هذه القرارات اجتمع مجلس الوزراء في دورة غير عادية في أديس أبابا في الفترة من 10 إلى 12 نوفمبر سنة 1963 حيث قرر بعد سماع وجهات نظر كل من البلدين تشكيل لجنة خاصة من كل من أثيوبيا و ساحل العاج و مالي و نيجيريا و السينغال و السودان و تنزانيا للقيام على ضوء اعلان باماكو لوضع القواعد و الإجراءات و طريقة العمل لحل هذا النزاع في إطار ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية و ذلك تأكيد للمبدأ الذي اعتنقته الدول الإفريقية في البحث عن حل سلمي و أخوي لأي خلاف قد ينشأ بينها عن طريق المفاوضات و في إطار أجهزة منظمة الوحدة الإفريقية و قد اجتمعت هذه اللجنة عدة اجتماعات في بلدان إفريقية مختلفة و واصلت إجتماعاتها و قدمت تقاريرها إلى مجلس الوزراء إلى أن تم الإعلان أمام مؤتمر القمة الإفريقي التاسع الذي عقد في الرباط في الفترة من 12 إلى 15 يونيو سنة 1972 انتهاء النزاع رسميا بين الدولتين و أنهما قد توصلتا إلى تسوية نهائية للنزاع السياسي الإقليمي بينهما.

و بهذا يمكن القول بأن قرارات المنظمة كان لها دور إيجابي في حل هذا النزاع¹، و أن المنظمة حققت نجاحا في أول اختبار لها في مواجهة مثل هذا النوع من منازعات الحدود².

¹ - استطاعت منظمة الوحدة الإفريقية أن تفرض وقف إطلاق النار السائد حتى الآن على هذه الجبهة، و هيأت المجال للتفاوض من خلال اللجنة الخاصة المؤقتة و نجحت في حل المشكلة و إحراز تقدم ملموس للوصول إلى تسوية دائمة بين

إن نجاح المنظمة في تسوية هذا النزاع الخطير يعتبر إنتصارا للمنظمة الإفريقية الحديثة النشأة فدورها بدأ منذ إنعقاد مجلس وزراء المنظمة في دورة غير عادية، و دعوة كل من الجزائر و المغرب للإحتكام إلى هذا الجهاز، و تابعت أعمال اللجنة المكلفة بتسوية النزاع إلى غاية قرار المؤتمر بتسوية النزاع نهائيا كل ذلك يؤكد أن المنظمة قامت بالدور الرئيسي في التسوية من البداية إلى النهاية¹.

المطلب الثاني

إعمال الدبلوماسية الجزائرية لمبدأ التسوية السلمية

إن الجزائر التي استخلصت العبر من حربها التحريرية قد جعلت من التقيد الصارم بالمبادئ المؤدية إلى تحقيق التعاون و الوفاق و التبادل بين الأمم واجبا تفرضه على نفسها، و انطلاقا من هذا الواجب تساهم الجزائر بنصيبها لكي تسود في كل مكان و في كل الأحوال مبدأ حسن الجوار و تسوية النزاعات عن طريق التفاوض و هو الواجب الذي يستمد شرعية سلوك الجزائر في المنطقة التي تنتمي إليها و هي منطقة المغرب العربي الكبير².

إنه إنصافا للدبلوماسية الجزائرية و ليس دفاعا عنها يتوجب علينا أن نشيد بثبات مواقفها و مكامن قوتها في تعاملها مع الغير في إطار سياستها الخارجية³ القائمة على الحجة و دقة البيان، فلم تثن من عزائمها الصعاب أو بعد المسافات و إنما قامت بتذليل كل ما يقف أمامها و يحول دون المسعى النبيل الذي تنشده و هو التسوية السلمية

الجزائر و المغرب. أنظر حول جهود المنظمة بشأن تسوية النزاع بين الجزائر و المغرب في: د. بطرس بطرس غالي، الأمن و حفظ السلام في إفريقيا، المرجع السابق، ص. 85.

² - أحمد نبيل نسيم جوهري، قرارات منظمة الوحدة الإفريقية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة الإسكندرية، القاهرة، دون ذكر سنة المناقشة، ص. 382 - 389.

¹ - د. بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، المرجع السابق، ص. 262 - 263.

² - أحمد طالب الإبراهيمي، الجزائر و الأحداث الدولية، المرجع السابق، ص. 35.

³ - تنص المادة 03/89 من دستور الجزائر لسنة 1976 على أن السياسة الخارجية للجزائر مرتكزة على بذل الجهود لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

للنزاعات الدولية¹ عن طريق المفاوضات و الوساطة²، و المسايعي الحميدة.

و ما يمكن ذكره في تطبيقات الدبلوماسية الجزائرية أعمالها لمبدأ الوساطة في قضية لفتت إنتباه العالم نظرا لتعقدها و للدور الذي لعبته الجزائر في تسويتها و هي قضية الرهائن المحتجزين في السفارة الأمريكية بطهران عام 1979. (الفرع الأول).

إن الجزائر بوصفها بلدا مسؤولا لم تتردد في تقديم مساهمتها من أجل تحقيق تسوية سلمية في إفريقيا و خارجها للعديد من الخلافات و النزاعات الدولية مستخدمة في ذلك أحسن إستخدام ما تتمتع به من سمعة و تقدير و ثقة بفضل تمسكها المعروف بمبادئها و حرصها على أن تحقق لنفسها و لغيرها محيطا يسوده التفاهم و الإنسجام الضروريين لبلوغ الهدف الأقصى للإنسانية ممثلا في إقامة السلام و التطور العالمي، و لقد حرصت الجزائر على أن تجسّد إهتماماتها الأساسية في محيطها المباشر بإيجاد حلول تفاوضية لأوكار التوتر القائمة بين الدول العربية.

فكانت الحرب الإيرانية – العراقية أحد إهتماماتها و لعبت آلة الدبلوماسية الجزائرية دورا وساطيا³ بارزا استطاعت أن تتدخل في تسوية النزاع الإيراني- العراقي عام 1980. (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الوساطة الجزائرية في حل مشكل الرهائن الأمريكيين المحتجزين في السفارة الأمريكية بطهران 1979

¹ - في هذا الإطار سار الدستور الجزائري و نص في المادة "89" على أن الجزائر تتمتع طبقا لمواثيق منظمة الأمم المتحدة، و منظمة الوحدة الإفريقية و جامعة الدول العربية عن الإلتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها و نبذل جهودها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية. أنظر في: د. عمر صدوق، تطبيق مبادئ القانون الدولي في ممارسات السياسة الخارجية الجزائرية، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 13، 1989، ص. 10.

² - تجدر الإشارة في مجال الوساطة الجزائرية إلى أنها تعود إلى عهد بعيد حيث توسط الداوي شعبان عام 1963 في النزاع بين فرنسا و طرابلس لإنهاء الأزمة، راجع بالتفصيل حول تلك الوساطة في مولاي بالحميس، إرشاد الجيران في أمر الداوي شعبان، مجلة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، العدد الثاني، سنة 1863، ص. 52.

³ - أوضح السيد "محمد صالح دميري الوزير الأسبق للشؤون الخارجية أن الوساطة التي لعبتها الجزائر آنذاك مكنت من الوصول إلى حل سلمي للقضية و تطرقت لظروف سير الوساطة الجزائرية و ذكر أن الدبلوماسية الجزائرية التي تمتاز بالرزانة كانت شعاعا أساسيا لتطلعات شعوب العالم الثالث. أنظر المحاضرة للسيد دميري حول موضوع "الوساطة الجزائرية في قضية الرهائن الأمريكيين بإيران (نوفمبر 1974-1981) المقدمة بمدرسة العلوم الإقتصادية و التجارية بعنابة عبر الموقع: <http://www.localhost/aps-avest/spip.php?article13801>

قبل أن نشرع في بداية الوساطة الجزائرية و تدخلها في حل مشكل الرهائن نحاول إعطاء لمحة عن حصانات و إمتيازات أشخاص البعثة و كذا مقراتها.

إن الإمتيازات و الحصانات الدبلوماسية ليست من مستحدثات العصر الحديث و إنما يرجع تاريخها إلى العهود الأولى للعلاقات الدولية، فقد كان للسفراء دائما حرمة و إمتيازات خاصة ترعاها الدولة بمنتهى الدقة و إن كانت تستمد وجودها وقتئذ من الإعتبارات الدينية.

و قد ورد في مجموعة القوانين الرومانية "إن من يعتدي على سفير دولة أجنبية يخرق أحكام القانون الدولي".

إن السند القانوني للإمتيازات و الحصانات الدبلوماسية يقوم على:

1- نظرية إمتداد الإقليم: التي مؤداها أن المبعوث الدبلوماسي إذ يعتبر إفتراضا ممثلا لشخص رئيس دولته.

2- نظرية الصفة التمثيلية: مفاد هذه النظرية أن تلك الحصانات و الإمتيازات المعززة للمبعوثين الدبلوماسيين تستند إلى صفتهم النيابية بإعتبارهم يمثلون دولهم نيابة عن رؤسائها و ما يقتضيه ذلك من ضرورة احتفاظهم بإستقلالهم في مهمتهم و تجنب أي إعتداء عليهم أو على كرامتهم صيانة لكرامة الدولة و هيبتها.

3- نظرية مقتضيات الوظيفية: مع ظهور منظمة الأمم المتحدة إلى الوجود عقدت أول إتفاقية عام 1946 عرفت بإتفاقية امتيازات و حصانات الأمم المتحدة و التي تبنت المعيار الوظيفي في إجراء الحصانات و الإمتيازات التي يجب أن يتمتع بها موظفوها¹.

كما تطرقت إتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 لهذه الحصانات التي تمس أشخاص البعثة بما فيهم رئيس البعثة و أعضاء البعثة و أسرة البعثة التي تشمل على الحصانة القضائية و الحصانة في الأمن الجماعي و تسهيل مهمتهم¹.

¹ - علاء أبو عامر، المرجع السابق ، ص. 203- 212.
¹ - تنص المادة 22 من إتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961:

كما أدى إستقرار الرأي لدى لجنة القانون الدولي بشأن حصانة مقار البعثة الدبلوماسية بعدم الإعراف بأي استثناء يترك للسلطة التقديرية لدولة المقر حتى في حالة الخطر العام رغبة في توفير أكبر قدر من الحماية لمقر البعثة.

و على الدولة المعتمد لديها اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لمنع إقتحام الأماكن التابعة للبعثة و الإضرار أو الإخلال بأمنها أو الإنتقاص من هيبتها².

تأسيسا على ذلك فإن إقتحام السفارة الأمريكية بطهران و احتجاز موظفيها شكل أهم قضية دولية في نهاية عقد السبعينات أدت إلى نشوء نزاع دولي بين الولايات المتحدة الأمريكية و إيران.

تعود وقائع القضية إلى 4 نوفمبر 1979 حين انفصل عند الساعة العاشرة و النصف صباحا حوالي 45 طالبا إيرانيا من الجموع الغفيرة التي كانت تتظاهر في شوارع طهران و هاجموا السفارة الأمريكية و احتجزوا 52 من الدبلوماسيين الأمريكيين القائمين بالسفارة³.

ثم تطور النزاع بعد تلك الإجراءات التي اتخذها الو-م - أ ضد إيران و المتمثلة في تجميد الأموال الإيرانية في بنوكها بالإضافة إلى الحصار الإقتصادي التي فرض عليها⁴.

أمام خطورة الوضع و تأزمه و بطلب من الطرفين الأمريكي و الإيراني¹ قبلت الجزائر التي كانت قد التزمت الحياد للقيام بوساطة لحل هذا المشكل.

تكون دار البعثة مصنونة و لا يجوز لمأموري الدولة المعتمدة لديها دخولها إلا برضا رئيس البعثة. يترتب على الدولة المعتمدة لديها التزام خاص بإتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية دار البعثة من أي إقتحام أو ضرر، و منع أي إخلال بأمن البعثة أو مساس بكرامتها.

- تعفى دار البعثة و أثاثها و أموالها الأخرى الموجودة و وسائل النقل التابعة لها من إجراءات التفتيش أو الإستيلاء أو الحجز أو التفتية.

² - أحمد أبو الوفاء، قانون العلاقات الدبلوماسية و القنصلية علما و عملا ، القاهرة، دار النهضة العربية، 1995-1996، ص. 159.

³ - إبراهيم شاوش أحمد خوجة، قضية المحتجزين الأمريكيين بطهران و دور الجزائر في حلها في ضوء القانون الدولي العام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ماي 1992، ص. 5.

⁴ - أنظر سليمان شريف، التسوية السلمية للمنازعات الدولية، المرجع السابق، هامش رقم 3، ص. 103.

¹ - إن أسباب اختيار الو-م - أ للجزائر تتمثل في أهمية الدور الذي سوف تلعبه الجزائر من أجل التوسط لها و مساعدتها في

التوصل إلى إطلاق سراح المحتجزين الأمريكيين في طهران.

إن أسباب إختيار الدولة و مصالح رعاياها في الو-م - أ علما أن العلاقات الدبلوماسية بين إيران و الو-م - أ كانت مقطوعة منذ 07 أفريل 1980، مما تعذر الإتصال بينهما، و كذلك حياد الجزائر في الحرب العراقية بالإيرانية كما أن السلطات الإيرانية كانت تعتبر الجزائر أقرب الدول الإسلامية لها، نظرا لمواقفها الثورية في الستينات و السبعينات كما أنها من بين الدول الأولى التي اعترفت بالدولة الإيرانية - الجديدة و ذلك بتعيين سفير لها في طهران.

حول أسباب دعوة طرفي النزاع إيران الولايات المتحدة الجزائر للعب دور الوسيط، تصفح المقال المنشور تحت عنوان "الدبلوماسية الجزائرية تكسب الرهان في قضية المحتجزين الأمريكيين بطهران عبر الموقع:

<http://www.djazairress.com>

و يبدو أن تمسك إيران بهذا الموقف (لإحتجاز) و ليونة الإدارة الأمريكية قد يفسر بكون الأمن القومي الإيراني كان مهددا، و أن طهران تعتبر أن السياسة الأمريكية هي السبب، و بالتالي فهي تتهم واشنطن بعدم احترام تلك الإتفاقيات أي عدم إحترام الدبلوماسيين قوانين البلد المعتمدين لديه و التدخل في شؤونه بغاية صنع الفوضى و عدم الإستقرار و تغيير الحكم و ما إلى ذلك.

لقد تم هذا الطلب بعد فشل المفاوضات المباشرة ضمن لقاءات سرية بألمانيا² ، و كذلك بعد فشل وساطة تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية و أطراف أخرى.

حينئذ تولت الدبلوماسية الجزائرية بقيادة وزير الخارجية شخصيا محمد الصديق بن يحيي يساعده في ذلك سفير الجزائر في طهران (عبد الكريم غريب) و واشنطن (رضا مالك)، و هي الوساطة التي لفتت انتباه العالم للدور الذي لعبته الجزائر بالنظر لتعقد القضية، و كذلك بعد أن توجت بالنجاح و هو ما حصل فعلا في النصف الثاني من جانفي سنة 1981¹ أي بعد احتجاز دام أكثر من أربعة عشر شهرا.

حيث تعهدت أمريكا بعدم التدخل في شؤون إيران مستقبلا و إنهاء تجميد الأموال الإيرانية التي تم تحويلها إلى حساب جاري بإنجلترا بإسم البنك المركزي الجزائري.

هكذا أطلق سراح الرهائن الأمريكيين الذي مر و على الجزائر قبل عودتهم إلى بلادهم، و قد أشاد رئيس فريق المفاوضين الأمريكيين في ذلك الوقت المحامي المشهور، و "وارن كريستوفر" بالدور الجزائري المميز في نجاح هذه الوساطة حيث قال : " إن هذا النجاح لم يكن ممكنا دون مساعدة الجزائر بصفة خاصة و وزير خارجيتها و فريق المفاوضة و دبلوماسيتها".

²- تقدمت ألمانيا الغربية الفيدرالية بمساعي حميدة اتجاه النزاع الأمريكي - الإيراني بشأن المحتجزين في طهران نتج عنها فرصة للتفاوض بين الطرفين المتنازعين في النصف الثاني من شهر سبتمبر 1980، و ذلك عنها بلفت الو- م - أ عن طريق ألمانيا الغربية بالشروط التي اشترطها الإمام الخميني لإطلاق سراح المحتجزين، حيث اتصل السيد صادق طباطبائي قريب الإمام الخميني بالمصاهرة و نائب الوزير الأول آنذاك بسفير ألمانيا الغربية في طهران، و أحاطه علما أنه على استعداد للإجتماع بالأمريكيين لدراسة الشروط الإيرانية، فقبل الأمريكيين ذلك و قامت ألمانيا الغربية بمساعي حميدة لتسهيل اللقاء في ظل السرية التامة، و اجتمع ممثلوا البلدين في بون بحضور وزير خارجية ألماني السيد - هانس ديترش حنشر - يوم 16 و 18 سبتمبر 1980 و تقرر لقاء ثالث و لكنه لم يتم و هكذا فشلت الدبلوماسية الألمانية في تسوية النزاع.

¹- توصل الطرفان عن طريق وساطة جزائرية إلى إتفاق رسمي بإتفاق الجزائر بتاريخ 19-01-1981 الذي يمثل معاهدة مركبة جاء فيها إعلانيين للحكومة الجزائرية، الأول حاص بتسريح المحتجزين في طهران و الثاني جاء فيه حلا للمطالب و وثيقة ملحقه التي جاء فيها الإلتزامات التي تقع على كل من دولة إيران و الو- م - أ التي تم تحريرهما، و كل هذه الوثائق تم التوقيع عليها من طرف الجزائر من جهة و إيران و الو- م - أ من جهة أخرى.

و هو الأمر الذي أدى بالإدارة الأمريكية إلى تقديم هدية للجزائر تمثلت في منحها خمس طائرات شحن من نوع "هيركول" و دون إنقاص من الدور الجزائري الفعال فإن إيران اضطرت أيضا لتسليم أوراقها للجزائر في الوساطة مع الأمريكيين بالنظر إلى الحرب التي كانت قد اندلعت مع العراق في سبتمبر 1981².

الفرع الثاني

التفاوض الجزائري لحل النزاع الحدودي بين إيران و العراق

يعتبر النزاع الإيراني - العراقي خلافا لحروب العالم الثالث الأخيرة بالخصوصية و الغرابة كون حرب الخليج كانت لها إمتداد تاريخي و مشاكل متداخلة (أولا)، ضف إلى أنها دامت لفترة طويلة و كانت نتائجها وخيمة الأمر الذي كان مبعث قلق و إنشغال الجزائر جعلها تبذل مساعيها و التدخل لحل النزاع. (ثانيا).

أولا: الأساس التاريخي للنزاع العراقي - الإيراني

من بين النزاعات التي أدت إلى خرق قواعد القانون الدولي بما فيها مبدأ الحل السلمي للنزاعات الدولية و مبدأ حسن الجوار و مبدأ السيادة الترابية الإقليمية للدولة و التعاون الدولي و كذا قواعد القانون الدولي الإنساني (النزاع العراقي - الإيراني) الذي خلف عشرات الآلاف من القتلى خلال بضع سنوات و أدى إلى وضع إقتصادي متدهور.

ما كان النزاع في بدايته سوى خلاف حدودي صغير تحول بسرعة خارقة إلى نزاع إيديولوجي ذو رد فعل عالمي، فيما يخص الجانب القانوني نعلم أن أصل النزاع يرجع إلى أكثر من قرن، حيث عقد أول اتفاق في القسطنطينية عام 1913 و وافق على معيار لتحديد الحدود في شط العرب الذي كان يشكل موضع منافسات طويلة بين البلدين لم يلبث هذا الإتفاق أن يقبل ثم يرفض من طرف إيران، مما جعل الأمر أكثر تعقيدا على الصعيد القانوني و الأمني بالناحية، و قد أدى هذا الوضع في آخر المطاف إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1973 و لم يحل المشكل حتى سنة 1975،

²- أنظر د. عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود، [ملحق ثاني] حول معاهدة الحدود الدولية و حسن الجوار بين العراق و إيران عام 1975، المرجع السابق، ص. ص. 228-232 و البروتوكول المتعلق به، ص. 233. لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة و البروتوكولات الثلاثة الملحقة بها بحضور السيد عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة وزير خارجية.

حيث وقع البلدان على إتفاق أولي في الجزائر يوم 6 ماي 1975 تبعته معاهدة بغداد يوم 13 جوان 1975 حيث عينت الحدود النهرية الجديدة ما بين البلدين حسب خط المتوسط.

لكن هذه الإتفاقيات لم تنجح في تهدئة الوضع لأنها قد أعلنت بدورها من طرف العراق و ذلك عام 1980 إلى جانب قضية وقف الحدود من الناحية القانونية.

كما كان لهذا النزاع انعكاسات كبيرة على التطور الإجتماعي و الإقتصادي للبلدين حيث لوحظ انتهاك في مواردها الحيوية و اضطرابا شاملا في المنطقة.

و لم تبق القوى الكبرى مكتوفة الأيدي أمام تصاعد الأزمة بل قامت بتموين المتحاربين بالأسلحة و العتاد العسكري بطريق مباشر و غير مباشر و كذا بإعلامها بإنتشار الجيشين على الميدان و ذلك رغم ادعائها الحيادية¹.

إن الحرب العراقية - الإيرانية هي نوع آخر من القضايا التي تعاملت معها المجموعة العربية في الأمم المتحدة، حيث كانت هذه الحرب بين دولتين جارتين مسلمتين الأولى دولة عضو في الجامعة العربية و الثانية دولة إسلامية لها ارتباطات ثقافية و سياسية كبيرة مع الوطن العربي .

لذا أشغلت هذه القضية الدبلوماسية العربية مدى ثماني سنوات، حيث مرت الحرب بتغيرات مد و جزر سياسي و عسكري بين الطرفين .

ولا شك أن تلك الحرب بدأت بقرار خاطئ من القيادة العراقية بإلغاء اتفاقية شط العرب لعام 1980 بين البلدين و إعلان الحرب على إيران¹.

إن للحرب الإيرانية - العراقية أثرا كبيرا في المنطقة العربية الإقليمية² نظرا لطول مدتها التي فاقت كل النزاعات الجهوية لاسيما النزاعات الدولية إن إيران يعد بلدا ضعيف بالمقارنة مع العراق و بفضل ثروات البترول التي توجد في شط العرب و نظرا لأهميتها أخذت أطماع البلدين مما نشب نزاع بينهما في 22 سبتمبر 1980 إثر هجوم العراق على الأراضي الإيرانية.

¹- عزوز كردون، خرق قواعد القانون الدولي الإنساني خلال النزاع العراقي - الإيراني ، و تدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 23، ص. ص. 29-31.

¹- أنظر محمد حسين الشعال، الدبلوماسية العربية في المحافل الدولية، المجلة المصرية، دور ذكر دار الطبعة و سنة النشر، ص. 135.

²- أنظر حول آثار النزاع على المنظمة في: خليل العناني، مأساة العراق "عدوى التفكك في الجوار العربي" مجلة السياسة الدولية، عدد 168، أبريل 2007، ص. 110 و ما بعدها.

على اثر هذا الهجوم تدخل مجلس الأمن بإصدار عدة لوائح تضمنت الوقف الفوري للمعارك و تسوية الخلافات بين البلدين بطرق سلمية وفق مبادئ القضاء الدولي و القانون الدولي في سنة 1982 حدثت تعديلات بين البلدين بشأن النزاع لإيجاد حل سياسي للنزاع يتوقف على إطلاق النار و العودة إلى أحكام معاهدة 1975³.

و إضافة إلى وساطة الجزائر بشأن النزاع العراقي - الإيراني لسنة 1975 التي كللت بمعاهدة الحدود و حسن الجوار لم تبخل الجزائر في عرض وساطتها أمام نشوب النزاع مرة أخرى عن طريق وزير الخارجية آنذاك محمد الصديق بن يحي عام 1982 الذي توفي مع الفريق الذي كان يرافقه في حادث طائرة⁴.

ثانيا: دوافع التدخل الجزائري في الحرب الإيرانية العراقية

عانت الجزائر أو بالأحرى الدبلوماسية الجزائرية في تدخلها في حرب الخليج الفارسي من نقص كبير في المعلومات المتعلقة بالموضوع، و لم تصرح الجزائر بأي خبر متعلق بهذه المسألة الخاصة، و كانت المعلومات المتسربة من بغداد أو طهران تهدف بالدرجة الأولى إلى تشويه سمعة الخصم أو التهجم عليه.

و إذا اعتمدنا على الصحف الدولية البارزة فإن التغطية التي أعطوها لهذا الهدف كانت خالية من أي قيمة تقريبا، و بهذا النقص الكبير للأدلة الواقعية و التفاصيل القيمة بقي للجزائر بديل وحيد و هو الخوض في غمار معرفة المنطقة و المتصرفين المعنيين و التزويد بمعلومات دقيقة كلما منحت الفرصة لذلك.

لقد كانت مساعي الجزائر لإعادة بعث مسار السلام المتوقف كما كانت عليه كل محاولات التفاوض السابقة إستكشافية بالدرجة الأولى و كان المسؤولون الجزائريون يحبذون لو كانت هناك مشاورات مباشرة بين الطرفين المتنازعين و التي كانت بإمكانها إحداث خرق في طريق السلام المسدود و ذلك كخطوة أولى يتم على أساسها تحويل مسار السلام إلى الإتجاه الصحيح.

³ - kamel Filali : Reuve algérienne des relations internationales , le conflit – irak – irane, et le droit international , numéro 13, premier trimestre, 1989 alger , p p 37-38 .

⁴ - محمد بوعشة، المرجع السابق، ص. 139.

و في ذلك الوقت و الظرف كانت الجزائر قد قادت مفاوضات الرهائن الأمريكيين و وصلت بها إلى نتيجة إيجابية، و خلافا لأي دولة أخرى بالمنطقة فقد كانت تتصل بسهولة بمراكز القوة المختلفة بطهران، و كانت هذه نقطة إضافية في دورها الواسطي الذي إرتأت الجزائر أن تلعبه، هكذا و بأمر من الرئيس، قام "محمد الصديق بن يحي" وزير الخارجية الجزائري رفقة ثمانية دبلوماسيين سامين بأول زيارة رسمية إلى طهران و كانت هذه الزيارة ترمي بدون شك إلى التعرف على ما إذا كانت هناك أي حركة بعيدة عن الوجه الذي يحول دون تحقيق السلام و لو أن الهدف الآخر أي ثمن التعويضات المرتفع و السيادة على شط العرب لا يمكن تحقيقه بسهولة ، لكن الفرضية الرائدة في هذا السياق هو أنه في اللحظة التي يميل فيها الطرفان إلى العمل بالطريق الدبلوماسي يمكن الوصول إلى أي نتيجة مرغوبة و هذا اعتبارا لإيمان الجزائر في تبني مبدأ الحل السلمي في حل المشاكل المتعلقة بالنزاعات الدولية.

بالرغم من بعض الإعتبارات الإستراتيجية السياسية المساهمة التي يمكن أن تكون قد لعبت دورا في قرار الجزائر في التدخل في حرب الخليج الفارسي إلا أن السبب الرئيسي في ذلك كان له وجهان إثنان، و كان تصرف الجزائر الغريزي هذا نابعا من ذاكرة تجربتها إبان الثورة التحريرية، و احتراما منها للتضامن و الوحدة لدول العالم الثالث، و كانت الدماء التي تدفقت من دولتين إسلاميين شرق - أوسطيتين أمرا غير مقبول.

كان هذا دافعا كبيرا أدى بالجزائر إلى بعث مسؤوليها السياسيين في مهمة إسترضائية للتقريب بين إيران و العراق¹، كون النزاع حسب وجهة النظر الجزائرية يمثل تهديدا خطيرا ليس على مصالح دول المنطقة فحسب بل على كل دول العالم النامية و من بين الدوافع الأخرى فإن فعالية و بقاء المنظمات الدولية و الجهوية

¹ - عبد الله مقراني، التدخل الجزائري في الحرب الإيرانية-العراقية أو حدود دبلوماسية الدول الصغرى، مذكرة لنيل شهادة ما بعد التدرج في الترجمة إنجليزي-عربي، معهد الترجمة، جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994-1995، ص. ص. 38-39 .

المؤسسة لغرض تقديم إنشغالات دول الجنوب (كالجامعة العربية و الأوبك و حركة عدم الإنحياز و منظمة المؤتمر الإسلامي) كانت تحت تهديد كبير نتيجة لهذا النزاع.

إن إعادة النظر في الحرب العراقية - الإيرانية عبر "عدسات" جزائرية يساعد على إدراك تدخل الحكومة الجزائرية على التصرف قبل أن تصل الأطراف المتنازعة إلى نقطة اللارجع.

و كانت القوة الملزمة الأخرى التي حفزت الجزائر على التدخل في هذه الحرب تكاد تكون ملموسة و يجدر بنا أن نذكر أنه من خلال عام 1975 تم عقد اتفاقية حدودية بين الجارتين تحت إشراف الرئيس الراحل هواري بومدين¹ و توقعا لأي احتمال، فقد احتوت اتفاقية الجزائر نصا قانونيا ينص على الإعتماد على الخدمات الإسترضائية "للدول الصديقة" إذا ظهر أي نزاع بين الدولتين الموقعتين.

و على وجه الخصوص فإن المادة 06 من معاهدة الحدود الدولية و حسن الجوار بين العراق و إيران تنص على أنه " في حالة نشوب أي نزاع يجب على الطرفين الدخول في مفاوضات ثنائية مباشرة و أنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق فإن الأطراف المتعاقدة العليا تلجأ في مدة أقصاها ثلاثة أشهر إلى المساعي الحميدة لطرف ثالث صديق.

فمن تكون الدولة الثالثة الصديقة "ياترى؟ لم يكن هناك أدنى شك في أن المعاهدة كانت تقصد الجزائر كحاكم في المستقبل بصفتها كانت صانعة اتفاقية 1975.

يمكن أن يكون موقف الجزائر الحيادي هذا قد ساعد على إعطاء الجزائر قدرة على الإدراك الحسي الذاتي لتصبح طرفا ثالثا في الحرب الإيرانية - العراقية لكن مهمة الجزائر من أجل السلام كانت غير محظوظة، ففي الثالث من شهر ماي من عام 1982 تحطمت الطائرة التي كانت تنقل وزير الخارجية و ثمانية دبلوماسيين محكمين

¹ - إتفاقية الجزائر هي اتفاقية وقعت بين العراق و إيران في 6 مارس عام 1975 بين نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين و شاه إيران محمد رضا بهلوي و بإشراف رئيس الجزائر هواري بومدين. أنظر في: رحمة السالم، إيران و العراق و حروب الحدود على الموقع: <http://www.archive.aawsat.com>

و كذلك أربعة أعضاء من الطاقم قرب قطر التي تقع على بعد حوالي 130 كلم من العراق.

و لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة مثل هذا الحادث نكسة كبيرة للإنجازات الدبلوماسية للدولة، و على سبيل المقارنة فإنه كان يمكن اعتبار هذا الحادث فشلا للمحاولة الجزائرية في مساعدة إيران و العراق على حل خلافتهما، و قد تعثرت العديد من الدول و الأطراف في نفس السياق و ختموا مهمتهم دون أية نتيجة ملموسة، لذلك ما يزال الطرفان ينظران إلى الجزائر كحكم ممكن لنزاعهما المتواصل¹.

علاوة على النماذج المذكورة فإن الجزائر ساهمت في وساطة لتلطيف الجو بين تونس و ليبيا و منها الوساطة لوقف الحرب الليبية - المصرية عام 1977 ، الوساطة للتقريب بين الفصائل الفلسطينية عام 1983².

بنفس الإلتزام استطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تنتصر في استرجاع الأمن و الإستقرار في مالي بعد أن فككت الحركات و الجبهات الموحدة للأزواد و الحركة الوطنية المالية نفسها، مما سمح بعودة اللاجئين الماليين إلى ديارهم عن طواعية و دون ضغط أو إكراه.

سيبقى الإحتفال الذي نظم يوم الأربعاء 27-03-1996 بمنطقة "تومبوكتو" شمال مالي تحت شعار شعلة السلام و حرق كل الأسلحة التي كانت تستعمل في غير إطارها القانوني بعد جمعها من الثوار و التي كانت مستعملة في نزاع شمال مالي شاهدا على حيوية العلاقات المتميزة بين مالي و الجزائر.

في شهر جوان 1996 ببيماكو تم عقد اجتماع بين الجزائر و مالي لإعادة تنشيط لجنة الإرتباط الخاصة بالطريق العابر للصحراء الذي يظل مفخرة لقارتنا السمراء.

كما تميزت السنة ذاتها 1996 بصوت الجزائر القوي في القمة 32 لمنظمة الوحدة الإفريقية التي احتضنتها العاصمة الكاميرونية "ياوندي" و ذلك انطلاقا من

¹ - عبد الله مقراني، المرجع السابق، ص. ص. 40-43.

² - محمد بوعشة، المرجع السابق، ص. ص. 133-139.

موقع الجزائر في القارة الإفريقية و العمل على دعم أواصر التعاون و التضامن مع الدول الإفريقية.

و قد عملت الجزائر دون هوادة ضمن الجهاز المركزي لآلية فض النزاعات و منعها بالتركيز على حل كل القضايا العالقة التي تعانيها القارة كالمشكلة الصومالية و البحث عن حلول لها، لتطهير القارة السمراء من الحروب و الإنتقال إلى الأمن و التنمية¹.

الفصل الثاني

دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الإثيوبي - الإريتري

إن النزاع الذي نشب بين إثيوبيا و إريتريا هو نزاع إثني و منطقة القرن الإفريقي مثلها مثل بقية مناطق القارة الإفريقية يظهر فيها بوضوح التعدد الإثني، فحدود هذه الدول و كما هو معروف خطّط لها من قبل الدول الإستعمارية الأوروبية دون أية مراعاة لأوضاع الجماعات الإثنية، فتداخلت و تعددت الإثنيات بين الدول و داخل الدول، و عند خروج الإستعمار من المنطقة فشلت الدول المستقلة في التعامل مع الظاهرة الإثنية، و تحويل الولاء الإثني لهذه الإثنيات نحو الدولة و سلطتها المركزية، مما أدى إلى نمو الصراعات الإثنية و عدم القدرة على السيطرة على التهديدات المستمرة من قبل بعض الإثنيات داخل النظام السياسي، و زاد من الوضع أن دول المنطقة تبنت مناهج عميقة و فاشلة للإندماج الوطني و إرتكزت على قيام النظم الحاكمة المنتمية في الغالب إلى جماعة قومية و إثنية معنية بتجاهل الجماعات الإثنية الأخرى في سياستها المبنية على منطق توجيه الإستثمارات الحكومية و الإنفاق الحكومي نحو خدمة مصالح و احتياجات الجماعة الإثنية المسيطرة، فالأغلبية المسيطرة عمدت إلى إضطهاد الأقلية و الأقليات الإثنية الأخرى، و إستخدام العنف و التمرد و إستخدام القوة المسلحة الأمر الذي أدى إلى تفجر الصراعات و الحروب الأهلية في معظم دول المنطقة و تلك جملة من العوامل التي غدّت النزاع وسيلة لتحقيق أهدافها

¹ - عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص. 83.

لكن السؤال المطروح هو هل الطابع الحدودي هو وحده جوهر النزاع أم هناك ادعاءات و عوامل تتعدى الطابع الحدودي **(المبحث الأول)** و نظرا لخصوصية المنطقة و تفاقم الوضع سعت الكثير من الدول و المنظمات الدولية و الإقليمية إلى وقف المواجهات العسكرية بين طرفي النزاع، لكنها كلها باءت بالفشل و كل محاولاتها أجهضت في المهد.

تعد مواقف و تحركات منظمة الوحدة الإفريقية من أبرز الجهود الإقليمية التي سعت إلى إحتواء النزاع الذي جاء في توقيت تواكب مع إجتماعات قمة المؤتمر الخامس و الثلاثين للمنظمة في الجزائر العاصمة.

هكذا شكل نزاع الأشقاء بين إثيوبيا و إريتريا البلدين المتجاورين مصدر إنشغال رئيسي للدبلوماسية الجزائرية، و قد رافق هذا الإنشغال الحرص على إيجاد تسوية سلمية للنزاع.

حيث اعتمدت الدبلوماسية الجزائرية اجراءات شاقة و طويلة أفضت عبر محادثات ثنائية و طويلة للتوصل إلى تقريب وجهات النظر، منتهجة الوساطة الهادئة و المفاوضات التي تبرز أثر الدبلوماسية الجزائرية و فعاليتها في الوصول إلى إتفاق وقف إطلاق النار و إتفاق السلام. **(المبحث الثاني)**

المبحث الأول

النزاع الإثيوبي - الإريتري و جهود التسوية

إن النزاع الإثيوبي - الإريتري مرده إدعاءات سيادية متعارضة على مناطق حدودية لم يتم ترسيمها بعد، و من ثم فهو نزاع يقوم على إدعاءات مختلفة حول ما هو موروث و كل من طرفي النزاع بيني أدلته على حجج متضاربة، و الإلمام بتلك العوامل هو الذي يحدد لنا موضوع النزاع بيني و طبيعته **(المطلب الأول)** و لعل التطورات التي آل إليها النزاع و تزامنا مع إنعقاد مؤتمر القمة 35 لمنظمة الوحدة

الإفريقية دفع الجزائر إلى تقديم مبادرتها لتسوية النزاع في إطار منظمة الوحدة الإفريقية فقامت بعرض وساطتها (المطلب الثاني).

المطلب الأول

طبيعة النزاع الإثيوبي - الإريتري

بات النزاع الإثيوبي - الإيتري يتسم بالتعقيد الشديد و التداخل بين عدة متغيرات، فهي متعددة من حيث الأبعاد و المستويات، و يكمن تعدد الأبعاد في كونها ظاهرة مجتمعية شاملة تضرب جذور المجتمع الذي أصابته الحرب الأهلية أو النزاع بكافة أنشطته، كما أن طبيعة النزاع متعددة المحددات من حيث تداخلها و مستوياتها فمنها ما هي داخلية و أخرى خارجية (الفرع الأول) و بعد قراءة أسباب النزاع يتضح لنا أن النزاع الإثيوبي - الإيتري اتخذ مراحل ثلاث من النزاع المسلح كانت قد حققت مجموعة من التداعيات و النتائج سواءا بالنسبة لطرفي النزاع أو باقي الأطراف (الفرع الثاني).

الفرع الأول

محددات النزاع الإثيوبي - الإريتري

قبل أن نقوم بدراسة تأصيلية للنزاع نحاول أن نقدم توطئة نظرية حول القرن الإفريقي (أولا) كون منطقة القرن الإفريقي تأتي في مقدمة ميادين الحرب و معدل التصاعد في تطوّر مستمر نظرا لما اتسمت به الخريطة السياسية للمنطقة، و هو الأمر الناتج عن التقسيم الإستعماري الذي أفرز النزاع الإثيوبي - الإريتري (ثانيا).

تجسد الحالة الإثيوبية - الإريتريّة التقسيم الهندسي للحدود السياسية أثناء الحقبة الإستعمارية التي جاءت بصورة لا تتماشى و مقتضيات الدولتين أدت إلى إيجاد بيئة خصبة و محددا رئيسيا لوقوع النزاع، بالإضافة إلى محدّدات أخرى كانت محفزة لإندلاع الحرب. (ثالثا).

أولاً: الخصائص السياسية و الجغرافية لدول القرن الإفريقي

القرن الإفريقي له موقع متميز في خريطة العالم لعدة أسباب أهمها أنه المدخل الطبيعي لإفريقيا من الشرق و زادت تلك الأهمية بالنسبة لإرتباط المنطقة بالبحر الأحمر، ذو الأهمية الإستراتيجية¹.

إن السيطرة على القرن الإفريقي يعني السيطرة على ممرات مائية حيوية، و هي مركز عبور السفن و الطائرات العابرة من الشرق إلى الغرب و من الشمال إلى الجنوب و في الإتجاهين الآخرين كذلك، كما أنه الممر الرئيسي للبترول الوارد من الخليج العربي إلى أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و كندا².

تعتبر دول القرن الإفريقي إثيوبيا، إريتريا التي يعني هذا البحث بإلقاء الضوء عليها فهي من أفقر دول العالم نظرا إلى الحرب الطويلة التي استمرت 30 عاما (1962-1991)³، و نظرا لشح الموارد الطبيعية المترافق عليها و الذي ورد في آخر دليل للتنمية البشرية في العالم (صدر في يوليو الجاري) و هو تقرير بينوي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990 ورد أن ترتيب هذه الدول من مجموع 162 دولة شملها لتقرير جاء كالتالي: إثيوبيا 158، إيتريا 148، و هذا الترتيب ناتج عن

¹ — تمثل منطقة القرن الإفريقي بعدا استراتيجيا هاما و لعلّ أبرز ما يضفي هذا البعد أهمية ارتباطها بالبحر الأحمر الذي له معظم الخصائص الجيو بولتيكية التي تجعل منه ممرا بالدرجة الأولى، فهو بمثابة ممر يربط البحر المتوسط عبر قناة السويس بالمحيط الهندي، هذا فضلا عن ارتباط البحر الأحمر سواء بشكل مباشر أو غير مباشر و على المستوى الدولي استمد القرن الإفريقي أهميته الجيو استراتيجية من شق قناة السويس عام 1869، فأصبح متحكما بأهم طريق تجاري يربط أوروبا بأسواق آسيا و إفريقيا، و مع اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي تعززت تلك الأهمية، أما على المستوى الإقليمي فقد اكتسب القرن الإفريقي أهمية كبرى من منطلق تحكّمه في منابع النيل الأزرق في دولة إثيوبيا و ما لذلك من أهمية كبرى من مصر و السودان.

أنظر حول الأهمية الإستراتيجية للقرن الإفريقي في د. سمر إبراهيم محمد، السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا (حالة القرن الإفريقي) الجزيرة للنشر و التوزيع، السودان، 2009، ص. 44 و ما بعدها.

² - صلاح الدين عبد الرحمان الدومة، أمن القرن الإفريقي، الطبعة الأولى، دار مطبعة جي تاون، الخرطوم، 2005، ص. 60.

³ - أنظر حول الحرب الثلاثية بين إثيوبيا و إيتريا في:

Roland marche et christine meniant, les chemins de la guerre et de la paix, edition karthala, p. p. 107-109.

الأوضاع الإثنية التي تغلب على الخريطة الإثنية لهذه الدول، و إستنادا إلى ذلك نحاول التعرف على التركيبة الإثنية داخل هذه الدول.

1- دولة إثيوبيا أثيوبيا دولة تنسم بتعدد الجماعات الإثنية¹، فموسوعة العالم الثالث ترى بأن أثيوبيا تعد متحفا للجماعات و لغات متباينة، و الجماعات الإثنية، فهي تحتوي عل أكثر من 70 جماعة إثنية من أصول و ديانات و لغات متباينة، و الجماعات الإثيوبية تختلف في حجمها و ثقافتها و لغاتها و لهجاتها و انتشارها الجغرافي، و تختلف أيضا في مكانتها التاريخية، و من ثم علاقتها بالجماعات الأخرى و وزنها السياسي في الدولة، و يمكن تناول هذه الجماعات من حيث أهميتها و بنسبتها إلى السكان على النحو التالي:

الأرومو (الجالا) و هي أكبر أثنية - إثيوبية و تشكل حوالي 40 % من نسبة السكان في إثيوبيا، تليها (الأمهر) بنسبة 35 % و (التجرين) 6 % و (السيداموا) 6% و (الشانكيلا) 6 % و (الصوماليون) 6% و (العفر) 4% و (الكوراج) بنسبة 2%.

علاوة على وجود أقليات ضئيلة من حيث العدد مثل القبائل النيلية على إمتداد الحدود مع السودان و "البجة" في المناطق الشمالية و "لا جو" في وسط الهضبة و اليهود الفلاشة.

و الجدير بالذكر أن القومية الحاكمة هي الإثنية التجرينية² و هي أقلية، حيث سيطرت على السلطة بعد سقوط النظام العسكري في أوائل التسعينات، علما بأن الأمهرا كانت المسيطرة على السلطة خلال الفترات السابقة.

2- دولة إيتريا كانت إيتريا بحكم موقعها الجغرافي معبر الأجناس و شعوب مختلفة منها السامية و الحامية و الزنجية نتج عنه مجتمع متعدد القوميات شكل المجتمع الإريتري الحديث، و هذا بإعتراف كل من جبهة التحرير الإريتريّة و الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، بل أن الجبهة الأخيرة و هي الجبهة الحاكمة و التي ترى

¹ - حول المكونات العرقية و الثقافية و الدينية و الإثنية لإثيوبيا. أنظر في: أحمد يوسف القرني، خريطة إثيوبيا من الهضبة إلى الإمبراطورية، مجلة السياسة الدولية، العدد 54، أكتوبر 1978، ص. 8.

أنظر أيضا حول تعدد دلالات الإثنية في. د. عبد الوهاب مختار موس، أثر صراع الإثنيات في السودان، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد 8، سبتمبر 2012، ص. 7.

² - ينتمي إثنية التجري إلى أصل سام و يتحدثون لغة سامية حيث يسكنون المرتفعات الشمالية الشرقية و هم من المسيحيين الأقباط. أنظر في : ألفت التهامي، الجذور الاجتماعية للصراع في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 54، أكتوبر 1978، ص. 19 .

أن المجتمع الإريتري يتكون من تسع قوميات مختلفة و إنتماء لدى الشعب الإريتري، و أسست لديه هوية وطنية (إقليمية) متميزة، إلا أن الأمر لا يخلو من مطالب و إنتقادات بقايا الفصائل الإريتيرية الأخرى التي لم تشارك في الحكم و التي قد تسبب مشاكل و صراعات داخلية، خاصة و تاريخ القومية الإريتيرية مفعم بالصراع الداخلي القائم على الإنقسامات العرقية و الطائفية، و هذا ما يتضح خلال الحرب الأهلية التي نشبت بين الحركات الإريتيرية (جبهة التحرير الإريتيرية و الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا)، فقد كانت العوامل العرقية و الطائفية و الإقليمية مشتركة في هذا الصراع، و لذلك فالشعب الإيتري مثل بقية شعوب المنطقة متعدد القوميات و يتكون من تسع أثنيات مختلفة من حيث الحجم و الثقافة و اللغة و الديانة.

و يمكن ترتيب هذه المجموعات بحسب نسبتها إلى السكان كالآتي:

التغرينيون 50,82 % و يليهم التجري 28,61 % ثم السامو 6,40 % و البليين 3,69 % و العفر 3,20 % و الحدارب 2,91 % و البازا 2,42 % و الباريا 1,55 % و أخيرا الرشايذة 5,19 % أما من حيث الأثنية المسيطرة على الحكم و السلطة منذ الإستقلال عام 1993، فهي التجراي عبر الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بقيادة أسياس أفورقي، و هذه الإثنية بحسب عددها تمثل أقلية.

كما تحفل دولتا المنطقة بصورة أخرى من صور التداخل الإثني متصلة بالجماعة التجرينية، التي يعيش أفرادها في كلا البلدين، فإقليم التجراي يقع في شمال إثيوبيا و يمتد إلى وسط إيتيريا، و هذا الإمتداد و التداخل الإثني بين الدولتين خلق الكثير من عوامل التوحد بين الجماعة التجرينية على إمتداد الإقليم، من حيث العادات و القيم و الثقافة و اللغة و الجدير بالذكر أن هذه الجماعة ينتمي إليها حاليا حكام الدولتين وليس زيناوي و أسياس أفورقي، و هو ما قد يجعل الإقليم و سكانه موضع صراع و تنافس بين النظامين و ورقة ضغط تمارسه كل دولة ضد الدولة الأخرى، و قد ظهر في هذا

الشأن اتهامات متبادلة بين الطرفين حول محاولة كل منهما استقطاب الجماعة التجريبية و خلق تيجراي الكبرى.

إجمالاً يمكننا القول بأن الإمتداد الإثني لبعض الجماعات قد يساهم في تصاعد النزاعات و الصراعات بين الدول¹ و داخل الدول²، فالإمتداد الخارجي لقومية أو جماعة إثنية ما يوفر لها الكثير من وسائل الدعم و المساندة، خاصة في حالة حدوث صراع بينهما و بين بعض الإثنيات الأخرى أو بينها و بين الدولة التابعة لها مما يؤدي إلى إطالة و تعقيد هذا الصراع و هذا ما ينطبق على الصراع الذي اندلع بين إثيوبيا و إريتريا³.

تمثل الدولتان مع الصومال و جيبوتي ما يسمى بالقرن الإفريقي و منطقة القرن الإفريقي حددت بالمفهوم الأكثر تداولاً، و هو المفهوم الذي أخذت به المنظمات الدولية و الإقليمية و مراكز الدراسات السياسية الدولية الذي حدد المنطقة بأربع دول هي: الصومال و جيبوتي و أثيوبيا و إريتريا كوحدات سياسية قائمة على الساحل الشرقي للقارة.

و تعتبر الدول الأربع وحدة جغرافية متكاملة و تتشابه شعوبها في كثير من الجوانب كما تربط بينها علاقات متداخلة (تاريخية، ثقافية، تداخل قبلي، خلافات على الحدود)، و أهم المجموعات العرقية في المنطقة هي المجموعة الكوشية و تعني (ذوي وجوه المحروقة) و اللغات السائدة فيها هي اللغات السامية مثل الإنجليزية (في إثيوبيا

¹ - حول الأبعاد الإقليمية للأزمة بين دول القرن الإفريقي. أنظر في: جمال سلامة علي، دور الأمم المتحدة في حفظ السلم و الأمن الدوليين في القارة الإفريقية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في النظم السياسية و الإقتصادية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1995، ص. 148.

² - حول أثر الأقليات القومية و العرقية و الإثنية في زعزعة الاستقرار و سماتها الأساسية سواء في مواجهة النظام الحاكم في دعم الحركات المعارضة. أنظر في: أشرف راضي، القرن الإفريقي من النزاع الإقليمي إلى المنازعات الأهلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 115، جويلية 1991، ص. 174.

³ - عارف عبد القادر عبده سعيد، لتنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي منذ نهاية الحرب الباردة، أطروحة مقدمة للحصول لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام 2007، ص. ص. 38- 46 .

و إريتريا)، و الأمهرية و لغة الغالا في إثيوبيا، و الديانات السائدة هي الإسلام و المسيحية و قليل من اليهود الفلاشا في إثيوبيا¹.

تعتبر دول القرن الإفريقي مكملة للشعب العربي ثقافيا و لغويا، كما تعتبر جزءا من أمنة الإستراتيجي أو بالأحرى عمقه الإستراتيجي، و نظرا لوجود ثلاث دول تنتمي للوطن العربي و هي السودان و جيبوتي و الصومال فهي تمثل الجناح الجنوبي للأمن القومي العربي، و تأتي أهمية القرن الإفريقي بالنسبة لشبه الجزيرة من أهمية البحر الأحمر الأمنة.

منذ التسعينات من القرن الماضي لم تشهد هذه المنطقة إستقرارا²، لقد أدى إندلاع الصراع الحدودي بين إثيوبيا و إريتريا في 6 مايو 1998 و الذي استمر لمدة عامين إلى ظهور بؤرة صراع مسلح جديدة لمنطقة القرن الإفريقي تضاف إلى ما تشهده هذه المنطقة³ منذ سنوات من حروب أهلية مهلكة و جفاف، و مجاعات و غيرها بما يهدد الأمن و الإستقرار في المنطقة.

ثانيا: الخلفية التاريخية للنزاع

1- طبيعة تشكيل الحدود السياسية

¹ - أنظر حول التعدد الديني لإثيوبيا في: هاني رسلان إثيوبيا، نظام الحكم و أثر التعددية على الإستقرار الداخل مجلة الأهرام الإستراتيجي، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 214، أكتوبر 2012، ص 117 و مابعدا. أنظر كذلك حول المعالجة الإثيوبية لأزمة التعايش السلمي بين القوميات داخل حدود الدولة: في صلاح خليل، التعددية و تحديات بناء الدولة الوطنية في إفريقيا (الحالة الإثيوبية)، مجلة الأهرام الإستراتيجي، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 220، أبريل 2013، ص. 47 و مابعدا.

² - عبد الفتاح زياني، دراسة مقتضية حول دول القرن الإفريقية، المديرية العامة لإفريقيا، وثيقة صادرة عن وزارة الشؤون الخارجية تحت رقم 01/316 بتاريخ 06-08-2001، ص. 1.

³ - في أسوأ أزمة إنسانية تمر بها منطقة القرن الإفريقي نتيجة إجتياح الجفاف مناطق واسعة من دول المنطقة، أنظر حول عمق المأساة الإنسانية في المنطقة في: أميرة محمد عبد الحليم، العودة إلى القرن الإفريقي، الأبعاد السياسية لانتشار المجاعة، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، أكتوبر 2011، ص. 116 و مابعدا.

تتنازع إثيوبيا و إريتريا حول السيادة على عدد من الجيوب الواقعة عند حدودهما المشتركة، و البالغ طولها حوالي 1000 كيلومتر و الحدود بين الدولتين تعتبر حدودا صناعية رسمت على الخريطة أثناء الإستعمار الإيطالي لإريتريا منذ عام 1890¹.

قد ظلت هذه الحدود بدون تحديد على الأرض، و بعدما استقلت أريتريا رسميا في 25 أفريل 1993، ثم تشكيل لجنة مشتركة لحسم الخلاف الحدودي بين الدولتين، و عقدت اللجنة الأولى إجتماعاتها في 14 نوفمبر 1997 بأسمرا حيث تم الإتفاق على تكوين لجنة فنية من الجانبين ترفع تقريرها إلى اللجنة المشتركة، و يتعاون الجانبان لخفض التوتر على الحدود، و يبقى الوضع على ما هو عليه حتى تنتهي اللجنة من عملها.

تشير المعلومات المتاحة إلى أن الجانب الإريتري رصد مجموعة من الممارسات الأثيوبية في المناطق المتنازع عليها أثارت شكوكه و مخاوفه من أحياء مطامع أثيوبية قديمة لدى عناصر التجري المتشددة، و المشاركة في الحكم بأثيوبيا لإقامة "التجاري الكبرى" و إيجاد منفذ لأثيوبيا على البحر، حيث تم توطين عناصر أثيوبية من اللاجئين بالسودان و من إقليم التجري ذاته كانت تجري طوال العام، و قيام القوات الأثيوبية بطرد بعض الإريتريين و إقامة إدارة مدنية بتلك المنطقة كما قامت هيئة المساحة الأثيوبية بالتعاون مع منظمة ألمانية غير حكومية بإصدار خريطة رسمية تضم الأقاليم المتنازع عليها، و تعززت تلك المخاوف بتضمين العملة الورقية الأثيوبية الجديدة خريطة عام 1997.

بينما كان الجانب الأثيوبي يصّر على أن الحدود الدولية بين البلدين تقررّت بمعاهدة 1897 التي أبرمها الإمبراطور " منليك الثاني" مع بريطانيا، و أن مناطق الصراع هي أراضي أثيوبية مارست عليها إثيوبيا سلطاتها منذ عام 1902 و حتى عام 1998، تصر إريتريا على أن تلك الحدود تقررّت بموجب معاهدات ثنائية و ثلاثية بين إثيوبيا و

¹ - حول التاريخ الإستعماري لإريتريا:

Gaston BALOSSA, CORNE DE L'AFRIQUE : ZONE CONFLICTUELLE « un examen des origines du conflit Samalo- éthiopien et ses conséquences », These pour le doctorat d'universite en science politique de paris I, danthion- solrien paris, octobre 1987, p. 7.

بريطانيا و إيطاليا في 10 يوليو 1900، و 10 مايو 1902 و 12 مايو 1902 و أن تلك المعاهدات تجب معاهدة 1897 حيث أنها تأتي جميعا في تواريخ لاحقة لها.

و يرجح أن الصراع الحدودي بين أثيوبيا و إريتريا على منطقة لا تتجاوز مساحتها 400 كلم، و عديمة الجدوى استراتيجيا، و تفتقر إلى أي ثروة طبيعية، لم يكن إلا تنويعا لسلسلة أخرى من الخلافات ذات أهمية بالغة في ذلك الصراع على تلك المناطق التي تضم (باديمي، ستيراسو، بوري، بيدا - طورونا - عليتينا)¹.

تجدر الإشارة إلى أنه و كما سبق ذكره أن النزاع الذي نشب بين أثيوبيا و إريتريا مرده إدعاءات إرتجالية، فكل طرف يبني موقفه الشخصي من المنظور الذي يتماشى و أطماعه السياسية و لعل موضوع النزاع مرده عدة عوامل تتعدى السلامة الإقليمية و الترابية للحدود و من ثم فهي قائمة على عوامل أكثر من البعد القائم على السيادة.

فلو راجعنا الموقف الإثيوبي نجده يدعي بأن الحدود الموروثة عن الإستعمار لا ينبغي المساس بها طبقا لأحكام الميثاق الأممي و ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، علاوة على ذلك نجد الموقف الإريتري الذي يبني إدعاءاته هو الآخر على مزاعم تاريخية يعود تاريخها إلى الغزو الإيطالي.

تعود جذور الحرب الأثيوبية - الإريتيرية² إلى وجود مناطق حدودية مختلف عليها حيث لم يتم ترسيم الحدود بينهما رغم أن الطرفين متفقين على مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الإستعمار، إلا أن أراءها تضاربت حول ما هو موروث فعلا.

أثيوبيا تدعي أن الحدود قررتها معاهدة 1897 المبرمة بين الملك منليك مع بريطانيا و إيطاليا ... و إريتريا تدعي أن الحدود قررتها معاهدات ثنائية و ثلاثية بين أثيوبيا و بريطانيا و إيطاليا في أعوام 1900، 1905، 1908 و هذه الثلاث الأخيرة تجد معاهدة (منليك - إيطاليا).

2- عوامل إثارة الصراع

أ- عامل الهوية و القومية و الإثنية

¹ - د. محمود أبو العنين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الحرب الإريتيرية - الإثيوبية و التسوية ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، مركز البحوث الإفريقية، سبتمبر 2001 - 2002 ، ص. 152.

² - لمزيد من التفصيل حول جذور النزاع الإثيوبي - الإريتري منذ 1962 راجع في :

Freddy tondeur, ethiopie frontière du risque, édition fernand nathan 1977, p. p. 14 – 16.

ميليس زيناوي و إسياس أفورقي زعيما البلدين تربط بينهما أكثر من علاقة واحدة، فهما من قومية واحدة¹ (تيجراي) و لغتهما واحدة، و كلاهما مسيحي، و كان سقوط مغنتسو و مساهمة زيناوي في نيل إريتريا إستقلالها بإجراءات حضارية تضمنت استفتاء عاما للشعب الإريتري في الوقت الذي كان كثيرون يتكهنون في إمكانية نيل إريتريا استقلالها لو لم يكن زيناوي هو الذي يتولى مقاليد الأمور في أثيوبيا².

حيث كانتا كلا من إريتريا و إثيوبيا كيانا سياسيا واحدا حتى عهد قريب 1993، و لم تنفصل إريتريا كدولة إلا بعد كفاح دام ما يقرب من ثلاثين عاما، حظيت خلالها بدعم و تأييد عربي واسع النطاق على أمل أن تصبح بهويتها العربية و الإسلامية إحدى الدول الأعضاء بالجامعة العربية اتساعا مع مقتضيات الأمن القومي العربي بمنطقة جنوب البحر الأحمر، بهدف المحافظة عليه كبخيرة عربية³ وهو الأمر الذي لم يتحقق.

إن ذلك الانفصال ما كان يخرج لحيز الوجود لولا التعاون بل التحالف المشترك بين الجانبين الذي أقيم بينهما منذ سبع سنوات، و هو أمر يجب ألا يغيب على الأذهان - على أيدي الإدارة الأمريكية ممثلة في "ويليام كوهين" مساعد مدير الخارجية للشؤون الإفريقية الذي شارك في مؤتمر بلندن آنذاك لإسقاط النظام اليساري بزعامة "مانجستو"¹ في إثيوبيا، و قد انتهى المؤتمر باتفاق ترعاه الولايات المتحدة بين أفورقي و زيناوي يقضي بإعتراف أثيوبيا بحق تقرير المصير للشعب الإريتري²

¹- في بداية التسعينات جرت إعادة ترتيب الهويات في إفريقيا، بمعنى طغيان هوية جديدة كانت جلية واضحة ترسخت و تمكنت بسبب الحرب و الصراع مثل حالة إريتريا و قد أدت إعادة تعريف الهوية حول أثر العلاقة بين الإثنية و القومية لأنه توجد عدة أنماط من الهويات الإثنية فنجدتها على سبيل المثال في إثيوبيا تجتمع أكثر من هوية في أرض واحدة. أنظر في: د. حسن الحاج علي أحمد، الدولة الإفريقية و نظريات العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005، ص. 23.

²- السفير عبد الفتاح زيان، المرجع السابق، ص. 19.

³- لقد حاولت كل من الدول العربية و إسرائيل الدفاع عن مصالحهما الأمنية و الإستراتيجية في المنطقة من خلال تقديم الدعم و المساعدة للقوى و التنظيمات السياسية الموالية لها، و هذا ما يفسر لنا محاولة إسرائيل المستميتة للحيلولة دون أن يكون البحر الأحمر بحيرة عربية. أنظر في: د. حمدي عبد الرحمن حسن، التنافس الدولي في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، جويلية 2009، ص. 172 و ما بعدها.

¹- من أبرز النتائج التي ترتبت على استيلاء الكولونيل "مانجستو" على السلطة طرد البعثة العسكرية الأمريكية من إثيوبيا في أبريل 1976 و وقف صفقات السلاح الأمريكي إلى إثيوبيا و هو ما أكد عملية "إعادة التحالف الدولي".

أنظر في: مجدي حماد، الحرب و السلام في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 52، أبريل 1978، ص. 130.

²- أنظر حول استقلال إريتريا بالتفصيل في الموقع:

Christophe chapin,ethiopie - erythree, article public le 30-05-2005, <http://www.rfi.fn> p.1.

على أن يختار ما بين الوحدة أو الانفصال مقابل أن يلتزم أفورقي بدعم زيناوي في سعيه للتغلب على مناوئيه السياسيين في توالي السلطة، و أن تسمح إريتريا عندئذ بإستخدام إثيوبيا لمينائي عصب و مصوع الإريتريين للأغراض التجارية، و بالتالي مرور البضائع و السلع الإستراتيجية عبر أراضيها³.

و يستشف من ذلك الإتفاق أن غاية الولايات المتحدة الأمريكية للمؤتمر قد وُلد إحساسا لدى الجانبين بأن ثمة مشاكل قد تظهر مستقبلا ستجد حلا سليما خاصة و أن الجانبين قد قطعا شوطا كبيرا و خطر واسعة نحو إقامة تعاون و تحالف بين نظاميها في أسمرة و أديس أبابا بتوقيع اتفاقية في أغسطس 1991 و أخرى عام 1993 تناولتا المجالات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، و لعل أهم ما أفرزته تلك الإتفاقيتين رفع القيود على تنقل مواطني البلدين، منح الجنسية المزدوجة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية و التنسيق في مسائل الامن و الدفاع و شؤون النقل و المواصلات مع منح تسهيلات لإثيوبيا في الموانئ الإريتيرية.

ب- عامل الخريطة الجغرافية للحدود

و هكذا جاءت وقائع الاحداث التاريخية لتتال من ثوابت الجغرافيا في تحد صارخ و واضح بأن صاغت تلك الأحداث خريطة سياسية جغرافية جديدة لإثيوبيا و تحولت من دولة برية بحرية إلى دولة برية مغلقة¹ و ظهرت إريتريا بالمقابل على المسرح السياسي الدولي كدولة بحرية وليدة بكامل الساحل الإثيوبي السابق على البحر الأحمر.

³- د. صلاح حليلة، النزاع الإثيوبي- الإريتري، رؤية تحليلية، مجلة السياسة الدولية، عدد 136، أبريل 1999، ص.60.
¹- يجسد النزاع الإثيوبي- الإريتري بالرفض الإثيوبي المستمر لإستقلال إريتريا نموذجا واضحا لما قد يثور من مشاكل سياسية في سياق كون الدولة حبيسة، إذ أدركت السلطات الإثيوبية أنه بإستقلال إريتريا ستفقد إثيوبيا حدودها العريضة على البحر الأحمر بشكل سيحولها إلى دولة داخلية حبيسة، أنظر في: علي عيسي محمد العدوان، نزاعات الحدود و المحددات التاريخية، في. د. وليد عبد الحي، إفريقيا في عصر التحولات العالمية، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الأول للباحثين في العلوم السياسية، المرجع السابق، ص. 65 .

بمولد إريتريا كدولة ساحلية و انكماش إثيوبيا و تحولها لدولة برية فإن النزاع الحالي هو تجسيد إثيوبي لمحاولة إحياء تلك الفكرة القديمة "التوحد على البحر الأحمر" و ربما تعاطف أمريكي بصفة خاصة و أوروبي بصفة عامة بعد أن أدركت إثيوبيا فداحة الخطأ الذي ارتكبته في مؤتمر لندن في ظل ظروف معينة بينما ارتضت أن تصبح دولة مغلقة و بعد أن تبدلت الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية في فترة ما بعد الحرب الباردة و تعاظمت أهمية إثيوبيا في الإستراتيجية الأمريكية بالقارة الإفريقية، و لعل ما يعزز هذا الطرح أمران:

الأمر الأول تنامي اتجاه داخل النظام الإثيوبي القائم في أديس أبابا تنزعه عناصر من المجموعة الإثنية - التجراي المتشددة يطلق عليها الصقور - تطالب بتوسيع إقليم التجراي لتصبح التجراي الكبرى شاملا لميناء عصب.

الأمر الثاني ما تم رصده من فتح إثيوبيا لجبهة عصب بجانب جبهتي زالامبيا و بادمي و التي يبعد ميناؤها عن الحدود 75 كلم و عن أديس أبابا 750 كلم و تكثيف الحشود على هذه الجبهة مقارنة بالجبهتين الأخريتين، علما بأنه بسبب الطبيعة الجغرافية يمكن السيطرة و الوصول للميناء عبر منطقة ساحلية مكشوفة². إن الموقع الجغرافي الإستراتيجي لإريتريا و الذي كانت تتمتع به كلتا الدولتين و بفقدان إثيوبيا لما حدث تغيير كبير في وضعها الجيو سياسي، و فقدت بسببه مصالح لا يستهان بها خاصة و أن ميناء عصب بالنسبة لإثيوبيا يعد شريان كثير بأن الحياة لأن أي بديل غيره إما مكلف جدا أو بعيدا أو لا يستوعب حجم التجارة التي يحتاجها أكثر من 60 مليون نسمة في إثيوبيا.

و البدائل هي جيبوتي¹ الطريق إليها و عر رسوم الميناء مكلفة(بربرة الصومالي) صغير و بعيد (بورتسودان) بعيد جدا و بالتالي مكلفا.

²- د. صالح حليلة، النزاع الإثيوبي - الإريتري، رؤية تحليلية، المرجع السابق، ص. 61.
¹- تقع جيبوتي في جنوب غربي خليج عدن و على الساحل الشرقي للقارة الإفريقية يحدها من الشمال الغربي إريتريا و من الغرب و الجنوب إثيوبيا بحدود طولها 500 كلم، و من الجنوب الشرقي الصومال بحدود طولها 100 كلم، و من الشرق باب المندب و خليج عدن، بحدود طولها 350 كلم، و يشكل موقع جيبوتي أهمية إستراتيجية للأسباب التالية:
- إطلالتها على باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر و لصاحية الممر الملاحي عبر جزيرة " بریم" اليمنية للملاحة، و يمكن لجيبوتي السيطرة عليه.

و بمجرد إغلاق إريتريا ميناء عصب في وجه إثيوبيا كان ذلك بمثابة إعلان إثيوبيا الحرب عليها²، و من ثمة يتبين لنا جليا أن المشكل الأساسي و المهم في تفاقم الوضع بين إثيوبيا يكمن في العامل الإقتصادي الذي يحول دون الوصول إلى ميناء عصب.

و هنا يثور تساؤل جوهري و هو إذا كان الأمر يتعلق حقيقة بنزاع حدودي أليس من الممكن التوصل إلى حل من شأنه أن يتم الإتفاق بين الطرفين على عقد إجتماعات الخبراء و مؤرخين لدراسة الخرائط و الوثائق و ترسيم الحدود ؟ أم هناك أسباب و دوافع أخرى أبعد و أعنف من مجرد ذلك الخلاف الحدودي؟

في التقدير أن النزاع الحدودي على منطقة لا تتجاوز مساحتها 400 كلم عديمة الجدوى إستراتيجية و تفتقر إلى أي ثروة طبيعية لم يكن إلا تنويجا لسلسلة أخرى من الخلافات لأسباب أهمية بالغة من ذلك النزاع على تلك المناطق، و إن تداخلت و تقاطعت فيما بينها.

ثالثا: محددات النزاع

1- المحددات الداخلية

في الحقيقة أن الحديث عن إريتريا يتطلب في أغلب الأحيان الحديث عن إثيوبيا و ذلك لأن إريتريا في واقع الأمر تعتبر مشكلة من المشكلات الإثيوبية الكبرى، و ذلك بحكم موقعها الجغرافي الذي له تأثير مباشر في الحياة السياسية للشعب الإثيوبي، لذا نجد معظم حكام إثيوبيا خاصة في العصور الحديثة كان تفكيرهم ينصب في الأساس على إريتريا لأنها المنفذ الوحيد الرئيسي للإتصال بين إثيوبيا و العالم الخارجي عبر موانئها البحرية المتعددة.

- تمثل بشواطئ جيبوتي و مينائها أهمية إستراتيجية لعمليات النقل البحري و الجوي لقوات القوى الكبرى في تحركها من مناطق تمركزها إلى مناطق التوتر الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط و البحر الأحمر، و الخليج العربي و شرق إفريقيا و المحيط الهندي وصولا إلى آسيا.

- صلاحية المناخ للعمليات و الملاحة طوال العام مما يساعد على تنشيط حركة الملاحة في اتجاهي الشمال و الجنوب.

- يحقق طول الساحل و وجود مينائي جيبوتي و أبوك إمكانية رسو السفن على اختلاف حمولتها و أنواعها.

- تعد جيبوتي منفذا رئيسيا إلى شرق إفريقيا.

و لمزيد من التفصيل حول الأهمية الإستراتيجية لجيبوتي و الدور الحيوي لها راجع في: محمد سمير عياد، خصوصية النزاعات في إفريقيا، في: د. بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، المرجع السابق، ص. 260-262.

² - عبد الفتاح زياني، المرجع السابق، ص. 20.

تعد الحرب بين البلدين نقلة للحروب في منطقة القرن الإفريقي و ذلك لأنها نقلت النزاع في المنطقة من النزاع القبلي إلى نزاع الدول الوطنية، إضافة إلى أن قائدي النظامين في البلدين و هما أسياس أفورقي و ميليس زيناوي ينتميان إلى نفس المجموعة العرقية "التيجراي" كما أن زيناوي ينتمي إلى أصول إريتيرية فضلا عن أنهما رفاق كفاح، فقد خاضا الحرب معا ضد نظام منحستو في إثيوبيا و الذي تم القضاء عليه عام 1991 و حتى استقلال إريتريا عام 1993 و منذ ذلك الوقت وقع قادة البلدين عددا من إتفاقيات التعاون المشترك في مجالات مختلفة.

إلا أن التراكمات التي تعود إلى مرحلة ما قبل الإستقلال الإريتري هي التي تفسر نشوب النزاع بين البلدين، ففي غمرة الإنتصار أبقى الطرفان العديد من القضايا و الأمور المشتركة بينهما دون حسم، أو حتى الإتفاق على الأسلوب أو الآلية التي ستكّلف بحل هذه القضايا في وقت لاحق و سرعان ما تفجرت الحرب بين البلدين¹.

فقد استمر التفاهم بين البلدين منذ الاستقلال الإريتري و حتى عام 1998 الذي بدأت فيه الإختلافات بين البلدين تتعمق بفعل التطورات الإقتصادية و السياسية، و المتغيرات المتعلقة برؤية قادة البلدين لمفهوم التنمية، و ارتبطت هذه المتغيرات بالأوضاع الداخلية في كل من البلدين، فالنزاع الحدودي كان متوقعا في ظل التنافس القائم بين النخب الحاكمة في البلدين، فبالرغم من أن كليهما من حركات الكفاح المسلح إلا أن الإختلافات في الرأي و التوجهات المختلفة تجاه القضايا السياسية الحيوية كان موجودا، فالعلاقات التاريخية بين النظامين توضح الإختلافات في نواح عدة.

و من هنا يمكن القول إن النزاع بين إثيوبيا ليس فقط نزاعا حدوديا إلا أنه تم صياغته في قضية الحدود فما حدث في السادس من ماي 1998 كان تعبيراً عن الرغبة الإريتيرية في التأكيد على حدودها السيادية بالقوة في مقابل رغبة إثيوبيا في إستمرار السيطرة على المناطق المتنازع عليها.

¹ - عارف عبد القادر عبده، سياسة اليمن الخارجية تجاه قضايا منطقة القرن الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002، ص. 164.

2- المحددات الخارجية

إن المجموعة الثانية من العوامل فتبين أن هناك عددا من المتغيرات الخارجية التي كان لها دور أساسي في نشوب النزاع، فالعوامل الإقليمية و الدولية توضح الشعور الإريتري بعدم الإهتمام الإقليمي و الدولي بها بالقدر الذي تستحقه، و خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تضع إثيوبيا في مكانة بارزة ضمن إستراتيجيتها في منطقة القرن الإفريقي² و نتيجة إحساس إريتريا بقلّة أهميتها و شعورها بالعزلة الإقليمية قامت بعدد من النزاعات مع دول الجوار لرغبتها في ممارسة دور إقليمي أكبر من خلال إظهار قوتها، و عليه يمكن القول بأن العلاقات الإقليمية لإريتريا كانت متوترة مع الجميع و بشكل عام¹.

فعلاقة إريتريا مع جيبوتي كانت متوترة بالنسبة لمشكلة "العفر" المتواجدون في البلدين، إضافة إلى التوتر في العلاقات الإريتيرية مع كل من اليمن و السودان، و حربها مع إثيوبيا إضافة إلى التوتر في العلاقات الإريتيرية مع كل من اليمن و السودان و حربها مع إثيوبيا إضافة إلى الرؤية الإثيوبية بإعتبارها تمتلك عوامل القوة و الهيمنة، و من ثم مؤهلة للعب الدور الإقليمي في المنطقة أكثر من أية دولة أخرى.

أما فيما يتعلق بالعامل الدولي فيتمثل في كون الصراع في القرن الإفريقي أمر على جانب كبير من الأهمية نتيجة اعتبارات من أهمها الموقع الإستراتيجي المهم لهذه

²- إن إثيوبيا بالنظر إلى خبرتها كدولة في شرق إفريقيا بل و في القرن الإفريقي عموما تعد حليفا قويا يمكن الإعتماد عليها من قبل واشنطن مقارنة بغيرها من دول الجوار، لذا برز الإهتمام الأمريكي بها، أنظر في: بدر حسن الشافعي، النزاع الحدودي بين إثيوبيا و إريتريا، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، جانفي 2005، ص. 217.

¹- نادية عبد الفتاح عشموي السيد، التسوية السلمية لنزاعات الحدود في إفريقيا في إطار التحكيم الدولي، دراسة مقارنة لتسوية النزاعين الإريتري / اليمني و الإريتري / الإثيوبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الإقتصاد، جامعة القاهرة، سنة 2007، ص. 51.

المنطقة، مما جعل منها محط أطماع الدول القوية² في مختلف الحقب التاريخية، فالقرن الإفريقي يحاذي الممرات البحرية الإستراتيجية للأراضي المطلة على البحر الأحمر³.

و عليه ظهر أثر العامل الخارجي ليس فقط في نشوب النزاع بين إريتريا و إثيوبيا، و لكن أيضا في مسار النزاع نفسه فتحول زمام الأمور لصالح إثيوبيا، حيث كانت الجولة الأولى لصالح إريتريا مما يدل على وجود الدور الخارجي، فالولايات المتحدة الأمريكية تساند من جانبها إثيوبيا من أجل إحتوائها للحكم الإسلامي في السودان¹، بينما ظهر الدور الروسي في تأييده لإثيوبيا في مبيعات السلاح الروسي لأديس أبابا علاوة على التحيز الروسي لإثيوبيا و الذي ظهر بوضوح أثناء إجتماعات مجلس الأمن الخاصة بقرار العقوبات ضد كل من إثيوبيا و إريتريا².

و من هنا فالنزاع بين إريتريا و إثيوبيا لا ينحصر في قضية الحدود و إن كان يتخذها ركيزة أساسية، فهو يأتي في سياق بحث إريتريا عن استقلالها السياسي و الإقتصادي، إضافة لطبيعة الأدوار الإقليمية و الدولية لتحقيق مصالحها في منطقة القرن الإفريقي و الدليل على أنه لو كان الأمر مجرد خلاف حدودي فقط، لثم تسويته بصدور قرار محكمة التحكيم الدولية.

3- المحددات الاقتصادية

إن العامل الإقتصادي في حالة النزاع الإثيوبي – الإريتري قد بلور القضية و مثل عاملا محفزا لنشوب النزاع، فالإستقلال الإريتري مثل في البداية تحديا كبيرا لكل من

²- أنظر حول محددات التكاليف الدولي على القرن الإفريقي في: د. حمدي عبد الرحمن حسن، المرجع السابق، ص. 172 و ما بعدها.

³- محمد عثمان أبو بكر، الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي في القرن الإفريقي و موقف دول الجوار منه في الفترة من 1974 إلى 1978، أطروحة لنيل درجة دكتوراه، معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة القاهرة، دون ذكر تاريخ المناقشة.

¹- تعتمد السياسة الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي على عدة مرتكزات منها التركيز على مناطق إقليمية معينة و إختيار دولة أو أكثر تمارس دور القيادة كإثيوبيا في الشرق و العمل على محاصرة النظم غير الموالية و التي تدعم الإرهاب و التطرف من وجهة نظرها مثلما كان عليه الحال مع السودان، أنظر في: د. حمدي عبد الرحمن، إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟ مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007، ص. 95 و ما بعدها.

²- بدر حسن شافعي، النزاع الإثيوبي – الإريتري و احتمالات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد 141، جويلية 2000، ص. 173.

إثيوبيا و إريتريا، فضرورة إعادة البناء الاجتماعي و الإقتصادي و السياسي بعد حرب دامت 30 عام يعتبر مشكل كان ملحا لكليهما، كما كان للهيمنة الإثيوبية دور فعال في بناء هوية سياسية إريتيرية مستقلة، و من ثم فعند بداية الإستقلال الإريتري كان كلى البلدين بحاجة إلى الآخر، و من ثم فالتعاون كان هو الطريق المطروح حيث تحتاج إثيوبيا لتكون لها منفذا على البحر الأحمر، و إريتريا تحتاج إلى شريك ثابت تجاريا و ماليا.

ظلت إريتريا منفذ إثيوبيا على البحر الأحمر، و ترتبط معها بروابط إقتصادية قوية، حيث كان الوضع الإقتصادي الإريتري سيئا جدا بعد تولي جبهة التحرير الشعبية الإريتيرية القيادة، فالبنية الأساسية كانت متهاكة و لم يكن لدى إريتريا إكتفاء ذاتي من الغذاء¹.

في ظل هذا الوضع تطلع النظامان الحاكمان إلى شراكة إقتصادية كاملة²، و من ثم كان إتفاق التعاون الشامل بين البلدين و الموقع في 30-08-1998 إلا أنه و بعد سنوات أدرك الطرفان أن الشراكة لم تؤد إلى عائد سواء على الصعيد التنموي أو الصناعي، حيث اختلفت الإستراتيجيات الإقتصادية للبلدين، فإريتريا كانت تهدف إلى دعم قدراتها التصديرية وفقا لمبدأ و سياسات السوق الحر، بينما كانت تهدف إثيوبيا إلى دعم قدراتها التصنيعية و الزراعية، و عليه حاولت إثيوبيا الإستفادة من الإستقلال الإريتري، ففي منتصف التسعينات أصبح القادة الإثيوبيون على قناعة بأن سياسة السوق المفتوح و ترتيبات العملة المشتركة مع إريتريا ستجعل منها قوة دافعة للصناعة

¹ - فتحي محمد الضو، حوار البندقية، الأجندة الخفية في الحرب الإريتيرية - الإثيوبية، مركز الدراسات السودانية، الخرطوم سنة 2000، ص. ص. 163-164.

² - ترتب عن تلك الشراكة عقد مجموعة من الإتفاقات الإقتصادية و النقدية و الجمركية، التي أنشأت وضعاً أقرب ما يكون بالإتحاد الجمركي، أو النقدي و لهذا مارس البنك المركزي الإثيوبي مع تداول العملة الإثيوبية (البر) في كلى الدولتين أدوار مختلفة سواء في قضايا الإنتمان و التنمية و التجارة الدولية و في تسوية الديون مع وجود بنك مركزي إريتري لا يقوم بتلك الوظائف بل يعمل في إطار السياسة الإقتصادية لإثيوبيا، هذه الأوضاع دفعت إريتريا إلى إتخاذ قرار عام 1998 بإعتبار عملتها المستقلة (النكفة) مع تفعيل دور و نشاط البنك المركزي الإريتري لبناء إقتصاد إريتري مستقل و منفصل عن إثيوبيا، أنظر في: عارف عبد القادر عبده سعيد، التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي منذ نهاية الحرب الباردة، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007، ص. 120 و ما بعدها.

الإثيوبية من هنا فرضت إثيوبيا رسوما و تعريفات لحماية قطاعها الصناعي، مما أدى إلى إحباط الآمال الإريتيرية في إيجاد إقتصاد صناعي تصديري.

من ثمة كان بالضرورة على إريتريا إعادة إعمار و بناء البلاد بعد الحرب خاصة في ظل المخاوف الإريتيرية من الدخول في تبعية إقتصادية لإثيوبيا، مما دفع إريتريا إلى الإعلان عن إصدار عملة جديدة أطلق عليها إسم "النكفة"¹ و كان هذا التصريح الذي أثار الشكوك الإثيوبية أثره للبحث عن منافذ بحرية أخرى و مصاف أخرى للحصول على الموارد البترولية.

من ثم يمكن القول أن المنافذ البحرية مثلت ركنا مهما في الأزمة بل في كافة النزاعات الإثيوبية – الإريتيرية ، و الدليل أن مينائي عصب و مصوع هما الأفضل من حيث المساحة الجغرافية و الكثافة السكانية العالية ما يجعلهما الأفضل للتجارة الإثيوبية، مما يعطي الصراع بعدا قويا، و من ثم فشل البلدان في فصل و تنظيم علاقاتهما الإقتصادية بعد الإستقلال الإريتيري.

يتمحور العامل الإقتصادي في النزاع بين إريتريا و إثيوبيا في محاور ثلاثة، الأول متعلق بمشكلات إصدار إريتريا العملة الجديدة و الثاني يتعلق بالمشكلات التجارية، و الأخير ينصرف إلى تعارض الإستراتيجيات الإقتصادية التي يتبناها البلدين، و قيام إريتريا بإصدار عملتها الجديدة " النكفة" و طرحها للتداول بدلا من العملة الإثيوبية " البر" مما أصاب الإقتصاد الإثيوبي بخسائر ضخمة، كذلك إصدار إثيوبيا لقرار التعامل بين البلدين بالعملة الصعبة و تسوية الديون بالدولار، و تحويل إثيوبيا إلى دولة مغلقة بعد أن اتجهت بتجارتها نحو ميناء جيبوتي بدلا من ميناء عصب ليتضاعف الضرر الذي ناله منها، و إيقاف استخدام إثيوبيا لمعمل تكرير البترول في عصب و الذي يعتبر مصدرا من مصادر الدخل المهم لإريتريا، مثلت جميعا محددات لبداية التصعيد بين البلدين و تطور النزاع بعد ذلك إلى بعده السياسي².

¹- إريتريا الحديثة، وزارة الإعلام، تاريخ النشر 21 سبتمبر 1996، ص. 4 .

²- نادية عبد الفتاح عشاوي السيد، المرجع السابق ص. 49 – 50 .

4- المحددات السياسية

أهمها شعور إريتريا بعدم الإهتمام الإقليمي و الدولي لها بالقدر الذي تستحقه و خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم إثيوبيا في مكانة بارزة في استراتيجيتها بمنطقة القرن الإفريقي على نحو تدفقت معها الإستثمارات عليها بدرجة كبيرة فضلا عن إحساس إريتريا بشيء من العزلة بسبب نزاعها مع عدد من دول الجوار بالمنطقة و التنافس بين الدولتين على النفوذ بمنطقة القرن الإفريقي¹.

و شكلت مجمل هذه العوامل بجانب الأسباب الإقتصادية دافعا لدى إريتريا لتفجير الأوضاع في المنطقة خاصة و أن إثارة قضية وطنية إريتريّة ستدفع الشعب الإريتري للإلتفاف حول قيادته متناسيا الأوضاع الإقتصادية المتدهورة و التي تفاقمت بعد سلسلة الإجراءات التي اتخذتها إثيوبيا ردا على السياسة المالية التي انتهجتها أسمرّة تجاهها و تحول تجارة الترانزيت الإثيوبية من عصب إلى جيبوتي، مثلما تتيح هذه التطورات الفرصة لإرجاع الإنتخابات الديمقراطية في أسمرّا إلى وقت أكثر ملاءمة لافورقي و يضاف إلى ذلك كله إحساس أفورقي بأنه الأقل أهمية في مجموعة القادة الجدد التي تشكلت بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي تضم إثيوبيا، إريتريا، أو غندا، رواندا، الكونغو الديمقراطية.

5- المحددات الإستراتيجية

تتمثل في كون إثيوبيا أصبحت دولة مغلقة و هي الأكثر وزنا و أهمية في المنطقة بعد أن كانت دولة ساحلية قبل استقلال إريتريا و يبدو أن هناك إقتناع إثيوبي بأن تأمين مرور تجارتها و سلعها الإستراتيجية عبر إريتريا خاصة مع توتر العلاقات منذ عام 1997 هو أمر غير مأمون أو مضمون و أن توجهها نحو جيبوتي كبديل يرسخ الإعتقاد بأنها بشكل آخر تحت رحمة دولة أو أخرى².

¹- مدلين محمدي مشعور معدي، النزاع الإثيوبي - الإريتري و طرق تسويته، في: د. وليد عبد الحي، إفريقيا في عصر التحولات العالمية، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الأول للباحثين في العلوم السياسية، المرجع السابق، ص. 167 .
²- د. صلاح حليلة، النزاع الإثيوبي - الإريتري، المرجع السابق، ص. 36.

إذن للمرة الثانية تهزم إريتريا في نزاع قانوني بشأن حدودها مع دول الجوار ففي المرة الأولى خسرت أمام اليمن بعدما حكمت محكمة العدل الدولية بأحقية اليمن في جزر حنيش الصغرى والكبرى، وهذه المرة صدر حكم المحكمة الدولية في لاهاي بأحقية إثيوبيا في المنطقة المتنازع عليها بين الجانبين، التي تضم مناطق زلامبيسا، بادمي، أيروب، ألسيتينا بالرغم من أن هذه المناطق كانت خاضعة للسيطرة الإثيوبية قبل الإستقلال بين البلدين لم يتم ترسيمها بدقة و من ثمة قامت عام 1998 بالإستيلاء على هذه المناطق على إعتبار أنها تدخل ضمن حدودها، و في المقابل رفضت إثيوبيا ذلك.

و عليه إن ما يستوقف الباحث بالنسبة لطبيعة الصراع بين الجانبين هو أنه ليس صراعا حدوديا فقط، و إنما البعد الحدودي هو أحد أوجه الصراع أو مخرجاته، و لعل هذا ما يكسبه خصوصية المقارنة بالنزاع مع اليمن حول جزر حنيش بالرغم من الأهمية الإستراتيجية لهذه الجزر مقارنة بمناطق النزاع بين إثيوبيا و إريتريا حيث أن المناطق المتنازع عليها هي صحراء جرداء لا توجد بها موارد طبيعية أو تجمع بشري يذكر، و بالرغم من ذلك فإن المشكلة الحدودية مع اليمن تم حلها في حين أن المشكلة في القرن الإفريقي لم تنته.

إن النزاع الإثيوبي الإريتري يرتبط في جزء منه بالأوضاع الإقتصادية، و في جانب آخر بالقيادة السياسية في كلتا الدولتين، و جانب ثالث يرتبط بالعامل النفسي في الصراع، و هذا هو الأهم حيث لا يزال يشكل هاجسا كبيرا في علاقة البلدين ببعضهما البعض، و الذي انعكس بدوره على ممارستهما بعد استقلال إريتريا الفعلي عام 1991 و الرسمي عام 1993 فإثيوبيا لم تنس أن إريتريا كانت في يوم من الأيام خاضعة لها، كما أنها كانت تشكل أهمية بالغة لها نظرا لوجود موانئ إريتريّة على ساحل البحر الأحمر لمينائي مصوع و عصب في حين أن إثيوبيا أصبحت دولة حبيسة بعد استقلال إريتريا، و من ثمة فإن استقلال إريتريا جعلها أي (إثيوبيا) خاضعة لها فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي.

و من هنا يمكن فهم أسباب معارضة القيادة السياسية في إثيوبيا لإستقلال إريتريا بالرغم من معارضة ذلك لقرارات الأمم المتحدة فهذه القيادة كانت ترى أنه ينبغي أن تظل إريتريا مرتبطة بها عبر شكل من الأشكال الكونفدرالية، و لم يخف رئيس وزراء إثيوبيا ميليس زيناوي ذلك، بل عبر فيه في مقابلة صحيفة عام 1991 أشار فيها إلى معارضته لإستقلال إريتريا و موافقة بلاده على إقامة علاقة كونفدرالية معها أوضح أن السبب في ذلك يرجع إلى رغبة بلاده في إيجاد منفذ لها على البحر و بإستقلال إريتريا ستحرم بلاده من هذا المنفذ و لعل هذا ما يفسر أسباب قيام إثيوبيا بالحرب للوصول إلى ميناء عصب رغم إقتصارها على المناطق الحدودية و لقد اتضحت هذه الجزئية في الإتفاقيات التي تم توقيعها عقب الإستقلال إذ ضغطت إثيوبيا على إريتريا لإستقلال ميناء مصوع مقابل دفع رسوم رمزية تبلغ 1.5 فقط ثم طالبت بإلغائها بعد ذلك.

و في المقابل نجد أن إريتريا منذ الإستقلال حريصة على التخلص من عقدة النقص التي لديها و مفادها أنها كانت محتلة من قبل إثيوبيا طيلة ما يزيد عن أربعة عقود، و من ثم فهي تسعى للتخلص من هذه التبعية، و في سبيل تحقيق ذلك إتخذت أسمره عدة إجراءات في هذا الشأن مثل سك عملة جديدة لها عقب الإستقلال هي "النكفة" بعدما كان التعامل يتم من خلال "البر" الإثيوبي و هو ما دفع أديس أبابا إلى الرد بقوة من خلال فرض التعامل التجاري معها من خلال الدولار و هو أمر صعب على صغار التجار في إريتريا، أمام اتخاذ أثيوبيا قرارا بإستخدام ميناء جيبوتي من ناحية ثانية، بالرغم من أن التكلفة الإقتصادية ستكون أكبر و فرضت أديس أبابا عقوبات على التجار الذين يستخدمون ميناء عصب¹.

النزاع الحدودي بين إريتريا و إثيوبيا على عدد من المناطق الواقعة على الحدود المشتركة بين البلدين و البالغ طولها 1000 كلم يدور بالأساس حول منطقة صغيرة الحجم تبلغ مساحتها 415 كلم² ، و هذه المساحة من الأرض هي شبه صحراوية، و

¹ - أنظر في: عارف عبد القادر عبده السيد، المرجع السابق، ص. 125 .

من ثم فالنزاع حول مدينة بادمي، ليس إلا جزءا من سلسلة الخلافات القائمة بين الطرفين بشأن الحدود بينهما.

فالاختلاف بشأن الحدود ليس بجديد، حيث تعود قضية الحدود بين البلدين إلى فترة الإستقلال الإريتري عام 1993 فالحدود بين البلدين ظلت دون تخطيط¹، حتى تشكيل لجنة مشتركة لحسم قضية الحدود بين البلدين و التي عقدت أول إجتماع لها في 14 نوفمبر 1997 باسمره، و تم الإتفاق - آنذاك - على تكوين لجنة فنية من الجانبين إلا أن إريتريا رصدت عددا من التحركات الإثيوبية، مما أثار لديها الشكوك و ظل الأمر في تصاعد إلى أن اندلعت الحرب بين البلدين في ماي 1998.

فقد كان قيام إثيوبيا بإتخاذ عدد من الإجراءات الفعلية لضم المناطق المتنازع عليها مما أدى لإشعال الشرارة الأولى للحرب و تمثلت هذه الممارسات² قيام إثيوبيا بتوطين عناصر إثيوبية من اللاجئين بالسودان، و من إقليم التيجراي في مناطق النزاع، هذا إلى جانب قيام القوات الإثيوبية بطرد عناصر من الإدارة المدنية الإريترية في منطقة بادمي في عام 1997 بدعوى مطاردة عناصر المعارضة للنظام الإثيوبي (العفر) و إقامة إدارة مدنية إثيوبية في تلك المنطقة.

- إصدار إثيوبيا خريطة جديدة ضمت المناطق محل النزاع، بينها و بين إريتريا إلى الأراضي الإثيوبية، حيث قامت هيئة الخرائط الإثيوبية تحت إشراف مؤسسة ألمانية غير حكومية بإصدار خريطة رسمية تضم أجزاء من إريتريا، هذا إلى جانب إصرار

¹- يقصد بعملية تخطيط الحدود السياسية بين الدول المتجاورة "بوضع خط الحدود الموصوفة كتابة على الورق على الطبيعة و تعريفه بقوائم الحدود أو هي بذلك أي عملية التخطيط تكون ذات طابع عملي مادي. أنظر حول المحددات المرتبطة بعملية تخطيط الحدود في: علي عيسى محمد العدوان، نزاعات الحدود و المحددات التاريخية، "إفريقيا دراسة حالة"، في: د. وليد عبد الحي، إفريقيا في عصر التحولات العالمية، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الأول للباحثين في العلوم السياسية، المرجع السابق، ص. 68.

²- يعود الخلاف حول هذه المناطق إلى أن التاريخ الحديث للمنطقة قد شهد تغيرا في تبعية هذه المناطق لكل من إريتريا و إثيوبيا، ففي فترة الإحتلال الإيطالي لإريتريا و الذي استمر حتى عام 1941، كانت تلك المناطق جزءا من الإقليم الإريتري، ثم قامت السلطات الإستعمارية البريطانية عام 1952 بتعديل الخريطة السياسية و ضمت هذه المناطق إلى إثيوبيا، و بفعل التداخل السكاني الكثيف في منطقة القرن الإفريقي فإن المناطق لتنازع عليها كانت تابعة من الناحية الرسمية لسيادة إثيوبيا في ذلك أنظر في: د. حسن أبو طالب "إريتريا و إثيوبيا، إخفاق داخلي و معارضة متزايدة، التقرير الإستراتيجي العربية 2001، مؤسسة الأهرام مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، سنة 2002، ص. 224.

إثيوبيا على أن الحدود بين البلدين تقرر بمعاهدة عام 1897 التي أبرمها الإمبراطور الإثيوبي منليك مع بريطانيا¹، هذا إلى جانب الإعتداء الإثيوبي بالقوة على سكان قريتي عدي مروق و بادمي عام 1997.

وتمثل رد الفعل الإريتري لمثل هذه الممارسات في محاولة بحث الأمر سلميا مع إثيوبيا، حيث قامت بإرسال وفد رفيع المستوى في 7 أوت 1998 إلى إثيوبيا لمحاولة إقناع الجانب الإثيوبي بأن ما قامت به القوات الإثيوبية في كل من قريتي عدي مروق و بادمي يعد عملا يؤثر على علاقات الصداقة و التعاون بين البلدين و على إثيوبيا إعادة مراجعة موقفها و إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في القريتين الإريتريتين².

إلا أن الرد الإثيوبي تمثل في أن عدي مروق و بادمي هي أراضي إثيوبية و مع إستمرار إثيوبيا في موقفها قام الرئيس الإريتري بإرسال رسالة خطية إلى رئيس الوزراء الإثيوبي بتاريخ 16 أوت 1997 معربا عن إستيائه، و استمر تبادل الخطابات و الرسائل بين الطرفين إلى أن تم الإتفاق على تشكيل لجنة مشتركة للنظر في قضية الحدود بين البلدين إلا أنه قبل تحديد موعد لإجتماع اللجنة قامت إثيوبيا في جانفي 1998 بنشر وحدات عسكرية على الحدود الإريتريّة الجبوتية في الطريق المؤدي إلى ميناء عصب الإريتري إلى أن بلغت الشريط الحدودي الفاصل بين إريتريا و إثيوبيا، مما أدى إلى تأزم الوضع في المناطق الحدودية بين البلدين، و في السادس من ماي عام 1998 قامت مجموعة صغيرة من الجنود الإريتريين بالدخول إلى المناطق الحدودية المتنازع عليها بين البلدين للحفاظ على المصالح الإريتريّة في هذه المناطق، و تصاعد الأمر ففي 8 ماي 1998 قامت القوات الإثيوبية بالإعتداء على دورية إريتريّة في منطقة بادمي الحدودية و قامت إثيوبيا بإعلان الحرب على إريتريا في 13 ماي 1998.

¹ - محمد رضا فودة، "صراع المصالح في إفريقيا إثيوبيا و إريتريا، مجلة الدفاع، العدد 144 سنة 1998، ص. 22.
² - د. أحمد حسن دحلي، "الأزمة الحدودية الإريتريّة - الإثيوبية، جذورها تطورها، تداعياتها و آفاق حلها" آفاق إفريقية، القاهرة الهيئة العامة للإستعلامات القاهرة، العدد 3، خريف 2000، ص. 126.

و عليه يمكن القول أن هناك عدد من الأسباب التي دفعت و دعمت السلوك الإثيوبي و الإريتري و عليه فإن الأسباب الداخلية للنزاع بين البلدين هي كالآتي:

و لعل هذه الخطوات الإستفزازية فضلا عن العامل النفسي تفسر لنا أسباب قيام إريتريا ببدا الهجوم على المناطق الحدودية بالرغم من أنها صحراء جرداء.

و يستخلص من كل ما سبق أن أصل النزاع الإثيوبي - الإريتري متعدد الجوانب يتعدى طابعه الحدودي، و إضافة إلى جملة العوامل المباشرة التي أدت إلى إثارة النزاع فهناك عوامل أخرى غير مباشرة أسهمت في تأجيج الصراع و استمراره و التي تتمثل في عاملين أساسيين:

1- العداء التاريخي بين البلدين و المتمثل في فترة الإتحاد الفدرالي الإثيوبي - الإريتري عندما حاولت إثيوبيا أن تطمس معالم الشخصية الإريتيرية سياسيا و إعلاميا و ثقافيا، و تفرض اللغة الأمهرية الإثيوبية على المدارس الإريتيرية و تلغى العلم الإريتري عام 1958.

2- أما العوامل الإقليمية و الدولية فهي تظهر في شعور إريتريا بعدم الإهتمام الإقليمي و الدولي بها، فإزاء إحساس إريتريا بقدر من العزلة الإقليمية بسبب نزاعها مع دول الجوار و رغبتها في لعب دور إقليمي أكبر من خلال إظهار قوتها يمكن القول بأن العلاقات الإقليمية لإريتريا كانت متوترة مع الجميع بشكل عام.

الفرع الثاني

تداعيات النزاع

أمام تعارض سياسة الدولتين في بحث كل منهما عن دور لها في المنطقة، فضلا عن تناقض المواقف حول بعض المسائل ساهمت بشكل أو بآخر في تأجيج الصراع و تطوره الذي دفع بالأمر نحو المواجهة (أولا)، و بالرغم من أن هذه التطورات كانت محل تباحث بين القيادتين إلا أن الأمر أدى إلى توغل القوات العسكرية داخل الأراضي المتنازع عليها، و بالفعل انفجر القتال بين الجانبين الذي دار في ثلاث جولات. (ثانيا) و الملاحظ على تطورات الحرب بين الطرفين كان كلاهما يسطر أهدافه من الحرب.

(ثالثا). و كانت نتائجها وخيمة على الطرفين و خسائرها كبيرة بالمقارنة مع الصراعات الإفريقية الأخرى و بالنظر إلى الدرجة من التصاعد المسلح. (رابعا).

أولا: تطور النزاع

تنتهي قراءة أسباب النزاع و دوافعه الذي تصاعد إلى حد الصدام المسلح إلى أن الجانب الإريتري رصد مجموعة من الممارسات الإثيوبية في المناطق المتنازع عليها أثارت مخاوفه و شكوكه من إحياء مطامع إثيوبية قديمة لدى عناصر التجري المتشددة و المشاركة في الحكم بإثيوبيا لإقامة التجري الكبرى و التي تجسد في واقع الأمر الفكرة القديمة السابق الإشارة إليها، عن إيجاد منفذ على البحر لإثيوبيا ممثلا في ميناء عصب فلقد تأكدت إريتريا إن عمليات "أثوبة" بعض المناطق بتوطين عناصر إثيوبية من اللاجئين بالسودان و من إقليم تجري ذاته، كانت تجري طوال عام 1997 بل و قامت قوات إثيوبية بطرد عناصر الإدارة المدنية الإريتريّة و تجاوزت حدود البلدين في منطقة بادمين في يوليو 1997 بدعوى مطاردة عناصر عضو المعارضة للنظام الإثيوبي و أقامت إدارة مدنية إثيوبية في أغسطس من نفس العام بتلك المنطقة و تكرر نفس الطبع في منطقة بادمي.

لعل ما عزز تلك المخاوف أن هيئة الخرائط الإثيوبية تحت إشراف منظمة ألمانية غير حكومية أصدرت خريطة رسمية استكشفت إريتريا عند مقارنتها بخرائط سابقة أنها تضم أجزاء من إريتريا و هو الأمر الذي أثار مخاوف ألمانية هي الأخرى حيث اعتبرت إن المسلك الإثيوبي يزج بها في نزاع بين البلدين خاصة و أيضا استخدمت أرصدة ألمانية لتمويل برامج تعليمية لطبع خريطة حدودية عليها اسمها الهيئة الألمانية و هيئة المساحة الإثيوبية.

بل و تعززت هذه المخاوف مرة أخرى بتضمين العملة الورقية الجديدة التي طرحتها إثيوبيا للتداول في نوفمبر 1998 " خريطة تماثل"، و قد اعتبرت إريتريا أن هذه العمليات تعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي و لقرار منظمة الوحدة الإفريقية

الصادر عن قمة القاهرة عام 1964 بإحترام الحدود الدولية المتوارثة عن الدول الإستعمارية.

تأكدت مخاوف إريتريا بما ورد في رسالة زيناوي ردا على رسالة لافورقي على إثر هذه التطورات بشأن هذه المناطق محل النزاع، كما أنه لم يبد إستجابة لمطلب أفورقي بعقد لجنة عليها مشتركة لبحث الأوضاع الحدودية.

و في مجال دفع إريتريا عن رؤيتها لتلك الممارسات أشارت إلى أن الخرائط التي صدرت في عهد هيلاسيلاسي أو منجستو لم تتضمن تعديلات كتلك التي أدخلت على الخرائط الصادرة عام 1997¹ كون إثيوبيا أصدرت خريطة جديدة ضمن أراضي لم يتم حسم تبعيتها تعتبرها إريتريا أراضي إريتيرية².

و يتمحور الموقف القانوني للبلدين في رؤية مشتركة لمبدأ يقضي بضرورة الاعتراف بالحدود الدولية المتوارثة عن الدول الإستعمارية و عدم تغييرها، و يختلف الجانبان حول أي الإتفاقات التاريخية التي يتعين الإلتزام بها، فبينما يصر الجانب الإثيوبي على أن الحدود الدولية بين البلدين تقرر بمعاهدة 1897 التي أبرمها الإمبراطور الإثيوبي منليك مع بريطانيا بينما تصر إريتريا على أن تلك الحدود تقرر بموجب معاهدات ثنائية و ثلاثية (إثيوبيا، بريطانيا، إيطاليا) في 10 يوليو 1905 و 15 ماي 1908 و أن تلك المعاهدات تجب معاهدة 1897 حيث أنها جميعا تأتي في تواريخ لاحقة كلها.

يؤسس كلّ جانب موقفه السياسي اتجاه النزاع من منطلق موقفه القانوني، فبينما ترى إثيوبيا وجوب انسحاب القوات الإريتيرية بشرط مسبق لأية مفاوضات تتمسك إريتريا بعدم الإنسحاب قبل ترسيم الحدود و توقفت على إثر ذلك اجتماعات اللجنة المشتركة التي كانت تجتمع لبحث الأوضاع الحدودية بعد آخر إجتماع لها عقدته بأديس أبابا في 8 ماي 1998 قبل تحول النزاع إلى صدام بين الجانبين و مع أن هذا الإجتماع

¹- د. صلاح حلّيمة، النزاع الإثيوبي ، الإريتري، المرجع السابق، ص. 2.

²- د. محمد رضا فودة، أبعاد الصراع الإثيوبي - الإريتري ، مجلة السياسة الدولية، عدد 136، أبريل 1999، ص. 289.

قد انتهى إلى تحديد موعد لعقد اجتماع آخر في أسمرة لصياغة مشروع اتفاق و تحديد موعد لرفع تقرير لها إلى المستويات الأعلى في البلدين¹.

و قد شهد العالم توظيف كل من الطرفين ما لديه من أوراق خطيرة ضد الطرف الآخر في عملية تصعيد خلال وقت قصير و كان كل منهما يوحى للعالم و كأنه ينفث سموما محتقنة سنين طويلة.

لقد كانت إجراءات إنتقامية عانى منها الشعبان الإثيوبي و الإريتري أولا و أخيرا لإصدار عملة إريتريّة وطنية، تغيير إثيوبيا الطبعة القديمة من عملتها و بالتالي فقد جمع الإريتريون قيمة ما لديهم من ملايين الثروات الإثيوبية و طردت إثيوبيا 400 ألف إريتري في ظروف غير إنسانية، كما أوقفت إريتريا تكرير إثيوبيا لنفطها في المصفاة التابعة لها (لإثيوبيا) في عصب و طردت إريتريا الإثيوبيين المقيمين في أراضيها كما توقفت التجارة بين البلدين و قد كانت كبيرة الحجم و تعتمد عليها نسبة كبيرة من السكان ثم اندلعت الجولة الأولى من الحرب في 13 ماي 1998 و تبعتها جولتان في 1999².

ثانيا: مراحل المواجهات العسكرية

اتخذ النزاع بين إريتريا و إثيوبيا مراحل ثلاث ، كانت المرحلة الأولى منذ ماي 1998، و استمرت إلى نهاية عام 1999، أما المرحلة الثانية فامتدت من فيفري 1999 إلى يونيو عام 2000 ، في حين بدأت المرحلة الثالثة في 12 ماي 2000، و نتناول تطور النزاع في مراحل الثلاث، و ذلك من خلال عرض الرؤى المختلفة لأطراف النزاع و الأطراف الإقليمية و الدولية على النحو التالي:

¹ - نشبت الحرب الأهلية الإثيوبية بسبب التعقيدات التي أحاطت بالمسألة الإثنية خلال فترة ما بعد الثورة الإثيوبية، فقد أدت تطورات الثورة إلى تفجير قضية المساواة بين القوميات داخل إثيوبيا، مما أثار النزعة الإثنية و الانتماء القبلي، و حاولت الحكومة الإثيوبية التغلب على ثورة القوميات منذ عام 1975 حيث ثارت الخلافات بين الجماعات الإثنية الرئيسية الثلاث: الأمهرية، الأورومو التيجراي.

أنظر د. نجوي أمين الفوال "إثيوبيا، تجربة العقد الأول من الثورة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 76، أبريل 1984 ص 32، 33.

² - السفير عبد الفتاح زيان، المرجع السابق، ص. 20.

1- المرحلة الأولى من النزاع المسلح

تفجر الصراع في 6 ماي 1998، حيث وقع إشتباك مسلح بين القوات الإريتيرية و الميليشيات التيجرانية الإثيوبية بالقرب من مركز حدودي في بادمي، أدى إلى سقوط قتلى من الجانبين تلتها الصدامات العسكرية بين إثيوبيا و إريتريا و ذلك على ثلاثة محاور حدودية في شمال غرب إريتريا (بادمي، شيرارو)، و في الوسط (زالامبيسا) و في الجنوب (دانكاليا) بالقرب من ميناء عصب و يتهم كل طرف الآخر بأنه اعتدى على حدوده و قد سبقت الإشتباكات العسكرية ملابسات اقتصادية و اجتماعية أسهمت في تعكير الأجواء بين الدولتين، و تشكلت لجنة مشتركة لبحث المشاكل الحدودية و اجتمعت اللجنة في 8 ماي 1998 في أديس أبابا، غير أن القتال اندلع قبل أن تنتهي اللجنة من عملها ، و قد أعلنت إثيوبيا يوم 13 ماي 1998 أن القوات الإريتيرية قد قامت بعبور الحدود الدولية بوحدات من قواتها المسلحة و احتلال "باديمي و شيرارو" و أجزاء من مثلث "يرجا"، و أعلنت أسمرأ من ناحيتها أن قواتها لم تتم سوى بالدفاع عن نفسها بعد شن إثيوبيا لهجوم على الأراضي الإريتيرية، و أعلنت الحكومة الإريتيرية يوم 14 ماي 1998 مبادرة من خمسة عناصر لحل هذا الصراع تتمثل في:

- قبول تسوية للأزمة.
- طرح كل دولة لخريطة مفصلة لحدودها يفصح بها المناطق المتنازع عليها.
- قيام طرف ثالث بالوساطة لتسوية وضع المناطق موضع الخلاف، و تقديم ضمانات لقبول الطرفين بما يحكم به الطرف الوسيط.
- اللجوء إلى التحكيم الدولي¹ في حالة عدم قبول فكرة وساطة طرف ثالث.
- إخلاء كافة المناطق المتنازع عليها لحين التوصل للتسوية.
- و قد ردت إثيوبيا على الإعتداء الإريتيري بإصدار أوامرها لخطوط النقل البحري الإثيوبية بالإتجاه ببضائعها إلى ميناء جيبوتي و وقف رحلاتها الجوية إلى أسمرأ.

¹ - أنظر حول أسباب اللجوء إلى التحكيم الدولي في: نادية عبد الفتاح عشاوي السيد، المرجع السابق، ص. 75.

و في أخطر تصعيد للموقف قامت طائرات إريتريّة بقصف مدينة "ميكلي" عاصمة إقليم التيجراي، مما أدى إلى سقوط 51 قتيل و 131 جريحا و تدمير عدد من المنشآت المدنية بينما قامت طائرات "ميج" أثيوبية بقصف مطار أسمرّا العسكري مرتين يوم 5 و 6 جويلية 1998، و قد أدت عمليات القصف الجوي المتبادلة إلى وقوع اشتباكات على الجبهة، قامت من خلالها القوات الإريتريّة بتدعيم مواقعها في مثلث "برجا" و احتلال مدينة "زالامبيا" الإستراتيجية يوم 9 جويلية 1998، ثم قذف مدينة "اديجرات" بالطيران يوم 10 جويلية 1998، و توغل القوات الإريتريّة جنوب بادمي و شيرارو و وقوع اشتباكات بالقرب من ميناء عصب و فشلت كافة جهود الوساطة بسبب رفض إريتريا الانسحاب من الأراضي التي احتلتها و إصرار إثيوبيا على ضرورة الانسحاب إلى خطوط ما قبل 6 ماي 1998 قبل أي تفاوض¹.

2- المرحلة الثانية من النزاع المسلح

بدأت المرحلة الثانية من الصراع المسلح في 6 فيفري 1999، و خلال توجد السفير "سحنون" مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في أديس أبابا قامت إثيوبيا بهجوم تدريجي محسوب أسفر في 26 فيفري عن استعادة منطقة "بادمي" بشن هجوم بري على ثلاث جبهات سمته عملية "غروب الشمس" و تم ذلك بخسارة فادحة في الأرواح و الجرحى، كما قامت إثيوبيا بإطلاق سراح 350 سجيناً من قوات "منجستو" و دفعت لهم مرتباتهم و أرسلتهم إلى جبهة القتال، و قامت أيضا بإعادة بعض الطيارين المعزولين من الخدمة، و قد أثار هذا الإنتصار دهشة المراقبين العسكريين نظرا للأداء العالي الذي تم به التخطيط و الإعداد و التنفيذ و هو ما جعل البعض يؤكد أن هذا الأداء قد ساهم فيه خبراء عسكريون و مساعدات عسكرية روسية بلا حدود.

بالرغم من وقف المعارك العسكرية بعد استعادة بادمي إلا أن تلك الهدنة هي في الحقيقة وقفة تعبوية تمكنت فيها إثيوبيا من حشد قواتها تمهيدا لشن هجوم على باقي الجيوب

¹- حسن ابراهيم سعد حسن، السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه دول القرن الإفريقي منذ عام 1991، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2001، ص. ص. 141 - 142 .

التي تحتلها إريتريا و إستعادتها بالقوة و تدمير و إلحاق أكبر خسائر ممكنة في الجيش الإريتري.

3- المرحلة الثالثة من النزاع

في 12 ماي 2000 تجددت المعارك بين إثيوبيا و إريتريا¹ قرب نهر الميريب إلى الشرق من باديمي و ذكرت "سالومي تاديسي" المتحدثة بإسم الحكومة الإثيوبية أن القوات الإثيوبية قصفت مواقع عسكرية استراتيجية في عصب و مصوع و قامت إثيوبيا بالإستيلاء على "بارنتو الإريتريّة الإستراتيجية" و استعادة المناطق التي احتلتها إريتريا و كان للدعم الخارجي من روسيا و إسرائيل و غيرها دور كبير في تحقيق أديس أبابا تقدما في المعارك الأخيرة و التي اندلعت في ماي 2000 حيث قامت إسرائيل بتحديث طائرات الميج 21، الميج 23، كما أمدت إثيوبيا بمعدات تشويش على أجهزة الرادار و اللاسلكي الإريتريّة مما سهل تقدم القوات الإثيوبية².

و قد دعت منظمة الوحدة الإفريقية إلى وقف فوري للقتال و بدء محادثات جديدة في أقرب فرصة بحضور المبعوث الخاص للمنظمة في الجزائر، و أكدت أثيوبيا أنها لا تزال مستعدة لإستئناف المفاوضات غير المباشرة مع أسمرأ برعاية المنظمة حتى بعد انتصاراتها العسكرية على الجبهة الغربية داخل الأراضي الإريتريّة و سيطرة القوات الإثيوبية على بارنتو الإريتريّة، و على صعيد المعارك صعدت إثيوبيا هجومها على إريتريا و هاجمت مواقع عسكرية في ميناء مصوع الإريتري و شمال شرق أسمرأ و غيرها¹.

¹ - أنظر في مدلين محمدي مشعور معدي، النزاع الإثيوبي الإريتري و طرق تسويته، في: د. وليد عبد الحي، إفريقيا في عصر التحولات العالمية، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الأول للباحثين في العلوم السياسية، المرجع السابق، ص. 169 .

² - قامت إسرائيل بتزويد إثيوبيا شحنات من القنابل العنقودية الأمريكية الصنع و معدات و أسلحة أخرى من قبيل مدافع رشاشة و 15 طائرة من طراز "كفيرا" الإسرائيلية الصنع . و في نفس السياق أيضا فقد ذهبت إسرائيل إلى تركيب محطات للرادار في إثيوبيا على الساحل الإريتري لرصد تحركات تهريب السلاح من اليمن إلى الثوار الإريتريين، كما قدمت إسرائيل أيضا قوارب لحفر السواحل، و صواريخ أرض أرض، على أن تدار محطات الرادار و دوريات الحراسة بواسطة الإسرائيليين إلى حين يتم تدريب أفراد الجيش الإثيوبي على إدارتها.

أنظر في: أيمن أبو زيتون، التغلغل العسكري الإسرائيلي في إثيوبيا و إريتريا، في: د. وليد عبد الحي، إفريقيا في عصر التحولات العالمية، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الأول للباحثين في العلوم السياسية، المرجع السابق، ص. 448 و ما بعدها.

¹ - حسن إبراهيم سعد حسن، المرجع السابق، ص. ص. 143 - 145 .

ثالثاً: انعكاسات و آثار الصراع

إن إندلاع الحرب قد حقق بالفعل مجموعة من التداعيات و النتائج السلبية² سواء بالنسبة لطرفيه المباشرين أو للأطراف غير المباشرة و يتحدد على ضوءها ردود الفعل المحلية و الإقليمية المنتظرة إزاء تطورات هذه الحرب و إمكانية مساندة أي طرف من الأطراف ضد الآخر.

1- بالنسبة لطرفي النزاع

فقد أنهى النزاع أسطورة إمكانية الاعتماد على عوامل التداخل الجغرافي بين البلدين، و تعاونهما المشتركة في مجال مكافحة الجفاف و التصحر في إنضمامها إلى تحالف إستراتيجي أكبر على نحو ما كانت تعلقه إريتريا في أعقاب الإستقلال من أنها تتطلع لإرساء علاقة نموذجية مع إثيوبيا تكون مثالا للتضامن الإقليمي.

كما أوضح النزاع وجود أطماع إقليمية لأحد الطرفين على الأقل، و كذلك التنافس بين البلدين في جذب الإهتمام الإقليمي و الدولي بعد أن تزايد شعور إريتريا بتهميش دورها لصالح إثيوبيا.

كما يثير النزاع المخاوف من احتمال أن تكرر إريتريا مغامراتها العسكرية في أماكن أخرى تهدد إطالة أمد النزاع و حدوث إنقسامات داخلية في الرأي لدى قوميات إثيوبيا، و أن يتبنى كل طرف قوى المعارضة ضد الطرف الآخر بل و دعمها، حيث حاولت إريتريا استعمال كارت الأورومو في حربها مع إثيوبيا و دعم جبهة الإتحاد الإسلامي في الصومال كما تدعم إثيوبيا الحركات المناهضة لإريتريا، و أن تزايد تدهور الأوضاع الإقتصادية على نحو قد يقود البلدين إلى حافة الإنهيار مع تفاقم مشاكل اللاجئين و النازحين بتوالي تدفق أعداد متزايدة منهم، و من المحتمل أن يكون الإتجاه نحو عدم الإستقرار في إثيوبيا أكثر منه في إريتريا بسبب التركيبة العرقية في إثيوبيا¹ ،

² - أنظر حول الآثار السلبية للصراع الإثيوبي - الإريتري في د. السيد فليفل، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثاني، 2002-2003، المرجع السابق، ص. 151 و ما بعدها.

¹ - حيث تتكون إثيوبيا من العديد من الجماعات المتفاوتة و المتصارعة، و الضغوط المتوقعة حدوثها ضد النظام الإثيوبي من التدخل من قبل فصائل المعارضة الرئيسية لجماعات الأورومو و جبهة تحرير سيدابا و الجبهة الوطنية لتحرير

و المخاطر العامة خطيرة بالطبع فقد حياة الآلاف و خسائر إقتصادية كبيرة للطرفين و انهيار التجارة بين الطرفين، و ارتفاع المستوى العام للأسعار في البلدين، و هروب الإستثمار الأجنبي، و حدوث تخريب أو هدم في جهود التنمية الإقتصادية، حيث تتكلف أكثر من مليون دولار في اليوم لدولتين من أفقر دول العالم، و زيادة الحاجة إلى تكثيف الجهود الدولية و المنظمات غير الحكومية لمواجهة احتياجات المتشردين و عدم الإستقرار الداخلي و ربما يزيد من قمع الدولة في البلدين و ضعف و وضعهما في الإقليم، و لكن الشعب هو أكبر الخاسرين ضحايا القادة الجدد الذين يفتقدون روح المسؤولية و الديمقراطية².

إن الأوضاع الداخلية المتشعبة بين طرفي النزاع جعلت كل طرف يتجه لتبني قوي المعارضة ضد الطرف الآخر و دعمها و أن تزايد تدهور الأوضاع الإقتصادية على نحو قد يقود كلا البلدين إلى حافة الإنهيار مع تفاقم مشاكل اللاجئين بتوالي ترفق أعداد متزايدة منهم.

2- بالنسبة لأطراف غير المباشرة

و لعل ما ساهم في تأجيج النزاع هو الدور الخارجي¹ الذي بدا منحازا إلى الجانب الإثيوبي، فالولايات المتحدة كانت تراهن على إثيوبيا من أجل بقائها شوكة في مواجهة القوى الإسلامية في السودان من ناحية، و إمكانية تهديد الأمن القومي المصري من ناحية ثانية.

الأوجادين و جماعة الإتحاد الإسلامي و الجبهة الديمقراطية لشعوب الأمهرة التي ترمي كلها إلى كبح القوة العسكرية للنظام الإثيوبي في تحقيق مزيد من الإنتصارات تزيد من تحكم الأقلية في الأغلبية، أنظر د. صلاح حليلة، النزاع الإريتري / الإثيوبي، المرجع السابق، ص. 14 .

² - حسن إبراهيم سعد حسن، المرجع السابق ، ص. ص. 147- 148 .

¹ - أنظر في: أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2001، ص. 83 و ما بعدها.

و بالنسبة لروسيا فهي ترى في زيناوي الصديق الأجدر بتوثيق الصلة معه و أخذت مبيعات السلاح الروسي لزيناوي في التزايد و لعبت دورا هاما في نجاح إثيوبيا في حسم المعركة لصالحها من خلال إمدادها بالطائرات الروسية من طراز سوخري – ميج 21 ميج 23.

و لقد ظهر هذا التحيز الروسي لإثيوبيا في إجتماعات مجلس الأمن، حيث كان المجلس يبحث فرض عقوبات على البلدين لوقف القتال فقد اعترضت موسكو على مشروع قرار بريطاني يقضي بحضر بيع أوتوريد السلاح لكلا الجانبين و في المقابل اقترحت توجيه دعوة لوقف إطلاق النار و عقد اجتماع بينهما في أقرب وقت لبحث النزاع بإشراف منظمة الوحدة الإفريقية و الأمر نفسه بالنسبة لإسرائيل التي تحولت من دعم إريتريا في البداية لدعم إثيوبيا² مقابل استخدام ورقة المياه للضغط على مصر و السودان³.

و عليه فإن الصراع الدولي على المنطقة يهم القوى العالمية ذات المصالح المختلفة و أثبت التاريخ أنه في تلك المنطقة كان صراعا حول الممرات المائية الهامة منذ عهود الصراع بين الفرس و البيزنطيين حول التجارة الآسيوية و انتهاء بعهدود الصراع بين الأتراك و البرتغاليين إلى أن استقر الأمر للإيطاليين و من بعدها بريطانيا التي سلمت إريتريا للإمبراطورية الإثيوبية ثم تجدد الصراع من خلال أطراف جديدة كالإتحاد السوفياتي سابقا و أمريكا و العرب و إسرائيل التي تعاضم نفوذها في عهد هيلي سلاسي في النصف الثاني من القرن العشرون.

و بالنظر إلى هذه الأهمية الإستراتيجية للمنطقة حاولت إثيوبيا دائما التقرب من الأوروبيين و إسرائيل ، ثم من إحدى الدولتين العظيمتين أثناء الحرب الباردة لتعزيز الكيان الإثيوبي الذي ظل يتقلب في ظل تناقضات عرقية و دينية و حضارية و سوسيو – إقتصادية و إقليمية و دولية.

²- حسين بدر الشافعي، إثيوبيا – إريتريا، المرجع السابق، ص. 3-5 .

³- أنظر حول الإستراتيجية الإسرائيلية اتجاه إثيوبيا بالتفصيل في: طارق حسين أبوسنة، التطورات الأخيرة في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 100، أبريل 1990، ص. 60-61.

و قد قال وزير خارجية إيطاليا "مانيسني" في المعركة الدولية حول إريتريا عام 1885 أي عند إحتلال هذا الإقليم.

"إن مفاتيح البحر الأبيض المتوسط هي في الحقيقة في البحر الأحمر، فمن تكون له السيادة في هذا البحر الأحمر يتحكم في البحر المتوسط".

أما إيطاليا فقد حاولت السيطرة على المنطقة كلها منذ نهاية القرن التاسع عشر، و لهذا خاضت صراعات طويلة مع بريطانيا، و أدت هيمنتها في نهاية القرن التاسع عشر على إريتريا عام 1885 و جزء من الصومال عام 1888 و لكن إيطاليا إنهزمت في آخر المطاف و من ثم اضطرت إلى توقيع معاهدة تعترف فيها بإستقلال إثيوبيا عام 1896.

و عليه أصبحت كل المناطق الإيطالية في القرن الإفريقي تحت السيطرة البريطانية و بقي الوضع هكذا بالنسبة لإريتريا إلى عام 1952 حيث تم منح هذا الإقليم الإستقلال الذاتي ضمن نظام فدرالي للإمبراطورية الإثيوبية، و لكن إثيوبيا تجاهلت ابتداء من عام 1962 هذا الموضوع بضم إريتريا نهائيا إليها كإحدى المقاطعات المشكلة للإمبراطورية بحجة أن البرلمان الإريتري فوق هذا الإتجاه.

رابعا: نتائج الحرب الإثيوبية – الإريتريّة

و هكذا يتضح أن النزاع الإثيوبي – الإريتري أو الصراع التاريخي بين القوى الكبرى بالقرن الإفريقي في علاقاته بالقوى المحلية لا يمكن النظر إليه على أساس أنه صراع محلي فقط أو صراع دولي بدون صراع محلي، و إنما هو صراع محلي – دولي و إن تقلص البعد الدولي لهذا الصراع منذ نهاية الحرب الباردة¹.

و من ثمة فإن مجمل هذه العوامل الداخلية و الخارجية غدت النزاع الإثيوبي – الإريتري و بات جليا أن الحرب قائمة لا محالة و كل طرف كان يتهيا و يعد لها في

¹ - د. محمد بوعشة، المرجع السابق ص. 62- 65 .

الخفاء إلى أن اندلعت الجولة الأولى من الحرب في 13 ماي 1998 و تبعتها جولتان في 1999.

و تجدر الإشارة إلى أن المواجهات العسكرية الإثيوبية – الإريتيرية أسفرت عن خسائر بشرية و اقتصادية لكلى الجانبين و هو ما نورده على النحو التالي:

1- بالنسبة لإريتريا: تم تشريد أكثر من مليون إريتري نتيجة القتال الضاري أي حوالي ربع سكان إريتريا تقريبا، و عرقلة عملية الإغاثة الواسعة نتيجة الجفاف الذي يهدد حياة الآلاف من الأشخاص، و زيادة عدد النازحين² إلى أكثر من 550 ألف شخص بسبب الحرب و خسائر إقتصادية كبيرة و هروب الإستثمار الأجنبي، و تحول إثيوبيا عن استخدام الموانئ الإريتيرية و أجبرت الحرب الإريتريا على تحويل مواردها البشرية و المادية لصالح حربها مع إثيوبيا حيث تم تجنيد مئات الآلاف من الشباب و الرجال الذي يقع على عاتقهم عملية التنمية في البلاد، و زاد الإنفاق العسكري ليصل إلى حوالي 44 % من حجم الناتج المحلي الإريتري، و هو يمثل أعلى نسبة في العالم و إنخفاض معدل النمو السنوي للإقتصاد الإريتري من 7 % إلى 4 % في عام 1998 بسبب الحرب، كما أحجم المستثمرون عن دخول السوق الإريتيرية، و تأجلت مشاريع التنقيب عن البترول، كما اضطرت الحكومة إلى فرض ضرائب إضافية لتتمكن من تغطية نفقات الحرب ليصل معدل الضرائب للمواطن الإريتري إلى 51 من دخله، كما انهارت معدلات الإدخار مما يمثل عقبة في سبيل الإقتصاد الإريتري الناشئ.

2- بالنسبة لإثيوبيا: صرح المستشار الإقتصادي لرئيس الوزراء الإثيوبي "ثيواي جيريبي" أن الصراع مع إريتريا بدأ يلقي بظلاله السلبية على الأوضاع الإقتصادية في البلاد و توقفت بعض الدول المانحة عن تقديم مساعداتها السابق الإتفاق عليها ، و أضاف أن المستثمرين الأجانب توقفوا عن نشاطهم في إنتظار إتضاح الموقف و تراجع عائدات التصدير من البن و انكسار التجارة عبر الحدود أحدث خسارة كبيرة

² - أنظر في د. عبد الله عودة، إريتريا دراسة مسحية شاملة، معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1997، ص. 284 و ما بعدها.

للإقتصاد الإثيوبي، بالإضافة إلى حدوث نقص في الوقود و السلع الأخرى في إثيوبيا و زيادة عدد النازحين و اللاجئين¹ ، و زيادة حدة المجاعة الطاحنة حيث يعاني أكثر من ثمانية ملايين شخص من الموت جوعا و تسببت الحرب في وقف جهود الإغاثة الدولية و قامت الحكومة الإثيوبية بفرض ضريبة إضافية و رفع أسعار الوقود في 14 ديسمبر 1999 و زيادة الضريبة على السلع المستوردة و ذلك لسد العجز في الموازنة العامة الذي يقدر ب 800 مليون بر².

و إذا وقفنا قليلا لحصر النتائج السياسية الداخلية و الإقليمية و العالمية لهذه الحرب يمكننا تسجيل مايلي:

- أربكت هذه الحرب التكهات التي تبلورت في المنطقة و خلطت الأوراق فقد كسب النظام السوداني تقريبا واضحا مع إثيوبيا¹ ، و إنكسار الطوق الشوقي الذي كان يهدده.
- أثبتت هذه الحرب أن الولايات المتحدة لا تستطيع إملاء إرادتها حتى على أضعف أصدقائها في إفريقيا و إن صانعي القرار فيها يفتقرون إلى المعرفة و الوسائل الضرورية لمنع وقوع الأحداث التي تكلفه كثيرا لأنه من المؤكد أن واشنطن قد خسرت من هذه الحرب بإنقراض عقد القيادات الإفريقية الجديدة (إريتريا – إثيوبيا) أو غندا، رواندا، و قبلها كابيلا الأب قبل وفاته التي كان معول عليه لتطويق ما تسميه بالإرهاب الإسلامي و مد نفوذه في القارة الإفريقية على حساب النفوذ التقليدي الفرنسي² خاصة و الأوروبي عموما.

¹ - أدت الحرب الإثيوبية – الإريترية إلى لجوء أكثر من 50 ألف إثيوبي إلى دول الجوار من بينهم 30 ألفا إلى السودان و 20 ألف إلى كينيا و ألفين إلى جيبوتي و حوالي ألف إلى اليمن، بينما بلغ عدد النازحين داخل إثيوبيا حوالي 300 ألف، و قد تم ترحيل حوالي 22 ألف شخص مقيمين في إثيوبيا إلى إريتريا خلال هذه الحرب ليصبح العدد الإجمالي لهؤلاء المطرودين حوالي 67 ألف عاشوا في إريتريا بأوضاع تشبه وضع اللاجئين و ذلك بعد خروجهم من إثيوبيا خلال عامي 1998، 1999. أنظر حول توزيع اللاجئين و النازحين الإثيوبيين في عبد الباسط عبد الله عثمانة ، اللاجئين و الأبعاد الإنسانية في النزاع الإثيوبي الإريترى ، في. و. وليد عبد الحي، إفريقيا في عصر التحولات العالمية، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الأول للباحثين في العلوم السياسية، المرجع السابق ص. 186 .

² - حسن إبراهيم سعد حسن، المرجع السابق، ص. ص. 148- 149 .

¹ - أنظر حول التقارب السوداني – الإثيوبي في طارق حسين أبو سنة، المرجع السابق، ص. 224.

² - حاولت فرنسا جاهدة عدم الإستسلام أمام النفوذ الأمريكي المتصاعد في القرن الإفريقي و يرجع الوجود الفرنسي في المنطقة إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر و قد تزايد اهتمامها بالمنطقة بعد افتتاح قناة السويس عام 1869، أنظر في: د. حمدي عبد الرحمن، التنافس الدولي في القرن الإفريقي، المرجع السابق، ص. 174 و ما بعدها.

قد حاولت واشنطن التوسط بين إثيوبيا وإريتريا بحماس واضح لمنع اندلاع الحرب، و لكن يبدو أن صديقها كان أحرص على إضعاف أحدهما الآخر من حرصهما على كسب صداقة أمريكا كون النزاع بين الطرفين له خلفيات خلفت و تركت وراءها روح الحقد و الكراهية طوال فترة طويلة و هدف كل منهما التفوق و هزم الخصم و الإضرار به.

- عرقلت هذه الحرب المشروع الإسرائيلي للإرتباط الإستراتيجي بإريتريا³ لأنها لم تهب لنصرة حليفها الجديدة، كما كان يفترض نظرا إلى خشيتها من فقدان علاقة هامة لها بإثيوبيا و قد عبر الرئيس الإريتري أثناء الحرب عن فقدان ثقته بإسرائيل، و ذلك باتهامها بمساندة إثيوبيا، و بمحاولاته الدؤوبة لكسب الدول العربية إلى صفه.
- جعلت هذه الحرب العلاقات بين البلدين عدائية بمعنى الكلمة و بدأ كل منها بتوظيف ورقة المعارضة ضد الآخر، حيث استضافت إثيوبيا في الإجتماع الرابع للقيادة العليا للتنظيمات الإريترية ال 11 وضعت لها مكاتب في أديس أبابا و من جانبها بدأت إريتريا أيضا دعم المعارضة الإثيوبية خاصة جبهة التحرير الأورومو و جبهة تحرير بني شنقول في غرب إثيوبيا و الإتحاد الإسلامي و جبهة التحرير أوقادين و فتحت لهم معسكرات بالقرب من الحدود الإثيوبية و قدمت لهم كافة أنواع الدعم.
- أفضت هذه الحرب إلى إضعاف النظام الإريتري على المستويين الداخلي و الخارجي الأمر الذي شجع المعارضة علنا إلى إصلاح جذري في آليات إتخاذ القرار و إصلاح أجهزة الدولة و الحزب و الحد من النفوذ الطاعي لأسياس أفورقي.
- من المؤكد أن الحرب قد أرهقت البلدين على المستوى الإقتصادي و سوف تؤثر سلبا على مناخ الإستثمار الخارجي فيهما لعدم ثقة المستثمرين حول الأوضاع الأمنية و السياسية و من الملاحظ أن التطورات المختلفة التي حكمت مسار الحرب بين البلدين كالدعم الخارجي الذي تلقاه كل طرف من الأطراف الإقليمية و الدولية كان يؤثر في تغيير طفيف لمواقف كل طرف، كأن يقبل وقف إطلاق النار، أو الإعلان عن قبوله

³- كانت التوجهات السياسية الإسرائيلية تتبلور في أن تبقى إريتريا خاضعة لإثيوبيا حتى تضمن إسرائيل سيطرتها على جزر دهلك و حالب، و من ثم فهي لم تكن حريصته على الوحدة الجغرافية لإثيوبيا بقدر ما كانت حريصة على مصالحها و أهدافها الإستراتيجية في البحر الأحمر، بما يحققه ذلك من مزايا جيو استراتيجية للوجود الأمني الإسرائيلي في البحر الأحمر، أنظر بالتفصيل حول تأثير التغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية الإستراتيجية تجاه إريتريا في سمر إبراهيم محمد، السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا، (حالة القرن الإفريقي)، المرجع السابق، ص. 126 و ما يليها.

لبعض المبادرات التي طرحت من قبل الأطراف الدولية الإقليمية للتوسط بين البلدين أو طرح إطار للتسوية و الحل¹.

المطلب الثاني

جهود الوساطة الدولية و الإقليمية

تعددت جهود الوساطة من الدول و المنظمات الدولية لتسوية النزاع الإثيوبي – الإريتري و تمثلت المواقف الإقليمية و الدولية في محاولة حث طرفي النزاع على الدخول في عملية تسوية النزاع بشكل سلمي و ترك الطريق المسلح، و ذلك منذ بدء النزاع و حتى نهاية المواجهة المسلحة و وقف إطلاق النار، و تركزت أهم جهود الدول و المنظمات الدولية للتسوية في إعلانهم عن رغبتهم في التوسط لحل هذا النزاع (الفرع الأول) إلا أن الجزائر طالبت خلال إنعقاد القمة الخامسة و الثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية و خلال القمة تم تعيينها الجزائر كوسيط لإحتواء النزاع و استغرقت تلك الوساطة عاما كاملا، جرت من خلالها مباحثات صعبة و إجراءات شاقة و طويلة. (الفرع الثاني).

الفرع الأول

الاستقطابات الدولية و الأممية

استقطب القتال الإريتري – الإثيوبي أطرافا عديدة، و أعلن عدد كبير من القادة الأفارقة القيام بالمساعي الحميدة منهم الرئيس الزمبابوي "روبرت موجابي" و رئيس جيبوتي¹ "حسن جولييد" و رئيس رواندا "بول كا جامي" و رئيس كينيا "آراب موي" و الرئيس المصري "محمد حسني مبارك"، و الرئيس الليبي "معمر القذافي" إضافة إلى مبادرة دول الإيجاد² و من بين أهم جهود الدول نجد الجهود الأمريكية – الرواندية

¹ - عبد الفتاح زياني، المرجع السابق، ص. ص. 20 - 22.

¹ - أنظر حول الجهود الجيبوتية في: حسن إبراهيم سعد حسن، المرجع السابق، ص. 153.

² - أنظر في: سامي السيد أحمد محمد، الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) رؤية عامة، في: د. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 16 - 17 أبريل 2005، المرجع السابق، ص. 397.

(أولاً)، إلى جانب جهود الأمم المتحدة (ثانياً)، و بالنسبة للجهود الإقليمية نجد جهود منظمة الوحدة الإفريقية التي بذلت قصارى جهدها للتوفيق بين مطالب الأطراف المختلفة و ذلك لإيجاد تسوية سلمية و شاملة للنزاع (ثالثاً).

أولاً: الجهود الأمريكية – الراوندية

قدمت الولايات المتحدة بالتنسيق مع رواندا مبادرة مشتركة تمت في الفترة من 17 – 21 ماي من عام 1998 و ذلك لإيجاد تسوية سلمية و شاملة للنزاع، و تجنب عمليات التصعيد، و قد اقترح فريق المفاوضات خطة من أربع نقاط تتمثل في:

- 1- الدعوة إلى حل النزاع بطريقة سلمية و تحديد الحدود إستناداً إلى الإتفاقيات الإستعمارية الموجودة بين البلدين و قواعد القانون الدولي.
 - 2- انسحاب القوات الإريتيرية من المناطق المتنازع عليها.
 - 3- دعوة البلدين لنزع السلاح من المناطق الحدودية مع تسهيل عودة الإدارة المدنية.
 - 4- تشجيع الأطراف على قبول التعيين الكامل للحدود.
- و قد وافق الرئيس الإثيوبي ميليس زيناوي على خطة السلام ذات الأربع نقاط، طالما أنه سيتم العودة إلى الوضع السابق لخط الحدود إلا أنه و في اليوم التالي أعلنت إريتريا تحفظها على خروج القوات من بادمي و عودة الإدارة المدنية، حيث أنها ترفض القيام بذلك حتى تتم عملية التعيين و التحديد للحدود و من ثمة فشلت المحاولة، و من الجدير بالذكر أن هذه الخطة من أبرز ما تم تقديمه تجاه النزاع الإثيوبي - الإريتيري خاصة أنه صاحبها تحركات دبلوماسية أمريكية عديدة لإحتواء النزاع على فترات مختلفة إنتهت بوضع توصيات تتلخص في ضرورة حل الأزمة الحالية بالطرق

و أنظر أيضاً في: أيمن السيد شبانة، الدولة القائد و دورها في التكامل الإقليمي عل ضوء تجربتي و السادك و الإيجاد، في: د. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 16- 17 أبريل 2005، نفس المرجع، ص. 103 و ما بعدها.

السلمية و القانونية، إلا أن المساعي الأمريكية قد نجحت في الحد من تفاقم الأوضاع بين الدولتين، لكن دون نزع فتيل النزاع.

قد بدأت هذه المبادرة و بعد أيام قليلة من الهجوم الإريتري على بادمي، و تزامن ذلك التوقيت اجتماعات قمة دول منظمة الوحدة الإفريقية في بوركينا فاسو، ليضع المنظمة و جهاز آلية فض المنازعات الخاص بها في موضوع الاختبار حيث إنعقدت في الفترة من 1- 10 جوان 1998 الدورة العادية رقم 16 لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية، و الدورة العادية رقم 34 لمجلس رؤساء الدول و الحكومات في واقدوقو (بوركينا فاسو)¹، و قد أصدر الأعضاء بياناً وافقوا فيه على الخطة الأمريكية-الرواندية² و اقترحوا قيام رؤساء الدول و الحكومات بالتعامل مع هذا الأمر فوراً³.

و يبدو أن إريتريا و خاصة إثيوبيا رحبت بالتدخل الأمريكي إنطلاقاً من تجربة "النظام الجديد" هناك مع الإدارة الأمريكية التي زودته بمساعدات كثيرة فيما مضى، و من ناحية أخرى أن نظام أديس أبابا يريد كسب الموقف الأمريكي لمساعدته على تمثين وحدة البلاد التي تشكو من ضعف و تفكك في مناطق عديدة منذ رحيل "منجستو هايلي ماريام" عام 1991⁴.

و مهما يكن فإن النظام الإثيوبي الضعيف لا يريد معاكسة المبادرة الأمريكية الخاصة بوقف إطلاق النار و وضع إطار إتفاقي جديد للسلام في منطقة القرن الإفريقي فهذا قد يؤدي إلى تغيير أوراق اللعبة في إثيوبيا و في المنطقة، لقد سار هذا النظام في الخط العام الذي نادت به أمريكا بالرغم من أن موضوع الإثنيات كما جاء الحديث عنه لم يلتزم به.

¹ – voir, Rapport du secretaire general sur les efforts de la delegation de haut niveau de l’oua sur le différend entre l’ethiopie et l’erythree, cm/2100 (LXX), p.1 et Ss.

² - أنظر في: مدلين محمدي مشعور معدي، المرجع السابق، ص. 175 .

³ - نادية عبد الفتاح عشموي السيد ، المرجع السابق، ص. 57- 58.

⁴ - أطيح بنظام هايلي مريام و فراره بتدخل أمريكي و استولى رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي على السلطة في 24 أيار 1991، أنظر في: خالد حامد شنيكات، العوامل الخارجية لتأكل مؤسسة الدولة في إفريقيا، في "د. وليد. عبد الحي، إفريقيا في عصر التحولات العالمية، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الأول للباحثين في العلوم السياسية، المرجع السابق، ص. 355.

كذلك لخطورته على ما تبقى من وحدة الشعب الإثيوبي حيث أنه لا توجد منطقة و لو صغيرة لا تضم إثيوبيين من أصول مختلفة و خطورته كذلك على النظام الجديد ذاته فقد ينظر إليه على أساس أنه يشمل عرقا معيناً، و من ثم فهو لا يمثل إلا هذا العرق بل داخل هذا العرق قد يرى البعض أنه غير ممثل داخل النظام و هكذا، مما قد يؤدي إلى

حرب أهلية¹ حقيقية بين طرف و أعراق، كل واحد يرى لوحده السيطرة على السلطة و امتيازاتها.

و بالتالي فمن غير المستبعد في حالة عدم الإستجابة أن تشجع واشنطن حركات المعارضة من أجل قلب النظام في إثيوبيا أو إقامة دويلات هناك، و هذا ما لا يريده نظام ميليس زيناوي و حلفائه لذلك رحب بالمبادرة الأمريكية بعد أن حقق أهدافه في الحرب (سحق قوات العدو بعد سنة من التفوق مايو / أيار (ماي) 1998 – فبراير / شباط (فيفري) 1999) و أن التوغل في أعماق التراب الإريتري و تدمير منشآت عديدة و تلقين درس للنظام في أسمرأ التي تصب كلها في محاولة منها لتفرض على هذا النظام التعامل مع إثيوبيا باعتبارها سيدة الموقف في القرن الإفريقي، ثم أكملها بالحصول على وعود أمريكية خاصة بمساعدة إقتصادية و من غير المستبعد أن المماثلة بشأن عدم وقف إطلاق النار كانت تستهدف هذا التحرك الأمريكي تحديدا فضلا عن إحتلال مناطق إريتريّة للتفاوض فيما بعد من موقع قوة.

و مهما يكن من أمر فإن هذا التجاوب و التفاعل الأمريكي الإثيوبي و الأمريكي الإريتري مرده بداية التسعينات عندما تورطت إدارة واشنطن في الصومال إحدى دول القرن الإفريقي و المجاورة لإثيوبيا، و كان لعوامل فشل السياسة الأمريكية في حفظ

¹ - نشبت الحرب الأهلية الإثيوبية بسبب التعقيدات التي أحاطت بالمسألة الإثنية خلال فترة ما بعد الثورة الإثيوبية، قد أدت تطورات الثورة إلى تفجير قضية المساواة بين القوميات داخل إثيوبيا، مما أثار النزعة الإثنية و الانتماء القبلي، و حاولت الحكومة الإثيوبية التغلب على ثورة القوميات، إلا أن تلك السياسة أدت إلى تفجير ثورة القوميات منذ عام 1975 حيث ثارت الخلافات بين الجماعات الإثنية الرئيسية الثلاث: الأمهرة، الأورومو و التيجراي. أنظر د. نجوي أمين الفوال، "إثيوبيا، تجربة العقد الأول من الثورة"، المرجع السابق، ص. 32- 33.

الأمن و استعادة السلام في الصومال أن أدى بالإدارة الأمريكية إلى التفكير في الخروج من الصومال².

ثانيا: جهود الأمم المتحدة

على المستوى الاممي، فإن منظمة الأمم المتحدة قد بدا واضحا أنها قد تعطلت و عطبت أليتها كمنظمة معنية بالسلام و الإستقرار في العالم، و لم يتجاوز موقفها إصدار مجلس الأمن الدولي لقرار مبكر بوقف إمداد الطرفين بالسلاح.

كما أصدر مجلس الأمن قرارا بشأن النزاع في 26 يونيو (جوان) 1998 يؤكد على ضرورة التسوية السلمية له¹.

كما اتجهت الامم المتحدة نحو تفعيل الفصل الثامن من ميثاقها و الذي تتعلق بتنظيم دور التنظيمات الإقليمية في مجال حفظ السلم و الأمن الدوليين، حيث نصت المادة 52 من هذا الفصل على : "أنه ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها و مناسبا ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية و نشاطها متلائمة مع أهداف الأمم المتحدة و مبادئها، كما نصت الفقرة 03 من نفس المادة على أنه " على مجلس الأمن أن يشجع على الإستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية

²- زكريا محمد عبد الله، المشكلة الصومالية و الطريق إلى الحل، مجلة الشؤون العربية، العدد 74، يونيو / حزيران (جوان)، 1993، ص201.

¹- أصدر مجلس الأمن في إجتماع طارئ في 5 يونيو 1998 بيانا طالب بوقف فوري لإطلاق النار بين البلدين و دعا إلى اللجوء للوسائل السلمية لتسوية الصراع، كما أصدر مجلس الأمن عدة قرارات أهمها القرار رقم 1177 بتاريخ 26 يونيو يتحدث فيه عن تأثير الحرب على النواحي السياسية و الإنسانية و الأمنية و حياة المدنيين في الإقليم 1998، و القرار رقم 1226 بتاريخ 29 يناير 1999 بوقف تصدير السلاح للبلدين، و القرار رقم 1227 في 7 فبراير 1999، حيث ناشد البلدين وقف الحرب و خاصة الحرب و خاصة استخدام الطائرات و التوجه نحو الحل السلمي وفقا للإطار الإتفاقي لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي اقترحته في 17 ديسمبر 1998. أنظر في: حسن إبراهيم سعد حسن، المرجع السابق، ص. ص. 161- 162.

عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية و بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعينها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن².

و إذ نجد أن مواقف الدول و المنظمات الدولية تلتقي في مجملها على عدد من المبادئ تتمثل في الوقف الفوري لإطلاق النار و اللجوء إلى الوسائل السلمية و نبذ استخدام القوة لحل النزاع و لم تتعدى ذلك و هكذا جاء الصراع في توقيت إجتماعات دول منظمة الوحدة الإفريقية في بوركينا فاسو ليضع المنظمة و جهازها في إختبار صعب.

ثالثا: جهود منظمة الوحدة الإفريقية

تساعد دور منظمة الوحدة الإفريقية في إطار صيغة "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية" و هذا التغيير أدى إلى التركيز على الدبلوماسية الوقائية¹، و خاصة بعد فشل الأمم المتحدة في تحقيق السلام بين إثيوبيا و إريتريا و هذا الفشل أدى إلى انسحاب بعثات السلام من إفريقيا.

على الرغم من رفض الدول الغربية للمشاركة في قوات الأمم المتحدة في إفريقيا إلا أنها شجعت اشتراك المنظمات الإقليمية و ذلك عبر مبادرات مثل مبادرة "الإستجابة للأزمات الإفريقية" التي وضعتها إدارة الرئيس الأمريكي "بوسن"².

و مع انتشار الصراعات الداخلية في إفريقيا، رأت الولايات المتحدة ضرورة تبني إقتراب جديد للتعامل مع تلك الصراعات دول التدخل فيها على نحو ما حدث في

²- أيمن السيد محمد أحمد حسن شبانة، ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية قسم النظم السياسية و الإقتصادية، جامعة القاهرة، 2003، ص. 84.

كذلك حول تدخل مجلس الأمن في تسوية النزاعات، أنظر في:

Emmanuel Decaux, droit international public, 6^{ème} edition, dalloz, 2008, p. p. 178- 179.

¹- أنظر في: د. عبد الله الأشعل، الإتحاد الإفريقي، دراسة في المنظمات الإقليمية الإفريقية، القاهرة، 2004، ص. 121 و ما بعدها.

²- أميرة محمد محمد عبد الحليم، الأمن الإفريقي بعد إنتهاء الحرب الباردة، دراسة في مصادرة التهديد و أساليب المواجهة بإقليمي شرق و جنوب القارة، المرجع السابق ، ص. 251- 252.

الصومال³ و هنا وجدت الولايات المتحدة أن الحل الأمثل يتمثل في تشجيع الأفارقة على الإضطلاع بمشكلاتهم الأمنية بأنفسهم، مع تشجيعهم و دعمهم حتى يتمكنوا من تحمل تبعات ذلك الأمر و لتحقيق ذلك تبنت الولايات المتحدة إقترابا ذو شقين هما:

1- دعم القدرات الإفريقية في مجال تسوية الصراعات و حفظ السلم: و في هذا الإطار وافق الكونجرس في 19 سبتمبر 1994 على تخصيص 20 مليون دولار لدعم قدرات منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية الصراعات و كذا دعم قدرات المنظمات الإقليمية الفرعية المنخرطة في أنشطة حفظ السلم الإقليمي، و تمويل الصراعات الإفريقية، و في أكتوبر 1994 أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكية "ستروب تالبوت"، « strobe » Talbot أثناء زيارته لزيمبابوي أن بلاده تدرس إمكانية تزويد السادك بطائرات نقل لدعم قدرة المنظمة على الإستجابة السريعة للأزمات و حفظ السلم الإقليمي، و في ديسمبر من نفس العام، وعد مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي آنذاك – أنطوني لاكي" بتقديم 1.5 مليون دولار لدعم صندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الإفريقية و مع تولي الولايات المتحدة رئاسة مجلس الأمن في شهر جانفي 2000، دعا الممثل الأمريكي في المجلس إلى تخصيص ذلك الشهر لمناقشة قضايا الصراعات و الحروب الأهلية الإفريقية، و بحث سبل تسويتها بالوسائل السلمية، و دعم قدرات القارة في هذا الشأن.

2- تشكيل قوة إفريقية لحفظ السلم الإقليمي: جاء الإهتمام الأمريكي بتشكيل تلك القوة في إطار تصور لها لمصالحها في القارة في الوقت الراهن¹، و التي لا تتطلب تدخلا أمريكيا مباشرا في الصراعات الداخلية الإفريقية، على نحو ما حدث في الصومال² و في هذا

³ - أنظر في: أحمد ابراهيم محمود، تجربة التدخل الدولي في الصومال، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، أكتوبر 1995، ص. 120 و ما بعدها.

¹ - أنظر في: عاصم فتح الرحمن، تغيير موازين القوى في القرن الإفريقي، آفاق إفريقية، العدد 38، 2013، ص. 169 و ما بعدها.

أنظر كذلك حول التدخل الأمريكي في الصومال في: د. جمال محمد السيد ضلع، المرجع السابق، ص 126 و ما بعدها.

² - و هنا أشارت وزارة الدفاع الأمريكية صراحة إلى أن المصالح الاقتصادية الأمريكية في إفريقيا تعتبر "محدودة" في حين أن إهتماماتها الأمنية تعتبر "ضئيلة" في القارة، بينما ما زالت تعتبر مصالحها الإنسانية و السياسية "هامة"، و لذلك وجدت الولايات المتحدة أن من الضروري أن يكون انغماسها في الشؤون الإفريقية مرتبطا بالحجم الحقيقي للمصالح الأمريكية في القارة، بحيث لا يصل هذا الإنغماس إلى درجة التورط المباشر في الصراعات الإفريقية. أنظر أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، المرجع السابق، ص. 393.

السياق، اقترح وزير الخارجية الأمريكي "وراين كريستوفر"، في خريف 1996 إنشاء قوة إفريقية لمواجهة الأزمات، و ذلك في إطار ما يعرف بالمبادرة الإفريقية لمواجهة الأزمات، و كان من المخطط أن تتألف تلك القوة من 10 آلاف فرد ينتمون إلى دول القارة، و ينتظمون في إطار 8 كتائب، بحيث تكون القوة مستعدة للتحرك السريع في وقت الأزمات، على أن تعمل القوة تحت قيادة إفريقية، و ذلك تحت رعاية الأمم المتحدة.

بالنسبة للموقف الإفريقي، فإن منظمة الوحدة الإفريقية قد تحفظت على الاقتراح الأمريكي، خاصة فيما يتعلق بمسألة القيادة و التمويل خوفا من هيمنة الولايات المتحدة على القوة المقترحة، خاصة و أن فكرة إنشائها لم تكن نابعة من الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الإفريقية، حيث رأت ضرورة سيطرة الأفارقة عليها و تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية، و بالنسبة للنزاع الإثيوبي – الإريتري حاولت المنظمة احتوائه في إطار إفريقي أين تقدمت منظمة الوحدة الإفريقية بمبادرة طرحت في قمة واقادوقو (بوركينافاسو) في يونيو (جوان) 1998¹ و التي بدأت بإدانة منظمة الوحدة الإفريقية لإستخدام الخيار العسكري في تسوية النزاع و دعت الطرفين لإستخدام الوسائل السلمية لتسويته و وقف الأعمال العدوانية فوراً، و عقدت آلية فض المنازعات الإفريقية إجتماعها رقم 65 في 18 ماي 1998 بناء على دعوة الأمين العام للمنظمة لمتابعة تطورات الأوضاع بين إثيوبيا و إريتريا و دعت إلى الإلتزام بالحل السلمي، و قام "سالم أحمد سالم" سكرتير عام منظمة الوحدة الإفريقية بحولة مكوكية بين الدولتين في 26 ماي 1998، و في الإجتماع العادي ال 68 لمجلس وزراء المنظمة في الفترة من 8 – 10 يونيو(جوان) 1998 في بوركينافاسو تم مناقشة النزاع و طالب المجلس بإسحاب إريتريا من الأقاليم التي احتلتها، و تشكلت لجنة وساطة تابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، تضم بوركينافاسو و جيبوتي و زيمبابوي و رواندا بالإضافة إلى سكرتير عام منظمة الوحدة الإفريقية، و قام قادة هذه الدول بمباشرة مساعي السلام بين الدولتين و انسحبت رواندا من لجنة الوساطة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في 04 جويلية

¹ – propositions pour un accord cadre pour le reglement pacifique du differend entre l'erythree et l'ethiopie, AHG/220 (XXVI) annexe I, p 2.

1998 بسبب إعلان "أفريقي" رفضه للخطة الأمريكية الرواندية، بينما تؤكد إثيوبيا قبولها لعناصر المبادرة و في الاجتماع الرابع لآلية فض المنازعات في "واقا دوقو" الذي عقد على مستوى القمة في 17 - 12-1998 بشأن النزاع بين إثيوبيا و إريتريا طلب "زيناوي" بإنسحاب القوات الإريتيرية و حل المشكلة سلميا و الموافقة على ترسيم الحدود¹.

كما قامت المنظمة بإرسال هيئة إستكشاف الوضع إلى مدينة بادمي، و قد قامت اللجنة بتقديم تقريرها في أغسطس (أوت) 1998، أمام قمة المنظمة في "واجا دوجو" و الذي ذكرت فيه أن الأزمة بدأت بانتهاك إريتريا الحدود الإثيوبية الإريتيرية، و احتلالها بالقوة أجزاء من الأراضي الإثيوبية، كما تحدثت اللجنة عن الطلب الإثيوبي بضرورة الإنسحاب الإريتيري كشرط لدخول المفاوضات و في أوت 1998 أصدر إتحاد البرلمانات الإفريقية قرارا يدعو إريتريا لقبول مقترحات منظمة الوحدة الإفريقية و قد تبلورت مبادرة منظمة الوحدة الإفريقية خلال عامي 1998 / 1999 في الوثيقة الأولى و التي أطلق عليها " إطار العمل" و قد صدرت في قمة "واجادوجو" و تشمل على الخطوط الرئيسية للمبادرة² و هي:

- 1- وقف الأعمال العدائية.
 - 2- الإنسحاب الإريتيري من مدينة بادمي و ضواحيها.
 - 3- ترسيم الحدود بين البلدين وفقا للإتفاقيات الدولية المبرمة في الفترة الإستعمارية.
 - 4- احترام الحدود القائمة عند الإستقلال الوطني كما هو منصوص عليها في القرار 16/أ الصادر عن مؤتمر القمة الإفريقية الأول بالقاهرة عام 1964، و اللجوء في حال عدم الإتفاق إلى آلية تحكيم مناسبة³.
- و رغم الجهود الإفريقية التي أدتها منظمة الوحدة الإفريقية إلا أن أداء المنظمة اتسم بالإفتقار إلى القدرة على الوقوف على جوهر النزاع و التركيز على الخلاف الحدودي

¹ - حسن إبراهيم سعد حسن، المرجع السابق، ص. 154.

² - د. محمود أبو العينين، "السياسة الإثيوبية تجاه إفريقيا بالتركيز على منطقتي حوض النيل و القرن الإفريقي" مجلة الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، العدد 30، 1998، ص. ص. 148-149.

³ - نادية عبد الفتاح عثماوي السيد، المرجع السابق، ص. ص. 58-59.

الذي تجاوزه عوامل معقدة بما في ذلك الإحتقان النفسي و الموروث التاريخي و الرغبة في السيطرة السياسية و السعي الإثيوبي الذي يتجاوز الصراع على منطقة صخرية جافة تفتقر إلى الأهمية السياسية الإقتصادية إلى الرغبة في خلق واقع جيو- استراتيجي قوامه صنع كيان واسع يحتضن قومية التيجراي في كل من إثيوبيا و إريتريا¹.

الفرع الثاني

طبيعة الدور الجزائري في حروب القرن الإفريقي

إن الحديث عن طبيعة الوساطة الجزائرية – الإفريقية في منطقة القرن الإفريقي (إثيوبيا – إريتريا) يمكن أن يتناول الكثير من المواضيع، و هي على كثرتها يصعب الإلمام بمضامينها و التعرض إلى مقتضياتها و إعطائها حقه في خضم هذه الدراسة، و لذلك سوف نحاول التركيز على بعض النقاط التي من شأنها أن تضيء لنا الدور الذي أدته الوساطة الجزائرية في المنطقة لسنتي 1999-2000.

تعاني منطقة القرن الإفريقي من مشاكل متعددة، فالتنوع الإثني و العرقي و القبلي هو سمات دول المنطقة و الجزائر أدركت خصوصية المنطقة و صراعاتها لذا نجد أن عملية التسوية لمثل هذا النزاع يتأثر بطبيعة هذا التشابك (أولا)، كل تلك العوامل المتشابكة الإقليمية و الداخلية ناضلت في سبيل عدم إنجاح الوساطة الجزائرية في أحد أعقد الحروب الإفريقية و أخطرها، إلا أنّ الجزائر شقت طريقها على نحو مغاير تماما في تسوية الأزمة و كان له تصوّر خاص طرحته تزامنا مع إنعقاد المؤتمر الخامس و الثلاثين للمنظمة بالجزائر (ثانيا).

¹ - عبد الفتاح زياني، المرجع السابق، ص. 10 .

أولاً: معاينة الجزائر للواقع الإثيوبي- الإريتري

الجدير بالذكر أن منطقة القرن الإفريقي تعد من المناطق التي تعاملت معها الدبلوماسية الجزائرية بحذر شديد لما كانت تمثله من أحداث معقدة و تقل إثيوبيا و تواجد الدول الكبرى المكثف¹ و قرب المنطقة من النزاع العربي – الإسرائيلي².

إذن العلاقة بين خصوصيات المنطقة واضحة و وثيقة، حيث أن السياسة الحذرة التي أدتها الجزائر فيما مضى و خاصة في الثمانينات، و كذلك التطورات التي حصلت ابتداء من 1997 على صعيد الأزمة في صلتها بمواقف الدول الكبرى، قد وضعتها في موقع مقبول لعرض وساطتها عبر منظمة الوحدة الإفريقية التي كان لإنعقاد دورتها العادية على مستوى القمة عام 1999، إذ سهل تمحور معظم القادة الأفارقة حول منح الجزائر الثقة للقيام بمهمة التسوية في القرن الإفريقي³ ، و يمكن القول أنه بإستثناء الأداء الجزائري المحايد فإن إجمالي موقف المنظمة بدا منحازا لأديس أبابا بفعل مايلي:

تعتبر أديس أبابا بلد المقرّ الدائم لمنظمة الوحدة الإفريقية، كما أن آلياتها مرتكزة فيها، و ثمة تأثيرات إثيوبية ناتجة عن عراقه نظامها في المنطقة و نفوذها المسيحي على أداء المنظمة و توجهاتها⁴.

إن منطقة القرن الإفريقي من أكثر المناطق تعقيدا و قد كانت سنوات السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي مسرحا لصراعات عديدة كانت تعكس ذلك التعقيد، صراعات بين الصومال و جيرانها و بين إثيوبيا و جيرانها، و يعود ذلك التعقيد إلى

¹- ليس غريبا أن تحظى منطقة القرن الإفريقي باهتمام القوى الدولية المختلفة، و من الطبيعي أن تهتم بها القوى الدولية المختلفة بحكم أهميتها الإستراتيجية و موقعها الجغرافي الذي يسمح بمراقبة و تأمين طريق النفط من دول الخليج إلى الدول الصناعية. أنظر عميد بحري / محرز الحسني، البحر الأحمر و الأمن القومي العربي، صراع القوى في البحر، السياسة الدولية، عدد124، أبريل 1996، ص. 85.

²- تمثل المنطقة أهمية أمنية لإسرائيل، فهذه المنطقة وفقا للإستراتيجية الإسرائيلية تعد مرتكزا رئيسيا في صراعها مع الدول العربية، و علاقة ذلك بأمنها الإستراتيجي لذلك حاولت إسرائيل إيجاد مواطني قدملها في المنطقة لاسيما بعدما اتضح لها أهمية المنطقة لأمنها القومي خلال حرب أكتوبر عام 1973. أنظر في زكريا محمد عبد الله "أمن البحر الأحمر و الأمن القومي"، شؤون عربية، القاهرة، جامعة الدول العربية، العدد 88، ديسمبر 1996، ص. 161.

³- د. محمد بوعشة، المرجع السابق، ص. 103- 104 .

⁴- عبد الفتاح زيان، المرجع السابق ، ص. 16.

التنوع في التركيبة البشرية و التعدد في الديانات التي تتنوع بين المسيحية و اليهودية و الإسلامية و التصور الذي تكنه كل ديانة إلى ديانة أخرى، و كذلك ما هو قائم بين نظام أديس أبابا و حركات في الداخل، و هو الأمر الذي نجده في كل دولة.

لقد عايشنا الجزائر كل أزمات و حروب القرن الإفريقي المعاصرة و لاسيما الصومال و إثيوبيا حول منطقة الأوغاديت و حروب إثيوبيا الداخلية.

قد كانت الدول الكبرى تقف وراء هذه الأزمات و الحروب بالنظر إلى الموقع الجيو - إستراتيجي الهام للمنطقة حيث تبارز الإتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية طويلا من خلال دول المنطقة و أولهم الصومال و إثيوبيا و تبادلا الأدوار في هاتين الدولتين، و بعد كسر شوكة الإتحاد السوفياتي بقيت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى بدون منافس تؤثر بصفة مباشرة على مسرح الأحداث و تتقرب الوضع.

ثانيا: خلفيات انعقاد القمة الـ 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر

لقد سعت الجزائر على أن يتم حل مشاكل القرن الإفريقي في إطار الوحدة الإفريقية، و بعيدا عن تنافس العملاقين و هذا دون أن تسلم في موقفها القاضي بتأييدها و دعمها لكل الحركات التي كانت تناضل من أجل إستقلالها.

و عبرت عن ذلك بمشاركتها في تأسيس المنظمة عام 1963 و نشاطها المكثف داخل لجنيتها التحررية الداعم الرئيسي لحركات التحرر الإفريقية.

لقد أدى تحقيق منظمة الوحدة الإفريقية لمعظم أهدافها كتلك المتعلقة بعملية تحرير القارة¹ و القضاء على الفصل العنصري و كذلك تداعيات النظام العالمي الجديد إلى

¹ - أنظر حول سجل منظمة الوحدة الإفريقية في: سيفرين م. روجومامو، إدارة الصراع في إفريقيا التشخيص و العلاج، في: سعد الطويل العولمة و الديمقراطية و التنمية في إفريقيا تحديات و آفاق، مركز البحوث العربية للدراسات العربية و الإفريقية و التوثيق (القاهرة) بالتعاون مع منظمة العلوم الإجتماعية لشرق و جنوب إفريقيا (أديس أبابا)، 2003، ص 33 و ما بعدها.

و أنظر أيضا في: سعيد أيجو موبو، النزاع و بناء السلام في غرب إفريقيا، منشورات المركز الإفريقي للبحث و التطبيق و التدريب في مجال الإنماء الإجتماعي التابع للجنة الإقتصادية لإفريقيا المنبثقة عن الأمم المتحدة و التابع لمفوضية الإتحاد الإفريقي، طرابلس 2006، ص. 216 و ما بعدها.

تراجع أهمية المنظمة، فضلا عن ظهور تحديات جديدة انشغل بها معظم أعضائها كإدارة الصراعات الداخلية و المشاكل الاقتصادية المتفاقمة.

كما أن لإنضمام الجمهورية العربية الصحراوية إليها في الثمانينات تداعيات على العمل الإفريقي المشترك و على العلاقات الجزائرية – الإفريقية، فجاءت الأزمة الداخلية الجزائرية في التسعينات لتزيد الطين بلة، فانشغلت الجزائر بمشاكلها الداخلية عن المنظمة و يبدو أن الدور الجزائري تراجع تجاه منظمة الوحدة الإفريقية خلال هذه المرحلة نتيجة الأسباب السالفة الذكر، إلا أنها احتفظت بمكانتها في المنطقة و شاركت بانتظام في قممها، مما جعل معظم الدول الأعضاء تتجنب إنتقاد الوضع الأمني في الجزائر، بل قدمت لها بعض الدول الأعضاء دعما لو جستيا في الوقت الذي امتنعت القوى الغربية عن مساندتها و دعمها، و فرضت عليها عزلة شبه دولية، و لذا لجأت الجزائر إلى الدول الإفريقية و المنظمة للعودة إلى الساحة الدولية عقب وصول الرئيس بوتفليقة إلى سنة الحكم عام 1999 من خلال استضافة القمة الإفريقية² و العمل على تطويرها.

وظفت الجزائر هذه القمة لتحقيق بعض أهداف سياستها الخارجية المتعلقة بتحسين صورتها المتردية في الخارج من خلال إظهار مدى تحقيق الأمن و الإستقرار في البلاد، و قدرة السلطات الجديدة على تنظيم حدث دبلوماسي دولي بهذا الثقل، أما الهدف الثاني و الخلفية الثانية فتخص مواجهة النفوذ المغربي المتنامي في إفريقيا و تداعياته على التأييد الإفريقي للموقف الجزائري تجاه الصحراء الغربية الذي يعتبر الدفاع عنها من الأهداف و المبادئ الرئيسية للدبلوماسية الجزائرية، خصوصا أن أطرافا إفريقية طالبت رسميا في قمة "واقادوقو" بمناقشة جدوى إستمرار عضوية الجمهورية

² - إستضافت الجزائر القمة الخامسة و الثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية، حيث نجحت في إقناع أكثر من 45 رئيس دولة و حكومة إفريقية للمشاركة في القمة الإفريقية و الإهتمام مجددا بالمنظمة ، أنظر في: محمد جعوب، تأثير المتغير القيادي في السياسة الخارجية الجزائرية صياغة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لسياسة الجزائر الخارجية خلال الفترة (1999-2009) مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011، ص. ص. 123- 124.

الصحراوية في المنظمة، و استبدالها بالمملكة المغربية¹ ، و نجد من الدول الإفريقية من رأت أن الوقت مناسب لإعادة النظر في موقفها بشأن قضية الصحراء الغربية و كانت تعتزم طرح هذا الموضوع في الجزائر ذاتها أثناء انعقاد المؤتمر الخامس و الثلاثين للمنظمة، و كأنها بذلك ستضرب الجزائر في عقر دارها، و بالرغم من أن الموضوع يتعلق بشعب يناضل من أجل تقرير مصيره².

و على هذا الأساس لم تخف الجزائر موقفها، فوضعت أمام الفضاء الإفريقي و الدولي مبدأ تقرير المصير في مواجهة مع أطروحة "الحق التاريخي" التي تبناها النظام المغربي في إقليم الصحراء الغربية، و هو أمر لا تزال الجزائر متمسكة به³.

أمام تلك المواقف المعادية لاستعادة الجزائر بعض ما كانت تتمتع به في القارة فكيف تجرأ الجزائر على الدخول في وساطة لحل النزاع المسلح الإثيوبي - الإريتري لا تعرف المآل الذي ستنتهي إليه؟ كيف تقترح وساطتها و دول إفريقية عديدة آتية إلى الجزائر بنية محاصرتها أكثر من خلال تشويه بعض ما تبقى لديها في المجال الخارجي، كما هو حال موقفها من الصحراء الغربية.

لكن بمجيء الرئيس بوتفليقة ظهرت طموحات أخرى أريد من خلالها استغلال القمة الإفريقية بكل السبل المتاحة لعلها تستطيع التخفيف من صورة الدبلوماسية الجزائرية المهمشة على مستوى الدائرة الإفريقية و الدولية، و توافد الوفود الإفريقية على العاصمة الجزائرية هو في حد ذاته نوع من التنفس الداخلي و في نفس الوقت لفت

¹ - في سياق إنخفاض نشاط الدبلوماسية الجزائرية، أنظر في: نادية محمود عبد الرحمن شافع، مشكلة الصحراء الغربية، دراسة لخطة الأمم المتحدة للسلام منذ عام 1991، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الإقتصاد، جامعة القاهرة، 2009، ص 177 .

² - د. محمد بوعشة ، المرجع السابق، ص. 108.

³ - قرار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في سابقة تعد الأولى من نوعها الحضور شخصيا إلى إحتفالات تخليد ذكرى تأسيس جبهة البوليساريو في تندوف بالجزائر، و قدم بوتفليقة بذلك إشارة واضحة لدعم بلاده القوي لجبهة البوليساريو، أنظر في : أحمد سيد أحمد، مشكلة الصحراء الغربية في إنتظار التنازلات، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر، 2002، ص. 127.

نظر الرأي العالمي إلى أن الجزائر بدأت تستعيد بعض الاستقرار في الداخل مع محاولة تحسين صورتها في الخارج¹.

و تنظيم هذا اللقاء إلى أعلى مستوى يفسر بشيئين إثنين:

أولهما: نجاح الرئيس الجديد في إقناع العديد من القادة الأفارقة بزيارة الجزائر بهذه المناسبة الخاصة كون عددا كبيرا منهم كف عن حضور مؤتمرات القمة الإفريقية لعدم فعاليتها و عوامل أخرى.

و ثانيهما: إن ما تنتهي إليه المؤتمرات من قرارات قد يكون لها مصداقية أوسع، و هو ما حاولت الجزائر أن توصله عند طرحها موضوع الإرهاب الذي يعد ظاهرة عالمية.

و الأمر ذاته بالنسبة لطرح وساطتها في النزاع الإثيوبي - الإريتري، فاعتماد هذه الوساطة يعني كذلك إضفاء قبول عام و طابع رسمي عليها من قبل جميع القادة الحاضرين و هو ما قد ينعكس إيجابيا على صورة الجزائر الخارجية إضافة إلى ما قد يؤدي إليه من إرتياح في الداخل.

هذا ما يفسر انتقال عدد من الوفود الجزائرية إلى مناطق متعددة في إفريقيا طيلة شهر يوليو 1999 بهدف حث قادة الدول المشاركة في المؤتمر في الجزائر فحتى الدول التي كانت تقف موقف تحفظ تجاه السياسة الجزائرية أرسل إليها مبعوث خاص لتلطيف الجو، و دعوتها للمساهمة في معالجة القضايا الإفريقية من خلال مشاركتها في قمة الجزائر هذه.

بل إن الأمر وصل إلى حد وضع الطائرة الخاصة للرئيس الجزائري تحت تصرف بعض القادة في الوقت الذي يروونه مناسبا، كما تم تخصيص رحلات جوية خاصة أخرى على مستوى شركة الخطوط الجوية الجزائرية لنقل بعض الرؤساء و الوفود الإفريقية إلى الجزائر حتى لا تكون هناك حجج لعدم المشاركة.

¹ - حول إسهامات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الصعيد الداخلي و الإقليمي و الدولي، أنظر في: محمد الحسيني، المرجع السابق، ص. ص. 237-238.

يبدو أن الرئيس بوتفليقة قرر تلبية رغبات الرئيس الليبي معمر القذافي، فأقيمت له خيمة على الطراز العربي القديم، و استقبل ميناء الجزائر باخرة ليبية ضخمة كان على متنها قرابة 600 شخص يمثلون مختلف فئات المجتمع الليبي، بالإضافة إلى الطائرة الرئاسية الليبية التي كان على متنها معمر القذافي و الوفد المرافق له الأمر الذي أدى بليبيا أن تساهم في تخصيص بعض الرحلات الجوية لنقل بعض القادة للجزائر.

إن الجزائر تحملت تكلفة هذا المؤتمر التي وصلت إلى 50 مليون دولار، وسيرا في هذا السعي وفرت الجزائر الوسائل المادية للمشاركين كافة، كالسيارات بكل أنواعها و الوسائل الإعلامية و التكنولوجيا الحديثة لتغطية أشغال المؤتمر، و قد اعتمدت في ذلك على ما هو متوفر لدى العديد من المؤسسات الجزائرية.

لم تنس الجزائر أهم عامل يتوقف عليه نجاح المؤتمر و نجاح أشغاله و هو العامل الأمني الذي كان الكثير من الأفارقة متخوفين منه و مترددين بشأنه، إلا أن الأجهزة الجزائرية المختصة وفرت الأمن و السهر على راحة المشاركين طيلة إنعقاد المؤتمر، و هو ما لفت إعجاب بعض المشاركين، فتحدثوا عن التنظيم الجيد للمؤتمر و كأن الجزائر لا تعاني و لم تتعرض لأزمة قوية امتدت لأكثر من عشر سنوات¹.

كما نجحت الجزائر أثناء هذه القمة في إقناع القادة الأفارقة على تنسيق و مواجهة جماعية لمشكلة الإرهاب التي أصبحت تهدد الأمن و السلم الإفريقيين.

و قد صدر عن القمة إعلان الجزائر الذي طالب بتحقيق الأمن و الاستقرار، حل النزاعات بالطرق السلمية، تعزيز و حماية حقوق الإنسان السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية، و إنعاش التعاون و التكامل الاقتصادي بين دول القارة و التعجيل بإقامة الجماعة الاقتصادية الإفريقية للتغلب على مشاكل القارة، و نتج عنها أيضا إختيار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وسيط المنظمة في النزاع الإثيوبي – الإريتري بالقرن الإفريقي¹.

المبحث الثاني

¹ - د. محمد بوعشة، المرجع السابق، ص. ص. 108-112.

¹ - محمد أغ إسماعيل، المرجع السابق، ص. ص. 139-141.

أداء الوساطة الجزائرية - الإفريقية

تبعاً لقرار إتحاد البرلمانات الإفريقية الذي يدعو إريتريا لقبول مقترحات منظمة الوحدة الإفريقية، فإن مبادرة منظمة الوحدة الإفريقية خلال عامي 1998/1999، تبلورت في ثلاث وثائق رئيسية هي:

الوثيقة الأولى: إتفاق إطار العمل التي صدرت في قمة "واقادوقو" و التي شملت الخطوط الرئيسية للمبادرة أين تم التوصل إلى إتفاق الإطار في 8 نوفمبر 1998.

الوثيقة الثانية: آليات التطبيق لإطار العمل و قد تم إقرار هذه الوثيقة في قمة الجزائر الـ 35 و قد إشتملت على عدة بنود ملزمة لطرفي النزاع².

الوثيقة الثالثة: فتتعلق بالترتيبات الفنية لتطبيق إطار العمل و آلياته و تنطوي تلك الترتيبات.

على وثيقة رئيسية إضافة إلى أربعة ملاحق، و قد سلمت للطرفين المتنازعين باعتبارها عناصر أساسية في خطة التسوية³.

بالرغم من الإتفاق الإطار، و آليات التنفيذ و التدابير الفنية إلا أنه بعد أن أعقبها أسبوع واحد تجدد الصراع لأن البلدين اختلفا على آلية تطبيق بنود الإتفاق، و عقب تجدد الصراع أرسلت كل من إثيوبيا و إريتريا بتاريخ 27 تموز 1999 وفدا إلى الجزائر للبدء بتطبيق الإتفاق بهدف إنهاء حالة النزاع الدائر بينهما، و بعد أخذ موافقتهم على استئناف المفاوضات غير المباشرة تلذي تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية التي جاءت استمراراً لمجهودات المنظمة التي باشرتها منذ عام 1998 تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين **(المطلب الأول)** و بعد توقيع الأطراف على الإتفاق المبدئي إلترم الأطراف بالعمل على التوصل لتسوية دائمة للنزاع و الإلتزام بالتنفيذ الكامل لهذا الإتفاق، و هذا ما دعت إليه الجزائر و عملت على مواصلة و استكمال ما

² – document non officiel, AHG/220 (XXVI) annexe IV, p.1.

³ - حسن إبراهيم سعد حسن، المرجع السابق، ص. 155 - 156 .

تبقى للوصول إلى حل شامل و كامل و نهائي للنزاع الإثيوبي- الإريتري الذي تّوجّ بإتفاق السلام الشامل (المطلب الثاني).

المطلب الأول

الترتيبات التقنية لإتفاق وقف إطلاق النار

في ظل تجدد العمليات العسكرية بين الطرفين و تحت وطأة الآثار السلبية لتلك المواجهات خاصة على الجانب الإريتري، بادرت منظمة الوحدة الإفريقية بعقد محادثات في الجزائر تحت رئاسة الرئيس الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة في الفترة من ماي إلى 10 يونيو (جوان) 2000¹، و قد استغرقت عاما كاملا، جرت من خلالها سبعة مباحثات صعبة و أعمال تحضيرية شاقة (الفرع الأول). و قد أشاد الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" بالعمل المبذول و الجهود التي انهجتها الجزائر في شخص رئيسها و بتعاون أثيوبيا و إريتريا مع المنظمة الدولية من أجل البدء في تطبيق إتفاق وقف إطلاق النار¹، الذي يكتسي مضمونه أهمية و بالغة بالنسبة لطرفي النزاع و المجتمع الدولي قاطبة. (الفرع الثاني).

الفرع الأول

البداية الصعبة للوساطة

إن التحضير المادي – الجيد – للمؤتمر و الحضور المكثف و ضمان مشاركة العدد الهائل من الرؤساء الأفارقة الذي بلغ عددهم 45 رئيس دولة و رئيس حكومة من بين 53 دولة قد شجع الجزائر على تناول جدول أعمال المؤتمر بثقة من بينها الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي – الإريتري و تفويض هؤلاء نصا و شفاهة الجزائر للقيام بالوساطة الإثيوبية – الإريتريّة (أولا) هي مسائل لا تعني إطلاقا أن مسألة الوساطة أصبحت سهلة و هذا لعدة اعتبارات منها:

¹ - نادية عبد الفتاح عثماوي السيد، المرجع السابق، ص. ص. 59-61.

¹ - حسن إبراهيم سعد حسن، المرجع السابق، ص. 158.

- كون الطرفين المتنازعين يبدو أنهما كان يشكان في قدرة الجزائر على أداء هذه الوساطة بنجاح بالنظر إلى ثقل الأزمة الداخلية.
 - بالإضافة إلى الجهود الإفريقية و الأمريكية التي بذلت من قبل لحل النزاع دون جدوى كما هو حال مؤتمر القمة المصغر لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بـ "واقا دوقو" في خريف 1998، فضلا عن قرارات مجلس الأمن و رحلات المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة، و مجهودات أمريكا التي حصلت كلها في ذات العام.
- مع هذا و ذاك فإنها قررت خوض هذه التجربة و هو ما أشار إليه خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عند إفتتاحه القمة الـ 35 للمنظمة، حيث تحدث عن نزاعات و مشاكل إفريقيا و عن الإرهاب و أشار بشكل خاص إلى ضرورة تحرك المجموعة الإفريقية من أجل وضع حد للحرب بين "الأشقاء" في القرن الإفريقي.
- و قد كان هذا تمهيدا لبدء مشاورات بين الطرفين المتحاربين بشكل غير مباشر، (ثانيا) فقد كان الرئيس الجزائري ينتقل شخصا في قاعة المؤتمرات بين الوزير الأول الإثيوبي "ميليس زيناوي" و الرئيس الإريتري "أسياس أفورقي" من أجل معرفة خلفيات و شروط كل طرف، و في الوقت ذاته محاولة التخفيف من التشنج و التوتر الذي كان يسيطر على الوفدين في النظر إلى بعضهما البعض.
- و قد انتهى المؤتمر و لم تتحصل الجزائر إلا على وعود من قبل إثيوبيا و إريتريا، و فقرة في البيان الختامي تؤكد على الحل السلمي للنزاع و ضرورة مواصلة الجزائر وساطتها هناك، و ناقشت الدورة الإتفاق الإطار و كيفية تطبيقه للبدء في وضع الإتفاق موضع التجسيد¹.

أولا: استعراض الأعمال التحضيرية و مباحثات الجزائر

¹ - د. محمد بوعشة، المرجع السابق، ص. ص. 112- 113 .

عين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة السيد أحمد أويحي وزير الدولة آنذاك كمبعوث شخصي له² (بعثة الاتحاد الإفريقي إلى إثيوبيا و إريتريا من 22 إلى 25 جويلية 1999)³ ، و تمت محادثات مع الوزير الأول ميليس زيناوي و الرئيس أسياس أفورقي إضافة إلى الموظفين السامين للبلدين في عاصمة كل منهما.

في خضم هذه اللقاءات طلب المبعوث الشخصي من الطرفين التوقيع على الإتفاق الإطار، بينما إثيوبيا صرحت أو قررت أنها لا توقع هذه الوثائق حتى يصل الإتفاق و تنفيذه إلى النقاط الأخيرة، في حين إريتريا تتبنى التوقيع الفوري للإتفاق و تنفيذه، كما وافقت على الإقتراح لوضع التفاصيل و الترتيبات التقنية قبل التوقيع على الوثائق.

و في بداية شهر أوت 1999 بدأ فريق الاتحاد الإفريقي بالجزائر يعمل بالمشاركة مع ممثلي الأمم المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية بالإجماع حول ما وافقا عليه الطرفان بخصوص الترتيبات التقنية لتطبيق و تنفيذ الإتفاق المرجعي، و تحتوي تلك الوثائق على العناصر التالية:

- 1- وقف المعارك بمعنى وقف كل الهجومات المسلحة و كل الأعمال التي من شأنها أن تعرقل تنفيذ الإتفاق المرجعي.
- 2- وضع لجنة حيادية تتكلف بتحديد المواقع الواقعة تحت مراقبة البلدين قبل 06 ماي 1998.
- 3- إنشاء على مستوى سلطات مجلس الأمن و الأمم المتحدة بعثة لحفظ السلام التي تراقب تنفيذ و تطبيق الإتفاق المرجعي.
- 4- قيام الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء لجنة متابعة و لجنة عسكرية لتسهيل تطبيق و تنفيذ الإتفاق الإطار لوقف المعارك.
- 5- إعادة إنتشار القوات الإريتيرية ثم القوات الإثيوبية و عودة الإدارة المدنية في المناطق المعنية بالإنتشار.

² - أنظر في: مدلين محمدي مشعور محمدي، النزاع الإثيوبي - الإريتري و طرق تسويته، في: د. وليد عبد الحي، إفريقيا في عصر التحولات العالمية، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الأول للباحثين في العلوم السياسية، المرجع السابق، ص.176.

³ - AHMED OUYAHIA IL A été notamment médiateur au nom du président de l'oua dans le Règlement de conflit ethiopie - erythree 1999 - 2000 , www.fr.wikipechia.org

6- التحقيق في أسباب النزاع الذي نشأ منذ 06 ماي و كل النزاعات الداخلية إلى غاية اليوم التي لها علاقة بأصل النزاع.

7- ضبط الحدود و رسم معالمها¹ حسب وحدة الخرائط التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، على أساس المعاهدات الإستعمارية ذات الصلة و القانون الدولي الساري.

8- شروع البلدين في فحص جميع المسائل الإنسانية الناتجة عن النزاع.

9- ضمان الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة تطبيق و تنفيذ الإتفاق الإطار، و الترتيبات التقنية التي تمت الموافقة عليها من طرف البلدين عن طريق المبعوث الشخصي للرئيس الحالي للمنظمة للزيارة التي قام بها للبلدين في 11 أوت 1999²، و وافقت إريتريا رسميا على هذه الترتيبات التقنية في حين طالبت إثيوبيا بتوضيحات حول جوانب من هذه الوثيقة.

تجدر الإشارة إلى أن الرئيس و الأمين العام قد رحبا و شجعا على الترتيبات التقنية التي قبلها الجانب الإريتري¹.

في هذه الأثناء قام الوزير الأول الإثيوبي ببعث رسالة إلى الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي حول طلب إثيوبيا الرامي بصفة رسمية للوثائق التي تحتوي على الترتيبات التقنية لتنفيذ و تطبيق الإتفاق الإطار المرجعي، و أمام هذا الوضع انتقل مجموعة خبراء الاتحاد الإفريقي للجزائر في أوت مع مجموعة خبراء الأمم المتحدة² و الولايات المتحدة الأمريكية لتتفحص الطلب المقدم من طرف إثيوبيا.

يتكامل هذا الإجتماع مع مباحثات لجنة الخبراء الإفريقيين على جملة من المسائل التي من بينها ما يتعلق بالقانون الدولي الواجب التطبيق، و وقف إطلاق النار، الإدارة المدنية، المسائل الإنسانية و التحكيم، بعثة حفظ السلم، التفاوض مع الأطراف، التحقيق

¹ - أنظر حول المفاهيم القانونية الحديثة و انعكاساتها على قواعد ترسم الحدود في: محمد بوسلطان، بعض المشاكل القانونية المتعلقة بالحدود، محاضرة أقيمت في إطار الملتقى الوطني الذي نظمه معهد العلوم القانونية و الإدارية بجامعة عنابة في أفريل 1988 حول موضوع "منازعات الحدود في إفريقيا و العالم العربي في ضوء القانون الدولي المعاصر"، منشورة في مجلة العلوم القانونية، جامعة عنابة، العدد 6، 1991، ص. 102.

² - Modalités de mise en œuvre de l'accord-cadre de l'oua sur le règlement du différend entre l'éthiopie et l'erythrée, AALTG/220(XXXVI) annexe II, p. 2.

¹ - rapport du secrétaire générale mules efforts de playes par l'oua, nu la houlette de non oremident en exercice concernant le, conflit entre l'éthiopie et l'erythre, organisation de l'unité africaine AHO / 200 XXXVI, 10-12 juillet 2000 lomé (togo), p. p. 1 - 2 .

² - حول أحكام الفصل السادس المادة 660 من اتفاقية حصانات و امتيازات خبراء الأمم المتحدة . أنظر في: فاوي الملاح، سلطات الأمن و الحصانات و الإمتيازات الدبلوماسية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، طبعة 1995، ص. 474.

حول أصل و جذور النزاع، كما أن بعثة الاتحاد الإفريقي وصلت بصفة رسمية إلى إثيوبيا أثناء زيارة المبعوث الشخصي التي تمتد ما بين 22 و 26 أوت 1999 بالتنسيق و الإتصال مع إريتريا التي كانت إيجابية.

يجدر التنبيه هنا بأن مفوضية الاتحاد الإفريقي بقيادة المبعوث الشخصي رتبت زيارة أخرى في المنطقة من 24 إلى 30 أكتوبر 1999، حيث كانت زيارة المبعوث الشخصي تناولت محادثات معمقة مع الطرف الإثيوبي حيث طالبت من إثيوبيا تدوين هاذ الآراء كتابيا على الترتيبات التقنية في نهاية تفحص الاتحاد الإفريقي له بصفة كاملة أو إجمالية.

في هذا الصدد استفسرت إريتريا عن هذا الاتجاه و حول تأثيره في الوضع الإفريقي الذي اتضح له الأمل على أن كل الطرفين سوف يثبتا بقوة للعودة إلى التفاوض، و الجهود المبذولة سوف تبدأ في أقرب الوقت بصفة رسمية لتطبيق و تجسيد مخطط السلام و الشروط اللازمة لتطبيق إطار التسوية.

بتاريخ 24 أكتوبر 1999 تحاور الوزير الأول الإثيوبي مع الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي حول موقف إثيوبيا تجاه مسألة الترتيبات التقنية، و طالب بتوضيحات إضافية حتى تزول تخوفاتها بشأن بعض جوانب الترتيبات التقنية المتعلقة بالنزاع¹.

حيث تضمنت فكرة تعرض فيها إلى إنشغالات بلاده خاصة فيما يتعلق بالعودة إلى ما كانت عليه الأوضاع من قبل، و ضبط الحدود، و رسم معالمها، و مصدر النزاع و الإنعكاسات الإجتماعية و الإقتصادية للنزاع و نزع السلاح، و كانت هذه المذكرة بين 10 و 15 ديسمبر 1999، و في هذا السياق اجتمع مجموعة خبراء الاتحاد الإفريقي

¹- voir sur pour quoi l'ethiopie n'avait pas appouie les arrangements techique a snix en œuvre, dans piere marie du puy – jean piere queneudec. Ethiopie / erythree developpement de conflit armé revue générale de droit international public a pedone, 13, rue soufflot, paris, tome 104/2000, p. p. 741 – 742 .

من جديد في الجزائر، و قامت بالتحضير للإجابة على المسائل التي طرحتها إثيوبيا التي كانت محل دراسة من طرف منظمة الإتحاد الإفريقي بتاريخ 21 ديسمبر².

و تجاوب خبراء الإتحاد الإفريقي حين جددوا اجتماعهم من 03 إلى 06 فيفري 2000 لتفحص المذكرة التي تقدمت بها إثيوبيا، و إجابة الإتحاد الإفريقي تحتوي على رد غير مدون يتضمن توضيحات جديدة تهدف إلى تدعيم خطة السلام، و تعزيز الترتيبات التقنية بصفة تسمح بالموافقة عليها سلميا للطرف الإثيوبي مباشرة بعد الاجتماع.

و الجدير بالذكر أنه بتاريخ 24 فيفري إلى غاية 04 مارس 2000 قام المبعوث الشخصي أحمد أويحي بزيارة خامسة إلى المنطقة و سمحت المباحثات التي أجراها مع قادة البلدين بملاحظة أنه إذا كان محتوى هذا الرد غير مدون يمكن أن يشكل قاعدة مقبولة بالنسبة لإثيوبيا، فإن إريتريا تتمسك بالصيغة الأولى للترتيبات التي سبق و أن قبلها¹.

ثانيا: بداية المفاوضات غير المباشرة (التعثر و الإستئناف).

يمكن القول أنه بعد هذه المحادثات مع البلدين وافقت إريتريا على المبدأ القاضي بإجراء مفاوضات غير مباشرة، كما قبلت إثيوبيا من جهتها المشاركة في هذه المفاوضات غير المباشرة.

و يتكامل هذا المبدأ مع بداية المفاوضات غير المباشرة بتاريخ 25 مارس 2000، و جرت هذه المباحثات الجوارية بالجزائر العاصمة بدعوة من الرئيس بوتفليقة من 29 أبريل إلى غاية 05 ماي 2000² تحت إشراف المبعوث الشخصي السيد أحمد

² - rapport du secrétaire général, sur les efforts déployés pour l'oua, nous les houlette de non président en exercice, consensuant le, conflit entre l'éthiopie et l'érythrée. Op. cit. p. p. 3 – 4.

¹ – communiqué de la présidence en exercice de l'oua au sujet des discussions indirectes entre l'éthiopie et l'érythrée tenues à alger, AHG/220 (XXXVI) annexe V, Alger, le 5 mai 2000, p. 3.

² - sur les négociation indirecte qui tenu à algeroi : sylienerment, ethiopie – erythre diplomatie algerienne, article public le 30-05-2000 nule nit www.rei.fr, p. 1.

أويحي، و بمشاركة وزير خارجية إثيوبيا و إريتريا، و بحضور ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي، و كان الهدف من هذه المباحثات تمكين الطرفين من الخروج باتفاق حول الترتيبات التقنية المعززة بهدف تسهيل و تطبيق الاتفاق الإطار و ترتيباته فبدأت بالعوامل الإيجابية و التي تمت الموافقة عليها من طرف البلدين، بالنسبة لإريتريا وافقت على الترتيبات التقنية للاتفاق بصفة نهائية، لكن بالنسبة لإثيوبيا طالبت بتوضيح بعض الترتيبات التقنية في المذكرة أو (الرد غير المدون). لذلك في هذه الحالة لا يسع الإتحاد الإفريقي إلا مساعدة البلدين و إجلاء كل العراقيل بغية الوصول إلى الاتفاق الإطار و الوصول إلى الاتفاق على المسائل الجوهرية الإنسانية لمخطط سلام الإتحاد الإفريقي.

لكن لم يتم التطرق خلال هذه المباحثات إلى كل القضايا الجوهرية كون إريتريا طلبت التوقيع المسبق على الاتفاق الإطار و ترتيباته و على وقف إطلاق النار في حين إثيوبيا تمسكت بموقفها الذي كانت عليه في جويلية 1999، أي أن هذا التوقيع لن يحدث إلا بعد استكمال الترتيبات التقنية، و بالتالي تم تأجيل هذه المباحثات غير المباشرة بعد أسبوع من المجهودات المتواصلة التي تمت من طرف المبعوث الشخصي و جل ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي¹ و التي لم تتوج بالنجاح.

بعد هذا التأجيل، و كون الرئيس بوتفليقة يدرك الأخطار التي قد يفرزها مثل هذا الوضع وجّه بتاريخ 05 ماي 2000 عن طريق مبعوثه الشخصي أحمد أويحي رسالتين إلى الرئيس الإريتري و إلى الوزير الأول الإثيوبي ليعبر لهم عن إنشغاله و يدعوهم إل الترتيبات و التريث و يدعوهم إلى مواصلة المباحثات، كما راسل الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي و كذا جميع رؤساء دول البلدان الأعضاء في المنظمة لإطلاعهم على وضعية الإنسداد و لطلب دعمهم للنداء الذي وجهه إلى الطرفين ، كما قام في تاريخ 05 ماي بإصدار بيان أطلعت من خلاله

¹ - أعلنت رئاسة الإتحاد الأوروبي منذ إندلاع النزاع عام 1998 ثم في شهر فيفري و في شهر جوان من عام 1999 عن استنكارها للأعمال العسكرية بين إثيوبيا و إريتريا و حثت على دعم جهود الوساطة وصولا لحل سلمي عن طريق التفاوض المباشر بين الطرفين على أسس خطة السلام التي وضعتها منظمة الوحدة الإفريقية، و في 09 مارس اتخذ وزراء خارجية الإتحاد قرار بخطر تصدير السلاح و الذخيرة أو أية معدات عسكرية إلى كلا البلدين و استمر قرار الخطر هذا حتى 31 مارس 2000، و قد زار وفد وزاري أدیس أبابا و أسمرة في فيفري 1999 بهدف إقناع الطرفين بوقف إطلاق النار و العودة إلى وساطة منظمة الوحدة الإفريقية، بعد ذلك قام الإتحاد الأوروبي بمنح البلدين دعما ماليا و نوعيا من أجل إغاثة المدنيين المنكوبين بسبب هذه الحرب. أنظر في: عبد الباسط عبد الله عثمانة، اللاجئين و الأبعاد الإنسانية في النزاع الإثيوبي الإريتري، في: د. وليد عبد الحي، إفريقيا في عصر التحولات العالمية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول للباحثين في العلوم السياسية، المرجع السابق، ص. 195.

المجموعة الدولية على المجهودات التي بذلتها الرئاسة الحالية من أجل تسوية هذا النزاع، و على ملاحظة الإنسداد الذي آلت إليه مباحثات الجزائر².

بالرغم من النداءات، استأنفت المعارك بين البلدين يوم 12 ماي 2000¹، و أمام هذه التطورات المؤسفة ذات العواقب الوخيمة وجه السيد الرئيس نداء استعجاليا و ملحا للقادة الإثيوبيين و الإريتريين لوقف فوري و لا مشروط للمواجهات المسلحة، و دعم منظمة الإتحاد الإفريقي في تصميمها على تغلب السعي إلى حل سلمي لهذا النزاع بين الأشقاء.

حرصا من السيد الرئيس على وضع حد لهذه المواجهات طلب من الأمين العام لمنظمة الإتحاد الإفريقي عقد إجتماع عاجل على مستوى سفراء الجهاز لآلية الوقاية من النزاعات التي ما فتئت قارنتا أن تعيش في سلام، و تسييرها و تسويتها، كما طلب الأمين العام للأمم المتحدة إستدعاء مجلس الأمن لدراسة الوضع².

في هذه الأثناء صادق مجلس الأمن لدى إجتماعه بتاريخ 12 ماي 2000 على اللائحة رقم 2000/1297 في محتوى هذه اللائحة و على إثر إستئناف القتال و المعارك بين إثيوبيا و إريتريا ألح مجلس الأمن على الطرفين أن يوقفا فورا أي نشاط أو حركة عسكرية التي من شأنها أن تؤدي للعودة إلى المعارك و استخدام القوة، كما طلب مجلس الامن من الطرفين الإثيوبي و الإريتري العودة بقدر الإمكان إلى المفاوضات للوصول إلى السلم مع مفاوضي دول الإتحاد الإفريقي حول أرضية أو

² – communiqué de la présidence en exercice de l'oua au sujet des discussions endirects entre l'éthiopie et l'erythree tenues a alger, op. cit, p.2.

¹ - في 12 ماي 2000 تجددت المعارك بين إثيوبيا و إريتريا قرب نهر الميريب إلى الشرق من باديمي و ذكرت "سالومي تاديسي" المتحدث باسم الحكومة الإثيوبية أن القوات الإثيوبية قصفت مواقع عسكرية استراتيجية في عصب مصوع، و قامت إثيوبيا بالإستيلاء على بارتو الإريتري الإستراتيجية و استعادة المناطق التي احتلتها إريتريا، و كان للدعم الخارجي من روسيا و إسرائيل و غيرها دورا كبيرا في تحقيق أديس أبابا تقدم في المعارك الأخيرة و التي اندلعت في ماي 2000، حيث قامت إسرائيل بتحديث طائرات الميج 21، الميج 23، كما أمدت إثيوبيا بمعدات تشويش على أجهزة الرادار و اللاسلكي الإريتري مما سهل تقدم القوات الإثيوبية، راجع في ذلك: بدر حسن الشافعي "النزاع الإثيوبي الإريتري و احتمالات المستقبل" مجلة السياسة الدولية، العدد 141، يوليو 2000، ص. 183.

² - Rapport du secrétaire générale sur les efforts déployés pour l'oua sur la houlette de non président en exerscice, concernant le conflit entre l'éthiopie et l'erythree. Op.cit. p. p. 3 – 4.

قاعدة الإتفاق الإطار، و كيفية تطبيقه و العمل المنجز أو الذي تم عن طريق الرئيس الحالي لمنظمة الإتحاد الإفريقي.

و ما يجدر التنويه به أنه بتاريخ 05 ماي 2000 أشاد كذلك مجلس الأمن بالعمل المبذول و الجهود التي انتهجها الإتحاد الإفريقي و كذا الجزائر في شخص رئيسها و البلدان ذات الصلة المعنية بالأمر و التي بدأت موافقتها مجتمعة السير نحو التسوية السلمية للنزاع للوصول إلى الإتفاق الإطار، و كيفية تطبيقه للقضاء نهائيا على الخلافات التي آلت إليها كل من إثيوبيا و إريتريا و تلبية للرسالة التي وجهها الرئيس بتاريخ 05 ماي 2000 التي عبر فيها عن نتائج المفاوضات التي تمت من طرف الإتحاد الإفريقي و التي تفهمت نقاط الخلاف بين البلدين التي أوصلت رسالة إلى البلدين لضمان أمن الشعوب و المدنيين و احترام حقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني.

تزامنا مع هذا نشط الأمين العام من جهته بتاريخ 13 ماي 2000 حصة صحفية حول المواجهات العسكرية التي آل إليها البلدين و استئنافهما للمعارك و النتائج الخطيرة للحرب على شعوب البلدين خاصة فيما يتعلق بالجانب الإنساني، و الأم الشعبين لاسيما لحفظ الأمن و استقرار المنطقة.

أثبت الأمين العام من جهته أن استئناف المعارك بين البلدين يضعف الجهود المبذولة من طرف الإتحاد الإفريقي و المجموعة الدولية التي كانت دائما تحاول البحث عن التسوية السلمية للنزاع، و وجه كلمة للطرفين المتحاربين لوقف المعارك فوراً و الشروع في حل سلمي للخلافات التي طرحت في قاعدة الإتفاق الإطار لوقف المعارك و كيفية تطبيقها، و بتاريخ 13 ماي 2000 طلب الرئيس الحالي من الأمين العام عقد إجتماع عاجل و طارئ على مستوى السفراء لتفحص الوضع.

إن للإتحاد الإفريقي آلية لوضع التدابير للإجراءات الوقائية و تسيير و تسوية النزاع¹ و هو ما تم في إجتماع بتاريخ 14 ماي 2000 على مستوى السفراء لتفحص

¹ - على صعيد الأمانة العامة للإتحاد تم رصد العديد من الإجراءات التي تم اعتمادها في القمة الإفريقية بالقاهرة و هو ما سمي " بإعلان القاهرة" الذي نص على تأسيس آلية منع و إدارة و تسوية المنازعات في القارة محددا هدفها الرئيسي - منع

الوضع إلا أن عمل هؤلاء شل بسبب العودة للمعارك و القتال بين إثيوبيا و إريتريا و النتائج المترتبة على البلدين لاسيما بالنسبة للأمن و الإستقرار في المنطقة، و في المقابل وجه الجهاز المركزي للمنظمة كلمة للطرفين للوقف الفوري للمعارك و الشروع في التسوية السلمية للخلافات، و استئناف المفاوضات غير المباشرة.

لقد سجل الجهاز المركزي للمنظمة نقطة حول تصريحات ممثل إثيوبيا لتلبية الطلب المعلن يوم 13 ماي 2000 من طرف الوزير الإثيوبي الذي يتمحور موضوعه على أن إثيوبيا مستعدة إذا كانت الدعوة من طرف الإتحاد الإفريقي لمتابعة مسار التسوية السلمية و العودة إلى المفاوضات غير مباشرة التي توقفت بالجزائر.

كما سجل الجهاز المركزي من جهته تصريحات ممثل إريتريا حول ما إذا كان الطرفان قد استجابا لطلب الرئيس الحالي للإتحاد الإفريقي.

و عمل الجهاز المركزي أيضا على إعلان دعوة عامة بتاريخ 05 ماي 2000 من طرف رئيس الإتحاد الإفريقي إلى العودة للمفاوضات غير المباشرة بين إثيوبيا و إريتريا التي تكون بالجزائر من 29 أبريل حتى 05 ماي 2000¹.

ثمن الجهاز المركزي جهود الرئيس و الأمين العام للمنظمة الإفريقية و حاولوا السعي جاهدين وراء حل سلمي للنزاع الذي نشأ بين إثيوبيا و إريتريا و حثهما على احترام مبادئ و ميثاق الإتحاد الإفريقي و احترام السيادة و الشؤون الداخلية لكل بلد طبقا لللائحة 1/16 المعتمدة في الدورة الأولى للجنة المنعقدة على مستوى رؤساء الدول و الحكومات لعام 1964 حول احترام الحدود الموروثة عن الإستعمار² من طرف الدول

الصراعات – و مستويات إنعقادها – السفراء و وزراء الخارجية و رؤساء الدول . راجع في ذلك د. عماد عواد، الصراعات في القارة الإفريقية، آليات المواجهة و إشكاليات التطبيق، دراسة تحليلية. إصدار مكتب نائب مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة، ماي 2005، ص. 50 .

¹ - Rapport du sucretaire générale sur les efforts deploies pour l'oua sous la houlette de nom présidente exercice, concernant le conflit entre l'ethiopie et l'erythre,op cit p. P. 5-6.

² - تتعدد الأسباب في مشكلات الحدود في إفريقيا فقد تكون الأسباب الجغرافية و الفنية و القانونية مجرد أسباب ظاهرية و مبررات سطحية لخلاف سياسي، أو قد تكون ناتجة عن غبن دولة تجاه دولة أخرى (إثيوبيا و إريتريا)، و يتمثل جوهر المشكلة في التناقض بين عدم الرضا عن الحدود القائمة و بين الحاجة إلى عدم المساس بها مما ينتج عنه مشاكل أعمق، لذلك تعتبر مشاكل الحدود التي واجهت منظمة الوحدة الإفريقية من أعقد المشاكل و لاسيما أن مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الحدود كان من أهم المبادئ الواردة في الميثاق. راجع في ذلك: إحسان مهدي أحمد، البعد التاريخي للوحد الإفريقية: من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي، في: د. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الدولي الأول للباحثين في الشؤون الإفريقية، المرجع السابق، ص. 32- 33.

الأعضاء، كما شجع الرئيس الحالي في مسعاه حول إطار التسوية السلمية في الدورة الـ 35 للقمّة المنعقدة على مستوى رؤساء الدول و الحكومات.

بتاريخ 17 ماي 2000 أصدر مجلس الأمن في إطار الفصل السادس للميثاق الأممي لائحة رقم 2000/1298 ندد فيها بالمواجهات العسكرية التي نشأت بين إريتريا و إثيوبيا و طلب من الطرفين وقف المعارك فورا، و وقف أي نشاط عسكري أو العودة إلى القوة، كما طالب من الطرفين بعدم استخدام القوة، و الوصول بصفة نهائية إلى عدم اللجوء إلى الحرب و العودة بقدر الإمكان و بلاشروط مسبقة لمفاوضات حول المسائل الموضوعية للوصول إلى إتفاق وقف إطلاق النار لاسيما و أن توجيهات الإتحاد الإفريقي تنصب حول السعي للتسوية السلمية و النهائية للنزاع، كما طالب السيد رئيس الإتحاد الإفريقي لتحرك مبعوثه الشخصي بسرعة إلى المنطقة للمطالبة بالوقف الفوري للمعارك و العودة إلى مفاوضات السلام، و بصفة عامة قرر مجلس الأمن لكل الدولتين وقف أي نشاط أو عمل عسكري بينهما.

بتاريخ 18 ماي 2000 قرر الجهاز المركزي للمنظمة الإجتماع مرة أخرى على مستوى السفراء لتحليل الوضع و تفحصه.

و في 19 ماي 2000 أعلن الأمين العام للأمم المتحدة عن الوضع الأمني و الإنساني الذي آلت إليه العمليات العسكرية.

تأسيسا على ذلك أرسل الرئيس بوتفليقة مبعوثه الشخصي على رأس وفد من من الإتحاد الإفريقي إلى كل من أديس أبابا و أسمرة من 21 إلى 24 ماي 2000 و استقبل من طرف الوزير الأول ميليس زيناوي، أما في إريتريا فهناك غياب لرئيس الدولة و تم استقبالهم من طرف شخصيات على أعلى مستوى على رأسها السيد "هايل و ولدو نساى" وزير الشؤون الخارجية.

في خضم هذا اللقاء كانت للمبعوث الشخصي محادثات مطولة أجراها مع سلطات البلدين، و كانت فرصة لتجديد نداء للرئيس الحالي للإتحاد الإفريقي للوقف الفوري

للمعارك و استئناف المفاوضات الجوارية، و في الوقت نفسه، و للحد من تصعيد النزاع طلب من رئاسة الإتحاد مايلي:

أ - الإنسحاب الفوري لقوات الطرفين إلى المواقع المحتلة قبل 06 ماي 1998 تطبيقا للفقرة الأولى و الثانية للإتفاق.

ب - إعلان إريتريا فورا عن قرارها بالإنسحاب و دون تأخير.

ج - قيام إثيوبيا مباشرة بعد إريتريا بالإعلان عن قرارها بالإنسحاب طبقا للفقرة 02 من الإتفاق.

في خضم هذه الزيارة سجل مبعوثا الإتحاد الإفريقي نقطة حول تصريحات إثيوبيا التي لا تنوي إبقاء قواتها حول التراب الإريتري، بل تحاول الوصول إلى قرار مفاده شروع البلدين لتطبيقهما الإتفاق الإطار و كفياته، لاسيما بذل إرادتهما في الإنتهاء بصفة فورية من الترتيبات التقنية.

بناء على ذلك وجه المبعوث الشخصي دعوة إلى البلدين لإيفاد ممثلهم و مبعوثي البلدين إلى الجزائر نحو العودة إلى المفاوضات غير مباشرة¹.

بتاريخ 24 ماي 2000 أعلنت إريتريا عن قرارها حول طلب الرئيس الحالي في خضم هذا القرار، و عبرت عن عودة القوات إلى الوضع الذي كانت عليه قبل 06 ماي 1998، كما أكد الإعلان أن إريتريا شرعت في سحب قواتها في يوم 25 ماي 2000 من منظمة "زلامبيا"، و أعربت عن استعدادها لتطبيق الإتفاق الإطار و إرادتها في الإنتهاء من الترتيبات التقنية و حسن نيتها في إيفاد بعثتها لإستئناف المفاوضات الجوارية بالجزائر².

بتاريخ 25 ماي 2000 طلب مجلس الأمن من إثيوبيا جوابا إيجابيا حول ما تم التوصل إليه في إطار تسوية النزاع و العودة إلى المفاوضات غير المباشرة.

ضف إلى ذلك أنه حث الطرفين على إيفاد مبعوثيهما إلى الجزائر للعودة إلى المفاوضات غير المباشرة في الطريق إلى الإنتهاء من الترتيبات التقنية تلبية للدعوة

¹ - حول المفاوضات غير المباشرة لمبعوثي الإتحاد الإفريقي بتاريخ 24 ماي 2000، راجع ذلك في: د.محمد بوعشة، المرجع السابق، ص. 151.

² - communiqué de l'oua sur le conflit entre l'éthiopie et l'érythrée, AHG/220 (XXXVI) Annexe VI, Alger ET addis Abéba, 24 mai 2000, P. P. 1 – 2.

الموجهة يوم 24 ماي 2000، كما طالب منهم أن المفاوضات تعد أملا كبيرا لشعوب البلدين¹.

في ظل تطور الوضع قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شخصيا بزيارة إلى أديس أبابا بين 24 إلى 26 ماي 2000 في صدر هذه الزيارة كانت للرئيس بوتفليقة محادثات مباشرة مع الوزير الأول الإثيوبي "ميليس زيناوي" و الرئيس الإريتري "أسياس أفورقي"، و تحصل خلال هذه الزيارة على إلتزام الطرفين بإعادة نشر قواتهما قصد الرجوع إلى مواقع ما قبل 06 ماي 1998 فيما يخص إريتريا و إثيوبيا، و ذلك طبقا للكيفيات و دون الإخلال بالمآل القانوني و النهائي الذي يتم تحديده في ختام مسار ضبط الحدود و رسم معالمها.

و تطبيقا لهذا الإلتزام حث الرئيس الطرفين على مواصلة المفاوضات الجوارية تحت إشراف الإتحاد الإفريقي، و أمام الإستعداد الذي أبداه الطرفان دعا السيد الرئيس البلدين إلى استئناف المفاوضات الجوارية في الجزائر يوم 29 ماي 2000 كما أعرب السيد الرئيس عن ارتياحه لإعلان إريتريا قرارها بالإنسحاب من "زلامبيا"، و تعهد الرئيس أفورقي بالإستجابة إلى ندائه القاضي بإنسحاب القوات الإريتيرية منها، و اتخذ هذا الإلتزام شكلا رسميا في رسالة مكتوبة موقعة من طرف الرئيس أفورقي².

لقد استأنفت المفاوضات غير المباشرة بالجزائر من 29 ماي إلى 10 جوان 2000 بمشاركة المبعوث الشخصي أحمد أويحي و وزيري خارجية البلدين، و ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي.

تماشيا مع ذلك قام المبعوث الشخصي بإعداد مدونة عمل للطرفين، الهدف منها تسوية مختلف الجوانب العملية لتطبيق مخطط السلام و كيفياته، و بطلب من إثيوبيا و

¹ -Rapport de secretaire générale sur les efforts deployer pour l'oua sous la houlette de son president en exercice concernant le, conflit entre l'ethiopie et l'erythre. Op.cit. p. p. 7 –9.

² – communique de la presidence en exercice de l'oua au sujet du conflit entre l'ethiopie et l'erythre, AHG/220 (XXXVI), Annexe VII, Alger, 26 mai 2000, P. P. 1 -3 .

بموافقة إريتريا تمحورت هذه المحادثات في البداية حول المسائل المتعلقة بوقف المعارك قبل التطرق إلى المسائل الأخرى.

بعد محادثات مطولة قام المبعوث الشخصي بمحاولات تقريب وجهات النظر، حيث عرض على الطرفين مشروع إتفاق وقف المعارك الذي نوقش بصفة نهائية من طرف الإتحاد الإفريقي، و اقترح على الطرفين بتاريخ 09-06-2000 كما طلب من الطرفين قبول هذا العرض في اليوم الموالي 10 جوان 2000، حيث تمت الموافقة عليه من طرف إريتريا و التي أبدت قبولها للتوقيع عليه، أما فيما يخص إثيوبيا فمن جهتها شجعت على هذا العرض، لكن لم تبد ردها للإتحاد الإفريقي حول مشروع الإتفاق إلا بعد الإجراءات الضرورية.

و بعد إثني عشر يوما من المحادثات غير المباشرة جرت بالجزائر أي بتاريخ 13 جوان 2000 تم وضع مخطط لوقف المعارك الذي قبلته إريتريا بيوم الجمعة و إثيوبيا يوم الأحد.

بتاريخ 14 جوان 2000 عبرت إثيوبيا بصفة رسمية للإتحاد الإفريقي عن موافقتها حول العرض المقترح من طرف الإتحاد الإفريقي، و استعدادها للتوقيع على مشروع إتفاق وقف المعارك الذي يتمحور حول العناصر التالية:

- 1- الوقف الفوري للمعارك.
- 2- نشر قوة لحفظ السلم من طرف منظمة الأمم المتحدة تحت إشراف الإتحاد الإفريقي.
- 3- إعادة إنتشار القوات الإثيوبية من المواقع المحتلة بعد 6 فيفري 1999 و التي لم تكن تحت الإدارة الإثيوبية قبل 06 ماي 1998.
- 4- تحديد منطقة أمن مؤقتة من أجل المساهمة في التقليل من وحدة التوتر، و إقامة جو من الهدوء و الثقة، و كذا الظروف الملائمة لتسوية شاملة و نهائية للنزاع، و ذلك بفضل وضع معالم الحدود، و في هذا الصدد تقف القوات الإريتيرية على بعد 25 كلم (مدى قذيفة المدفعية) من المواقع التي سوف تجتاز فيها القوات الإثيوبية.

5- إلتزام كل من إثيوبيا و إريتريا بعدم نقل جنودهما إلى ما بعد بعض المواقع المحددة ضمن الإتفاق.

لقد كان على كل من منظمة الأمم المتحدة الإتحاد الإفريقي السهر على احترامها للإلتزام إلى غاية وضع حدود مشتركة لتطبيق بعض التدابير الخصوصية، و عملوا على ذلك، و بعد الحصول على الموافقة الرسمية من الطرفين الإثيوبي و الإريتري دعا الرئيس بوتفليقة الطرفين إلى الجزائر يوم 18 جوان 2000 للتوقيع على إتفاق وقف المعارك بين حكومة الجمهورية الفدرالية الديمقراطية لإثيوبيا و حكومة دولة إريتريا في حفل رسمي حضره السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و السكرتير العام للإتحاد الإفريقي و ممثل الولايات المتحدة الأمريكية و ممثل الإتحاد الأوروبي و ممثل الأمم المتحدة و السلك الدبلوماسي و رؤساء البعثات الإفريقية الذين لم يكونوا في منأى عن حفل التوقيع.

الفرع الثاني

مضمون إتفاق وقف إطلاق النار و أبعاده

مئل الإتفاق الطريق السليم و الأبقى في إرساء دعائم الوئام و إقرار الأمن و إعادة للشعوب الإفريقية الثقة في نفسها و في قدرتها على حل مشاكلها و دعوة البلدين للإلتفاف حول الإبتعاد عن الطابع المنافي للحوار .

هذه المبادئ تضمنها الإتفاق (أولا) الذي ارتبط إسمه "بإنتصار السلام" الذي لا يستدعي اللجوء إلى السلاح بل يتطلب حله طبقا للمبادئ القانونية العالمية حسب التصور الجزائري (ثانيا) الذي ألحّ على الطرفين و المجموعة الدولية على رعاية الإتفاق و مرافقة التسوية السلمية إلى النهاية كون الإتفاق رغم أهمية (ثالثا) هو مرحلة أولية تحتاج إلى إستكمال الإتفاق النهائي.

أولا: مضمون الإتفاق

يتمحور إتفاق وقف إطلاق النار بين جمهورية إثيوبيا الفدرالية الديمقراطية و حكومة دولة إريتريا اللتان شاركتا في المفاوضات غير المباشرة التي نظمتها منظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر العاصمة من 29 ماي إلى 10 جوان 2000 برئاسة الجمهورية الجزائرية بصفتها رئيس المنظمة، و بمشاركة شريكهما و هما الو-م-أ و الإتحاد الأوروبي التي تؤكد كل منهما على المبادئ التالية:

- تسوية الأزمة الحالية و كل خلاف بين البلدين بوسائل سلمية و قانونية طبقا للمبادئ المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية¹ و منظمة الامم المتحدة.
- رفض اللجوء إلى القوة كوسيلة لغرض الحل في حالة أي خلاف.
- الإلتزام بالحدود الموروثة عن الإستعمار، كما تنص على ذلك اللائحة رقم 16 التي صادقت عليها قمة منظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت بالقاهرة عام 1964، و رسم تلك الحدود على أساس المعاهدات الإستعمارية ذات الصلة و القانون الدولي المطبق في هذا المجال، و ذلك باللجوء إلى وسائل تقنية لرسم الحدود، و في حالة الخلاف اللجوء إلى آلية تحكيم مناسبة.
- و تأكيدا لمواقفتها على الإتفاق الإطار و كيفية تطبيقه و الذي وافقت عليه الدورة الـ 35 لندوة رؤساء الدول و الحكومات التي انعقدت بالجزائر من 12 إلى 14 07-1999، و مراعاة لمستجدات الأزمة إتفق الطرفان على مايلي:

1.1- وقف كل الهجمات المسلحة الجوية و البرية.

2.1- ضمان تحرك و تنقل بعثة حفظ السلام على أراضي الطرفين بما فيها وسائلها الإمدادية.

3.1- احترام و حماية بعثة حفظ السلام و منشآتها و تجهيزاتها¹.

¹ - أنظر في: إحسان مهدي أحمد، البعد التاريخي للوحدة الإفريقية من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي. في: د. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا، المرجع السابق، ص. 32 - 33.

بموجب هذا الإتفاق إنتشرت قوات لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة في منطقة عازلة بعمق 25 كيلومتر داخل الأراضي الإريتريّة و على طول الحدود بين البلدين، و بموجب قراري مجلس الأمن 1312، 1430 لعام 2000 انتشرت بعثة الأمم المتحدة في المنطقة الحدودية المختلف عليها، و تجدر الإشارة إلى أن الطرفين قد وافقا على تشكيل لجنة محايدة للحدود، تسند اليها ولاية تعيين و رسم الحدود بين البلدين على أساس المعاهدات ذات الصلة التي أبرمت إبان عهد الإستعمار، و استنادا للقانون الدولي².

لو توقفنا عند ديباجة الإتفاق يتبين لنا أنها أشادت بدور الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي، و كذا الجزائر بصفتها رئيس المنظمة الوحدة الإفريقية و الجهود التي تابعتها في ظل المفاوضات غير المباشرة التي تمت ما بين 29 ماي إلى جوان 2000، كما لم تثن من دور طرفي النزاع في موافقتهم على الإتفاق الإطار و كيفية تطبيقه و ترابطا مع نص الديباجة جاءت المادة الأولى من الإتفاق لتبرهن مرة أخرى و تلح على إلزام الطرفين بالوقف الفوري للمعارك المسلحة، حيث بات جليا تحريم استعمال القوة لحل الخلافات الدولية، و أن لغة الحوار و الإلتزام بالمبادئ الإفريقية و الدولية هما السبيل الناجح لمعالجة النزاعات الدولية أو الإقليمية و هذا بغية الحفاظ على الإستقرار و السلم في ربوع القارة، و ما عبارة "الإلتزام" التي أستهل بها المادة الأولى إلا دليل على حرص صانعي الإتفاق نحو وقف حقن الدماء فهناك مزيج بين أسلوب الترغيب و التهيب.

¹ - Accord de cessation des hostilités entre le gouvernement de la république fédérale démocratique d'éthiopie et le gouvernement de l'état érythréen. AHG/ 220 (XXXVI) Annexe VIII, p. p. 1 – 2

² - مجدي جلال أحمد صالح، دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تسوية الصراعات في إفريقيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الإقتصاد، 2009، ص. 119.

و لضمان الوقف الفوري للمعارك نصت الفقرات الثانية و الثالثة من المادة الأولى على ضمان تحرك بعثة حفظ السلام عبر أراضي الطرفين بكل وسائلها و منشأتها¹.

يعد هذا إنجاز عظيم حيث قبلت إريتريا أن تنشر الأمم المتحدة قوة أممية داخل ترابها لكي تمكن القوات الإثيوبية من الانسحاب بدون أي خطورة، و هذا يمثل ضمانات أمنية يمكن أن تساهم في تقلص حدة التوتر، و استعادة الثقة بين الطرفين².

كما أكدت المادة الثانية على نشر بعثة حفظ سلام أممية تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية، و أفردت المادة الثالثة من الإتفاق على تفصيل مهام البعثة التي تتمحور على وجه الخصوص في مراقبة مدى استجابة و انسحاب القوات الإثيوبية من الأراضي الإريتيرية المحتلة، و يبقى تحديد حجم و تشكيله بعثة حفظ السلام على عاتق الأمين العام للأمم المتحدة و الوحدة الإفريقية و بموافقة طرفي النزاع طبقا لأحكام المادة الرابعة منه.

كما نصت المادة السادسة من الإتفاق على أن تقوم منظمتا الأمم المتحدة و الوحدة الإفريقية بتشكيل لجنة عسكرية من أجل تسهيل مهمة بعثة حفظ السلام، و استجابة لنص المادة السادسة قامت قسمة department of peace – keeping operation التابعة للأمم المتحدة بتحديد 6 إلى 8 ضباط لمعالجة القضايا العسكرية التي قد تظهر خلال قيام بعثة حفظ السلام بمهامها، و تماشيا مع نشاط الأمم المتحدة اعتمد مجلس الأمن لائحة رقم 1312 بتاريخ 2000-07-31 لتطبيق أحكام المادة السادسة و السابعة من الإتفاق الإطار حيث تمحورت هذه اللائحة على ثلاث نقاط جوهرية تتجلى في:

1- تشكيل ضابط في عاصمة البلدين، و في إطار هذه الفقرة التي بدأ بتنفيذها، حيث عينت الجزائر إثنان (02) من الضباط السامين في كل من أسمر ا و أديس أبابا.

¹- في شهر جويلية 2000 كون مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة إلى إثيوبيا و إريتريا للحفاظ على التواصل مع الأطراف المختلفة و لإيجاد آلية لتفعيل وقف إطلاق النار، و في شهر سبتمبر من نفس السنة قام المجلس بنشر ما يزيد عن 4200 جنديا لمراقبة وقف الأعمال العدائية و المساعدة في متابعة التعهدات الأمنية و انتظار لجنة ترسيم الحدود. راجع في ذلك: د. فليفل، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، المرجع السابق، ص. 149 .

²- د. محمد بوعشة، المرجع السابق، ص. 201 - 202 .

2- تشكيل على الأكثر 100 من الملاحظين العسكريين و 08 من ضباط سامين جزائريين كملاحظين عسكريين الذين ينبغي عليهم أن يلتحقوا بمهامهم في المنطقة، و الفوج الأول من الملاحظين تم تشكيلهم في شرق الوسط و الغرب بين إثيوبيا و إريتريا لتهيئة الأرضية لمباشرة مهامها في مساعدة بعثة حفظ السلام التي تتكون من 4200 رجل¹. و في شهر جويلية 2000 و دائما في إطار تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار و المعارك أرسلت منظمة الوحدة الإفريقية 03 ضباط إلى أديس أبابا و 3 آخرين إلى أسمرة.

كما طالبت منظمة الوحدة الإفريقية من الدولة الجزائرية تعيين إثنين (02) من الضباط برتبة "كولوفيل" و "كوموندون" و بالفعل وضعت الجزائر في خدمة البعثة 08 ضباط وحدات الكوموندون " يوسف الحاج" في أديس أبابا بتاريخ 28-07-2000 مع العلم أن الفترة محددة بستة أشهر.

بالفعل تم إرسال بعثة حفظ السلام إلى المنطقة بعد اعتماد مجلس الأمن للائحة 1312 و بترخيص كل من منظمة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية².

يشمل هذا الإتفاق الذي يقضي في مواده الثامنة و التاسعة و العاشرة و المادة الحادي عشر بانتشاره قوة لحفظ السلام مهمتها مراقبة وقف القتال مباشرة بعد انسحاب القوات الإثيوبية من جميع المواقع الإريتيرية التي احتلتها منذ 06 فيفري 1999.

و تعقبها عودة الإدارة الإريتيرية إلى المناطق التي كانت تشرف عليها قبل 06 ماي 1998 تاريخ اندلاع النزاع المسلح، بما فيها الشرطة و الميليشيات المحلية من أجل التحضير لعودة السكان¹.

¹ - أنظر بالتفصيل في مضمون المواد 08، 09، 10، 11 في الملحق رقم 1 .

² - Document de la direction de l'union de l'aministère des affaires – étrangère, conflit ethiopie- erythree, cadre juridique du réglement du différent – phase opérationnelle de mise en ouvre de l'accord d'alger, p. p. 1- 2.

¹ - أنظر في: بدر حسن شافعي، النزاع الحدودي بين إثيوبيا و إريتريا، المرجع السابق، ص. 216.

تأسيسا على أحكام المواد الثانية عشر و الثالثة عشر، و بهدف المساهمة في تخفيف حدة التوتر ستبقى القوات الإريتيرية على بعد 25 كلم (على مرمى مدفع) من المواقع التي تنتشر فيها القوات الإثيوبية من جديد، و تقوم بعثة حفظ السلام بمراقبة القوات الإريتيرية الموجودة في المواقع المحددة بموجب المادة 12 من الوثيقة.

علاوة على ذلك نجد أحكام المادة الرابعة عشر تستند على أحكام إجرائية على عاتق منظمة الأمم المتحدة و الوحدة الإفريقية التي من شأنها السهر على ضمان احترام الإلتزام الذي اتخذه الطرفان على عاتقهما إلى غاية رسم الحدود المشتركة بناء على المعاهدات الإستعمارية ذات الصلة مع تعهد المجموعة الدولية بكل هياكلها و أجهزتها مشكّلة في مجلس الأمن الدولي الذي يسهر على مراقبة مدى خرق الأطراف لإلتزاماتهما في الفقرتين 09 و 12 من الإتفاق خاصة في المنطقة الآمنة المؤقتة.

و يخلص الإتفاق في مادته الأخيرة (الخامسة عشر)، التي تبين للطرفين الإثيوبي و الإريتيري بالسبل التي ينتهجانها في حالة الضرورة و التي تتجلى في تقديم طلب إلى الأمينين العامين للأمم المتحدة و الوحدة الإفريقية للمساعدة².

ثانيا: أبعاد اتفاق وقف إطلاق النار و المعارك

سوف نركز في هذا العنصر على أبعاد اتفاق وقف إطلاق النار من المنظور الجزائري:

من خلال معاشنة الجزائر لتطويق النزاع الإثيوبي الإريتيري حاولت المزج بين الدبلوماسية الإحتوائية و الضغط مستعينة في ذلك ثقل الإتحاد الأوروبي، و خاصة النفوذ الأمريكي¹، و ما جولة الرئيس بوتفليقة للبلدين المتحاربين إلا تأكيدا على رغبة الجزائر في ترسيخ التسوية السلمية و السير في منهج الحوار و المفاوضات بدل لغة السلاح الذي أصبح مستهجنا في جميع التشريعات الدولية و الوطنية.

² – voir sur le retour dans les régions ou l'administration civile, le rapport du secretaire générale sur les efforts de ployes par l'oua sous la houlette de son président en exercice concernant le conflit entre l'ethiopie et l'erythree, op.cit, p .7.

¹ – حول التدخل الأمريكي تصفح الموقع: <http://www.sudaneseonline.com>

لقد وصلت الجزائر إلى حل بالرغم من أنها وجدت صعوبات أمام وساطتها أبرزها تعنت الموقف الإثيوبي في المرحلة الثانية من إدارة الحرب بفعل تفوقها الذي طال كثيرا قبل أن يوافق على إتفاق وقف إطلاق النار.

و عليه فإن الإتفاق الموقع يعتبر نتيجا لمفاوضات شاقة غير مباشرة التي احتضنتها الجزائر في الفترة ما بين 29 ماي و 10 جوان 2000 ضمن وساطة جزائرية² قادها وزير العدل، أحمد أويحي ممثلا لرئيس الجمهورية و رئيس منظمة الوحدة الإفريقية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

و لقد كانت مراسيم التوقيع و تبادل الوثائق لحظات قوية و حرجة في نفس الوقت، و لكن مصافحة وزيري خارجية إثيوبيا و إريتريا بعضهما البعض بدد الحرج و المخاوف، و كانت تلك و لاشك نقطة البداية لنهاية النزاع الحدودي على الأقل في هذه الجولة خاصة و أن هذا الإتفاق يمنح الطرفين الشروط الكفيلة بتسوية الحدود الدولية المشتركة.

يصف الرئيس بوتفليقة الإتفاق بالحدث العظيم و التاريخي، و يربطه بالأسلوب المعتمد في التوصل إلى وقف إطلاق النار، و هو أسلوب حضاري يعيد للطرفين الأمل في العيش بإطمئنان في كنف السلام و الإستقرار، و من ثمة فإن إتفاق وقف إطلاق النار مهما كانت النقائص التي يحملها يمثل بداية لبناء مستقبل جديد يحد من ماضي الحروب التي دارت رحاها بين الشعبين الإثيوبي و الإريتري¹.

توازيا مع حفل التوقيع على إتفاق وقف إطلاق النار الذي وقع بالجزائر بتاريخ 18 جوان 2000 بين وزيري خارجية البلدين أدلى السيد عبد العزيز بوتفليقة بخطاب أوضح فيه جل الأبعاد التي تقف وراء الإتفاق، حيث خاطب كل من السيدين وزيري

² - لقد أدى عدد من الشخصيات أدوارا في تلك الوساطة، كما هو الشأن مع السيد أحمد أويحيى-وزير العدل-أثناء مراحلها الصعبة حيث قاد رسميا تلك المحادثات و تابع الملف في الجزائر و على مستوى البلدين المتحاربين طيلة حوالي سنة لكاملها، و عبد القادر مساهل الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية مكلف بالشؤون الإفريقية و مدير قسم إفريقيا سابقا بوزارة الخارجية أثناء المراحل الناتجة عن توقيع إتفاق النار إضافة إلى بعثة الجزائر في إثيوبيا، و من غير المستبعد أن تكون مراكز رسمية أخرى قد أدت أدوارا في الظل كان لها أهميتها الخاصة في الوساطة ككل.

¹ - د. محمد بوعشة، المرجع السابق، ص. ص. 195- 198.

خارجية إثيوبيا و إريتريا، و الممثل الخاص لرئاسة الاتحاد الأوروبي، و كذا المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي و الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بمايلي:

" إنني سعيد بهذا الإنجاز العظيم الذي حققته إثيوبيا و إريتريا لتوقيع ممثليهما على الإتفاق الذي ينهي النزاع المسلح بين البلدين بأسلوب حضاري يتلاءم مع ماضي الشعبين المجيد، لقد أثبت الطرفان أن الحوار هو الطريق الأسلم في إرساء دعائم الوئام و إقرار الأمن.

لقد أظهر السيد الرئيس في خطابه على إشراك المجموعة الدولية و الشعوب الإفريقية و الشعب الجزائري في مد جسور السلام، و توثيق روابط الأخوة بين الشعبين اللذان تربطهما أساسا و شائج قربي و جوار في أعماق التاريخ².

و لو تفحصنا بنود الإتفاق يتبين لنا أن صانعه حولوا إعطاء الإتفاق صبغة قانونية ترقى إلى مصادر القانون الدولي لاسيما الفقرة "أ" من المادة 38 من النظام الأساس لمحكمة العدل الدائمة و المحكمة الحالية في شخص رئيسها في التوصل إلى إتفاق وقف المعارك و هو ما نجده موزعا في تدخله عندما يستعمل كلمة "ينبغي" التي مفادها وجوبي و إلزامي و ليس إختياري و جوازي كما هو مبين في هذه الفقرة "تلكم هي الترتيبات الأساسية و التي ينبغي منذ الآن على إثيوبيا و إريتريا الإلتزام بها.

في هذا السياق يشيد كذلك بالأعمال الجديرة بالذكر، فيتقدم بتحية و عرفان إلى الأمين العام الأممي "كوفي عنان" و مجلس الأمن الدولي، و كذا الولايات المتحدة الأمريكية التي تستحق هي كذلك جميل و عرفان إفريقيا على الصبر و الطاقة التي وظفتها بثبات في هذا النوع من النزاع الذي بدأ منذ 1998، و في مساندة منظمة جهود، كما ينوه السيد الرئيس بدور الاتحاد الأوروبي الذي يبرهن بهذا الصنع بما يستدعي الثناء على أن مصالحه هي مصالح إفريقيا.

² - نفس المرجع، ص 273 .

في المقام الثاني يبرهن السيد الرئيس أن هذا الإتفاق نتيجة هامة لكونه مدعاة للأمل، و بالنسبة لشعوب قارتنا، فتحقيق السلم بين إثيوبيا و إريتريا هو مثال جدير بالتأمل لأنه نتاج تعبئة الإرادة السياسية الضرورية لدى الأطراف المعنية في استطاعتها مرافقة الإتفاق، و يضيف السيد الرئيس على أنه على يقين من أن أمنا إثيوبيا و إريتريا ستعرفان كيف تتحملان هذه المسؤولية المزدوجة لهما و لإفريقيا التي تتشرف بإننسأبهما لها.

و ما يجدر التنويه به أن الشعوب الإفريقية و هي تتميز اليوم بوعي يقظ أن تقدر هذا الحدث الهام و تثق بالحكمة التي سادت المحادثات، و تنتظر منا أن نستكمل ما بدأناه و أن نحقق لها الأمل الذي ترجوه.

نستشف من خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أنه يضيف على الإتفاق صبغة دولية مؤداها أن تحذو الدول المتنازعة حذو إثيوبيا و إريتريا في الإحتكام إلى لغة السلم و الحوار بدل العنف و الحرب في حل النزاع الذي بات مستهجنا في ظل التطور الذي عرفه المجتمع الدولي المعاصر.

عصارة القول إن نظرة الجزائر لإتفاق وقف إطلاق النار و يعتبر مرحلة أولية تحتاج إلى الرعاية الأممية و الإفريقية لإستكمال ما تبقى و هو توقيع إتفاق سلام حقيقي حتى يمكن مد جسور السلام¹، فالمسؤولية الثقيلة التي تقع على كاهل البلدين الشقيقين الموقعين على هذا الإتفاق بقدر ما تقع على عاتق المجموعة الدولية المدعوة إلى مرافقة هذا الحدث التاريخي ينبغي أن تمثل عملية ناضجة في استكمال واجبها التضامني بغية الوصول إلى حل شامل و كامل للنزاع الإثيوبي - الإريتري².

ثالثا: تقييم إتفاق وقف إطلاق النار

¹ - حول معنى " السلام " و أنشطته التي تتم في أعقاب النزاع و في مرحلة ما بعد النزاع أنظر في: كريستوفر باكويزيجا، دور الإتحاد الإفريقي و تنظيمات المجتمع المدني في عملية السلام في إفريقيا، النزاعات و بناء السلم في إفريقيا، دور الإتحاد الإفريقي و تنظيمات المجتمع المدني، المرجع السابق، ص. 200 و ما بعدها.

² - د. محمد بوعشة، مرجع سابق، ص. ص. 275 - 277 .

رغم أهمية إتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعت عليه إثيوبيا و إريتريا في 18 جوان 2000 بالجزائر لوقف القتال بينهما إلا أنه مجرد خطوة على طريق شائك من المفترض أن يؤدي إلى تسوية الصراع الدموي على الحدود الذي راح ضحيته حوالي 120 ألفا من البلدين إلى جانب الدمار الذي لحق بالمنشآت و الحقول الزراعية و ملايين الدولارات التي أنفقت على شراء السلاح بينما يتعرض الملايين للموت جوعا في مناطق الجفاف و الدولتان عاجزتان عن إنقاذ حياتهم و تناشدان المجتمع الدولي للإسراع بتقديم المعونات لهم.

1. إيجابيات الإتفاق

أ- يهيء وقف إطلاق النار الأجواء لترسيم الحدود المختلف عليها بواسطة خبراء دوليين محايدين.

ب- إحالة أي خلاف في المستقبل على الحدود إلى التحكيم الدولي، و هو بندهم إذا تم تنفيذه سيمنع تجدد المعارك بين البلدين.

ت- انسحاب القوات الإثيوبية من الأراضي الإريترية التي احتلتها خلال جولة المعارك الأخيرة و نشرها في مواقعها السابقة على نشوب تلك المعارك خلال أسبوعين بالتزامن مع إنتشار قوات المراقبة و حفظ السلام الدولي الأمر الذي سيتيح الفرصة لعودة مئات الآلاف من المشردين و اللاجئين الإريتريين إلى ديارهم بدلا من الوضع اليائس الذي يعيشونه حاليا في المخيمات داخل بلادهم و في شرق السودان، و يساعد على ذلك أيضا لإلتزام البلدين بتحديد مواقع الألغام التي تم زرعها لكي تقوم قوات الأمم المتحدة بإزالتها حفاظا على حياة المدنيين العائدين و لتمكينهم من زراعة أراضيهم و ممارسة حياتهم اليومية.

2. عقبات تنفيذ الإتفاق

غير أن إتفاق وقف إطلاق النار و نشر القوات الدولية و قيام خبراء دوليين بترسيم الحدود لا يعني أن المشكلة قد تم تسويتها تماما، و إنما يحتاج الأمر إلى التفاوض المباشرين، البلدين للتوصل إلى تسوية شاملة و نهائية لقضية الحدود و غيرها من

القضايا المتعلقة التجارية منها و الإقتصادية و التعويضات عن خسائر الحرب¹، و عن ممتلكات رعايا كل دولة لدى الأخرى، و هم يقدرّون بمئات الآلاف منذ أن كانت إريتريا جزءا من إثيوبيا عقب ضمها إليها بالقوة عام 1962 و حتى استقلالها رسميا عام 1993.

أ. تصريح "زيناوي" أن قضية الحدود يجب تسويتها في مفاوضات مقبلة وفقا لأحكام المعاهدات الإستعمارية و القوانين الدولية السارية، و لما كان هناك خلاف أصلا حول أي المعاهدات التي سيتم الإستناد إليها في ترسيم الحدود، نجد أن الحل لن يكون سهلا أو قريبا.

ب. ليس من المستبعد أن تحدث خلافات حول أماكن وضع علامات الحدود و اتهام الخبراء بالتحيز لطرف على حساب الآخر، كما حدث عند ترسيم الحدود بين لبنان و إسرائيل.

ت. نشر قوات المراقبة الدولية بعمق 25 كيلومتر داخل إريتريا قد لا يستمر قبوله طويلا بإعتباره انتقاصا من سيادتها الأمر الذي سيؤدي إلى إشتعال الموقف من جديد¹.

المطلب الثاني

فعالية الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع

جاء اتفاق وقف اطلاق النار و المعارك الموقع بالجزائر بتاريخ 18 جوان 2000 تتويجا لجهود الجزائر الدؤوبة من أجل وضع حد لهذه المأساة، و تمكين البلدين الشقيقين من العودة إلى طريق الحوار قصد التوصل إلى تسوية سلمية و دائمة و نهائية لخلافهما الحدودي .

بعد استكمال هذه المرحلة المهمة في تاريخ البلدين الإثيوبي و الإريتري التي سمحت بوقف المواجهات الفتاكة بين البلدين استأنفت المحادثات حول المسائل العالقة و شرعت الأمانتان العامتان لمنظمة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية في

¹ - حول مسألة التعويضات الناجمة عن الحرب، أنظر في: د. فليفل، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2001-2002، المرجع السابق، ص. 156 .

¹ - د. حسن إبراهيم سعد حسن، المرجع السابق، ص. ص. 158-159.

مشاورات حول نشر قوة حفظ السلام آلية التمسست بشأنها إثيوبيا و الأمين العام للأمم المتحدة طبقا لإلتزامهما.

إن جهود الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الخالصة في نزاع القرن الإفريقي ما هي إلا عربون ثقة منحها رؤساء منظمة الوحدة الإفريقية في القمة الـ 36 المنعقدة بلومي "طوغو" جويلية 2000 في تجديد الثقة في شخصه و تفويضه بمواصلة عمله من أجل التوصل إلى تسوية سلمية و دائمة للنزاع بين البلدين الشقيقين إثيوبيا و إريتريا.

و قد قام السيد الرئيس في إطار التفويض بالحوار و التشاور و إجراء محادثات مع الطرفين بغية الخروج بالعناصر الأساسية الكفيلة بالمساهمة في تجسيد إتفاق سلام شامل و نهائي (الفرع الأول) يعزز إتفاق وقف القتال الموقع في 18 جوان 2000 و ذلك دائما بفضل المساهمة الفعالة و القيّمة للدول و المنظمات الدولية.

و تحتوي وثيقة السلام الشامل و النهائي على مجموعة من المبادئ و القواعد تدعم فرص السلام و الإستقرار في منطقة القرن الإفريقي. (الفرع الثاني).

الفرع الأول

أهمية محادثات الجزائر في التوصل إلى إتفاق السلام

مكّن إتفاق وقف إطلاق النار من تحديد إطار العمل وآلياته، و ما صاحب الإتفاق من تضامن دولي و تعاون و دعم لجميع مراحل تجسيده ليستدعي توفير الشروط الملائمة و تسخير المساعدة اللازمة من طرف الأمم المتحدة (أولا) قصد تمكين البلدين من تجاوز الصعوبات الراهنة خاصة فيما تعلق منها بمسألتي ترسيم الحدود و التعويضات و الإلتزامات التي تترتب حول خرق قواعد القانون الدولي الإنساني (ثانيا) أثناء النزاع المسلح و إزاء التطورات التي عرفها النزاع و هي ما كانت دافعا ملحا بالنسبة للجزائر في دعوة الطرفين إلى استئناف المحادثات و مشاورات تقنية جرت بواشنطن بين البلدين التي تم تجميعها من طرف الممثل الدائم على مستوى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، و ذلك في شخص السيدة "سوزان رايس" المختصة في الشؤون الإفريقية و

السيدة "أونتونيولايك" الممثل الخاص للرئيس "كلينتون" و السيدة "فابل سميث" الممثلة الشخصية للرئيس كلينتون مديرة الشؤون الإفريقية في مجلس الأمن، و اتسعت هذه المحادثات في واشنطن من 03 - 06 جويلية 2000 حول شكل المحادثات غير المباشرة¹ (ثالثا).

أولا: المراحل الميدانية لتنفيذ الإتفاق

بتاريخ 20 جوان 2000 طلب قسم عملية الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة من الجزائر أن تعين من 6 إلى 8 ضباط إتصال يتولون مهمة حفظ السلام في إثيوبيا و إريتريا، و تمت المصادقة على اللائحة 1312 من طرف مجلس الامن بتاريخ 31-07-2000 التي تسمح بإنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة إلى كل من إثيوبيا و إريتريا تتولى مهمة تنفيذ وقف الإعتداءات، و ذلك بتاريخ 18 جويلية 2000¹، و لقد تم الإتفاق على تطبيق هذه اللائحة ضمن ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: إنتشار ضباط الإتصال بعاصمتي البلدين ضمن إطار هذه المرحلة الأولى التي كانت قد بدأت، حيث جندت الجزائر ضابطين ساميين التي كان عليهما الإلتحاق بضباط الإتصال الذين كانوا قد إلتحقوا بكل من أسمرة و أديس أبابا.

المرحلة الثانية: إنتشار ما لا يفوق عن 100 ملاحظ عسكري، و كذا مستخدمي الدعم اللازم، حيث تم تعيين ثماني ضباط ساميين جزائريين كملاحظين عسكريين كان البعض منهم قد إلتحق بمنصبه ، كما كان قد انتشر فوج أول الملاحظين بالجبهة الشرقية و جبهة الوسط و الجبهة الغربية بين إثيوبيا و إريتريا، و ذلك قصد تهيئة الأرضية لإنتشار قوة حفظ الأمن المشكلة من 4200 رجل.

في شهر جويلية 2000، و ضمن إطار تنفيذ إتفاق وقف الإعتداءات قررت منظمة الوحدة الإفريقية إرسال ثلاثة ضباط إتصال إلى أديس أبابا و ثلاثة آخرين إلى أسمرة،

¹ - د. محمد بوعشة، المرجع السابق، ص. 305 .

¹ - كون مجلس الأمن في جويلية 2000 بعثة الأمم المتحدة بين إثيوبيا و إريتريا للحفاظ على التواصل مع الأطراف المختلفة و لإيجاد آلية لتفعيل وقف إطلاق النار. أنظر في: د. السيد فليل، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثاني، 2002-2003، ص. 148.

حيث اتصلت منظمة الوحدة الإفريقية بالحكومة الجزائرية ملتزمة منها أن تضع في متناولها ضابطي إتصال برتبة مقدم و رائد، و لقد وضعت الجزائر في متناول الأمم المتحدة ثمانية ضباط و الرائد يوسف الهادي ليعمل بأديس أبابا خلال فترة 6 أشهر ابتداء من شهر جويلية 2000.

المرحلة الثالثة: الإنتشار الكلي لبعثة الأمم المتحدة بعد الحصول على موافقة مجلس الأمن، و تجدر الإشارة هنا أن قيادة هذه البعثة قد خولت بمنظمة الأمم المتحدة، و لكن انتشارها سوف يكون تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية، هناك إتفاق حول هذه النقطة بين الطرفين (منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة)، كما تمت مصادقة مجلس الأمن على اللائحة رقم 1312 المتضمنة أو الخاصة بإنتشار قوة حفظ السلام بين إثيوبيا و إريتريا.

إن ما عرفه النزاع أخيرا من تطورات بالنسبة للطرفين فيما يتعلق:

بتبادل التهم بين البلدين بشأن التجاوزات التي قامت بها السلطات الإثيوبية و الإريتريية ضد مواطني البلدين.

أضف إلى ذلك رسالة الوزير الأول الإثيوبي إلى رئيس الجمهورية الذي يحذره فيها من العواقب التي قد تنجم عن هذه الممارسات على عملية السلام، و كرد فعل وجه المبعوث الخاص السيد أحمد أويحي رسالة بتاريخ 2000-08-23 إلى وزير الخارجية الإريتري يذكره فيها بالتزام الطرفين بالتعاون الكلي من أجل دعم مجهودات السلام.

على ضوء تلك الرسالة قام الرئيس الإريتري بتاريخ 2000-08-29 بتوجيه رسالة إلى السيد الرئيس بوتفليقة يندد من خلالها بالإتهامات الموجهة من طرف إثيوبيا ضد بلده و كذا رسالة أخرى إلى السيد أويحي للرد على الإتهامات الإثيوبية وتفنيدها.

في حين وجهت إريتريا بتاريخ 2000-10-02 النص الكامل لتصريح برلمانها تتهم من خلاله سلطات هذا البلد إثيوبيا بإستمرارها في سياسة التطهير العرقي ضد الرعايا الإريتريين بإثيوبيا، و كذا اللجوء إلى نهب و تهديم الآثار و المعالم الدينية

بالأراضي المحتلة، و استمرارها في وضع الألغام، و ذلك خرقا لإتفاق الجزائر حول وقف الإعتداءات، كما طالبت سلطات هذا البلد بتدخل منظمة الصليب الأحمر الدولية، و كذا منظمة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بالإسراع في نشر قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

أما فيما يتعلق بإستئناف مشاورات الجزائر بين البلدين للتوصل إلى إتفاق سلام شامل، فلقد عبر الطرفان عن استعدادهما لإستئناف المفاوضات في أقرب الآجال¹.

تماشيا مع طلب الطرفين قامت الأمم المتحدة بنشر بعثتها في كل من إثيوبيا و إريتريا عن طريق اللائحة 1320 الصادرة بتاريخ 15 سبتمبر 2000، و تضمنت هذه القوة الدولية مسؤولين ساميين على سبيل المثال السيد "جوزيف ليقويلا" المكلف بملاحظة و مراقبة الطرفين عن طريق خبراء الأمم المتحدة، لا يتجاوز بعثة الأمم المتحدة 4200 رجل أي حوالي 4000 رجل و 220 ملاحظ عسكري.

بالفعل أصدر مجلس الأمن اللائحة رقم 1320 بتاريخ 15 سبتمبر 2000 تتعلق أساسا بنشر بعثة الأمم المتحدة في كل من إثيوبيا و إريتريا².

كما أكد مجلس الأمن و سجل بإرتياح على أن البلدين على استعداد لترتيبات السلم الكلية و النهائية، و نوه بالمحادثات غير المباشرة التي تتعلق بتسوية النزاع استنادا للفقرة 14 من اللائحة 2000/1320 التي دعت الطرفين لإستكمال مواصلة المفاوضات و تجاوز التأخر الذي انتاب الطرفين في الوصول إلى حل سلمي شامل و نهائي، حيث دعا المجلس البلدين إلى التذكير بالإنجاز الذي توصلا إليه خلال إتفاق وقف إطلاق النار و المعارك بتاريخ 18-06-2000 و كذا الحفاظ عليه.

كما سجل مجلس الأمن حالات حجم الثقة التي وضعتها البلدان الراعية لإتفاق وقف إطلاق النار بين البلدين و شجع الطرفين على أن يتفقا على النقاط التالية حول الإطلاق

¹ – Document de l'organisation de l'unité africaine, ministere de affaire étrangère, le conflit éthiopie-erythree, cadre juridique reglement de deffirent. AHG/220 (XXVI) annexe IV, p1.

² - في سبتمبر 2000 قام مجلس الأمن بنشر ما يزيد عن 4200 جنديا لمراقبة وقف الأعمال العدائية و المساعدة في متابعة التعهدات الأمنية و انتظار لجنة ترسيم الحدود. أنظر في: د السيد فليفل، المرجع السابق، ص. 148 .

الفوري و عودة المدنيين الأسرى تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر
« CICR » و إطلاق سراح أسرى الحرب و عودتهم إلى بلدهم.

كما ذكر مجلس الأمن البلدين بإحترام الإلتزامات التي تترتب حول خرق قواعد القانون
الدولي الإنساني¹.

ثانيا: الأبعاد الإنسانية في النزاع

1- العمل الإنساني المطلوب

يحتاج اللاجئون و النازحون، و كل متضرري الحروب إلى مساعدات إنسانية
حقيقية عاجلة توفر لهم² الحماية الفورية و المساعدات الغذائية و الصحية و التعليمية و
غيرها من الخدمات الأخرى.

إن الأصل في رسالة المنظمات الإنسانية الحيادية و عدم التحيز و استقلال قراراتها و
إرادتها و عدالة طرحها و عالمية خدماتها دون أية إعتبارات سياسية أو غير سياسية
حتى تستطيع من إعادة ايضاح ضحايا أي نزاع و متضرريه إلى ما كانت عليه قبل
إندلاع النزاع، و قد يكون ذلك من خلال تبني برامج التأهيل و الدعم المادي و
المعنوي، و معالجة كل تداعيات و تبعات الحروب بما فيها محاسبة الأمم المتحدة
لمسببي الحروب و ما تتضمنه من عواقب على الإنسانية من قتل أو إبادة أو تشريد³.

¹ – document de l'organisation de l'unité africaine, n.d.i. projet de declarations de président
sur l'erythree et l'ethiopie S/PRST/2000/34, 211104(F), p. p . 2-3.

² - إن أزمة اللاجئين الإريتريين لها جذور تاريخية، فعالية اللاجئين يخرجون من إريتريا قاصدين إسرائيل عن ريق مصر
و السودان، و أوضحت الدراسات أن هروب الإريتريين يقدر شهريا بخمسة آلاف شخص متوجهين إلى إثيوبيا، أنظر في
غادة حلمي، الإتجار بالبشر في القرن الإفريقي، آفاق إفريقية، العدد 40، 2014، ص 133 و ما بعدها.

³ - عبد الباسط عبد الله عثمانة، اللاجئون و الأبعاد الإنسانية في النزاع الإثيوبي - الإريتري، في: د. وليد عبد الحي، إفريقيا
في عصر التحولات العالمية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول للباحثين في العلوم السياسية، المرجع السابق، ص. ص.
186-187.

2 - دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر

يعتبر الصليب الأحمر الدولي أقدم الجهات التي تقدم خدمات إنسانية للمدنيين في أوقات الحروب¹، فقد كان له اليد الطويلة في حماية الإنسان في الحربيين العالميتين الأولى و الثانية و في مئات النزاعات الإقليمية، و قد اضطلع بدور كبير في النزاع الإثيوبي - الإريتري منذ حرب الإستقلال الإريتريّة و كذلك في النزاع الأخير الذي نشب في عام 1998، حيث قام بزيارات منظمة للسجناء بسبب النزاع، و ذلك في عام 1998 من أجل الإطلاع على ظروفهم المادية و المعنوية، فقد تمت زيارة سجناء الحرب الإريتريين و الإثيوبيين حيث قدمت لهم المساعدات المختلفة و الأدوية، يضاف إلى ذلك أن شاركت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإعادة 80 سجين حرب إثيوبي كما شاركت اللجنة في العديد من نشاطات كثيرة من الجمعيات الوطنية بهدف مساعدة المدنيين و جرحى الحرب، فخلال عام 1997 قامت اللجنة الدولية بالتعاون مع كل من جمعية الصليب الأحمر الإثيوبية و جمعية الصليب الأحمر الإريتريّة بتوزيع 128.6 طنا من المساعدات الطارئة التي شملت المساعدات الغذائية، كما قدمت اللجنة الإمدادات الطبية الأساسية و قامت بمعالجة جرحى الحرب و النازحين، كما قامت اللجنة أيضا بنقل الرسائل بين 4560 من المحتجزين بسبب الحرب و بين ذويهم، كما قامت اللجنة بتحديث بعض مصادر المياه، و قدمت تدريبات خاصة لأعضاء جمعية الصليب الأحمر الإريتري فيما يتعلق بإجراءات نقل الرسائل، و في عام 1999 قامت اللجنة و بالتعاون مع جمعية الصليب الأحمر الإريتري فيما يتعلق بإجراءات نقل الرسائل.

و في عام 1999 قامت أيضا اللجنة و بالتعاون مع جمعية الصليب الأحمر الإريتريّة بنقل 4134 رسالة مكنت من لا يستطيعون رؤية ذويهم بسبب النزاع المسلح من إخبارهم عن مكان وجودهم و عن أحوالهم المعيشية، كما قامت اللجنة بتبادل 10386 رسالة بين المدنيين المحتجزين في إريتريا و بين أهلهم في إثيوبيا، و قامت اللجنة أيضا

¹ - تعمل اللجنة الدولية على تأمين مساعدة و حماية ضحايا النزاعات المسلحة على أساس تفويض خاص منحت إياه من قبل الدول الأطراف في إتفاقيات جنيف، و كذا بمقتضى نظامها الأساسي، و النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر، أنظر حول مهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في: إنصاف بن عمران، دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، دار الخلدونية، 2012، ص. 95 و ما يليها.

بتقديم المساعدة للنازحين الإريتريين في إقليم "دوبي" حيث وزعت 7008 طنا من الطعام و 4208 خيمة مختلفة و 2000 مشمعا واقيا و 24680 بطانية و 12620 وعاء للماء أو للوقود و 30.8 طنا من الصابون، و قدمت اللجنة بالتعاون مع وزارة الصحة الإريتيرية خدمات صحية في 14 مستشفى ميداني تحتوي على أسرة و كافة التجهيزات الطبية و الأدوية لتكون في خدمة جرحى و مصابي الحرب، و عملت اللجنة على مساعدة جمعية الصليب الأحمر الإريتيرية في زيادة جاهزيتها من خلال تقديم برامج تدريبية متخصصة لها.و بلغت قيمة إنفاق اللجنة في إريتريا على برامجها المختلفة لعام 1999 حوالي 13 مليون فرنك سويسري موزعة على النحو التالي: الحماية (1.1) مليون و المساعدات 10.7 مليون و الإجراءات الوقائية 21.8 ألف و التعاون مع الجمعيات الوطنية 308.9 ألف و التكاليف الغير مباشرة 652.4 ألفا و تكاليف أخرى 182.9 ألفا.

في إثيوبيا قامت اللجنة بزيارة 580 محتجز إريتري و 1350 سجين مدني، و قدمت لهم المساعدات المادية و الصحية و التعليمية، و سلمتهم إمدادات طبية ضرورية و نفذت اللجنة تحسينات شملت 26 مصدرا للمياه، و عقدت ثلاث ورشات عمل للعاملين في السجون بهدف توعيتهم بالأمور الصحية.

و قامت اللجنة بمبادلة 17994 رسالة المدنيين المحتجزين في إثيوبيا و بين أهلهم في إريتريا و في بلدان أخرى.

و بالتعاون مع جمعية الصليب الأحمر الإثيوبية قامت اللجنة بتسليم 3065 رسالة بين الناس الذين لا يستطيعون اللقاء و التواصل بسبب النزاع المسلح، و سلمت كذلك 4665 رسالة بين اللاجئين الإثيوبيين خارج بلدهم و بين ذويهم، أو بين لاجئين يقيمون في إثيوبيا و ذويهم في دول أخرى، يضاف إلى ذلك تسليمها 2546 رسالة بين أناس محتجزين لدى السلطات الإثيوبية و بين أهلهم، و زودت اللجنة النازحين في مخيمات منطقة "بتغداي" بالطعام و الخيم و البطانيات و الصابون و غيرها، و بالتعاون مع وزارة الصحة الإثيوبية قامت اللجنة بتزويد المستشفيات بالمعدات و التجهيزات، و

أجرت عمليات لأكثر من 1000 مصاب حرب¹، كما قدمت اللجنة المساعدات المادية و الفنية لإصلاح مضخات المياه اليدوية و إعادة تأهيل السدود في بعض مناطق إثيوبيا، و عملت اللجنة على رفع كفاءة و جاهزية كثير من الجمعيات الوطنية الإثيوبية و في مقدمتها جمعية الصليب الأحمر الإثيوبي.

بلغت قيمة إنفاق اللجنة في إثيوبيا على برامجها المختلفة لعام 1999 حوالي 9.1 مليون فرنك سويسري موزعة على النحو التالي: الحماية 3.1 مليون و المساعدة 3.9 مليون و الإجراءات الوقائية 817.1 ألفا و التكاليف غير المباشرة و 619 ألفا و تكاليف أخرى 610.3 ألفا.

يمكن القول أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر كانت أكبر الجهات العالمية التي ساهمت في أعمال الإغاثة و الرعاية في النزاع الإثيوبي – الإريتري كما كانت في كثير من النزاعات الأخرى و تميزت أنشطتها بالتنوع ، الجاهزية و السرعة².

إبتداء من شهر ماي إلى غاية شهر أوت من عام 2000 قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإرسال ممثل عنها إلى إريتريا، و فتح رسميا ممثليه في العاصمة أسمرة مهامها مراقبة الوضع الإنساني و تطوراتها في إريتريا.

كما حذرت³ اللجنة البلدين و أوصت بأخذ احتياطيتهما حول الأحكام الجوهرية للقانون الإنساني لاسيما المتضمنة في المواد الثالثة و الرابعة لإتفاقيات جنيف و البروتوكول الأول الملحق و أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ذكرت طرفي النزاع بالالتزامات الملقة على عاتقهما لاسيما نحو أسرى الحرب و المسجونين المدنيين.

¹ - أنظر المادة الأولى من إتفاقية جنيف بشأن تحسين حال الجرحى و المرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان و الإتفاقية الأولى المؤرخة في 12 أغسطس ، 1949، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القواعد الأساسية لإتفاقية جنيف و بروتوكولها الإضافيين، منشورات المركز الإقليمي الإعلامي، الطبعة السادسة، القاهرة، 2006.

² - عبد الباسط عبد الله عثمانة، اللاجئين و الأبعاد الإنسانية في النزاع الإثيوبي الإريتري، في: د. وليد عبد الحي، إفريقيا في عصر التحولات العالمية، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الأول للباحثين في العلوم السياسية، المرجع السابق، ص. 189-191.

³ - تسجل اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنويا أكثر من 1.500 شكوى فردية من ضحايا الانتهاكات للقانون الإنساني ترتكب من قبل عناصر مختلفة من قوات النزاع و تذكر الحكومات و السلطات المدنية بالالتزامات المثبتة في القانون الدولي الإنساني. أنظر في: ليزبيث زيغفيلد، وسائل شرعية لاسترداد حقوق ضحايا الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، مستقبل حقوق الإنسان القانون الدولي و غياب المحاسبة- أوراب للنشر، باريس، 2005 ، ص. 169 و ما بعدها

و في إطار الإتفاقيات المعمول بها في المجال الإنساني قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بطلب للحكومة الإريتيرية و الإثيوبية الترخيص لها بزيارة أسرى الحرب و المسجونين المدنيين.

فبالنسبة لإريتريا قامت اللجنة بزيارة لأول مرة لمجموعة من أسرى الحرب في نهاية شهر أوت و واصلت زيارتها إلى المسجونين المدنيين في عدة مناطق و نفس الشيء بالنسبة لإثيوبيا تأكد البلدان عن طريق تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر من وضعية أسراهم و عائلاتهم.

و عن طريق وساطة اللجنة و تحت ضمانها ساهمت في تنقل الأشخاص في كل أمن لعبور آلاف المدنيين الإثيوبيين و الإريتريين إلى مناطقهم الأصلية، و ذلك بتجهيز ما يلزمهم من أدوية و ملابس و تجهيزات ضرورية، و في بعض الأحيان هناك تعاون البلدين (إثيوبيا – إريتريا)¹.

تزامنا مع دور المنظمة الإنسانية في تجسيد وحدة الألم الإنساني للبلدين و التطورات التي آل إليها الوضع الإنساني و إنعكاساته السلبية على الجانبين لمئات الآلاف من اللاجئين و المتشردين دعا الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كل من إثيوبيا و إريتريا إلى العودة لمحادثات السلم بالجزائر التي تنطلق من 23 إلى 27 أكتوبر 2000 لمواصلة الجهود للتسوية السلمية الشاملة و النهائية للنزاع.

ثالثا: إستئناف المحادثات غير المباشرة

1 – الشخصيات التي قادت المحادثات

أن بعثة البلدين كانت ممثلة بواسطة وزير الشؤون الخارجية السيد "سيوم مسفين" عن إثيوبيا و السيد "علي سعيد عبد الله" عن إريتريا.

¹ – Conflit erythrie-éthiopie opué 1-07-1999 rapport d'activité 1998 : <http://www.ICRC.ORG>

تمت هذه المحادثات بواسطة السيد "عبد القادر مساهل" وزير مفوض و وزير الدولة مكلف بالشؤون الإفريقية و المغاربية مع السيد "أنتوني لايك" الممثل الشخصي للرئيس "بيل كلينتون" و السيد "رينو سيرى" الممثل الشخصي لرئاسة الاتحاد الأوروبي و السيد "سعيد جنيت" نائب الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية مكلف بالشؤون السياسية و السيد "يوقاش سكسانا" مسؤول بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا و إريتريا بإسم الأمين العام الأممي¹.

2 – عودة المحادثات في الجزائر

إن عودة المحادثات في الجزائر بين إثيوبيا و إريتريا كان كما سبق ذكره بتقرير الدورة الـ 36 لقمة رؤساء الدول و الحكومات التي كانت في لومي من 10 إلى 12 جويلية 2000، و أيضا كانت بطلب من الطرفين في رسالة موجهة للسيد الرئيس للوصول إلى إتفاق سلام شامل و نهائي بين البلدين استكمالا لإتفاق وقف إطلاق النار و المعارك الذي وقع بالجزائر بتاريخ 18 جوان 2000.

¹ - voir la liste des participants aux discussions entre l'éthiopie et l'érythrée (22 octobre 2000)

1) Erythrée :

- M. Ali SAID ABDELLA, Ministre des affaires étrangères.

Arrivée : 22 octobre à 13 H 15.

- M. Mohamed OMAR MAHMOUD, Ambassadeur de l'Erythrée au caire.

Arrivée : 20 octobre à 18 H 15.

- M. Tafari Berhane Zeru, Conseiller juridique du président.

- M. Younis Hossein Omer, Secrétaire particulier du ministre des affaires étrangères.

Arrivée à alger le 22 octobre 2000 à 17 H 15.

2) Ethiopie :

- M. Seyoum MESFIN, ministre des affaires étrangères, accompagné par M. Solomon TADESSE et M. GIRMAY (Argents de protection)

Arrivée à alger le 23 octobre à 11 H 00.

3) Etats unis d'amérique :

- M. Anthony LAKE, Envoyé spécial du président clinton pour le conflit ethiopie / Erythrée.

- M. John PRENDERGAST, Conseiller Spécial por le sous – secrétaire aux affaires Africaines.

- M. Ronald BETTAWER, Sous Directeur au Département Juridique et des Traités au Département d'Etat.

- Mme Kathleen Wilson, chef de service au département juridique.

- Mme Silvia EIRIZ, de la sous-Directeur Afrique de l'Est.

Arrivée : 22 octobre à 11H55.

Départ : 29 Octobre à 8H15.

إن جولة المحادثات استأنفت بالضبط في 23 أكتوبر 2000 تحت رئاسة السيد عبد العزيز بلخادم وزير الدولة و وزير الشؤون الخارجية بحضور ممثلي البلدين (إثيوبيا و إريتريا) و ممثلي منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة و ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية و كذا ممثلي الإتحاد الأوروبي.

و في خضم سير هذه المحادثات التي جمعت إثيوبيا و إريتريا أعرب ممثلوا هذه الدول على تجديد ثقتهم في الوساطة الجزائرية و سجلوا بإرتياح في ظل هذه الخطوة الهامة في تاريخ البلدين بأنهم على يقين من التوصل إلى نتائج تفضي إلى إتفاق سلام شامل و نهائي.

كما تناولت المحادثات جل المسائل العالقة و على وجه الخصوص تلك المتعلقة بمعالم الحدود و مسألة التعويضات و البحث حول جذور النزاع و الوقف الكلي للمعارك و الهجومات العسكرية، كما أبدى الطرفان رغبتهما من خلال المحادثات التي جمعتهما بالجزائر و أملهما في وصول إلى تسوية سلمية و كذا إتفاق سلام بين البلدين.

إن هذه الخطوة في مجال المحادثات التي آل إليها الطرفان كانت تتوجها لإتفاق وقف إطلاق النار و إرادتهما القوية في شروع مسؤولي البلدين في دفع عجلة السلام التي تنادي بها منظمة الوحدة الإفريقية و المجموعة الدولية في استقرار شعوب البلدين داخل منطقة القرن الإفريقي .

بتاريخ 06 نوفمبر 2000 وصل إلى إريتريا السيد "باتريك كماورت" الحاكم الجديد لقوات الأمم المتحدة في إثيوبيا و إريتريا الذي دعا الطرفين للسير و التقدم نحو خطى السلام، كما ذكر بأن الأمم المتحدة حضّرت قوتها في المنطقة، و وظفت 200 ملاحظ عسكري و 4000 رجل و بعثة القبعات الزرقاء الأممية تعمل على السهر على الامن و الإستقرار في المنطقة، إذن لابد أن تتواصل المحادثات نحو الوصول إلى تسوية سلمية للحرب بين البلدين.

أكد رئيس القوات العسكرية للأمم المتحدة بتاريخ 09 نوفمبر أنه نجح في كسب ثقة البلدين و عبر من أسمرة أن هناك 200 ملاحظ عسكري و 400 ثكنة سوف تنتهي مهامها بعد أن يسجل الملاحظون توقف طرفي النزاع في المناطق المحددة.

في 10 نوفمبر و في إجتماع مع السيد سليم أحمد سليم الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية التي دار في ذلك اليوم في أديس أبابا، و الذي جمعه مع السيد "ليقوانبلا جوزيف" دعا فيه إلى المفاوضات في مدة زمنية محددة للوصول إلى إتفاق حول رسم الحدود، و في نفس الوقت دعا بعثة الأمم المتحدة لمتابعة ميدانية حول تطوير الوضع في المنطقة، و احترام وقف إطلاق النار الذي جاء نتيجة جهود منظمة الوحدة الإفريقية و الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة¹.

كما يعترف الملاحظون الذين تتبعوا مسار المحادثات التي أشرفت عليها الجزائر و خاصة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة أن الطريق إلى هذا الإتفاق كان طويلا و شاقا بحيث كانت محادثات الجزائر المباشرة التي جرت في شهر أكتوبر 2000 ترمي إلى تسوية الجوانب العملية لتطبيق مخطط سلام منظمة الوحدة الإفريقية و ترتيباته التقنية المصادق عليها خلال القمة الأخيرة للمنظمة في شهر جويلية الفارط.

كما يؤكد الملاحظون أن الفضل يعود للجزائر بصفة خاصة كونها بذلت جهودا معتبرة من أجل إبرام إتفاق وقف المعارك الذي فتح المجال لإتفاق سلام شامل، و يجمعون على أن الوساطة الجزائرية أو بالأحرى الدبلوماسية الجزائرية وضعت كل الآليات التي من شأنها إنجاح هذه المفاوضات و المحادثات ثم تعزيز إتفاق سلام شامل ينهي سنتين من المواجهات المسلحة، و يفتح المجال لتسوية النزاع الحدودي بالفعل إنه مسار دبلوماسي، مكثف طويل يكلل بالنجاح و الإسهام المباشر للرئيس بوتفليقة الذي قام بجولة مكوكية جريئة و خطيرة بين أسمرة و أديس أبابا لإقناع المتنازعين بالإلتزام بوقف إطلاق النار.

¹- Document de la direction de l'union africain, ministère des affaires étrangères, le conflit éthiopie-erythree, le nouveau chef militaire de la minue pour la consolidation des efforts de paix, thenewse centre ofthev. n. p. p. 1 -3.

لقد أثمر العمل الحازم الذي قام به الرئيس بوتفليقة، إذ وقع الرئيس الإريتري "أفورقي" و الوزير الأول الإثيوبي "ميليس زيناوي" خلال حفل رسمي بالجزائر إتفاق سلام شامل و نهائي و ذلك بتاريخ 2000-12-12¹.

الفرع الثاني

القيمة القانونية لإتفاق السلام

يعد تاريخ 2000-12-12 وحدة قياس زمنية في تاريخ الدبلوماسية الجزائرية التي قادت الوساطة و تكلفت جهودها المكثفة و المتواصلة بالنجاح كونها سمحت بالتوصل إلى اتفاق ينهي الحرب الحدودية و يكرس السلام بشكل دائم و وضع مخطط السلام الذي يعالج كل المسائل التي ثارت بشأنها الحرب و كل المخلفات التي ترتبت عنها (أولا) و الجزائر التي لها الحظ الأوفى في التنسيق ما بين أشكال هذا الإتفاق و لم تتمكن من تأدية وساطتها إلا بفضل التظافر الفعلي و المساندة الملموسة من جانب المجموعة الدولية التي هي ضامنة و راعية للإتفاق (ثانيا) و التي نوّهت بنجاح الدبلوماسية الجزائرية و أجمعت الأطراف الدولية على أن الجزائر وضعت كل الآليات التي من شأنها صنع اتفاق السلام بين إريتريا و إثيوبيا و هو ما اتضح جليًا لدى تدخل أطراف النزاع و باقي الشركاء خلال حفل التوقيع (ثالثا).

أولا: تحليل بنود الإتفاق

وقعت إثيوبيا و إريتريا في 2000-12-12 بالجزائر على إتفاقية السلام الشامل¹ و وقف الحرب بين البلدين التي استمرت عامين، و وقع على الإتفاق الرئيس "أسياس أوفورقي" رئيس إريتريا و "ميليس زيناوي" رئيس الوزراء الإثيوبي في العاصمة الجزائرية و بحضور "كوفي عنان" الأمين العام للأمم المتحدة و "مادلين أولبرايت" وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، و "سليم أحمد سليم" الأمين العام لمنظمة الوحدة

¹ – عبد العليم حسن، إريتريا و إثيوبيا تحتفلان في الجزائر بتوقيع اتفاق سلام، تصفح الموقع:

<http://www.archive.aawast.com>

¹ – أنظر في: ابراهيم إدريس، اتفاقية السلام المؤودة بين اثيوبيا و إريتريا، عبر الموقع :

<http://www.cyhmadul.wordpress.com>

الإفريقية و رئيس طوجو " غناسينبي أيادима" و كانت هذه الإتفاقية امتدادا لإتفاق وقف إطلاق النار الذي وقع عليه الجانبان في جوان 2000، و تحتوي وثيقة السلام الشامل على مجموعة من المبادئ و القواعد أهمها:

1- تنتهي بشكل دائم كل أعمال العداء مع الإمتناع عن التهديد باللجوء إلى القوة و استخدامهما من طرف ضد الطرف الآخر.

2- إطلاق سراح أسرى الحرب و المحتجزين بسبب الصراع بين البلدين مع بحث الأضرار الناجمة عن هذا الصراع على الأفراد و المدن و المؤسسات، و تتم عملية البحث بواسطة لجنة تعويضات يجب أن تنتهي من أعمالها في بحر 3 سنوات كحد أقصى و البحث و دراسة أسباب الصراع و التحري عن حوادث وقعت في الفترة من أوت 1997 و ماي 1998².

3- تشكيل لجنة ترسيم الحدود، و تنتهي من أعمالها في بحر ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، و يكون مقرها لاهاي و تسلم تقريرها للأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و يتم ترسيم الحدود على أساس الإتفاقات الإستعمارية الموروثة عام 1900، 1902، 1908 و تشكل اللجنة من 5 أعضاء تعين كل دولة عضوين و يتم الإتفاق على تعيين الخامس بواسطة الأمم المتحدة.

4- يتم نشر قوات دولية لحفظ السلام من 4500 جندي، القائد العام "هولندي"، و تمتد المنطقة الآمنة المؤقتة بين البلدين بعمق 25 كيلومتر في أراضي إريتريا و على طول ألف كيلومتر بين الدولتين على أن تسحب إثيوبيا قواتها من الأراضي الإريتيرية إلى ما كانت عليه قبل ماي 1998.

تم تبادل وثائق الإتفاق بين "أفورقي" و "زيناوي" و مستوى و نوعية الحضور و الشهود يكشف مدى الإهتمام و الأطراف المهمة، فمن المنظمات الدولية و الإقليمية حضر الأمين العام للأمم المتحدة و الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، كما حضر الجنرال "أيادима" بصفته رئيس المنظمة، و حضر رئيس نيجيريا و رئيس الدولة

² - أنظر في: إدريس عوض الكريم، أهم ملامح إتفاقية السلام بين إريتريا و إثيوبيا، إريتريا الحديثة، العدد 47، 2001، ص. 4 .

الخارجية الإيطالية ممثلاً للاتحاد الأوروبي، و كان في مقدمة الحاضرين الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" بصفته مكلف من قبل منظمة الوحدة الإفريقية بمتابعة موضوع ملف النزاع الإثيوبي – الإريتري، و استكمالاً للجهود الناجحة التي بذلها بين الطرفين التي توجت بالتوقيع على إتفاق وقف إطلاق النار، و كان ذلك الوقت رئيساً لمنظمة الوحدة الإفريقية¹.

على هذا الأساس أكدا رئيساً دبلوماسية البلدين على تجديد قبولهما للإتفاق الإطار لمنظمة الوحدة الإفريقية و كفاءات تطبيقه التي صادقت عليه الدورة العادية الـ 35 لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات المنعقدة بالجزائر ممن 12 إلى 14-07-1999 و تجديد تمسكهما بإتفاق وقف المعارك الموقع بالجزائر يوم 18-06-2000، و كذا إقرار و بناء السلام في شهر ديسمبر من نفس السنة.

كما اتفق الطرفان على وضع حد نهائي للمواجهات العسكرية بينهما، و أن يتمتع كل طرف عن التهديد بإستعمال القوة ضد الطرف الآخر، و أن يعمل على الإحترام و التطبيق الحرفي لترتيبات الإتفاق الخاص بوقف المعارك، و هو ما نصت عليه المادة الأولى فقرة 01 و فقرة 02 من إتفاق السلام¹.

توازيًا مع أحكام المادة الأولى من الإتفاق و تبيانًا للطابع المثالي له أوضح الوزير المنتدب لدى وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية المكلف بالشؤون الإفريقية السيد عبد القادر مساهل مدى إحترام إريتريا و إثيوبيا لإتفاق وقف المعارك، و أكد في هذا السياق أن رصاصة واحدة لم تطلق منذ إتفاق وقف إطلاق النار و هو حدث لم يسبق له مثيل على مستوى القارة الإفريقية إذ ما استندنا على بعض النزاعات مثل النزاع البورندي² الذي لم يحترم فيه وقف إطلاق النار إلى يومنا هذا.

¹ - حسن إبراهيم سعد حسن، السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه دول القرن الإفريقي منذ عام 1991، المرجع السابق، ص. 160-161.

كذلك أنظر حول أهم بنود الإتفاق في د.فيلفيل، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثاني (الصراع الإثيوبي – الإريتري)، المرجع السابق، ص. 147-148.

¹ - د. محمد بوعشة، المرجع السابق، ص. 289.

² - في 27 ماي 2000 ترأس الزعيم الإفريقي "مانديلا" جولة جديدة من محادثات السلام حول بورندي بمدينة "أروشا" في خطوة لتعزيز السلام إلى أنه بتاريخ 12 أبريل 2001 تجدد القتال، و في 17 أبريل إستأنفت المفاوضات في محاولة

هذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الإتفاق لم يبق حبرا على ورق، و إنما هناك تجسيد و تكريس لمواده، و هو ما نلمسه في مضامين المادة الأولى منه، و هو ما يضيف بدوره على قدسية الإتفاق و تنفيذا لأحكام المادة الثانية من الإتفاق التي تخص الجانب الإنساني و وضع أسرى الحرب نجد تجاوبا من الطرفين في إيفائهما بالتزاماتهما، إذ نجد إريتريا التي وظفت 30 متطوع من مواطنيها و سيارات إسعاف، و كذا مراكز صحية للعائدين إلى أوطانهم و الأشخاص المعتقلين إثر النزاع المسلح.

كما قامت في هذا الشأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر بضمان تنقل الآلاف من المدنيين الإثيوبيين و الإريتريين و عودتهم إلى بلدهم الأصلي، و ذلك نتيجة لمتابعتها الميدانية منذ بداية النزاع إذ قامت في شهر أوت بزيارة 90 أسير حرب إثيوبي و إريتري و الأشخاص المدنيين في عدة أماكن في البلدين، و أرسلت حول ذلك 4560 "ميساج"، و أمنت حوالي 52 أسير ما بين أوت و ديسمبر و عودتهم تحت ضمانها و في موطنهم الأصلي.

بالوقوف عند محتوى و فقرات المادة الثانية نجد أن هناك إحترام البلدين ليس فقط لإلتزامهما بمعاملة الأسرى و إنما عملوا على إحترام قواعد القانون الدولي الإنساني بما في ذلك معاهدت جنيف الموقعة عام 1949، و هذا يعد في ذات الوقت تنويفا ميدانيا و حرفيا للإتفاق لاسيما في مادته الثانية.

يشمل مخطط التسوية كذلك البحث عن المسؤوليات في هذا النزاع و هو ما تناولته المادة الثالثة التي نصت على إجراء تحقيق قبل تاريخ 06 ماي 1998 بغية تحديد أسباب النزاع، و ذلك تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و إذا كان من الممكن إيجاد إتفاق و توافق بين البلدين حول البحث عن أسباب النزاع و انسحاب القوات الإثيوبية من المواقع المحتلة منذ 06 فيفري، فإن المسألة الحاسمة تتعلق و من دون شك بعملية تحديد معالم الحدود و رسمها بين البلدين حتى و إن كانت

لإنهاء الحرب الأهلية التي بدأت منذ مارس 1994، إلا أنه في ديسمبر 2001 تجددت الإشتباكات و في فيفري 2002 وجه مجلس الأمن إنذارا نهائيا لمتمردي بورندي لإحترام إتفاق السلام الشامل لإنهاء الحرب الأهلية. أنظر في: د. محمود أبو العينين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2001-2002، المرجع السابق، ص. 47 .

أديس أبابا و أسمرة قد أعطتا موافقتهما على العودة إلى الحدود الإستعمارية القديمة الذي ينص عليه الإتفاق في المادة الرابعة منه، و يتوافر هذا المبدأ الإتفاقي مع أحكام المادة الرابعة التي تتكون من 17 فقرة و هي مادة إجرائية بحتة بحيث تتناول تنصيب لجنة حيادية خاصة بالحدود و يكون مقرها في لاهاي تتكون من خبراء و مختصين في علم الخرائط يعمل بالتعاون مع الطرفين على تحديد و رسم الحدود و التي تكون نهائية و ملزمة، و على كل طرف احترام السلامة الترابية للطرف الآخر و سيادته.

نتيجة لحرص منظمتا الأمم المتحدة و الوحدة الإفريقية على إنجاح عمل هذه اللجنة وضعتا في الميدان العناصر الأولى لإنتشار حوالي 100 خبير و ضابط في كل بلد لتحضير عملية الإنتشار الاممية لحفظ السلام.

تتمثل إحدى مهام خبراء الأمم المتحدة في تحديد المنطقة الأمنية بين قوات البلدين كما ستتكفل البعثة الاممية بالإشراف على عمليات تحديد معالم الحدود و ترسيمها و انسحاب قوات البلدين حسب خط 06 ماي 1998.

و باشرت الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الإفريقية عمليات تشكيل و تمويل و تشغيل قوة حفظ السلام التي ستنتشر إثر التوقيع على هذا الإتفاق.

من ثمة يتضح جليا أن المادة الرابعة من الإتفاق إضافة إلى أنها أوضحت سبل الإحتكام لفض النزاع و تجاوز النقطة التي تتعلق برسم الحدود أضفت على الإتفاق الطابع الدولي إبتداء بالتأكيد على إحترام مبدأ الحدود الموروثة عن الإستعمار كما جاء في قرار 1/16 بالقاهرة سنة 1964 مرورا باللجوء إلى التحكيم الدولي الذي يعد طريقة من طرق التسوية السلمية للنزاعات الدولية وصولا إلى تغطية نفقات اللجنة عن طريق صندوق الامم المتحدة الذي أنشئ في 26-06-1998 تحت اللائحة رقم 1177/ف 8.

وعليه فإن مرور الطرفين بهذه الإجراءات و الخطوات يضيفي على الإتفاق الشرعية الدولية التي تأتي نتاج إحترام قواعد و مبادئ القانون الدولي السالفة الذكر، و يعد ذلك انتصارا يضاف إلى تعزيز الإتفاق و احترامه من طرف البلدين، كما يشمل مخطط

التسوية علاوة على ما سبق بحث مسألة التعويضات عن خسائر الحرب و التكفل بأثارها الإجتماعية و الإقتصادية التي أثقلت كاهل البلدين، و هو ما عبرت عنه المادة الخامسة من الإتفاق حين تناولت الفقرة الأولى منها سبل العمل على إيجاد حلول النتائج السلبية للحرب.

يلاحظ على هذه المادة أنها عملية إذ تناولت الشق العملي للنزاع من خلال إنشاء لجنة محايدة¹ تتكفل بالتعويضات عن الأضرار التي لحقت بالأشخاص الطبيعيين و المعنويين و التي لها علاقة مباشرة بالنزاع، و فكرة التعويض لا تأخذ مفهوم العقوبة الجنائية في القانون الدولي، بل هي إصلاح مادي و المبدأ الأساسي لهذا الإصلاح هو إزالة آثار الفعل غير مشروع قدر الإمكان، و إرجاع الأمور إلى الحالة التي تكون عليها لو لم يتم إرتكاب ذلك الفعل، و التعويض يتخذ عدة أشكال منها الرد بالمثل أو استرجاع التعويض المالي².

و عملت هذه المادة على تبيان إجراءات رفع الشكاوي و مدة سريانها و أكدت على الطابع الإلزامي و النهائي لقرارات لجنة التعويضات و منح موظفيها الإمتيازات و الحصانات الممنوحة للموظفين الدبلوماسيين.

¹ - أنشئت لجنة إريتريا-إثيوبيا للإدعاءات عام 2000 بواسطة إتفاقية إريتريا - إثيوبيا للسلام لكي تقرر بكل الأحكام المرتبطة بالإدعاءات حول الخسائر، الأذى أو أذى حكومة من قبل أخرى، أو مواطنين لطرف (بما فيهم الأشخاص العاديين أو القضائيين) ضد حكومة طرف آخر أو كيانات مسيطر عليها من قبل طرف آخر و لهم علاقة بالنزاع و نتيج عن الانتهاكات للقانون الإنساني و اتفاقيات جنيف 1949 أو الانتهاكات الأخرى للقانون الدولي، حسب التقديرات هناك حوالي 400 ألف إدعاء مقدم من أفراد كل البلدين حول معاملة أسرى الحرب. أنظر في: ليزبيث زيغفيلد، المرجع السابق، ص. 177-178.

² - أنظر في: محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص. 159.

و أخيرا نجد المادة السادسة من الإتفاق شملت الطابع الإجرائي للنزاع كونها تناولت سريان الإتفاق من حيث الزمان، فالتوقيع³ الذي يعد إحدى مراحل إبرام المعاهدات و الإتفاقات الدولية هو العامل الحاسم في دخول إتفاق السلام حيز التطبيق ضف إلى ذلك تسجيله لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة طبقا للمادة 1/102 من ميثاق الامم المتحدة.

ثانيا: أبعاد إتفاق السلام بالنسبة للجزائر

لقد وقع إتفاق السلام الرئيس الإريتري السيد " إساياس أفورقي" و الوزير الأول "ميليس زيناوي" و وقعة كمشاهدين كل من السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية و مكلف من قبل منظمة الوحدة الإفريقية بهذا الملف و السيدة "ألبرايت" وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية و السيد "كوفي عنان" الامين العام لمنظمة الامم المتحدة و السيد "سليم أحمد سليم" الامين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية و السيد "رينو سيري" عن الإتحاد الأوروبي¹.

إن هذه الأطراف الشاهدة لها وزنها الدولي و الإقليمي على الأصعدة السياسية و الدبلوماسية و العسكرية، و في المجالات الإقليمية و الدولية، لذلك فإن حضورها و توقيعها على الإتفاق هو ضمان و رعاية للإتفاق و بالتالي للسلم و الامن في منطقة القرن الإفريقي.

كما أن حضورها إلى الجزائر أفادها في إعادة إنتشار تواجدها في ساحة الدبلوماسية الدولية و لاسيما على مستوى الإعلام الدولي حيث إن نقل أحداث حفل التوقيع عبر انحاء العالم لابد و أن يكون فيه حديث عن الجزائر و عن دورها في بعث السلم من جديد من إثيوبيا و إريتريا.

³- إن التوقيع بعد المرحلة الثالثة من مراحل إبرام الإتفاقات الدولية بعد مرحلة المفاوضات و التحرير، لمزيد من التفصيل حول شروط التوقيع و سريانه راجع في: د. أحمد إسكندري، د. محمد ناصر بوغزالة، القانون الدولي العام، الجزء الأول، مطبعة الكاهنة، سنة 1997، ص. ص. 136-137.

¹- أنظر في : د. محمود أبو العينين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2001/2002، المرجع السابق، ص. 27 .

أردف إلى هذا أن الخروج ببدء الجزائر و ربط اسمه بالجزائر حيث حمل اسم نداء الجزائر و توجيهه إلى المجموعة الدولية هو في حد ذاته نقلة هامة في السياسة الإفريقية و الدولية للجزائر² و مما لا شك فيه أن إتفاق الجزائر بين إثيوبيا و إريتريا يعتبر مكسبا كبيرا للدبلوماسية الجزائرية و هي على رأس منظمة الوحدة الإفريقية في آخر أيام رئاستها للمنظمة³.

ثالثا : تقييم إتفاق السلام في تدخلات الطرفين المتنازعين

1 - تدخل طرفي النزاع

لقد أكد الرئيس الإريتري "إساييس أفورقي" أن إريتريا عازمة على طي صفحة الماضي المظلم و البدء في مستقبل للسلم و الوئام مع إثيوبيا، كما نوه بمجهود كل من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و دوره المتنامي و حكمته في التوصل إلى حل سلمي في الأزمة، و كذا السيد أحمد أويحي و عبد القادر مساهل.

و بالتوازي مع ذلك نجد الوزير الأول الإثيوبي ميليس زيناوي الذي يحيي بإجلال الرئيس بزتفليقة و مبعوثيه أحمد أويحي و عبد القادر مساهل، و كذا الشركاء الدوليين الذين سمحوا بالتوصل إلى التوقيع على إتفاق سلام شامل و نهائي مع إريتريا و الذي أكد على أن تعترم بلاده بتجسيد إتفاق السلام بحذافيره.

2 - تدخلات الشركاء

أ - تدخلات ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية

نوّهت وزيرة الخارجية الأمريكية السيدة: "مادلين ألبرايت" بجهد الرئيس بوتفليقة المبذولة في تسوية النزاع و تنقل عرفان الرئيس الأمريكي له و تهانيه لأسمرة و أديس أبابا بتوقيع الإتفاق.

صرّح ممثل الرئيس "بيل كلينتون" في المفاوضات السيد "أنتوني لايك" أن الجزائر ساهمت في إحلال السلام في إفريقيا.

² - د. محمد بوعشة، المرجع السابق، ص. 208.

³ - حلمي شعراوي، إفريقيا في نهاية قرن(الصراع الإثيوبي الإريتري)، دار الأمين للطباعة، الطبعة الأولى، 2001، ص. 183.

ب - كلمة ممثل الاتحاد الأوروبي "رينو سيري"

كانت تدخلات أفست إلى الإشادة بهذا الحدث التاريخي.

ج - كلمة الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد "كوفي عنان"

إن الإتفاق يمثل إنتصارا منطقيا للدبلوماسية و مثال يقتدى به في التسوية السلمية للنزاعات الدولية.

د - كلمة الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية السيد "سليم أحمد سليم"

إن الإتفاق بين الطرفين يمثل انتصارا باهرا و حدثا مشهورا ليس للبلدين فحسب بل للقارة الإفريقية كلها.

هـ - كلمة رئيس طوغو و رئيس منظمة الوحدة الإفريقية

إن إتفاق السلام المبرم في الجزائر بين إثيوبيا و إريتريا يشكل إنتصارا باهرا و فوزا عظيما للسلم على الحرب.

و - تدخل رئيس نيجيريا "أويغسون أو بسانجو"

من المؤكد أن هذا الإتفاق نجاح مستحق بالنسبة للبلدين و كذلك بالنسبة لجميع البلدان الإفريقية التي تسعى جاهدة لإحلال السلام و الأمن و تحقيق التنمية.

ي - تصور الجزائر لخلفيات و أبعاد إتفاق السلام بين إثيوبيا و إريتريا

تولت الجزائر دورها على لسان رئيسها السيد عبد العزيز بوتفليقة اعتماد المجاملة و الترحاب و الشكر عند تقييم المسار الذي أدى في النهاية إلى توقيع إتفاق السلام و أشار إلى إنتهاء الطرفين المتنازعين إلى الحكمة لفض نزاعاتهما، و في نفس الوقت حاول توجيه رسالة إلى إفريقيا من خلال التركيز على النقاط التالية:

1- السلم الذي هو الشرط الجوهري للحل الدائم و ذلك تماشيا مع أحكام الفقرة 03 من المادة 02 من ميثاق الأمم المتحدة.

2- العمل الجماعي أساس التفاهم و النجاح، و هو تأكيد على إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية و التعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

الباب الثاني: الدور التكاملي كأولوية لممارسات الدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا

ظل التعاون في مجالات الأمن و التنمية العنصر الغائب في العمل الجماعي الإفريقي لفترة طويلة من الزمن تحت تأثير طائفة واسعة من المتغيرات الدولية و القارية في إفريقيا، و هو ما كان من شأنه منع منظمة الوحدة الإفريقية من إدراج هذه النوعية من القضايا ضمن أجندة العمل الجماعي الإفريقي، الأمر الذي أدى بالتالي إلى شل هذه المنظمة و منعها من التعامل بفاعلية مع العديد من القضايا الحيوية، لاسيما تلك المتعلقة بتسوية و حل الصراعات الداخلية و الإقليمية بين الدول الإفريقية أو داخلها، و كان هذا الوضع بحد ذاته واحد من أهم العوامل الرئيسية للدبلوماسية الجزائرية التي دفعت إلى ضرورة التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي.

و من ثمة مثلت قمة الجزائر¹ التي عقدت في جويلية عام 1999 نقطة تحول حاسمة في تاريخ منظمة الوحدة الإفريقية حيث تميز اجتماع القمة باحساس متنام بالعجلة و الرغبة في إعداد المنظمة للقرن المقبل و إنشاء إطار جديد ليواكب متطلبات الألفية الجديدة من أجل تحقيق المزيد من الوحدة الإفريقية في ظل العولمة و التهديدات الأمنية المتفاقمة، مما يعبر على أن المسألة الأمنية و تطوير التكامل الإفريقي من أولويات السياسة الإفريقية للجزائر. (الفصل الأول).

و من بين الإهتمامات و الأولويات التي شغلت القادة الأفارقة عامة و الدبلوماسية الجزائرية على وجه الخصوص هي المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا التي تعد كجزء من

¹ - أنظر حول نظم الحكم الإفريقية في: د. ابراهيم نصر الدين، إشكاليات تفسير واقع الدولة الإفريقية، في: د. وليد عبد الحي، إفريقيا في عصر التحولات العالمية، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الأول للباحثين الشباب في العلوم السياسية، المرجع السابق، ص. 18 و ما بعدها.

² - د. محمد بوعشة، المرجع السابق، ص. ص. 210 - 219.

¹ - شهدت الدورة العادية رقم 35 لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بالجزائر من 12- 14 جويلية 1999 أولى لبنات مسيرة إنشاء الإتحاد الإفريقي، أنظر في: د. أحمد حجاج، الإتحاد الإفريقي و منظمة الوحدة الإفريقية، رؤية مقارنة، في: د. محمود أبو العينين، الإتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الذي نظمه مركز البحوث الإفريقية بجامعة القاهرة، 11 جوان 2001، ص. 91 و ما بعدها.

و أشار أيضا إلى القمة كخطوة أولى من خطوات تكوين الإتحاد الإفريقي. د. عبد المطلب عبد الحميد، السوق الإفريقية المشتركة و الإتحاد الإفريقي، مجموعة النيل العربية، جامعة القاهرة، دون سنة النشر، ص. 188.

عملية متكاملة تهدف إلى إعادة تأسيس مؤسسات القارة الإفريقية في محاولة للاستفادة من آليات العولمة، فقد تزامنت نشأة المبادرة مع نشأة الاتحاد الإفريقي الجديد و تفعيل مؤتمر الأمن و الاستقرار و التنمية و التعاون في إفريقيا لتعبر عن الرغبة في إنهاض القارة الإفريقية، و وضعها على مسار التنمية المستدامة مع بداية الألفية الجديدة.

و انطلاقا من الإيمان بضرورة تنمية إفريقيا على أيدي أبنائها أوضحت الجزائر أن هذه الإستراتيجية يجب أن تأخذ في إعتبارها حتمية النظر إلى الحق في التنمية و النمو الإقتصادي من منظور أوسع و يجب أن يدور حول هذا المحور الإفريقي الجديد، فضلا على أنها إحدى الدول المؤسسة لها و الداعمة لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد). (الفصل الثاني).

الفصل الأول: التكامل الإفريقي كآلية لإستتباب الأمن

كانت الأبعاد الأمنية¹ أحد أبرز دوافع الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي²، كما أن هذه الأبعاد أيضا هي الأكثر وضوحا في بنية المنظمة الجديدة، فقد كان الانتقال المذكور مرتبطا في أحد أبرز دوافعه بالعجز الشديد للمنظمة عن صياغة أطر تعاون قاري جاد في مجالات الأمن و الدفاع المشترك، مما ترك الدول الأعضاء تتجه لإقامة علاقات أمنية مع الدول الإستعمارية القديمة أو مع القوى العظمى، و بالتالي أدخل القارة الإفريقية إلى دوامة الإستقطاب بين الكتلتين العظمتين إبان الحرب الباردة.

كان من الطبيعي إذن أن ينصب التركيز في تأسيس الاتحاد الإفريقي على تفادي أوجه القصور المختلفة التي شابت منظمة الوحدة الإفريقية في المجالات الأمنية الدفاعية عبر وضع مبادئ و أطر جديدة للعمل القاري الإفريقي في هذه المجالات مع

¹ - أنظر حول الأبعاد الجديدة و رهانات الأمن الجديدة في: د. بغزوز عمر، فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة و المخاطر و التهديدات في إطار العولمة، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، الجزائر، العدد 6، جويلية 2002، ص. 196.

² - حول رغبة الدول الإفريقية في تطوير التنظيم القاري الإفريقي بما يتلائم مع التحديات الأمنية. أنظر في: ولاء عبد المنعم محمد مصطفى، المرجع السابق، ص. 17 .

إنشاء مؤسسات جديدة في المجالات الأمنية و إبرام إتفاقات لدعمها بحيث تمثل تلك الإتفاقات الإطار القانوني و المؤسس لهذا التكامل.

هذا ما نادى به الجزائر في القمة الخامسة و الثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية بموجب إعلان الجزائر الذي طالب بتحقيق الأمن و الإستقرار و إنعاش التعاون و التكامل الأمني بين دول القارة و دعمت العمل الجماعي الإفريقي بشأن كفالة السلم و الأمن في إفريقيا عبر إقرار البروتوكول المؤسس لمجلس السلم و الأمن الإفريقي. (المبحث الأول).

كما شهدت القارة الإفريقية منذ بداية التسعينات تنامي مشاكل أمنية جديدة كظاهرة الإرهاب و التدخلات العسكرية، و في إطار تفعيل الإتحاد الإفريقي نجحت الجزائر في هذه القمة في إقناع القادة الأفارقة على تنسيق و مواجهة جماعية لمشكلة الإرهاب التي أصبحت تهدد الأمن و السلم الإفريقيين.

كون الجزائر من الدول الإفريقية الأكثر تأثيرا بظاهرة الإرهاب و بناء على ما تمثله هذه التهديدات الأمنية من تهديد مباشر للجزائر و الأمن و السلم الإفريقيين اتخذت الجزائر الحرب على الإرهاب الدولي في إفريقيا و مثل محورا من محاور سياستها الإفريقية منذ القمة الـ 35 المتعقدة بالجزائر عام 1999 التي عززت من جهود التعامل مع التحدي الإرهابي كبند رئيسي على أجندة العمل الجماعي الإفريقي، و هو ما أفضى إلى إقرار الإتفاقية الإفريقية لمنع و مكافحة الإرهاب و التي وفرت إطارا للعمل الجماعي الإفريقي في مجال منع و مكافحة الإرهاب. (المبحث الثاني)

المبحث الأول: مدى فعالية مجلس السلم و الأمن الإفريقي كإطار للأمن الجماعي

بدأت مسيرة الاتحاد الإفريقي مع الدورة العادية الخامسة و الثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر من 12-14 جويلية 1999 و تم رسميا إعتقاد تأسيس الاتحاد الإفريقي في الدورة السادسة و الثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات المنعقدة في لومي "بتوجو" في 10 جويلية 2000، ثم تلتها قمة لوساكا بزامبيا (11-9 جويلية 2001) و انعقدت أول قمة للاتحاد الإفريقي في مدينة ديربان بجنوب إفريقيا في جويلية 2002.

كان لقيام الاتحاد الإفريقي أثر كبير في طرح رؤية أو إقتراح جديد لعملية التصدي للصراعات سواء بالمنع أو الإدارة أو بالتسوية و الحل، و يقوم الإقتراح الجديد الذي انتهجه القانون التأسيسي للاتحاد على تبني مناهج و قواعد سلوكية تدخل بيئة العمل الإفريقي الجماعي لأول مرة، كما تقوم على تبني أجهزة و آليات جديدة تدعم دور التنظيم القاري في عملية إحلال السلام و الأمن¹ و أهمها على الإطلاق إنشاء مجلس السلم و الأمن الإفريقي الذي جاء بإطار تنظيمي مغاير من حيث النشأة و التكوين و الآليات. (المطلب الأول).

و الجدير بالذكر أن مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تدخله لتسوية الصراعات تجاوز الأساليب القديمة التي عهدتها اللجان الخاصة في الماضي و المتمثلة في الإستماع إلى مواقف الأطراف المعنية و حثها على التوصل إلى التسوية، ففي ظل الديناميكية الجديدة التي شهدتها القارة فإن المجلس إنتقل إلى مرتبة المبادرات الحاسمة التي تستند إلى الجدية و تفرض على الأطراف المعنية التجاوب معها دون التستر وراء مواقف نابذة من خارج القارة لتبرير الإفتقار إلى الفعالية و هو الإقتراح الذي تبنته القوى الدولية لتشجيع الأفارقة على الإضطلاع بمشكلاتهم الأمنية داخل البيت الإفريقي

¹ - حول جهود الاتحاد الإفريقي في تقرير السلم و الأمن و الإستقرار الجماعي للقارة. أنظر في: معزير عبد السلام التحديات الراهنة للاتحاد الإفريقي مجال السلم و الأمن الإفريقيين، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة بجاية، عدد 02، ص. 75.

للحيلولة دون التدخل في الصراعات الداخلية في إفريقيا، و في نفس الوقت هو المبدأ الراسخ للدبلوماسية الجزائرية التي سعت إلى ضمان سيادة القرار الإفريقي و بناء موقف إفريقي مستقل. (المطلب الثاني).

المطلب الأول: النظام القانوني لمجلس السلم و الأمن الإفريقي

لقد إنطلقت صياغات البروتوكول المنشئ للمجلس من التصميم على تعزيز القدرة لمواجهة نشوب الصراعات في القارة و ضمان أن تلعب إفريقيا من خلال هذا الجهاز دورا رئيسيا في تحقيق السلام و الأمن و الإستقرار في القارة، و لقد أوضحت مقدمة البروتوكول الرغبة في إنشاء بنية فعلية و عملية التنفيذ الفعال للقرارات التي يتم إتخاذها في مجالات منع الصراعات و تحقيق و بناء السلام و دعمه و الإضطلاع بالمهام و خدمة المبادئ و الأهداف التي أنشئ من أجلها. (الفرع الأول).

و لتفعيل السياسة الأمنية و الدفاعية للمجلس و حتى يتسنى له القيام بالمهام التي أوكلت له و المتمثلة أساسا في حفظ السلم و الأمن و الإستقرار في إفريقيا و لإعمال تلك الأهداف و المبادئ لابد من ملائمة تلك النصوص مع الأوضاع الإفريقية و ما يتفق و الواقع الإفريقي.

إن البروتوكول قد اشتمل على جل ما يعني لمجلس كهذا من أسلوب للعمل كما عن البروتوكول بالنص على إنشاء آليات معاونة له. (الفرع الثاني).

الفرع الأول: قراءة لأهم مواد بروتوكول المجلس (المبادئ، الأهداف)

مثل إنشاء مجلس السلم و الأمن الإفريقي نقطة تحول تاريخية في تقدم إفريقيا نحو حل صراعاتها و بناء نظام دائم للسلام و الأمن¹، و يعتبر أهم هيئة للاتحاد الإفريقي معنية بالقضايا الأمنية و بناء السلم على الأراضي الإفريقية، بمعنى التمسك بأفرقة السعي و العمل على الحفاظ على الأمن الإفريقي الذي يتطلب التعامل مع أي جانب من الجوانب التي تؤثر على الأمن الإنساني. (أولا) و يعتبر مجلس السلم و الأمن الإطار الجديد للإرتقاء بالأمن الجماعي، كما يشكل نظاما للأمن الجماعي في إتخاذ القرار الفعّال تماشيا مع أهدافه و المبادئ المنصوص عليها في الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي. (ثانيا)، و في إطار المحتوى الإفريقي الذي يعتمد على هيكلة السلام كنموذج للسلوك الجماعي يتعين على الدول الأعضاء في مجلس السلم و الأمن القيام بمسؤوليات أساسية فيما يتعلق بحفظ الأمن الجماعي الإقليمي و في إطار المهام التي تكفل له الإسراع بالظروف الخلفية بين الدول. (ثالثا) و بالنسبة لمؤسسات صنع القرار تجاه القضايا الخاصة بالسلم و الأمن فإنها تحتاج إلى التعاون بين أنشطة الآليات الأمنية الإقليمية لاسيما مفوضية الاتحاد الإفريقي. (رابعا).

أولا: الهيكل التنظيمي للمجلس

جاء الإعلان عن إنشاء مجلس السلم و الأمن الإفريقي في قمة الاتحاد الإفريقي الأولى بدربان بجنوب إفريقيا في يوليو 2002 ليصبح الجهاز المنوط بتعزيز السلم و الأمن و الإستقرار في القارة بعدما عصفت بها ما تقرب عن 05 نزاعات حدودية و أكثر من 15 حرب أهلية، أدت إلى تأخير القارة على جميع المستويات السياسية و الإقتصادية و الأمنية و الإجتماعية، و تنوعت أسبابها ما بين الممارسات القهرية

¹ - أنظر في: د. محمود أبو العينين، مجلس السلم و الأمن و دوره في الوقاية من النزاعات و الصراعات الإفريقية، ورقة مقدمة إلى أعمال الملتقى الدولي الرابع حول الاتحاد الإفريقي، واقع و آفاق المنعقد بكلية الحقوق، جامعة عنابة يومي 09-10 ماي 2007، دون ذكر الصفحات.

لأنظمة الحكم الإفريقية، و غياب التكامل الإقتصادي، و العولمة¹ و التدخل الخارجي في شؤون دول القارة².

في 26 ديسمبر 2003 دخل بروتوكول مجلس السلم و الأمن حيز النفاذ و بدأ المجلس الممارسة الفعلية لعمله في 25 ماي 2004 و حتى فيفري 2006 وقعت عليه 50 دولة، بينما صادقت عليه 39 دولة من دول القارة البالغ عددها 53 دولة و يعكس ما سبق إجماع الدول الإفريقية على أهمية دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تعزيز السلم و الأمن و الإستقرار في القارة.

قد جاء بروتوكول مجلس السلم و الأمن في إثنين و عشرين مادة فضلا عن الديباجة ممثلا إطارا شاملا لتعزيز السلم و الأمن و الإستقرار في القارة، كما عقد مجلس السلم و الأمن من خلال العامين الأول و الثاني أكثر من 45 إجتماعا قام من خلالها بالتعامل مع العديد من الصراعات في الدول الإفريقية³.

و لاشك أن القراءة المتأنية للبروتوكول تتيح فرصة للتعرف على الجديد في شأن تسوية المنازعات الإفريقية تضمن الإجابة المتأنية أيضا على التساؤل المطروح و هو : هل عالج البروتوكول الجديد المشكلات المثارة بشأن التسوية السلمية للمنازعات، بحيث يصبح فاعلا في إطار المستجدات و المتغيرات العالمية و الإقليمية؟

و قد استهلّ البروتوكول ديباجته⁴ بالإعراب عن القلق من جراء استمرار الصراعات المسلحة في إفريقيا²، و التي تهدد الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية، كما

¹ - حول التكامل الإقتصادي و العولمة. أنظر في: د. فرج عبد الفتاح، الإقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص. ص. 6-7 .

² - في العديد من الحالات، تخمد الصراعات بشكل مؤقت بفعل التدخلات الخارجية و هنا، يكون السلم مثل الطبقة السطحية التي تغطي الانقسامات المجتمعية العميقة الناجمة عن الأجندات غير المشبعة لأطراف الصراع و هو ما يؤدي إلى تداعي حالة السلم الهش، و من ثم تجدد حالة الصراع مع ما يرتبط بذلك من إهدار للموارد و الوقت و الجهد الذي بذل في التفاوض من أجل السلم، و في صنع السلم و حفظه، لمزيد من التفصيل حول عملية حفظ السلم . أنظر في: أيمن شبانة، الأمم المتحدة و بناء السلم في إفريقيا، المرجع السابق، ص. 258.

³ - مجدي جلال، دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تعزيز السلم و الأمن و الإستقرار في إفريقيا، مارس 2006، آفاق إفريقية ، القاهرة الهيئة العامة للإستعلامات، المجلد السادس، العدد 20، ربيع 2006، ص. 9.

⁴ - أنظر في: مانع جمال عبد الناصر، الإتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية، ورقة مقدمة إلى أعمال الملتقى الدولي الرابع حول "الإتحاد الإفريقي، واقع و آفاق"، المنعقد بجامعة عنابة يومي 09-10 ماي 2007، ص. 30 .

أشارت مقدمة البروتوكول فضلا على أن الصراعات قد أرغمت الملايين من الأفارقة إلى اللجوء و العيش بلا مأوى، علاوة على تداول و انتقال الأسلحة التي تهدد الأمن و السلم في إفريقيا.

لقد انطلقت صياغات البروتوكول من التصميم على تعزيز القدرة لمواجهة نشوب الصراعات في القارة، و ضمان أن تلعب إفريقيا من خلال الإتحاد الإفريقي دورا رئيسيا في تحقيق السلام و الأمن و الإستقرار في القارة، و لقد أوضحت مقدمة البروتوكول الرغبة في إنشاء بنية فعلية و عملية للتنفيذ الفعال للقرارات التي يتم اتخاذها في مجالات منع الصراعات و تحقيق و بناء السلام و دعمه.

و من قراءة صلب المشروع يمكن التعرف على مبادئه و أصدقه و مهامه.

إن إنشاء مجلس للسلم و الأمن في إطار الإتحاد يتولى صنع القرار لمنع و إدارة و حسم النزاعات و يتولى ترتيب أمور الأمن الجماعي و الإنذار المبكر للتمكين من الرد المناسب و المواقف اللازمة.

ثانيا: أهداف المجلس و مبادئه

1- أهداف المجلس يهدف المجلس إلى تعزيز السلام و الأمن و الإستقرار في إفريقيا، و ترقب حدوث الصراعات و منعها، و إن نشبت يتولى حسمها مع إعادة التعمير بعد النزاعات لدعم السلام و منع العنف و الإرهاب مع إعداد و تطوير سياسة دفاع مشترك للإتحاد، بالإضافة إلى ما استهدفه المجلس من تشجيع للممارسة الديمقراطية

²- انفجرت في القارة الإفريقية سلسلة غير مسبقة من الصراعات المسلحة بدأت في الفترة من 1990 إلى 2002 و رصدت الدراسات المتخصصة نحو 19 صراعا مسلحا في القارة، أنظر في. رانيا حسين خفاجة، المتغيرات الدولية و الإقليمية و آثارها على مساعي التكامل الإقليمي، في: د. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، المرجع السابق، ص. 67 و ما بعدها. مع العلم أن النزاعات المسلحة في إفريقيا تكلف دول القارة حوالي 18 مليار دولار سنويا. أنظر في: محمد سمير عياد، خصوصية النزاعات في إفريقيا، في: د. بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في إفريقيا، المرجع السابق، ص. 276.

و الحكم السلم و احترام حرمة الحياة الأدمية و القانون، و ذلك إرساء لقواعد السلم و الأمن الإفريقية التي تعد جزء من الجهود الرامية إلى منع النزاعات¹.

2- مبادئ مجلس السلم و الأمن يسترشد مجلس السلم و الأمن بالمبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي و ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و يسترشد بمنوع خاص بالمبادئ² التالية:

- التسوية السلمية للخلافات و النزاعات.
- الإستجابات المبكرة لإحتواء أوضاع الأزمات للحيلولة دون تطورها إلى نزاعات كاملة.
- احترام سيادة القانون و الحقوق و الحريات الأساسية للإنسان و احترام قدسية حياة الإنسان و القانون الدولي الإنساني.
- الترابط بين التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و أمن الشعوب و الدول.
- احترام سيادة و وحدة الدول الأعضاء.
- عدم التدخل من جانب أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.
- المساواة المطلقة و الترابط بين الدول الأعضاء.
- الحق الثابت في الوجود المستقل.
- احترام الحدود الموروثة عند نيل الإستقلال.
- حق الإتحاد في التدخل¹ في أية دولة عضو في أعقاب مقرر صادر عن المؤتمر فيما يتعلق بظروف خطيرة مثل جرائم الحرب و الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية.
- حق أي دولة عضو في أن تطلب التدخل من الإتحاد بنية إستعادة السلام و الأمن.

¹ د. السيد فليفل (محرر)، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثاني، 2002-2003، المرجع السابق ص. 19-20.

كذلك حول أهم أهداف المجلس. أنظر في أحمد إبراهيم، التغيير في المنهج الإفريقي إزاء قضايا الأمن و الدفاع، أفاق إفريقية، القاهرة، الهيئة العامة للإستعلامات، المجلد السابع، العدد 21، صيف 2006، ص. 110 و ما يليها.

² حول المبادئ الأساسية و المبادئ المكملة المضافة للمجلس. أنظر في: أميرة محمد عبد الحليم، الأمن الإفريقي بعد إنتهاء الحرب الباردة، المرجع السابق، ص. 134 و ما بعدها.

¹ حول حق التدخل أنظر في: د. محمود أبو العنين، الإتحاد الإفريقي و إمكانيات إحلال السلام و الأمن في القارة الإفريقية، في الإتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الذي نظمه مركز البحوث الإفريقية بجامعة القاهرة، 11 جوان 2001، ص. 223 و ما بعدها.

ثالثاً: مهام المجلس و سلطاته

1- مهام المجلس يتولى مجلس الأمن مهامه في المجالات التالية:

- تعزيز السلام و الأمن و الإستقرار في إفريقيا.
- الإنذار المبكر و الدبلوماسية الوقائية.
- صنع السلام، بما في ذلك استخدام المساعي الحميدة و الوساطة و المصالحة و التحقيق.
- عمليات دعم السلام.
- بناء السلام و إعادة التأهيل في فترة ما بعد النزاعات².
- العمل الإنساني و إدارة الكوارث.
- أي مهام أخرى يقررها المؤتمر.

2- سلطات المجلس: يقوم مجلس السلم و الأمن بالتعاون مع رئيس المفوضية بالقيام بسلطات ذات طابع وقائي و عقابي كالتالي:

- ترقب و منع الخلافات و النزاعات فضلاً عن السياسات التي قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية.
- القيام بمهام صنع و بناء السلام لتسوية النزاعات حيثما تحدث.
- التصريح بتشكيل و نشر البعثات لدعم السلام.
- رسم الخطوط التوجيهية العامة لمثل هذه البعثات كما في ذلك الصلاحيات المتعلقة بها و القيام بمراجعة دورية لهذه الخطوط التوجيهية.
- التدخل نيابة عن الإتحاد الإفريقي في أي دولة عضو في ظروف خطيرة مثل جرائم الحرب و الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية¹.
- فرض عقوبات عندما يحدث تغيير دستوري للحكومة في أي دولة عضو².

²- أنشئت الأمم المتحدة "لجنة بناء السلم" في 2005، و أنشئت في أكتوبر 2006 ألياتها " أمانة دعم بناء السلم" و "صندوق لبناء السلم" استجابة لحاجات بلدان ما بعد النزاع في تحقيق السلم الدائم. أنظر في: طوني كاربو، بناء السلم في إفريقيا، إفريقيا السلم و النزاع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص. 203 و ما بعدها.

¹- أنظر المادة 04 من بروتوكول مجلس السلم و الأمن التابع للإتحاد الإفريقي، و قد أشار إلى ذلك: د. إكرام محمد صالح حامد، المرجع السابق، ص. 22.

²- إن الإتجاه الجديد في السياسة الأمنية الخاصة بمجلس السلم و الأمن الإفريقي هو رفضه التغيرات الغير دستورية في الدول الأعضاء، و هو ما يعني ظهور بعد جديد من أبعاد الثقافة الأمنية في إفريقيا، و يكتسب ذلك التطور أهمية كبرى نظراً لأن الانقلابات العسكرية شكلت أحد أبرز عوامل عدم الإستقرار في إفريقيا خلال مرحلة ما بعد الإستقلال، و قد إلزام

- تنفيذ سياسة الدفاع المشترك للإتحاد.
- ضمان تنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن منع الإرهاب و مكافحته و الإتفاقيات و الموائيق الدولية و القارية و الإقليمية ذات الصلة الأخرى و مواومة و تنسيق الجهود على المستويين الإقليمي و القاري لمكافحة الإرهاب الدولي³.

انعكست المبادئ و الأهداف السالف الإشارة إليها على المعايير الواجب مراعاتها في اختيار أعضاء المجلس و التي تضمنت إلى جانب إحترام قاعدة التناوب ، الإلتزام بتعزيز مبادئ الإتحاد و الإسهام في تعزيز السلم و الأمن و صيانتها في القارة، و المشاركة في تسوية النزاعات و صنع تعزيز السلام على المستويين الإقليمي و القاري، و الإسهام في صندوق السلام و الوفاء بالإلتزامات المالية للإتحاد، و احترام الحكم الدستوري و حكم القانون و حقوق الإنسان، و حرص البروتوكول على أن يعمل المجلس بصفة دائمة، فاشتراط من أجل ذلك أن يكون كل عضو ممثلاً في جميع الأوقات في المقر الرئيسي للإتحاد، بشكل يمكنه من العمل بشكل متصل على مستوى الممثلين الدائمين، كلما لزم و لكن مرتين على الأقل في الشهر، في حين يجتمع الوزراء و رؤساء الدول و الحكومات مرة واحدة على الأقل في العام، أما فيما يخص استمرارية المجلس في حد ذاته و ضمان وجود ذاكرة له فقد تم تشكيله من خمسة عشر عضواً يتم انتخاب عشرة أعضاء لفترة سنتين و الخمسة الآخرين لفترة ثلاث سنوات¹.

مجلس السلم و الأمن الإفريقي بسياسة إدانة التغيرات غير الدستورية فعقب قيام الجيش المصري في 03 يوليو 2013 بالإطاحة بالرئيس محمد مرسي قام الإتحاد الإفريقي بتعليق عضوية مصر، و أصر على ضرورة إحترام الدستور و اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإجراء إنتخابات ديمقراطية، و تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة بين عام 2003 و 2013 وقع 13 إنقلاب عسكري في إفريقيا، و قام الإتحاد الإفريقي بتعليق عضوية تسعة بلدان هي: جمهورية إفريقيا الوسطى و كوت ديفوار، و غينيا بيساو، و مدغشقر، و مالي و موريتانيا و النيجر و مصر، و هذا يوضح مدى إصرار الإتحاد الإفريقي على معارضة التغيرات غير الدستورية للحكومات. راجع في ذلك: د. حمدي عبد الرحمان، الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 197، يوليو 2014، المجلد 49، ص. 21 .

و أشار إلى ذلك . د. سيد إبراهيم الدسوقي، استخلاف الإتحاد الإفريقي لمنظمة الوحدة الإفريقية على ضوء التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004-2005، ص. 195 .

³- ولاء محمد عبد المنعم محمد مصطفى، دور الإتحاد الإفريقي في تسوية النزاع في دارفور (2003-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية 2011، ص. ص. 18-20.

¹ يتكون المجلس التي تم إنتخابه في إجتماع المجلس التنفيذي في مارس 2004 طبقاً للتوزيع الإقليمي للقارة الإفريقية من الآتي:

- 1- عن إقليم شمال إفريقيا – الجزائر - مدة عضويتها 3 سنوات، ليبيا مدة عضويتها سنتين.
 - 2- عن إقليم غرب إفريقيا – نيجيريا ثلاث سنوات – غانا- سنتين، السنغال- سنتين، توجو – سنتين.
 - 3- عن إقليم شرق إفريقيا – إثيوبيا- ثلاث سنوات، كينيا- سنتين، السودان- سنتين.
 - 4- عن إقليم وسط إفريقيا- الجابون- ثلاث سنوات، الكاميرون-سنتين، الكونغو الديمقراطية- سنتين.
 - 5- عن إقليم جنوب إفريقيا- جنوب إفريقيا-ثلاث سنوات، موزمبيق-سنتين، ليسوتو-سنتين
- لمزيد من التفصيل أنظر في: د. إكرام محمد صالح حامد، مجلس السلم و الأمن الإفريقي (التكوين و الأدوار)، سلسلة قضايا إفريقية، المركز العالمي للدراسات الإفريقية، نوفمبر 2007، ص. 23.

رغبة في منح المجلس المصادقية في تأديته لمهامه، أوضح البروتوكول اتفاق الدول الأعضاء على أن المجلس عند تنفيذه لواجباته فإنه يعمل بالإنابة عنها، و قبولها و تنفيذها للمقررات الصادرة عن المجلس، و تقديمها العون التام له و تسهيل الإجراءات التي يتخذها لمنع المنازعات وفقا للمهام المنوطة به بموجب البوتوكول المنشئ له.

أما فيما يتعلق بموضوع التصويت داخل المجلس فإن هذا الأخير يسترشد في مقرراته بمبدأ الإجماع في الرأي، و تم إستبعاد فكرة إعطاء حق الاعتراض لدول دون أخرى من خلال تكريس مبدأ المساواة في الأصوات بين الدول الأعضاء.

رابعاً: التوافق بين الآليات الأمنية الإقليمية و المفوضة

يعتمد المجلس في أدائه لعمله على مجموعة من الأذرع الرئيسية تتمثل في المفوضية، هيئة الحكماء، الآليات الإقليمية، نظام قاري للإنذار المبكر، فضلاً عن القوة الإفريقية الجاهزة للتدخل، كذلك استمر "صندوق السلام" في القيام بالدور التمويلي لأنشطة المجلس على النحو الذي قام به في فترة وجود الجهاز المركزي لآلية منع و إدارة و تسوية المنازعات².

و دون الولوج في تفاصيل إجراءات المجلس، فإن البروتوكول قد اشتمل على جل ما يعين المجلس و بيّن دور رئيس لجنة الاتحاد الإفريقي (المفوضية)، و كيفية تعاونها و تعاملها مع المجلس¹، كما يتضح من خلال مايلي:

1- دور رئيس المفوضية: يكاد رئيس المفوضية² يهيمن على عمل المجلس فنيا و إداريا، و يتضح ذلك من قيام السيد "ألفا عمر كوناري" رئيس المفوضية للاتحاد الإفريقي (للفترة من 2003 إلى 2007) بالتشاور مع الأطراف المتورطة في أي نزاع (حالة كوت ديفوار)، و التنسيق مع الآليات الإقليمية لمنع و إدارة و تسوية النزاعات (حالة توجو) و كذلك بحث التطورات ذات الصلة بعمل بعثات السلم و إحالة جميع المشاكل التي قد تواجهها إلى المجلس لكي يقوم بدراستها و اتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها

² د. عماد عواد، الصراعات في القارة الإفريقية، المرجع السابق، ص. 36 – 37 .

¹ أنظر المادة 10 من بروتوكول مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي.

² عقب قرار مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي في 5 يوليو 2013 القاضي بتعليق مشاركة مصر في أنشطة الاتحاد، أعقب ذلك قرار رئيس مفوضية الاتحاد في 8 يوليو 2013 الدكتورة أنكسوساز ناءلامين روما تعيين فريق رفيع المستوى لمتابعة تطورات ما حدث في مصر على أن يتألف هذا الفريق من ألفا عمر كوناري الرئيس السابق للمفوضية كما يساعد الفريق مجموعة من الخبراء، و تم تكليف الفريق بالتواصل مع السلطات الحاكمة في مصر و القوات السياسية الأخرى لإقامة حوار سياسي بناء يهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية و عودة النظام الدستوري و ترسيخ عملية الديمقراطية في مصر. أنظر في تفصيلات ذلك في: د. سمر إبراهيم محمد، الدورة الثالثة و العشرين لقمة الاتحاد الإفريقي، أفاق إفريقية، القاهرة، الهيئة العامة للإستعلامات، المجلد الثاني عشر، العدد 41، سنة 2014، ص ص 113-114.

(حالة بعثة الاتحاد الإفريقي AMIS لحفظ السلم في دارفور³، بالإضافة إلى قيام المفوضية بإعداد جميع التقارير و المستندات الدورية الشاملة الأكثر من 45 إجتماعا قام مجلس السلم و الأمن بعقدها، كما يمد المجلس بما يحتاج له من موارد بشرية و مادية أخرى لمساعداته في أداء عمله، و لرئيس المفوضية ممثل خاص في المجلس مسؤولا عن شؤون المجلس أمامه¹.

الفرع الثاني: آليات مجلس السلم و الأمن الإفريقي

تعتبر آليات المجلس جزءا من النظام الأمني الشامل للإتحاد و تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية لتعزيز السلام و الأمن و الإستقرار في إفريقيا، و يقوم المجلس و رئيس المفوضية بموائمة و تنسيق أنشطة الآليات في مجال السلم و الأمن و الإستقرار من أجل ضمان تطابقها مع أهدافه و مبادئه، فضلا عن العمل عن كثب مع الآليات لكفالة شراكة فعالة بينها و بين مجلس السلم و الأمن فيما يتعلق بتعزيز و صون السلام و الأمن و الإستقرار.

و يشمل هيكل منظومة السلم و الأمن الإفريقي هيئات صنع السياسات (مجلس السلم و الأمن) منها هيئة إستشارية للوساطة الخارجية (هيئة الحكماء) و مركز للتحليل و جمع البيانات (نظام الإنذار المبكر القاري)، و اثنين من الهياكل العسكرية (القوة الإفريقية الإحتياطية، و لجنة الأركان العسكرية)، و صندوق خاص لتمويل العمليات (صندوق السلام)، و هذه الهيئات تساند عمل مجلس السلم و الأمن الإفريقي (أولا).

كانت أحداث العقدتين الأخيرتين نقطة تحول في شروط السلام و الأمن في إفريقيا و بفضل النتائج التي حققتها الجزائر أثناء رئاستها للمجلس أجمع الأفارقة الدول الأعضاء

³ كانت أول مبادرة لتسوية النزاع في دارفور هي مبادرة مفوضية الاتحاد الإفريقي عبر رئيسها "ألفا عمر كوناري" للمشاركة في الحل السلمي للنزاع في دارفور تحت الوساطة التشادية في مدينة "أبشي" و تم منح تفويض كامل لرئيس المفوضية في إتخاذ كافة الخطوات الضرورية التي تضمن المراقبة الفعالة لإتفاق وقف إطلاق النار، و ذلك من خلال نشر بعثة مراقبة من الاتحاد الإفريقي. أنظر في: د. إكرام محمد صالح حامد، المرجع السابق، ص. 46 و ما بعدها.

أنظر كذلك في: د. ولاء عبد المنعم محمد مصطفى، المرجع السابق، ص. 87 و ما بعدها.
¹ مجدي جلال، دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تعزيز السلم و الأمن و الإستقرار في إفريقيا، المرجع السابق، ص. 11-12.

كذلك حول مهام رئيس المفوضية راجع بالتفصيل في د. محمود أبو العينين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2002/2001، المرجع السابق ص. 64 .

لإعادة ترشيح الجزائر لعهدتها الثانية لرئاسة المجلس من خلال رصيدها في تسوية عدة نزاعات على مدى الأربع سنوات الماضية نجحت في مواجهة التحديات و قامت بتسوية قياسية للنزاعات الإفريقية مما رشحها لتجديد ثقة الدول الأعضاء فيها لعهدتها الثانية. (ثانيا).

أولاً: هيئات منظومة مجلس السلم و الأمن الإفريقي

1- هيئة الحكماء

يتم إنشاء هيئة الحكماء بغية دعم الجهود التي يبذلها مجلس السلم و الأمن و تلك التي يبذلها رئيس المفوضية، لاسيما في مجال منع النزاعات، و تتكون هيئة الحكماء من خمس شخصيات إفريقية تتمتع بالإحترام البالغ من مختلف فئات المجتمع تكون قد قدمت إسهامات بارزة لقضية السلام و الأمن و التنمية في القارة و يختارهم رئيس المفوضية بعد التشاور مع الدول الأعضاء المعنية على أساس التمثيل الإقليمي، و يتم تعيينهم للعمل لفترة ثلاث سنوات من قبل المؤتمر، و تقدم هيئة الحكماء النصح إلى مجلس السلم و الأمن و رئيس المفوضية بخصوص جميع المسائل المتعلقة بصون و تعزيز السلام و الأمن و الإستقرار في إفريقيا، كما تقدم هيئة الحكماء تقاريرها إلى مجلس السلم و الأمن¹.

عين المؤتمر أول أعضاء في الهيئة في جانفي 2007 لفترة ثلاث سنوات و هم: "أحمد بن بلا رئيس الهيئة" (الرئيس الجزائري الأسبق)، "ميجيل تروفودا" (رئيس ساوتومي و يرنسيب الأسبق)، "سليم أحمد سليم" (الأمين العام الأسبق لمنظمة الوحدة الإفريقية)، "بريجاليا بام" (رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة بجنوب إفريقيا)، و "إليزابيث.ك. بوينون" (رئيسة المحكمة الدستورية العليا ببينين).

¹ - ولاء محمد عبد المنعم محمد مصطفى، المرجع السابق، ص. 23 .

و قد بدأت هيئة الحكماء عملها منذ 18 ديسمبر 2007، و تناقش سنويا موضوعا ذا صلة بمنع الصراعات، و قد حددت هيئة الحكماء موضوع " التوتر و الأزمات المصاحبة لعملية الانتخابات في الدول الإفريقية" لمناقشة خلال عام 2008².

2- النظام القاري للإنذار المبكر

يشتمل على مركز مراقبة و رصد "غرفة الأوضاع" يكون موقعه في الإدارة المعنية بإدارة النزاعات في مقر الاتحاد، فضلا عن وحدات للمراقبة و الرصد¹ تابعة للآليات الإقليمية يتم ربطها بصورة مباشرة، من خلال وسائل الاتصالات المناسبة بغرفة الأوضاع.

يضع النظام وحدة قياس للإنذار المبكر تستند إلى معايير سياسية و اقتصادية و اجتماعية و عسكرية و إنسانية يتم تحديدها و قبولها بصورة واضحة، و تستخدم لتحليل التطورات داخل القارة و التوصية بشأن أفضل الخيارات، و يتعاون المركز في ذلك المجال مع الأمم المتحدة و الوكالات التابعة لها و المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، و مع مراكز الأبحاث و المؤسسات الأكاديمية و المنظمات غير الحكومية لتسهيل الأداء الفعال لنظام الإنذار المبكر².

و يعد إجتماع "كمبتون بارك" بجنوب إفريقيا في ديسمبر 2006 من أهم الإجتماعات التي عقدت بشأن تأسيس نظام الإنذار القاري المبكر، و قد أسفر هذا الإجتماع عن عدد من النتائج التي أقرها المجلس التنفيذي في دورته العاشرة في يناير 2007 بموجب قراره رقم 336، كانت أهمها مايلي:

²- مجدي جلال أحمد صالح، دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تسوية الصراعات في إفريقيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الإقتصاد، 2009، ص. ص. 13-14.

و لمزيد من التفصيل و في ذات السياق حول المادة 11 من البروتوكول " هيئة الحكماء" أنظر في د.إكرام محمد صالح حامد، مجلس السلم و الأمن الإفريقي، ص. ص. 89-90.

¹- إضافة إلى الوحدة المركزية للمراقبة و الرصد توجد وحدات فرعية منتشرة في أقاليم القارة الخمس داخل الآليات الأمنية التابعة للجمعيات الإقليمية مثل آلية "الإكوموج" في تجمع الإكواس بغرب إفريقيا، و يتم ربط الوحدات بالمركز للتنبؤ بالنزاعات. أنظر في: د. إكرام محمد صالح حامد، المرجع السابق، ص. 20.

²- د. عماد عواد، المرجع السابق، ص. ص. 38-39.

- أهمية توفير الخبرة المطلوبة لدى المسؤولين عن مهام الإنذار المبكر، توفير مستوى مناسب من العمل الآلي لمعالجة البيانات الكثيرة، رفع تقارير مناسبة إلى مختلف فئات صناع القرار، ضرورة إقامة علاقة مؤسسة بين الاتحاد و بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية في القارة، تنوع مصادر جمع البيانات مع التركيز على المصادر الإفريقية منها و مراعاة مصداقيتها، معالجة و نقل المعلومات السرية عبر قنوات آمنة، ضرورة تعزيز مشاركة البرلمان الإفريقي و مشاركة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب، توفير دعم مالي و فني لإستكمال أنظمة الإنذار المبكر على المستوى الإقليمي، تعزيز التشاور الدائم مع الأمم المتحدة و أجهزتها المختلفة و وكالاتها المتخصصة لاسيما مجلس الأمن و الأمانة العامة، و ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني الإفريقية و التعاون معها بشكل وثيق و كذلك إشراك لجنة خدمات الأمن و الإستخبارات في إفريقيا في عملية جمع البيانات و التحقق منها¹.

3- القوة الإفريقية الجاهزة

في أعقاب الإبادة الجماعية² التي شهدتها رواندا في 1994، شعرت الدول الإفريقية بوجود حاجة متزايدة لديها لتزيد من قدرتها في التدخل في الحالات الطارئة المشابهة لها في ظل إستجابة الأمم المتحدة و المجتمع الدولي أو عدم وجود استجابة فعلية في حالات أخرى.

و اتفق أعضاء الإتحاد الإفريقي على إنشاء آلية عسكرية و لتمكين مجلس السلم و الأمن من القيام بمسؤولياته في التدخل و نشر بعثات السلام عملا بالمادة رقم 04 من القانون التأسيسي، و وفقا لهذا البند العسكري فإن الوحدات الإحتياطية متعددة التخصصات مع العناصر المدنية و العسكرية في بلدانهم الأصلية جاهزة و مستعدة للإنتشار السريع في إشعار مناسب.

¹- مجدي جلال أحمد صالح، المرجع السابق، ص. 16.

²- حول الأفعال التي تعني الإبادة الجماعية، أنظر المادة 06 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي اعتمد من قبل مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي بتاريخ 17 يوليو 1998 و دخل حيز النفاذ في 1 جوان 2001.

هذا المفهوم النهائي للقوة الإفريقية الجاهزة اعتمدته رؤساء الدول المقدّمة للقوات على خمس مستويات من الأولوية، بمعدل لواء في كل إقليم من الأقاليم الإفريقية الخمسة، و هذه القوات مدعومة من الشرطة المدنية و غيرها من القدرات.

فخطة القوة الإفريقية الجاهزة تتضمن تقسيم حوالي 15 ألف جندي على خمس أقاليم (غرب و وسط، القرن الإفريقي، و الشرق و الجنوب) على أن تحتوي الكتائب على عنصر عسكري و عنصر آخر مدني كما هو معتاد في عمليات السلام الحديثة.

و التفويض الذي يمنح للقوة الإفريقية الجاهزة يتم توفيره عن طريق مجموعة من الوظائف المختلفة في المجالات التي تقدم لعمليات حفظ السلام (مراقبة الانتخابات و الإشراف على نزع السلاح و التسريح، و غيرها من العمليات)

و من ثم تتكون القوة الإفريقية الجاهزة من قدرات الأقاليم الخمسة، و يتحمل مجلس السلم و الأمن مسؤولية الإشراف العام و السياسة التوجيهية لكتائب هذه القوة، و دور القوة الإفريقية الجاهزة هو توفير قوات حفظ السلام على أعلى مستوى من الاستعداد للانتشار السريع إستجابة لطلب من الأمم المتحدة أو من الإتحاد الإفريقي أو من منظمة معينة، و بالتالي ينبغي أن تكون هذه القوة قادرة على العمل من خلال تفويض من الإتحاد الإفريقي أو الأمم المتحدة لكسر الفجوة بين إندلاع أعمال العنف / الصراع و نشر قوات الأمم المتحدة و تقع على عاتق الإتحاد الإفريقي مسؤولية تقييم جاهزية الآليات الإقليمية و المقار الرئيسية و كتائب التدخل السريع الإقليمية¹.

4- صندوق السلم

بتحليل المادة 21 من البروتوكول المنشئ للمجلس بشأن "التمويل" و ما تم بشأن تشغيل صندوق السلم التابع للمجلس يمكن التوصل إلى مايلي:

يهدف صندوق السلم إلى توفير التمويل اللازم لعمل المجلس و أنشطته التشغيلية خاصة فيما يتعلق بتشغيل هيئة الحكماء و بإنشاء نظام الإنذار القاري المبكر و القوة الإفريقية

¹ - أميرة محمد محمد عبد الحليم، الأمن الإفريقي بعد انتهاء الحرب الباردة، دراسة في مصادر التهديد و أساليب المواجهة بإقليمي شرق و جنوب القارة، المرجع السابق، ص. ص. 144-145.

الجاهزة و دعم عمليات حفظ و بناء السلم، و يحكم عمل صندوق السلم النظم و اللوائح المالية ذات الصلة بالإتحاد، و يتم تمويل الصندوق من أربعة مصادر هي: الإعتمادات المالية من ميزانية الإتحاد، المساهمات الطوعية من أعضاء المجلس، المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء في الإتحاد، و المصادر الإفريقية الأخرى منها القطاع الخاص و المجتمع المدني و منظماته¹.

ثانيا فاعلية الدور الجزائري في منظومة السلم و الأمن الإفريقي

إستفادت الجزائر من تاريخ دبلوماسيتها تجاه المنظمة و عودتها النسبية في الساحة الإفريقية و رصيد رئاستها للمنظمة عام 1999، فضلا عن قدراتها العسكرية و خبرتها الأمنية في مكافحة الإرهاب بالفوز بتمثيل إقليم شمال إفريقيا في مجلس السلم و الأمن الإفريقي مستغلة عدم مصادقة مصر على بروتوكول مجلس السلم و الأمن الإفريقي آنذاك² فأصبحت تحتكر منصب مفوضا لمجلس السلم و الأمن الإفريقي منذ 2004 حتى الآن، كما تم تعيين أحمد بن بلة الرئيس الجزائري الأسبق ممثلا لإقليم شمال إفريقيا و رئيسا لهيئة الحكماء التابعة للإتحاد الإفريقي منذ تأسيسها عام 2007 حتى وافته المنية عام 2012³، ثم خلفه الوزير الأسبق الأخضر الإبراهيمي في منصب تمثيل الإقليم الشمالي في الهيئة، و التي تهدف إلى تقديم النصائح لمجلس السلم و الأمن و رئاسة مفوضية الإتحاد دعما لتحقيق الأمن و الإستقرار في القارة.

و تستضيف أيضا المقر اللوجستي للواء شمال إفريقيا التابع للقوة الإفريقية الجاهزة تحت التأسيس، مساهمة في تشكيل لواء المنطقة الشمالية لإستتباب الأمن و

¹ - مجدي جلال أحمد صالح، المرجع السابق، ص. 25.

و في ذات السياق راجع حول تمويل صندوق السلم في د. إكرام محمد صالح حامد، المرجع السابق، ص. 26-27 .
² - قامت مصر بالتصديق على بروتوكول مجلس السلم و الأمن الإفريقي في 25 يناير 2006، لمزيد من التفصيل راجع في: رامي علي عاشور الدور المصري في إحلال السلام و حل الصراعات في إفريقيا (الإنجازات و التحديات)، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014، ص. 120.

³ - تم إختيار الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بلة كممثل لمنطقة شمال إفريقيا نتيجة لجهوده في تبني مبدأ التضامن الإفريقي و دعم الحركات التحررية الإفريقية و محاربة الإستعمار و الإمبرالية في إفريقيا من خلال إدراجها في أولويات سياسته الخارجية في دستور عام 1963 معتبر العمل من أجل تحرير إفريقيا إلتراما جزائريا، و على الرغم من قلة فترة حكمه، إلا أنه وضع أسسا و أهدافا للسياسة الإفريقية للجزائر ساهمت في الدفاع عن المبادئ و المصالح الجزائرية في القارة و تعزيز مكانتها الدولية من خلال دعم الحركات التحررية و تقديم الدعم الإقتصادي و السياسي للدول المستقلة حول ذلك راجع بالتفصيل في: محمد أغ إسماعيل، المرجع السابق، ص. 11 و مايليها.

الإستقرار في القارة و التصدي للتدخلات الخارجية و للحفاظ على مكانة الجزائر الإفريقية بهذا تحتكر الجزائر منصب مفوض السلم و الأمن الإفريقي الذي يعد من أهم الهيئات التنفيذية الأساسية للمنظمة منذ تأسيس مجلس السلم و الأمن الإفريقي عام 2002 إلى يومنا هذا¹.

المطلب الثاني

دور الجزائر في تسوية الصراعات الداخلية الإفريقية

مع إنتشار الصراعات الداخلية في إفريقيا² ركزت الثقافة الأمنية الجديدة التي تبنتها الدبلوماسية الجزائرية على مبادئ و إلتزامات ذات طبيعة عامة و دولية و إضفاء الطابع الإفريقي عليها، إذا تم التعويل على مبدأ الحلول الإفريقية في مواجهة تحديات السلم و الأمن في القارة.

و في إطار مبدأ التسوية للصراعات الداخلية و على هدى من ميثاق الإتحاد الإفريقي فقد وضع قاعدتين لتسوية النزاعات أولها التسوية الإفريقية للنزاع بمعنى أن يتم في إطار إفريقي تجنباً لتدخل أي طرف أجنبي صونا للتضامن الإفريقي و ثانياً يكفي أن تتولى هيئة إفريقية أو أشخاص أفارقة، للقيام بدور الوساطة و إدارة الصراع بقصد حسمه في إطار إفريقي. (الفرع الأول) .

و من هذا المنطلق عارضت الجزائر جميع التدخلات العسكرية الغربية في إفريقيا و تحديداً في الغرب الجغرافي كمالى و ليبيا، و استخدمت وسائلها الدبلوماسية و علاقاتها مع القوى الغربية للتصدي للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولتين.

¹ - محمد أغ إسماعيل، المرجع السابق، ص. 143.

² - برزت العديد من الصراعات الداخلية، فتصادمت الشعوب و الجماعات و الدول في ظل مناخ العولمة و قد صنف البعض الصراعات من حيث أسبابها نحو 29 سبباً أهمها أسباب سياسية محلية من قبيل صراع السلطة، الجماعات الساخطة، ضغوطات و انفجارات سكانية، تفاوت و عدم توازن إقتصادي و ديني، ظلم و قهر، مطالب ديمقراطية، عنف عرقي أو طائفي متعلق بإعتبارات إقتصادية أو اجتماعية أو دينية أو قضائية و مسائل عرقية سياسية. أنظر في: د. محمود أبو العينين، الإتحاد الإفريقي و إمكانية إحلال السلام و الأمن في القارة الإفريقية، في الإتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الذي نظمه مركز البحوث الإفريقية، المرجع السابق، ص. 199 و ما بعدها.

لذلك انصبت جهود الجزائر على إدارة الحوار بين الأطراف السياسية و الليبية سعيا للمشاركة في تسوية الصراع الليبي - الليبي، و القيام بدور الوساطة في صراع الطوارق مع حكومتي مالي و النيجر بإعتبار أن مشكلة الطوارق في مالي من أهم الصراعات السياسية و الأمنية في إفريقيا و ذات الأولوية القصوى لدى الدولة الجزائرية. (الفرع الثاني).

الفرع الأول

طبيعة التدخلات الأجنبية في إفريقيا

لقد أصبح التدخل الإنساني منذ بداية التسعينات من أسس العلاقات الدولية، و كذلك الدفاع عن حقوق الإنسان و نشر الديمقراطية من مبادئ السياسات الخارجية و أدوات الدفاع عن الأمن القومي لبعض الدول العظمى، و لفهم الموقف الإفريقي تجاه هذه التدخلات، فلا بد من تحديد تعريف واضح للتدخل الإنساني. (أولا).

ليس من الصعوبة التعرف على أوجه التدخلات و أساليبها التي تمارسها الدول و القوى الأجنبية في شؤون الدول الإفريقية عموما و في منطقة الساحل على وجه الخصوص، فهي موجودة و تمارس فعلها في تغيير المضامين و السياسات داخل تلك الدول و على مستويات عديدة منها السياسي و العسكري و الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي. (ثانيا).

و تتحرك تلك القوى الأجنبية في مناطق الإهتمام و المصالح و تعد فرنسا من أكثر الدول الأجنبية تدخلا في القارة الإفريقية، إذ شهدت المنطقة عدة حالات للتدخل الفرنسي، و أبرزها حالة التدخل العسكري في مالي (ثالثا) و تباينت الأهداف المعلنة حول تلك التدخلات ما بين التدخلات الإنسانية و التدخلات بغرض حفظ السلام و الأمن أو التدخل بغرض مكافحة الإرهاب(رابعا).

تلك المبررات و الدواعي أملت على صانعي و متخذي القرار في فرنسا الارتباط بالنفوذ الفرنسي في المنطقة (خامسا). و هذا ما تعارضه الدول الإفريقية و ترى أنه ليس من حق أي دولة التدخل في الشؤون الداخلية للدول من أجل القضاء على الصراعات داخل

الدول أو لأي دواعي أخرى تمليها الدول المتدخلة أو أوضاع الدول في منطقة التدخل (سادسا).

أولاً: مفهوم التدخل الدولي الإنساني

لا يختلف هذا المفهوم عن غيره من المفاهيم الأخرى بشأن عدم وجود تعريف متفق عليه كونه من الموضوعات التي تتعارض بشأنها القواعد القانونية المعمول بها، كما يزيد من غموض هذا المفهوم و صعوبة تعريفه هو تعدد أشكال التدخل و أدواته سواءا كانت سياسية أو عسكرية أو إقتصادية أو إعلامية، و كذلك كون هذا التدخل فرديا أو جماعيا كل هذا زاد من الإلتباس في تحديد مفهوم التدخل الإنساني.

و على الرغم من ذلك فقد حاول الكثير من المفكرين و الباحثين السياسيين و القانونيين من تقديم تعريفات لهذا المفهوم مقسمين إياه إلى قسمين، مفهوم ضيق للتدخل و مفهوم واسع للتدخل.

1- المفهوم الضيق للتدخل الدولي الإنساني: و يشير هذا المفهوم إلى التدخل الإنساني الذي يعتمد على القوة العسكرية¹ في القيام به، أي أن المعيار الأساسي له هو استخدام القوة العسكرية لهدف مبرر يتمثل في حماية رعايا دولة أخرى من المعاملة الإستبدادية.

المفهوم الواسع للتدخل الدولي الإنساني: يشير هذا المفهوم إلى أن التدخل الإنساني يمكن أن يحدث بإستخدام وسائل أخرى ذات طبيعة غير عسكرية من خلال استخدام ضغط سواء سياسية أو إقتصادية أو دبلوماسية و أن المعيار الإنساني هو الهدف من استخدام هذه الوسائل¹.

ثانياً: محفزات التدخل الأجنبي في الدول الإفريقية

¹ - أنظر في: خالد حنفي علي، لعبة الصراع و الموارد في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، جويلية 2007، ص. 88.

¹ - علي محمد مصطفى ديهوم، التدخل الدولي الإنساني في الصراعات الداخلية الإفريقية و أثره على مبدأ سيادة الدول (بالطبيق على بعض الحالات)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الإقتصاد، جامعة القاهرة، 2012، ص. ص. 17-19.

تفاقت عملية التدخل الغربي في الشؤون الإفريقية بعد الحرب الباردة تحت دعاوي قانون التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان و تصدير الديمقراطية و الإستجابة للحكومات الشرعية، الإفريقية تارة كالتدخلات الفرنسية في كل من رواندا و الغابون و الصومال و الكونغو و الزائير و إفريقيا الوسطى و ساحل العاج و ليبيا، ومكافحة الإرهاب تارة ثانية كالتدخل الفرنسي في مالي².

تشير مظاهر العولمة³ إلى استبدال المفهوم العسكري بمفهوم أكثر إتساعا، و ذلك في إطار المفهوم الأمني الذي شمل مسائل عديدة أخرى إلى الجانب العسكري، الأمر الذي نقل العديد من المسائل الأمنية الداخلية للدولة على المستويين الإقليمي و الدولي، و بالشكل الذي أدى إلى توسيع مساحة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، و منها دول القارة الإفريقية، و ذلك من خلال مفاهيم و قيم تم طرحها كقيم جديدة و هي ليست بجديدة و أبرزها: "مقاومة الإرهاب، حقوق الإنسان، الديمقراطية ، مقاومة الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات، النقل السياسي للسلطة، حماية الأقليات، العنصرية، التجارة غير المشروعة للسلاح" و رغم أنه لا يختلف أحد على أهمية تلك القيم، إلا أن الجديد هو محاولة إصباح الصفة الدولية عليها لإستغلالها كذريعة للتدخل العسكري⁴.

ثالثا: جوانب التدخل الفرنسي في مالي

يبدو أن الدور الفرنسي من ضمن أكثر الأدوار أهمية و حساسية في الشمال و الغرب الإفريقي و ذلك نظرا للدور التاريخي و الإرث الإستعماري لفرنسا، و هو ما تحاول جاهدة المحافظة عليه رغم اختلاف الأنظمة و الزمن، حيث عملت فرنسا من أجل إقناع شركائها الغربيين و الأفارقة من أجل إخراج الجماعات الإسلامية المسلحة من الشمال المالي.

² - محمد أغ إسماعيل، المرجع السابق، ص. 134 .

³ - حول أثر العولمة على الدول الإفريقية أنظر بالتفصيل في د. يوسف خميس أبورفاس قضايا الإقتصاد الإفريقي. في: التقرير الإستراتيجي الإفريقي الأول ، مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2013-2014، ص. 31.

⁴ - د.محمود أبو العينين ، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2002/2001، المرجع السابق، ص. 448.

قد تأكد ذلك في نجاح الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" في كسب مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية (عبر الدعم اللوجستي الجوي) و عدد من الدول الأوروبية و منها بريطانيا و ألمانيا¹.

كما سعى الرئيس الفرنسي " فرانسوا هولاند" لتدويل أزمة مالي عبر مجلس الأمن قبل الشروع في الخيار العسكري في 11 يناير 2013، حيث بادرت فرنسا بتقديم ثلاث قرارات لمجلس الأمن الدولي حول أزمة مالي بررت بها تدخلها المباشر جوا و برا في شمال مالي.

كما برر الرئيس الفرنسي تدخل بلاده في شمال مالي بأنه استجابة لطلب الحكومة المالية بالتدخل، و قد دعت قرارات مجلس الأمن إلى تدخل القوات الإفريقية يتم تدريبها بتمويل من الإتحاد الأوروبي² إضافة لتسوية سلمية عبر المفاوضات للأزمة المالية، إلا أن فرنسا تجاوزت هذه القرارات بتدخلها العسكري المباشر بحجة منع الحركات الإسلامية المسلحة من الوصول إلى العاصمة باماكو و اعتبرت تدخلها في شمال مالي حربا على الإرهاب.

و من ثمة أدى ذلك إلى إعلاء الإعتبارات الأمنية و النظر في الأزمة من منظور مكافحة الإرهاب إلى القبول بالتدويل و اعتباره كما ترى الإدارة الفرنسية أمرا حتميا لاستعادة الأمن و السلام في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية و ذلك بدلا عن الحلّ السياسي التفاوضي.

رابعاً: أهداف التدخل الفرنسي في مالي

¹ - لم تعد فرنسا تفضل إستخدام قواتها في حل مشاكل إفريقيا الداخلية بل لعلها كانت من أوائل أعضاء الإتحاد الأوروبي التي اقترحت تكوين قوات تدخل إفريقية خاصة يقوم الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة بتمويلها. أنظر في: سيرفين روجومامو، إدارة الصراع في إفريقيا (التشخيص و العلاج)، في: سعد الطويل، العولمة و الديمقراطية و التنمية في إفريقيا (تحديات و آفاق)، المركز السابق، ص. 30-31.

² - أمام تصاعد العمليات الإرهابية في الساحل الذي يندرج بالخطر على المصالح الفرنسية في المنطقة دعا الرئيس الفرنسي "هولاند" إلى عقد قمة للأمن في ماي 2014 بشأن وضع الإستراتيجيات لمواجهة التنظيمات الإرهابية من خلال وضع خطط لتنسيق التعاون الإستخباراتي مع الولايات المتحدة الأمريكية و دول الإتحاد الأوروبي. أنظر في: أحمد عسكر، تنظيم بوكو حرام النيجيري و طبيعة التدخل الإقليمي و الدولي، ندوة منظمة من طرف مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، بتاريخ 03 فيفري 2015، ص. 150.

يرى بعض المحللين في الشؤون الأمنية أن الهدف الإستراتيجي للإدارة الفرنسية هو إقامة نوع من الشراكة مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد العلمانية، في مواجهة تنظيم القاعدة و الحركات الإسلامية المسلحة التي تصفها بالتشدد، إلا أن السحر إنقلب على الساحر، حيث فشلت هذه الإستراتيجية و استطاع متمر ذو الطوارق بالتحالف مع هذه الحركات من السيطرة على شمال مالي بالكامل و هو ما أصاب الحكومة الفرنسية و حلفائها الغربيين بالذعر الشديد خاصة بعد إعلان حركة أنصار الدين من قيام إمارة إسلامية في تمبكتو، و كانت فرنسا ترغب في التدخل في شمال مالي عبر قوات مجموعة دول غرب إفريقيا لمعاونة الجيش المالي، إلا أن علمها بضعف إمكانات هذه القوات لوجيستيا و فنيا جعلها تقرر التدخل العسكري المباشر، و من ثمة صورت فرنسا مع الدول الغربية ما حدث في شمال مالي بأنه إنتهاك لحقوق الإنسان¹.

لذلك تزعمت فرنسا فكرة التدخل الخارجي للقضاء على الجماعات المتشددة، و على الرغم من أن عملية التدخل العسكري كان من المفترض أن تتولاها قوات الجماعة الإقتصادية لغرب إفريقيا (الإيكواس)¹ فإن القوات الفرنسية قادت العمليات العسكرية في شمال مالي، مما أعطى إنطباعا بأن هذه العمليات تنطوي على أهداف مختلفة، سواء على المدى القصير أو البعيد، و تتجاوز مجرد إستعادة الإستقرار، و الحفاظ على وحدة الأراضي المالية.

فقد تمكنت هذه الجماعات من إستغلال تمرد الطوارق الذي تصاعد عقب الإنقلاب العسكري، الذي أطاح بالرئيس أمادو توماني توري في مارس 2012 في السيطرة على

¹ - د. يوسف خميس أبو رفاص، قضايا الإقتصاد الإفريقي في: التقرير الإستراتيجي الإفريقي الأول، 2013-2014، المرجع السابق، ص. 51-52.

¹ - تسعى الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) إلى تنسيق و تدعيم التعاون بين أعضائها في مجالها الأمني لتكون بمثابة أول نموذج لنظام الأمن الجماعي الإفريقي في إطاره الإقليمي الغربي، لمزيد من التفصيل أنظر أيمن السيد محمد أحمد حسن شبانة، ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية بعد الحرب الباردة، المرجع السابق، ص. 108.

و أنظر حول نشأة المنظمة و هيكلها المؤسسي و دورها السياسي و الأمني و آلياتها في إدارة الصراعات في كل من ليبيريا و سيراليون و في دول حوض نهر مانو في د.محمود أبو العينين ، التقرير الإستراتيجي الإفريقي (2001/2002) ، المرجع السابق، ص. 82 و ما يليها.

بعض مدن الشمال، و كانت وجهة النظر الفرنسية ترى أنه لابد من إتمام عملية عسكرية للقضاء على هذه الجماعات.

و اتفقت غالبية الأطراف المؤيدة للتدخل في مالي، و منها الحكومة المالية و بعض الأطراف الإفريقية، على أن القوات الإفريقية و تحديدًا قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) هي الأقدر على تولي قيادة هذه العملية، على أن تقدم الدول الغربية دعماً على الصعيد اللوجستي، و المراقبة و الإستخبارات، و التدريب، و خاصة بعد أن طلب مجلس الأمن في أكتوبر 2012 من دول غرب إفريقيا تقديم خطة خلال 40 يوم للتدخل العسكري في مالي، كما صدر قرار مجلس الأمن رقم 2085 في التدخل العسكري في 20 ديسمبر بالموافقة على نشر قوة دولية إفريقية في مالي لما سعدتها في استعادة السيطرة على شمال البلاد، حيث دعا القرار الاتحاد الإفريقي بالتنسيق الوثيق مع (الإيكواس)² و الأمين العام للأمم المتحدة و المنظمات الدولية الأخرى، و الشركاء الثنائيين المعنيين بالأزمة في مالي إلى تزويد (المجلس) بتقرير كل من 60 يوماً حول نشر بعثة الدعم الدولية بقيادة إفريقية في مالي و نشاطاتها، بما في ذلك تبين الهجوم في شمال مالي (البلاد)¹.

إن الهدف الإستراتيجي للتدخل الفرنسي في مالي هو حماية المصالح الفرنسية (الأمنية و الاقتصادية) في الساحل و ما وراءه.

1- المصالح الاقتصادية: إذ تمتلك فرنسا عددا كبيرا من الشركات ذات الإستثمارات الضخمة داخل مالي، أكبر شركة للاتصالات و هي شركة "أورانج" الفرنسية بالإضافة إلى شركات فرنسية كبرى تعمل في مجال التنقيب بمناجم الذهب داخل مالي فالإستثمارات الفرنسية في قطاع المعادن في مالي ضخمة بالإضافة إلى الشركات الفرنسية في المجالات المختلفة في مالي و دول الجوار خاصة في قطاع النفط في

² - حول أداء "الإيكواس" و دورها الأمني في الأزمة. أنظر في: د. فليفل، الاتحاد الإفريقي و التكتلات الإقليمية، في التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثاني، 2002-2003، المرجع السابق، ص. 38.

¹ - أميرة محمد عبد الحليم، ما بعد التدخل (التداعيات الداخلية و الإقليمية للحرب في مالي) مجلة السياسة الدولية، العدد 192، أبريل 2013، المجلد 48، ص. 116.

الجزائر استثمارات ضخمة جدا، و بالتالي فإن سيطرة الحركات الإسلامية المتشددة التي تحارب الدول الغربية بكل الوسائل على شمال مالي، سيؤدي إلى عدم استقرار المنطقة، مما سيعرقل المصالح الفرنسية في مالي و في المنطقة بالكامل .

من جانب آخر، فإن مالي هي ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا و طبقا لتصريح وزير الخارجية الفرنسي "لوران فابيوس" في 14 جانفي 2013 فإنه من دون شك أن هناك مصالح إستراتيجية و إقتصادية هائلة لفرنسا في مالي و الذي يقول فيه "لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا على المحك، لذلك كان علينا التحرك بسرعة".

2- المصالح السياسية: فرنسا ليس لها مصالح إقتصادية فقط في مالي، بل إنها صاحبة النفوذ التقليدي و التاريخي في المنطقة، و تريد أن تعيد رسم دائرة نفوذها في مواجهة المد المتزايد للنفوذ الأمريكي و الصيني².

3- المصالح الأمنية – الإستراتيجية: كما ذكرنا آفا أن فرنسا لها مصالح إقتصادية ضخمة في مالي تريد أن تحميها، و لكن لا تفرط في حماية مواطنيها في الخارج بكل حماية الدولة الفرنسية من بعيد، و قد عبر وزير الدفاع الفرنسي جون أيق لودريان بوضوح أن القرار الفرنسي حول التهديدات التي أملت على بلاده التدخل:

يتعلق الأمر بتهديد "إقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا و فرنسا" ، مضيفا أن بلاده لن تترك جيوبا إسلامية مقاومة، و ستتأصل الإرهاب في الساحل و تعيد وحدة مالي، أما رئيس الحكومة فركز على البعد الأوروبي و الدولي للتهديد قائلا: إن فرنسا تدخلت في مالي "لإيقاف التهديد الإرهابي" الذي لا يستهدف البلدان الإفريقية فقط، بل فرنسا أيضا و هناك قضية نفسية يتعين أخذها في الحسبان و هي أن الحركات الإرهابية أذاقت فرنسا (حكومة و شعبا) الأمرين بإختطاف رعاياها في الساحل، فكانت الفرصة هذه المرة لمواجهة عمليات الخطف بإستهداف المختطفين أنفسهم، و بالتالي توجيه

²- مادي إبراهيم كانتى، التدخل العسكري الفرنسي في مالي، آفاق إفريقية، الهيئة العامة للإستعلامات، القاهرة، المجلد الحادي عشر، العدد 38، 2013، ص.ص. 112- 113 .

رسالة لهم رغم وجود حياة الرهائن في خطر، فإن فرنسا لم تتردد في التدخل العسكري، و بمعنى آخر لا سبيل لمساومتها على حياة هؤلاء.

رغم أن وزير الخارجية الفرنسي "لوران فابيوس" يدعي بين الحين و الآخر أن أهداف التدخل الفرنسي في مالي هي العمل على مساعدة الجيش المالي في وقف تقدم المتمردين الإسلاميين جنوبا، و حماية سلامة الدولة المالية، و المساعدة في إنقاذ الرهائن الفرنسيين، فإن المحللين يؤكدون أن التدخل الفرنسي مرتبط أكثر بسعي باريس لحماية وصون مصالحها القومية الحيوية في المنطقة.

ذلك أن الأهمية الإستراتيجية للمنطقة بالنسبة لفرنسا تتجلى في الثروات الطبيعية لشمال مالي و خصوصا الغاز و الثروة المعدنية التي تقع على مقربة من حقول النفط الجزائريين التي تسيل لعاب الفرنسيين، كما أنها على مسافة قريبة من مواقع موريتانية أظهر التنقيب فيها مؤشرات إيجابية، و يضاف إلى هذا المزيج حقيقة وجود حوالي 6000 من المواطنين الفرنسيين الذين يعيشون في مالي، ناهيك عن كون تنظيم القاعدة و الجماعات المرتبطة به العاملة في منطقة الصحراء و الساحل و يعتبر الفرنسيين من بين الغربيين الآخرين هدفا أوليا للخطف¹.

و تفسر هذه العوامل لجوء فرنسا إلى الخيار العسكري في مالي للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية التي تم تحديدها في الحفاظ على طرق الوصول للموارد الطبيعية و على رأسها النفط و اليورانيوم و مواجهة التهديدات التي تستهدف الأمن القومي الغربي، و محاصرة النفوذ الصيني² المتزايد في إفريقيا و أخيرا مواجهة قوى التطرف و التشدد الإسلامي³.

¹ - مادي إبراهيم كانتني، التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ عام 1991، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الاقتصاد، 2014، ص ص 144-145.

² - تحتفظ الصين بالعديد من الأوراق القائمة على وزنها الإستراتيجي و قوتها الاقتصادية، و تلعب دورا مهما في إفريقيا، كما تركز على الوجود المكثف بالاستثمارات في البلدان الإفريقية الغنية بالموارد الطبيعية و مصادر الطاقة التي تحتاج إليها للاستمرار في نموها الاقتصادي، و هو ما تسعى إليه من خلال المنتدى الصيني-الإفريقي، حول الصعود الإفريقي راجع: د. وليد محمود عبد الناصر، المعادلات الجديدة، تحولات موازين القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، عدد 187، مجلد 47، يناير 2012، ص. 73 و ما يليها.

خامسا: مقاييس العملية الفرنسية في مالي

يمكن وضع السلوك الفرنسي في مالي ضمن الإطار العام لنظرية السياسة الخارجية، فلا منافس عسكري لفرنسا في هذا البلد أو بالأحرى لا أحد من شأنه الحضور فيها عسكريا سواها، برغم الحضور الأمريكي في المنطقة عبر قيادة أفريكوم، فإنه سيكون من الطبيعي أن تقوم فرنسا بهذا الدور عوضا عن الولايات المتحدة الأمريكية التي تنتظر إلى هذه الأزمة بوصفها تقع ضمن نطاق فرنسا بالدرجة الأولى، كما تقع ضمن المجال الطبيعي لإقتسام المسؤوليات بين الشركاء في حلف شمال الأطلسي، و لا شك أن دعم الولايات المتحدة لفرنسا في هذه المنطقة يأتي في هذا الإطار، فالولايات المتحدة أسهمت في الحد من إصرار الجزائر على الحل السلمي لهذه المشكلة، و قد تولد شبه إقتناع خارجي بأن فرنسا يفترض أن تكون لاعبا أساسيا في هذه الأزمة، من دون أن تشعر أهم القوى الدولية بكونها تشكل خطرا كبيرا على طموحاتها الإفريقية، و تنطلق استراتيجية فرنسا من قناعات عسكرية داخلية تكلفها القيام بمهمات في الساحل و الصحراء، ليس استجابة لأمنها فحسب، و لكن أيضا بوصفها المتصرف بإسم مكانة أوروبا في هذا المجال، و قد سهل من هذه المهمة توافق المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا على حل عسكري لإنهاء الأزمة و وضع قدراتها تحت التصرف بهذا الشأن¹

و على الرغم من أن فرنسا استطاعت القضاء على فكرة أن الأوروبيين ينظرون إلى الداخل وفق منطق الضرورة فإنها تواجه تحديا رهيبا لتحويل إنجازاتها التكتيكية إلى انتصار أو على أقل تقدير الخروج من البلاد بهدوء.

و في ذات السياق (حول الوجود الصيني في إفريقيا). أنظر في: محمود عراقي، رؤية تحليلية للعلاقات الصينية- الإفريقية، آفاق إفريقية، الهيئة العامة للإستعلامات، المجلد الثاني عشر، العدد 41 سنة 2014، ص 137.
3- د. حمدي عبد الرحمان، صراعات الهيمنة (الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا)، مجلة السياسة الدولية، العدد 197، المجلد 49، يوليو 2014 ص. 13.

1- كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص. ص. 275-276.

و على السطح يبدو أن استراتيجية الخروج يتم الإعداد لها بالفعل، فقد تم إرسال قوة من قبل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس" أو من المفترض أن تحل قوات تشاد محل القوات الفرنسية و هناك بعثة تدريبية تابعة للاتحاد الأوروبي سوف تحاول إعادة تشكيل الجيش المالي.

يبدو أن تلك الجهود من المحتمل أن تفشل في مالي حيث أنها تمثل حولا فنية لها هو في حقيقة الأمر بمثابة مشكلة سياسية و إذا ما مضينا قدما، فإن فرنسا تحتاج أن تركز على العملية السياسية المحلية و أن تخلق التوازن الصحيح بين خيارين على نفس الدرجة من الخطورة: الانسحاب الفوري أو الإحتلال طويل المدى¹.

و أمام تعقد التحدي الذي يواجه تحقيق الإستقرار في شمال مالي قام مجموعة من هيئات الخبراء بتاريخ 06 فيفري 2013 بفحص عوامل و دوافع عدم الإستقرار في شمال مالي و متطلبات تحقيق الإستقرار في هذا الإقليم دون اللجوء للتدخل العسكري و توصلوا إلى أن التدخل العسكري لا يمكن أن يكون بديلا عن تطوير القدرة المؤسسية للتغيير الهيكلي الأوسع نطاقا في مالي.

و أكد الدكتور "جوزيف سيجل" أن القضية ليست مجرد طرح مبادرات للتدريب و التجهيز الجيد لدعم الجيش غير المجهز بالشكل الصحيح و إنما القضايا الأكبر هي تحقيق ثقافة عسكرية محترفة و إنشاء قوة متكاملة من مالي تستطيع أن تحافظ على وجودها و توفير الأمن في الشمال و هذا هو المطلوب بإختصار، إن التركيز يجب أن يكون على المؤسسات أكثر من التركيز على المسائل التكتيكية العسكرية².

سادسا: موقف الدول الإفريقية من التدخل الخارجي في صراعاتها الداخلية

¹- إيتان دي دوران، هل تمتلك فرنسا إستراتيجية للخروج من مالي، فرصة التوازن بين الإحتلال و الانسحاب، آفاق إفريقية، الهيئة العامة للإستعلامات العدد 38، المجلد 11، 2013، ص. 140.

²- د. جوزيف سيجل، أولويات إستعادة الإستقرار في مالي، ندوة نظمت بالمركز الإفريقي للدراسات الإستراتيجية واشنطن، فيفري 2013، منشورة في مجلة آفاق إفريقية، الهيئة العامة للإستعلامات، العدد 38، المجلد 11، 2013، ص 145.

يتلخص الموقف العام للدول الإفريقية من التدخل في صراعاتها الداخلية³ في معارضة التدخل الأجنبي في تلك الصراعات، إذ ترفض الدول الإفريقية – بوجه عام – التدخل الأجنبي في صراعاتها الداخلية، وخاصة تدخلات القوى الكبرى خارج إطار الأمم المتحدة¹، و قد عبرت الدول الإفريقية عن هذا الموقف العام في أكثر من مناسبة.

و على سبيل المثال رفضت كل من الزائير و إثيوبيا و كوت ديفوار تدخل الأمم المتحدة في الصراع الليبري، خشية أن يمثل ذلك سابقة يمكن أن تطبق عليهم في حالة اندلاع صراع داخلي في أي من الدول الثلاث و قد أعرب وزير خارجية بوركينا فاسو أمام الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1991 عن خوف بلاده من أن يؤدي التدخل لحماية حقوق الإنسان إلى تجاوزات تهدد سيادة و استقلال الدول، مثل التجاوزات التي حدثت من قبل تحت شعار رسالة التحضر التي صاحبت الإستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية.

و قد أكد وزير الخارجية الرواندي في نوفمبر 1996 على ذات المعنى قائلا "إن بلاده لا تثق في وجود القوات الأجنبية في إفريقيا، و أنها تعارض أي تدخل عسكري أجنبي في منطقة البحيرات العظمى، مشيرا إلى أن التدخل العسكري الفرنسي في رواندا عام 1994 أدى إلى هروب هؤلاء المتورطين في أعمال الإبادة الجماعية، كما أكدت الحكومة الرواندية على ضرورة تسوية صراع 1996/1997 في شرق الزائير في الإطار الإفريقي.

و في ذات الإتجاه أكد وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بإمكانية إستخدام القوة لتحقيق الحماية الإنسانية، مؤكدا

³ - على الرغم من أن الصراعات الداخلية في القارة الإفريقية تجد أسبابها الرئيسية في الأوضاع الإقتصادية و السياسية و التاريخية و الإجتماعية الخاصة بالدول الإفريقية، إلا أن العوامل الخارجية في إفريقيا كانت مدفوعة على الدوام بالمصالح الإستراتيجية و الإقتصادية للدول الأخرى في إفريقيا، أنظر: أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، المرجع السابق، ص. 181.

¹ - أنظر حول مشروعية التدخل الأجنبي و معايير مطابقتها مع ميثاق الأمم المتحدة في: أبو بكر عبد الله محمد، مدى مشروعية التدخل الأجنبي في الصومال في ضوء القانون الدولي العام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات القانونية، معهد البحوث و الدراسات القانونية، جامعة القاهرة، 2011، ص. 76 .

ضرورة التمسك بحق الدولة في الحفاظ على سيادتها الكاملة و عدم التنازل عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية².

الفرع الثاني: جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الطوارقي-المالي

تولي الجزائر إهتماما للقضايا الإنسانية خاصة ما تعلق منها بحل أزمات البناء السياسي، و من ذلك حل قضية الطوارق، و ذلك باتخاذ موقف يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي و المساهمة في إيجاد حل سياسي للنزاع المالي بغية إحلال السلم و الأمن و الإستقرار في هذا البلد المجاور و التصدي للتدخل الأجنبي، كانت هذه الإعتبارات وراء تحرك الدبلوماسية الجزائرية وفق مقاربة ثابتة منذ بداية الأزمة في شمال مالي و هي مقاربة تعتمد من حيث الوسائل على ضمان حل سياسي سلمي يكون بين الماليين أنفسهم. (أولا).

هذا، و قامت الجزائر بالوقوف موقفا يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي، و قد بدأ التحرك الملموس للدبلوماسية الجزائرية في المنطقة كون قضية الطوارق تشكل تهديدا كبيرا للأمن القومي الجزائري لذلك سعت الجزائر إلى إحتواء هذه التهديدات بإجراء حوار مع أطراف النزاع و أشرفت على سلسلة من جولات الحوار بين الطوارق و الحكومة المالية منذ عقد التسعينات. (ثانيا).

و رغم توقيع "جماعة أنصار الدين" و "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" على إتفاق وقف إطلاق النار و وقف العمليات العسكرية إلا أن تحرك الجماعات المسلحة للسيطرة على مدن جديدة و زحفها نحو العاصمة "باماكو" قضى على كل تلك الجهود و اندلع تمرد الطوارق لتعود فيما بعد وساطة الجزائر إثر إشتداد الصراع و التطورات التي آلت إليه. (ثالثا).

أولا: المقاربة الجزائرية السلمية لحل الأزمة في مالي

²- أيمن السيد محمد أحمد حسن شبانة، ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية بعد الحرب الباردة الكونغو الديمقراطية نموذجا، المرجع السابق، ص. ص. 119-120.

يمكن القول أن العالم اعترف بصحة المقاربة الأمنية و السياسية التي تتبناها الجزائر على المستويات الإقليمية / الجهوية و العالمية، إذ تقر القوى الكبرى بجدوى المقاربة الجزائرية التي تركز على الحوار لا التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة و على التنسيق الأمني و المساعدة التقنية، و كان لهذا الإقرار أن تخلت الإدارة الأمريكية عن تنصيب القاعدة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)¹ لتتحول بعدها مباشرة الجزائر العاصمة إلى قبلة للقادة السياسيين و العسكريين الأمريكيين و البريطانيين ليؤكدوا صحة المقاربة السياسية و الأمنية الجزائرية لقضايا الأمن و الإستقرار، و يعترفون على إثر ذلك بالدور الريادي للجزائر، في منطقة الساحل الإفريقي، و هو ما أكدّه قائد :أفريكوم" الجنرال "وليام وورلد" في زيارته للجزائر²، حيث اعترف بالدور الحاسم للجزائر في إرساء الأمن و الإستقرار في هذه المنطقة بالنظر إلى التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب و بناء على صحة مقاربتها الأمنية و السياسية لمشاكل المنطقة.

و لعل أكثر ما شغل الدبلوماسية الجزائرية هي التطورات الخطيرة التي تشهدها مشارف الحدود الجنوبية للبلاد، بسبب الأزمة في شمال مالي، و ذلك في أعقد قضية عرفتها المنطقة بسبب التداعيات الخطيرة التي قد تنعكس لا محالة على كافة مناطق الساحل بحيث تظهر منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الإنهيار و الانقلاب الأمني و حالة اللاأمن و ما يخلفه من آثار سلبية على

¹ - إن قيادة أفريكوم ستكون القوة الأمريكية السادسة للتدخل الإقليمي السريع في العالم، تنفيذ الخطة وضعها المعهد الإسرائيلي الأمريكي للدراسات السياسية و الإستراتيجية المتقدمة أثناء حكم المحافظين المتشددون في عهد الرئيس بوش الابن، و ذلك كالتالي:

- قوة نورديكوم في أمريكا الشمالية.

- قوة تاوذكوم في أمريكا الجنوبية.

- قوة سنذكوم في الشرق الأدنى و الأوسط و أفغانستان و آسيا الوسطى و جمهورية الاتحاد السوفياتي سابقا.

- قوة باكوم في المحيط الباسيفيكي و الصين.

-- قوة أيكوم في قارة أوروبا.

- قوة أفريكوم في قارة إفريقيا.

لمزيد من التفصيل أنظر في: عبد القادر رزيق المخادمي، قيادة "الإفريكوم" الأمريكية الحرب الباردة أم سباق للتسلح؟ ديوان المطبوعات الجامعية 2011، ص. ص. 16-17.

أنظر أيضا في: عاصم فتح الرحمان، المرجع السابق، ص. 167.

² - زار قائد أفريكوم هيئة أركان بلدان الساحل التي مقرها تمنراست في 27 مارس 2013. أنظر في: كريم مصلوح، المرجع السابق، ص. 283.

سكان المنطقة حيث أصبحت المنطقة المصدر الأساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد بالإضافة إلى غياب مفهوم الدولة و حالة الهشاشة و الإنكشاف الأمني و الإقتصادي، و خصوصا الاجتماعي الذي غالبا ما ينتج عنه أزمة هوية التي ينتج عنها تفكك المجتمع، و بالتالي الدولة مما يؤدي إلى ظهور الدولة الفاشلة أمنيا و مجتمعيًا، و تعتبر الجزائر الإمتداد الإفريقي لحدودها محورا استراتيجيا نظرا لثقل إنعكاساته السلبية في حالة عدم الإستقرار أو التهديد على الجناح الجنوبي لأنها القومي التي تهدد بطريقة مباشرة استقرار الأمن القومي الجزائري بمستوياته السبعة (الأمن المجتمعي، الإقتصادي، الثقافي، السياسي، العسكري، البيئي و الصحي).

و هذا ما أجبر الجزائر على التحرك الدبلوماسي من أجل تفادي أي تدخل أجنبي و دولي على حدودها الجنوبية¹ و خلق بؤر توتر جديدة².

و قد ركزت الجزائر كثيرا على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة و تفادي التدخل العسكري الذي ستكون نتائجه وخيمة على المدى القريب و البعيد.

و إذ حرصت على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع هذه الأزمة، في الوقت الذي يحضى فيه بإجماع من قبل بعض الدول الإفريقية و القوى الكبرى، فإن الدبلوماسية الجزائرية لم تفقد الأمل من أجل التوصل إلى إيجاد تسوية سلمية رغم مصادقة مجلس الأمن على لائحة تجيز التدخل العسكري¹ بشروط، حيث رعت إتفاقا

¹ - تسعى فرنسا للحصول على قواعد عسكرية قرب برج باجي مختار، بحيث هناك بعض الفصائل الطوارقية التي تدعمها فرنسا تطالب بإقامة دولة طارقية مشابهة لمشروع المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية و التي تشمل الجنوب الجزائري. أنظر في: بوستي توفيق، بوقنور إسماعيل، جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الطوارقي-المالي، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الفترة 24-25 نوفمبر 2013، ص. 7.

² - بن عائشة محمد الأمين، الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي، نشرت بواسطة المركز الديمقراطي العربي في قسم الدراسات و العلاقات الدولية على الموقع: <http://www.demotricac.dz/?p=8205> و راجع في ذلك أيضا د. منصور لخضاري، الدور الدبلوماسي الجزائري في حل الأزمات الأمنية التي تهدد منطقة الساحل على الموقع: <http://www.vitamedz.com/articles18300299903201.html>

¹ - أعطت القرارات الأممية الثلاثة 2056، 2071، 2085 مسوّا شرعيا لعملية التدخل العسكري. أنظر في: كريم مصلوح، المرجع السابق، ص. 280.

بين حركتي أنصار الدين و الأزواد يصب في إطار تشجيع الحوار و المفاوضات مع الحكومة الإنتقالية بباهاكو².

ثانيا: الوساطة الجزائرية لحل النزاع الوارقي – المالي

1 – التحديات الأمنية لأزمة الطوارق

تشكل مالي العمق الإستراتيجي للجزائر، و حفاظا على أمنها الوطني³ قامت الجزائر دائما بدور الوسيط لتسوية النزاعات الداخلية في مالي في سنوات 1990 و 1996 و 2006 و 1012-2013.

إن الأزمة في مالي معقدة و متعددة الأبعاد، و البعد الأساسي فيها يتمثل في أزمة بناء الدولة، سواء في مالي أو موريتانيا أو النيجر أو حتى تشاد، إذ أن هناك هشاشة في المؤسسات الأمنية و السياسية و هي الصفة المشتركة بين جميع هذه الأنظمة السياسية ثم هناك البعد التاريخي السياسي، حيث إن تشكيل الدولة الوطنية في هذه المنطقة أبعد الكثير من الهويات أو الأقليات و التي تدمج في نظام الدولة، كما لم تستند من التنمية، كما أن تطور النزاع في مالي لا يمكن فصله عن تطور إشكالية السلام و الأمن في إفريقيا⁴.

بالنظر إلى أن أزمة الطوارق ليست أزمة جزائرية المنشأ، بل تعتبر أزمة ذات تهديدات جوارية، عملت الجزائر من خلال منطق الإستباقية على لعب أدوار محورية في تسوية النزاع التارقي بين طوارق مالي و السلطة المركزية المالية، و بالنظر إلى إدراك الجزائر الجيد لمخاطر الدخول في حالة اللإستقرار إقليمي، سارعت الجزائر إلى

² - الدبلوماسية الجزائرية تتجج في تفكيك ألغام الأزمة المالية، تصفح الموقع:

<http://www.elbilad.net/article/detail?id=32959> لوحظ بتاريخ 2015-03-01

³ - حول تداعيات الأزمة المالية على الأمن الجزائري. أنظر في: بوزادية جمال، الساحل: البعد الإستراتيجي للحرب في مالي و تداعياتها على بلدان المغرب العربي، مجلة المفكر، الصادرة عن كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع، ماي 2013، ص. 542 و ما بعدها.

⁴ - محمد دخوش، نظرة على العلاقات الجزائرية – المالية، الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي، تصفح الموقع: <http://www.elnaaed.com/ara/sujetsopinions/31020>

التحرك على كل الجبهات الممكنة للحد من إمكانيات تطور هذا النزاع إلى نزاع إقليمي على الحدود البرية الجزائرية.

2- إدارة الجزائر للمفاوضات لتسوية النزاع الطوارقي- المالي

في إطار هذه المساعي الحميدة الجماعية، انعقدت يومي 08 و 09 سبتمبر 1990 قمة "جانت" « djanet » و بحضور كل من مالي و النيجر و ليبيا، هذه القمة التي و إن وضعت يدها على أهم أسباب الأزمة الترقية، إلا أن الإرادة التي كانت تحدد الأطراف المعنية لوضع إستراتيجية عمل طويلة المدى، تقوم على التنسيق المستمر بين وزراء الداخلية للبلدان المعنية، سرعان ما تلاشت أمام بعض الحساسيات المتعلقة بالثقل الإقليمي للدول، حيث انسحبت ليبيا في أول قمة وزارية على خلفية اختيار "الحركة الشعبية لتحرير الأزواد" للوساطة الجزائرية على حساب الوساطة الليبية¹ فأصبحت الجزائر تدير المفاوضات و بادرت بعقد قمة رباعية للدول المجاورة و المعنية بالصراع بمدينة جانبيت الجزائرية ذات الأغلبية الطارقية في الثامن و التاسع من سبتمبر 1990 من أجل البحث عن حلول لتمرد الطوارق في كل من مالي و النيجر²، و ذلك بمشاركة رؤساء الدول المعنية، الرئيس المالي "موسى تراوري" و النيجيري "علي شايبو" و الزعيم الليبي معمر القذافي، بالإضافة إلى الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد رئيس القمة، و اتفق المجتمعون على وضع استراتيجية طويلة المدى للعمل المشترك لمواجهة إنعكاسات الصراع و تأمين الحدود و تحقيق الأمن و الإستقرار في المنطقة و ذلك من خلال عدم إستعمال القوة كوسيلة وحيدة لحل الصراع، و استمرت الدبلوماسية الجزائرية في تكثيف جهودها و الضغط على قيادات الجهات الأزوادية المسلحة للتخلي عن مطلبها الرئيسي المتمثل في الفدرالية¹ و الدخول في حوار سياسي مع "بماكو" و مقابل أن تعترف الأخيرة بشرعية المطالب الاقتصادية و الإدارية و الخصوصيات

¹ - ريموش سفيان، السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، في: د. بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، المرجع السابق، ص. ص. 669- 670 .

² - حول تمرد الطوارق في كل من مالي و النيجر. أنظر في: سباستيان إليشر، بعد مالي تأتي النيجر، مشاكل غرب إفريقيا تنتقل إلى الشرق، آفاق إفريقية، العدد 38، 2013، ص. 146 .

¹ - أنظر في: كريم مصلوح، المرجع السابق، ص. 283 .

الثقافية للأقليات الطارقية في مالي و تعمل على تحقيق التنمية في إقليم أزواد، و قد استخدمت الجزائر وسائل مؤثرة بقيادات قبلية لطوارق الجزائر، و قد انبثق عن هذه الجهود الجزائرية إجراء التفاوض بين الماليين في السادس من يناير 1991 بمدينة تمنراست برعاية وزير الداخلية الجزائري "**محمد صالح**" شخصيا و بحضور رئيس الأركان الحربية لدولة مالي "**عثمان كوليبالي**" ممثلا لنظام تراوي و ممثل الحراك الأزوادي، و زعيم الحركة الشعبية الأزواذية "**إياد أغ أغالي**"، و اسفرت تلك المفاوضات عن اتفاق تمنراست² الذي نص على احترام الوحدة الترابية و شكل الدولة المالية و وقف إطلاق النار و منح الأقليم الشمالية نوعا من الحكم الذاتي و إلغاء بعض القواعد العسكرية في الأماكن السكنية في المنطقة و دمج المقاتلين و السياسيين من الطوارق و العرب في مؤسسات الدولة و الإسراع في تحقيق التنمية و إنشاء لجنة فض النزاعات برئاسة الجزائر كوسيط وراعي للاتفاق³.

كما استضافت الجزائر عدة إجتماعات و لقاءات جديدة بين الحركات الأزواذية و الحكومية المالية، و ذلك بغرض الحفاظ على الهدنة و ضرورة متابعة التفاوض، و احتضنت في هذا السياق العديد من اللقاءات و عمليات الوساطة مثل إجتماع الجزائر العاصمة الأول من 29 إلى 30 ديسمبر 1991، و اجتماع الجزائر الثاني من 22 إلى 30 جانفي 1994، و كذا الإجتماع الثالث من 15 إلى 25 مارس 1992، و لقاء تمنراست من 16 إلى 20 أفريل 1994، و لقاء الجزائر 10 إلى 15 ماي 1994، ثم جاء لقاء تمنراست من 27 إلى 30 جانفي 1994 الذي توج بالإعلان الرسمي عن

²- عرف هذا الإتفاق بعض النقائص و التي كان على رأسها عدم احتوائه لكل طوارق مالي، و هو الأمر الذي أدى إلى عودة العنف إلى شمال مالي و خرق وقف إطلاق النار، حيث قام المتمردون بحوالي 7 هجمات راح ضحيتها قتيلين و 5 جرحى و بعض الخسائر المادية و تعقدت مساعي تدارس سبل إنهاء النزاع مع ميلاد تنظيمين متمردين جديدين هما: "الجيش الثوري لتحرير الأزواد" و "الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد". أنظر في: علالي حكيمة، طبيعة السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي يومي 24- 25 نوفمبر 2013، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، ص. 28.

³- محمد أغ إسماعيل، المرجع السابق، ص. ص. 127-128.

تسوية النزاع في شمال مالي بتاريخ 26 مارس 1996¹، و العامل المشترك في كل تلك اللقاءات هو إعمال مبدأ " الوساطة النزيفية " كما بين من خلال مايلي:

1- لقاء الجزائر العاصمة الأول: على إثر عودة العنف إلى شمال مالي بدأت أطراف النزاع في أشواط جديدة من المفاوضات، و على هذا الأساس إلتقى ممثلون عن الحكومة المالية و ممثلون عن الحكومة الجزائرية في لقاء أولي يومي 29 و 30 ديسمبر 1991 من أجل تحديد و تحضير إطار المفاوضات، و التأكيد على أهمية الوساطة الجزائرية في هذا النزاع.

2- لقاء الجزائر العاصمة الثاني: تم هذا اللقاء الذي كان تحت إشراف الجزائر من أجل التأكد على النقاط التي يتم الإتفاق عليها في المفاوضات الأولية، و كان ذلك بين 22-24 جانفي 1992، حيث أكد هذا اللقاء على توقيع الهدنة، الإطلاق المتبادل لسراح المسجونين، تنصيب لجنة مستقلة للتحقيق، و ضرورة متابعة المفاوضات كشروط مسبقة للبدء في عملية المفاوضات بوساطة جزائرية.

3- لقاء الجزائر العاصمة الثالث: تم هذا اللقاء في مارس 1992، و كان بمثابة الخلفية الصلبة التي تم من خلالها التوقيع على " الميثاق الوطني " بالعاصمة المالية " باماكو " بتاريخ 11 أفريل 1992، و الذي قيم في وقته على أنه معلم لإنجاز عظيم بالنظر إلى أنه ميثاق شامل للعديد من القضايا إنطلاقا من إدماج المتمردين في الجيش و الحكومة المالية، وصولا إلى إنشاء هرمية محلية و إقليمية من المجالس لإنتقال السلطة بشكل حقيقي، إضافة إلى تخصيص الموارد الوطنية لعملية التنمية.

4- لقاء تمراست من 16 إلى 20 أفريل 1994، و الذي عقد تقييم مستوى تطبيق الميثاق الوطني، و تحديد السبل الكفيلة و هو الأمر الذي تم بعد تدارس اقتراحات الطرفين، بالإضافة إلى إعادة التأكيد على الحل النهائي للمشاكل المتعلقة بالمتمردين.

5- لقاء الجزائر العاصمة من 10 إلى 15 ماي 1994، و الذي خصص للتفاوض حول عدد من المتمردين الذين سيتم إدماجهم في مختلف أجهزة الدولة، إضافة إلى

¹- محمد دخوش، المرجع السابق، ص. 2.

التفاوض حول تفكيك قواعد المتمردين و تنصيب جهاز أمن لحماية الأشخاص و الممتلكات، لجنة الإدماج المتمردين، لجنة تفكيك القواعد العسكرية التي تباشر مهامها تحت إشراف الوسيط الجزائري.

6- لقاء تمناست من 27 إلى 30 جوان 1994، و الذي جاء في خضم عودة العمل المسلح على إثر الأحداث التي راح ضحيتها 09 طوارق، و على هذا الأساس أدان هذا اللقاء الإنحرافات الأخيرة عن مسار السلم، كما أكد على مباشرة إدماج المتمردين في جو من الثقة المتبادلة، ومحاربة العصابات التي تنتهز الوضع أي كان مصدرها، لقد أدى عدم احترام الأطراف المعنية للإتفاقيات المبرمة إلى عودة النزاع المسلح من مرة إلى أخرى، وتعيّن الجزائر في كل مرة حاضرة كوسيط، إلى أن علقت وساطتها في أفريل 2005، على خلفية بعض الإنتقادات التي قدمتها وسائل الإعلام المالية، لكن و مع إزدياد وتيرة العنف سنة 2006 وجدت الدبلوماسية الجزائرية نفسها مجبرة على العودة مرة أخرى إلى دور الوساطة التي كللت هذه المرة بتوقيع "إتفاق السلام" في الجزائر في جويلية 2006 و بإشراف من رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" و تم إلحاق هذا الإتفاق بثلاث بروتوكولات تنظيمية في 20 فيفري 2007 بسبب المناوشات التي حدثت عن سوء فهم بعض بنود الإتفاق، و على الرغم من ذلك إشتدت حدة النزاع مرة أخرى في مارس 2008 بسبب الإتهامات المتبادلة بعدم تطبيق بنود الإتفاق، و على هذا الأساس قامت الجزائر و على مدار أربعة أيام 24-27 جويلية 2008، بالرجوع إلى طاولة المفاوضات بصفة الوسيط، حيث تم التوقيع على إتفاق لوقف إطلاق النار¹.

ثالثا: هندسة الدبلوماسية الجزائرية للأزمة الأزوادية الراهنة (2012-2015)

¹ - ريموش سفيان، السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، في. د: بومدين طاشمة، السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، في. د. بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، المرجع السابق، ص. 672-674.

بخصوص الأزمة الأخيرة التي عاشتها مالي فهي تمثل درجة عالية من الخطورة على المستويين الإقليمي و الدولي، و هذا ما أكده "جان بينغ" رئيس المفوضية الإفريقية بقوله أن أزمة مالي الراهنة من أخطر الأزمات التي تواجهها قارتنا و إن إستمرارها يشكل خطرا حقيقيا على ديمومة الدولة المالية و الإستقرار و الأمن الإقليميين، و كان من الطبيعي و من المنطقي أن تكون الجزائر هي قبة المالين الأولى لمساعدتهم على حل نزاعاتهم الداخلية منذ إندلاع الأزمة المالية الأخيرة في جانفي 2012².

قامت الجزائر التي كانت دائما هي الراعي الحصري لجميع اتفاقيات السلام السابقة³ بدعوة طرفي النزاع لوقف إطلاق النار و الجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة.

كما أدانت على لسان المتحدث بإسم الخارجية" عمار بلاني" الإنقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس "أمدو توماني توري"⁴ في مارس 2012 معربة عن رفضها للتغييرات المنافية للدستور موضحة أن الجزائر تتابع بقلق شديد الوضع في مالي، و بحكم مبادئ الدبلوماسية الجزائرية النابعة من ميثاق الإتحاد الإفريقي تدين اللجوء إلى القوة و ترفض التغييرات المنافية للدستور.

كانت المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة المالية الراهنة تقوم على إستراتيجية تهدف لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن الحل العسكري الذي تقترحه مجموعة الإيكواس بإيعاز من فرنسا¹.

²- أنظر حول أزمة مالي لعام 2012 في ضوء الوضع المقارن بالتفصيل في كريم مصلوح، المرجع السابق، ص. 269 و مايليها.

³- أنظر في: الحاج ولد إبراهيم، أزمة شمالي مالي، ... إنفجار الداخل و تداعيات الإقليم، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 12 فيفري 2012، ص. 6.

⁴- إن إنتخابات مالي الرئاسية عام 2007 و التي أدت إلى إعادة إنتخاب الرئيس "أمدو توريماني توري" لفترة رئاسية ثانية تؤكد أهمية نمط القيادات العسكرية ذات التوجهات الديمقراطية في إفريقيا و هو ما يعني ترسيخ قيمة التداول السلمي للسلطة في المجتمع المالي.

أنظر في: د. حمدي عبد الرحمن حسن، المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، جويلية 2007، ص. 56 و ما بعدها.

¹- محمد دخوش، المرجع السابق، ص. 3.

و من أجل الحيلولة دون التدخل و الدفاع عن الحل التفاوضي توسطت الجزائر بين "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" و "أنصار الدين" و أسفرت عن التوقيع على وثيقة المصالحة بينهما و تأكيدهما على الإلتزام بخيار الحوار و المفاوضات السياسية مع بماكو لتسوية الصراع و استعدادهما لمحاربة الإرهاب في الإقليم.

عادت الجزائر مجددا لرئاسة فريق الوساطة الدولية بين "الحركات الأزوادية" و "بماكو" في يوليو 2014 بعدما تخلت "الحركات الأزوادية" عن مطالبها الانفصالية و تعثر العملية التفاوضية الناجم عن رفض "بماكو" لوساطة "الإيكواس" بقيادة "بوركينافاسو"، فنجحت الجزائر في تثبيت هدنة وقف إطلاق النار الموقع "بكيدال" 2013 بين الحركات و الجيش المالي من ناحية و ساهمت في توحيد الحركات الأزوادية المسلحة تحت إسم التنسيقية للحركات الأزوادية².

كان دخول الجزائر كوسيط في هذه الأزمة مطلع عام 2014 عندما زار الرئيس المالي بوبكر كايتا الجزائر، و طلب من نظيره الجزائري عبد العزيز بوتفليقة المساهمة في حل هذه الأزمة.

انطلق مسار مفاوضات السلام بالجزائر منذ شهر يوليو 2014 في أربع جولات بين حكومة "باماكو" و ست حركات عسكرية في الشمال هي: "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" و "المجلس الأعلى لوحدة أزواد" و "الحركة العربية الأزوادية"، "الحركة العربية للأزواد"، (منشقة عن الحركة الأم)، و " التنسيقية من أجل شعب الأزواد" و " تنسيقية الحركات و الجبهات القومية للمقاومة".

يضم فريق الوساطة الدولية، كل من بعثة الأمم المتحدة في مالي و الإتحاد الإفريقي و المجموعة الاقتصادية لتنمية غرب إفريقيا و الإتحاد الأوروبي، و منظمة التعاون الإسلامي، و بوكينا فاسو، و موريتانيا و النيجر و نيجيريا، و التشاد بقيادة الجزائر¹.

²- محمد أغ إسماعيل، المرجع السابق، ص. 133.

¹- الجزائر في سنة 2014، الخروج من عزلة دبلوماسية تصفح الموقع: <http://www.moheet.com/2014/12/22>

هكذا ظلت أزمة شمالي مالي تتجه بخطى ثابتة طيلة عام 2014 نحو الانفراج من خلال المسار التفاوضي الذي ترعاه الجزائر على أمل أن يتوج باتفاق شامل و نهائي يكرس لثقافة تصالحية بين أبناء البلد و يطوي صفحة العنف الذي طالما ألقى بظلاله على السلم و الأمن في المنطقة، و حقق الفرقاء الماليون مكاسب عديدة من خلال مفاوضات السلام في مراحلها الأربع متجاوزين بذلك مرحلة الخطر القائمة على العنف إلى مرحلة جديدة تركز على الحوار بين الحكومة و الحركات الناشطة في المنطقة و لأن أصبح الحل السلمي للأزمة المالية حقيقة مع نهاية سنة 2014، فذلك بفضل الجهود الجبارة و سلسلة اللقاءات التمهيدية التي باشرتها الجزائر الصادرة إلى توفير الشروط الكفيلة بإطلاق حوار شامل بين الماليين، و كانت ثمرة هذه الجهود التوقيع على "إعلان الجزائر" 09 جوان 2014 و "أرضية التفاهم المبدئية للحوار" 14 جوان 2014 اللتان تشكلان منطلقا لمسار التفاوض.

على إثر إبرام هاتين الوثيقتين تم تشكيل كتلتين على مستوى الحركات أولهما "تنسيقية الحركات الموقعة على إعلان الجزائر" و تضم كلا من الحركة الوطنية لتحرير الأزواد و المجلس الأعلى لتوحيد الأزواد و الحركة العربية للأزواد.

و ثانيهما " الحركات الموقعة على أرضية التفاهم المبدئية" و تشمل التنسيقية من أجل شعب الأزواد و تنسيقية الحركات و الجبهات القومية للمقاومة و الحركة العربية للأزواد المنشقة، و بناء على ذلك تم عقد أول جولة للحوار المباشر بين الفرقاء الماليين بالجزائر من 17 إلى 24 جويلية توجت بتوقيع الحركات السياسية المسلحة الست (06) المعنية بالأزمة على وثيقتين تتضمنان " ورقة الطريق للمفاوضات في إطار مسار الجزائر" و "إعلان وقف القتال" قصد تهيئة الشروط الضرورية لحل شامل و متفق عليه لمشاكل مناطق شمال مالي.

تخللت هذه الجولة الأولى التي وضعت "بالخطوة العملاقة" نحو السلم بواذر حسن نية من قبل الطرفين الأساسيين في الحوار حيث تبادلت الحكومة و "الحركات الست" عشرات الأسرى في أول عملية من هذا النوع منذ بدء الأزمة و بين مطالب تراوحت

بين الرغبة في الانفصال التام عن باماكو و بين الإشتراك في دواليب الحكم و التسيير و تحقيق التنمية في مناطق الشمال، تمايزت مواقف الأطراف المنخرطة في الحوار، و اختلفت أولوياتهم بين مهتم بالشق الأمني للأزمة و مرافع من أجل الحقوق السياسية و التنمية لقاطني الشمال و بغية أن تعالج هذه المفاوضات كل القضايا الخلافية بما فيها الأمنية و السياسية و التنمية و الثقافية، فقد عمدت الوساطة منذ الجولة الثانية (1 سبتمبر 2014) إلى تشكيل أربع لجان تقنية تختص الأولى في القضايا السياسية و المؤسساتية و الثانية بالمسائل الأمنية و لجنة ثالثة للعدالة و رابعة للتنمية و القضايا الإجتماعية.

تميز هذا المسار خلال جولاته الأربع (يوليو، سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر) بثبات كل الأطراف على نهج الحوار لحل الأزمة¹ و هي الخطوات الأخيرة التي عرفها مسار الجزائر لتحقيق السلم و المصالحة² في مالي قبل توقيع الفرقاء الماليين للإتفاق الذي قاده الجزائر.

يذكر أن الحوار الشامل بين الأطراف المالية الذي انطلق شهر جويلية 2014 بالجزائر أدرك أربع جولات تحت قيادة وساطة دولية تقودها الجزائر، و استطاعت الجزائر أثناء إدارتها للوساطة الدولية في التوصل إلى خارطة طريق توافقية للتفاوض، و من ثم مشروع الإتفاق النهائي في مارس 2015 الذي ركز على سياسة إعادة الإدماج الوظيفي من حيث تقسيم الثروة و السلطة بالتساوي تحت مظلة اللامركزية المتطورة أو الجهوية، أي لا يختلف كثيرا عن الإتفاقيات السابقة (إتفاق 1992، 2006) و لذا لقي قبولا و توقيعاً من الحكومة المركزية و الحركات المسلحة المالية لها، بينما رفضت منسقية الحركات الأزوادية و طالبت بتعديله لذلك تعمل الوساطة الدولية بقيادة الجزائر جاهدة الإقناع الحركات الأزوادية بالقبول بالإتفاق دون تعديله¹.

لم ينقص تحفظ الحركات الثلاث من جدية الإتفاق الذي وقع بحضور وزير الخارجية "رمطان لعمامرة" و وزير الخارجية المالي "عبدولاي ديوب"، و الممثل

¹ - مالي 2014، فرقاء أزمة الشمال المالي يتقدمون بخطى ثابتة نحو ميثاق للسلم و المصالحة الوطنية تصفح الموقع: <http://www.ops.dz/ar/monde11133>

و للمزيد من التفصيل حول وساطة الجزائر في مالي أنظر في: "ليبيا و مالي في صلب الدبلوماسية الجزائرية على الموقع: <http://www.arabic-military.com/t101211p100-topic>

² - حول أدوات المصالحة و تحديات بناء السلم . أنظر في: طوني كاربو، بناء السلم في إفريقيا، إفريقيا السلم و النزاع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص. 193 و ما بعدها.

¹ - محمد أغ إسماعيل، المرجع السابق، ص. 133-134.

الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) كما حضر مراسيم التوقيع على الاتفاق ممثلان عن الحكومتين الأمريكية و الفرنسية، و أشادت الحكومة المالية و فريق الوساطة المؤلف من "بوركينافاسو و موريتانيا و النيجر و نيجيريا و تشاد" بالإضافة إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، و الإتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة و الإتحاد الأوروبي، و منظمة التعاون الإسلامي بالجهود التي بذلتها الجزائر².

و أشادت جميع الأطراف المالية بتوقيع تنسيقية حركات الأزواد بباماكو على اتفاق السلم و المصالحة في مالي³ و نوهوا بشدة بالجزائر التي قادت الوساطة الدولية في المفاوضات بين الماليين بنجاح⁴.

و أضافت أن الجزائر أعطت درسا كبيرا في الدبلوماسية على طول مسار الحوار بفضل النوعية الإستثنائية لجميع الأطراف المشاركة في تسوية تلك الأزمة و أكد الوزير المالي للمصالحة الوطنية و تنمية مناطق الشمال "ولد سيدي محمد زهابي" بباماكو أن الجزائر و بفضل ثقل وزن دبلوماسيتها في المنطقة كانت الأنسب لتقود الوساطة¹.

المبحث الثاني

الجهود القانونية الجزائرية لمكافحة الإرهاب

يظهر الإهتمام الكبير للجزائر بقضايا السلم و الأمن في القارة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية سابقا و منظمة الإتحاد الإفريقي حاليا من خلال تتبع القضايا و الإنشغالات التي تم التركيز عليها في مختلف قمم المنظمة الأم و الإتحاد الإفريقي منذ

² - إتفاق السلام في مالي تصفح الموقع:

³ - حول تطبيق نموذج المصالحة الوطنية في مالي. أنظر في: صليحة كبابي، تجربة المصالحة الوطنية و المقترح الجزائري لإعادة بناء الدولة في مالي، في: د. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، المرجع السابق، ص. 495 و ما بعدها.

⁴ - الدبلوماسية الجزائرية تحقق إنجازا تاريخيا في شمال مالي، تصفح الموقع: <http://www.elayem.com?p=6232>

¹ - الجزائر تعطي العالم درسا كبيرا في الدبلوماسية بإنجاح الوساطة الدولية في إطار تسوية الأزمة المالية تصفح ذلك على الموقع: <http://fibladi.dz> .

إنشائه، و التي تنصب كلها حول البحث في سبل و طرق تفعيل التنسيق و التعاون الإقليمي لتحقيق التكامل القاري، و تشجيع التعاون الإقليمي في المجال الأمني لمواجهة تهديدات الإرهاب، و الجريمة المنظمة ظلت حاضرة و بشكل مستمر في نقاشات و جدول أعمال هذه القمم التي من أهمها الدورة الخامسة و الثلاثون للقادة الأفارقة المنعقدة في جويلية 1999 بالجزائر التي أقرت إتفاقية² مكافحة الإرهاب و الوقاية منه اعتمدت في ذلك على مجموعة من الآليات الوطنية و الإقليمية لمكافحة الإرهاب الذي ساعد على تنامي نشاطه استفحال الجريمة المنظمة عبر الحدود الصحراوية الجزائرية. (المطلب الأول)

و في إطار مكافحتها للإرهاب تتبنى الجزائر على المستوى الإقليمي مقاربة أمنية تؤكد على ضرورة تنسيق الجهود في المجال الأمني مع دول الجوار للوصول إلى مقاربة أمنية مشتركة بين دول المنطقة و يظهر تأكيد الجزائر على ضرورة التعاون و التنسيق بينهم لإيجاد سياسات و استراتيجيات إفريقية لمواجهة هذه التهديدات، حيث توج إجتمع دول الساحل الإفريقي بالجزائر يوم 18 مارس 2010 بإتفاق على أهمية التعاون على المستويين الثنائي و الإقليمي بإعتباره يشكل إطارا من أجل مكافحة فعالة و شاملة لظاهرة الإرهاب في المنطقة¹. (المطلب الثاني).

المطلب الثاني

آليات السياسة الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب

يمثل الموقف في الجزائر أكثر صور الإرهاب عنفا في التسعينات و بدأت الدوامة الخطيرة للإرهاب تدور رحاها، رغم محاولات النظم الجزائرية المتعاقبة لوقفها، إلى أن تولى الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" سدة الحكم، حيث نجح إلى حد

² تشكل إتفاقية الجزائر 1999 المتعلقة بمكافحة الإرهاب و البروتوكول الإضافي لسنة 2004 قاعدة قانونية و مؤسساتية متينة من أجل التعاون الأمني بين الدول الأعضاء و التنسيق مع الشركاء الدوليين. أنظر في: مليكة فريمش، القاعدة في المغرب العربي و استراتيجية محاربتها، في: د. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، المرجع السابق، ص. 266.

¹ حول التنسيق الأمني بين دول الساحل المنعقد بالجزائر أنظر في: مريم براهيم، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص. 191.

كبير من خلال بعض الإصلاحات في إحتواء العنف، وسعت الجزائر منذ بداية مواجهتها مع جماعات العنف المسلح إلى إقناع المجتمع الدولي على التعامل الجماعي ضد الإرهاب و العمل المشترك و البحث عن إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب (الفرع الأول).

كون الدولة الجزائرية تعتبر من الدول الإفريقية الأكثر تأثيرا بظاهرة الإرهاب و خبرة في مكافحته، مما جعلها نموذجا يحتذي بها في هذا الجانب، خصوصا أن لدى الجزائر رؤية إستراتيجية و إرادة لمحاربة الظاهرة على الصعيدين الإفريقي و الدولي. (الفرع الثاني).

الفرع الأول

مستويات التعاون الجزائري في مكافحة الإرهاب

تعد التجربة الجزائرية في التعامل مع الظاهرة الإرهابية بشكلها الأمني و السياسي مرجعا للعديد من الدول خاصة بعد الإنتقال من مرحلة المأساة الوطنية إلى مرحلة السلم و المصالحة الوطنية مما جعل الجزائر تحتضن المركز الإفريقي للدراسات و البحوث حول ظاهرة الإرهاب¹.

أمام الطبيعة المركبة لموضوع الإرهاب، و قبل التناول التفصيلي لأطر التعاون مع الدول الكبرى و المنظمات الإقليمية و الدولية، فقد يكون من الضرورة بمكان إلقاء الضوء على ماهية الإرهاب و تفسيره كظاهرة في سياق الخصوصية الإفريقية (أولا). ثم الخوض في تجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب التي جعلتها تتأقلم بسرعة مع الواقع الجديد للنظام الدولي لاسيما مع دخولها في شراكة مع المجموعة الدولية و على رأسها

¹ - دشن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة يوم 13-10-2004 المركز الإفريقي للبحوث و الدراسات حول " الإرهاب" في عاصمة الجزائر حيث أكد أن المرك يحد صرحا مهما للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، و كانت دوافع اختيار الجزائر مقر للمركز إلى ثقة الدول في بلدنا" و الغاية من إنشاء المركز هي تعزيز التعاون و تطوير الشراكة بين الدول الإفريقية و بقية دول العالم من أجل مكافحة ظاهرة "الإرهاب" و الجريمة المنظمة، و أشاد بدور المركز الإفريقي لمحاربة الإرهاب و اعتبره بوابة من إفريقيا نحو العالم و مرجعية العمل الإفريقي للتصدي للإرهاب عن طريق جمع المعلومات و المعلومات حول ظاهرة الإرهاب في إفريقيا . و شدد الرئيس بوتفليقة على أن المركز و هو الأول من نوعه في القارة السمراء سيكون بوابة إفريقيا في العالم. أنظر الدكتور عز الدين قطوش، المرجع السابق، ص. 216.

منظمة حلف شمال الأطلسي و الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأخيرة التي صارت أول شريك للجزائر في محاربة الإرهاب بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001. (ثانيا).

أولاً: ماهية و تفسير الإرهاب في إفريقيا

1- مشكلة تعريف الإرهاب يعتبر التعريف الجامع للإرهاب من الموضوعات الخلافية للمجتمع الدولي كون التعريف يشمل الأفراد و كذلك الأفعال، فبالنسبة للأفراد يوجد هناك إختلافات كبيرة في الوصف الذي يطلق على الأفراد القائمين بتلك العمليات¹ و ذلك تبعا لإختلاف الموقف السياسي، العرقي، الديني الذي يتبنونه، و من ثم يطلق عليهم إما إرهابيون أو مجرمون أو مخربون عصاة أو منشقون، أو جنود تحرير أو محاربون من أجل نيل الحرية، أو مناضلون أو رجال حركة شعبية أو ثورية و أحيانا خصوم أو معارضون راديكاليون.

كما يختلف الوصف الذي يطلق على الأفعال كذلك فهي إما: عمليات إرهابية أو أفعال إجرامية دنيئة و غادرة أو عمليات تخريبية، أو عمليات فدائية أو عمل من أعمال المقاومة أو التحرير أو عمليات إنتحارية أو استشهادية، و قد أدى هذا الخلاف في وجهات النظر إلى أن تعريف الإرهاب قد أصبح مشكلة تصعب على الحل، الأمر الذي ينتج عنه صعوبة التوصل إلى إتفاقيات دولية، و نظرا لإختلاف الرؤية و من ثم مصالح الدول، و ذلك نتيجة لعدم وضوح الفاصل بين العنف السياسي و الجريمة المنظمة.

و رغم كل تلك الإختلافات فيمكن رصد بعض تعاريف الإرهاب:

أ- إن الإرهاب عبارة عن عنف منظم و متصل بقصد خلق حالة من الرعب و التهديد العام الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية، و الذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية.

ب- يقصد به فعل رمزي، يتم لإحداث تأثير سياسي بإستخدام العنف أو التهديد به.

¹ - حول تعريف الإرهاب الفردي و أشكاله راجع في المرصد العربي للتطرف و الإرهاب على الموقع التالي:
<http://www.anabobservatory.com/?page.id=336420013>

ت- هناك تعريف آخر للعنف السياسي بأنه: أفعال التدمير و التخريب و إلحاق الأضرار و الخسائر التي توجه إلى أهداف و ضحايا مختارة، أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات، و التي تكون أثارها ذات صبغة سياسية من شأنها تعديل أو تقييد أو تحرير سلوك الآخرين في موقف المساومة، و التي لها أثر على النظام الاجتماعي.

ث- هناك تعريف أكثر شمولاً يشير إلى: مختلف السلوكيات و الممارسات التي تتضمن استخداماً فعلياً للقوة أو تهديداً باستخدامها لإلحاق الأذى و الضرر بالأشخاص و الإلتفاف بالامتلاكات العامة و الخاصة، و ذلك لتحقيق أهداف سياسية مباشرة، و أهداف إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية ذات دلالات و أبعاد سياسية.

و بهذا المعنى فإن أعمال العنف السياسي قد تكون فردية أو جماعية، علنية أو سرية، منظمة أو غير منظمة و قد تكون ظرفية "مؤقتة" أو تستغرق فترات زمنية أطول، كما أن العنف السياسي يعتبر مؤشراً أساسياً لحالة عدم الاستقرار السياسي، حيث ترتبط حالة عدم الاستقرار السياسي في أي مجتمع بعوامل عديدة، أهمها مدى تكرارية أحداث العنف السياسي و درجة حدتها.

ج- كما أن هناك فرقاً واضحاً بين الإرهاب و بين الجريمة المنظمة، فالإرهاب عنف منظم بقصد تحقيق أهداف سياسية، بينما الجريمة المنظمة فهي عنف منظم بقصد الحصول على بعض المكاسب المادية "المالية" و كما أن الإرهاب ظاهرة سياسية تهدد النظام الاجتماعي، بينما الجريمة المنظمة هي أيضاً ظاهرة لكن إجتماعية تهدد الأمن العام¹.

و في ضوء ما سبق فإننا سوف نقصر على بيان الموقف الجماعي للدول الإفريقية من مسألة الإرهاب كما تعكسه بنود الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب المعروفة "بإتفاقية الجزائر لعام 1999" باعتبارها تمثل القاسم المشترك بين معظم دول القارة و لاسيما مع دخولها حيز النفاذ منذ أواخر عام 2000 بعد استيفاء عدد التصديقات اللازمة لذلك.

2- الإجماع الإفريقي لتعريف الإرهاب

¹- د. محمود أبو العينين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي (2001-2002)، المرجع السابق، ص. ص. 485 - 486.

أكدت الإتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب في ديباجتها أن الإرهاب يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان، و عائقا للتطور الإجتماعي و الإقتصادي، لما يسببه من عدم استقرار للدول، و اتساقا مع مواقفها السابقة أشارت الإتفاقية إلى الإرهاب الذي يمارس من قبل الأفراد و من الدول أيضا، و شددت على الروابط المتنامية بين الإرهاب و الجريمة المنظمة، بما في ذلك التجارة المحظورة للأسلحة و المخدرات و غسيل الأموال.

و قد عرفت المادة الأولى من إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمكافحة العمل الإرهابي بأنه "يعتبر عملا إرهابيا".

- أي عمل أو تهديد به يعد خرقا للقوانين الجنائية لدولة طرف أو لأحكام هذه الإتفاقية و الذي من شأنه أن يعرض للخطر حياة الأفراد أو الجماعات، أو السلامة البدنية أو الحرية، أو الحق إصابة أو وفاة بأي شخص أو مجموعة من الأشخاص، أو يسبب أو قد يتسبب بإلحاق ضرر بالممتلكات العامة أو الخاصة أو الموارد الطبيعية أو البيئية أو التراث الثقافي، و أن يتم ارتكابه بقصد:

أ- ترهيب أو إثارة حالة من الهلع، أو إجبار أو إقناع أو حمل أي حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو عامة الشعب أو جزء منه، على المبادرة بعمل أو الإمتناع عنه أو اعتماد موقف معين أو التخلي عنه، أو العمل على أساس مبادئ معينة.

ب- إعاقة السير العادي للمرافق العمومية، أو توفير الخدمات الأساسية للجمهور، أو خلق وضع عام متأزم.

ت- خلق حالة تمرد عارمة في البلاد.

ث- أي ترويج أو تمويل أو إصدار أوامر أو مساعدة أو تحريض أو تشجيع أو محاولة تهديد أو تأمر أو تنظيم أو تجهيز أي شخص بقصد ارتكاب أي من الأعمال المشار إليها في الفقرة "أ".

و قد استثنت الإتفاقية أيضا نضال الشعوب من أجل التحرر و الإستقلال¹ من تعريف الإرهاب، حيث نصت المادة الثالثة من الإتفاقية على أنه " مع مراعاة أحكام المادة 01 من هذه الإتفاقية لا تعتبر حالات الكفاح الذي تخوضه الشعوب من أجل التحرر أو

¹ - تنص المادة 2 من معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي المعتمد من قبل مؤتمر وزراء الخارجية لدول المنظمة المنعقد في واغادوغو خلال الفترة من 28 يونيو إلى 1 يوليو 1999 على: لا تعد جريمة إرهابية حالات كفاح الشعوب بما فيها الكفاح المسلح ضد الإحتلال و العدوان الأجنبي و الإستعمار و السيطرة الأجنبية من أجل التحرر أو تقرير المصير وفقا لمبادئ القانون الدولي، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة مينسوتا university of minnnesota human rights library على الموقع: <http://www.1umn.edu/humaints/arab/b207.html>

تقرير المصير طبقا لمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الإستعمار و الإحتلال و العدوان و السيطرة الأجنبية، أعمالا إرهابية².

ثانيا: اتفاقيات التعاون الدولي و الإقليمي

سعت الجزائر منذ بداية مواجهتها مع جماعات العنف المسلح في التسعينيات إلى إقناع المجتمع الدولي على التعامل الجماعي ضد الإرهاب و إستصدار قرار أممي بشأنه دون جدوى، بل امتنعت القوى الدولية الفاعلة على ذلك، و اكتفت معظم الدول الإفريقية و العربية برفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للجزائر و تدويل أزمتها، لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، كانت بداية التعاون الغربي تحديدا مع الجزائر ضد الإرهاب و من ثم تعدد المبادرات و القرارات المناسبة بدرجة أن صادقت الجزائر على أكثر من 17 إتفاقية دولية و إقليمية ضد الظاهرة ما بين 1999 إلى 2004، و يمكن التطرق إلى ذلك فيمايلي:

1- على المستوى الإفريقي

كان الإهتمام الإفريقي بقضايا مكافحة الإرهاب سابقا على إنشاء الإتحاد الإفريقي، حيث تلقت جهود مكافحة الإرهاب في إفريقيا قوة دفع رئيسية عقب تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي و دار السلام في عام 1998، و التي عززت من جهود التعامل مع التحدي الإرهابي كبند رئيسي على أجندة العمل الجماعي الإفريقي، و هو ما أفضى إلى إقرار الإتفاقية الإفريقية لمنع و مكافحة الإرهاب في القمة الإفريقية الخامسة و الثلاثين في الجزائر عام 1999¹، و التي وفرت إطارا للعمل الجماعي الإفريقي في مجال منع و مكافحة الإرهاب، و تضمنت هذه المعاهدة تعريفا محددا للإرهاب، كما حددت بدقة مجالات التعاون بين الدول الإفريقية في مختلف مجالات منع و مكافحة الإرهاب، كما حدد نطاق التفويض الممنوح من جانب الدول في هذا المجال.

مع التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي استحوذت مسألة مكافحة الإرهاب على حيز رئيسي في اهتمامات المنظمة الجديدة، حيث يقوم التعامل

²- د محمد عاشور مهدي، إفريقيا و الحرب على الإرهاب، المرجع السابق، ص. 31-32.
¹- أنظر في: محمد عاشور مهدي، إفريقيا و الحرب على الإرهاب، المرجع السابق، ص. 58.

مع ظاهرة الإرهاب على أنه لا يعتبر فقط عملا خارجا عن القانون و انتهاكا جديا لحقوق الإنسان، و لكنه يعتبر أيضا عقبة كبيرة أمام التنمية الاجتماعية و الإقتصادية في الدول الإفريقية، و لذلك فقد تضمن الميثاق التأسيسي للإتحاد الإفريقي إدانة لأعمال الإرهاب باعتبار ذلك واحدا من المبادئ الحاكمة لعمل الإتحاد الإفريقي، كما أن الأهم من ذلك أن البروتوكول المؤسس لمجلس السلم و الأمن الإفريقي تضمن تأكيدات واضحة على قضايا منع و مكافحة الإرهاب، كما أعطيت للمجلس سلطة التأكد من تنفيذ الإتفاقية الإفريقية لمنع و مكافحة الإرهاب.

و على الصعيد العملي قطعت جهود التعاون الإفريقي في مجال منع و مكافحة الإرهاب خطوات مهمة، حيث ساعدت المتغيرات الإفريقية و الدولية على تسريع بدء العمل بإتفاقية منع و مكافحة الإرهاب، حيث لم تدخل حيز التنفيذ إلا في ديسمبر 2002، حينما إكتمل النصاب القانوني للدول الموقعة على هذه الإتفاقية، كما انتهت الدول الإفريقية من صياغة خطة العمل الإفريقية في مجال منع و مكافحة الإرهاب، و التي أقرها الإجتماع الحكومي رفيع المستوى لمنع و مكافحة الإرهاب في إفريقيا الذي عقد في العاصمة الجزائرية خلال الفترة من 11 إلى 14 ديسمبر 2002 لوضع خطة عمل ركزت على منع تمويل الإرهاب.

و في خطوة لاحقة جرى الإنتهاء في يوليو 2004 من إقرار البروتوكول الملحق بإتفاقية منع و مكافحة الإرهاب في إفريقيا¹.

و قادت الجزائر حملة واسعة النطاق على المستويين الدولي و الإفريقي لتجريم دفع الفدية² بشكل مباشر أو غير مباشر مقابل تحرير الرهائن داعية المجتمع الدولي بإتخاذ الإجراءات الحاسمة ضد أية دولة لا تحترم إلتزاماتها، و قد لقي ها الموقف الجزائري ضد الفدية تأييدا أمريكيا و كذلك مطالبتها بإستصدار لائحة أممية تعاقب الدول التي

¹ - د. أحمد إبراهيم محمود، الأمن الإقليمي في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، يوليو 2007، ص. 71.
² - عرضت الجزائر مبادرة تتعلق بتجريم الفدية على المشاركين في الإجتماع الثاني للأمم المتحدة حول الإستراتيجية العالمية المضادة للإرهاب، الذي انعقد بنيويورك في سبتمبر 2010 تضمنت بالتفصيل النظرة التي تحملها ظاهرة الفدية كشریان يساعد على إطالة عمر الإرهاب، و جاء في الوثيقة معلومات هامة تعكس عملا إستخباراتيا جرى في الميدان من بينها أن "الجماعات الإرهابية" في الساحل حصلت على أكثر من 50 مليون يورو كفدية جراء خطف رعايا غربيين، فالخاطفون يأخذون 5 ملايين عن كل شخص نظير الإفراج عنه، وانتقدت المبادرة و دولا غربية بشدة بسبب دفع فديات للإرهابيين.

تدفع الفدية للإرهابيين، و نتيجة التعاون الجزائري مع القوى الكبرى في هذا الجانب، صوت مجلس الأمن الدولي لصالح لائحة الجزائر لتجريم دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن لدى التنظيمات الإرهابية، لكن أدى ذلك التعاون إلى توتر العلاقات الجزائرية المغربية إذ اعتبرت كل من المغرب و ليبيا جهود الجزائر في هذا السياق تقليصا من نفوذهما في شمال القارة و غربها.

في إطار دورها لمكافحة الإرهاب على المستوى القاري وقعت على إتفاقيات أمنية لمكافحة الإرهاب مع مصر و تونس في التسعينيات، و تجددت عقب الربيع العربي، لتشمل نيجيريا و تشاد و بوركينا فاسو في جوانب تبادل المعلومات الإستخبارية و التدريب أو الجانب القانوني و القضائي، كما تقدم الجزائر دعما لوجستيا و أسلحة للحكومة الصومالية في حربها ضد حركة شباب المجاهدين.

2- على المستوى العربي

صادقت الجزائر على الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام 1998 لتعزيز التعاون فيما بينها و الدول العربية لمكافحة الجرائم الإرهابية، و ذلك من خلال تشديد الرقابة على الحدود و المنافذ في الدول العربية للحيلولة دون تسلل عناصر الإرهاب، كما تهدف إلى تسهيل إجراءات تسليم المتهمين أو المحكوم عليهم في جرائم إرهابية و منع تمويل الجماعات الإرهابية، و كذلك إتفاقيات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود و إتفاقية لمكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب لعام 2010 و شاركت في الإجتماعات المتعددة لوزراء الداخلية العرب في نطاق الجامعة العربية و الإتحاد المغاربي¹ من أجل البحث عن سبل تعزيز التعاون العربي ضد الإرهاب، كما تم اختيار عنوان مكافحة الإرهاب لإجتماع مجلس وزراء الداخلية العرب بالجزائر في مارس 2015 للتأكيد على أهمية هذا التعاون.

3- على المستوى الدولي

¹ في إطار البحث عن حلول مشتركة للتصدي للمخاطر و التهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل و الدول المغربية و شمال إفريقيا، شاركت الجزائر إلى جانب تونس و ليبيا و موريتانيا و بوركينا فاسو و مالي و النيجر و نيجيريا و السنغال و تشاد و الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي في المؤتمر الدولي حول "التعاون في مجال مراقبة الحدود في منطقتي الساحل و المغرب العربي" المنعقد بالرباط في الفترة 13-15 مارس 2013. أنظر في محمد عبد العاطي، الإستراتيجية الدولية للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب و جهودها الرامية لتقديم مساعدة لدول الساحل و المغرب العربي، آفاق إفريقية، عدد 38، 2013، ص. 159 .

فقد قامت الجزائر بالإنضمام إلى العشرات من الإتفاقيات الدولية¹ ضد الإرهاب الدولي و التصديق عليها خلال 1995-2005 تتلخص أهدافها رغم تعددها في تعزيز التعاون بين الأعضاء لمحاربة الظاهرة من خلال التنسيق الأمني و تبادل المعلومات و تجريم دفع الفدية و تمويل الإرهاب و غسيل الأموال و مكافحة الجريمة العابرة للحدود و الإستيلاء غير المشروع على الطائرات و اتفاقية ضد الأعمال غير المشروعة التي تستهدف الملاحة الجوية و غيرها.

أصبحت الجزائر عقب تفجير البرجين 2001 الشريك الرئيسي للقوى الغربية في الحرب ضد الإرهاب الدولي، فتحوّلت من دولة شبه منعزلة إلى عضو مؤثر في الحملة الدولية ضد الإرهاب، و استضافت العشرات من المؤتمرات و الندوات الدولية و الإقليمية لدراسة سبل مكافحة الجماعات المتطرفة² و من أبرزها مؤتمر إنتربول إفريقيا و دول حوض المتوسط، و كان آخرها إجتماع أكثر من 160 خبيراً دولياً من 30 دولة و منظمات دولية لدراسة كيفية تعزيز القدرات لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر شريكها الرئيسي في حربها ضد الإرهاب الدولي داخل دائرتي الصحراء و الساحل الإفريقي و المتوسط سواء على المستوى الثنائي بتبادل المعلومات الإستخباراتية و التدريب العسكري لمواجهة الظاهرة أو على المستوى الجماعي من خلال إنضمام الجزائر إلى المبادرات الجماعية، إذ وسعت واشنطن مبادراتها الأمنية بدول الساحل لتصبح الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء و تشمل دول إفريقية جديدة و منها الجزائر، فشاركت في هذه

¹- إن إنتخابات مالي الرئاسية عام 2007 و التي أدت إلى إعادة إنتخاب الرئيس "أما دو توريماني توري" لفترة رئاسية ثانية تؤكد أهمية نمط القيادات العسكرية ذات التوجهات الديمقراطية في إفريقيا و هو ما يعني ترسيخ قيمة التداول السلمي للسلطة في المجتمع المالي.

أنظر في: د. حمدي عبد الرحمن حسن، المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، جويلية 2007، ص. 56 و ما بعدها.

²- إستقبلت الجزائر وحدها خمسة وفود أمريكية منذ مطلع عام 2006 و شكل تطوير التنسيق الأمني لمكافحة الإرهاب السمة الأبرز لها، لمزيد من التفصيل راجع في: التقرير الإستراتيجي الإفريقي الأول 2013-2014، المرجع السابق، ص. 115 و ما يليها.

التدريبات العسكرية المشتركة مع الدول الإفريقية و فرنسا و أمريكا لتبادل الخبرات العسكرية و تطوير التعاون ضد الإرهاب.

كان لهذا التعاون الجزائري – الأمريكي¹ مساهمة في مشاركة مسؤولين عسكريين جزائريين مع نظرائهم الأفارقة لمناقشة المشاكل الأمنية و سبل التنسيق لمواجهتها، كما شاركت في التدريبات العسكرية للحلف الأطلسي أكثر من ستة مرات بحلول 2005، لذا وصف القادة العسكريون الأمريكيون الشراكة مع الجزائر ضد الإرهاب الدولي بالإستثنائية.

وزادت أهمية مشاركة الجزائر في الحملة الدولية عقب تفاقم الأعمال الإرهابية ضد المصالح الغربية و الدولية في إفريقيا، و انتشارها في شمال القارة و غربها.

أما بالنسبة للتعاون مع الإتحاد الأوروبي الذي تعرّض بعض أبنائه أكثر من مرة لعمليات اختطاف داخل إفريقيا من قبل الإرهاب العابر للحدود، فقد وقعت معه إتفاقا أمنيا لمكافحة الإرهاب في إطار الشراكة الجزائرية الأوروبية من أجل تأمين الحدود الجنوبية من خطر الإسلاميين و المهاجرين من خلال تبادل المعلومات و الخبرات الحوار الأمني و التعاون في المجال القضائي في إطار تأمين صفتي منطقة المتوسط.

و قد سبق أن قدمت الجزائر سنة 1998 في اجتماع خبراء منطقة المتوسط وثيقة تضم رؤيتها الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي بدءا من الإنضمام إلى الإتفاقيات الدولية حول الإرهاب و تطبيقاتها و تبادل المعلومات و التشاور و التعاون².

4- على مستوى الحلف الأطلسي

¹- حول أطر التعاون الأمريكي- الجزائري في التعامل مع التطورات في منطقة الساحل. أنظر في: أميرة محمد عبد الحليم، الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل، في: د. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، المرجع السابق، ص. 370 و ما بعدها.

²- محمد أغ إسماعيل، المرجع السابق، ص. 115 و ما يليها.

تعتمد الجزائر في الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي على المبادئ التي بنت عليها الجزائر سياستها التعاونية في مجال الأمن و الدفاع الإقليمي، و هي الوحدة و عدم القابلية للتجزئة و تصور شامل و متوازن و الحوار و التشاور من أجل تشجيع التقارب بين الشعوب و إقرار السلم و الإستقرار في المنطقة.

إن الحوار المتوسط لحلف شمال الأطلسي الذي انضمت الجزائر إليه سنة 2000 يكتسي أهمية كبيرة بإعتبار أنه يسد الفراغ الموجود في مجال التعاون السياسي و العسكري في مسار برشلونة.

فحسب المفوض العام للحلف السيد "بتير نيروركلو ديو" الذي زار الجزائر عدة مرات، إنّ الإتفاقيات الثنائية الموقعة بين الجزائر و الناتوهي الآن قيد التفعيل و المراجعة، و إن المفاوضات الحالية بين الجانبين تسعى إلى الإستفادة من التجربة الجزائرية في ميدان مكافحة "الإرهاب و الجريمة المنظمة، هذه الشراكة العسكرية و الأمنية تعد نموذجية".

إن إقدام الحلف على توقيع إتفاقية التعاون العسكري و الأمني مع الجزائر ليس مصادفة بل يسعى الحلف الأطلسي من ورائها إلى مجابهة "القاعدة" في البحر المتوسط و في الصحراء الكبرى و في الجزائر ذاتها، لذا أصبح ضروريا على الطرفين المتحالفين تعزيز التعاون و توحيد أساليب و برامج التصدي لتحديات القرن، و أهمها " الإرهاب" بإعتباره العدو المشترك.

إن تقييم الحلف لدور الجزائر في هذه الحرب العالمية ضد "الإرهاب" يعد إيجابيا مقارنة بالدول الأخرى المشاركة في الحوار المتوسطي، فالتعاون بين الجزائر و حلف شمال الأطلسي مكثف و متنوع، فحسب خبراء الحلف الأطلسي فإنهم يعتبرون الجزائر الدولة الأكثر نشاطا في تعاونها مع الحلف في جنوب البحر الأبيض المتوسط، و قد سجل الحلف الأطلسي هذا الدور الإيجابي للمؤسسة العسكرية الجزائرية أثناء زيارة الرئيس الجزائري لمقره ببروكسل، فالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة هو الرئيس العربي الوحيد الذي زار القيادة العامة للحلف و أثنى على هذه المنظمة العسكرية

العالمية و على مجهوداتها و تعاونها مع الجزائر في مكافحة آفة "الإرهاب" قائلا "إننا نواجه الخطر نفسه و إن أمن أوروبا من أمن الدول المتوسطية"¹.

إن هذا التعاون و العمل الجماعي و التنسيق الأمني² أكسب الجزائر رؤية إستراتيجية و إرادة قوية لمحارب الإرهاب على الصعيدين الإفريقي و الدولي.

الفرع الثاني

الإستراتيجية الجزائرية لمحاربة الإرهاب

تجمع الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب بين الحلول العسكرية بتعزيز قواتها العسكرية و الأمنية و تسليحها و انتشارها في المناطق الحدودية (أولا) و غير العسكرية من خلال إصدار قانون الرحمة و الوئام الوطني و المصالحة الوطنية³. (ثانيا).

أولا: توظيف القدرات العسكرية

دخلت الجزائر منذ سنة 1999 في مرحلة تطوير جيشها و جعله محترفا وفقا لمعطيات جيو-استراتيجية عديدة اتسمت بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على صناعة القرارات الدولية و بروز ظاهرة "الإرهاب" و عليه عملت الجزائر على التعاطي مع هذه المتغيرات بتنويع مصادر تموينها بالسلاح التي كانت مقتصرة في

¹ - د. عز الدين قطوش، المرجع السابق، ص. 290 و ما يليها.

² - أنظر حول أهداف التعاون الدولي في المجال الأمني في: مطهر جبران غالب المصري، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2008، ص. 234 .

³ - اعتمدت الجزائر سياسة الإقناع للعدول عن اللجوء إلى العمل المسلح لصالح العودة إلى كنف المجتمع بعد الإستفادة من نوع العفو، لذا تم اعماد قانون الرحمة بداية ثم قانون الوئام المدني ثم ميثاق السلم و المصالحة الوطنية صدر قانون الرحمة في 25 فيفري 1995 الموافق لـ 25 رمضان 1415 تحت رقم 12/95.

صدر قانون استعادة الوئام المدني تحت رقم 08/99 في 13 يوليو 1999، ثم بعد شهرين طرح للإستفتاء يوم 16 سبتمبر 1999 تضمن 42 مادة في أربعة فصول.

صدر قانون المصالحة الوطنية بموجب الأمر رقم 06-01 المؤرخ في 27-02-2006 تناول مسائل عديدة أشمل من الأولى. أنظر في: د. مرسل عبد الحق، الجهود القانونية الجزائرية لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي يومي 24- 25 نوفمبر 2013، جامعة 08 ماي 1945 - قالمة، ص. 16 و ما بعدها.

الماضي على روسيا، ما جعل العتاد العسكري الجزائري حاليا مختلف الأنواع و المصادر، إذ جرى جلبه من فرنسا، الصين، الولايات المتحدة، بريطانيا، باكستان، جمهورية التشيك، جنوب إفريقيا فضلا على روسيا الحليف التقليدي.

إن ارتفاع أسعار المحروقات و ارتفاع احتياطي الصرف إلى مستويات قياسية، وفر للجزائر إمكانية تسليح كبيرة حيث تمركزت كأحد أكبر الشركاء في منطقة جنوب المتوسط، و جعل إقتناء أسلحة حديثة أمرا حتميا خصوصا مع كون السلاح الذي اشترته الجزائر في ما مضى اتصف بكونه "تقليديا" ما أثار حفيظة المؤسسة العسكرية في الجزائر و جعلها تبدأ في حراك متصل اعتبارا من عام 2004 حيث توج ذلك في مارس 2006 بإبرام أضخم صفقة أسلحة في تاريخ الجزائر مع روسيا بواقع 7.5 مليون دولار، و تحتل بذلك الصدارة كأول زبون إفريقي لروسيا في مجال السلاح¹.

لقد ازداد الإنفاق العسكري الجزائري بصورة حادة خلال السنوات العشر الماضية حيث بلغ 5.2 مليار دولار عام 2008، و هو أعلى رقم في إفريقيا بزيادة قدرها 17 % عن سنة 2007 لتصل إلى 17 مليار دولار عام 2011².

على إثر تفجيرات سنة 2001 حاول الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة التقرب من الإدارة الأمريكية، و أوضح دور حكومته في مواجهة الجماعات الراديكالية، و بالتالي زادت المساعدات العسكرية الأمريكية للجزائر بصورة كبيرة بعد أحداث سبتمبر، حيث تمتعت الجزائر ب 18 ضعفا للمبلغ الإجمالي للقوات العسكرية، كمساعدة قطرية تلقتها الجزائر على مدى السنوات الإثنتي عشرة السابقة.

و بالتالي دفعت هذه الأحداث الرئيس بوتفليقة، و كبار مسؤولي الحكومة الجزائرية للزيارات المتكررة إلى واشنطن لدعم " الحرب على الإرهاب" و التفاوض بشأن

¹ - توصل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ختام زيارته لموسكو عام 2007 إلى صفقة قيمتها 7.5 مليارات دولار لشراء 28 طائرة حربية من طراز سوخري 30 أم كيو su 30 mk و 36 مقاتلة من طراز ميغ Mig29 smt29 و 16 طائرة من تدريب من طراز ياك 130، بالإضافة إلى 300 دبابة من طراز تي 90 أس t - 90 s و كميات أخرى من العتاد، و شملت الصفقة أيضا ثمانية أنظمة صواريخ من جو من طراز تونغوكسي pmualmaz-antei 300 - s و تجديد 250 دبابة جزائرية من طراز تي 72 و هو عدد غير معلوم من الصواريخ المضادة للدبابات من طراز ميتيس و كورنت بالإضافة للقيام بأعمال صيانة للسفن الحربية الجزائرية الروسية الصنع. و يمكن القول إن ما شجع الجزائريين على استمرار التوريد بالسلاح من روسيا هو الخطوة التي أقدمت عليها موسكو بإلغاء ديون الجزائر و التي تقدر بسبعة مليارات دولار، تعد هذه الصفقة الأكبر لروسيا منذ إنهيار الاتحاد السوفياتي سابقا. أنظر في: د. عز الدين قطوش، المرجع السابق، هامش 1، ص. 223.

² - د. عز الدين قطوش، المرجع السابق، ص. ص. 222-223.

المساعدات العسكرية تحت التأثير من الحكومة الأمريكية، و ذلك في محاولة لجذب المساعدات العسكرية الموسعة، و بالتالي كثفت حكومة بوتفليقة حملتها على الجماعات الإسلامية التابعة للقاعدة¹.

ثانيا: الآليات القانونية الوطنية التي اتخذتها الجزائر لمكافحة الإرهاب

ركزت الجزائر على استصدار الآليات القانونية الردعية للجماعات المتطرفة كالمرسوم التشريعي لمكافحة الإرهاب لعام 1992 الذي أقر عقوبات قاسية على كل من يقوم بأعمال تخريبية تمس أمن الدولة و بالسجن المؤبد لكل من يقوم بتأسيس منظمة تقوم بالأعمال الإرهابية من أجل تجفيف مصادر تمويل هذه الجماعات.

تم النظر في مرحلة صدور المرسوم التشريعي رقم 92/03 المؤرخ في 30-09-1992 المعدل بموجب أمر 93/05 المؤرخ في 19 أفريل 1995 لهذه الجريمة كجريمة خاصة تستوجب أحكاما موضوعية و إجرائية مستقلة و ردت في صلب هذا المرسوم و الذي غلب عليه الطابع الردعي للحد من تفاقم الظاهرة.

كما أدخل المشرع الجزائري بموجب هذا المرسوم أحكاما جديدة من حيث التجريم و العقاب² في محاولة أولى منه لإحتواء الظاهرة و دليل ذلك أنه إستمد أفعالا من الواقع و فرض عليها تجريما خاصا، إذ نص في مادته الأولى على أنه " يعتبر عملا تخريبيا أي إرهابيا في مفهوم هذا المرسوم كل مخالفة تستهدف أمن الدولة و السلامة الترابية و إستقرار المؤسسات و سيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه مايلي: بث الرعب في أوساط السكان و خلق جو إنعدام الأمن من خلال:

- 1- الإعتداء على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر.
- 2- عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق و الساحات العمومية.
- 3- تدنيس القبور أو الإعتداء على رموز الجمهورية.
- 4- الإعتداء على المحيط و وسائل المواصلات و النقل و الملكيات العمومية و الخاصة.

¹ - رشا السيد عشري حسن، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بين الفكر و الحركة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الإقتصاد، 2015، ص. 130 .
² - أنظر المادة 87 مكرر من قانون العقوبات الأمر 95-11 المؤرخ في 25 فيفري 1995 .

هذا و جاء في المادة 4 من نفس المرسوم على أنه بعدّ من قبل الأعمال الإرهابية:

"الإشادة و التشجيع بأي وسيلة كانت بالأفعال المنصوص عليها في المادة 1 أعلاه، و تكون الإشادة بإعادة طبع أو نشر الوثائق أو المطبوعات أو التسجيلات عن عمد أو قصد".

هذا و يأخذ وصف الأعمال الإرهابية إذ قام جزائري بالإنخراط و التجند في الخارج ضمن جمعيات أو منظمات مشبوهة حتى و إن كانت أفعالها غير موجهة ضد الجزائري. و حسب المادة 07 من المرسوم نص المشرع الجزائري على عقوبات أصلية و أخرى تبعية. فالعقوبات الأصلية، نصت المادة 08 من المرسوم على أن تكون العقوبة المطبقة على مرتكب الجرائم المذكورة أنفا كمايلي:

"الإعدام عندما تكون العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات السجن المؤبد".
"السجن المؤبد عندما تكون العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات هي السجن المؤقت من 10 إلى 20 سنة".

"السجن المؤقت من 10 إلى 20 سنة عندما تكون العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات هي السجن من 5 إلى 10 سنوات".

أمّا العقوبات التبعية ألزمت المادة 10 من المرسوم القضاة على أن تكون محددة من سنتين إلى 10 سنوات في حالة الحكم بعقوبة جنائية.

إن الإجراءات الخاصة بالمتابعة في الجريمة الإرهابية وفقا للمرسوم لها طابع الخصوصية تضمنت آليات موازية لإجراءات متابعة المجرمين و التحقيق القضائي حتى من حيث الجهات القضائية المؤهلة للبت في أحكامها¹ و قد ساهمت هذه الإستراتيجية بالفعل في إضعاف الجماعات الإرهابية و عودة المئات من أعضائها إلى

¹ - المعالجة القانونية للجريمة الإرهابية في القانون الجزائري. (مراحل صدور المرسوم التشريعي رقم 92/03، العقوبات، إجراءات المتابعة إصدار الأحكام، آجال الفصل تصفح الموقع:

حضن الوطن من ناحية و توجيه ضربة قاسية للجماعة السلفية للدعوة و القتال على وجه التحديد في بداية الألفية الثالثة، حيث إنشق زعيمها حسن حطاب و معه أكثر من 300 مقاتل، ثم إحتذى به أكثر من 80 أميرا بعد ذلك الذين رفضوا استراتيجية تنظيم القاعدة من استهداف المدنيين العزل بالتفجيرات و اختطاف الأجانب و التحالف مع تجار المخدرات في المنطقة أمثال أبو عباس مفتي التنظيم سابقا الذي دعا أكثر من مرة رفاقه السابقين لنبد العنف و الإحتكام إلى العقل عام 2008م.

و استمرت القوات الأمنية و العسكرية الجزائرية حربها ضد جماعات العنف و التطرف على المستوى الوطني مستخدمة جميع الوسائل الحربية بما فيها استراتيجية الجيش الشعبي الوطني تجاه عناصر جماعة السلفية للدعوة و القتال بزعامة عبد الرزاق البارا التي كانت متمركزة بمنطقة القبائل الجزائرية – ذات الوضع الجغرافي الصعب و ذلك بقيام القوات الأمنية بمجابهتها².

كما اعتمدت الجزائر على مجموعة من الآليات الوطنية و الإقليمية لمكافحة الإرهاب و الذي ساعد على تنامي نشاطه استفحال الجريمة المنظمة عبر الحدود الصحراوية الجزائرية¹، و يعتبر نشاط الجريمة المنظمة مصدرا لتمويل نشاط الجماعات الإرهابية خاصة التمويل المالي و العسكري من خلال تزويد هذه الجماعات بالأسلحة و الذخيرة، و من أهم هذه الآليات التي تم اعتمادها على المستوى الوطني، و كان لها أثر إيجابي في مكافحة هذه الظاهرة قانوني الوئام المدني و المصالحة الوطنية التي ساهمت بشكل كبير في توبة الكثير من نشطاء الجماعات الإرهابية و إعادة إدماجهم في المجتمع الجزائري، كما تبنت السلطة سياسات وقائية لمكافحة الظاهرة من خلال إيجاد سياسات تنمية خاصة في الجنوب الجزائري لإحتواء الشباب الصحراوي المعرض في ظل وجود ظروف إقتصادية و إجتماعية متدهورة إلى الإستقطاب من

<http://droit7.blogspot.com/2015/11/blog-post-19.html/?m=1>

²- محمد أغ إسماعيل، المرجع السابق، ص. ص. 115-116.

¹- حول الآليات الأمنية الوطنية و الإقليمية لمواجهة التهديد الإرهابي. أنظر في: علالي حكيمة، طبيعة السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، يومي 24- 25 نوفمبر 2013، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص. 34 و ما بعدها.

طرف الجماعات الإرهابية التي تنشط على الحدود الصحراوية الجزائرية، و في هذا الإطار عملت السلطات الجزائرية على تسهيل إجراءات انخراط الشباب الصحراوي في أسلاك الأمن، كما عمدت السلطة أيضا إلى تأهيل الجهاز الأمني و العسكري معلوماتيا من خلال عملية تدريب المجندين في السلك الأمني و العسكري و تزويدهم بالخبرة حول طرق مكافحة الإرهاب، و تقنيا من خلال تزويدهم بالمعدات التقنية الحديثة لرصد النشاط الإرهابي، و لقد استفادت الجزائر من تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بهذا النوع من المعدات التقنية في إطار الحرب الدولية على الإرهاب.

نظرا لخبرة الجزائر الكبيرة في مكافحة هذه الظاهرة، تتطلع إلى أن تكون البلد الرائد في مكافحة الإرهاب في هذه المنطقة لأسباب تاريخية و سياسية و عملية، أولها تاريخي يرجع إلى ظهور الإرهاب في الجزائر منذ التسعينيات من القرن الماضي، و الثاني سياسي هو أن الجزائر ترفض التدخل الأجنبي خاصة الأمريكي و الفرنسي لمكافحة الإرهاب في المنطقة، و الأخير عملي لأن الجزائر تملك تجربة واسعة في ميدان مكافحة الإرهاب، و لهذا تلعب الجزائر دورا مهما في مكافحة هذه الظاهرة، و يظهر هذا من خلال جهودها المبذولة لتأسيس إتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب و الوقاية منه عام 1999 و بهذا تمكنت من تسويق مفهومها للإرهاب و تصورها لآليات مكافحته إلى القارة الإفريقية.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 زاد الإهتمام الدولي و الإقليمي بضرورة مكافحة هذه الظاهرة، هذا ما دفع الجزائر عام 2002 إلى إطلاق أشغال أول تظاهرة إفريقية في الجزائر بهدف صياغة و وضع السبل الكفيلة لحماية القارة السوداء من خطر الإرهاب، و تمت مناقشة سبل تنفيذ إتفاقية الجزائر لمحاربة الإرهاب، و في كلمته الإفتتاحية لأشغال هذا اللقاء أكد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" على أن إفريقيا تبحث عن العمل

المشترك و البحث عن استراتيجية عالمية و في هذا اللقاء تم وضع خطة عمل لمكافحة الإرهاب¹.

تجب الإشارة إلى أن قانون " المصالحة الوطنية"² يعتبر من بين أهم السياسات التي كانت لها نتائج جد إيجابية على مستوى كبح الظاهرة الإرهابية و حقن الدماء في الجزائر، و هو الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية تمدد أجاله القانونية على أمل إستقطاب أكبر عدد من التائبين.

كما انتهت الجزائر في هذا الإطار إلى الخصائص السيوسيو – ديمغرافية لسكان الصحراء الذين تجتمع فيهم نقص المؤهلات، لشغل منصب عمل لائق بالنظر إلى مستوياتهم التعليمية المتدنية و المحكومة بعامل العزلة و الظروف الصعبة، و على هذا الأساس تنتشر في ولايات الجنوب نسب البطالة بشكل ملفت للإنتباه و هو الأمر الذي يدفعهم في غالب الأحيان إلى القيام بحركات إحتجاجية مسلحة في بعض الأحيان كالتي قامت بها "حركة أبناء الصحراء من أجل العدالة" و يبقى الأمر الأكثر أهمية في هذه القضية أن هذه الفئات المجتمعية غالبا ما تكون سهلة التجنيد ضمن الشبكات الإرهابية أو جماعات الجريمة المنظمة بغرض جمع الأموال و على هذا الأساس قامت الجزائر ببعض الإستثناءات الإدارية لصالح مواطني الجنوب، و بالأخص على مستوى أجهزة الأمن، حيث قررت قيادة الدرك الوطني سنة 2008، تقديم تسهيلات للراغبين في الإنخراط ضمن صفوفها، و تتعلق هذه التسهيلات بالشروط غير الرئيسية كالمستوى الدراسي، السن، البنية الجسمية، و هي الشروط التي طالما نظر إليها الشباب الجزائري على أنها شروط تعجيزية.

¹ – مصاد صليحة، مقاربات بناء الأمن و السلم في منطقة الساحل الإفريقي مع التركيز على المقاربة الأمنية الجزائرية، في: د. بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، المرجع السابق، ص. ص. 723- 724.

² – تناول ميثاق السلم و المصالحة الوطنية العديد من المسائل منها المفقودين و ضحايا المأساة الوطنية و عرض على الإستفتاء الشعبي و وافق عليه في 29-09-2005، ثم صدر بموجب الأمر رقم 06-01 المؤرخ في 27-02-2006 و الملحق بالمراسيم التنفيذية التنظيمية المتعلقة بميثاق السلم و المصالحة الوطنية. أنظر في: د. مرسل عبد الحق، الجهود القانونية الجزائرية لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، ص. 17.

بالإضافة إلى الدور الدبلوماسي بذلت الدولة الجزائرية الكثير من الجهود العسكرية، الأمنية، و التنظيمية في سبيل جعل الصحراء الجزائرية منطقة للسلم و الأمن و الإستقرار، حيث أنها كانت كذلك قبل أن ينتقل إليها نشاط " القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"¹ و على هذا الأساس عملت الجزائر على إعادة تهيئة العديد من أجهزتها الأمنية بما يتماشى و التهديدات الأمنية الجديدة، التي ظهرت في الساحل الإفريقي، فليس من السهل تحديد العدو، كما أن الأهداف من النشاط الإرهابي غير محددة حيث احتضنت مراكز التدريب العسكرية على مستوى كل من ولايتي "الأغواط" و "ورقلة"، البرنامج التأهيلي للجمارك الجزائرية، من خلال استقبال أفواج لتدريبهم على تقنيات القتال الميداني، و الإشتباك المفاجئ في الميدان و كيفية استعمالها، و يركز دور الجيش في هذه المهمة على رفع القدرات القتالية للجمارك بالنظر إلى ضرورتها في حالات الإشتباك مع شبكة الجريمة المنظمة، كما تم توقيع بوتوكول اتفاق بين الجمارك الجزائرية و الدرك الوطني، و هو الإتفاق الذي يقضي بضرورة التعاون و التنسيق في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، و نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي¹.

انتهت الجهود الجزائرية في إعادة تأهيل الجمارك، بما يتناسب مع التهديدات الإرهابية بتشكيل مجموعات متخصصة استفادت من دورات تكوينية في الخارج في إطار إتفاقيات ثنائية، كما هو الحال بالنسبة لمدرسة تكوين الجمارك بفرنسا، كما أولت الجزائر أهمية كبرى لتكثيف و تحسين نوعية الرقابة الأمنية في المطارات الداخلية و الدولية، و الموانئ و المعابر الحدودية من أجل تضيق الخناق على شبكات تهريب الأسلحة و المتفجرات و المواد المحظورة دولياً، و في هذا السياق يمكن الإشارة إلى التنسيق الجزائري - الأمريكي سنة 2004²، من خلال وصول بعثة أمريكية تابعة

¹ - حول ظهور تنظيم القاعدة و نشاطاتها. أنظر في: د. عز الدين قطوش، المرجع السابق، ص. 89 .
¹ - علالي حكيم، طبيعة السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، المرجع السابق، ص. 33 .
² - حول التنسيق الجزائري- الأمريكي في المجال العسكري. أنظر في: د. عز الدين قطوش، المرجع السابق، ص. 264 و ما بعدها.

لحرس السواحل إلى الجزائر، هذه البعثات التي كانت مهمتها الأساسية ملاحظة الوضع الأمني في الموانئ و السواحل الجزائرية، و وسائل استباق و تسيير الأخطار البحرية، كما امتد هذا التنسيق إلى مستوى التكوين، من خلال استقبال الأكاديمية العسكرية، ب "شرشال" ل : 30 مدربا من الجيش الأمريكي لتكوين النخبة العسكرية الجزائرية على تقنيات تأمين المناطق الحساسة ، و على هذا لأساس تضمن قانون المالية لسنة 2009 اعتمادات مالية ضخمة لصالح الأجهزة الأمنية من أجل تغطية نفقاتها، سواء ما تعلق منها بشراء التجهيزات الحديثة، خاصة التجهيزات العسكرية المتطورة و تجهيزات الرؤية الليلية التي استفادت منها الجزائر في إطار التقارب الأمني بينها و بين الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحرب الدولية على الإرهاب أو توظيف مجندين جدد، في هياكل الأمن الوطني.

كما قامت كل من قيادة الدرك الوطني و رئاسة أركان الجيش الوطني الشعبي بمضاعفة جهودها في السنوات الأخيرة و تطوير استراتيجيتها في مكافحة الإرهاب، و كذا مركز إقليمي ميداني في الجنوب للتعامل مع الرهانات الأمنية المتجددة في الساحل الإفريقي¹.

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق في العالم التي تعرف نشاطا إرهابيا، و إذا كانت مواجهة الإرهاب في هذه المنطقة تقع ضمن إطار مواجهة الإرهاب الدولي عامة، فإن هذه المنطقة² تملك خصوصيات معينة تحددها طبيعتها الجيوسياسية المعقدة. (الفرع الأول).

كما شهدت منطقة الساحل الإفريقي للأمن الجزائري في مطلع التسعينيات من القرن الماضي جملة تهديدات أسفرت عن حركية مرضية في شمال مالي و النيجر،

¹ - ريموش سفيان، السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي. في: د. بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، المرجع السابق، ص. 680-681.

² - قدم المدير التنفيذي لمؤسسة السلام العالمية، تقرير سعى فيه إلى تفسير إنتشار الجماعات المسلحة في إفريقيا (إقليم الساحل و الصحراء). أنظر في: أليكس دي. وال، الجماعات المسلحة في إفريقيا و تأثيرها على الأمن الإقليمي و الدولي، آفاق إفريقية، العدد 38، 2013، ص. 135 و ما بعدها.

أجبرت الجزائر على التحرك الدبلوماسي في محاولة لإحتواء و إستباق تداعيات هذه التهديدات اللاتماثلية، و أصبحت منطقة الساحل الإفريقي من أبرز الإنشغالات و الإهتمامات الأمنية الجزائرية نظرا للتحديات و التهديدات الأمنية المشتركة التي تواجهها الجزائر و دول المنطقة معا، هذا ما جعلها تدرج هذه المنطقة ضمن الدوائر الأمنية المهمة في سياستها الخارجية من خلال ربط علاقات ثنائية و متعددة الأطراف لمعالجة هذه التهديدات و اعتماد مقاربات أمنية متعددة لمواجهة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل. (الفرع الثاني).

بالرغم من هذه المقاربات و الإتفاقات و المبادرات الأمنية و العمل الجماعي و الإقليمي في الإدراك المشترك للتهديد من طرف دول المنطقة إلا أن الجزائر و دول الساحل الإفريقي تفتقر إلى رؤية و استراتيجية أمنية إقليمية كفيلة بمواجهة هذه التهديدات بسبب مجموعة من العوامل و الأسباب تعود إلى عوامل لها علاقة بدول المنطقة (الفرع الثالث).

الفرع الأول

الطبيعة الجيو – سياسية المعقدة للساحل الإفريقي

أضحت منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا أحد الفضاءات الأمنية البالغة الأهمية و التعقيد، و قد اكتسبت أهميتها الأمنية هذه من عناصر متنوعة و متداخلة جعلتها تخضع لإعادة التقويم، و بما أن البحث كان هدفه أن يقوم إقليم الساحل تقويما أمنيا مجاليا شاملا و جيو ستراتيحي عام فإن محددات الأمن¹ في المنطقة يستوقف الإنطلاق من توطئة نظرية لدول الساحل (أولا)

¹ - يندرج الأمن في خمسة محددات أساسية:

- 1- الأمن الفردي و يطلق عليه أيضا الأمن الداخلي، و هو ما يتعلق بأمن الرد داخل دولته ضد أية أخطار تهدد حياته، و هذا النوع من الأمن هو إحدى المسؤوليات الملقة على عاتق الدولة ، فيمعدا ما يتعلق منه بحقوق الإنسان، و الذي تمت صياغته في المواثيق الدولية، و ضمن اهتمامات المنظمات الدولية، الحكومية منها و غير الحكومية.
- 2- الأمن القومي أي أمن الدولة القومية، و يمكن أيضا أن يوصف بالأمن القطري أو الأمن الوطني، و هو المستوى الأساسي للأمن الذي تسعى الدول لتحقيقه داخليا و خارجيا، و تنهج كل السبل الممكنة في سبيل ذلك بما فيها الصراع المسلح للدفاع عنه، فهو يهدف إلى تأمين الأمة من الداخل، و دفع التهديد و العدوان الخارجي.
- 3- الأمن الجماعي دون الإقليمي و يعني إتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا و خارجيا مثل مجلس التعاون الخليجي، و هذا التجمع دون الإقليمي يمكنها من بناء و تحقيق سياسات أمنية خاصة بها قد لا تستطيعها على المستوى الإقليمي الأكبر.

إن واقع المخاطر الأمنية الآتية من منطقة الساحل الإفريقي و مدى قدرة هذه المخاطر على الإنتشار الإقليمي و الدولي إلى الدرجة التي صارت تعتبر معها مهددا للأمن القومي للدول المجاورة دفعت الجزائر إلى ضرورة الإهتمام الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي و مردّد ذلك الإهتمام إلى مجموعة من الأبعاد التي تحدد و توجه الإستراتيجية الأمنية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي.(ثانيا).

إن هذه العوامل أصبحت هي المحددة لعقيدة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي الذي باتت تتحرك وفق عدة معايير دبلوماسية و قانونية فرض على دول الساحل الإفريقي ضرورة العمل و التعاون في إطار جماعي لإيجاد آليات و ميكانيزمات مشتركة لمواجهة هذه التهديدات و احتوائها و عيا منها بشمولية الأمن في المنطقة. (ثالثا).

أولا: توطئة نظرية لدول الساحل الإفريقي

1- تحديد مفهوم الساحل

يتميز فضاء الساحل و الصحراء بفقدانه لتعريف واضح يحدده، و باهتزاز صورة تمثله لدى الأطراف المحليين برغم الإهتمام البحثي الملحوظ مؤخرا بهذه المنطقة و لم يضع الإتحاد الإفريقي تعريفا واضحا لهذا الفضاء، و لا للتجمعات الإقليمية التي تشترك في جزء من الساحل و الصحراء¹ مثل المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا أو إتحاد المغرب العربي الكبير، و تجمع دول الساحل و الصحراء الذي لم يضع تفسيراً واضحاً للحدود الجيو سياسية لهذه المنطقة و على الرغم من ذلك، فقد دفعت التطورات التي عرفتها شمال إفريقيا، و تلك التي تعرفها منطقة الساحل بهذا التجمع إلى إظهار نوع من إعادة تحديد أولوياته و اهتماماته من خلال بعض الإجتماعات التي عقدها، و بعضها و اكب أزمة مالي التي تدخلت فيها فرنسا عسكرياً ابتداءً من جانفي 2013.

4- الأمن الإقليمي و يعني سياسة لمجموعة من الدول تنتمي لإقليم واحد و تسعى للدخول في تنظيم و تعاون عسكري لدول الإقليم من أجل منع أي قوى أجنبية في التدخل في شؤون الإقليم.

5- الأمن الدولي العالمي و يطلق عليه بعض المحللين مستوى الأمن الجماعي و هو الذي تتولاه الأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن الدولي و دوره في الحفاظ على الأمن و السلم العالميين، أي أن تحقيقهما هو مسؤولية جماعية و ليس مسؤولية قومية يعنيها أو إقليم بذاته.

راجع في ذلك د. عزت عبد الواحد، مقومات و سياسات الأمن القومي، مجلة الأهرام، يوليو 2014، ص. 36 .
¹ - حول إمتداد التجمع. أنظر في: عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص. 102 .

في مقابل ذلك أخذ الفكر العربي برغم تأخره - يحدد تقويمه للمنطقة و نظرته إليها، وهو تقويم له أهميته، و خاصة عندما يعيد تقديم المنطقة في ضوء بعض الحقائق التاريخية، كالعلاقات القديم بين إقليم الصحراء الكبرى و شمال إفريقيا و الساحل الممتد من غرب إفريقيا نحو شرقها¹.

و بما أنه لم تتشكل صورة متماسكة في البحوث السياسية و الأمنية حول تعريف دقيق لهذا الفضاء فإنه يمكن أن يصاغ له ثلاثة تعريفات متكاملة:

أ- **التعريف التاريخي:** عرّف الساحل في الأدبيات التاريخية العربية بوصفه حزام التماس بين شمال إفريقيا و إفريقيا جنوب الصحراء، كما كانت تعرف هذه المنطقة ببلاد السودان.

ب- **التعريف الجغرافي:** الساحل شريط جغرافي يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، و تقدر مساحته بثلاثة ملايين كلم مربع، و تحدد بعض الأبحاث الجغرافية لنادي الساحل و غرب إفريقيا الملحق بمنظمة التعاون و التنمية الإقتصادية تلك المنطقة بين خطي العرض 12° و 22°، و يتراوح مناخه بين شبه جاف جنوبا و جاف شمالا و يتميز شريط الساحل بهشاشته و فقره²، و هو ممطر موسميا و يعرف نموا ديمغرافيا كبيرا.

و بحسب دراسة "فيليب هينريغ" بعنوان "التأثيرات الأمنية للتغير المناخي في الساحل" فإن الساحل يشمل أجزاء من 12 بلدا و هي: جنوب موريتانيا و وسطها، و شمال السنغال، و غامبيا و جنوب مالي، و النيجر، و تشاد، و أقصى شمال بوركينا فاسو، و نيجيريا، و وسط السودان، و جنوبه و إريتريا و أقصى شمال إثيوبيا و

¹ - بالنظر إلى ميوعة الحدود في منطقة الساحل الإفريقي بسبب علاقات الترابط بين الساحل الإفريقي و الشرق الإفريقي، و غرب إفريقيا من جهة و المغرب العربي من جهة ثانية، يعرف الساحل الإفريقي على أنه "قوس الأزمات" انطلاقا من الأزمات الإثنية المستعصية بالسودان (جنوب السودان، دارفور)، تشاد، وصولا إلى الشروحات الداخلية و التهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر و مالي و موريتانيا. أنظر في: ريموش سفيان، السياسات الأمنية الجزائية في الساحل الإفريقي، في: د. بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، المرجع السابق، ص. 639.

² - بعد إقليم الساحل من أشد أقاليم القارة فقرا نتيجة العديد من الظروف البيئية المتمثلة في طبيعة المنطقة شبه الصحراوية و الأحوال المناخية القاسية التي ينتج عنها فترات جفاف متكررة و ما يصاحب ذلك من مجاعة، كما يصاحب الجو الحار الجاف إنتشار الأوبئة و الأمراض. أنظر في: د.أمال حلمي سليمان خليل، المشكلات الصحية في دول إقليم الساحل الإفريقي، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 29، 2007، ص. 29 و ما بعدها.

جيبوتي و في بعض الأبحاث و الدراسات المتعلقة بمنطقة الساحل فإنها تدمج دولا كثيرة ضمن هذا المفهوم مثل: الجزائر، أو أقاليم شمال مالي و النيجر.

ت-**التعريف الجيو سياسي المعاصر:** إن المفهوم السياسي للساحل عرف تمدها و اتساعا فهو لم يعد محصورا في بلدان الساحل و الصحراء المعروفة، وفقا للمقصود الجغرافي و إنما توسع بحسب إعادة التعريف لمنظمة "تجمع دول الساحل و الصحراء" التي تضم عددا من البلدان الإفريقية التي لا يسري عليها المفهوم المحدد جغرافيا للساحل مثل إفريقيا الوسطى، و يشار هنا أن الإتفاقية المعدلة لهذا التجمع إثر قمة إنجامينا بتشاد في فيفري 2013¹. تضمنت ما يفيد تجديد بلدان التجمع في بلدان الساحل و الصحراء و البلدان المتاخمة².

و على ضوء التعريفات السابقة و من خلال الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي فيمكن تعريفها كمايلي:

منطقة الساحل هي الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية و إفريقيا جنوب الصحراء، و هو معبر تجاري تاريخي تقليدي بين منطقة غرب إفريقيا من جهة و البحر المتوسط من جهة أخرى و يمتد "إقليم الساحل" من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، و يقابله على الضفة الأخرى من الصحراء الكبرى الفضاء المغاربي المطل على المتوسط و "الساحل" منطقة تتقاطع فيها الحضارات و الثقافات و اللغات مما أهلها لتكون واحة سلام و تواصل و إلتقاء و جسرا رابطا بين الحضارتين الإفريقية و العربية، و لكن التناقضات و الصراعات و الحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع و صارت نقاط قوتها هي نقاط ضعفها حين تحول موقعها الجغرافي من جسر رابط بين الحضارات إلى موقع

¹- عقدت القمة الإستثنائية لدول "تجمع الساحل و الصحراء" في العاصمة التشادية "أنجامينا" في 16 فيفري 2013 بحضور رئيس الجمهورية التشادية و عدد من قادة الدول الأعضاء و ممثلي المنظمات الإقليمية، و اكتست القمة أهمية خاصة حيث شهدت إعادة صياغة أطر و هياكل هذا التجمع، كما أنها انعقدت في ظل انتشار وباء التوتير في منطقة الساحل و الصحراء و خاصة الحرب الدائرة في مالي، و لعل من أكبر أهداف المؤتمر هي إعادة تأسيس المنظومة على مبادئ جديدة تقوم على الشراكة البيئية الشفافة نتيجة التغيرات التي شهدتها المنطقة خصوصا مخلفات الحرب في ليبيا و الصراع في مالي و التهديد الإرهابي في العديد من بلدان المنطقة بالإضافة إلى تداعيات الربيع العربي الذي يلزم بلدان منطقة الساحل بالتحدث بصوت واحد في الإتحاد الإفريقي و على جميع الأصعدة، لمزيد من التفصيل حول أبعاد القمة و توصياتها أنظر في : محمد عبد العاطي ، علي الحداد، القمة الإستثنائية لدول تجمع الساحل و الصحراء، أفاق إفريقية، الهيئة العامة للإستعلامات المجلد الحادي عشر، العدد الثامن و الثلاثون ، 2013 ، ص.ص. 153- 154 .

²- كريم مصلوح، المرجع سابق، ص. 7 و ما يليها.

تتحارب فيه الثقافات و الإثنيات، و أصبحت المنطقة ساحة حروب و نزاعات لا تنتهي في ظل مزيج معقد من الأسباب و الدوافع يتمثل أبرزها في الإرث الإستعماري و أزمة الهوية و الاندماج الوطني و الكوارث الطبيعية، و التدخلات الأجنبية، و فشل الأنظمة الحاكمة بعد الإستقلال في التعامل بحكمة و فاعلية مع قضايا الهوية و اللغات و الثقافات و التنمية ، التي أدت إلى تعدد محفزات السلوك الصراعي فأصبحت العلاقات بين دول منطقة الساحل تتسم بالصراع و التوتر أكثر من التعاون و التكامل، فمعظم دول المنطقة دخلت في حرب مسلحة مع إحدى دول الجوار، و تعددت المحفزات التي تقف خلف هذه الحالة الصراعية في منطقة شمال إفريقيا و غربها و من بين هذه المحفزات:

1- تفاوت القدرات العسكرية: فدول منطقة الساحل و الصحراء توجد ضمن قائمة الدول التي تشكل فيها النفقات العسكرية عائقا كبيرا أمام نموها الإقتصادي، حيث نجد أن المغرب و الجزائر و تونس و ليبيا استأثرت بثلاث تجارة السلاح¹ في القارة الإفريقية عام 2007.

2- المشكلات الإجتماعية: و هذه المشكلات إما أن تكون ذات طبيعة إقتصادية، أو ذات طبيعة سياسية، حيث تؤدي الأولى بالدولة إلى إعادة تخصيص الموارد الإجتماعية لحل المشكلات الداخلية، و الإقلال من الموارد المخصصة للسياسة الخارجية، و بالتالي الدفع بالدولة نحو الإنعزال، في حين تؤدي القلاقل السياسية محاولة تخفيف الضغط الناشئ عن تلك المشكلات بإفتعال نزاعات خارجية، خصوصا مع الجيران، لتركيز انتباه الرأي العام على العدو الخارجي بدلا من الإضطرابات الداخلية.

3- التطور الإقتصادي: حيث يرجع سبب هشاشة جل إقتصادات بلدان منطقة الساحل و الصحراء إلى مرحلتين: التقليدية، و ما قبل الإنطلاق، و بعضها الآخر يدخل ضمن مرحلة الإنطلاق، و تتسم كل هذه المراحل بما يسمى الضغط نحو الخارج، أي أن النخب الحاكمة تحتوي عدم الإستقرار الإقتصادي بنهج سياسة إقليمية عدوانية.

¹ - حول العسكرية المتزايدة لدول الساحل. أظرفي: شحات مراد، تأثير الدور الخارجي عل استقرار الدولة في منطقة الساحل الإفريقي و حدوده، في: د. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، المرجع السابق، ص. 72 .

4- **الثروات الطبيعية:** مع تزايد حدة التنافس الدولي حول مصادر الطاقة، توالى الإهتمام بالعلاقة بين مصادر الطاقة و إمداداتها و الصراع العسكري، خاصة مورد النفط، كأحد مصادر الصراع الداخلي و الخارجي، فالنزاعات الداخلية التي شهدتها السودان و تشهدها نيجيريا مثلا، هي وجه من أوجه الصراع حول تقسيم الثروات النفطية بجانب التهديدات الإرهابية التي تستهدف المنشآت النفطية.

هكذا تزايدت النفقات العسكرية لهذه الدول من أجل حماية مواردها النفطية، خصوصا إزاء بعض المعطيات، كقرب السواحل الغربية الإفريقية من الأسواق الأمريكية الشرقية حيث تبلغ نصف المسافة بينها و بين الخليج العربي، و ارتفاع جودة الخام الإفريقي عن نظيره بالخليج العربي، و بدلا من أن تكون هذه الموارد دافعة للتنمية، كانت مغذية للنزاعات الداخلية و التدخلات الأجنبية.

5- **طبيعة النخبة الحاكمة:** تتسم نظم دول منطقة الساحل و الصحراء بكونها في معظمها أنظمة عسكرية¹، أو يصعب فيها التمييز بين العسكرية و المدنية، فهناك نحو 29 دولة إفريقية شهدت بين عامي 1984 و 2004 إقصاء 70 رئيس دولة عن طريق الانقلابات العسكرية².

و على ضوء تلك المحفزات أصبحت المنطقة تتميز بما يدعي الهشاشة المجالية الإجتماعية و المجالية الأمنية، و تتفاقم هذه الهشاشة بوجود تنازعية تغذيها توترات من نوع المركز و الهامش، يضاف إليها الأهمية الجيوستراتيجية الجديدة التي أصبحت تكتسي بها المنطقة، إذ عرفت إعادة تقويم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و أصبحت محورا للمرور نحو المناطق الغنية بالنفط في المغرب الكبير و الشرق الأوسط و خليج عينيا، كما تحولت المنطقة إلى إحتياطي من المقاتلين و صارت ملاذا لجماعات مختلفة و وفقا لهذا التقويم يمكن حصر المشكلة الأمنية في هذين العنصرين: الهشاشة الإجتماعية و الامنية من جهة، و إعادة تقويم جيو استراتيجية المنطقة من جهة ثانية، و

¹ - حول أزمة الشرعية و تجذر الأنظمة و النخب السلطوية في دول الساحل. أنظر في: أحمد طالب أبصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 03 ، 2011، ص. 69 .

² - د. عصام محمد عبد الشافي، استراتيجيات متعثرة: القوى الكبرى و معضلة الأمن في شمال إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، المجلد 49، أبريل 2014، ص. ص. 35-36.

كذلك حول التحديات الجيو سياسية في الساحل الإفريقي راجع في: ريموش سفيان، السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، في: د. بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، المرجع السابق، ص. ص. 640-643.

يبدو أنه يتم تفسير المشكلات الجانبية الأخرى وفقا لهذه القضية البنيوية، مثل حدود التعاون الأمني و صورته¹.

2- بطاقة تقنية لدول الساحل الإفريقي

أ- دولة مالي: هي دولة تقع غرب إفريقيا، تقدر مساحتها بحوالي 1240190 كلم مربع، و يقرب عدد سكانها حوالي 14500000 نسمة حسب آخر إحصاء 2012، 90 % منهم من المسلمين، و يترك معظم سكان مالي قرب شاطئ نهر النيجر، احتلت المرتبة 182 في تقرير التنمية البشرية لسنة 2012.

عرفت مالي منذ إستقلالها سنة 1960 أنواعا كثيرة من التهديدات التي كانت ذات مصادر داخلية و خارجية في نفس الوقت.

من بين أكبر التحديات الأمنية التي تواجهها مالي أنها من بين أفقر الدول في العالم، بالإضافة إلى التواجد الكبير ل : " الطوارق" بها و بعض الجماعات المتمردة التي تهاجم القوات الحكومية من حين إلى آخر أكثر من ذلك تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الذي ينشط في المناطق المعزولة من الجهة الشمالية لمالي².

ب- دولة النيجر: هي دولة تشكل جزءا من الصحراء الكبرى في غرب إفريقيا، و هي دولة

عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، تقدر مساحتها بحوالي 1267000 كلم²، و يقدر

عدد سكانها بحوالي 17160000 نسمة حسب إحصائيات 2012، و يشكل المسلمون

فيها حوالي 90% من السكان و 5% مسيحيون، و الباقي ديانات أخرى، ليس لها منفذ

بحري، تنتشر فيها المساحات الصخرية و الرملية الواسعة تمتد حدودها البرية على

مسافة 5697 كلم، مناخها صحراوي و شبه صحراوي و هي آخر دولة في ترتيب

تقرير التنمية البشرية لعام 2012.

¹- كريم مصلوح، المرجع السابق، ص. 129 .

²- إن ظهور العديد من الجماعات الجهادية و المسلحة في مالي، و التي وطدت علاقاتها بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي يدل على ضعف الدولة و حكوماتها في إحكام السيطرة على مناطقها المتعددة، فضلا عن السياسات السلبية المتبعة من قبل النظام الحاكم، و عدم امتلاكه لإستراتيجية فعالة في تسوية مشكلة الانفصاليين، خاصة الطوارق، قد عزز من انتشار الفوضى، و العنف، و العمل المسلح، و هذا ما ظهر جليا في سيطرة تنظيم القاعدة، و باقي الجماعات المسلحة على معظم الشمال المالي، فضلا عن التلاعب الدولي في المنطقة خاصة مالي، و الذي كان له الدور في تزايد نشاط هذه الجماعات، مما عزز التدخل الدولي في المنطقة بذريعة محاربة الإرهاب. لمزيد من التفصيل حول نشاط التنظيم و تواجده في مالي: أنظر في رشا السيد عشري حسن، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بين الفكر و الحركة، المرجع السابق، ص. 109.

كغيرها من الدول الإفريقية حديثة الاستقلال، دخلت في حالات متأزمة من الفساد، الإستقرار، العنف، الإرهاب¹.

ج- دولة تشاد: هي دولة تقع وسط القارة، دولة داخلية لا تطل على البحر، تقدر مساحتها بحوالي 1284000 كلم²، عدد سكانها حوالي 16600000 نسمة حسب إحصائيات 2012، تشاد دولة إسلامية يقدر عدد المسلمين فيها بحوالي 85 % و عدد المسيحيين بحوالي 11 %، احتلت المرتبة 184 في تقرير التنمية البشرية لعام 2012.

الملاحظ أن تشاد لم تحقق إلا نسبة نمو مقدرة بحوالي 0.5% سنة 2006 و 1.7% سنة 2007، و منذ 20 سنة لم يعرف تشاد إلا أربع سنوات بدون نزاع، الأمر الذي يشكل قاعدة لإعتقاد الكثير من المحللين أن بطئ عملية التنمية هي العامل الأكثر قدرة على تفسير كثرة الإضطرابات التي تعززها الطبيعة الإثنية، العرقية و الدينية في تشاد و التي شكلت بالأساس عنصرا محفزا لتفاقم ظاهرة الهجرة، التي تكون في العادة نحو دول المغرب العربي، إما للإستقرار فيها، أو إستعمالها كمركز عبور للهجرة نحو أوروبا، و عادة ما تنتهي هذه الحركات الهجرية بأصحابها للانضمام إلى شبكات الجريمة، التهريب، و الإرهاب على مستوى الحدود بين الجزائر، مالي، النيجر و تشاد. كما عرفت تشاد العديد من التهديدات الأمنية و التهديد الأكثر بروزا هو تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" حيث تقوم الشبكات الإرهابية بالتجنيد و التدريب على مستوى "جبل تيباستي" في المنطقة الحدودية بين تشاد و ليبيا.

ح- دولة موريتانيا: على الرغم من أن موريتانيا دولة عضو في الإتحاد المغاربي¹، إلا أنها كذلك دولة تقع ضمن المفهوم الجيو – سياسي لمنطقة الساحل الإفريقي، كما لها حدود

¹ - تواجه نيجيريا تحديا إرهابيا كبيرا في ظل التهديدات الأمنية من قبل الجماعات و التنظيمات الإرهابية التي ظهرت و تصاعد نشاطها في عديد من المناطق في إفريقيا، يأتي على رأس تلك التنظيمات تنظيم " بوكو حرام" في دولة نيجيريا الذي صعد من عملياته الإرهابية ضد الحكومة النيجيرية من عام 2009. حول تصاعد العمليات الإرهابية التي تبناها تنظيم بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا. أنظر في: "أحمد عسكر" تنظيم بوكو حرام النيجيري و طبيعة التدخل الإقليمي و الدولي". المرجع السابق، ص. 187 و مايليها.

¹ - نصت ديباجة دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية لسنة 1991 المصادق عليه بالإستفتاء الشعبي يوم 12 جويلية 1991 و الصادر بالأمر القانوني رقم 022-91 المؤرخ في 20 يوليو 1991 على "تصميم الدولة على السعي من أجل تحقيق وحدة المغرب العربي الكبير". أنظر في: دساتير دول المغرب العربي، الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، ملتقى منظم من طرف جامعة الجزائر، كلية الحقوق، بن عكنون، بتاريخ 08 و 09 ديسمبر 2003، ص. 80.

مع منطقة الصحراء الكبرى، و هي دولة تقع غرب إفريقيا، تقدر مساحتها بحوالي 1030700 كلم² عدد سكانها يقدر بحوالي 3.6 مليون نسمة حسب إحصائيات 2012. تعاني موريتانيا من التصحر و الجفاف، احتلت المرتبة 155 في تقرير التنمية البشرية لسنة 2012.

عرفت موريتانيا العديد من أنواع التهديدات الأمنية، من طرف التنظيمات المحظورة التي لجأت إلى العنف و ممارسة الإرهاب ضد الحكومة، و كغيرها من دول المغرب العربي و الساحل و منطقة الصحراء الكبرى، تعتبر موريتانيا مسرحا للتهديدات الأمنية الناجمة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث خلقت جملة من الجماعات الإرهابية تحديات أمنية كبرى للسلطات الموريتانية².

ثانيا: أسباب الإهتمام الأمني الجزائري بمنطقة الساحل

تشهد الدبلوماسية الجزائرية في الآونة الأخيرة حركية دبلوماسية مكثفة باتجاه الوسط الجغرافي في المحيط بها من تونس إلى المغرب و من النيجر إلى موريتانيا مرورا بمالي، استنادا على العمق الإستراتيجي الذي يمنحها القوة و القدرة على التحرك في محيطها الجيو سياسي بالنظر إلى البعد الجغرافي و البعد التاريخي و الحضاري، و تمتعها بموقع الدولة المركزية في القارة الإفريقية.

كما أن أولويات الدبلوماسية الجزائرية تركز على الأمن بمفهومه الموسع¹ حيث سيطر هذا المفهوم على كل العمل السياسي، الإقتصادي الإجتماعي و الثقافي للسياسة

² - ريموش سفيان، السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، د. بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، المرجع السابق، ص. 634.

¹ - لقد ميز "باري بوزان" مختص في الدراسات الأمنية خمسة أبعاد للأمن:

- الأمن العسكري: و يخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح و القدرات الدفاعية.
- الأمن السياسي: و يعني الإستقرار التنظيمي للدول و نظم الحكومات التي تستمد منها شرعيتها.
- الأمن الإقتصادي: و يخص الموارد المالية و الأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه و قوة الدولة.
- الأمن الإجتماعي: و يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة و الثقافة و الهوية الوطنية و الدينية و العادات و التقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.
- الأمن البيئي: و يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية. دخليل حسين مفهوم الأمن في القانون الدولي العام على الموقع:

<http://www.dukhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post16.html>

الخارجية الجزائرية خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تنضوي الجزائر تحت أربعة عشر صكا دوليا في مجال مكافحة الإرهاب.

لقد تزايد إهتمام الجزائر بالساحل الإفريقي على خلفية المنحى التصاعدي للأزمات و التهديدات القادمة من المنطقة، كذلك وجود عدد من الأسباب يمكن تلخيصها فيمايلي: الوضع الأمني بالساحل الإفريقي و سياسات دول الجوار و المنافسة الدولية بالساحل الإفريقي و مدى التغير و الإستمرارية في السياسة الأمريكية و الفرنسية و الصينية تجاهه²، و هي الأسباب التي نردها بالتفصيل على النحو التالي:

1- عامل الجوار الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي: يعتبر العامل الجغرافي محدد رئيسيا

لإستراتيجيات الدول الأمنية فقد يكون العامل الجغرافي عاملا آمنا إيجابيا، كما يمكن أن يكون عامل إنكشاف أمني¹ كبير على عدة جبهان لأنها تتوسط المغرب العربي من جهة التي تشهد بعض دوله تحولات و أزمات سياسية، و تعتبر بوابة رئيسية نحو أوروبا و وسط إفريقيا، هذا ما يجعلها تتوغل في عمق الصحراء عبر حدود صحراوية برية مع أربع دول ساحلية (مالي، النيجر، التشاد، موريتانيا) بطول يتجاوز 6343 كلم شرقا و غربا و جنوبا، و تعرف هذه الدول خاصة دولتي مالي و النيجر بعدم الإستقرار المزمين و هذا ما يجعل الجزائر في حالة انكشاف أمني مزمين على الجهة الجنوبية بسبب التهديدات الأمنية الآتية من منطقة الساحل الصحراوي و عدم قدرة الجزائر على مراقبة هذه الحدود و متابعة نشاط الجماعات الإرهابية خارج حدودها الصحراوية.

2- فشل المنظومة الأمنية المتبعة لهذه الدول

²- بن عائشة محمد الأمين، أزمات الساحل و الهندسة الدبلوماسية الجزائرية على الموقع:

http://www.thakafamag.com/index.php?option=com_content&view=article&id=4326:2014-01-02-14-52-238catid=13;2010-09-17-22-16-408itemid=33

¹- إن الموقع الجغرافي للجزائر عاملا مهما في تحديد العقيدة الأمنية الجزائرية، فوجودها في نقطة تقاطع إستراتيجي بين الدول المغاربية و توسطها لجهة شمالية يمثلها الإتحاد الأوروبي و أخرى جنوبية يمثلها الساحل الصحراوي و العمق الإفريقي، كل هذه الميزات الجغرافية تجعل الجزائر منكشفة آمنا على كل الجبهات لذلك فالنظام الجزائري أخذ بعين الإعتبار هذا الإنكشاف في رسمه للعقيدة الأمنية. أنظر في ذلك : د. عز الدين قطوش، المرجع السابق، ص. 233.

لعل من أهم الأسباب التي جعلت من الجوار الإقليمي الجزائري يشكل تهديدا كبيرا على الأمن القومي الجزائري سياسيا و إقتصاديا و عسكريا² فشل المنظومة الأمنية المتبعة لهذه الدول في ضبط و مراقبة الحدود، و قلة الاحترافية التي يتم التعاطي معها في قضايا إستتباب الأمن خصوصا في حالة مالي، و مع تداخل الجانب الأمني بالجانب السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي وقع انقلاب أمني في مالي و أمام هذا الوضع تجد الجزائر نفسها تدفع فاتورة الجوار، حيث وجدت نفسها أمام تهديدات أمنية حقيقية، أولها الإرهاب الإقتصادي المتمثل في الجريمة المنظمة و تهريب كل أنواع السلع و الوقود بشكل يستنزف الإقتصاد الجزائري و الإرهاب الثاني المتمثل في العنف المسلح، لذلك لجأت الجزائر إلى تفعيل دور الجيش في تطويق و زيادة حراسة الحدود منعا للجرائم السالفة الذكر، و هذه المهمة مركبة و مزدوجة تحتم احترافية أمنية أكبر أمام هذه الأوضاع المتوترة، و تصنف هذه التهديدات¹ السالفة الذكر بأنها تهديدات أمنية خطيرة يستشرف أن تزيد خطورتها في المستقبل القريب، و يرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها، عدم الوصول إلى حلول نهائية للأزمات و النزاعات التي تشهدها المنطقة، و صعوبة إصلاح منطقة الساحل الإفريقي و عدم قدرة الجزائر على تحمل أعباء هذا الإصلاح².

ثالثا: معايير الدبلوماسية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات في منطقة الساحل

²- التهديد في مفهومه الإستراتيجي هو وصول تعارض المصالح و الغايات الوطنية إلى مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي، يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها، السياسي و الإقتصادي و الاجتماعي و العسكري، مع عدم قدرة الدولة على موازنة الضغوط الخارجية، مما قد يضطر الأطراف المتصارعة أو أحدها إلى اللجوء إلى إستخدام أداء القوة المسلحة ، معرضة الأمن الوطني للخطر. أنظر في: د. عزت عبد الواحد، مقومات وسياسات الأمن القومي دراسات، مجلة الأهرام، يوليو 2014، ص. 39.

¹- هناك عدة معايير يمكن من خلالها تصنيف تهديدات الأمن القومي، و ذلك على النحو الآتي:

- 1- من حيث طبيعة التهديد: يمكن أن يكون التهديد دائما أو مؤقتا، مباشرا أو غير مباشرا حاليا أو محتملا.
 - 2- من حيث المصدر : جرى التمييز تقليديا بين مصادر خارجية للتهديد و أخرى داخلية، و من ثم يمكن تناول التهديدات الموجهة للأمن القومي من خلال البعدين الداخلي و الخارجي.
 - 3- من حيث درجة خطورتها على الأمن: يتم التمييز بين التهديدات الرئيسية و التهديدات الثانوية، فالتهديدات الرئيسية هي التي تمس كيان الدولة و بقائها أما الثانوية فهي التي لا تهدد بقاء الدولة و ينبغي مواجهتها حتى لا تتصاعد إلى تهديدات رئيسية. أنظر في: د. عزت عبد الواحد، المرجع السابق، ص. 39.
- ²- صليحة ممد، مقاربات بناء الأمن و السلم في منطقة الساحل الإفريقي مع التركيز على المقاربة الأمنية الجزائرية، في: د. بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، المرجع السابق، ص. 715- 716.

تتحرك الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في القضايا الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وفق المعايير القانونية و الدبلوماسية التالية:

1- عدم التدخل في شؤون الآخرين و احترام سيادة الدول، و يعتبر مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، و لهذا حرصت الجزائر منذ الإستقلال على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و احترام الوحدة الترابية لدول الجوار، و هذا ما جعل الجزائر تواجه معادلة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الساحل الإفريقي و الإلتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل العسكري المباشر، و أمام هذا الوضع و بإعتبار الجزائر دولة محورية ليس أمامها إلا تفعيل الدبلوماسية الأمنية، و ذلك بتعزيز الإتفاقيات الإستراتيجية الثنائية و الجماعية بشكل يقضي بشكل تدريجي على كل أنواع الجريمة المنظمة العابرة للدول، و تماشياً مع ذلك إعطاء أهمية لتفعيل آليات المراقبة التقنية الذكية للحدود، و هو ما أخذت به قوات الجيش و الدرك الجزائري في الآونة الأخيرة، و يجب أن يتوافق ذلك مع سعي سياسي جماعي حثيث يتمثل في تفعيل المنظمات المغاربية¹ و الإفريقية كالاتحاد الإفريقي و مجلس الأمن و السلم و الإتحاد المغاربي² دون إغفال الجانب الإجرائي المتعلق بتعزيز آليات عمل دول الميدان و تطوير منظومة إقليمية ترتبط بالأبحاث الأمنية في مجال الأدلة الجنائية.

تؤمن الجزائر و تؤكد على ضرورة التعاون و التنسيق الإقليمي ضمن المجموعة الإفريقية لمواجهة الأزمة في منطقة الساحل بعيداً عن التدخل الأجنبي كحل و إستراتيجية أكثر كفاءة و أقوى فاعلية لهذا تعتمد الجزائر في تعاملها مع القوى على

¹ - أنظر في: عبد الكريم عبد لاني، المغرب العربي من التجزئة إلى الإتحاد، في: د. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا أعمال المؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، المرجع السابق، ص. 302 و ما بعدها.

² - لفهم سر محاولة تفعيل إتحاد المغرب العربي في هذا الظرف الإقليمي و الدولي بالذات هو نتاج أداء دولة التي أدارت ظهرها للمغرب العربي لكثرة المشاريع الإقليمية الأخرى التي تقودها قوى أجنبية اعتقاداً منها بأنها ستتحقق من خلالها مكاسب أكبر بكثير من تعاونها البيئي مغاربياً، و لكن بعد أن خاب الأمل كانت العودة من جديد إلى المغرب العربي. راجع في ذلك: حامد نور الدين و بن عيشر بشير (مبررات إقامة إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة)، في: د. محمد عاشور، التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا الواقع و التحديات، ورقة مقدمة أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، المرجع السابق، ص. 152 .

توجه إستراتيجي يعتمد على منظورين، يقوم المنظور الأول على الدفاع عن ريادتها المغاربية و الإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب، و هذا ما جعلها تسعى لإجبار القوى الكبرى على قبول منهجها في مواجهة هذه الظاهرة، و يقوم المنظور الثاني على مبدأ رفض التدخل الأجنبي تحت أي مبرر ي الشؤون الإفريقية لكنها لا تستعيد في الوقت نفسه ضرورة التعاون مع القوى الكبرى³.

من هذا المنطلق، أبلغت الجزائر دول الساحل الخمسة عن رفضها لقرار إجتماع نواكشوط الداعم للتدخل الفرنسي مجددا في ليبيا تحت دعاوى¹ محاربة الإرهاب، و استضافت العديد من رؤسائها لإقناعهم بالتراجع عن هذا القرار، كما انتقدت الضربة العسكرية المصرية للإرهاب في ليبيا عام 2015، معتبرة إياها تزيد تازما للوضع بدلا من المساهمة في تسويته، و قد سبق أن اتفقت مع مصر لتفعيل دور الجوار الجغرافي لليبيا و رفض التدخل الأجنبي و البحث عن الحلول السياسية للأزمة الليبية.

و قد عبرت عن نفس الموقف و المخاوف تجاه التدخل الفرنسي في مالي، فرفضت المشاركة عسكريا فيه رغم الدعوات الإقليمية و الدولية الموجهة لها بالمشاركة، قبل القبول به اضطرارا و تقديم الدعم اللوجستي له.

و كانت تداعياته مباشرة على البلاد عبر انتقال عناصر ارهابية من مالي و الهجوم على موقع الشركتين الجزائرية و البريطانية لإستخراج الغاز في تيجانتورين قرب الحدود الليبية – الجزائرية و اختطاف العشرات من الموظفين فيها عام 2013، مما جعل الجزائر تحسم الموقف عسكريا، ناهيك عن الأعباء الأمنية و الإقتصادية الناجمة عن التدخل على الدولة الجزائرية و ريادتها الإقليمية و قد سبق و أن تحفظت

³ - صليحة ممد، مقاربات بناء الأمن و السلم في منطقة الساحل الإفريقي مع التركيز على المقاربة الأمنية الجزائرية. في: د. بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، المرجع السابق، ص. ص. 719-720.

¹ - أنظر في: د. إدريس عطية، دور الجزائر في مواجهة الظاهرة الإرهابية في دول الميدان بالساحل الإفريقي: بين التغذية المحلية و التضخيم الدولي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، المرجع السابق، ص. 5.

الجزائر على التعاون الأمني مع فرنسا في مكافحة الإرهاب في إفريقيا، و رفضت إستقبال قاعدة الأفريكوم على أراضيها و في إفريقيا².

لذا يرى بعض المحللين بأن من أهداف تأسيس "هيئة أركان جيوش دول الساحل" بقيادة الجزائر هي إقناع دول الساحل على العمل الجماعي للحيلولة دون هذه التدخلات العسكرية الغربية في مناطق نفوذها بالقارة، و كذلك الإسراع دائما في تسوية الصراعات الإثنية بدول الساحل للتصدي للتدخلات الأجنبية على حدودها، و تؤكد مرارا بأن مكافحة الإرهاب في إفريقيا يبقى من اختصاص الدول الإفريقية و لا مبرر لوجود قوات أجنبية جديدة فيها¹.

و في الخلاصة فإن الجزائر تتحفظ على التضارب القائم بين مبدئي السيادة و عدم التدخل الإنساني النافذ في العلاقات الدولية، و ترى من التدخلات الأجنبية في إفريقيا بغض النظر عن الأسباب المعلنة محاولة جديدة للسيطرة على خيرات القارة و استمرار تبعيتها للخارج².

الفرع الثاني

دور الجزائر في مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل و الصحراء

سعت الدبلوماسية الجزائرية لتطبيق إقترابها لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل على عدة مقاربات.

إن تحليل المقاربات الأمنية الجزائرية لمواجهة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل تم تحديدها في المقاربة الأمنية الوطنية، المقاربة الأمنية الإقليمية، المقاربة الأمنية الدولية ذات الطابع التدخلية و المقاربة الأمنية الدولية ذات الطابع التنسيقي، فبعد أن

²- لقد أسهمت التحفظات حول إقامة قيادة أفريكوم في تأخير نقل مركز قيادتها إلى إفريقيا، حيث تحفظت دول المنطقة من استقبال مركز القيادة، و كان هناك شبه إجماع بين الدول الإفريقية و المنظمات الإقليمية على رفض القيادة و إنشاء مقرها في القارة، فضلا عن الإنتقادات التي وجهها قادة أفارقة منهم قادة زامبيا و نيجيريا و جنوب إفريقيا و الجزائر. أنظر في: كريم مصلوح، المرجع السابق، ص. 246 و ما بعدها.

¹- أنظر في: مريم براهيم، المرجع السابق، ص. 195 و ما بعدها.

²- محمد أغ إسماعيل، المرجع السابق، ص. 136-138.

كانت الجزائر تفضل في إدارتها للتهديدات الأمنية التي عانتها في سنوات التسعينات إلى المقاربات الأمنية الوطنية لجأت بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة إلى المقاربة الأمنية الإقليمية لتحقيق أهدافها (أولاً).

لهذا ركزت الجزائر من خلال دورها في تفعيل عمل التنظيم الإقليمي على ضرورة إيجاد سياسات و استراتيجيات أمنية مشتركة لمواجهة الإرهاب الذي يجد له قواعد خلفية في الساحل أين تتوفر مصادر تمويله بالأسلحة من خلال انتشار تجارة الأسلحة بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات التي تعتبر هي الأخرى تهديدات أمنية مشتركة لدول المنطقة، و هذه الخطورة الأمنية أدت إلى ترقية مستوى علاقات التعاون الجزائري مع دول الجوار و المجتمعات المحلية في محاربة الإرهاب.(ثانياً).

أولاً: تحديد المقاربة الأمنية الجزائرية مع دول الجوار الإقليمي

ترتكز المقاربة الأمنية الجزائرية في معالجتها للأزمة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على مجموعة من المبادئ و المرتكزات تشكل أسسا لعقيدتها الأمنية التي تعتبر أداة تقوم من خلالها الدولة معرفة التهديدات و المخاطر و التحديات التي تواجهها كما تمكنها من تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، و تمثل العقيدة الأمنية تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، و يحدد أيضا أفضل السبل لتحقيقه و الاختلاف في العقائد الأمنية للدول هو الذي يحدد اختلاف طبيعة المخاطر و التهديدات التي تواجهها.

تأثرت العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الإستقلال بثلاثة أبعاد أساسية¹:

- 1- **البعد التاريخي:** تمثل في مبادئ ثورة التحرير الوطنية التي اعتبرت أحدهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة الإستقلال، و بهذا ساهمت مبادئ الثورة بشكل كبير في عملية بناء الدولة و بناء عقيدتها الأمنية و رسم التزاماتها داخليا و خارجيا،

¹ - حول عوامل رسم العقيدة الأمنية الجزائرية. أنظر في: صالح زباني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، الجزائر، العدد 05، مارس 2010، ص. 290 .

و تظهر أهمية و مكانة البعد التاريخي في تحديد و توجيه السلوك الخارجي للجزائر من خلال توجهها المبكر بعد الإستقلال إلى دعم حركات التحرر، حيث كانت ترى نفسها قائد لحركات التحرر في إفريقيا و دول العالم الثالث، و لقد أعطت الشرعية الثورية التاريخية للجزائر شرعية أن تكون لها زعامة إقليمية، و لقد ظل هذا البعد حاضرا في العقيدة الأمنية الجزائرية رغم التحولات التي عرفت في ظل ما يعرف بالعولمة.

2- البعد الإيديولوجي: يعتبر البعد الإيديولوجي أحد أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاثة عقود منذ الإستقلال، و تظهر تجليات هذا البعد في مبادئ و أهداف هذه العقيدة، أهمها دعم حركات التحرر في العالم و العمل على المحافظة على الجزائر، كقوة إقليمية ولكن وبعد التحولات التي شهدتها الجزائر مع نهاية الثمانينات داخليا و خارجيا، أثرت هذه الأخيرة في التوجهات الإيديولوجية التي بنيت عليها العقيدة الأمنية منذ الإستقلال، حيث أعيد صياغة بعض المبادئ التي قامت عليها إستجابة لمستجدات و متطلبات المرحلة الجديدة، و مع ذلك ظل كل من مبدأ دعم حركات التحرر و احترام مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول و احترام مبدأ تقرير المصير من المبادئ الأساسية لعقيدة الجزائر الأمنية.

3- البعد الجغرافي: إن البعد الثالث المتمثل في البعد الجغرافي، يعتبر من أهم العوامل المحددة لعقيدة الدول الأمنية خاصة إذا كانت دولة كالجزائر مثلا تحتل موقعا استراتيجيا هاما جعل أمنها القومي منكشفا على عدة جهات شمالا و جنوبا، و هذا ما جعل عقيدتها الأمنية تركز منذ الإستقلال على هدف الدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية و لمواجهة هذه التحديات تمت إعادة تشكيل و بلورة عقيدة أمنية جديدة

تأخذ في حسابها جانبي الأمن الصلب و الأمن الناعم¹ للتعاطي مع مدركات التهديد الجديد².

بعد التحولات الهامة و العميقة التي لحقت مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة³ حظيت المقاربة الإقليمية للأمن بأهمية كبيرة في الدراسات الأمنية، و لقد أدى التحول في مفهوم الأمن إلى التحول في طبيعة و أشكال التهديدات الأمنية التي أصبحت ذات طبيعة غير عسكرية، تتسم بخاصية الإنتشار و الإختراق لحدود الدول و القارات، و لمواجهة هذه التهديدات أصبح التنسيق الإقليمي ضرورة ملحة يفرض نفسه على الدول خاصة، في ظل الحاجة إلى تكثيف علاقات الإعتماد الأمني المتبادل لمواجهة هذه التهديدات، و تظهر أهمية المقاربة الإقليمية للأمن في كونها تساعد على حشد الوسائل و الآليات الضرورية لمواجهة الجماعية للتهديدات المشتركة بتوزيع الأعباء و تسهيل نقل الإمكانيات المناسبة لتغطية العجز المتواجد في مراقبة كامل الإقليم و الحدود المشتركة بين الأعضاء بفعالية أكبر و تخطيط مشترك.

تعتبر الإقليمية الأمنية¹ و التنسيق الجهوي المقاربة الأفضل و الأنسب لمواجهة المشاكل و التهديدات الأمنية الموجودة في منطقة الساحل الإفريقي و يرجع هذا إلى عجز إستراتيجية المعالجة الأحادية و الفردية لهذه المشاكل، هذا ما فرض على دول المنطقة ضرورة التنسيق مع بعضها البعض و العمل جماعيا لمواجهة هذه التحديات في إطار مؤسساتي تمثل في منظمة الإتحاد الإفريقي.

¹ - إن تزايد الهواجس الأمنية على إثر إزدياد التهديدات من دول الجوار لاسيما دول الساحل دفع بالجزائر إلى تبني إستراتيجية أمنية اعتمدت على إعادة صياغة بعض المبادئ في عقيدتها الأمنية أخذة بعين الإعتبار المزج بين الأمن الصلب و الأمن الناعم. أنظر في: د. فول مراد ، الإنفلات الأمني في دول الساحل ... المقاربة الجزائرية لإستعادة الأمن، في: د. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، المرجع السابق، ص. 102.

² - صليحة ممد، مقاربات بناء الأمن و السلم في منطقة الساحل الإفريقي مع التركيز على المقاربة الأمنية الجزائرية، في: د. بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، المرجع السابق، ص. ص. 717-718.

³ - حول مفهوم الأمن و توسيع أبعاده منذ نهاية الحرب الباردة. أنظر في: د. عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 16، أبريل، 2005، ص. 56 و ما بعدها.

¹ - حول بؤادر ظهور الإقليمية الأمنية و شروط تحققها. أنظر في: مريم براهيم، المرجع السابق، ص. 192 و ما بعدها.

و إدراكا من دول الساحل الإفريقي على رأسها الجزائر بالمسؤولية المشتركة فإن
إعتماد المقاربة الإقليمية كآلية أو استراتيجية لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة جاء
إستجابة لمجموعة من العوامل أهمها:

أ- طبيعة الدول في المنطقة التي توصف بالفشل و الضعف و الهشاشة في أدائها أو بنائها
المؤسساتي².

ب- شساعة منطقة الساحل الإفريقي هذا ما يجعل المراقبة الأمنية للحدود مستحيلة على أي
دولة بمفردها.

ت- الطبيعة المرنة و المعقدة و خاصة قابلية الإنتشار التي تتميز بها التهديدات الامنية
الراهنه لكونها تهديدات عابرة للحدود.

و عليه فإن الجزائر تعتمد الطريق الوحيد لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة¹ و هو
الإعتماد الأمني المتبادل بين دول الساحل، و هذا ما أطلق عليه مفهوم الإقليمية المعقدة
للأمن كون أمن أي طرف في هذه المنطقة مرهون بأمن الطرف الثاني نظرا لخاصية
قابلية الإنتشار التي تتميز بها التهديدات الراهنة، كما أن أي تحرك لدواع أمنية في
منطقة البيئة الأمنية المعقدة سيؤثر بطريقة أو بأخرى على المناطق المجاورة².

فدوافع الجزائر في تبنيها للمقاربة الأمنية الإقليمية تتمثل في إحدى جوانبها الأساسية
الضغط على التنظيمات "الإرهابية" من أجل دفعها إلى الخروج من الجزائر و توزيع
نشاطها على مجموعة إقليمية من الدول بدل توجيه نشاطها كليا إلى المجال الداخلي
للجزائر³ على إعتبار أن التنظيم الإرهابي المتمركز في منطقة الساحل موجود في

² - حول مظاهر أزمة بناء الدولة في الساحل الإفريقي، أنظر في: محمد أمين بن جيلالي، في: د. بومدين طاشمة،
المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، المرجع السابق، ص. 64 و ما بعدها .

¹ - إن ما يميز التهديدات الجديدة للأمن الجزائري، يعطيها خصوصية مقارنة بما عهده من قبل و هي: أنها عابرة للحدود،
فواعلها غير دولية، لها تأثيرات على جميع المستويات (الفرد، المجتمع، الدول، الأقاليم)، قادمة في الغالب من الجنوب.
أنظر في: د. فول مراد، الإنقلاب الأمني في دول الساحل... المقاربة الجزائرية لإستعادة الأمن، في: د. بهلول نسيم،
حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، المرجع السابق، ص. 101 .

² - صليحة ممد، مقاربات بناء الأمن و السلم في منطقة الساحل الإفريقي مع التركيز على المقاربة الأمنية الجزائرية، في:
د. بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، المرجع السابق، ص. ص. 702 - 704.

³ - نجحت سياسة الجزائر في مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل إلى حد كبير في إطار إدارتها لملف الإرهاب سياسيا و
أمنيا، و هي إدارة لا شك في أنها تتسم بدرجة عالية من الدقة التي تستلزم تحليلا متكامل الأبعاد لخطورة و حيوية الملف
بإعتباره وثيق الصلة بالإستقرار الداخلي للجزائر.

الأراضي الجزائرية و هو ما يسمى " بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" مما يسمح بتكاثر الجهود الإقليمية لمكافحة ظاهرة الإرهاب.

بالنسبة للجزائر فإن المقاربة الأمنية الإقليمية كما توضحها جملة الإتفاقات الأمنية المكوّنة لها تدعو إلى تجريم الفدية عند التعامل مع التنظيمات " الإرهابية" كما أنها تدعو إلى الإعلان المسبق لأي عملية عسكرية مشتركة مع دول أجنبية، و مع ذلك فإن بعض دول المنطقة لا تبدي أي التزام واضح بهذه الإتفاقات.

إن نجاح المقاربة الأمنية الإقليمية في مواجهة النشاط " الإرهابي" في الساحل الإفريقي لا يتحقق إلا من خلال :

1- ضرورة تحقيق التوازن بين المقاربات الأمنية الوطنية و التي تقدرها كل دولة لنفسها مع المقاربة الأمنية الإقليمية و التي يركز على تحقيق الأمن الإقليمي، فإذا كانت الجزائر مثلا قد قامت بوساطة ناجحة بين الحكومة المالية و الحركات المتمردة في شمال مالي، فإنها قد نجحت من خلال ممارسة الدبلوماسية الأمنية في هذا النزاع في حماية وحدتها الترابية و بالتالي أمنها القومي و في الوقت نفسه التوسط في حفظ الأمن في دولة مجاورة.

و يمكن القول أن السياسة الأمنية للجزائر تتسم بأنها ذات مسارين في مواجهة الإرهاب، المسار الأول هو الإحتواء، و المسار الثاني ما يمكن أن نسميه دفع الخصم إلى الخلف، و ذلك لإدخال هذا الخصم إلى دائرة جغرافية أخرى.

أ- المسار الأول (الإحتواء) تتبنى الجزائر في هذا المسار أحد الأساليب أو كلها مجتمعة و تتمثل في :

1- الإشتباك الأمني المباشر مع عناصر الإرهاب، و ذلك على أرض الإقليم الجزائري.

2- رصد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي و ذلك لإمكانية السيطرة على تحركات هذا التنظيم و إمكانية تدجين قياداته.

ب- المسار الثاني: (إبعاد الخصم): هذا هو منطلق موقف الجزائر من إنفصال شمال مالي، فالجزائر ترفض رسميا انفصال شمال مالي لكي لا تبدو دبلوماسية و دوليا أنها تتعارض مع المجتمع الدولي ، و لكن هذا الرفض هو الدهاء السياسي في حد ذاته إذ أن منع قيام دولة مستقلة في شمال مالي يزيد من النفوذ الإقليمي و الدولي للجزائر بشكل كبير.

كيف تحاول الجزائر أن تتخلص من شوكة مؤلمة و ذلك بدفع تنظيم القاعدة في المغرب العربي إلى خارج حدودها في شبه صفقة سياسية ضمنية تمنحه نفوذا في شمال مالي أو مشروع دولة في شمالي مالي و لكن الجزائر لن تترك تنظيم القاعدة ينفرد بشمال مالي، لأن الطوارق قوة عسكرية موالية تماما للجزائر، و بتقديرهم كبير للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، هذا التوازن بين قوتين إحداها موالية تماما و هم الطوارق، و أخرى مختربة من أجهزة مخابراتها يمكن الجزائر من تحقيق هدفين، الهدف الأول هو استقرار الإستثمارات البترولية في شمال مالي "الشركة الوطنية الجزائرية سوناترايبين" أما الهدف الآخر، فيتمثل في اكتساب 822 ألف كيلومتر مربع، عمقا استراتيجيا جديدا لدولة الجزائر، يدير هذا العمق الإستراتيجي الجديد المؤسسة العسكرية الجزائرية ، و دوائر أمنها القومي، بما يحيل الجزائر إلى قوة إقليمية دامغة عل مستوى المغرب العربي و الساحل بل و إفريقيا. و من زاوية الفكر الإستراتيجي البحثي، فإن موقف الجزائر من إنفصال شمال مالي إنما يعني بناء نفوذ إقليمي لها جديد، راجع في ذلك: د. خالد عبد العظيم ، الحوار المالي، التداخليات الإقليمية لإنفصال "أزواد" في مالي، السياسة الدولية، العدد 189، المجلد 47، يوليو 2012، ص. 115.

2- المقاربة الأمنية الإقليمية، كما تسعى إليها الجزائر لا تقوم على العامل التنسيقي فقط، و لكن انطلاقا من الواقع الأمني الموجود في هذه المنطقة و الذي يشير إلى الإمكانيات المتوافرة لدول المنطقة في حماية أمنها المشترك و بالتالي تعزيز الأمن القومي لكل دولة على حدى.

3- تعزيز التعاون و التضامن بين دول المنطقة، و التي تقوم على أقصى درجات الإحساس المشترك بالتهديد "الإرهابي" بغض النظر عن اختلاف مستوياته بين دولة و أخرى، بحيث يجب ألا يطفى التقدير المحلي لخطورة التهديد "الإرهابي" على العمل الأمني الإقليمي لمواجهته، كما تقوم بتعزيز هذه النزعة التضامنية أيضا على الاندماج الفعال في المقاربة الأمنية الإقليمية برهاناتها المشتركة دون التوقف عند التشكيك في خلفياتها بالشكل الذي يعطل مصلحة مؤكدة من أجل تجنب مفسدة محتملة.

4- إن المقاربة الأمنية الدولية ذات الطابع التدخلية هي مقاربة متحيزة قائمة على تحقيق أكبر قدر من النفوذ، مما يستوجب من دول المنطقة تعزيز ثقتها في قدراتها الإقليمية، أو كما تصفه الدبلوماسية الجزائرية بنضوج الإمكانيات الأمنية لدول المنطقة دون الحاجة إلى تدخل أطراف خارجية، لأن هذا ما يعطي المبرر للنشاط الإرهابي لمختلف التنظيمات، كما أن المقاربة الأمنية التدخلية قائمة على مفهوم إستباقي يقوم على مواجهة "الإرهاب" خارج حدود الدولة و ذلك يؤثر بشكل مباشر في الأمن الإقليمي في الساحل الإفريقي¹.

و رغم أن هناك تداخلا عمليا واضحا بين جملة هذه المقاربات إلا أنه يمكن التمييز بينها بناء على تحليل أبعاد السياسات الأمنية للدول المعنية بمواجهة النشاط الإرهابي في القارة².

لكن بصورة خاصة سيتم استعراض مجموعة العوامل التي تفسر التأثير السلبي لتحيز الدول إلى المقاربات الأمنية الوطنية على نجاح المقاربة الأمنية الإقليمية التي تتبناها الجزائر في تحقيق أهدافها، و هذه العوامل تشير إلى:

¹ - د. عز الدين قطوش، المرجع السابق، ص. 230 - 232.

² - voir, abdenmour Benantar, la sécurité Nationale Algerienne Dans les années 90 : Entre la méditerranée et le sahara, London, The maghreb Reiew, vol 18, 1993, p. 155.

أ- أولوية التركيز على المفهوم الوطني للتهديدات الأمنية: بالنسبة إلى بعض دول القارة حيث أن فعالية النشاط الإرهابي تختلف من دولة إلى أخرى و بالتالي فإن الأولوية للمفهوم المحلي بالنسبة إلى كل دولة للتهديدات الأمنية بدل الاندماج في مقاربة إقليمية يترتب عليها زيادة معدل النشاط الإرهابي داخل هذه الدول¹.

ب- أولوية تحقيق الأمن على نوعية المقاربة الأمنية: إن هناك تحيز من طرف دول القارة إلى هدف تحقيق الأمن دون مراعاة نوعية المقاربة الأمنية، فبعض الدول أشارت تجاوز المقاربة الدولية التدخلية التي تتبناها فرنسا و التي تختلف مضامينها تماما على المقاربة الإقليمية من حيث التمسك بحق التدخل العسكري المباشر و كذلك في إقرار الفدية، بالنسبة إلى هذه الأخيرة فإن المقاربة الأمنية الإقليمية كما توضحها جملة الإتفاقيات الأمنية المكونة لها تدعو إلى إعلان الإستشارة المسبقة في أي عملية عسكرية مشتركة مع دول أجنبية، و مع ذلك فإن بعض دول القارة لا تبدي أي إلتزام واضح بهذه الإتفاقيات الأمنية الإقليمية في عملية إطلاق سراح إرهابيين مطلوبين في الجزائر و موريتانيا مقابل إفراج الجماعات الإرهابية عن الرهينة الفرنسي "بياركامات"، و التي ترتبت عليها أزمة دبلوماسية حادة بين الجزائر و مالي، كما أن العملية العسكرية المشتركة في الفترة الأخيرة بين موريتانيا و فرنسا² تمت دون استشارة مسبقة من طرف موريتانيا لدول المنطقة و القارة معا.

كما أنه بالنسبة إلى مالي فإن الحفاظ على العلاقات المتميزة مع الجمهورية الفرنسية يأتي في سلم الأولويات قبل الإلتزام بأية إتفاقيات أمنية إقليمية.

ث- التوجس من الأهداف الجزائرية من طرح المقاربة الأمنية الإقليمية: إن معظم دول القارة الإفريقية تحتفظ بعلاقات مستقرة و متميزة مع فرنسا و تفسر المقاربة الأمنية الإقليمية التي تتبناها الجزائر على أنها تقع ضمن إطار ما يسمى بتطبيق إستراتيجية الترابط في إدارة العلاقات الجزائرية الفرنسية و التي لا تعرف مستوى معقولا من

¹ - حول ثنائية الأمن الوطني و الأمن الإقليمي. أنظر في: أبصير أحمد طالب، الإعتماد الأمني المتبادل و استراتيجية بناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، في: د. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، المرجع السابق، ص. 519 و ما بعدها.

² - اختار الرئيس الموريتاني، "محمد ولد عبد العزيز" أن يكون دوما حليفا لفرنسا في منطقة الساحل، و من هذا المنطلق، حرصت باريس على تحديث الجيش الموريتاني الذي قام عدة مرات بعبور الحدود المشتركة مع شمال مالي، و التي تبلغ 900 كلم طولا لتنفيذ مهام ضد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي.

الإستقرار¹، فبالنسبة إلى هذه الدول فإن المقاربة الإقليمية تنكشف في دوافعها الأساسية على رغبة الجزائر في تقديم نفسها باعتبارها تمثيلا لمفهوم الدولة القائد في التكامل الأمني في القارة الإفريقية.

و لا تعبر في تقدير هذه الدول عن جهود إقليمية لمواجهة النشاط الإرهابي في الأراضي الإفريقية بقدر ما يتم استخدامها كورقة ضغط في إدارة العلاقات الجزائرية – الفرنسية.

كما تفسر هذه المقاربة أيضا بالنسبة إلى بعض دول القارة على وجود مصلحة مباشرة للجزائر في تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة و التي تتبنى مقاربة أمنية دولية ذات طابع تنسيقي.

ج- التباين في أولويات الدول و تقديرها لخطورة التهديد الإرهابي:

فبالنسبة إلى دول ذات أهمية في القارة الإفريقية مثل نيجيريا و التي تدرج التهديد الإرهابي داخلها إلى أدنى مستوياته بعد المراجعات التي قامت بها جماعة بوكو حرام النيجيرية و تخليها عن العمل المسلح مؤخرا، فإن التركيز على التنمية في إطار القارة الإفريقية بشكل عام يتجاوز في التقدير النيجيري التركيز على التجمعات الإقليمية الفرعية.

و هي نفس المقاربة التي تبنتها ليبيا زمن الراحل معمر القذافي و إذا كانت دول أخرى في القارة مثل جنوب إفريقيا و موزمبيق على قدر كبير من الأهمية في القارة تعطي الأولوية للنشاط في الإطار الإفريقي العام على حساب دورها في القارة حيث يتنكر زعيما هاتين الدولتين لوجود ما يسمى بالانتشار العمودي لتنظيم القاعدة في القارة الإفريقية.

إن هذا التباين في أولويات الدول و تقديرها لخطورة التهديد الإرهابي مع دول محورية أخرى و منها الجزائر تحديدا يؤثر بشكل مباشر على نجاح أي مقاربة أمنية إقليمية لمواجهة النشاط الإرهابي¹.

¹ - من الصعب وصف العلاقة الجزائرية – الفرنسية بالطبيعية على الرغم من أن الأرقام توحى بذلك، فمنذ إستقلال الجزائر سنة 1962 إلى اليوم مازالت هذه العلاقة تمر بحالة انسداد تارة و حالة إنفتاح تارة أخرى، و تتخذ سمات و ملامح مختلفة على مدى الولايات المتعاقبة للرؤساء الجزائريين منذ 1962 ، أنظر في: د. عز الدين قطوش، المرجع السابق، ص. 245 و ما يليها.

ثانيا: دوائر التعاون الجزائري في مكافحة الإرهاب

1- التعاون الجزائري مع دول الجوار

دخلت الخطة الأمنية لدول الساحل الإفريقي حيز التنفيذ شهر سبتمبر 2009 ضمن الأطر المحددة سلفا من قبل الاتحاد الإفريقي آنذاك ، حيث فوض "مجلس السلم و الأمن الإفريقي" هذه الدول لتشكيل جيش نظامي موحد يتولى مهمة محاربة الإرهاب في منطقة الساحل، و تندرج هذه الخطة كما تخطط الجزائر تحديدا بوصفها صاحبة الدور الأكبر فيها، بإعتراف مفوض السلم و الأمن الإفريقي "رمطان لعمامرة" في إطار قيادة الجهود الإقليمية لدول الساحل، لخوض معركة جماعية حاسمة ضد تنظيم القاعدة، كما أقرت كل من (الجزائر و ليبيا و مالي و النيجر و موريتانيا) سنة 2009 خطة أمنية تركز بشكل أساسي على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 20 ألف جندي مشكلة من الجيوش النظامية للدول الخمس²، بالتعاون مع الميليشيات القبلية المنتشرة في الصحراء من قبائل الطوارق و العرب و الزنوج و غيرها للسهر على تنفيذها، و دعم جهود السيطرة الحكومية على الحدود الدولية في المنطقة و جاءت هذه الخطوة نتيجة للاجتماعات العسكرية المطولة التي عقدها ممثلو هيئات الأركان للجيوش النظامية للدول الخمس بالعاصمة الليبية طرابلس خلال الأسابيع التي سبقت هذا الإعلان.

و قد تولت الجزائر سنة 2009 قيادة جيوش كل من مالي و النيجر و موريتانيا لتشكيل أول قوة عسكرية في المنطقة، حيث اجتمع القادة العسكريون للدول الأربعة في مقر قيادة الناحية العسكرية الجزائرية السادسة الكائنة في ولاية تمنراست الجنوبية الحدودية، و تجدر الإشارة إلى أن كلا من مالي و النيجر و موريتانيا قد اعترفت بمحدودية قدراتها العسكرية و طالبت من الجزائر تمويل و قيادة عمليات التمشيط العسكري المركز ضد تنظيم قاعدة الصحراء بحلول شهر سبتمبر 2009 و تولي مهمة النقل الجوي للمؤن و الذخائر و المعدات لإمداد جيوش الدول الثلاثة، حيث لا تنفق كل

¹- بهلول نسيم، الدرع الأمني الجزائري و إنقاذ إفريقيا، في: د. بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، المرجع السابق، ص. 621 و يليها.

²- بعد تشكيل "قوة لواء شمال إفريقيا" تم تسخير قوة عسكرية لمواجهة تنظيم القاعدة، و تتكون من جيوش كل من ليبيا، مالي، النيجر، الجزائر، و استطاعت الجزائر إقناع دول أخرى من منطقة الساحل كبوركينافاسو، موريتانيا، التشاد بالإشتراك في محاربة الإرهاب بقدراتها المحلية دون أي تدخل أجنبي، و بهذا حاولت الجزائر قطع الطريق أمام التدخل الأجنبي الخارجي الأمريكي، كما خلقت إطارا تعاونيا إقليميا يمكن أن يوفر عليها عناء و تكاليف التصدي لهذه الظاهرة خصوصا مع شساعة حدودها من جهة الصحراء، حيث يصعب مراقبتها من جانب واحد. أنظر في: صليحة ممد، مقاربات بناء الأمن و السلم في منطقة الساحل الإفريقي مع التركيز على المقاربة الأمنية الجزائرية، في: د. بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، المرجع السابق، ص. 714.

من مالي و النيجر و موريتانيا مجتمعة أكثر من 350 مليون دولار في تلك العمليات، و يعد "عجز التسلح" أحد أهم أسباب تأخر عملية التمشيط و التدخل في منطقة الساحل، إضافة إلى الظروف المناخية الصعبة في الصحراء الكبرى.

و الجدير بالذكر في هذا الخصوص أن من معالم المقاربة الأمنية الجزائرية مع دول الجوار الإقليمي تأسست كالتالي:

أ- حلت خطة الجزائر لسنة 2009 مشكلة تسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل الإفريقي بما يمكنها من مطاردة الإسلاميين وراء الحدود، و ضرب معاقل تنظيم القاعدة، و تجفيف منابع الدعم و الإمداد اللوجستي التي تمول أفرادها بالسلاح و الأموال و السيطرة النهائية على منطقة الساحل الإفريقي بالإعتماد على الجيوش النظامية لدول المنطقة، كما اتفقت دول الساحل الإفريقي – آنذاك- على إنشاء أول قاعدة بيانات محلية موحدة، تتضمن كافة المعلومات المتاحة حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب على أن تلتزم هذه الدول بتغذية هذه القاعدة بالمعلومات بفعالية للتصدي للتنظيم بفعالية.

ب- اتفقت (الجزائر و ليبيا و موريتانيا و مالي و النيجر) على السماح لهيئات الأركان للجيوش الخمسة التابعة لها، بالمطاردة المستمرة للجماعات الإسلامية المسلحة المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة في المناطق الصحراوية، و السماح لها بعبور الحدود في منطقة الساحل و الصحراء بعد إبلاغ الدولة التي تجري المطاردة داخل إقليمها بشرط توافر قوات نظامية جاهزة للملاقاة في الدولة التي تجري على أرضها المطاردة.

ت- الإتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحدة و مقاتلي القبائل من الطوارق و القبائل العربية و الزنوج و غيرها و ضمان حياد الطوارق خصوصا في المواجهة بين القوات العسكرية المالية و تنظيم القاعدة.

ث- تجفيف مصادر تمويل الإرهاب و التصدي للمهربين، و تنفيذ مشاريع استثمارية شمال مالي و النيجر، و تكثيف الرقابة على منابع المياه المهجورة، مع التعهد بحفر آبار أخرى للسكان المحليين بهدف حصر تحركات الإرهابيين.

ج- تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء، و مراقبة مناطق الأودية و المرتفعات التي يسهل فيها إخفاء المركبات و حفر أماكن الإقتراب و هي منطقة تمتد من جبال "أدغاغ إفاوغارس" شمال مالي و جبال "أكادس إير" شمال النيجر، وصولاً إلى جبال "طاسيلي" جنوب الجزائر.

و يمثل الجنوب الجزائري الذي يعد جغرافياً ممتداً، و يعد منطقة ذات طبيعة صحراوية وعرة، و ليس من السهل ضبطها بالإعتماد فقط على قوات حرس الحدود النظامية، فهذه المنطقة تحمل من الخطورة الأمنية نفس درجة التهديد الأمني للعمليات الإرهابية المسلحة التي يشنها هذا التنظيم في المناطق الجبلية الوعرة شمال و وسط الجزائر، فقد أحصت وزارة الداخلية الجزائرية وجود أكثر من أربعين جنسية لمهاجرين سريين أفارقة يتواجدون على الأراضي الجزائرية¹، معظمهم متورط في نشاطات غير شرعية مثل الهجرة السرية و تهريب السلاح و المخدرات و التبغ و الذهب و غيرها.

ح- مع كل تلك المخاوف فالجزائر كانت من أكثر الدول التي امتلكت الحجج الكافية لتبرير موقفها من مكافحة الإرهاب، فقد كانت طوال سنوات التسعينات من القرن الماضي منكفئة على نفسها في محاربة هذه الظاهرة، وسط إنتقادات كبرى من الدول الغربية التي كان معظمها يأوي أفراداً من الجماعات المسلحة من الإسلاميين الذين كانوا يتمتعون باللجوء السياسي في الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية، و يساهمون في التخطيط للعديد من العمليات الإرهابية داخل الجزائر، و من هنا فإن موقف الجزائر نابع من معاناتها من هذه الظاهرة التي خلفت خسائر مادية بأكثر من

¹ - إن الأرقام التي تقدمها مصالح الدرك الوطني تبين التزايد المذهل للمهاجرين غير الشرعيين، فبعد أن كان الرقم المسجل بالنسبة للموقوفين لدى مختلف وحدات الدرك الوطني سنة 2009، 7028 شخص، تم تسجيل 20 ألف مهاجر غير شرعي خلال السنوات الثلاث الماضية، هؤلاء المهاجرون ينتمون إلى أكثر من 34 جنسية معظمهم أفارقة يأتي في مقدمتهم المالينيون، النيجيريون، الكاميرونيون، الغانيون، الإيفواريون و السنغاليون. أنظر في: د. فول مراد، الانقلاب الأمني في دول الساحل ... المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن، في: د. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، المرجع السابق، ص. 100 .

30 مليار دولار و خسائر بشرية ب 200 ألف قتيل من ضحايا الإرهاب إضافة إلى حصار طويل على كافة الأصعدة السياسية و الاقتصادية و العسكرية، و تحديدا بمنعها من التسلح لمكافحة خطر الإرهاب.

كما أنه خلال إجتماع شهر مارس 2010 لدول الساحل الإفريقي بالجزائر من أجل بحث مسألة الوضع الأمني في المنطقة، ثم الإتفاق على أهمية التعاون على جميع المستويات الثنائية و الإقليمية و الدولية لمحاربة الإرهاب في المنطقة من خلال إبرام إتفاقيات ثنائية و ترقية مستوى التعاون الإقليمي و المشاركة الفعالة في الجهود الدولية ضد الظاهرة، خصوصا أن المنطقة تمتد لآلاف الكيلومترات، و تشهد في السنوات الأخيرة اضطرابات أمنية باتت تؤرق حتى الدول الكبرى، و خاصة الولايات المتحدة و فرنسا، و باعتباره منطقة نفوذ تتميز بموارد النفط و اليورانيوم.

خرج الإجتماع الذي حضره وزراء خارجية الجزائر و ليبيا و موريتانيا و النيجر و مالي و تشاد و بوركينا فاسو ، بإتفاق على عدم منح أية تنازلات للجماعات الإرهابية و بخاصة ما تعلق بدفع الفدية في حالات الإختطاف، ودعا البيان الختامي إلى وضع مقاربة متكاملة و منسقة و متضامنة تتمحور حول مسؤولية الدول في القيام بمكافحة الإرهاب على المستوى القطري كمرحلة أولى، تليها إرساء آليات و اتفاقيات ثنائية بين دول المنطقة ضمن تعاون إقليمي مهيكّل شامل قائم على حسن نية، و يبدو أن إجتماع الجزائر جاء ردا على الإستراتيجية الأمريكية¹ و الفرنسية في منطقة الساحل و التي تهدف إلى التوغل و السيطرة و إدارة الصراع وفق مصالحهما.

¹- ترتبط الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل و الصحراء بالعديد من المصالح الاقتصادية و السياسية، فمن الناحية الاقتصادية تهدف الولايات المتحدة إلى فتح أسواق جديدة في منطقة الشمال التي تتسم بوجود فرص هائلة للإستثمار، و من الناحية السياسية ترفع الولايات المتحدة مبدأي الديمقراطية و حقوق الإنسان كركيزتين أساسيتين للسياسة الخارجية لها في الساحل إلا أن هذه المبادئ مجرد أداة تستغلها السياسة الأمريكية لتحقيق مصالحها. أنظر في: د. عصام محمد عبد الشافي، المرجع السابق، ص. 37.

كذلك حول المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة و ما يبرر نزعتها العسكرية المصاحبة للحملة الكونية ضد الإرهاب أنظر في د. حمدي عبد الرحمان، صراعات الهيمنة (الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 197، القاهرة، الأهرام، يوليو 2014، ص. 12.

و في نفس السياق راجع حول الأبعاد التي تحدد و توجه الإستراتيجية الأمريكية اتجاه منطقة الساحل (البعد الأمني، البعد الجيوإستراتيجي، البعد الطاقوي) في: صليحة ممد، مقاربات بناء الأمن و السلم في منطقة الساحل الإفريقي مع التركيز

إن التخوف الأمني الجزائري و الهواجس لا يمكن إنكارها، رغم نبرات الإستخفاف المنبعثة بشكل تهكم من طرف بعض الفاعلين السياسيين الجزائريين، و لذلك فالمؤسسة العسكرية الجزائرية ترى في استفحال و تمدد الجماعات الراديكالية المسلحة خطرا لا يمكن تجاهله، خصوصا بعد تدهور الأوضاع في ليبيا و توغل الجماعات المسلحة و الميليشيات العسكرية على النظم الأمنية لدول الجوار، و منها تونس التي تعيش وضعاً قلقاً و قابلاً للتفجر في أي لحظة، و لعل إبرام إتفاقات الشراكة الإستراتيجية بين الجزائر و تونس و ليبيا يأتي ضمن مسعى يهدف إلى تأمين الجوار، و كذا أمانة العلاقات الدبلوماسية الإقليمية، كما نجحت الجزائر عام 2011 في إقناع دول إفريقية أخرى كنيجيريا و بوركينا فاسو و تشاد في الانضمام إلى التنسيق الأمني الجماعي لدول الساحل¹ ضد الإرهاب². و يظهر تأكيد الجزائر على ضرورة التعاون و التنسيق الأمني الإقليمي لمواجهة الأزمة في منطقة الساحل بعيدا عن التدخل الأجنبي من خلال دورها الفعال في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي لتقريب مواقف و وجهات نظر دول المنطقة و دفع علاقات التعاون و التنسيق بينهم لإيجاد سياسات و استراتيجيات افريقية لمواجهة هذه التهديدات.

لقد أكد وزير الخارجية "مراد مدلسي" أن "الحل في الساحل الإفريقي يوجد بين يدي دولة" مؤكدا أن دول الساحل الإفريقي تملك الإمكانيات اللازمة لمواجهة التهديدات الإرهابية.

تؤكد تصريحات مسؤولي السياسة الخارجية موقف الجزائر الرفض و المتكرر لأي وجود عسكري أمريكي أو غربي في دول الساحل الإفريقي بداعي مواجهة التهديدات الأمنية، و لهذا تعاتب الجزائر دول الساحل الإفريقي بسبب تقاعس هذه الأخيرة عن

على المقاربة الأمنية الجزائرية، في: د. بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، المرجع السابق، ص. 731 و ما يليها.

¹- حرصت دول الساحل على التعاون لمواجهة نمو العناصر المتطرفة و اشتركت في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر دول الساحل الإفريقي التي صممها الولايات المتحدة الأمريكية، و بدأت هذه المبادرة منذ عام 2002 لتأمين الحدود و تعزيز قدرات أربع دول في مكافحة الإرهاب هي مالي و موريتانيا و النيجر و تشاد، و في عام 2005 توسعت المبادرة لتشمل مزيدا من الشركاء، فانضمت إليها الجزائر و بوركينا فاسو و المغرب و نيجيريا و السنغال و تونس. أنظر في: أميرة محمد عبد الحليم، ما بعد التدخل، التداعيات الداخلية و الإقليمية للحرب في مالي، المرجع السابق، ص. 117.

²- محمد أغ إسماعيل، المرجع السابق، ص. ص. 107 – 109.

تنفيذ التزاماتها الأمنية و هذا ما أكده تدخل رئيس أركان الجيش الشعبي الوطني الفريق "أحمد قايد صالح" في إجتماع أمني عقد بالجزائر ضم قادة جيوش موريتانيا، مالي، النيجر، حيث صرح بأن يتوجب علينا تحمل مسؤولياتنا و احترام التزاماتنا و الشروع في العمل الفعلي في الميدان.

و أكد " الياس بولكراف" المدير العام بالنيابة للمركز الإفريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب الموجود بالعاصمة في نفس السياق، "أنه لا يجب أن تتحول المساعدة التي تقدمها الدول الغربية الكبرى لبلدان الساحل في إطار مكافحة الإرهاب¹ إلى تدخل أجنبي في شؤون هذه الدول و لإيجاد سياسات أمنية مشتركة كثفت هبئات أركان جيوش دول الساحل من اجتماعاتها لمواجهة خطر الجماعات الإرهابية التي زاد نشاطها مع سيطرتها على شمال مالي.

دعت الجزائر دول الساحل في إطار بحثها عن سبل مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة إلى:

- 1- تشديد الرقابة على الحدود من خلال إنشاء منظمة "الدرك الإفريقي" عام 2003 و تشمل عملية حماية و مراقبة الحدود، تشديد الرقابة على تهريب الوقود و الأدوية و بعض المعدات مثل أجهزة تحديد المواقع عبر الأقمار، و في هذا الإطار اتفقت كل من الجزائر و مالي على تكثيف الدوريات و العمل العسكري الميداني من أجل التصدي لنشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و ذلك من خلال المراقبة الجيدة للحدود بين الدولتين للحيلولة دون إتصال و تعاون الشبكات الإرهابية و جماعات الدعم و الإسناد التي تمتهن كل أنواع الجريمة المنظمة.
- بلوغا لهدف تحقيق الرقابة على الحدود تعمل دول الإقليم على إيجاد خطة أمنية تتضمن إتخاذ إجراءات أمن مشددة على الحدود المشتركة بين إقليم الأزواد و كل من الجزائر و موريتانيا و النيجر و بوركينا فاسو لمنع دخول الجماعات السلفية، و منع وصول الأسلحة و التجهيزات إلى المنطقة و في إطار تعزيز علاقات التعاون العسكري و الأمني بين دول المنطقة أسست الدول الإفريقية بزعامة الجزائر لجنة الأركان العملياتية المشتركة، تضم كلاً من الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر².

¹ - تقدر المساعدات التي قدمتها الوكالة الأمريكية للتنمية لتمويل برامج مبادرة مكافحة الإرهاب عبر دول الساحل عام 2012 ب 52 مليار دولار. أنظر في: أميرة محمد عبد الحليم، ما بعد التدخل ، التداعيات الداخلية و الإقليمية للحرب في مالي، المرجع السابق، ص. 117 .

² - في أبريل 2010 أنشئت الجزائر القيادة العسكرية المشتركة في تمناست و التي تضم الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، و تعني هذه القيادة بتنفيذ خطة أمنية إقليمية جديدة مع قوات المراقبة المشتركة التي يقدر مجموعها 70.000 رجل لمكافحة الإرهاب في المنطقة و في ديسمبر 2011 أرسلت الجزائر للمرة الأولى مدربين عسكريين إلى شمال مالي و مع

- 2- تأهيل الجمارك و الأجهزة الأمنية و تدريبهم لمراقبة الحدود و تزويدهم بتقنيات حديثة لكشف الإرهابيين بالإضافة إلى تعميم المعلومات بين دول الجوار حول وضعية الحدود الصحراوية التي تربط إقليم أزواد بدول الجوار.
 - 3- إنشاء حاميات عسكرية دفاعية في مواقع إستراتيجية منتشرة عبر الصحراء.
 - 4- توفير المزيد من المساعدة الأمنية للدول التي لجأ إليها مواطنوا شمال مالي لمنع تحول مخيمات اللاجئين في النيجر و موريتانيا إلى مواقع تجنيد الإرهابيين.
 - 5- تقديم الجزائر مساعدات عسكرية من عربات و أسلحة فردية لكل من مالي و النيجر و موريتانيا.
 - 6- إنشاء قاعدة بيانات موحدة تتضمن كل المعلومات المتاحة حول الجماعات الإرهابية الموجودة و تحركاتها و حق الدول المعنية باستغلال قاعدة البيانات بفاعلية.
 - 7- إيجاد قوانين على مستوى المنظمة تجرم دفع الفدية، و لعبت الجزائر دورا أساسيا على مستوى نشاطها في منظمة الاتحاد الإفريقي لإقناع الدول الإفريقية بالتصويت لصالح مشروع قانون بناء على إقتراح جزائري يجرم دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن¹.
- بهذا استطاعت الجزائر أن تحشد الجهود الإفريقية لمحاربة هذه الظاهرة في الإطار الإقليمي².

استمرار العمليات الإرهابية لدى " التنظيم " اجتمع كل من الجزائر و موريتانيا و النيجر لعقد قمة لمكافحة الإرهاب في نفس السنة 2011، (تمنراست) ، كما تم إنشاء دوريات عسكرية على طول مناطق الحدود المشتركة من أجل رصد و مراقبة تحركات الجماعات الإرهابية، حيث اجتمع كل من البلدان الأربعة المذكورة أعلاه لمدة يومين في العاصمة الأمريكية واشنطن في منتصف نوفمبر 2011 لمواصلة نهجها المتعدد الأطراف للأمن في منطقة الساحل و الصحراء، كما انضمت بوركينا فاسو إلى وحدة القيادة الإقليمية في تمنراست. أنظر حول لجنة الأركان القيادة العسكرية المشتركة في رشا السيد عشري حسن، المرجع السابق، ص. ص. 246- 247 .

¹ - نظمت الجزائر في 16 مارس 2010 مؤتمر وزاري في الجزائر، جمع بين بلدان منظمة الساحل و الصحراء (الجزائر، بوركينا فاسو، ليبيا، مالي، موريتانيا، النيجر و تشاد) تمثل الهدف الرئيسي في تعزيز الحرب على الإرهاب في المنطقة، و تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 1904 ديسمبر 2009 لمكافحة الإرهاب، الذي يجرم دفع الفدية لمحتجزي الرهائن، الذين يستخدمونها لتمويل الأنشطة الإرهابية و غني عن القول أو الولايات المتحدة أعربت عن دعمها الكبير لهذه المبادرة. أنظر حول التخطيط الإستراتيجي لمكافحة الإرهاب على الصعيد الجزائري في رشا السيد عشري حسن، المرجع السابق، ص. 242.

و أنظر أيضا حول إلزام الجزائر بالمبدأ في: د. نسيب نجيب، التعاون القانوني و القضائي الدولي في ملاحقة مرتكبي جرائم الإرهاب الدولي، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص. 31.

² - صليحة ممد، مقاربات بناء الأمن و السلم في منطقة الساحل الإفريقي مع التركيز على المقاربة الأمنية الجزائرية، في: د. بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، المرجع السابق، ص. 725 و ما يليها.

2- محاولة التعاون مع المجتمعات المحلية كالتطوارق لمكافحة الإرهاب

حاولت الجزائر الاعتماد على التطوارق في مكافحة الإرهاب عسكريا، بعدما فقدت الأمل من قيام الجيش المالي بشن الحرب على عناصر الجماعات المتطرفة الموجودة بشمال البلاد، حيث أشارت بعض الدراسات بأن الجزائر سعت إلى تقديم الدعم اللوجستي لمقاتلي التطوارق مقابل توجيه ضربات عسكرية للتنظيمات الإرهابية في شمال مالي.

كما سعت الدبلوماسية الجزائرية خلال عام 2012 لتطبيق إقترابها لمكافحة الإرهاب و خبرتها العالية في هذا النوع من الحروب – الجمع بين الحلول السياسية و العسكرية – في الأزمة المالية، و ذلك بغرض إضعاف قدرات التنظيمات الإرهابية المسيطرة على جزء كبير من البلاد للحيلولة دون التدخل الخارجي، فحاولت إقناع جماعة أنصار الدين المحلية (معظم أعضائها من التطوارق و العرب) بالمصالحة مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد الانفصالية و التحالف معا تمهيدا للتفاوض مع السلطات المالية على تسوية سياسية لقضية التطوارق مقابل أن تقطع الجماعة الإسلامية علاقاتها مع التنظيمات الإرهابية و تساهم في الحرب ضدها¹.

الفرع الثالث

معوقات الجهود الجزائرية لمكافحة الإرهاب في المنطقة

على الرغم من كون دول المنطقة الأكثر تأثيرا بانتشار الجماعات الإرهابية فإن المشكلات القائمة بين بعض هذه الدول تعيق التعاون الجاد في مجال مكافحة الإرهاب، فمشكلة الصحراء الغربية² لا تزال تمثل عائقا للتعاون بين المغرب و الجزائر في الوقت الذي تتعاون فيه الجزائر و المغرب مع الولايات المتحدة و روسيا و بريطانيا و دول متوسطة كفرنسا و إسبانيا لتنفيذ برامج مكافحة الإرهاب.

¹ - محمد أغ إسماعيل، المرجع السابق، ص. 725 و ما يليها.

² - إن مشكلة الصراع المغربي الجزائري على الصحراء الغربية أعطى فرصة للجماعات الإرهابية للتوطين في المنطقة، وزيادة العمليات الإرهابية نتيجة جذب الانفصاليين إليها، مما زاد الوضع سوءا نتيجة عدم الاستقرار الأمني، و ضعف قدرة الحكومات على إحكام السيطرة على المنطقة و إنسياب الحدود نتيجة الضعف الأمني، و تزايد أنشطة التنظيم في تجارة المخدرات و الأسلحة التي أكسبها دعما ماليا كبيرا استطاعت من خلاله أن تتوسع في حراكها و عملياتها الإرهابية . أنظر حول عوامل تزايد العمليات الإرهابية في شمال إفريقيا و الساحل في : رشاش السيد عشري حسن، المرجع السابق، ص. 138 و ما يليها.

و على الرغم من الجهود الدبلوماسية الجزائرية لإستتباب الأمن و الإستقرار في المنطقة إلا أن هناك عدة عراقيل حالت دون تحقيق ذلك و منها مايلي:

1- تداعيات الربيع العربي على الجهود الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل

يبدو أن ثورات الشمال الإفريقي قد أتاحَت فرصا جديدة للجماعات الإرهابية و خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لترسيخ وجوده و زيادة عمليات التجنيد بجذب جماعات و مؤيدين جدد إلى صفوفه و إقامة شبكات من التعاون مع بعض الجماعات الانفصالية فمن ناحية أولى أصبحت المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تفتقر إلى الفرص السياسية أو الإقتصادية، لاسيما بالنسبة إلى الشباب و المناطق الفقيرة، و ازدهرت أنواع من التجارة غير المشروعة، مثل تهريب الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، و تهريب الأسلحة¹ و السجائر و السلع الإستهلاكية عبر الحدود، و الإتجار بالسيارات المسروقة من أوروبا ببيعها عبر جميع الدول الساحلية و الإتجار بالعمال المهاجرين بصورة غير مشروعة في الطريق إلى دول الخليج و أوروبا.

كما انتشرت الأعمال غير المشروعة في منطقة الساحل من تهريب و خطف و تجارة²، و لذلك تقل الفجوة بين الإرهاب و الممارسة الإجرامية كما يظهر التعاون بين تجار المخدرات و أعضاء تنظيم القاعدة و الذين يقومون بجمع الضرائب من قوافل التجارة و التهريب و هذ ما يؤدي إلى زيادة في عمليات الإختطاف التي يقوم بها الوسطاء المحليين تحت إشراف أمراء القاعدة.

¹ - يبدو واضحا أن أنشطة التهريب في السلاح في مقابل بيع الماس تشكل نشاطا رئيسيا و عاملا رئيسيا في إستمرار الحروب الأهلية في إفريقيا، فتجارة الماس التي تستخدم عائداتها في شراء السلاح من خلال التهريب تشكل العنصر الرئيسي في تمويل حركات المتمردين و المعارضة في معظم دول إفريقيا و من أبرز الحالات التي تشهد تهريب السلاح منطقة إقليم وسط إفريقيا أنجولا، منطقة إقليم غرب إفريقيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيراليون، ليبيريا). أنظر في د. محمود أبو العينين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2001 – 2002، المرجع السابق، ص. 493 و ما يليها.

² - أخطر ما فرزته الأوضاع في الساحل تحويل منطقة الساحل إلى منطقة لتجارة و تبادل الممنوعات بعدما وجدوا بارونات الجريمة المنظمة في الجماعات الإرهابية الوسيلة الأمثل لتأمين الممرات من إفريقيا باتجاه أوروبا مروراً بالمغرب العربي. أنظر في: عبد الحق بورحلي، الأبعاد الإستراتيجية للجزائر تجاه منطقة الساحل الإفريقي، في: د. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، المرجع السابق، ص. 506 و ما بعدها.

لقد خلقت أجواء عدم الإستقرار و الإضطرابات الناجمة عن الربيع العربي¹ فرصا جديدة للقاعدة و حلفائها لإعادة التجمع و إعادة التنظيم فمن المرجح أن تظل خدمات الإستخبارات و الأمن في تلك البلدان تركز خلال الأشهر القادمة على أعمال الاحتجاجات و الاضطرابات المعنية أكثر بالمشكلات الداخلية بدل من تركيزها على القاعدة و غيرها من التهديدات العابرة للحدود و التعاون مع نظرائهم في الغرب و في أماكن أخرى وقد لا يكون له شعبية أو يتغاضى عنها الرأي العام الداخلي، و في الواقع يمكن أن تظهر عدد من الدول الفاشلة أو المنهارة في أعقاب التغيرات التي شاهدها منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط في عام 2011.

من ناحية ثانية أدت إلى الثورة الليبية و سقوط نظام معمر القذافي إلى نتائج استفادت منها الجماعات الإرهابية فمن جانب لجأ العديد من الموالين له و المدججين بغنائم الحرب و السلاح إلى بلدان إقليمية، فتدفقت أعداد كبيرة من الأسلحة² الثقيلة من ليبيا إلى الدول الإفريقية في منطقة الساحل التي تعاني من هشاشة السيطرة على الحدود، لتحمل هذه الأسلحة تهديدا جديدا للإستقرار في المنطقة³ بعد أن أصبحت متاحة أمام المرتزقة و الإرهابيين وهي أنواع مختلفة من الأسلحة الهجومية (كلاشينكوف، صواريخ أرض، جوسام7، بنادق، الأسلحة الكيميائية، صواريخ الألغام، و قذائف المدفعية و الصواريخ الروسية، و استفادت بعض القبائل المتمردة⁴ من هذا المخزون من الأسلحة.

¹ - أنظر في: د. كمال حبيب، حدود فاعلية التحالف الدولي في مواجهة الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، جانفي 2015، ص. 101.

² - حول عدد قطع الأسلحة المنتشرة في ليبيا بعد انهيار نظام القذافي. أنظر في: د. فول مراد، الإنفلات الأمني في دول الساحل ... المقاربة الجزائرية لإستعادة الأمن، في: د. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، المرجع السابق، ص. 98.

³ - بالرغم من أن الثورات العربية، عملت في بدايتها على تراجع الرهان المسلح، و اسقاط إيديولوجية الجهاد المسلح ضد الأنظمة الحاكمة فإن ما تبعها من فوضى و حروب أهلية في العديد من الدول العربية، أدت إلى رجوع الرهان المسلح ضد الحكومات مرة أخرى و أضفت عليه نوعا من التأييد لدى هذه التنظيمات، إذ نجد العمليات العسكرية التي قام بها الناتو في ليبيا، لم تحافظ على ثبات الجيش الليبي، بل عملت على إنهياره، الأمر الذي أدى إلى انتشار الأسلحة بشكل كبير في ليبيا و عبر الحدود مع دول الجوار، و هو ما جعل الفرصة سانحة للتنظيم المغاربي للتمدد داخل الأراضي الليبية، و تشكيل خطر كبير على الأمن الإقليمي لما يحويه من أسلحة خطيرة. أنظر حول تأثير الثورات العربية و ما تبعها من فوضى على قوة التنظيم و نشاطه في المنطقة في: رشا السيد عشري حسن، المرجع السابق، ص. 252.

⁴ - أنظر في: عبير شليغم، النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية و الخارجية، في: د. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، المرجع السابق، ص. 387.

و من ناحية ثالثة أتاح "الربيع العربي" للجماعات الإرهابية المحلية فرصا للحصول على التأثير الإيديولوجي و القوة المادية، و لتتمكن القاعدة من التوسع في القارة الإفريقية، فانهيار الأمن الليبي و انتكاسات القاعدة في أسيا أفضيا إلى دور جديد في منطقة المغرب العربي و الساحل و غرب إفريقيا كأجزاء يمكن استغلالها في توسيع انتشار فكر القاعدة و عملياتها، فضلا عن التعاون و التواصل بين القاعدة في بلاد المغرب و الجماعات الإرهابية الأخرى في القارة مثل بوكو حرام في نيجيريا² و حركات الشباب في الصومال³.

إن التغيرات السياسية المفاجئة بدول شمال إفريقيا أثرت على جميع أشكال التعاون الإقليمي و التعاون الإقليمي و التنسيق الجماعي القائمة حيث جاء تأمين الحدود الجزائرية و حماية النظام على حساب التعاون الإقليمي لمكافحة الارهاب .

2- مشكلة الثقة بين الجزائر و دول الساحل

لعب إنعدام الثقة بين الدول المعنية و تبادل الاتهامات حول عدم الجدية في الحرب على الإرهاب دورا بارزا في تعطيل الإتفاقات و المبادرات الأمنية، إذ أصبحت الجزائر تتبادل مع دولة مالي تهمة عدم الجدية في محاربة تنظيم القاعدة و التواطؤ معه مستغلة بعض التقارير التي أشارت بنوع من "اتفاق عدم الإعتداء" بين النظام المالي و تنظيم القاعدة في البلاد، بينما اتهم الرئيس المالي الأسبق "توري" - أثناء حكمه - المخابرات الجزائرية بدعم التهريب في بلاده، فتوترت العلاقات بين مالي من جهة و الجزائر و موريتانيا من جهة أخرى عقب قيام "بماكو" بالإفراج عن أربعة إرهابيين موريتانيين و جزائريين المطلوبين من قبل السلطات الجزائرية و الموريتانية مقابل تحرير الرهينة الفرنسية "كاميت" لدى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كما اتهم مسؤولون موريتانيون في أكتوبر 2010 الجزائر بدعم التنظيم الإرهابي في

² - حول دعم تنظيم القاعدة لجماعة "بوكو حرام". أنظر في: نجاء مربي، "بوكو حرام" ... حلفة جديدة من الصراع في نيجيريا، مجلة الأهرام الإستراتيجي، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 220، أبريل 2013، ص. 45 و ما بعدها.

³ - أميرة محمد عبد الحليم، تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي و بيع الثورات العربية، آفاق إفريقيا، العدد الثامن و الثلاثون، 2013، ص. ص. 125 - 126 .

الساحل مما أدى إلى توتر العلاقات بين دول الميدان بدرجة أن استدعت كل من الجزائر و موريتانيا سفراءهما لدى بـماكو¹.

3- التنافس الدولي على المنطقة

أثر تنافس الشركاء الدوليين كفرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية على تفعيل مبادرات دول الميدان²، إذ اعتمدت الجزائر على الولايات المتحدة كشريك أساسي ف الحرب ضد الإرهاب في المنطقة، بينما ركزت موريتانيا و مالي و النيجر و بوركينا فاسو على الحليف التقليدي الفرنسي في التعاون الأمن³ فتحتفظت الجزائر على التعاون الموريتاني - الفرنسي المتميز في هذا الإطار، خاصة بعد قيام قوات خاصة فرنسية بالتنسيق مع الجيش الموريتاني في 22 يوليو 2010 بعمليات عسكرية لتحرير الرهينة الفرنسية "ميشيل جيرمانو" لدى التنظيم الإرهابي بشمال مالي.

4- رفض مشاركة الجيش الجزائري في الحرب ضد الإرهاب خارج الحدود الوطنية

مثّل تمسك الجزائر بمبدأ عدم مشاركة جيشها الشعبي الوطني في أي صراع خارج حدودها وفقا للدستور الجزائري¹ عرقلة حقيقية للجهود الجزائرية، بدرجة أن وجهت لها عدة انتقادات تتعلق بعدم الجدية في الحرب على الارهاب، نتيجة عدم تجاوز دورها في الدفاع عن الحدود المشتركة مع الدول الإفريقية².

¹ - حول توتر العلاقات و الخلاف حول استراتيجية التعامل مع إختطاف الرهائن مقابل دفع الفدية بين الجزائر و بـماكو. أنظر في في: محمد أغ اسماعيل، المرجع السابق، ص. 132.

² - حول التنافس الأمريكي- الفرنسي في المنطقة. أنظر في د. جمال محمد السيد ضلع، التنافس الفرنسي- الأمريكي و انعكاساته على السلم و الأمن الإقليمي الإفريقي (في قوى الجذب و التعارض في المنطقة)، في: د. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، المرجع السابق، ص. 229 و ما بعدها.

³ - كان ظهير المغرب العربي منطقة نفوذ فرنسي يتكون من تشاد و النيجر و مالي و السينغال، و الفكر الإستراتيجي الفرنسي يتحرك على أساس الدفاع عن مناطق نفوذه في إفريقيا و هو تأمين تلك الدول من هجمات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي و تلك الدول هي تشاد و النيجر و مالي و موريتانيا. أنظر في د. خالد عبد العظيم، "عملية سيرفال" وسعي فرنسا إلى إنشاء قاعدة عسكرية في جنوب ليبيا، أفاق إفريقية العدد الثامن الثلاثون، 2013، ص. 132 - 133.

¹ - استقر كل من الاجتهاد القضائي الوطني على سمو المعاهدات الدولية على القانون الداخلي دون القواعد الدستورية التي تسمو على القانون الدولي بشكل عام و على القانون الجماعي بشكل خاص، و هذا ما سار عليه القضاء الدستوري الفرنسي، حول سمو القواعد الدستورية على و القيمة الدولية لها. أنظر في: د. خلفان كريم، د. صام إلياس، العلاقة بين قواعد القانون الدولي و أحكام القانون الدستوري: تبعية، سمو، أو تكامل، مجلة المجلس الدستوري، تصدر عن المجلس الدستوري الجزائري، العدد 03، 2014، ص. 14 و ما بعدها.

² - حول امتناع الجيش الجزائري عن التدخل العسكري لمواجهة الانفصاليين بشمال مالي. أنظر في: د. نادية عبد الفتاح، الأزمة السياسية في مالي، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثامن، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2011-2012، ص. 179.

5- رخوة الدولة في منطقة الساحل و الصحراء

تلعب هشاشة دول الساحل³ و ضعف قدرات جيوشها⁴ و انتشار الفساد و المحسوبية فيها دورا كبيرا في عجزها عن التنسيق مع الجزائر في مجال إستتباب الأمن في المناطق الحدودية، حيث أصبح الكثير من القائمين على استتباب الأمن في هذه المناطق الشاسعة يتلقون الرشاوي من التنظيمات الإرهابية و المهربين مما ساهم في صعوبة مواجهتها.

6- انتشار الجريمة المنظمة و سياسة دفع الفدية للإرهابيين

يعد انتشار التهريب و تجارة المخدرات في المنطقة أحد المعوقات الرئيسية لتقليص الجماعات المتطرفة، و كذلك دفع الدول الأوروبية لملايين الدولارات لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بواسطة حكومتي مالي و النيجر مقابل الإفراج عن الرهائن الغربيين في المنطقة إذ أصبح ذلك أهم وسائل التمويل و التجنيد للقاعدة و مضاعفة أعدادها سنويا، و هذا ما جعل بعض المحليين يتهمون قوى خارج القارة بتغذية الإرهاب و تعزيز حالة عدم الإستقرار بوسائل مختلفة لتبرير تدخلاتها من أجل السيطرة على المناطق الإستراتيجية في شمال القارة و غربها.

7- الطبيعة الجغرافية لمنطقة الساحل و الصحراء

تمثل المساحة الشاسعة للمنطقة، إذ تقدر حسب بعض المصادر بحوالي 9 ملايين كلم مقابل انخفاض شديد لعدد السكان أحد العوامل التي تعرقل الجهود المبذولة، كما تعتبر نصف هذه المساحة صحارى معقدة و جبالا مليئة بأماكن للإختباء.

يتضح من هذا مدى العجز عن تحويل القرارات الرسمية أو المبادرات إلى ممارسات حقيقية على أرض الواقع و تحقيق الأمن في المنطقة، نتيجة غياب الإرادة السياسية

³- حول إشكالية الدولة الهشة كمهدد للأمن في الساحل. أنظر في: حقيان عبد الوهاب، عوامل و منطق الأمن في الساحل: بين الواقع و المستقبل، في: د. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، المرجع السابق، ص. 59 و ما بعدها.

⁴- حول الأسباب الداخلية و الخارجية المفسرة لضعف الجيوش الإفريقية. أنظر في: حسن الحاج علي أحمد، خصخصة الأمن، الدور المتنامي للشركات العسكرية و الأمنية، دراسات استراتيجية، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، عدد 123، 2007، ص. ص. 36-37.

الحقيقية لدى دول الميدان في التعاون الجماعي و تفعيل الإتفاقات المبرمة بينها في هذا المجال لأسباب تتعلق باختلاف الأولويات و الإستراتيجيات و المصالح للأنظمة القائمة و المتحالفة معها خارجيا و أنه على الرغم من رفع الدبلوماسية الجزائرية لشعار التعاون و التنسيق الأمني بين دول الجوار كأفضل وسيلة لمحاربة الإرهاب، إلا أنه للمعوقات المذكورة من قبل فإنها تبدو أكثر تفضيلا للتعاون الثنائي بدلا من العمل الجماعي، فركزت على تدريب وحدات عسكرية نيجيرية و مالية كل على حدى.

و على الرغم من المعوقات الإقليمية و فشل الحلول الإفريقية التي اعتمدتها المقاربة الأمنية الجزائرية من أجل الحيلولة دون التدخل الخارجي في القارة إلا أن الجزائر لا تزال قادرة على إعادة نشاطها و تعزيز نفوذها في المنطقة، نتيجة خبرتها و قدراتها العسكرية و الاقتصادية¹، و لعل تعيين الدبلوماسي المحنك "رمضان لعمامرة" وزيرا للخارجية في أواخر 2013 يأتي في هذا الإطار، و يؤكد رغبة الجزائر في الدفاع عن مصالحها في إفريقيا و الساحل على وجه الخصوص و الدفع بدبلوماسية أكثر نشاطا لاستعادة النفوذ².

الفصل الثاني: البعد التكاملي في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"

عرفت إفريقيا محاولات إنمائية متعددة تميزت غالبيتها بمحدودية المجال و الآثار على القارة مازالت مهمشة ضمن السياق الدولي، رغم ثرواتها و طاقاتها المؤهلة.

من هنا نشأت علاقة ذات اتجاهين، بين قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية الفرعية على مستوى القارة الإفريقية³، و بين الوصول إلى كيان إقتصادي و سياسي يكون على

¹-تمتلك الجزائر مجموعة من العوامل تمكنها من لعب دور إقليمي أولها الاستقرار السياسي ثم القدرات المالية الاقتصادية، يضاف إليها العمق الإستراتيجي للدولة، مع الإرث التاريخي و الحضاري، و آخرها قدرة الدولة على الحياد الإيجابي في التعامل مع القضايا الإقليمية خاصة ثورات (تونس، مصر و ليبيا)، كل هذه العوامل تعطي للجزائر القدرة على الحركة في محيطها الجيو سياسي، كما أن الموارد المالية و الطاقوية التي تكتسبها الجزائر تعطي دفعا و ثقلا للدبلوماسية الجزائرية القائمة على تذليل النزاعات الإقليمية. أنظر في: د. عز الدين قطوش، المرجع السابق، ص. 227 .

²- محمد أغ إسماعيل، المرجع السابق، ص. ص. 112-114 .

³- كان لتوقيع الدول الإفريقية في 1991 بمدينة أبوجا معاهدة الجماعة الاقتصادية الإفريقية و التي بدأ تنفيذها منذ ماي 1994، هدف دعم التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في إفريقيا، و مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة بصورة أكثر

مستوى طموحات القارة بأكملها للنهوض بالتنمية كحتمية تفرضها الألفية للخروج من قوقعة التخلف و الفقر بجهودها الذاتية، و بهذا تمثل النيباد مرحلة جديدة من مراحل سعي الدول الإفريقية تجاه التنمية و نوعا من التكيف و الإنسجام مع التغيرات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية التي شهدتها العالم من خلال الإنطلاق من الإرادة الإفريقية ذاتها، ما جعل بعض القادة الأفارقة يسعون بإتجاه طرح المبادرات و المشاريع من أجل تعزيز و تفعيل دور القارة الإفريقية إقليميا و دوليا و الحد من مشكلاتها المزمنة¹.

أبرز تلك المبادرات هي الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا و التي تعرف بالنيباد و تعتبر الجزائر من الدول المؤسسة لهذه المبادرة الإفريقية الهادفة إلى القضاء على الفقر و تعزيز التنمية المستدامة و وضع حد لتهميش إفريقيا في النظام العالمي الجديد و احترام حقوق الإنسان و استتباب الأمن و الإستقرار و تعزيز الحكم الراشد، و هي محاور الإرتكاز التي كانت محل فريق المراجعة الدولي الذي زار الجزائر في الفترة من 10-11 حتى 5-12-2007. (المبحث الأول).

إن المتابعة الفاحصة لمراحل نشأة النيباد، توحى بأن قادة المبادرة كانوا حريصين دائما على تعبئة الدعم و التأييد لمبادراتهم من جانب المجتمع الدولي عموما و الدول الصناعية المتقدمة خصوصا، و ذلك منذ البدايات الأولى حول التفكير في إعداد المبادرة، و هكذا فقد توالى عرض الأفكار و المبادئ الرئيسية للمبادرة في محافل دولية عديدة من جانب الزعماء الأفارقة الأربعة (رئيس جنوب إفريقيا "تابومبيكي" و الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة"، و الرئيس النيجيري "أوباسانجو" قادة خطة ماب، و "عبد الله واد" الرئيس السنغالي قائد خطة "أوميجا") و ذلك منذ بداية عام 2001 وحتى إقرار المبادرة الموحدة في مؤتمر قمة لوساكا في 11 يوليو 2001 ليبدأ منذ ذلك التاريخ تحرك آخر مكثف لكسب وحثد التأييد للمبادرة الجديدة.

فعالية. أنظر في: سمر الباجوري ، التكتلات الإقتصادية في إفريقيا، د. محمود أبو العينين، (محرر)، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار السابع، مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، 2010/2011، ص. 192 و ما بعدها.

¹- أنظر في: د. حمدي عبد الرحمان، مصر و تحديات التدخل في إفريقيا، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2013، ص. 2.

فبعد أيام معدودة و في 20 يوليو من نفس السنة، تم عرض المبادرة في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عقد في جنوا (إيطاليا) و قد رحب المؤتمر بالمبادرة الإفريقية الجديدة، و أعلن موافقته على دعمها، و أصدر بيانا مقتضبا بهذا الخصوص، حث فيه القادة الأفارقة على الإلتزام بمبادئ النيباد و طلب منهم إعداد خطة عمل مفصلة تكون جاهزة للعرض على مؤتمر القمة التالي للمجموعة في كندا 2002، وقرر قيام دول المجموعة بتعيين ممثلين شخصيين على مستوى عالي للمشاركة في إعداد هذه الخطة مع المسؤولين الأفارقة.

كما تم في نفس الوقت عرض المبادرة على الإجتماع الوزاري للمجلس الإقتصادي و الإجتماعي التابع للأمم المتحدة، حيث رحب الإجتماع الوزاري للمجلس بالمبادرة، كما قدمت إحاطات بشأنها إلى مختلف أجهزة الأمم المتحدة الإتحاد الأوروبي، و البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، و الجهات القائمة على المبادرات الدولية الأخرى مثل عملية Ticad التي ترعاها اليابان وعملية التعاون الصيني الإفريقي(المبحث الثاني).

المبحث الأول: الجزائر و مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)

منذ أن سجلت الدبلوماسية الجزائرية عودتها إلى الساحة الإفريقية و بشكل خاص من خلال ترؤسها لمنظمة الوحدة الإفريقية الـ 35 زاد اهتمامها بالقضايا الإفريقية كإنخفاض معدل التنمية و مشكلة الديون التي أصبحت تثقل ميزانياتها معظم الدول الإفريقية و أدخلتها في معضلة إقتصادية، لذلك جاء إلتفات الجزائر خصوصا و أن إفريقيا على عتبة دخول الألفية الجديدة¹ في عالم معولم رافقه ظهور تجمعات إقليمية لمواجهة هذا التيار الجارف و قامت بمحاولة إعداد خطة تنموية في إفريقيا وفق المعطيات الجديدة للعمل على صياغة مستقبل جديد للقارة الإفريقية في القرن الحادي و

¹ - حول مستقبل التنمية الإفريقية في القرن الحادي و العشرون. أنظر في: دراسة نفين حليم، محمد عز العرب مؤتمر إفريقيا و العولمة الذي عقد خلال الفترة من 12 إلى 14 فيفري 2002، منشور في مجلة أفاق إفريقية، العدد التاسع، 2002، ص. 21 و ما بعدها.

العشرين و انتشالها من براثن أزمتها الراهنة التي تهددها بمزيد من التهميش في عالم تتسارع خطاه نحو العولمة².

من هنا جاءت الحاجة إلى ظهور منظمة جديدة تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية¹ المستدامة في القارة الإفريقية، فكانت مبادرة نيباد نتيجة لسعي جاد من جانب بعض الزعماء الأفارقة للعمل على صياغة هذه المبادرة الجديدة في صورتها الأصلية التي أقرها مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي في لوساكا بزامبيا في يوليو 2001 تحت إسم المبادرة الإفريقية الجديدة من حيث وضع استراتيجية العمل بتحديد مضمونها و هيكلها أو مبادئها و أهدافها و تحليل تجربتها، و عرض موقف المجتمع الإفريقي منها و مراجعته لاسيما في نطاق شمال إفريقيا و موقع النيباد في السياسة الخارجية للجزائر. (المطلب الأول).

و في ضوء مبادرة "نيباد" فإن من الأهمية بمكان أن يتم إجراء برامج التنمية و التعاون الإفريقي في سياق الحكم الاقتصادي و السياسي الجيد، و من هنا جاء تبني الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي للآلية الإفريقية لمراجعة النظراء، كآلية للمتابعة الذاتية تهدف إلى النهوض بمستويات الحكم.

لما لهذه الأداة من أدوار و وظائف مهمة تصب في مجملها في تحسين عملية صنع القرار بالدولة من خلال عملية تعلم متبادل بينها و بين غيرها من الدول، فلقد لجأت العديد من المنظمات و البرامج الدولية إلى تبنيها، و جاءت "الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء" لتعمل على تطبيق هذه الأداة و الاستفادة منها في الإطار الإفريقي.

الواقع أن إقرار الآلية الجديدة للمراجعة يعتبر تطورا بالغ الأهمية على طريق تنفيذ النيباد، فقد أنيط بالآلية الجديدة للمراجعة مهمة متابعة و تقييم مدى إلتزام الدول بتلك القواعد و المعايير، و ما تواجهه من مشكلات في تطبيقها و من ثم العمل على

² - حول أثر العولمة في تهميش إفريقيا. أنظر في: دراسة د. عبد الشفيق عيسى و د. حلمي شعراوي، مؤتمر إفريقيا و العولمة، المرجع السابق، ص. 23 و ما بعدها.

¹ - حول ما تقتضيه دبلوماسية التنمية. أنظر في: عبد المجيد فرّاج، دبلوماسية التنمية، مجلة الأهرام الإقتصادي، العدد 192، فيفري 1987، ص. 41.

ترشيد سلوكها و مساعدتها في بناء القدرات اللازمة لتحقيق ذلك، و إعداد تقارير مراجعة الدول، بإعتبار أن نشر هذه التقارير يمثل المرحلة الأخيرة للآلية الإفريقية لمراجعة النظراء بالإضافة إلى أهميتها في تشخيص قضايا الحكم و التنمية في الدول التي خضعت للمراجعة. (المطلب الثاني).

المطلب الأول : مفهوم النيباد و آلياتها لتحقيق التنمية

جاءت الأهداف التنموية للألفية الجديدة التي أعلنتها النيباد لتضيف تحديا كبيرا لدول القارة، و قبيل مطلع الألفية سيطرت الرغبة في انتشار إفريقيا من الحفرة الراكدة التي تحتويها على فكر و وجدان القادة الأفارقة و تولد حماس إفريقي جامح و طموح نحو تكامل القارة و إحياء حركة الوحدة الإفريقية خاصة في ضوء بطء التقدم الحاصل في مسيرة الجماعة الاقتصادية الإفريقية¹، و في غمار هذا السعي تحمس القادة الأفارقة بصورة مستقلة بإعداد مبادرة النيباد للعمل الإفريقي المشترك من أجل تحقيق التنمية و إدماج القارة في الإقتصاد العالمي بمستوى تنموي متقدم و مناسب كما يبتغيه المجتمع الإفريقي² و بهذا يلاحظ أن هذه المبادرة الجديدة هي مبادرة إفريقية نابعة من أرض القارة نفسها، و بذلك فهي إفريقية المحتوى و المضمون و التوجه المشترك. (الفرع الأول).

على مستوى الأهداف، فهي تشكل ما يحتويه الفصل الخامس من وثيقة النيباد، و برنامج العمل الذي يوجه استراتيجيتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا في القرن الحادي و العشرين، فيبدأ بتحديد أهداف الخطة و نتائجها المتوقعة مبينا أن تحقيق هذه الأهداف هو رهن بتحقيق عدد من الشروط يسميها "شروط التنمية المستدامة" و تطرح النيباد تلك الشروط في إطار عدد من المبادرات ثم تقدم الوثيقة عددا من برامج العمل في مختلف القطاعات ذات الأولوية.

¹ - حول إخفاقات المنظمة في الميدان الإقتصادي، أنظر في: أحمد حجاج، إفريقيا في منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 59، 2003، ص. 449-465.

² - أنظر في: د. محمود صلاح الدين الدعوشي، تحديات و جهود التنمية في إفريقيا، في بحوث إفريقيا و تحديات القرن الحادي و العشرين، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، الفترة من 27-29 ماي 1997، ص. 120 .

و هي في ذلك لا تقدم فقط برامج العمل اللازمة لتحقيق الأهداف، بل انطوت هذه البرامج على تعهدات ملزمة من جانب هؤلاء القادة ليس بتنفيذها بل تضع أيضا آليات محددة للتنفيذ و هياكل تنظيمية لتعبئة الجهود و الموارد. (الفرع الثاني)

الفرع الأول : نشأة نيباد و مضمونها

يعني مفهوم الشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية في جوهره المشاركة بين الدول الإفريقية بعضها البعض و تعاونها من أجل النهوض بقارتهم ثم بين القارة الإفريقية و العالم من حولها، يرجع نشأة تلك المبادرة إلى إقرار زعماء جنوب إفريقيا و الجزائر و نيجيريا و السنغال (أولا) لتكوين ما أسموه بالمشاركة الألفية من أجل تنمية إفريقيا، حيث تم تحديد القطاعات ذات الأولوية و تضمنت عدة مبادرات و سبل تنفيذها (ثانيا).

أولا: نشأة مبادرة "الشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية"

استهلت إفريقيا القرن الحادي و العشرين وسط مخاوف جمة عبّر عنها الكثير من الأفارقة بالتشاؤم في أوائل التسعينيات بسبب عدم وجود حلول ناجحة تنتشل القارة من خضم الفقر و التخلف الإقتصادي، و دعت الحاجة إلى تجديد الأمل للشعوب الإفريقية و تجسيد الأمل في شكل مبادرة للنهضة الإفريقية و كان باعثها رئيس جمهورية جنوب إفريقيا "ثابومبيكي".

عمل هذا المشروع على إيجاد نقطة انطلاق لنهضة إفريقيا¹ و ذلك لمواجهة و إزاحة الإعتمادية المزمدة على الخارج بعد أن فشلت الجهود السابقة في إيجاد مفهوم سياسي و استراتيجي بسبب الحاجة إلى ترجمة النهضة الإفريقية إلى مفاهيم و برامج منها برنامج النهضة الإفريقية للحقبة الثالثة (Map)، و هي الوثيقة التي ظهرت في الإجتماع غير العادي عام 1999 لمنظمة الوحدة الإفريقية آنذاك بمدينة سيرت بالجمهورية الليبية، و التي فوضت فيها من قبل المنظمة السابقة رؤساء كل من

¹ - حول حاجة القارة الإفريقية للتنمية الإقتصادية. أنظر في: د. فرج عبد الفتاح، الأمم المتحدة و التنمية الإقتصادية في إفريقيا: دراسة للدور الإقتصادي للمنظمة في عقد التسعينيات، مجلة بحوث في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، العدد 44، 1997، ص. 2.

جمهورية جنوب إفريقيا و نيجيريا و الجزائر بالإتفاق مع الدول المانحة على الإلغاء الكامل للدين الإفريقي الخارجي.

و في قمة دافوس في الأول من جانفي 2001 عرض الرئيس السنغالي "خطة أوميجا" للإصلاح الإقتصادي و تنمية إفريقيا، و مع انعقاد الدورة التاسعة للجنة المشتركة لوزراء المالية و التخطيط الإقتصادي الإفريقي في الفترة من 8-10 ماي من نفس العام بالعاصمة الجزائرية ساد الإتجاه الداعم بين الوزراء بدمج مبادرتي برنامج النهضة الإفريقي "Map" و خطة "أوميجا" في مبادرة واحدة بهدف عدم تشتيت الجهود الإفريقية بعد عرضه على لجنة الخبراء و تم إقرارها في القمة الإفريقية "بلوساكا" عاصمة "زامبيا" و التي عقدت في الحادي عشر من جويلية 2001، و من أجل هذا الغرض تم تشكيل لجنة مكونة من عشرة أعضاء و لجنة أخرى للتوجيه مكونة من خمسة عشر عضوا، و تم صياغة المبادرة الجديدة عقب اجتماع اللّجنتين في "أبوجا" بجمهورية نيجيريا في 23 أكتوبر 2001، و أعيد تسميتها بمبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية الإفريقية و المعروفة إختصارا بإسم "النيباد"¹ كإطار لصياغة السياسات و البرامج التي تحقق نهضة إفريقية.

و قد سبق طرح المبادرة مؤتمر الإستقرار و الأمن و التنمية و التعاون في إفريقيا في 2000، و يعد الإعلان الخاص بالمؤتمر مبادرة قاربة تضمن قيّما مشتركة و تكفل سلوكا جماعيا، و تؤكد على روابط الأمن و الإستقرار و التعاون و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، و إن كلا منهما شرط لازم للآخر، و انه لابد من تطويرها جميعا بصورة متسقة، و بالتالي يمكن أن تستخلص منها معايير يجري على أساسها قياس مدى نجاح البرامج و السياسات التي تقرها "نيباد".

أقرت مبادرة النيباد في صياغتها الأولى في قمة لوساكا (عاصمة زامبيا) في 2001، وتنطلق مبادرة نيباد من أن التنمية يستحيل تحقيقها في غياب الديمقراطية

¹ - صلاح الدين عبد السيد، ردود الأفعال تجاه مبادرة النيباد، آفاق إفريقية، المجلد الرابع، العدد الخامس عشر، 2003، ص. ص. 40-41.

الحقيقية، و احترام حقوق الإنسان و السلام و الحكم الرشيد، و تتعهد فيها باحترام المعايير العالمية للديمقراطية التي تشتمل عناصرها الجوهرية على التعددية السياسية التي تسمح بوجود الكثير من الأحزاب السياسية و الإتحادات العمالية و تنظيم انتخابات عادلة و صريحة و ديمقراطية بحيث يكون الغرض من الديمقراطية و الحكم السياسي هو المساهمة في تعزيز الإطار السياسي و الإداري للبلدان المشاركة و احترام حقوق الإنسان و تعزيز سيادة القانون¹.

بمعنى آخر أن تتألف الديمقراطية و الحكم السياسي من العناصر الآتية:

- 1- التمهيد من جانب البلدان المشاركة بأداء دور طليعي في دعم المبادرات التي تشجع الحكم الرشيد.
- 2- القيام بسلسلة من الإلتزامات بواسطة البلدان المشاركة باستحداث أو تعزيز عمليات و ممارسات الحكم الأساسي.
- 3- إضفاء الصبغة المؤسسية على الإلتزامات عن طريق قيادة "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا" لضمان الإلتزام بالقيم الجوهرية للمبادرة على أن تتولى دول الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، التعهد بسلسلة من الإلتزامات من أجل تلبية المعايير الأساسية للحكم الرشيد و السلوك الديمقراطي.
- و لأجل الوفاء بهذه التعهدات، فإن النيباد طرحت مبادرات تستهدف بناء القدرات بالتركيز على:

1- تعزيز الإشراف البرلماني.

2- تعزيز عملية صنع القرار القائمة على المشاركة.

3- الخدمات الإدارية و المدنية.

4- قرار تدابير فعالة لمحاربة الفساد.

¹ - حول المناخ الذي تنادي به مبادرة النيباد على المستوى القاري و تبني عليه مساهمة شركاء إفريقيا في تمويل مشروعات المبادرة. أنظر في: د. حسن وداعة الله الحسن، البعد التكاملي في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"، في د. محمد عاشور ، التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا، الواقع و التحديات، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، المرجع السابق، ص. 118 و ما بعدها.

5- القيام بإصلاحات قضائية¹.

ثانيا: مضمون نيباد

تنقسم وثيقة النيباد إلى ثمانية فصول، تغطي أربعة جوانب رئيسية، و يبسط أولها الرؤية المشتركة للقادة الأفارقة أصحاب المبادرة، أما ثانيها، فيفصل برنامج العمل بها، بينما يطرح الثالث فكرة المشاركة العالمية الجديدة، كما تدعو إليها المبادرة، و يحمل الجانب الرابع و الأخير بعض التصورات بشأن تنفيذ المبادرة.

قد أثارت النيباد منذ إقرارها جدلا واسعا داخل إفريقيا و خارجها برز من خلاله العديد من التحفظات و الاعتراضات على كثير مما تضمنته المبادرة كإستراتيجية جديدة للتنمية الإفريقية سواء من ناحية إطارها الفكري أم ما احتوته من برامج و سياسات ومن جانب آخر فإن التطورات الواقعية خلال الفترة القصيرة منذ إقرار النيباد قد أفرزت مواقف إفريقية و دولية توحى بأن المبادرة الوليدة تنتظرها تحديات و صعوبات في التطبيق، قد تنال من قابليتها للتنفيذ بنجاح.

ترتكز النيباد في صياغتها لأهدافها و برامجها و إجراءاتها على رؤية فكرية معينة بشأن معطيات الواقع الإفريقي و العالمي الراهن² و مدى تأثيرها على قدرة حكومات القارة و شعوبها على صياغة طموحاتهم و تنفيذها للقضاء على الفقر و تحقيق التنمية المستدامة و قد أثارت هذه الرؤية كثيرا من الجدل الذي تغلب عليه بطبيعة الحال التحيزات الإيديولوجية السياسية على الجوانب الرئيسية للإطار الفكري للنيباد في ضوء ما أوردته وثيقة المبادرة و التي من بينها:

1- ترى النيباد أن إفريقيا تحتل مكانة خاصة في المجتمع العالمي المعاصر و أن لديها من عناصر التميز ما يجعلها شريكا متكافئا مع غيرها في النهوض بالحضارة الإنسانية ككل، و توضح النيباد هنا أن القارة تمثل للعالم قاعدة موارد لا غنى عنها ظلت تخدم

¹ فوزية خدا كرم عزيز، النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، العدد 201، سنة 2012، ص. ص. 427-428 .

² حول رؤية نيباد لمكانة إفريقيا في المجتمع العالمي المعاصر، راجع بالتفصيل في د: محمود أبو العينين ، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2002/2001، المرجع السابق، ص. 120 و ما يليها.

البشرية لقرون متطاولة، و تحدد الوثيقة هذه الموارد التي تشكل "الميزة النسبية" لإفريقيا في عالم اليوم في أربعة عناصر: الثروة المعدنية و النباتية و الحيوانية الضخمة، الرئة البيئية التي تعتبر منفعة عامة للجنس البشري ككل، التراث التاريخي و الأثري الثمين للقارة باعتبارها مهدا للجنس البشري، ثراء الثقافة الإفريقية و إسهامها الكبير في الثقافة العالمية.

2- ترى النيباد أن القارة الإفريقية تعرضت لعملية إفقار قاسية على مدار قرون طويلة و تقدم تشخيصا تاريخيا لهذه العملية، فتحدد ثلاث آليات عملت و مازالت تعمل على تخلف القارة و إفقارها و تهميشها في الإقتصاد العالمي و هي:

الميراث الإستعماري، آليات النظام العالمي في ظل الحرب الباردة و قصور السياسات التي انتهجتها الدول الإفريقية بعد الإستقلال، و تشير الوثيقة إلى أن ضعف الدولة الإفريقية يعد عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة في القارة، و أن أحد التحديات الرئيسي أمام القارة يتمثل في تعزيز قدرة الدول على الحكم و على إعداد إصلاحات طويلة المدى و تنفيذها، و ترى النيباد أن برامج التكيف الهيكلي لم تقدم إلا "حلا جزئيا فقط" لمشكلات القارة، و لم تمكن معظم الدول من تحقيق معدلات عالية من النمو المطرد.

ح- تقدم النيباد رؤية بشأن الإطار العالمي الذي تواجهه إفريقيا في مطلع الألفية الجديدة، و ما تقدمه لعملية التنمية الإفريقية من فرض و تحديات، و تتجلى أهم معالم هذا الإطار في تسارع عملية العولمة التي لم تسلم أية بقعة في العالم من تأثيراتها و إن كان هناك إختلال صارخ في توزيع منافعها على جميع المستويات و قد كان نصيب إفريقيا من هذه "الثروة العالمية الكبرى" كما تسميها الوثيقة هو المزيد من التهميش و ذلك لوجود عوائق هيكلية تحول دون مشاركة إفريقيا في عملية العولمة و تضعف من استفادة القارة من الفرص التي تتيحها¹.

غير أن النيباد تطالب المجتمع الدولي و الحكومات الوطنية بالعمل على إزالة هذه العوائق، و تهيئة ظروف عادلة لإندماج إفريقيا في الإقتصاد العالمي.

¹ - د. عراقي عبد العزيز الشربيني، نيباد و استراتيجية التنمية الإفريقية، آفاق إفريقيا، السنة الرابعة، العدد الخامس عشر، 2003، ص. ص. 26-27.

و تشير النيباد إلى بروز ظروف جديدة عالميا و إفريقيا يمكن أن تساعد على تنفيذ نيباد و نجاحها، و لم تكن متوفرة لمبادرات سابقة باءت بالفشل، و أهم هذه الظروف انتشار الديمقراطية في ربوع القارة يدعمها الإتحاد الإفريقي و منظمات المجتمع المدني و وسائل الإعلام المستقلة، وواكبها ظهور إرادة سياسية للقادة الأفارقة جعلتهم أكثر تصميمًا على تحقيق الأهداف الإقليمية و القارية للتنمية و التكامل الإقتصادي، و قد أدرك المجتمع الدولي بالفعل حقيقة هذه الظروف الجديدة و أبدى استعدادة لدعم جهود إفريقيا في ظل هذه الإرادة السياسية الجديدة للقضاء على تخلف القارة و تهميشها كما ظهر في إعلان الألفية للأمم المتحدة في سبتمبر 2000، على أن المهم هو ترجمة هذه التعهدات إلى واقع ملموس، و لذلك يعرب القادة الأفارقة من جانبهم عن تعهدهم بتحمل المسؤولية المشتركة لإتخاذ الإجراءات التي تضمن تحقيق التنمية الشاملة لإفريقيا في المجالات التالية: الأمن و السلم – الديمقراطية و حقوق الإنسان – الإستقرار الإقتصادي الكلي – تنظيم الأسواق المالية – التعليم و الصحة – دور المرأة و مشاركتها الفعالة في التنمية – ترسيخ القانون و النظام – البنية الأساسية – التنويع الزراعي و التصدير².

و تقوم الفكرة الجوهرية لمبادرة " النيباد " على التفاوض حول علاقة جديدة مع بلدان العالم المتقدم و المنظمات الدولية بحيث تنطوي هذه العلاقة على التزامات متبادلة، و معايير للأداء متفق عليها بين الطرفين:

يتعهد الجانب الإفريقي لإتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة في مجالات واسعة النطاق تشمل الأمن و السلم، الديمقراطية و حقوق الإنسان، الإستقرار الإقتصادي الكلي تنظيم الأسواق المالية ... الخ.

و يقع على الغرب و العالم المتقدم الجزء الأكبر من مسألة تعبئة الموارد الخارجية التي تشتمل على ثلاثة محاور رئيسية:

1- ترتيبات جديدة يتم التفاوض بشأنها بهدف خفض الديون الخارجية.

²- د. محمود أبو العينين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2002/2001، المرجع السابق، ص. 121 .

2- إصلاحات واسعة في إدارة المساعدات الإنسانية الخارجية و ربطها بشروط و التزامات متبادلة بين المانحين و الأطراف الإفريقية بغرض زيادة حجم المساعدات و تحسين كفاءتها.

3- تشجيع انسياب رأس المال الخاص الأجنبي.

على أي حال عبرت النيباد عن تحرك إفريقي إلى ما هو أكثر من مجرد لوم العبودية و النهب الإستعماري السابق و الحرب الباردة بإعتبار أن هناك أطرافا خارجية هي المسؤولة عن كل المشاكل و الكوارث الإفريقية حيث إن المبادرة في جانب أساسي منها تعبر عن الإقرار بوجود مشاكل داخلية أساسية في القارة مازالت هي المسؤولة عن إعادة إنتاج الأزمات و تعميقها، و من أهمها النزاعات العرقية و الإثنية و الفساد الهائل المتفشي و الأمراض الخطيرة و تدني نسبة التعليم، و عدم القدرة على اللحاق بالتطورات التكنولوجية، و تعبر المبادرة في جانب منها عن الإعتراف بالحاجة إلى إيجاد هياكل إقليمية قوية مع البحث عن مشاركة جديدة مع العالم المتقدم للمساهمة في تحقيق أهدافها للتنمية¹.

الفرع الثاني: برنامج عمل النيباد و هياكلها

يشكل برنامج العمل الذي يحتويه الفصل الخامس من النيباد قرابة ثلثي حجم الوثيقة و هو يوجه استراتيجية النيباد من أجل "تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا في القرن الحادي و العشرين" فيبدأ بتحديد أهداف الخطة و نتائجها المتوقعة،(أولاً). ثم يبين أن تحقيق هذه الأهداف مرهون بتحقيق عدد من الشروط يسميها "شروط التنمية المستدامة"، ثم تقدم الوثيقة عددا من برامج العمل في مختلف القطاعات ذات الأولوية و أخيرا تقدم نيباد تحليلا لإستراتيجيات و إجراءات تعبئة الموارد اللازمة لوضع برامجها موضع التنفيذ.(ثانيا)، و استحدثت بعض الهياكل تتعلق بالجوانب التنفيذية للمبادرة.(ثالثا).

أولاً: أهداف النيباد

● بالنسبة للأهداف فيجملها الإطار في طائفتين

¹- جلال عبد المعز عبد الرحمان، اليابان ... و مبادرة نيباد الإفريقية، آفاق إفريقية، المجلد الرابع، العدد 14، صيف 2003، ص. ص. 72-73 .

1- **غايات طويلة الأجل:** و تتمثل في القضاء على الفقر، و وضع الدول الإفريقية على معراج النمو المطرد و التنمية المستدامة¹ و وضع نهاية لعملية تهميش إفريقيا في عملية العولمة، و تعزيز دور المرأة في كافة الأنشطة².

2- **أهداف محدودة بإطار زمني** و تشمل تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 7 % سنويا لمدة 15 سنة تقريبا، و ضمان تحقيق القارة لأهداف التنمية العالمية المنفق عليها من قبل الأمم المتحدة و المتعلقة بتخفيف الفقر و التعليم و الصحة و البيئة و غيرها.

و تعتبر النيباد أن تحقيق هذه الأهداف مرهونة بتحقيق عدد من الشروط تسميها "شروط التنمية المستدامة" و تلخصها في "السلام و الأمن و الديمقراطية و الحكم الرشيد³ و حقوق الإنسان و الإدارة الاقتصادية السليمة" و تطرح النيباد تلك الشروط و التعهدات في ضوء عدد من المبادرات التي يتعهد القادة الأفارقة بالعمل فرادى و مجتمعين على تنفيذها في بلدانهم و مناطقهم الفرعية و في القارة ككل و هي:

1- **مبادرة السلام و الأمن:** و التي تتعهد فيها قيادات القارة باتخاذ تدابير عاجلة لمنع النزاعات و إدارتها و تسويتها، و بناء المؤسسات و القرارات اللازمة لتعزيز الأمن في القارة، و تقترح إقامة منتدى للرؤساء الأفارقة ليعمل على دعم قدرات المؤسسات الإفريقية على تعزيز السلام و الأمن في القارة، و ضمان الوفاء بالمبادئ و الإلتزامات التي تنطوي عليها المبادرة.

¹ - عرّف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية الذي انعقد في "ريودي جانيرو" عام 1992 التنمية المستدامة من خلال الأبعاد الثلاث التي تتضمنها و هي البعد البيئي و البعد الاقتصادي و البعد البشري و الاجتماعي و على الرغم من أهمية البعد البيئي داخل هذا المفهوم إلا أنه ليس الضامن الوحيد لإستدامة التنمية، إذ أن الضمان الأساسي يتمثل في توافر الإستدامة بشقيها المادي و النوعي، حول أبعاد التنمية المستدامة راجع بالتفصيل في. هويدا محرز محمد علي سعيد، أبعاد التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2015، ص 20 و ما يليها.

² - حول مقياس التمكين الجنساني في المجالات الرئيسية التي تتمثل في المشاركة الاقتصادية و السياسية خاصة في صنع القرار الذي أجري على 25 دولة إفريقية، أنظر في: د. محمود أبو العينين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2001-2002، المرجع السابق، ص. 548 و ما بعدها.

³ - إن مفهوم الحكم الرشيد في مبادرات التنمية الإفريقية و أطر التعاون مع الدول الغربية يرجع إلى بداية التسعينات، ففي وثيقة كامبالا لمؤتمر الأمن و الإستقرار و التنمية و التعاون في إفريقيا لعام 1991 اعتبرت الوثيقة أن الحكم الرشيد هو أساس تحقيق الإستقرار مشيرة إلى ضرورة الإلتزام بحكم القانون و المشاركة الشعبية في الحكم، و الشفافية و تداول السلطة، حول مضمون الحكم الرشيد في مبادرة النيباد. أنظر في: رواية توفيق، الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا (دراسة تحليلية لمبادرة النيباد)، الطبعة الأولى، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005، ص. 106 و ما يليها.

2- مبادرة الديمقراطية و الحكم السياسي الجيد: و بمقتضاها تتعهد إفريقيا بإحترام المعايير العالمية للديمقراطية¹، و الالتزام بإتخاذ إجراءات عاجلة لإضفاء الصبغة المؤسسية عليها، و وضع أسس و معايير و آليات لتقييم أداء الدول الأعضاء في هذا الخصوص، و تتعهد قيادة نيباد بالقيام بإصلاحات مؤسسية واسعة في مجالات الخدمات الإدارية و المدنية، و الرقابة البرلمانية، و محاربة الفساد و الإصلاح القضائي، و سيتم ذلك في إطار من المتابعة و التقييم الدوري بواسطة "منتدى الرؤساء".

3- مبادرة الحكم الجيد للإقتصاد و لمشروعات الأعمال: و تتضمن الإسراع بتشكيل لجنة يناط بها تقييم الأوضاع الراهنة في هذا المجال في الدول الأعضاء و تقديم توصيات بشأن الإصلاحات اللازمة لتحسين جودة الممارسة في توجيه الإقتصاد القومي، و المالية العامة و إدارة منشآت قطاع الأعمال على أساس من معايير و قواعد سلوكية متفق عليها ، و خاضعة للتقييم و التابعة من جانب قيادة النيباد. و أخيرا تقرر نيباد أن تنفيذ أهدافها يجب أن يركز على النهج الإقليمي (على مستوى القارة ككل و الأقاليم الفرعية)، و لذلك فإن نيباد ستركز على توفير السلع العامة الأساسية على الصعيد الإقليمي (مثل: النقل و الطاقة و المياه و تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات و صيانة البيئة) و كذلك تنمية التجارة البيئية و تشجيع الإستثمارات المشتركة، كما ستعطي قيادة نيباد أولوية لبناء القدرات بغية تعزيز فعالية الهياكل و التنظيمات الإقليمية القائمة و ترشيدها، و تتمثل فيمالي:

الأولويات القطاعية: قدمت نيباد برامج للعمل في مختلف القطاعات ذات الأولوية، استغرقت نحو نصف حجم الوثيقة و تعطي البرامج ستة مجالات هي:

- البنية الأساسية: و بصفة خاصة، تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات و الطاقة و النقل و المياه و الصرف.

¹ - يعرف "روبرت الديمقراطية بأنها: عملية فذة لإتخاذ القرارات الجماعية الملزمة". أنظر في: علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة... قراءة أولية في خصائص الديمقراطية، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص. 17.

- تنمية الموارد البشرية: و تشمل تخفيف الفقر¹ و التعليم و الصحة "و عكس هجرة العقول".
- الزراعة².
- الثقافة.
- مبادرة البيئة.
- العلم و التكنولوجيا.

و في كل من هذه المجالات حددت نيباد الأهداف الرئيسية المطلوب تحقيقها، و ذكرت عددا من الإجراءات و السياسات اللازم اتخاذها لتحقيق تلك الأهداف، غير أنها أشارت في البداية إلى أن الهدف بالنسبة لكل قطاع إنما يتمثل في سد الفجوة الحالية بين إفريقيا و البلدان المتقدمة بغية تحسين القدرة التنافسية الدولية للقارة، و تمكينها من المشاركة في عملية العولمة.

4- مبادرة تعبئة الموارد: توجه نيباد اهتماما خاصا إلى الجوانب المتعلقة بعملية تعبئة الموارد اللازمة لوضع أهدافها موضع التنفيذ، و تتشكل استراتيجية نيباد في مبادرتين:

أ - مبادرة تدفقات رأس المال

قدرت الوثيقة أن تحقيق أهداف نيباد في النمو و غيره من أهداف التنمية الدولية التي تبنتها، سيخلق فجوة تمويلية تقدر بنحو 12 % من الناتج المحلي الإجمالي للقارة أو ما يناهز 64 مليار دولار أمريكي، و تنص الوثيقة على أن سد هذه الفجوة يتطلب "زيادة المدخرات المحلية و تحسين تحصيل الإيرادات العامة، غير أنه ينبغي الحصول على معظم الموارد المطلوبة من خارج القارة.

¹- تشير دراسات مركز البحوث الاقتصادية التطبيقية إلى أن زيادة المعدل الحقيقي للنمو بنقطة واحدة يؤدي إلى تخفيف معدلات الفقر بنسبة 1 % إلى 0.9 % تقريبا، لمزيد من الشرح حول الإستراتيجيات الإفريقية للحد من الفقر و خفضه. أنظر في: محمد قنديل، الإستراتيجيات الإفريقية للحد من الفقر، آفاق إفريقية، المجلد السابع، العدد 21، صيف 2006، ص. 132 و ما يليها.

²- تعيش قارتنا الإفريقية في المرحلة الراهنة، العديد من التحديات على مختلف الأصعدة الأمنية و السياسية و الاقتصادية، نتيجة العديد من المتغيرات الداخلية و الخارجية المحيطة بها، لكن يبقى الملف الاقتصادي هو التحدي الأبرز لما يمثله من فرض و محاذير لدول القارة، و إزاء هذه المتغيرات سيطر الملف الاقتصادي على فعاليات القمة الإفريقية الثالثة و العشرين، التي عقدت تحت شعار "الزراعة و الأمن الغذائي في إفريقيا: في غينيا الإستوائية في يوليو 2014، حول قرارات القمة أنظر بالتفصيل في: د.صلاح الدين عبد الصادق، الاقتصاد الإفريقي، تحديات و آمال، آفاق إفريقية، المجلد 12، العدد 41، 2014، ص. 7 و ما يليها.

بالنسبة للموارد الخارجية، فقد دعت نيباد إلى إجراءات و إصلاحات جديدة في مجالات ثلاثة: تخفيف عبئ الديون، و المساعدات الإنمائية الخارجية، و انسياب رأس المال الخاص.

و فيما يخص الديون الخارجية، فقد تبنت النيباد نهجا شاملا يستهدف توسيع نطاق تخفيف عبئ الديون إلى أبعد من مستوياته الحالية، و يتضمن ذلك سعي قادة المبادرة إلى التفاوض من أجل إتفاقية دولية، تتضمن ترتيبات أوسع نطاقا من المبادرات الدولية القائمة و خصوصا مبادرة تخفيف الديون عن البلاد الفقيرة المثقلة بالديون و المسماة HIPC¹ و تقترح نيباد ربط تخفيف الديون بتنفيذ الدول الإفريقية لإستراتيجيات متفق عليها بشأن تخفيف الفقر، و بشأن سلامة الإدارة الإقتصادية، أما المساعدات الإنمائية الخارجية، فقد جاءت النيباد ببعض المبادرات الجديدة في مجال إصلاحها و تحسين فعاليتها و زيادة معدلات انسيابها إلى إفريقيا، و تتمثل هذه المبادرات في:

- تعزيز الملكية الإفريقية لبرامج المساعدات.
- بناء موقف إفريقي مشترك إزاء إصلاح المساعدات.
- إشراك الدول و الجهات المانحة في وضع ميثاق للمشاركة التنموية مع إفريقيا¹ يتم بمقتضاه الربط بين انسياب المساعدات و بين سلامة الإدارة الإقتصادية في الدول المستفيدة.

و فيما يتعلق بإنسياب رأس المال الخاص الأجنبي، قد اعتبرته النيباد عنصرا مهما في سد فجوة الموارد التي قدرتها المبادرة، و استهدفت النيباد زيادة حجم هذا الإنسياب، من خلال:

¹- أشار إعلان القاهرة في القمة الإفريقية/ الأوروبية المنعقدة في 3- 4 أبريل عام 2000 إلى القرار الخاص بإعتماد صندوق التنمية الأوروبي مبلغ مليار يورو لتخفيف الديون في سياق المبادرة الخاصة بدعم و مساندة البلاد الفقيرة المثقلة بالديون، و التي تستفيد منها إفريقيا، كما رحب الإعلان بمبادرات بعض الدول الأوروبية في مجال خفض الديون الإفريقية و الإشارة لفرنسا التي قامت بمحو 45 مليار فرنك من مديونية البلاد الأشد فقرا في إفريقيا، و قد حذا حذوها المستشار الألماني شروود و حينما أعلن عن إلغاء 1.4 مليار مارك من الديون. لمزيد من الشرح حول حل مشكلة المديونية الإفريقية. أنظر في: د.محمود أبو العينين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2001-2002، المرجع السابق، ص. 317 و ما يليها.

¹- من أهم تلك الشراكات الشراكة الكندية – الإفريقية المتعددة الجوانب لدعم التنمية في إفريقيا و قد رصدت كندا مبلغ 3 ملايين دولار للإستمرار في دعم أنشطة مبادرة النيباد. حول إشراك كندا في جوانب التنمية الإفريقية. أنظر في: بسمه حافظ، الشراكة الكندية الإفريقية، آفاق إفريقية، السنة الرابعة، خريف 2003، العدد 15، ص. 57 و ما يليها.

- إعطاء أولويات قصوى للعمل على معالجة الصورة الخارجية لإفريقيا لدى المستثمرين بأنها منطقة "عالية الخطر"².
- تنفيذ برنامج لتعزيز القدرات فيما يتعلق بالمشاركة بين القطاعين العام و الخاص، و ذلك بواسطة بنك التنمية الإفريقي و غيره من المؤسسات الإنمائية الإقليمية.
- تنمية الأسواق المالية، للدول الإفريقية، و التعجيل بالتكامل بينها.

ب- مبادرة النفاذ إلى الأسواق العالمية:

و تمثل هذه المبادرة الجانب الثاني لعملية تعبئة الموارد في إطار النيباد و تلخص المبادرة السبيل إلى ذلك في مبدأ واحد هو تنويع الإنتاج، و نقطة البداية في تحقيق هذا التنويع تتمثل في حسن استغلال قاعدة الموارد الطبيعية للقارة، و القيام بإصلاحات واسعة في مجالات: الزراعة و الصناعات الزراعية، و التعدين و الصناعة التحويلية، فضلا عن إتخاذ إجراءات لتشجيع الصادرات الإفريقية على الصعيدين الإفريقي و العالمي، و إزالة ما يعترضها من حواجز غير جمركية في أسواق البلدان الصناعية.

و هنا تعود النيباد إلى تناول القطاعات المستهدفة على كل حدة، فتحدد عددا من الأهداف لكل قطاع، ثم عددا من الإجراءات المقترحة لهذا القطاع مع تقسيمها إلى إجراءات على المستوى الإفريقي، و أخرى على المستوى العالمي، و ذلك على أساس أن عملية تنويع الإنتاج، و من ثم الوصول إلى الأسواق العالمية، هي مسؤولية مشتركة بين إفريقيا و شركائها في التنمية، و أن نجاح إفريقيا في تنمية قطاعاتها الإنتاجية لكي تبنى قاعدة تصديرية ذات مقدرة تنافسية عالية، يتطلب تطوير أنظمة و آليات جديدة للمشاركة في مجالات عديدة تكفل إستفادة إفريقيا من الدعم الخارجي في مجالات التدريب الفني و التكنولوجيا، و تبادل المعلومات و أنظمة التسويق الخارجي فضلا عن الدور الجوهري الذي تلعبه المشاركة في ضمان المعاملة التفضيلية للدول الإفريقية، و

²- سجلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا زيادة نسبتها 4 % لتبلغ 57 مليار دولار، عام 2013 تحركه إستثمارات دولية و إقليمية تستهدف الفرص السوقية و الهياكل الأساسية. أنظر بشأن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا في: د. يوسف خميسي أبورفاس، د. آدم النور عبد الرحمن، التقرير الإستراتيجي الإفريقي الأول 2013-2014، المرجع السابق، ص. 145 و ما يليها.

مراعاة احتياجاتها و مصالحها في مفاوضات و اتفاقيات تحرير التجارة و الإستثمار على الصعيد العالمي¹.

5- مبادرة المشاركة العالمية الجديدة: دعت النيباد في الفصل السادس إلى قيام مشاركة عالمية جديدة بين إفريقيا و شركائها في التنمية، و تقوم هذه المشاركة على أساس تقاسم المسؤولية في تصحيح مظالم الفرق الطويلة الغابرة، و تعبئة كافة الجهود للإرتقاء بحياة الشعوب الإفريقية في أسرع وقت، و هي مشاركة شاملة و متعددة الجوانب، فبالنسبة لأطراف المشاركة هناك المشاركة بين إفريقيا و الدول الصناعية، و بين إفريقيا و المؤسسات المتعددة الأطراف، و بين إفريقيا و غيرها من دول الجنوب، و بالنسبة لمضمون المشاركة المقترحة فهناك من ناحية المحافظة على المشاركات القائمة فعلا و ترشيدها و هناك من ناحية أخرى إقامة مشاركات جديدة مع شركاء التنمية، تحقق منافع متبادلة لكل الأطراف.

و تنطوي المشاركة الجديدة التي تطرحها نيباد على جانبين رئيسيين:

أولهما: الحفاظ على المشاركات المتعددة القائمة حاليا بين إفريقيا و الدول المتقدمة و المنظمات أو ترشيدها و تنظيم الإستفادة منها و أبرز هذه المشاركات:

- برنامج الامم المتحدة الجديدة لتنمية إفريقيا (UN- NADAF)
- إعلان الألفية الصادرة عن الأمم المتحدة.
- خطة عمل القاهرة الصادرة عن القمة الإفريقية – الأوروبية.
- المشاركة الاستراتيجية مع إفريقيا – بقيادة البنك الدولي.
- استراتيجية تخفيف الفقر بقيادة صندوق النقد الدولي..
- خطة عمل طوكيو بقيادة اليابان.
- قانون النمو و الفرص لإفريقيا (AGOA) التابع للولايات المتحدة الأمريكية.

¹- إن تحرير التجارة و التسهيلات التجارية هي خطوات هامة اتخذها فعليا رؤساء الدول و الحكومات الإفريقية على طريق النهوض إقتصاديا بالقارة السمراء، و وقعوا على خطة التحرك التي أعدها الإتحاد الإفريقي لدعم التجارة الداخلية الإفريقية و تسريع وتيرة نموها، و ذلك من خلال إقامة مناطق للتجارة الحرة بالدول الإفريقية. لمزيد من التفصيل حول اتفاقيات تحرير التجارة الإفريقية أنظر في: شيرين ماهر- دينا نصر، آفاق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، التقرير الإقتصادي الإفريقي 2013 منظمة الأمم المتحدة، آفاق إفريقية، المجلد 12، العدد 41، 2014، ص. 84 و مايليها.

و ثانيهما: إقامة مشاركة جديدة يتم التفاوض عليها مع الدول الصناعية و المنظمات العالمية، و تقوم على أساس تبادل المسؤوليات و الإلتزامات بين إفريقيا و شركائها، و ذلك في إطار من أهداف و معايير للأداء متفق عليها بصورة متبادلة، و آليات واضحة للمتابعة و التقييم.

و تحمل نيباد شركاء إفريقيا من الدول الصناعية و المنظمات متعددة الأطراف بمسؤوليات و إلتزامات في المجالات التالية:

- دعم آليات و عمليات منع النزاعات في إفريقيا و إدراتها و تسويتها.
- التعجيل بخفض الديون الإفريقية بالتزامن مع برامج أكثر فعالية لتخفيف الفقر.
- زيادة المساعدات الإنمائية في إفريقيا، و الوفاء بالأهداف الدولية الخاصة بها.
- تنفيذ الإستراتيجيات الدولية في مجالات التعليم و الصحة.
- ضمان حصول الأفارقة بسرعة و يسر على الأدوية المتوفرة للأمراض المعدية.
- فتح الأسواق أمام منتجات الدول الإفريقية، مع شروط تجارية أكثر إنصافا لإفريقيا في إطار منظمة التجارة العالمية.
- تشجيع القطاع الخاص في الدول المتقدمة على الإستثمار في إفريقيا.
- الإلتزام بمعايير لحماية المستهلكين في إفريقيا.
- مشاركة مؤسسات التمويل الدولية في استثمارات التنمية الأساسية.
- توفير الدعم الفني للتعجيل بتنفيذ برنامج العمل في نيباد.
- إصلاح المؤسسات العالمية بما يراعي احتياجات الدول الإفريقية.
- إيجاد آليات لمحاربة الفساد مع الإلتزام بإعادة الأموال التي تم تهريبها من خلال ممارسات الفساد في إفريقيا.
- و في مقابل هذه الإلتزامات و المسؤوليات التي يتحملها شركاء التنمية، فإن القادة الأفارقة ملتزمون من جانبهم بتنفيذ الإجراءات التي احتواها الفصل الثالث من النيباد.
- يعد برنامج عمل الوثيقة بمثابة الذراع التنموية للإتحاد الإفريقي، كونه يجمع بين الأهداف التنموية البحتة لإحداث الإنعاش الإقتصادي الكفيل بإحداث تقدم معيشي و

اجتماعي للقارة، و بين الإطار السياسي الملائم لتنفيذ هذا البرنامج نظرا لإستحالة تحقيق التنمية في غياب الديمقراطية الحقيقية و معاييرها العالمية التي تقوم على التعددية السياسية، و تسمح بوجود الكثير من الأحزاب و مجتمع مدني فاعل، و احترام حقوق الإنسان و الحكم الراشد المكرس للسلم و الأمن، و تتبلور أبرز أهداف النيباد حول النقاط التالية:

أ - تهيئة بيئة العمل الملائمة للتنمية المستدامة من خلال:

- نشر السلم و الأمن.
- ترسيخ الشورى و الديمقراطية و الإدارة السليمة على الصعيدين السياسي و الإقتصادي و على صعيد مؤسسات المجتمع المدني.
- التعاون و التكامل على الصعيد الإقليمي¹.

ب - العمل على تشجيع الإستثمار الزراعي و تنمية الموارد البشرية مع التركيز على الصحة و التعليم و التقنية الحديثة من خلال:

- تدعيم إقتصاد القارة عن طريق زيادة و تنويع الإنتاج و الصادرات، لاسيما التصنيع الزراعي و الصناعة التحويلية و تحويل المعادن الخام إلى مواد مصنعة.
- النهوض بقطاع السياحة بالقارة.
- دفع عجلة التجارة فيما بين البلدان الإفريقية و الوصول بصادراتها إلى الأسواق العالمية.

ج - تعبئة الموارد عن طريق مايلي:

- زيادة الإدخار و الإستثمار على المستوى المحلي.
- زيادة حصة إفريقيا من التجارة العالمية و جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية².
- زيادة تدفقات رأس المال من خلال تخفيض الديون و زيادة المعونة.

¹ - حول دور التكامل الإقليمي في التنمية في إفريقيا. أنظر في: د. شوقي عطا الله الجمل، التكامل الإقليمي في إفريقيا، تطوره و أشكاله و دوافعه، و انعكاساته على التنمية في القارة، في: د. محمد عاشور، التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا الواقع و التحديات أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، المرجع السابق، ص. 45 و ما بعدها.

² - أنظر في: د. محمد محمد البناء، سبل زيادة جاذبية الدول الإفريقية للإستثمارات الأجنبية المباشرة، في: د. محمد عاشور، التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا، الواقع و التحديات، أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، المرجع السابق، ص. 133 و ما بعدها.

ثانيا: اجراءات تنفيذ أهداف النيباد

- العمل بمساعدة الوكالات المتخصصة في القطاعات على وضع أطر للسياسة و أطر تشريعية لتشجيع المنافسة و استحداث أطر تنظيمية جديدة.
- زيادة الإستثمارات في البنى التحتية، خاصة أعمال التجديد و تحسين عمليات صيانة الأنظمة التي ستدعم البنية التحتية في الدول الإفريقية، مع تعزيز المشاركة المجتمعية في إقامة و صيانة البنية التحتية.
- الشروع في تنمية مؤسسات و شبكات التدريب التي يمكن أن تطوّر و تخرج فنيين و مهندسين ذوي مهارات عالية في جميع قطاعات البنى التحتية.
- العمل مع بنك التنمية الإفريقي و مؤسسات تمويل التنمية الأخرى في القارة لتعبئة التمويل المستمر و خاصة عن طريق العمليات متعددة الأطراف و المؤسسات و الحكومات المانحة بهدف الحصول على منح و تمويلات امتيازية لتخفيف المخاطر متوسطة المدى.
- تعزيز الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص كوسيلة واعدة لإجتذاب المستثمرين و تركيز التمويل العام على الإحتياجات الماسة للفقراء¹.

ثالثا: هياكل النيباد

أخذت النيباد تلتمس طريقها إلى التنفيذ الفعلي غداة إقرارها من قمة لوساكا في يوليو 2001، و كانت الخطوة الأولى على هذا الطريق، تتمثل في إقامة هياكل تنظيمية و إدارية، تتولى الإشراف على عملية التنفيذ و توجيهها، و هو ما حدث في الإجتماع الأول للجنة التنفيذ الرئاسية التي عينها مؤتمر قمة لوساكا في أبوجا في أكتوبر، ففي هذا الإجتماع أقامت اللجنة هيكلا إداريا للنيباد² يتكون من ثلاث مستويات:

- 1- **لجنة التنفيذ:** و تتكون من رؤساء 15 دولة إفريقية من بينها الدول الخمس المؤسسة (جنوب إفريقيا، الجزائر، نيجيريا، السنغال، مصر) و عشر دول أخرى تمثل الأقاليم

¹ - النيباد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الرابع، أبريل، 2013، ص. ص. 3-4، تصفح الموقع:

<http://www.sis.gov.eg/newvr/africa/4/>.

² - حول الهيكل المشرف على تنفيذ نيباد. أنظر في: علاء جمعة، المرجع السابق، ص. 221 .

الفرعية الخمسة و هي: الكامبيرون، الجابون، ساوتومي، إثيوبيا، موريشيوس، رواندا، بواتسوان، موزمبيق، مالي، تونس، و بذلك يكون كل إقليم بثلاثة أعضاء، و تعتبر اللجنة هي السلطة العليا الموجهة لشؤون النيباد، حيث تتولى وضع برامج العمل و تحديد الأولويات و السياسات في كل ما يتعلق بتنفيذ النيباد، و قد تقرر أن تعقد اللجنة ثلاثة إجتماعات و أن تقرر تقريراً سنوياً عن أعمالها إلى الإتحاد الإفريقي و قد تولى رئاسة اللجنة الرئيس النيجيري "أوباسانجو" مع نائبين للرئيس هما الرئيس الجزائري بوتفليقة و الرئيس السنغالي عبد الله وادي.

2- **لجنة التسيير:** و تتكون من الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول الخمس المؤسسة، و التي تتولى وضع الشروط المرجعية للمشروعات و البرامج و مناقشتها و إعداد التوصيات اللازمة بشأنها، كما تقوم بالإشراف على أعمال السكرتارية و توجيهها، و قد تولى رئاسة لجنة التسيير في أول تشكيل لها، البروفيسور "نكوهلو"، المستشار الإقتصادي للرئيس مبيكي.

3- **الأمانة (السكرتارية):** و تتكون من عدد محدود من الموظفين المتفرغين و تتولى الأعمال الإدارية اليومية لجهاز نيباد، بما فيها الإتصالات و العلاقات العامة داخل القارة و خارجها، و تنسيق و تسهيل أعمال الخبراء الفنيين و فرق العمل كما أنيط بها إعداد خطة إستراتيجية "لتسويق نيباد" و قد اتخذت مقراً لها في بنك التنمية لجنوب إفريقيا في مدينة ميدراوند (بريتوريا)، جنوب إفريقيا.

و فضلاً عن ذلك فقد تم تشكيل خمس فرق للعمل تتولى إعداد مشروعات و برامج مفصلة و قابلة للتنفيذ في إطار للنيباد و دراستها و مناقشتها مع لجنة التسيير تمهيداً لعرضها على لجنة التنفيذ، و على الجهات المانحة و قد وزعت مهام هذه الفرق حسب المجالات ذات الأولوية كالتالي:

- السلم و الأمن: جنوب إفريقيا مع منظمة الوحدة الإفريقية.
- الحكم الجيد للإقتصاد و المشروعات: اللجنة الإقتصادية لإفريقيا.
- البنية الأساسية: السينغال مع بنك التنمية الإفريقي.

- الزراعة و النفاذ إلى الأسواق: منظمة الوحدة الإفريقية مع مصر¹.
 - المعايير المالية و المصرفية: نيجيريا مع بنك التنمية الإفريقي.
- كما تم إنشاء لجنة فرعية للسلم و الأمن تركز على الأمور المتعلقة بمنع النزاعات و إدارتها و تسويتها، و تولى رئاستها الرئيس مبيكي².

و يمكن القول أن نيباد قد توفرت لها خلال فترة قصيرة نسبيا، آليات و هياكل تنفيذية لم تتوفر لأية مبادرة سابقة، مما يضيف عليها قدرا كبيرا من الجدية، و يوحي بأن القادة الأفارقة عازمون هذه المرة على المضي قدما في تحقيق أهداف نيباد و وضع برامجها موضع التنفيذ.

المطلب الثاني: آلية نيباد لتحقيق التنمية

لم تغفل الوثيقة الأساسية لمبادرة نيباد وضع إطار محدود لمتابعة و وضع إعلان الديمقراطية و الحوكمة موضع التنفيذ لكونهما العمودان اللذان تستند عليهما المبادرة، و تمثل هذا الإطار في الآلية الإفريقية لمراجعة النيباد و هي الآلية التي يتم بموجبها تقييم أوضاع الدول فيما يتعلق بما جاء في الإعلان و تحديد الإجراءات الإصلاحية اللازمة لسدّ الثغرات و ملء النقصان لإستكمال الديمقراطية و الحوكمة في الدول المنظمة للآلية و لما لهذه الأداة من أدوار و وظائف مهمة تصب في مجملها في تحسين صنع القرار بالدولة لذلك فإن الحديث عن آلية التقييم من قبل النظراء يفرض علينا توضيح ماهية هذه الآلية و تبيين مختلف أبعادها. (الفرع الأول).

و بطبيعة الحال لا يستقيم الحديث عن الآلية دون التعرض مباشرة لتطبيقاتها في الدول الإفريقية المختلفة و خصوصا من حيث الكيفية التي تم من خلالها تطبيق الآلية، و التي تم بناء عليها تقييمها في هذه الدولة، هذا بالإضافة إلى الوقوف على أفضل الممارسات بل و التحديات أيضا لتكون بمثابة الدروس المستفادة لغيرها من الدول التي لم تنضم

¹ - حول مسؤولية مصر عن الملف الزراعي و النفاذ للأسواق الخارجية بالسلع الزراعية. أنظر في: أحمد محمد عبد الوكيل محمد، المرجع السابق، ص. 127.

² - د. محمود أبو العينين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2001-2002، المرجع السابق، ص. ص. 125 - 126.

للآلية بعد و كنموذج للدول التي أتمت عملية المراجعة في الأقاليم المختلفة للقارة
الجزائر من الشمال¹. (الفرع الثاني).

الفرع الأول: ماهية الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء

تعتبر قمة "ديربان" و هي الدورة العادية الأولى للجمعية العامة للإتحاد الإفريقي علامة بارزة على طريق تنفيذ نيباد، تضمنت ثلاث وثائق هامة و هي: خطة العمل المبدئية التي أقرتها اللجنة التنفيذية و الإعلان الخاص بالديمقراطية و الحكم السياسي و الإقتصادي، و الإطار المقترح بشأن "الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء" و فيمايلي عرض لمفهومها (النشأة و الأهداف) (أولا) و هيكلها التنظيمي (ثانيا) و أنواع المراجعات و مراحلها (ثالثا) و الأساس المنهجي للآلية (رابعا).

أولا: مفهوم الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء

1- نشأة الآلية:

أنشئت الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء و المعروفة إختصارا ب (APRM) و ذلك بقمة الإتحاد الإفريقي في ديربان في جويلية 2002 تحت قرار رقم 57/7 للجمعية العامة للأمم المتحدة و النيباد، في إطار مبادرة المشاركة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) كآلية إفريقية للمراجعة الذاتية تختص بتقييم أداء و برامج الدول الإفريقية الأعضاء بها وفقا للمبادئ الواردة بإعلان "الديمقراطية¹ و الحكم السياسي و

¹ - تعد الجزائر أول دول الشمال الإفريقي إنضماما إلى آلية مراجعة النظراء، أنظر لأهميتها في تحقيق النهضة الإفريقية و لدعم الشراكة مع الدول الغربية و لكونها تؤكد عزم الدول الإفريقية على المضي في دعم الديمقراطية و الحكم الرشيد في القارة. أنظر في: رواية توفيق، دول الشمال الإفريقي و مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)، نحو مشاركة فعالة في مبادرات التنمية الإفريقية، في: د. محمد عاشور، أحمد علي، سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر للباحثين في الشؤون الإفريقية، المرجع السابق، ص. 318 و ما بعدها.

¹ - ناقش الدكتور جمال السيد ضلع في مؤتمر (نحو رؤى جديدة لتنمية إفريقيا الذي عقدته الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية من 26 إلى 28 يونيو 2003 في ديربان بجنوب إفريقيا موضوع - متطلبات و تحديات الديمقراطية في إفريقيا، و أكد على أن الديمقراطية تعد واحدة من أهم العوامل المساعدة على تقليل العنف بل أن المجتمعات الديمقراطية لا تلجأ إلى التصارع مع بعضها البعض، كما أن التنمية تعد محفزا لعملية التحول الديمقراطي.

و أشار الدكتور ضلع إلى أن العلاقة تبدو معقدة بين كل من التنمية و الديمقراطية و الصراعات، و أن مناقشة هذه المعضلة قد شغل بال الكثير من الباحثين، و لكنه استنتج أن ثمة عوامل تنموية يمكن من خلالها قياس درجة تمتع المجتمع بالديمقراطية كمعدل النمو و توزيع الدخل و الذي يرتفع في المجتمعات الديمقراطية عن المجتمعات الأخرى.

أنظر في: سالي هاني، مؤتمر نحو رؤى جديدة لتنمية إفريقيا، آفاق إفريقية، السنة الرابعة، العدد الخامس عشر، 2006، ص. 66.

الإقتصادي الرشيد الذي أقرته قمة الإتحاد الإفريقي، و مدونات السلوك الأخرى المتفق عليها و ذلك بهدف الوقوف على نقاط الضعف و القوة في هذا الأداء و التعاون لحل المشاكل التي قد تواجه بعض الدول في هذا الصدد بعيدا عن أية عقوبات أو مساءلة و لتبادل الخبرة و المعرفة بين الدول الإفريقية من أجل تعزيز الممارسة الديمقراطية و دعم أسس الحكم السياسي و الإقتصادي الرشيد و ترسيخ مفاهيم الشفافية و مكافحة الفساد و احترام حقوق الإنسان و يمكن تعريف الآلية بأنها **"الفحص و التقييم المنظم لأداء دولة معينة من طرف دول أخرى بهدف دعم قدرتها على صياغة سياسات ناجعة و الإمتثال بتأسيس معايير و مبادئ متفق عليها"**.

و نجد أن الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء استمدت فكرتها من الممارسة التي تبنتها منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية **"OCDE"**، و التي امتدت بعدها إلى مجالات أخرى لاسيما في إطار الإتحاد الأوروبي، صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة، لكن الآلية الإفريقية تتميز بإتساع مجال التقييم إلى الجوانب السياسية التي لم تكن محل التقييم التجاري التي عرفتھا المنظمات الدولية.

الهدف الأساسي من هذه الآلية هو التشجيع على اعتماد سياسات و معايير و كذا ممارسات من أجل ترقية الإستقرار السياسي، بلوغ معدل مرتفع للنمو الإقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة و الإندماج الإقتصادي الجهوي و القاري بوتيرة سريعة، و ذلك بفضل تقاسم التجارب و الخبرات و تعزيز أحسن الممارسات و المكتسبات بما فيها تحديد مواطن النقص و تقييم الإحتياجات في مجال تعزيز القدرات¹.

و إذا كان عام 2001 قد شهد البداية الرسمية للمبادرة و الإعلان عن وثائقها الأساسية، فإن عامي 2002 و 2003 قد شهدا اكتمال مؤسسات المبادرة خاصة فيما يتعلق بإكتمال مؤسسات آلية مراجعة النظراء و التي تعتبر أكثر جوانب المبادرة ابتكارا مقارنة بمبادرات التنمية السابقة، كما أنها أكثرها حساسية و إثارة للجدل.

¹ - د. زبير عياش، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، أعمال الملتقى الدولي، جامعة أم البواقي ورقلة، 25-26 نوفمبر 2013، ص. ص. 291-292.

فبعد التصريحات المتناقضة لوزراء الخارجية ورئاسة دولة جنوب إفريقيا، و هي الدولة المسؤولة عن ملف الحكم الإقتصادي و السياسي حول تضمين الحكم السياسي في آلية مراجعة النظراء، أثّرت عدة شكوك حول جدية هذه الآلية، و مدى تقبل الدول الإفريقية للمراجعة من قبلها خاصة في جوانب الحكم السياسي، التي ظلت لعقود عديدة من قبيل الشؤون الداخلية التي لا يمكن التدخل فيها من قبل دول أخرى.

و قد جاء إكمال مؤسسات و ترتيبات الآلية ليحسم الجدل حول تضمين أبعاد الحكم السياسي في عمل الآلية، و الذي يثير تساؤلات حول إمكانية أن تفتح الآلية الطريق نحو إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية في الدول الإفريقية، بل و إعادة التفكير في مبادئ كانت من قبل مبادئ ثابتة مقدسة لا يجوز المساس بها.

ففي الإجتماع السادس للجنة التنفيذية لرؤساء الدول و الحكومات (أبوجا، مارس 2003) تم الإعلان عن أربعة وثائق جديدة لتتضم إلى وثيقة آلية مراجعة النظراء الأساسية، و إعلان الحكم السياسي و الإقتصادي اللذين صدرا في يوليو 2002، هذه الوثائق الجديدة هي:

أ- **مذكرة التفاهم:** و تتعهد فيها الدول المنظمة إلى الآلية بالمساهمة في تمويلها، و اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ مبادئها، و ضمان مشاركة كافة الأطراف الداخلية في كل دولة في عملية المراجعة، و اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ توصيات عملية المراجعة و التعاون مع الدول الأخرى من أجل الاستفادة من التجارب الناجحة و بناء القدرات.

ب- **وثيقة تنظيم و عمل آلية المراجعة:** و تفصل الوثيقة في بيان مؤسسات الآلية (منتدى رؤساء الدول و الحكومات) ، و لجنة الأمناء، و سكرتارية الآلية، و فريق المراجعة، و وظائف كل منها و كيفية تعيينها و اختيارها، كما تفصل الوثيقة في خطوات عملية المراجعة و تعرض لكيفية تمويل الآلية، مع التأكيد على أن هذا التمويل سوف يكون من مساهمات الدول الأعضاء في الآلية فقط، و لن يتم الإعتماد على الموارد الخارجية إلا في عمليات بناء القدرات و الدعم الفني.

ج- وثيقة الاهداف، المعايير و المؤشرات: و التي توضح في كل مجال من مجالات الحكم (الديمقراطية، الحكم السياسي، أسلوب الحكم الإقتصادي، أسلوب الحكم في مشروعات الأعمال، التنمية الإقتصادية و الإجتماعية) الأهداف التي تسعى الآلية إلى تحقيقها ثم المعايير و الوثائق التي سوف يتم الإستناد إليها لتحقيق كل هدف من هذه الأهداف، ثم مؤشرات قياس تقدم الدولة في تحقيق هذه المعايير.

د- مخطط التفاهم حول الدعم الفني لآلية المراجعة و زيارات فرق المراجعة: و هي صفحة واحدة و لم يتم الإتفاق حول تفاصيلها تضم المسائل المتعلقة بفرق المراجعة من حيث حصانات أعضائها و تسهيل انتقالهم في الدولة، و تشاورهم مع كافة الأطراف الوطنية و الحفاظ على أمنهم، و غير ذلك، فهي تحدد الأركان التي يجب أن تتفق فيها الدولة مع فريق المراجعة الذي سوف يعمل داخل أراضيها .

2- أهداف الآلية

يتمثل الهدف الأساسي للآلية الإفريقية لمراجعة النظراء في تعزيز تبني السياسات و المعايير و الممارسات التي تؤدي إلى الإستقرار السياسي و زيادة النمو الإقتصادي، و تحقيق التنمية المستدامة و الإسراع في تحقيق التكامل الإقتصادي على المستوى القاري و الإقليمي الفرعي عن طريق تبادل الخبرات، و تدعيم أفضل الممارسات بما في ذلك تحديد أوجه القصور، و تقدير الإحتياجات المتعلقة بين القدرات.

و يختص عمل الآلية بضمان توافق سياسات و ممارسات الدول المشاركة مع القيم و المعايير المتفق عليها¹، و التي حددها الإعلان الخاص بالديمقراطية، و الحكم السياسي و الإقتصادي، و حوكمة الشركات، و الذي تم إقراره في دربان بجنوب إفريقيا في عام 2002 و حدد أهدافا رئيسية و هي الديمقراطية و الحكم السياسي الجيد و الحكم الإقتصادي و حوكمة الشركات، و التنمية الإجتماعية و الإقتصادية و يضمن عمل الآلية إجراء مراجعات دورية لسياسات و ممارسات الدول المشاركة للتأكد من التقدم الذي يتم إحرازه من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها.

¹ - حول القيم التي تدعمها الآلية طبقا للمعايير المتفق عليها. أنظر في: علاء جمعة، المرجع السابق، ص. 222 .

ثانيا: الهيكل المؤسسي للآلية

يمكن القول بوجود هياكل رئيسية على المستوى القاري و أخرى على المستوى الوطني كما سوف يبدو من خلال مايلي:

1- الهياكل على المستوى القاري: و تتكون من ثلاثة هياكل رئيسية:

أ- المنتدى الرئاسي للآلية الإفريقية لمراجعة النظراء و يضم رؤساء الدول و الحكومات الأعضاء في الآلية، و هو السلطة العليا لإتخاذ القرارات.

ب- لجنة الشخصيات البارزة، و تمارس الإشراف على عمليات الآلية بهدف ضمان الإستقلالية و المصادقية لها، و هي تشرف أيضا على اختيار و تعيين البعثات التي تقوم بإجراء عمليات المراجعة.

ج- سكرتارية الآلية و هي جهاز منوط به القيام بخدمات الدعم الفني و الإداري للآلية، و يقع مقر السكرتارية في مدينة "ميدران"، "جوهانسبرج" بجمهورية جنوب إفريقيا.

2- الهياكل على المستوى الوطني لقد تضمنت الوثيقة الخاصة بـ " المبادئ التوجيهية للدول للإستعداد و المشاركة في الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء دعوة الدول لوضع الهياكل ذات الصلة لتيسير التنفيذ الفعال للآلية، و في ضوء خبرة الدول التي تمت مراجعتها حتى الآن جرت العادة على إنشاء الهياكل الأربعة التالية:

أ- نقاط الارتكاز يتم تأسيس نقطة الارتكاز الوطنية بعد فترة وجيزة من انضمام الدولة للآلية، و تعتبر مسؤولة في وقت لاحق عن إدارة هذه العملية، و إطلاع رئيس الدولة أو الحكومة على التقدم الوطني، و تيسير عملية التقييم الذاتي للإتصال مع لجنة الشخصيات البارزة طوال هذه العملية.

ب- المفوضية الوطنية/ المجلس الوطني و هو جهاز تنشئه أيضا الدولة العضو لوضع استراتيجية تنفيذ الآلية داخل الدولة و ينبغي أن يكون أعضاؤه شرفاء، و يحظون بإحترام المواطنين في الدولة.

ج- السكرتارية الوطنية للآلية و هي جهاز منوط به تقديم الدعم الفني و الإداري للمفوضية الوطنية و المجلس الوطني في تنظيم برامج التوعية على الصعيدين الوطني و المحلي.

د- معاهد البحوث الفنية و هي المؤسسات التي تتولى مسؤولية تنفيذ استبيان الآلية، و ينبغي أن تكون ذائعة الصين لكفائتها و قدراتها الفنية على إجراء البحوث السليمة و الموضوعية في المجالات الأربعة الآتية:

- المؤسسات الشريكة: اشتركت الآلية في اتفاقات دعم خاص مع ثلاث مؤسسات إفريقية يمكن اعتبارها بمثابة الشركاء الإستراتيجيين للآلية وهم البنك الإفريقي للتنمية و لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لإفريقيا (اللجنة الإقتصادية لإفريقيا) و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي لإفريقيا.

ثالثا: أنواع المراجعة و مراحلها

1- أنواع المراجعة:

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى ذكر أنواع المراجعة و هي أربعة:

أ- المراجعة الأولى للدولة: و تعتبر المراجعة الأساسية و يتم إجرائها خلال 18 شهرا من انضمام الدولة إلى الآلية.

ب- المراجعة الدورية: و يتم إجرائها عقب إجراء المراجعة الأولى، و تتم على فترات من عامين إلى أربعة أعوام.

ج- إجراء مراجعة بطلب من الدولة العضو: إذ يمكن للدولة العضو لأسباب خاصة بها أن تطلب مراجعة ليست جزءا من المراجعات الدورية المقررة.

د- إجراء مراجعة بدعوة من رؤساء الدول و الحكومات المشاركة: حيث إن المؤشرات المبكرة على تعرض دولة عضو لأزمة سياسية أو إقتصادية قد تكون سببا كافيا للقيام بمراجعة، و يمكن إجراء هذه المراجعة بدعوة من رؤساء الدول و الحكومات المشاركة من منطلق تقديم المساعدة إلى الحكومة المعنية¹.

2- مراحل و إجراءات المراجعة و دور الدولة

بمجرد انضمام الدولة إلى الآلية، تقوم السكرتارية الفنية بترتيب بعثة تتوجه إلى الدولة لإجراء مفاوضات حول مذكرة التفاهم الخاصة بالتقييم الفني بإستخدام النموذج المعد

¹ - نشوى مختار حسين محمد، الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء في إطار النيباد و دور المجتمع المدني الإفريقي، المرجع السابق، ص. ص. 22 – 24 .

لذلك و بتوقيع مذكرة التفاهم بين منتدى الآلية و الدولة تبدأ العملية و هي تمر في واقع الأمر بخمس مراحل، و يتحدد دور الدولة في كل مرحلة على النحو المبين أدناه:

المرحلة الأولى: تتضمن هذه المرحلة دراسة أوضاع الحوكمة السياسية و الحوكمة الإقتصادية و حوكمة الشركات² ، و ظروف التنمية في الدولة الخاضعة للمراجعة، و ذلك بالإستناد إلى وثيقة خلفية تعدّها سكرتارية الآلية و على الأوراق الحديثة التي توفرها المؤسسات الوطنية و الإقليمية و الدولية، و تعد في هذه المرحلة وثيقة تمهيدية و وثيقة خلفية و ورقة قضايا و يتم فيها أيضا وضع خطة زيارة فريق المراجعة و مقترح تشكيل الفريق و مرجعياته و خطة عمله و تقديمها للجنة المداولين للتصديق عليها.

تقوم الدولة في هذه المرحلة باتخاذ الخطوات و الترتيبات اللازمة لعملية المراجعة و إعداد خطة عمل أولية وفق الوثيقة الرئيسية للآلية لسد الفجوات و الثغرات و مجابهة التحديات القائمة و كذا بتوفير المعلومات و الوثائق الرسمية اللازمة لسكرتارية الآلية لإعداد وثيقة تمهيدية معتمدة في ذلك على الوثائق الحكومية الرسمية و تقارير التقييم الذاتي الحديثة و كذا المراجعات التي تجريها الأجهزة التي تصدر المعايير و المؤشرات المتعارف عليها دوليا.

بناء على مراجعة الأوضاع هذه و تحليلها يتم إعداد الوثيقة الخلفية عن أوضاع الحوكمة في الدولة و تبادلها مع أجهزة الدولة و مؤسسات الشراكة لإبداء الملاحظات أخذا في الاعتبار الوثيقة التمهيدية و خطة الدولة الأولية.

²- تهتم حوكمة الشركات من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء بدور الدول في صناعة عناصر ملائمة لمحيط المؤسسة و خلق أقصى تقارب بين مصالح الأفراد، المؤسسات و المجتمع، و قد حددت الوثيقة المتضمنة لأهداف معايير و محددات لتقييم من طرف النظراء خمسة أهداف لحوكمة الشركات:

- ضرورة خلق محيط ملائم و إطار قانوني فعال للنشاط الإقتصادي.
 - التأكد من تصرف المؤسسات كمجموعات جيدة من المواطنين محترمة حقوق الإنسان متحملة للمسؤوليات الإجتماعية و ديمومة البيئة.
 - ترقية اعتماد قواعد أخلاقيات الأعمال في مجال تحقيق أهداف المؤسسات.
 - ضمان معاملة جميع الشركات و أصحاب المصلحة بإنصاف و عدالة.
 - خلق شروط محاسبة الشركات و المسيرين.
- لمزيد من التفصيل حول حوكمة الشركات أنظر في: د. زبير عياش، المرجع السابق، ص. 295 و مايليها.

يتم إعداد ورقة قضايا تتناول أهم التحديات الراهنة التي تواجهها الدولة فيما يتعلق بالحوكمة في المجالات التي تركز عليها المراجعة و على أساس التحليلات و القضايا المثارة و التفاعل مع الدولة في هذا الشأن يتم وضع خطة لزيارة فريق المراجعة للدولة وفقا لمذكرة التفاهم و يوضع مقترح تشكيل فريق المراجعة و خطة عمله و تعرض ذلك السكرتارية الفنية للآلية على لجنة المداولين للتصديق.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة التي تشمل زيارة فريق المراجعة يصبح دور الدولة هو تسهيل مهمة الفريق بحيث يجري مراجعته دون عقبات، و يتعامل مع جميع مصادر البيانات و مع كل الهيئات المعنية، و للدولة التفاوض مرة أخرى حول مذكرة التفاهم الخاصة بها بعدما تتم هذه المرحلة الثانية و ذلك في ضوء تجربتها مع هذه المرحلة.

و في تعامل الفريق مع الدولة يقوم الفريق بالتشاور بشكل مكثف مع مسؤولي الحكومة و البرلمانين و ممثلي الأحزاب السياسية و مجتمع الأعمال و ممثلي منظمات المجتمع المدني¹.

بما في ذلك وسائل الإعلام¹ و الأكاديميين و اتحادات التجارة و المنظمات غير الحكومية و التعاونيات و الجماعات الريفية، و كذا مع ممثلي المنظمات الدولية، و تهدف هذه اللقاءات و المشاورات إلى ثلاثة أغراض: الأول هو توفير المعلومات و تبادل وجهات النظر بين فريق المراجعة و أصحاب المصلحة في الدولة من خلال قيام الفريق بشرح أبعاد الآلية و أهدافها و المبادئ التي تقوم عليها، و طريقة عملها لهذه الأطراف، و الثاني هو إتاحة الفرصة لمناقشة خطة العمل الأولية للدولة و التحديات القائمة و سبيل مواجهتها في مختلف مناحي التنمية و الحوكمة، أما الغرض الثالث فيتمثل في

¹ عرفت الدكتورة أماني قنديل المجتمع المدني إلى أنه "مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة، و هي غير ربحية و تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل أو بعض فئاته المهمشة أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم و معايير الإحترام و التراضي و الإدارة السلمية للإختلافات و التسامح و قبول الآخر. حول مفهوم المجتمع المدني و بعض المفاهيم ذات الصلة، أنظر بالتفصيل في، نشوى مختار حسين محمد، المرجع السابق، ص. 12 و مايليها.

¹ و في هذا الإطار أكدت الدكتورة أماني قنديل في دراستها حول الإعلام و المجتمع المدني شركاء في التنمية على أن: من المتطلبات المهمة لنجاح الشراكة بين الإعلام و المجتمع المدني " و عي كل طرف بدوره و مسؤولياته"، فالإعلام بكافة صوره و أشكاله، لا يستطيع التفاعل مع منظمات المجتمع المدني دون أن توفر له تلك المنظمات معلومات محددة عن أدوارها و أنشطتها و مشاكلها و تطلعاتها، علاوة على توفير بيانات موضوعية حول أدائها و الفئات المستفيدة و منهجية عملها ... و غيرها، و على الجانب الآخر فإن مسؤولية الإعلاميين تتمحور حول فهم دور منظمات المجتمع المدني و القيم التي تقودها و الإشكاليات أو المحددات التي تؤثر على فعاليتها مع مسؤولية الانتقال إلى مواقع عمل هذه المنظمات للوقوف على الحقيقة. أنظر في: د. أماني قنديل، الإعلام و المجتمع المدني شركاء في التنمية، نقلا عن د. نشوى مختار حسين محمد، المرجع السابق، هامش 3، ص. 104.

استخدام المشاورات في بناء رأي عام إيجابي للتحديات و القضايا و الخطوات اللازمة لمجابهتها، و يشكل ذلك الأساس لتوصيات تقرير فريق المراجعة حول الخطة المطلوب تنفيذها مستقبلا و أهمية تبنيها من كل الأطراف.

المرحلة الثالثة: تشمل هذه المرحلة إعداد فريق المراجعة لتقريره و الذي يجب أن يتضمن بوضوح ملخصا للحقائق و تحليلا دقيقا للمعلومات و البيانات لحوكمة الدولة و أوضاع التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بها، كذلك يقوم فريق المراجعة في هذه المرحلة بإعداد تقريره بناءا على ما تجمع من معلومات و بيانات و دراسات و ما توصلت إليه الأبحاث التي تجربها السكرتارية قبل الزيارة و تحليل كل ذلك بدقة و انعكاساته على الحوكمة و التنمية الأقتصادية و الإجتماعية في الدولة و يتم مناقشة تقرير المراجعة مع حوكمة الدولة للتأكد من صحة المعلومات و الوصول إلى إتفاق حول طرق مجابهة نقاط الضعف.

و يتم تعديل التقرير في ضوء ما تبديه الحكومة من ملاحظات و من الضروري أن تركز توصيات تقرير الفريق على كيفية تحسين خطة عمل الدولة من أجل الإسراع بالوصول إلى أفضل الممارسات في مواجهة نقاط الضعف التي تم تحديدها و بلوغ المعايير بصورة فعالة.

المرحلة الرابعة: تبدأ هذه المرحلة بقيام سكرتارية الآلية بتوجيه تقرير المراجعة إلى مجموعة المداولين، و فيها أيضا تجتمع المجموعة لبحث التقرير و إقرار ما يجب إتخاذه من خطوات لاحقة و تقديم ذلك للمنتدى للإطلاع و اتخاذ قراراته في ضوء توصيات تقرير المراجعة، و تنتهي المرحلة الرابعة بقيام رئيس المنتدى بإفادة الدولة بقرارات المنتدى.

المرحلة الخامسة: تتضمن هذه المرحلة الخامسة و الأخيرة الإعلان عن تقرير المراجعة النهائي المتضمن كل العناصر و المصادق عليه من المنتدى و توزيعه على الجهات الإقليمية الإفريقية مثل قمة الإتحاد الإفريقي و برلمان عموم إفريقيا و اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب، و مجلس السلم و الأمن و المجلس الإقتصادي و

الإجتماعي و الثقافي للإتحاد الإفريقي، و التجمع الإقتصادي الإقليمي الذي تنتمي إليه الدولة¹، و تنتهي بذلك المرحلة الخامسة للدورة الأولى للآلية.

و تعتبر متابعة الدورة الأولى بصورة متواصلة مهمة لإستكمال الجهود لتحسين الحوكمة و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في إفريقيا إذ أنه في ضوء هذه المتابعة تقوم الدولة بتطوير خططها و برامجها، و تقوم سكرتارية الآلية بمتابعة ما تحرزه الدولة من تقدم و التلاحم مع منفاذي الخطط و البرنامج للمساعدة خاصة فيما يتعلق ببناء القدرات و تعبئة الموارد و خلال هذه المتابعة من المهم:

- 1- قيام الدولة بتعديل خطة عملها كلما تطلب الأمر ذلك.
- 2- قيام السكرتارية الفنية للآلية بمتابعة التقدم في التنفيذ و مساعدة الدولة حيثما يكون ضروريا، خاصة بالنسبة لبناء القدرات و تعبئة الموارد.
- 3- على السكرتارية تنظيم ورش عمل للقضايا المطروحة في تقارير المراجعة و تسهيل الإتصال من خلال الشبكات للإستفادة من التجارب و نشر الممارسات الناجحة و ذلك بالتعاون مع المؤسسات المشاركة.
- 4- على السكرتارية و المؤسسات المشاركة و ربما شركاء التنمية الإستمرار في دعم الدولة بالمساعدات التقنية و بناء القدرات للتأكد من الوصول للأهداف الموضوعة في خطة الدولة¹.

رابعاً: الأساس المنهجي للآلية

استبيان التقييم الذاتي: نتناول في هذا المحور إجراءات إستكمال الاستبيان ثم الأقسام الرئيسية به.

- 1- إجراءات استكمال الاستبيان: يعد استبيان التقييم الذاتي من أهم المصادر المفيدة و كذلك الصعبة في عملية مراجعة النظراء حيث يقدم الهيكل الأساسي لمراجعة الدولة من

¹ - حول تفعيل مؤسسات الإتحاد الإفريقي و آليات النيباد و برلمان عموم إفريقيا. أنظر في: محمد رجب عبد الحليم أبو طالب، برلمان عموم إفريقيا و دوره في إطار الإتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2012، ص. 50.

¹ - د. فائقة الرفاعي، المرجع السابق، ص. 103 و ما يليها.

خلال تحديد أهداف المراجعة و الأسئلة التي يتعين الإجابة عليها في إطار كل هدف، و المؤشرات المفيدة في الإجابة على الأسئلة أو قياس الأداء في مجال يعنيه. و يتكون الإستبيان من 62 سؤالاً في المجالات الأربعة، و هي: الديمقراطية و الحكم السياسي الجيد، و الحكم و الإدارة الإقتصادية وحوكمة الشركات و التنمية الإجتماعية و الإقتصادية.

أما عن إجراءات استكمال الإستبيان، فيتعين على الدولة المشاركة قبل استلام الإستبيان أن تكون قد أنشأت نقطة إرتكاز، و التي تشمل ممثلين من كل الأطراف المعنية، ثم تقوم نقطة الإرتكاز في كل دولة ماركة بإعداد قائمة بالأطراف المعنية (الحكومة، القطاع الخاص و المجتمع المدني) التي ستشارك في الرد على الإستبيان، ثم تقوم بعد ذلك بتوزيع الإستبيان بأكمله على جميع الأطراف المعنية عن طريق ممثليها في نقطة الإرتكاز كما تقدم نقطة الإرتكاز لسكرتارية الآلية قائمة بمستلمي الإستبيان.

يعقب ذلك دعوة كل الأطراف المعنية للتركيز على ذلك القسم من الإستبيان المناظر لتخصصها أو خبرتها على أن تكون لها حرية الإجابة عن أي سؤال في الأقسام الأخرى ترغب في تقديم مداخلات فيه، و يطلب من جميع الأطراف المعنية تقديم المستندات المتاحة للردود التي قدمتها حتى يتسنى توثيق مصادر التقييم الذاتي للدولة على أكمل وجه ممكن بغية التأكد من صحة الردود أو دعمها.

ثم تقوم نقطة الإرتكاز حينئذ بجمع الردود، و التشاور مع الأطراف المعنية للتوصل إلى توافق في الآراء، و بناء على ردود الإستبيان و غيرها من الأبحاث يتم إعداد تقرير التقييم الذاتي للدولة.

2- الأقسام الرئيسية في الإستبيان: أما عن الأقسام الخاصة بالإستبيان فهي أربعة أقسام رئيسية، كما سلفت الإشارة قد يكون من المفيد إعطاء نبذة مختصرة عن كل منها فيمايلي:

القسم الأول: مجال الديمقراطية و الحكم السياسي الجيد¹: و يقدم تعريفا للحكم الجيد باعتباره ينصرف إلى إنشاء مؤسسات سياسية و قضائية و إدارية فعالة، و تخضع للمساءلة و يعتبرها المواطنون شرعية، و يشاركون فيها بالقرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية.

و يتناول هذا القسم من الإستبيان الهدف الرئيسي للآلية، و هو تعزيز الديمقراطية و الحكم السياسي الجيد بوصفها أساسا للحد من الفقر، و تحقيق التنمية المستدامة، و في هذا الصدد تم وضع أسئلة لقياس المشاركة الشعبية و المساواة السياسية باعتبارها المبادئ الأساسية للمجتمع الديمقراطي.

و يشتمل هذا القسم على تسعة أهداف رئيسية و هي:

1- المنع و الحد من الصراعات داخل الدول أو فيما بينها.

2- الديمقراطية الدستورية.

3- تعزيز و حماية الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و المدنية و السياسية.

4- الفصل بين السلطات¹.

5- التأكد أن شاغلي المناصب العامة يخضعون للمساءلة.

6- مكافحة الفساد في المجال السياسي.

7- تعزيز و حماية حقوق المرأة.

8- تعزيز و حماية حقوق الأطفال و الشباب.

9- تعزيز و حماية حقوق المجموعات المستضعفة.

¹ - أصدرت القمة الإفريقية 38 التي عقدت في ديربان بجنوب إفريقيا يومي 7 - 8 يوليو 2002 إعلانا حول الديمقراطية و الحكم الرشيد في المجالات السياسية و الإقتصادية، و يقضي الإعلان بعمل الدول الإفريقية بشكل جماعي على تطبيق حكم القانون و المساواة بين المواطنين و تأسيس الأحزاب السياسية و النقابات المهنية بما يتفق مع الدستور، و حق و حرية انتخاب الزعماء لمدة محددة و الفصل بين السلطات و الحفاظ على استقلالية السلطة القضائية و الشفافية و محاربة الفساد، بما في ذلك وضع قواعد لشفافية السياسات النقدية و المالية و الميزانية و المراجعة المالية و الإنفتاح على التجارة و الإستثمار الدوليين، و هو ما يعني التزام الحكومات الإفريقية إجمالا بتبني سياسات عادلة و اتباع المعايير المتعارف عليها للحكم. أنظر في: د. جلال عبد المعز عبد الرحمان، اليابان ... مبادرة نيباد الإفريقية، آفاق إفريقية، العدد الرابع عشر، 2003، ص. 73.

¹ - إن القانون الدستوري في إفريقيا كرس مبدأ الفصل بين السلطات و التمثيل الذي تكمله الديمقراطية التشاركية بشكل يتكيف مع الواقع المحلي لضمان حكمة أفضل. أنظر في: د. محمد بوسلطان، إشكالية ندوة الجزائر الإفريقية حول " تطور القانون الدستوري في إفريقيا"، الجزائر يومي 24 و 25 نوفمبر 2014، ص. 36.

القسم الثاني: الحكم و الإدارة الإقتصادية: و يتمثل في تعزيز استقرار الإقتصاد الكلي الذي يعد شرطاً أساسياً للتنمية المستدامة، و يتناول هذا القسم من الإستبيان الأهداف الخمسة التالية:

- 1- تعزيز سياسات الإقتصاد الكلي التي تدعم التنمية المستدامة.
- 2- تنفيذ سياسات إقتصادية شفافة و متوقعة و موثوقة.
- 3- تعزيز الإدارة المالية العامة السليمة.
- 4- محاربة الفساد و غسل الأموال.
- 5- التعجيل بالتكامل الإقليمي، و ذلك بالمشاركة في تنسيق السياسات النقدية و التجارة الإستثمارية فيما بين الدول المشاركة.

القسم الثالث: الخاص بحوكمة الشركات، و قد عرفها بأنها "نظام يتم من خلاله إدارة و مراقبة و مساءلة الشركات، و تشمل الحوكمة الجيدة للشركات على سبع خصائص مميزة هي: الإنضباط و الشفافية، الإستقلالية و المساءلة، و المسؤولية و العدالة، و المسؤولية الإجتماعية و تعد هذه السمات مهمة لأنها تزيد من ثقة المستثمرين مما ييسر على الشركات زيادة رأس المال، و تمويل الإستثمار.

القسم الرابع: التنمية الإجتماعية و الإقتصادية و التي تنطوي في ضوء إعلان "نيباد" على التحسين المستمر في رفاهية و مستوى معيشة الشعب و يهدف قسم التنمية الإجتماعية و الإقتصادية إلى تسليط الضوء على الجهود المبذولة، و التقدم المحرز في تصميم السياسات المناسبة، و آليات التنفيذ في مجالات التنمية الإجتماعية الأساسية، هذا و قد تم طرح أسئلة بشأن المساعي التي تقوم بها جميع الأطراف المعنية في الدولة لتحقيق الأهداف الإجتماعية و الإقتصادية الواردة فيمايلي:

- 1- تعزيز الإعتماد على الذات، و بناء القدرات لتحقيق التنمية الذاتية المستدامة.
- 2- التعجيل بتنفيذ الأهداف الإجتماعية و الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر.

3- تدعيم السياسات و آليات التنفيذ و المخرجات في مجالات التنمية الإجتماعية الأساسية بما في ذلك توفير التعليم للجميع و مكافحة مرض الإيدز و غيره من الأمراض المعدية.

4- ضمان وصول كل المواطنين، و خاصة الفقراء بتكلفة معقولة إلى مصادر المياه و الطاقة و التمويل.

5- إحراز تقدم نحو المساواة بين الجنسين¹.

6- تشجيع المشاركة واسعة النطاق في التنمية.

و ختاماً تشير إحدى وثائق الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء إلى أن الفوائد المحتملة للآلية تختلف تبعاً لمستوى التزام الدول المشاركة و الفاعلية التي تداربها العملية بما في ذلك درجة التنسيق مع الأنشطة القائمة على المستوى الوطني، و هو ما يختص به الفرع القادم من عرض لتجارب الدول الإفريقية التي قامت بتطبيق الآلية¹.

الفرع الثاني: تطبيق الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء في الدول الإفريقية (الجزائر)

إن استعراض المراحل الخاصة بزيارة بعثة مراجعة الدولة و التقييم بين النظراء و تقارير المراجعة يتطلب أن نتطرق إلى بدء مهام الآلية و اجتماعاتها و قراراتها (أولاً) ثم عرض ما جاء بها باعتبار أن نشر هذه التقارير يمثل المرحلة الخامسة و الأخيرة للآلية الإفريقية لمراجعة النظراء، بالإضافة إلى أهميتها في تشخيص قضايا الحكم و التنمية في الدول التي خضعت للمراجعة من خلال إنشاء الأجهزة الوطنية للآلية و استقبال البعثة الدولية (ثانياً) و زيارة بعثة مراجعة الدولة و التقييم بين النظراء (ثالثاً) إلى أن نخلص إلى تقارير مراجعة الدولة و هو ما يدعو إلى التعرف على بعض جوانب هذه التقارير التي تكشف وضع الحكم و التنمية في الدولة كما ستنتم الإشارة إلى عرض النتائج في مجال حوكمة الشركات في الجزائر. (رابعاً).

¹ - تحسن مؤشر التكافؤ بين الجنسين في جميع الحياة كما ازدادت و تنوعت فرص العمل للمرأة خارج القطاع الزراعي، و أخيراً زيادة نسبة العضوات في البرلمان فقد تضاعفت النسبة 7 مرات عام 2007 مقارنة بعام 1990. أنظر في: شيرين ماهر- دينا نصر، آفاق التنمية الاقتصادية و الإجتماعية، التقرير الإقتصادي الإفريقي، 2013، منظمة الأمم المتحدة، آفاق إفريقية، العدد 41، 2014، ص. 81.

¹ - نشوى مختار حسين محمد، المرجع السابق، ص. ص. 28 - 33.

أولاً: بدء الآلية لمهامها و اجتماعاتها و قراراتها

بلغ عدد الدول المنظمة رسمياً للآلية في جويلية 2008 29 دولة في ظرف 5

سنوات من إطلاق هذه المبادرة² و هذا إدراكا منها لأهمية عملية المراجعة، و بدأت

² - حتى جويلية 2013 انضمت 33 دولة إفريقية للآلية و ثمة 12 دولة و قد أتمت المراحل الخمس للآلية من حيث نشر تقرير المراجعة لدولة و برنامج العمل و يوضح الجدول التالي بيان ذلك بالتفصيل:

م	الدولة	تاريخ التوقيع على مذكرة التفاهم الخاصة بالإنضمام للآلية	إتمام عملية المراجعة	نشر تقرير مراجعة الدولة و برنامج العمل الوطني
وسط إفريقيا				
1	الكاميرون	3 أفريل 2003	X	X
2	تشاد	26 يناير 2013	X	X
3	جمهورية الكونغو	9 مارس 2003	X	X
4	الجابون	14 أبريل 2003	X	X
5	ساوتومي و برنسيب	28 يناير 2007	X	X
شرق إفريقيا				
6	جيبوتي	1 يوليو 2007	X	X
7	إثيوبيا	9 مارس 2003	✓	X
8	كينيا	9 مارس 2003	✓	مايو 2006
9	رواندا	9 مارس 2003	✓	نوفمبر 2005
10	تنزانيا	8 يوليو 2004	✓	X
11	أو غندا	9 مارس 2003	✓	مايو 2008
شمال إفريقيا				
12	الجزائر	9 مارس 2003	✓	يوليو 2007
13	مصر	9 مارس 2004	X	X
14	موريتانيا	30 يناير 2008	X	X
15	السودان	22 يناير 2006	X	X
16	تونس	26 يناير 2013	X	X
الجنوب الأفريقي				
17	أنجولا	8 يوليو 2004	X	X
18	ليسوتو	8 يوليو 2004	✓	مايو 2009
19	مالاوي	8 يوليو 2004	X	X
20	موريشيوس	9 مارس 2003	✓	X
21	موزمبيق	9 مارس 2004	✓	مايو 2009
22	جنوب إفريقيا	9 مارس 2003	✓	مايو 2007
23	زامبيا	22 يناير 2006	✓	X
غرب أفريقيا				
24	بنين	31 مارس 2004	✓	يناير 2008
25	بوركينافاسو	9 مارس 2003	✓	أكتوبر 2008
26	غانا	9 مارس 2003	✓	يونيو 2005
27	ليبيريا	29 يناير 2011	X	X
28	مالي	28 مايو 2003	✓	مايو 2009
29	نيجيريا	9 مارس 2003	✓	يونيو 2009
30	السنغال	9 مارس 2004	X	X
31	سيراليون	8 يوليو 2004	✓	X
32	توجو	30 يونيو 2008	X	X
33	النيجر	14 يوليو 2012	X	X

الآلية في يوليو 2004 ممارسة مهامها بمراجعة أداء أربع دول هي: غانا - كينيا - رواندا- موريشيوس، حيث أرسلت إليها ببعثات مساندة لإعداد لعملية المراجعة و مساعدتها على وضع البرنامج الخاص بها، و أعدت سكرتارية الآلية جدولاً زمنياً تأشيرياً لعملية المراجعة لباقي الدول الأعضاء وفقاً لتاريخ إنضمامها للآلية و استعدادها لبدء عملية المراجعة.

في إطار اجتماعات الآلية و قراراتها نتناول الموضوعات التي أدرجت على مشروع جدول أعمال الدورة الثانية لمحفل الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء و ذلك بعد اعتماد الوثائق الخاصة بالآلية في اجتماع أبوجا في مارس 2003.

عقدت اللجنة الثانية لمحفل الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء بالجزائر في يوم 23-11-2004 برئاسة الرئيس "أوبا سانجو" و ضم المحفل في عضويته رؤساء الدول الأربع و العشرين التي انضمت للآلية حتى عام 2004 و تضمن جدول الأعمال الموضوعات التالية:

الموضوع الأول : استعراض مسار عمل الآلية(البند الرابع من جدول الأعمال)

- 1- أنشأت الآلية بهدف تقييم أداء و برامج عمل الدول الأعضاء بها.
- 2- قطعت الآلية منذ اعتماد الوثائق الخاصة بها خلال إجتماع "أبوجا" في مارس 2003 و توقيع عدد كبير من رؤساء الدول الأعضاء بلجنة التنفيذ على مذكرة التفاهم المنشئة لها، شوطاً طويلاً حيث تم تشكيل لجنة الشخصيات الإفريقية البارزة التي ستتولى القيام بعمليات المراجعة و اعتماد اللوائح الداخلية المنظمة لعملها.
- 3- بدأت لجنة كبار الشخصيات في ممارسة مهامها منذ ماي 2004 استهلكت بالمجموعة الأولى من الدول التي أبدت استعدادها للمراجعة، كما وضعت اللجنة برنامجاً زمنياً شاملاً لعملية المراجعة في باقي الدول الأعضاء وفقاً لتاريخ إنضمام كل منها للآلية، و مدى استعدادها لبدء عملية المراجعة، و تضمن البرنامج بدء عملية المراجعة الخاصة بالمجموعة الأولى.
- 4- يعكس التقدم المحرز في تفعيل عمل الآلية و بدئها في ممارسة مهامها مدى التزام إفريقيا بتطوير مستوى الأداء السياسي و الإقتصادي فيها.

5- على الرغم من أن إنشاء هذه الآلية ليس موجها للعالم الخارجي و إنما يأتي في المقام الأول كخيار إفريقي خالص إلا أنه يمثل و لاشك عنصرا جاذبا للمؤسسات و المنظمات الدولية.

الموضوع الثاني: تمويل أنشطة الآلية: (البند الخامس في جدول الأعمال)

1- إلى جانب اسهامات الدول الإفريقية في أنشطة الآلية اتخذت لجنة التنفيذ خلال إجتماع دورتها العاشرة في "كيغالي" في فيفري 2005 قرارا بإنشاء، صندوق إئتمان لتلقي الإسهامات الإفريقية.

2- تناول إجتماع الجزائر المعايير التي يتعين الإلتزام بها للحصول على هذه المساهمات مع التأكيد على ضرورة التمسك بالطابع الإفريقي للآلية.

الموضوع الثالث: الخبرات المكتسبة من بدء عملية المراجعة(البند السادس في جدول الأعمال)

- من المؤكد أن يتم في إطار هذا البند عرض نتائج زيارات بعثات المساندة التابعة للآلية لدول المجموعة الأولى التي تجري مراجعتها و الدروس المستفادة من هذه الزيارات بإعتبارها أولى المهام التي تقوم بها لجنة كبار الشخصيات في إطار عمليات المراجعة الجارية حالية¹.

ثانيا: إنشاء الأجهزة الوطنية للآلية و استقبال بعثة الدعم الدولية (الجزائر نموذجا)

1- إنشاء الجزائر للأجهزة الوطنية للآلية: كانت الجزائر واحدة من أوائل الدول التي انضمت إلى الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء، في "أبوجا" بنيجيريا في 03 مارس 2003، و في ذات السياق قامت الجزائر بتعيين وزير الدولة للشؤون الإفريقية و المغاربية بوصفه نقطة الارتكاز، بالإضافة إلى قيام رئيس الحكومة بتأسيس المجلس

¹- د. عادل عبد الرزاق، الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء، آفاق إفريقية، العدد الحادي والعشرون، 2006، ص. ص. 143-144.

الوطني في 12 مارس 2005¹ و يمكن تصنيف أعضاء المجلس على النحو التالي: 31 ممثلا لمنظمات المجتمع المدني، و سبعة ممثلين للقطاع الخاص و قطاع الأعمال و 15 ممثلا للمؤسسات المتخصصة و المركز البحثية و 19 برلمانيا و مسؤولا فنيا من كلا المجلسين و 29 ممثلا للوزرات، كما تجدر الإشارة إلى أن نقطة الارتكاز هي عضو أيضا في المجلس الوطني، و قد خصّص للمجلس مقرر رئيسي، فضلا عن توفير الموارد للجويستية اللازمة.

2- استقبال الجزائر لبعثة الدعم الدولية و الأنشطة المرافقة:

- خلال الفترة من 21- 25 يوليو 2005 زارت السيدة "ماري أونجيليك سافاني" عضو لجنة الشخصيات البارزة، الجزائر كجزء من بعثة دعم الدولة بغرض تنفيذ عمليات التقييم الذاتي، و تمثل الهدف الأساسي من البعثة في تدشين عملية التقييم الذاتي في الجزائر، و على وجه التحديد كان الأمر متعلقا بمايلي:
- توقيع مذكرة التفاهم الفنية بشأن الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء.
 - تقييم الإجراءات و الآليات التي وضعتها الجزائر لإجراء ممارسة التقييم الذاتي، و إعداد نبذة عن برنامج العمل الخاص بها.
 - اللقاء مع المجلس الوطني و مؤسسات المراجعة الفنية لشرح العملية، و مناقشة استبيان التقييم الذاتي، مع الإتفاق على خارطة طريق للتعجيل بمختلف مراحل العملية.
 - و قد بدأ المجلس الوطني بالتعاون مع نقطة الارتكاز في إعداد مسودة تقرير التقييم الذاتي، كما قام بعقد ورش عمل تهدف إلى تحفيز عملية التفكير العميق في المكونات الأساسية لبرنامج العمل الأولي.

كما دعا المجلس الوطني، المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي لكي يكون بمثابة هيئة الدعم الإستراتيجية بالتعاون مع مختلف وحدات الخبراء من المعاهد البحثية المعهد الوطني للدراسات العالمية، و المركز الوطني للدراسات و تحليل التخطيط، و مركز

¹ عينت الجزائر ممثلا شخصيا لشؤون النيباد و التزمت بإقامة بعض المؤسسات الوطنية الجديدة التي تعيئنها على الوفاء بالتزاماتها وفقا للمبادرة. أنظر في: رواية توفيق، دول الشمال الإفريقي و مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)، نحو مشاركة فعالة في مبادرات التنمية الإفريقية، في: د. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا، المرجع السابق، ص. 320.

بحوث الإقتصاد التطبيقي و المكتب الوطني للإحصاءات، بالإضافة إلى الجامعات (جامعة الجزائر، جامعة تلمسان، جامعة وهران، جامعة عنابة، جامعة قسنطينة) و مراكز بحثية مستقلة.

عمل هذا المنهج الشامل و التشاركي على تيسير التوصل إلى إجماع بشأن مواطن القوة و الضعف التي تضم أنظمة الحكم المدرجة، و التي تم طرحها بين يدي الحكومة، و قد أسهمت الإيضاحات المقدمة من الأخيرة في إثراء مناقشات المجلس الوطني التي تمت خلال ورشة عمل استمرت لمدة يومين، و جمعت أطرافا كبيرة من الأطراف المعنية.

في يومي 30 نوفمبر و 01 ديسمبر شاركت السيدة " ماري أونجيليك سافاني" بدعوة شخصية من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة¹، بصحبة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا و البنك الإفريقي للتنمية، و سكرتارية الآلية في مناقشة في قصر الأمم في الجزائر العاصمة عقدها الوزراء المشاركون في تنفيذ الخطة الخماسية 2005-2009، و تمثل الهدف الأساسي للخطة في تعزيز مصداقية عملية المراجعة، و ضمان المشاركة الفعالة لكل الأطراف المعنية في الجزائر.

يشير التقرير إلى هذا الأسلوب المبتكر في ممارسة الحكم بالدولة كان مثمرا للغاية نتيجة مساهمة الوزراء و المناقشات التي تمت بين أعضاء المجلس الوطني، و هو ما جعله مثالا لأفضل الممارسات التي قد ترغب الدول الأعضاء في الآلية في محاكاتها.

هذا و قد قام المجلس الوطني بزيارة الولايات لبدء المناقشات، كما عقدت اجتماعات مع جمعيات المجتمع المدني و الصحفيين، و تم تنظيم برامج إذاعية و مؤتمرات، و في أعقاب ذلك عقد المجلس الوطني سلسلة من جلسات العمل، و قد أدرجت المعلومات التي تم جمعها في مسودة تقرير التقييم الذاتي التي قدمت للنظر إلى مجلس وزاري

¹ في شهر نوفمبر 2005 أعلن الرئيس "بوتفليقة" في كلمته التي ألقاها في الاجتماع الثاني لمنتدى رؤساء دول و حكومات آلية مراجعة النظراء، و الذي عقد هامش الاجتماع الثاني عشر للجنة التنفيذية لرؤساء دول و حكومات النيباد أن الجزائر قد شكلت مجموعة عمل لإعداد برنامج العمل الوطني، و هي بذلك تكون قد بدأت بالفعل الخطوات الأولى لعمليات المراجعة. أنظر في: رواية توفيق، دول الشمال الإفريقي و مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية إفريقيا (نيباد): نحو مشاركة فعالة في مبادرات التنمية الإفريقية، في: د. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا، المرجع السابق، ص. 329.

مشارك في 7 أوت 2006، ثم إلى مجلس حكومي في 29 أوت 2006، و قد أقرت هذه المجالس استمرار الممارسة مع الإلتزام الصارم بأحكام الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء لإعداد مسودة برنامج العمل¹.

ثالثا: بعثة مراجعة الدولة و التقييم بين النظراء

1- بعثة مراجعة الدولة للجزائر: قادت السيدة "ماري أنجيليك سافاني" عضو لجنة الشخصيات البارزة فريق المراجعة الدولي الذي زار الجزائر في الفترة من 1 نوفمبر حتى 5 ديسمبر 2006، و تعد الجزائر خامس دولة تخضع للمراجعة بعد كل من غانا و رواندا و كينيا و جنوب إفريقيا، و قد تألفت بعثة مراجعة الدولة من 21 خبيرا من 14 دولة من الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، و شملت خبراء مستقلين تم اختيارهم بناء على تخصصهم في المجالات الأربعة للآلية الإفريقية لمراجعة النظراء، و خبراء من المؤسسات الشريكة الإستراتيجية – البنك الإفريقي للتنمية، و الجماعة الاقتصادية الإفريقية، و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و أعضاء من سكرتارية الآلية. و في أثناء زيارتها التقت البعثة عددا كبيرا من الأطراف المعنية في كل من مدينة الجزائر العاصمة و بعض الولايات الأخرى، و عقدت البعثة على وجه الخصوص جلسات عمل مع نقطة الارتكاز، و المجلس الوطني، و منظمات المجتمع المدني التي شملت وسائل الإعلام، و الجامعات و المنظمات الدينية و النقابات العمالية، و منظمات الشباب، و المرأة و قادة الأحزاب السياسية (سواء حزب الأغلبية أو المعارضة) و جمعيات حماية حقوق الإنسان، و ذوي الإحتياجات الخاصة و غيرها.

و قد حظيَّ الفريق بإستقبال الوزارات المعنية و المؤسسات البرلمانية، و على الصعيد المحلي حظيَّ بإستقبال السلطات اللامركزية و المجالس الشعبية المحلية، كما عقدت البعثة اجتماعات مع ممثلين من بنك الجزائر و المؤسسات المتخصصة مثل المجلس الإقتصادي و الإجتماعي الوطني، و المجلس الإسلامي الأعلى و المجلس الأعلى للغة العربية و المفوضية العليا للأمازيغية، و فضلا عما سبق كان من بين الجهات الأخرى

1 - نشوى مختار حسين محمد، المرجع السابق، ص. ص. 41 - 42.

التي تم استشارتها الجهات التجارية و المهنية المختلفة و اتحاد المشروعات الصغيرة و المتوسطة و الغرفة التجارية.

بالإضافة إلى هذه المشاورات عقدت بعثة مراجعة الدولة جلسات عمل مع ممثلين من منظمات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، و منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسيف - و برنامج الأغذية العالمي، و المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) و البنك الدولي و ممثلين عن الإتحاد الأوروبي و مجموعة الثمانية، بالإضافة إلى جلسة العمل مع الدبلوماسيين الأفارقة المكلفين في الجزائر.

كما جالت البعثة 11 ولاية تمثل التنوع الجغرافي و الاجتماعي و الثقافي للدولة، و تشمل المناطق الست: المنطقة الساحلية و الشرق و الغرب، و الهضاب العليا، و الجنوب، و أقصى الجنوب و أيضا زارت البعثة الولايات التالية: "جيجل، قالمة و عنابة و سطيف، برج بوعريش، و وهران، و مستغانم، و تلمسان و غرداية، و ورقلة تمرست، تيزي وزو"، و قد نظمت البعثة في كل مرحلة منتديات لما يقرب من 300-500 مشارك وفقا للموقع ثم تلتها ورش عمل مع الأطراف المعنية التي تم تجميعها حسب مجال اهتمام كل منها، و في هذه الولايات زارت البعثة مشروعات و برامج التنمية، و مشروعات البنية التحتية و الإسكان الاجتماعي.

رغم هذه النجاحات كشف تقرير التقييم الذاتي للدولة أوجه قصور في تحليل الأوضاع المعقدة في هذا البلد ، و شعرت البعثة بضرورة إجراء استطلاعات رأي الحصول على نطاق عريض من الآراء بشأن وضع الحكم في الدولة وفقا لمتطلبات الوثيقة الأساسية التي تبناها منتدى رؤساء دول الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء، و قد قامت البعثة بالتعاون مع نقطة الارتكاز رسم خارطة طريق في ضوء عودة البعثة إلى الجزائر في شهر مارس لمعرفة نتائج الاستطلاعات، و إدراجها في التقرير النهائي.

و حين يتسنى القيام بذلك تم اختيار المؤسسات البحثية الفنية التالية: "المعهد الوطني للدراسات العالمية" في مجال الديمقراطية و الحكم السياسي و "مركز بحوث الاقتصاد التطبيقي" في مجال الحكم الإقتصادي و "مركز بحوث الأنثروبولوجيا الاجتماعية و

الثقافية في مجال التنمية الإجتماعية و الاقتصادية" و "جامعة تلمسان" في مجال حوكمة الشركات، و قد تم إدراج النتائج التفصيلية للإستطلاعات و الدراسات في تقرير التقييم الذاتي الذي يسلم لبعثة مراجعة الدولة أثناء زيارتها في مارس 2007.

2- التقييم بين النظراء الخاص بالجزائر: تمت مراجعة النظراء للجزائر في مؤتمر القمة السابع للمنتدى الرئاسي للآلية، و ذلك في يوليو 2007 في "أكرا" بغانا، و قد ترأس المؤتمر رئيس الوزراء الإثيوبي "ميليس زيناوي" (رئيس المنتدى) و في اليوم السابق التقى الرئيس "بوتفليقة" بالسيدة "ماري أونجيليك سافاني" لإعداد العرض التقديمي و ذلك في حضور وزير الشؤون الخارجية "مراد مدلسي" و ممثل نقطة الارتكاز "عبد القادر مساهل" و رئيس المجلس الإقتصادي و الإجتماعي الوطني، و خلال تقديمها للعرض الخاص بالتقرير أكدت السيدة "سافاني" على أن "تقرير التقييم الذاتي" المقدم من الجزائر جاء موافقا لمعايير الاتحاد الإفريقي الخاصة بالإحترافية و المصادقية، كما أشارت إلى بعض إخفاقات التقرير مضيئة أن بعثة مراجعة الدولة قد شعرت ببناء على تحليلها و ملاحظاتها الخاصة، أن بعض التوصيات و برامج العمل التي تلتها يمكن تعزيزها و استهدافها بشكل أفضل، كما أكدت على الدعم السياسي الذي تمتعت به عملية المراجعة على أعلى المستويات الحكومية.

كذلك حددت السيدة "سافاني" بعض التحديات من بينها:

إصلاح الدولة و تحديثها، قضايا المساواة بين الجنسين¹، بطالة الشباب، توسيع قاعدة

النمو² و تنويع القطاعات الإقتصادية، السيطرة على التخضم، تمكين الأطراف الإجتماعية و الإقتصادية المعنية، تعزيز المصالحة الوطنية و السلام، مكافحة الفساد ... و غيرها.

و قد وصف الرئيس "بوتفليقة" في خطابه الموجه إلى رؤساء الدول و الحكومات العرض التقديمي للسيدة "سافاني" بأنه "تنويري"، كما وصف تقرير مراجعة الدولة

¹ - أشار الأستاذ محمد بوسلطان حول مساواة الجنسين إلى أن التعديل الدستوري لسنة 2008 قد منح مضمونا ملموسا أكثر للمساواة بين الجنسين و ذلك بإضافة المادة 31 مكرر إلى الدستور الجزائري من أجل زيادة حظوظ المرأة في التمثيل الفعلي في المجالس المنتخبة. أنظر في: كريستوف نزي- بتاغ، التقرير النهائي خلال الجلسة الأخيرة من المؤتمر الإفريقي المنعقد بالجزائر، تطور القانون الدستوري في إفريقيا، مجلة المجلس الدستوري، العدد 04، 2014، ص. 94.

² - حول ميادين النمو الإقتصادي في الجزائر. أنظر في: كمال بوناح، مفهوم التنمية الإقتصادية في الجزائر، مجلة الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، العدد 26، 2004، ص 227 و ما بعدها.

بأنه "قوي للغاية" و "ممتاز" و شدد على "عمليات التغيير الكبرى"³ التي قامت بها الجزائر و الجهود الخارقة" التي بذلتها الدولة و قد شعر الرئيس بأن هذه الجهود "انعكست من خلال ممارسة التقييم الذاتي الوطني" و شعر الرئيس "بوتفليقة" أن أهم تحد بلا شك هو تعزيز العودة إلى السلام بعد فترة طويلة و شاقة من عدم الإستقرار، و انعدام الأمن التي مرت بها الجزائر و أكد على أن روح المصالحة هي التي توجه حاليا السياسات و الإجراءات الحكومية في مختلف المجالات⁴.

رابعاً: نتائج مراجعة الدولة في مجال حوكمة الشركات في الجزائر

في إطار هذا المجال يتم استعراض النتائج الخاصة بالهدف و هي "ضمان أن تكون الشركات مسؤولة اجتماعيا فيما يتعلق بحقوق الإنسان و المسؤوليات الاجتماعية و الإستدامة البيئية"⁵

و في هذا الإطار تم عرض 8 محاور رئيسية و هي: ظروف العمل، لوائح العمل، حل الصراعات، عمليات التفتيش في مكان العمل الحد الأدنى للأجور، التمييز، المسؤولية الاجتماعية للشركات، كوادر الإدارة، الحماية البيئية.

1- ظروف العمل يشير تقرير التقييم الذاتي للدولة إلى تطوير قوانين العمل استنادا إلى إضفاء الطابع الرسمي التعاقدى على العلاقات و غيرها، و تعد مراعاة قوانين العمل المعقولة.

³ عرفت الجزائر تغييرا اجتماعيا و سياسيا ملحوظا تجلي في الإنتشار الواسع للحركات الجمعوية و منظمات المجتمع المدني و كذلك النقابات المهنية. أنظر في: عبد الله زوبيري، المجتمع المدني ... و صناعة النخب، مجلة دراسات استراتيجية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، العدد 15، جوان 2011، ص. 142 و ما بعدها.

⁴ نشوى مختار حسين محمد، المرجع السابق، ص. 53-57.

⁵ هناك مؤشرات لضمان اعتراف الشركات و مراعاتها لقوانين حقوق الإنسان و قوانين العمل منها:

1 - صف قوانين العمل في الدولة، و بخاصة فيما يتعلق بمايلي:

أ - حقوق الموظفين بما في ذلك حق تكوين النقابات.

ب - إجراءات التعامل مع النزاعات العمالية و تسويتها.

2 - قيم مستوى إلزام الشركات بقوانين العمل و أحكام حقوق الإنسان مع الإشارة إلى:

أ - توفير بيئة عمل آمنة و أجور عادلة للموظفين.

ب - تعامل الشركات مع نزاعات الموظفين، و قضايا السلامة و المسائل المتعلقة بتعويض الموظفين بما في ذلك التعويض عن الإصابة في مكان العمل.

ج - عدد النقابات العمالية و نسبة العمال المنتمين لنقابة عمالية و فاعلية النقابات العمالية في حل النزاعات العمالية.

د - عدد النزاعات العمالية الجماعية و الإضرابات و مدى تكرارها.

هـ - مقاضات الشركات التي تنتهك حقوق العمال و حقوق الإنسان و تفاصيل العقوبات المفروضة عليها.

أنظر في: نشوى مختار حسين محمد، المرجع السابق، نقلا عن الهامش (1)، ص. 32.

2- **لوائح العمل** يشير دستور 1996 و القانون 12-13 الصادر في 10 أبريل 2002 إلى المبادئ التي تشكل التشريعات الصناعية الجديدة، و من بينها: حق العمل، حق الإضراب، حماية صحة العمال، الحق في الحماية الاجتماعية و السلامة و بيئة عمل صحية.

و قد تم تعريف هذه المبادئ بوصفها قواعد أساسية بموجب القانون 90-11 الصادر في 21 أبريل 1990 بشأن علاقات العمل، و ظروف التوظيف الأساسية، و يحدد القانون 90-02 الصادر في 06 فيفري 1990 لوائح التعامل مع الصراعات الاجتماعية بما في ذلك العلاقات المهنية و العلاقات بين صاحب العمل و الموظف، و تشير القوانين الاجتماعية الصادرة عام 1990 إلى 59 إتفاقية دولية صادرة عن منظمة العمل الدولية صادقت عليها الجزائر، و يؤكد القسم 56 من الدستور¹ على حق العمال في تشغيل منظمات نقابية للدفاع عن مصالحهم المعنوية و المادية.

3- **حل الصراعات** في حال الخلاف في مكان العمل يتم تطبيق عدة إجراءات أمام ممثل النقابة منها: التفاوض الجماعي و المصالحة، الوساطة، التحكيم.

4- **عمليات التفتيش في مكان العمل** في عام 2005 زار مفتشو المصانع مقرر "9729" شركة لتقييم معايير النظافة و السلامة.

5- **الحد الأدنى للأجور** يعد نظام الضمان الاجتماعي من أكثر النظم سخاء، كما أوضح تقرير التقييم الذاتي للدولة، حيث زاد الحد الأدنى للأجور بأكثر من الضعف، ليرتفع من 54.000 دينار شهريا إلى 120.000 دينار شهريا عام 2007.

6- **التمييز** يحضر تشريع العمل الساري أي شكل من أشكال التمييز في مكان العمل، و من ثم يشدد على مبدأ الاستفادة بنفس الرواتب و المزايا نظير نفس العمل عند التساوي في المؤهلات و الإنتاجية.

7- **المسؤولية الاجتماعية للشركات** يتم تنظيم و تنفيذ الأنشطة الاجتماعية التي تضطلع بها الشركات بصفة رئيسية عن طريق شركات عاملة في قطاع الطاقة.

¹ - تنص المادة 54 من الدستور في الفصل الرابع المتعلق بالحقوق و الريات على أن "الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين"

8- كوادر الإدارة/ الحماية البيئية يؤدي التدهور البيئي إلى خسارة الثروة الوطنية بما يعادل 7 % من الناتج المحلي الإجمالي:

و من بين ما جاءت به نتائج بعثة المراجعة مايلي:

- **ظروف العمل:** لاحظت بعثة مراجعة الدولة أن التشريع مطبق في كل الولايات التي تمت زيارتها، و في كل قطاعات الإقتصاد.

- **الرواتب:** هناك تحد آخر يظهر نتيجة الاختلاف الواضح بين رواتب القطاعين العام و الخاص.

- **النقابات العمالية و تسوية النزاعات في مكان العمل:** خلافا للنقابات العمالية القوية في القطاع العام، تعد النقابات في القطاع الخاص ضعيفة.

- **المحكمة التجارية:** تضم كل محكمة قسما تجاريا.

- **عمليات التفتيش في مكان العمل:** لاحظت البعثة أن أعدادا كبيرة من مفتشي العمل لم يتلقوا مزيدا من التعليم لتحديث معلوماتهم.

- **المسؤولية الإجتماعية للشركات:** تعد مشاركة شركات النفط في التنمية متكافئة كونها تمتلك موارد مالية كبرى.

و من بين ما جاء في تقرير تنفيذ برنامج العمل فيما يتعلق بمساهمة الشركات في الحفاظ على البيئة تم إنشاء أجهزة المتابعة و الوقاية و الإنذار و التدخل من خلال دمج قسم الصحة و السلامة و البيئة في التخطيط الإداري للشركات، علاوة على أنشطة التشبيك و التواصل من خلال الندوات و ورش العمل و تبادل المعلومات من خلال إشراك الأطراف المختلفة مثل الشركات و الجامعات و المراكز البحثية، و جمعيات حماية البيئة و جمعيات حماية المستهلك و غيرها¹.

المبحث الثاني: مبادرة نيباد و المجتمع الدولي (الدعم – التحديات)

¹- نشوى مختار حسين محمد، المرجع السابق، ص. ص. 65 – 69.

قوبلت مبادرة نيباد بترحيب و حماس شديدين من جانب المجتمع الدولي، لما احتوته من مبادئ و قيم رفيعة و التزام من القادة الأفارقة أمام شعوبهم و أمام العالم متوج بمصادقية عالية بتطبيق الديمقراطية و الحوكمة و اعتبارها شروطا أساسية للتنمية المستدامة في إفريقيا، و جاء بعد المبادرة الإعلان حول الديمقراطية و الحوكمة الذي ركز على احترام حقوق الإنسان و العدل و المساواة و تطبيق مبادئ الحوكمة السياسية و الإقتصادية و حوكمات الشركات، و تلا ذلك الإعلان عن الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء بمرجعياتها و معاييرها و مقاييسها و مؤشرات المحددة بكل دقة و شفافية.

و جاءت هذه الوثائق جميعا لتؤكد النوايا الصادقة و العزم و الإصرار لتحويلها إلى حقائق، لذلك صدر عن الأمم المتحدة بيان قوي في هذا الشأن و عبرت الدول الكبرى و المؤسسات الدولية و المجموعات الدولية عن ترحيبها و نيتها في المشاركة و تقديم كل الدعم المساند للمبادرة. (المطلب الأول).

و تقف النيباد مستعدة لأداء دورها و تدعو كل المنظمات التقدمية في كل أنحاء العالم لتعزيز دعوتها لزيادة دعم تحديث إفريقيا و تدعو المجتمع الدولي و خاصة الدول الصناعية الثمانية لتطلق برنامجا إجرائيا يتسق مع تعهدات الأمم المتحدة في إعلان الألفية عام 2000 و الخطة الإجرائية للدول الصناعية و إفريقيا عام 2002.

لقد قامت إفريقيا بخطوة جيدة و هي المشاركة في تعهد رؤساء دولها بتحسين القارة و الدليل على ما يمكن إنجازه من جانب القيادة الملتزمة تم تدعيمه من جانب سكرتارية صغيرة من الخبراء الملتزمين الذين يعملون بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي.

و هناك دليل آخر على قيادة رؤساء الدول و هو تزايد عدد الدول التي تطبق سياسات الحكم التقدمي سياسيا و اقتصاديا و أطر العمل المنظمة، و من خلال عمل النيباد مع كل المشاركين فإن لدى إفريقيا الآن و لأول مرة في تاريخها رؤية مشتركة لتنمية إفريقيا و التحدي هو بناء هذا الصرح بتقوية المشاركة مع الشعب الإفريقي و المجتمع الدولي و خاصة الدول المتقدمة صناعيا.

و من ثم فإن هذه المبادرة سوف تفرض على الدول الأعضاء حال تطبيقها إلتزامات و مسؤوليات ذات صبغة تعاقدية في مجالات عديدة، فمنذ إقرار النيباد سعى مؤسسي و مهندسي النيباد ترجمة تلك الإلتزامات إلى أعمال و باتت المسؤوليات تقع على قادة إفريقيا لتحويل تلك الإلتزامات إلى مشروعات ملموسة تتسق مع الرأي العام الإفريقي.
(المطلب الثاني).

المطلب الأول: الدعم الدولي للنيباد

إن المتابعة الفاحصة لمراحل نشأة النيباد توحى بأن قادة المبادرة كانوا حريصين دائما على تعبئة الدعم و التأييد لمبادرتهم من جانب المجتمع الدولي عموما و الدول الصناعية المتقدمة خصوصا، و هكذا فقد توالى عرض الأفكار و المبادئ الرئيسية للمبادرة في محافل دولية عديدة من جانب الزعماء الأفارقة الأربعة **(مبيكي و أوباسانجو و بوتفليقة)** قادة خطة "ماب" و عبد الله وادي قائد "خطة أوميجا" و ذلك منذ بداية عام 2001، و حتى اقرار المبادرة الموحدة في مؤتمر قمة لوساكا في 11 يوليو 2001 ليبدأ منذ ذلك التاريخ تحرك آخر مكثف لكسب وحشد التأييد للمبادرة.

كما قامت لجنة التوجيه بحملة للحصول على الدعم و المساندة للنيباد، و استهدفت الدول الصناعية الكبرى، خاصة مجموعة الثماني **(G8)** و منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية "OCDE" و هو ما يمكن أن نسميه بـ "دبلوماسية التسويق" و التي اتخذت مراحل مختلفة خلال قمة مجموعة الثماني في أعوام 2001، 2002، و صاحب ذلك تنفيذ استراتيجية ما يعرف "بالضغط اللين" من جانب ممثلي إفريقيا في عدد من المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة و الإتحاد الأوروبي. **(الفرع الأول).**

و قد بدا واضحا في إطار ذلك التحرك الدور المحوري لمجموعة الثمانية في نجاح نيباد باعتبارها الإطار الأساسي الذي توجه إليه القادة الأفارقة لتقديم الدعم و التمويل لهذه المبادرة الجديدة، فقد عبر قادة مجموعة الدول الثماني عن دعمهم الكامل لخطة نيباد. **(الفرع الثاني)،** كما تعددت الأطر و المؤسسات المالية و بعض الدول المانحة و الأطراف الفاعلة الداعمة للمبادرة و كان من أهمها البنك الدولي، و مجموعة العشرين،

و المبادرة الأمريكية "قانون الفرص و النمو لإفريقيا، و مبادرة المملكة المتحدة ، الصين". (الفرع الثالث).

الفرع الأول: المنظمات الدولية و الإقليمية و مبادرة نيباد

حظيت النيباد بدعم واضح من المنظمات الدولية و على رأسها الأمم المتحدة و منظماتها المتخصصة التي أكدت مساندة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ نيباد و أوصت بتفعيل إطار عمل لتعزيز تنمية إفريقيا (أولا) و عبر الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك الأكبر لإفريقيا عن دعم لا نظير له لمبادرة نيباد، و حرصت أوروبا و الإتحاد الأوروبي على تعميق و تأطير هذه الشراكة الإستراتيجية الجديدة و قد ظهرت بوادر هذه الشراكة جليا في التنسيق الأوروبي – الإفريقي لتمرير مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "نيباد" عبر مجموعة الـ G8 و المؤسسات المالية الكبرى (ثانيا).

أولا: الدعم الأممي لإفريقيا و مبادرة النيباد

أعرب إعلان الأمم المتحدة للألفية الصادر في سبتمبر 2000 عن استعداد المجتمع الدولي لدعم جهود إفريقيا لمعالجة التخلف و التهميش اللذين تعاني منهما القارة، و تعزيز تدفقات الموارد عن طريق تحسين المعونات و التجارة و الإستثمارات و موقف الديون بين إفريقيا و بقية دول العالم.

بإعلان مبادرة نيباد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها في أغسطس 2002 بشأن تنظيم اجتماع عالمي رفيع المستوى في الجمعية العامة لبحث كيفية دعم و مساندة مبادرة نيباد و قد تم الاجتماع يوم 16 سبتمبر 2002 و تلا هذا الحوار اعتماد الجمعية العامة للمبادرة في قرارها رقم 7/57 الصادر في نوفمبر 2002 كإطار للتنمية في إفريقيا.

دعت الجمعية العامة جميع أجهزة الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة و غيرها من شركاء التنمية إلى مواءمة برامجها الموجهة لدعم جهود التنمية في إفريقيا مع برامج عمل نيباد، و لمتابعة هذا القرار طلبت الجمعية العامة من الأمين العام للأمم

المتحدة قيامه بإعداد تقرير دوري حول تنفيذ المبادرة مستندا في ذلك على ما يتلقاه من ردود من مختلف الأطراف على الإستبيان الذي توجهه الأمانة العامة في هذا الشأن و قد أثنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المبادرة و أكد عزمه على توجيه عناية خاصة لرصد الأموال و توجيه المساعدات الفنية لتنفيذ مشروعات حيوية في الدول الإفريقية في إطار نيباد خاصة في المجالات التي ترتبط بالأهداف التنموية للألفية.

جدير بالذكر أن بيان الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 22 نوفمبر 2002¹ كان قد تضمن تذكرة بقرارها الصادر في ديسمبر 1991 حول "أجندتها الجديدة حول التنمية الإفريقية في التسعينيات"، و كذا قرارها الصادر في 21 ديسمبر 2001 حول إقامة خاصة لتنفيذ الأجندة الجديدة، و أنه إدراكا منها للرابطة بين أولويات نيباد و بين إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة و الذي تعهد فيه المجتمع الدولي بالالتزام بدعم و بحث الحاجات الخاصة بإفريقيا، قررت الأمم المتحدة:

- 1- دعم تنفيذ مبادرة النيباد.
- 2- الترحيب بالالتزامات البلدان الإفريقية بشأن دمج أولويات نيباد ضمن سياساتها الوطنية.
- 3- حث المجتمع الدولي على تقديم مساعدات تنموية رسمية في حدود 0.7 % سنويا من ناتجها الإجمالي و حل مشاكل المديونية الخارجية للدول الإفريقية المثقلة بالديون، سواء كانت منخفضة أو متوسطة الدخل¹.

و بعد تبني القرار السالف الذكر أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة منصب "المستشار الخاص لإفريقيا" و كانت إحدى مهامه الترويج لمبادرة النيباد في إطار الأمم المتحدة بالمشاركة مع هياكل النيباد و قد قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا سنويا حول دعم تطبيق النيباد من جانب المجتمع الدولي، كما تم تقديم تقريرين يوضحان مدى التقدم في تطبيق مبادرة النيباد إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، و تمت مناقشتهما.

¹ - أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بيانا في إختتام مناقشة البندين 23 (أ) و (ب) و 27 (2001-2010) حول التقدم المحرز في التنفيذ و الدعم الدولي و أسباب النزاع في إفريقيا و تحقيق السلام الدائم و التنمية المستدامة فيها. أنظر في: د. علي عبد السلام التريكي (رئيس الجمعية العامة) الأمم المتحدة، 21 أكتوبر 2009 على الموقع:

<http://www.sudanradio-info/arabic/modules/smartsection/item-php?>

¹ - د. فائقة الرفاعي، المرجع السابق، ص. 147 - 148.

و يؤيد كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية² و اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة و وكالات الأمم المتحدة الأخرى بشدة تطبيق مبادرة النيباد، و يعمل برنامج الأمم المتحدة للتنمية مع سكرتارية النيباد و آلية مراجعة النظراء الإفريقية، بينما تنسق اللجنة الاقتصادية لإفريقيا أنشطة الوكالات الأخرى للأمم المتحدة دعماً للنيباد و تشارك أيضاً في آلية مراجعة النظراء الإفريقية³.

و في هذا السياق عززت الأمم المتحدة خطة للتغيير، هي الخطة ذات الرقم A/RES/57/300 و قد أعلنت فيها تأييدها لقرار الأمين العام بخصوص إنشاء مكتب المستشار الخاص للأمين العام بشأن إفريقيا و تكليفه بتنسيق دعم الأمم المتحدة للقارة ، و تقديم تقارير بشأنها، و بتنسيق الأنشطة الدعوية العالمية تعزيزاً للنيباد.

كما قامت خطوات تنفيذية على طريق التعاون بين النيباد و الأمم المتحدة بموجب الخطة المذكورة و فيما يعرف بمجالات التركيز الخمسة لوكالات الأمم المتحدة التي كرستها الأمم المتحدة بغية تحقيق التفاعل المطرد و تفعيل التعاون و التآزر بشأن مجالات التركيز الخمس المقررة و هي:

- 1- تنمية الهياكل السياسية في قطاعات المرافق الصحية و مياه الشرب و الطاقة و النقل و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.
- 2- الحكم الرشيد و السلم و الأمن.
- 3- الزراعة و الوصول إلى الأسواق.
- 4- البيئة و السكان و التوسع الحضري.
- 5- تنمية الموارد البشرية العمالية¹.

ثانياً: الإتحاد الأوروبي و مبادرة نيباد

عبر الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك الأكبر لإفريقيا عن دعم لا نظير له لمبادرة نيباد، كما عبرت العديد من دول الإتحاد الهامة كفرنسا و إيطاليا عن دعمها القوي للمبادرة و مساندة منفردة و مشتركة لها، و في هذا الإطار تم عقد اتفاقية حول آليات التعاون في مجالات البنية الأساسية و بناء القدرات.

² - إن عملية التنمية بشكل أولى مهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و قد سيطر هذا الهدف على كافة إجتماعات اللجان التابعة له. أنظر في: د. فرج عبد الفتاح فرج، الأمم المتحدة و التنمية الاقتصادية في إفريقيا، دراسة للدور الاقتصادي للمنظمة في عقد التسعينيات، المرجع السابق، ص. 14 و ما بعدها.

³ - "وايزمان نكولو" المدير التنفيذي بسكرتارية النيباد عرض، سامية مشالي، الشراكة الجديدة للتنمية إفريقيا "النيباد" و مدى التقدم الذي أحرزته، آفاق إفريقية، المجلد السادس، العدد التاسع عشر، شتاء 2005، ص. 81 .

¹ - د. عز الدين عبد السلام العالم، المرجع السابق، ص. 217.

و في القمة التي دعت لها فرنسا² كل الدول و الحكومات "أعضاء النيباد" في 08 فيفري 2002 استعدادا و تحفيزا لقمة الدول الثمانية الكبرى في كندا أكد الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" في هذه القمة أن المساعدات الدولية لإفريقيا في انخفاض مستمر في القوت الذي تتسع فيه الهوة بين القارة و باقي دول العالم، و أشار إلى أن هدف مبادرة نيباد هو السماح للقارة بأن تعوض التأخير الذي تعرضت له، و أن تندمج بصورة أكبر في الإقتصاد العالمي، كما شدد على ضرورة قطع الطريق أمام كل الإنتقادات الموجهة لإفريقيا فيما يتعلق بالشفافية في الحكم و الديمقراطية و السلام من جانب آخر دعت و نظمت إيطاليا يوما برلمانيا في 23 ماي 2002 لدعم التعاون مع إفريقيا بمشاركة رؤساء وفود 41 برلمان دولة إفريقية، و أكد فيه رئيس مجلس النواب الإيطالي تعهد بلاده بزيادة المساعدات من أجل التنمية إلى ثلاثة أضعاف قبل حلول عام 2006.

و قد استضافت العاصمة الليبية طرابلس القمة الأوروبية الإفريقية الثالثة خلال يومي 29 – 30 نوفمبر 2010 و كان شعار هذه القمة "الإستثمار و النمو الإقتصادي و خلق فرص العمل" ، و جدير بالإشارة أن القمة الأولى كانت قد عقدت في القاهرة عام 2000 و الثانية في لشبونة بالبرتغال عام 2007.

بالرغم من اجتماعات هذه القمم بين القارتين الأوروبية و الإفريقية، إلا أن واقع التعاون استمر يحتاج إلى مزيد من الثقة و التناغم، و بحثت القمة الثالثة عددا من الملفات الساخنة و القضايا المحورية لدى الجانبين من أبرزها ما يتعلق بالتنمية الإقتصادية و الطاقة و السلام و الأمن.

²- برز دور الرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي دعت بلاده للقمة و استضافتها و هو الدور الذي ينبع من الرغبة الفرنسية في تحقيق هدف التنمية بالدول الإفريقية و العمل على تخفيف عبئ الديون عليها، و أعلن الرئيس شيراك في افتتاح القمة أنه يحيي الخطوة الإفريقية و أن بلاده تعطي أولويات لمساعدة هذه المشاركة الإفريقية و مواجهة تحدياتها، مطالبا بالتنمية الدائمة في إفريقيا و ليس المؤقتة.

حول أثر مؤتمر تنمية إفريقيا "نيباد" بباريس على دفع المبادرة الإفريقية أنظر بالتفصيل في: جوزيف رامز أمين، قمة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد – باريس بين الفكر و التنفيذ، أفاق إفريقية، المجلد الثالث، العدد التاسع، ربيع عام 2002، ص. 16.

و تضمن الاجتماع التصديق على برنامج شراكة لثلاث سنوات مقبلة، و اختتمت القمة الثالثة أعمالها بالتصديق على وثيقتين:

الأولى: إعلان طرابلس و الذي حدد التوجهات العامة و الخطوط العريضة لتصور الطرفين بشأن الشراكة بينهما.

الثانية: خطة العمل الإستراتيجية المشتركة للفترة 2011 حتى 2013 و التي نصت على ضرورة تعزيز الحوار السياسي و التنسيق بين الجانبين عل مستوى رؤساء الدول و وزراء الخارجية.

و قد نصت الوثيقة على ضرورة تعزيز التعاون بين الجانبين في إطار الأمم المتحدة و المؤسسات المالية الدولية و غيرها من المحافل الدولية، كما دعت إلى ضرورة التنسيق بين الهيئات و المؤسسات الإفريقية و الأوروبية بالإضافة إلى تشكيل منظومة

مؤسسية استراتيجية¹ مجموعة مشتركة من الخبراء تعمل مع الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى أن الوثيقة نصت على زيادة تقديم الدعم الفني الأوروبي لإفريقيا و إلى مشاركات شعبية برلمانية و غيرها، و من أهم ما جاء في خطة العمل الإستراتيجية التي نصت عليها الوثيقة مايلي: **الأهداف الإنمائية للألفية، السلم و الأمن.**

و يلاحظ أن العلاقات الأوروبية – الإفريقية قد شهدت تطورا كبيرا منذ إعلان مبادرة نيباد لدعمها و الوصول إلى أهدافها² و في ذات السياق استجاب الإتحاد الأوروبي لدعوة قاد النيباد بتقديم مبادرتين في غاية الأهمية الأولى هي تخصيص نسبة مئوية من ميزانية مساعدات التنمية الإفريقية للسلم و الأمن استجابة لدعوة الزعماء الأفارقة في

¹ - تعتبر القمة الإفريقية – الأوروبية التي انعقدت في القاهرة من 3-4 أبريل 2000 أول قمة بين الجانبين على هذا النحو من الشمول و المستوى الرفيع في التاريخ، كما تعتبر انتصارا للمسعى الإفريقي العام الذي يستهدف التعاون مع الإتحاد الأوروبي على مستوى قاري شامل و ليس على مستوى ثنائي أو إقليمي فرعي و لأول مرة يجتمع زعماء الدول الأوروبية الـ 15 الأعضاء في الإتحاد الأوروبي مع زعماء الدول الإفريقية الـ 53 تحت الرئاسة الفخرية المشتركة لكل من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة و رئيس وزراء البرتغال "أنطونيو غوتيرس"، و قد استهدفت هذه القمة إقامة شراكة استراتيجية فعالة للتنمية بين كل من الإتحاد الأوروبي و إفريقيا.

لمزيد من التفصيل حول "الشراكة الأوروبية – الإفريقية. أنظر في: د. محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، المرجع السابق، 2001-2002، ص. 316 و مايليها.

² - د. فائقة الرفاعي، المرجع السابق، ص. ص. 163-167 .

جنوب ايطاليا في يوليو 2001 و أيضا في اجتماع خاص بين مهندسي النيباد و قادة الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2001 و المبادرة الثانية هي: الإعلان للحديث عن جدول لزيادة مساعدات التنمية إلى نسبة 0.56 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2010 و 0.7 % بحلول عام 2015، و لعلّ الإعلان الأخير من جانب وزراء مالية الدول الصناعية الثمانية حول إلغاء الديون التي تبلغ أكثر من 40 مليون دولار أمريكي على كاهل 18 دولة من الدول الفقيرة المثقلة بالديون الكبيرة، و التي يوجد من بينها 14 دولة في إفريقيا و التي تدين بها للبنك الدولي و بنك التنمية الإفريقي لهو دليل واضح على الإستجابة الدولية للدفاع عن إفريقيا.

و باختصار فإن النيباد لم تغير فقط محتوى أجندة التنمية الإفريقية و لم تؤد إلى الإسراع بتطبيقها و إنما أيضا حولت طبيعة الحوار مع الدول الصناعية الكبرى في الاتحاد الأوروبي، و امتد الحوار بين الدول الكبرى و دول مبادرة النيباد إلى جميع دول منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية التي شاركت أساسا في مساعدات التنمية، و قد امتدت المشاركة على الجانب الإفريقي لتشمل ممثلين لكل الدول العشرين الأعضاء في اللجنة التنفيذية لرؤساء دول و حكومات النيباد، و السكرتارية التنفيذية للجان الإقتصادية الإقليمية و ممثلي مفوضية الاتحاد الأوروبي، و يتمثل دور هذا المنتدى الإفريقي المشاركة في القيام بمراجعة متبادلة لمدى التقدم الذي تم إحرازه في تطبيق برامج النيباد و تقرير نوع التدخلات السياسية الضرورية لكل من الجانبين.

و قد ساعد الارتباط المتزايد بين قادة الدول الكبرى و الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية مع مهندسي مبادرة نيباد على مراجعة التقلص في تدفق مساعدات التنمية إلى إفريقيا.

و يقدم تقرير التنمية الإفريقي لعام 2004 النتائج التالية:

- تزايد المساعدات الخارجية الموجهة لإفريقيا من 15.7 مليون دولار عام 2001 إلى 21.1 مليون دولار في 2003 و إلى 23.7 مليون دولار في 2005.

- من المتوقع أن يصل حجمها إلى 44 مليون دولار في 2010 و إلى 61 مليون دولار في 2015 و بالرغم من أن هناك زيادة ملحوظة إلا أنها ستظل قاصرة عن المبالغ التي تحتاجها إفريقيا لتواجه أهداف تنمية الألفية¹.

الفرع الثاني: خطة عمل مجموعة الثمانية لإفريقيا و مبادرة النيباد

من أهم خصائص النظام الدولي الجديد هو إتجاه العديد من الدول الكبرى للدخول في علاقات شراكة إقتصادية مع دول العالم و ذلك بعد أن ظهر إهتمام الدول بمافيها الدول الصناعية الكبرى مجموعة الثماني(أولا) في الدخول في عمليات شراكة مع الدول الإفريقية كشريك فعال على المستوى الدولي، و رحب رؤساء دول و حكومات الدول الصناعية الكبرى بمبادرة نيباد التي تعد رؤية واضحة للتنمية الإفريقية و عملوا على تلبية دعوة القادة الأفارقة التي بدأت في جنوة بإيطاليا (ثانيا)، و فضلا عن أن قمة باريس هدفت إلى تدارس التنمية في إفريقيا سوف تنقل توصياتها تمهيدا لعرضها على دول الثماني الصناعية الكبرى خلال إجتماعها المقبل في كندا. (ثالثا).

أولا: خلفية تاريخية لمجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى

كانت نشأة مجموعة السبع التي تضم أكبر دول العالم الصناعية في مدينة إمبوييه الفرنسية عام 1975 عقب أزمة النفط التي و أكبت حرب السادس من أكتوبر عام 1973، و ما ترتب عليها بالنسبة لهذه الدول من ضرورة بحث بعض المشكلات الإقتصادية ذات الأهمية المشتركة، و في البداية كانت المجموعة تضم دول هي الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و ألمانيا و فرنسا و بريطانيا و إيطاليا، أما كندا فقد انضمت إلى المجموعة في قمة "سان خوسية" عام 1976، ثم شهدت قمة "نابولي" عام 1994 إنضمام روسيا رسميا للمشاركة في المناقشات السياسية للمجموعة فقط دون المناقشات الإقتصادية، و في قمة "برمنجهام" عام 1998 تم تغيير اسم القمة من قمة السبع إلى قمة الثماني.

¹- وايزمان نكولو، ترجمة سامية مشالي، المرجع السابق، ص. ص. 81-82.

و قد بدأت مجموعة الثماني في الإهتمام بقضايا الدول النامية في القمم الأخيرة، ففي قمة "كولون الألمانية" عام 1999 وافقت القمة على خفض ديون الدول الفقيرة، و في قمة "أوكيناوا" عام 2000 تصدرت قضية تخفيض عبئ ديون الدول الفقيرة جدول أعمال القمة، و هي قضية اختلفت حولها آراء زعماء الدول الصناعية و لم تلق في الوقت نفسه الكثير من الإرتياح من الدول صاحبة الشأن و هي الدول النامية على أن زعماء معظم الدول الصناعية في العالم اعترفوا بعد عقد أول جولة من المحادثات بأنهم لم يتقدمو القدر الكافي من الإلتزامات للوفاء بالوعود التي قطعوها على أنفسهم من قبل لتخفيض أعباء الديون على الدول الفقيرة.

و رغم ذلك قرر زعماء الدول الصناعية التزامهم بإلغاء ما يقرب من مائة ألف مليون دولار من الديون لكنهم رفضوا التنازل عن الشروط القاسية التي يجب على الدول الفقيرة الإلتزام بها لتكون أهلا لتخفيض ديونها.

و قد انعقدت قمة "أوكيناوا" بحضور جميع زعماء الدول الثماني و شارك فيها رئيس جمهورية جنوب إفريقيا "ثابومبيكي" ممثلا لدول عدم الإنحياز، و الرئيس النيجيري "أوباسا نجو" ممثلا عن مجموعة الـ 77 و الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" موفدا عن منظمة الوحدة الإفريقية و الذي طالب بإسم إفريقيا بإلغاء الديون الخارجية للقارة أو تخفيضها و التي تقدر بحوالي 350 مليار دولار.

ثانيا: قمة جنوه للدول الثماني الصناعية الكبرى (من 20- 22 يوليو 2001)

استضافت إيطاليا القمة التاسعة و العشرين للدول الصناعية الكبرى و تحمل هذه القمة أهمية كبرى للدول النامية بصفة عامة و الدول الإفريقية بصفة خاصة، و قد ناقشت القمة عدة قضايا منها قضية تخفيض ديون الدول النامية و قامت إيطاليا بدعوة زعماء و رؤساء الدول النامية و منها الجزائر و السلفادور و بنجلاديش و مالي و النيجر لحضور جلسات عمل خاصة خلال هذه القمة، كما ناقشت القمة مسألة إنشاء صندوق

لمكافحة مرض الإيدز¹ الذي يفتك حوالي 35 مليون شخص سنويا ثلثهم في إفريقيا، و قد تقرر إنشاء هذا الصندوق بدعم قدره حوالي مليار دولار تتحملها الدول الثماني بمشاركة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات على أن يقوم البنك الدولي بإدارته، و تم الاتفاق على أن يتولى رئاسة الصندوق أحد الشخصيات الإفريقية.

و أهم ما جاء في هذه القمة قرار زعماء الدول الصناعية الكبرى بإقامة شراكة جديدة مع إفريقيا لمساعدتها في التقدم عن طريق التنمية على أن تركز هذه الشراكة على المبادئ التي حددتها المبادرة الإفريقية الجديدة المنبثقة من مشروع رئيسي جنوب إفريقيا "ثابومبيكي" و مشروع الرئيس السنغالي "عبد الله واد" .

و هذه المبادئ تتضمن: الديمقراطية و الحكم الجيد، منع الصراعات الإفريقية أو الحد منها، التنمية البشرية مع دعم الإستثمار في مجالات التعليم² و الصحة و مكافحة الأوبئة، نقل تكنولوجيا المعلومات و الإتصال، الإدارة الإقتصادية الرشيدة، دعم مبادرات مكافحة الفساد، تشجيع الإستثمار الخاص، زيادة التبادل التجاري بين الدول الإفريقية و بعضها البعض و بينها و بين دول العالم الأخرى.

و تقوم هذه المبادرة على تعاون الدول الصناعية الكبرى مع الشركاء الأفارقة من خلال المنظمات الدولية و في مقدمتها الأمم المتحدة و البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، و بناء على ذلك نصت الفقرة الأخيرة في بيان القمة على أنه عملا على تحقيق تقدم في اتجاه دعم المبادرة ستقوم كل دولة من مجموعة الدول الثماني بتعيين ممثل شخصي لها على مستوى عالي من الكفاءة و الخبرة تكون مهمته التنسيق مع الزعماء الأفارقة المعنيين من أجل وضع خطة عمل لتنمية إفريقيا يتم طرحها للمناقشة و التصديق من

¹ - على رأس أجندة التنمية تم إعطاء الأولوية لدفع جهود مكافحة الأمراض و الوقاية و العلاج و في 2001 دعت النيباد لمستويات غير مسبقة من الإستثمار في الصحة من أجل دفع جهود التنمية الإجتماعية و الإقتصادية، و منذ ذلك الحين بذل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز و السل و الملاريا جهودا عاجلة و تمثل خطة النيباد لمكافحة الإيدز الإستراتيجية عاجلة للقضاء على هذا الفيروس.

و قد كان للدعم المتزايد للنظم الصحية المتكاملة كفاطرة للتنمية و للإتجاهات الحديثة لتدريب المسؤولين عن الصحة الفضل في التأثير على السلوك إفريقيا و دوليا، كما استمرت المشاركة الإفريقية مع منظمة الصحة العالمية خاصة مكتبها الإقليمي في إفريقيا في تحقيق نتائج إيجابية.

حول التقدم الذي أحرزته النيباد في تطبيق برامج الصحة راجع بالتفصيل في وايزمان نكولو، سامية مشالي، المرجع السابق، ص. 78 .

² - لقد ركزت الأهداف الإنمائية للألفية على التعليم الأساسي و هو الأمر الذي أبلت معظم الدول الإفريقية فيه بلاء حسنا، إلا أن هذا كان من حيث الكم و ليس الكيف، حول التطورات الإجتماعية الإنمائية الحديثة بإفريقيا أنظر في: شيرين ماهر - دينا نصر، المرجع السابق، ص. 80 .

خلال قمة الثماني التي تعقد في كندا في يونيو 2002، و بذلك تكون الخطة جاهزة كأول عمل تنموي كبير تبدأ به الدول الصناعية الكبرى بصورة عملية للشراكة مع الإتحاد الإفريقي الذي بدأ مساره الفعلي عام 2002.

من ناحية أخرى أشار البيان الختامي للقمة تحت عنوان مبادرة خفض ديون الدول الأشد فقرا إلى أن هناك عدة دول (أغلبها إفريقية) قد نجحت في التأهل لخفض ديونها¹ منها، بنين، بوركينا فاسو، غينيا الإستوائية، مدغشقر، غينيا بيساو، زامبيا، الكاميرون، تشاد، مالي، موريتانيا، موزمبيق، السينيغال، تنزانيا، أو غندا، و ستستفيد تلك الدول من خفض ديونها بنسبة كبيرة مما يتيح لها المزيد من الموارد للقطاع الاجتماعي في مجالات التعليم و الصحة و غيرها، و طالبت القمة الدول النامية الأخرى بالعمل على تحقيق الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية المطلوبة لضمان حصولها على ميزة خفض ديونها، كما ناشدت الدول المتورطة في صراعات مسلحة التخلي عن السلاح و البدء في إجراء تلك الإصلاحات².

ثالثا: قمة باريس و مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (8 فيفري 2002)

انعقدت في العاصمة الفرنسية القمة الفرنسية الإفريقية للتحضير لقمة مجموعة الثماني في كندا التي تقرر عقدها في يونيو 2002، و قد ركزت القمة على مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا و شارك في القمة الرئيس الفرنسي ممثلا لمجموعة الدول الثماني ، و ممثل عن كندا التي ترأس القمة المقبلة للدول الثماني الكبرى، و رؤساء

¹ - في نهاية عام 2000 وافق مجلس إدارة مجموعة البنك الدولي على منح خفض الديون لعشرة دول إفريقية وصلت لنقطة الإنجاز وفقا للإطار المطور لمبادرة "هيك" بلغت 635.84 مليون دولار. أنظر في: د. محمود أبو العينين، المبادرات الدولية و التنمية الإفريقية، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2001-2002، المرجع السابق، ص. 521.

² - أصبح الترابط الوثيق بين الإستقرار الأمني و السياسي و بين الإستقرار الإقتصادي و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة من أدبيات السياسات القطرية و الإقليمية و الدولية، و قد انعكست آثار الإعتراف بهذه العلاقة على السياسات الإقليمية و الدولية و تبنى عليها إستراتيجيات العلاقات الدولية و تأثرت إفريقيا بدورها بهذه التحولات التي برزت في العلاقات الإقليمية لذا كان من التحولات الهامة للألفية إدراك القيادات السياسية في القارة بأهمية دور الإستقرار الأمني و السياسي في النمو الاجتماعي، و في إحداث تحولات إقتصادية و إجتماعية في إفريقيا.

راجع حول ضرورة توفير الإستقرار الأمني و السياسي و ضرورة التحرك لإجراء إصلاحات جذرية في نظم الحكم أنظر في: د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، المرجع السابق، ص. 193 و ما يليها.

و أنظر أيضا في: د. محمد ابراهيم أبوشادي، الإستقرار الأمني و أثره في تشجيع المشروعات الإستثمارية، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد السابع عشر، جانفي 2000، ص. 166 و ما بعدها.

الدول الإفريقية الأربع المؤسسة للمبادرة و هم جنوب إفريقيا، الجزائر، نيجيريا و السنغال مع مجموعة أخرى من الدول الإفريقية و منها مصر.

و قد افتتح القمة الرئيس **"جاك شيراك"** بكلمة أشار فيها إلى أن المساعدات الدولية لإفريقيا في انخفاض، بينما تتسع الهوة بين دول القارة و العالم، إلا أنه أوضح أن هناك توجهها نحو التنمية في إفريقيا بدأ أخيرا و تعمل الدول الكبرى على تشجيعه مؤكدا ضرورة التحرك السريع قبل قمة الدول الثماني الكبرى في كندا لبحث المشكلات التي تواجهها إفريقيا، و إيجاد حلول لها، و شدد على ضرورة قطع الطريق أمام كل الانتقادات الموجهة لإفريقيا فيما يتعلق بالشفافية في الحكم و الديمقراطية و السلام، كما أشار إلى أن هدف مبادرة الشراكة الجديدة هو السماح للقارة بأن تعوض التأخير الذي تعرضت له، و تندمج بصورة أكبر في الإقتصاد العالمي.

و قد قام رؤساء الدول الإفريقية الأربع المؤسسة للمبادرة بطرح أفكارهم بوصفهم أعضاء لجنة التنسيق في ملف الشراكة فتناول الرئيس السنغالي **"عبد الله واد"** ملف البنية الأساسية و البيئة و نقل التكنولوجيا و الطاقة، و تناول الرئيس النيجيري **"أوباسا نجو"** ملف الإدارة الإقتصادية و تنمية رؤوس الأموال كما تناول رئيس جنوب إفريقيا **"ثابومبيكي"** ملف الإدارة السياسية، و تناول الرئيس الجزائري **"عبد العزيز بوتفليقة"** قضية التنمية البشرية¹.

و قد حرصت مصر على المشاركة في قمة باريس لدعم مبادرة الشراكة الإفريقية¹، و أعلن الرئيس الفرنسي في ختام أعمال القمة أن الإجتماع أظهر رغبة واضحة من جانب مجموعة رؤساء الدول الإفريقية لتبني سياسة تنمية تنبع من عقول الأفارقة الذين

¹ - حول أولويات التدخل لرفع مستوى التنمية البشرية في الدول الإفريقية. أنظر في: د. محمود أبو العينين، إتجاهات التنمية البشرية في إفريقيا، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2001-2002، المرجع السابق، ص. 527.

¹ - طلب من مصر أن تهتم و تشرف على القطاع الزراعي و قطاع نفاذ المنتجات الزراعية لإفريقيا إلى الأسواق الخارجية، و في هذا السياق فقد عرض الرئيس مبارك على اجتماع باريس الرؤية الخاصة بالتنمية في قطاعات الزراعة، كما ركز خلال المناقشات على المطالبة بمراعاة خصوصية عملية التنمية الزراعية في القارة الإفريقية و ارتباطها الوثيق بمستوى الأداء الإقتصادي، حيث تمثل مخرجات قطاع الزراعة نحو 35 % من الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا و 40 % من الصادرات إلى جانب أن هذا القطاع المهم يستوعب أكثر من 70 % من العمالة فيها: حول تدارس الموقف الخاص بالتنمية إفريقيا بين الرئيس المصري و الرئيس الفرنسي. أنظر في: جوزيف رامز أمين، المرجع السابق، ص. 17.

يرغبون في مساندة الدول المتقدمة لهم لذلك لابد أن تكون هناك دفعة قوية لهذه المسيرة حتى تسمح بتطور هذه الشراكة².

و هنا تقع على عاتق الدول الصناعية الثماني الكبرى المجتمعمة مسؤولية كبرى تجاه زيادة نسب مساعداتهم للقارة الإفريقية، خاصة و أن قمة باريس قد دعمت مبادرة نيباد بشكل كاف، و من المنتظر أن يحمل الرئيس الفرنسي معه تعهدات الدول الخمس أصحاب المبادرة، و في المقابل الإلتزامات المطلوبة من دول مجموعة الثماني نحو إفريقيا³.

لذلك شكلت مجموعة الدول الثماني الصناعية الإطار الأساسي الذي توجه إليه القادة الأفارقة لتقديم الدعم و التمويل لهذه المبادرة، فقد عبر قادة مجموعة الدول الثماني عن دعمهم الكامل لخطة نيباد عندما عرضت عليهم في قمة جنوه (إيطاليا) في 20 جويلية 2001، و قد نصت قرارات القمة المذكورة على تعيين ممثل شخصي لكل دولة من الدول الثماني يكون على مستوى رفيع من الكفاءة و الخبرة، و تكون مهمته التنسيق مع الزعماء الإفريقيين المعنيين من أجل وضع خطة عمل لتنمية إفريقيا يتم طرحها للمناقشة و التصديق خلال قمة الثماني في كندا 2002¹.

لذلك فقد توجه قادة نيباد الأربعة إلى إجتماع القمة الأخير لمجموعة الثمانية الذي عقد في كانايناكيس (كندا) في الفترة 26 – 27 يونيو 2002 حيث تمت مناقشة "خطة العمل الأولية"² التي أعدها جهاز نيباد، و أقرتها لجنة التنفيذ الرئاسية، و أسفر هذا الإجتماع عن وثيقة هامة، تضمنت بوضوح موقف المجموعة من نيباد و من التنمية الإفريقية و قد أعربت الوثيقة عن الترحيب بنيباد، و بما انطوت عليه من إلتزام صارم من جانب القادة الأفارقة تجاه شعوب القارة و تجاه بعضهم البعض، بالعمل على تعزيز

²- د. محمود أبو العينين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2001 – 2002، المرجع السابق، ص. 405 – 406.

³- جوزيف رامز أمين، المرجع السابق، ص. 19.

¹- عز الدين عبد السلام العالم، المرجع السابق، ص. 218.

²- أنظر نص خطة العمل الإفريقية لمجموعة الثمانية الكبار في: محمود أبو العينين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2001-2002، المرجع السابق، ص. 131 – 138.

الديمقراطية و الحكم الجيد، و تحقيق السلام و الأمن و التنمية و أعلنت الوثيقة صراحة أن دول المجموعة ستعمل على إقامة "شراكات معززة" مع الدول الإفريقية التي تلتزم بتلك المبادئ و تحقق أداءا مقبولا في هذه المجالات، و ذلك بالإسترشاد بما تسفر عنه عملية التقييم التي ستقوم بها " الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء" و وعدت الخطة بأن توجّه مجموعة الثمانية حوالي نصف الزيادة السنوية في المساعدات الإنمائية الرسمية المنتظرة بحلول عام 2006 و التي تقدر بنحو 12 مليار دولار إلى تلك الدول بعينها.

من ناحية أخرى فإن خطة مجموعة الثمانية أكدت صراحة أيضا أن تركيزها سيكون على عدد محدود من المجالات ذات الأولوية التي تمكننا مجتمعين أو منفردين أن نحقق قيمة مضافة، و هكذا فقد خصص الجانب الأكبر من الخطة لعرض التعهدات التي تقدمها دول المجموعة لدعم نبياد في تلك المجالات المختارة – و هي ثمانية:

- تعزيز الأمن و السلام.
 - تقوية المؤسسات و تعزيز الحكم السياسي الجيد.
 - تشجيع التجارة¹ و الإستثمار و النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة.
 - تخفيف الديون من خلال تعزيز مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون² HiPC.
 - توسيع نطاق المعرفة، و تحسين جودة التعليم.
 - تحسين الصحة و مكافحة الإيدز.
 - زيادة الإنتاجية الزراعية.
 - تحسين إدارة الموارد المائية و تنميتها.
- و قد أثنى القادة الأفارقة الذين حضروا القمة على نتائجها و اعتبروا خطة العمل المقترحة من طرف المجموعة بداية لا بأس بها على الطريق السليم³.

¹ - يفرض الخبير الإقتصادي الدولي المهتم بشؤون التكامل الإقتصادي الإقليمي "جاكوب فاينر" في دراسة أجراها للإجابة عن تساؤلات وضعتها منظمة التعاون الأوروبية حول التكامل بين قوة خلق التجارة (القوة الإنشائية) و قوة تحويل التجارة (القوة التحويلية). لمزيد من التفصيل أنظر في: منى أحمد السباعي السمرى، الإقليمية الجديدة و دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الإقتصاد، جامعة القاهرة، 2015، ص 44 و ما بعدها.

² - حول التطورات الإيجابية في المبادرة. أنظر في: د. محمود أبو العينين، مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون "هيبك"، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2001-2002، المرجع السابق، ص. 520 .

إن قمة باريس لحكام إفريقيا قد وضعت مبادرة نيباد قاب قوسين أو أدنى من التنفيذ و في يونيو عام 2003 عقدت في مدينة "إيفيان" بفرنسا قمة مجموعة الثمانية حضرها رؤساء الدول الإفريقية الخمس المؤسسة لمبادرة نيباد، و كان حضور الرؤساء الأفارقة مهما لمتابعة دور المجموعة في تدعيم مسيرة تنفيذ المبادرة، حيث تم التأكيد على ضرورة تفعيل دول المجموعة لخطة العمل الطموحة التي وضعتها و إظهار التزام أقوى من جانبها نحو التنفيذ الجادّ للمبادرة الخاصة في مجال الزراعة و الأمن الغذائي و الموارد المائية و التي تحتل أولوية في أجندة التنمية للقارة الإفريقية.

و قد أسفرت هذه القمة عن عدد من الإيجابيات فيما يتعلق بدعم مبادرة نيباد، أهمها:

- 1- إبداء الممثلين الشخصيين ترحيبا بالحوار البناء الذي يدور مع زملائهم في نيباد باعتباره يمثل تحولا نحو المشاركة الحقيقية مع إفريقيا، و إعرابهم عن ارتياحهم للتقدم الذي حدث في إطار الالتزامات و التعهدات الواردة في نيباد من القادة الأفارقة بسيادة الديمقراطية و حقوق الإنسان و الحكم الرشيد و السلام و الإستقرار في ربوع القارة و الذي يؤكد ما حدث على أرض الواقع من إجراء انتخابات حرة و نزيهة في عدد من البلدان الإفريقية مما يعزز الديمقراطية.
- 2- إشادة تقرير الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول الإفريقية بالمبالغ المقدمة لتخفيف الديون و قدرها 32 مليار دولار في إطار مبادرة الدول الإفريقية المثقلة بالديون HIPC و التي استفادت منها 22 دولة إفريقية مثقلة بالديون الخارجية خلال عام 2002¹.
- 3- التزام دول المجموعة بتوفير مبلغ 850 مليون دولار إضافية لمواجهة فجوة الموارد في صندوق إئتمان هذه المبادرة، و يعتبر هذا الالتزام تقدما كبيرا نحو سد الفجوة.
- 4- تقديم دول المجموعة فرادى دعما ماليا على النحو التالي:

³- د. محمود أبو العينين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2001-2002، المرجع السابق، ص. 129.

¹- بلغ عدد الدول الإفريقية التي استفادت من مبادرة "هيبك" حتى فيفري 2002، 22 دولة و هي: موزمبيق، أو غندا، السنغال، بنين، بوركينافاسو، مالي، الكامرون، النيجر، رواندا، ساوتومي، برنسيب، زامبيا، جامبيا، غينيا، غينيا بيساو، مالاوي، تشاد، تنزانيا، مدغشقر، إثيوبيا، موريتانيا، غانا، كوت ديفوار. أنظر في: د. محمود أبو العينين، مشكلة الديون الخارجية و مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2001-2002، المرجع السابق، ص. 521.

- إلغاء بنك روسيا المركزي ديونا على الدول الإفريقية قدرها 4.3 مليار دولار عام 2002.
- التزام اليابان بإلغاء 9.4 مليار دولار من الديون الرسمية للدول الأكثر فقرا في إفريقيا.
- التزام فرنسا بإلغاء نحو 0.10 مليار دولار من ديون الدول الإفريقية في إطار HIPC.
- التزام الولايات المتحدة بإعفاء البلدان الإفريقية بحلول عام 2004 من ديون تصل إلى 4.2 مليار دولار.
- إلغاء إيطاليا 5.1 مليار دولار من ديون إفريقيا.
- قيام ألمانيا بإلغاء 5.2 مليار يورو من ديون الدول الإفريقية.
- إلتزام كندا بإلغاء ديون للدول الإفريقية في إطار مبادرة HIPC تصل إلى 1.1 مليار دولار كندي استوفدت منه 14 دولة إفريقية.
- التزام إنجلترا بإلغاء ما يقدر 0.2 مليار إسترليني للدول الإفريقية المثقلة بالديون.
- 5- خصصت مجموعة الثمانية في مجال تحسين الصحة و مقاومة مرض الإيدز دعما إضافيا يصل إلى 2.3 مليار دولار إلى الصندوق العالمي لمقاومة الإيدز و الملاريا يصرف على مدى خمس سنوات و بمبادرة من الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" الذي كان رئيسا لمجموعة الثمانية حينئذ تأسس محفل منتدى الشراكة لإفريقيا و قد عقد أول اجتماع للمنتدى بباريس يوم 10 نوفمبر 2003 بمشاركة الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول أعضاء اللجنة التنفيذية لنيباد و الممثلين الشخصيين لزعماء دول مجموعة الثماني و باقي الدول الأعضاء بمنظمة "OECD" و رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي و المفوضية الأوروبية و التجمعات الإقليمية الإقتصادية الإفريقية و وكالات الأمم المتحدة المتخصصة و غيرها من شركاء التنمية و قد تقرر أن يعقد المحفل إجتماعه مرتين في السنة أحدهما بإفريقيا و الآخر بإحدى الدول المتقدمة¹ و هو ما تأكد في إدراج قضية المساعدات الإفريقية للقارة الإفريقية على رأس جدول أعمال قمة الدول الثماني الصناعية الكبرى التي عقدت في "اسكتلندا" ببريطانيا خلال الفترة من 6-8 يوليو

¹ - د. فائقة الرفاعي، المرجع السابق، ص. 159 - 161 .

2005 و ما شكّله من نقلة نوعية في نمط التعاطي الغربي مع مشاكل القارة الإفريقية خاصة بعد مطالبة **"لجنة إفريقيا"** بتخصيص مساعدات سنوية إضافية للقارة الإفريقية تبلغ 25 مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة بل و مطالبة بريطانيا من خلال مبادرة تقدمت بها بمضاعفة حجم هذه المساعدات بحلول عام 2010 و هو ما حدث بالفعل وقد نجحت القمة في وضع خطة طموح لمساعدة القارة الإفريقية تضمنت مايلي:

- موافقة مجموعة الثماني على مضاعفة المساعدات المقدمة إلى الدول الأكثر فقرا من 25 مليار دولار لتصبح 50 مليار دولار و ذلك بحلول عام 2010.

- إلغاء الديون الخارجية لثمانى عشرة دولة فقيرة منها 14 دولة إفريقية و إلغاء ما قيمته 40 مليار دولار من الديون على 18 دولة إفريقية فقيرة².

و واقع الأمر أن القمة قد حققت في اجتماعها نجاحا نسبيا خاصة فيما يتعلق بقضية المساعدات المقدمة إلى القارة الإفريقية سواءا فيما يتعلق بزيادة حجم المساعدات المالية أو بتخفيض أو إلغاء الديون التي تتحملها القارة.

و أشاد الرئيس الجزائري **"عبد العزيز بوتفليقة"** بنتائج القمة، فشكر زعماء دول مجموعة الثماني لإدراج إفريقيا ضمن محاور اللقاءات المهمة المصيرية، و أبدى ملحوظتين أساسيتين، الأولى: سلّط فيها الأضواء على العجز المستمر و المثير للقلق الذي تسجله القارة السمراء في مجال التعليم في العالم، بالإضافة إلى الضعف الكبير في تعليم الإناث.

أما الملاحظة الثانية: فتتعلق بالصحة و كمّ الأمراض القاتلة في إفريقيا¹، حيث ربط بين الصحة و التعليم، مذكرا بأن هناك علاقة مباشرة بين الوضع العلمي المأساوي و العجز الكبير في التربية في إفريقيا من الجهة الأخرى، و طالب زعماء القمة بوضع حد لهذا النزيف الإفريقي من خلال نقل المزيد من التكنولوجيا إلى القارة السمراء و إقامة

² - هشام الصادق، قمة الثماني، نمط جديد في التعاطي مع مشاكل القارة الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 162، أكتوبر 2005، ص. 140-141.

¹ - حول الأمراض القاتلة بصمت في إفريقيا. أنظر في: د. محمود أبو العينين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2001-2002، المرجع السابق، ص. 234.

جسور بين الجامعات الإفريقية و جامعات العالم المتقدم، و الحد من هجرة الأدمغة، و طالب بمساعدة إفريقيا في التجارة و ليس فقط المساعدات الاقتصادية².

الفرع الثالث : مبادرة نيباد و دعم المؤسسات و المجموعات الدولية

رحب رئيس البنك الدولي "بول و ولغويتز" و "رومر يجر راتو" مدير عام صندوق النقد الدولي بالشراكة الناشئة بين قادة مجموعة الدول الثماني و البلدان الإفريقية للتغلب على الفقر ، و أعد البنك الدولي تقريراً سنة 2005، ركز على القضايا التنموية التي يعاني منها أكثر من 700 مليون نسمة في 47 دولة إفريقية.(أولاً).

كما تشكلت مجموعة العشرين و رسمت أجندة للتنسيق بينها و بين النيباد لتنمية البنوك الإقليمية كونها المنتدى الأساسي للتعاون الإقتصادي، الدولي (ثانياً).

أولاً: دعم البنك الدولي لمبادرة النيباد

يعتبر البنك الدولي شريكاً رئيسياً للقارة الإفريقية بصفة خاصة حيث يقدم المساعدة كي تساعد نفسها، و يعتبر مع الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر للمساعدات في القارة الإفريقية، و يعتمد تقديم التمويل و بناء القدرات في برامج البنك على تبادل المعرفة و المعلومات و تأكيد مشاركة القطاعين العام و الخاص و كانت إستراتيجية البنك الدولي لمساعدة إفريقيا تقوم على ستة محاور:

- 1- خفض الدين الخارجي للدول الفقيرة المثقلة بالديون.
- 2- مواجهة مرض الإيدز.
- 3- تشجيع و دفع القطاع الخاص.
- 4- مساعدة الدول لتمكين مجتمعاتها المدنية على المشاركة في التنمية.
- 5- القضاء على النزاعات.
- 6- تحقيق أهداف الألفية للأمم المتحدة.

²- خالد سعد زغلول، قضايا و فعاليات قمة الثماني، مجلة السياسة الدولية، العدد 162، أكتوبر 2005، ص. 145.

و رغم أن التعاون بين البنك الدولي و دول القارة و طيد منذ منتصف السبعينيات¹ ، و لكنه أخذ يتطور بصورة مستمرة ، و قد أعلن البنك الدولي عن ترحيبه لمبادرة نيباد و بمجرد إعلانها أكد على عزمه تعزيز مسيرتها من خلال برامج مساعداته و خاصة في المجالات الآتية:

- تحسين أوضاع الحوكمة على مستوى السياسات الكلية و سياسات قطاع الأعمال.
 - التنمية الريفية.
 - الإستثمار في الموارد البشرية بما فيها التعليم و الصحة.
 - تحسين القدرة التنافسية و تنويع الإقتصاديات الإفريقية و تنمية البنية التحتية و الحفاظ على البيئة.
 - خفض الإعتماد على المساعدات¹ و تقوية الإعتماد على الذات و مبادرات المشاركة و تهيئة الظروف المؤدية إلى تشجيع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر².
- و هو ما يتفق و أهداف نيباد و يعمل البنك الدولي بشكل مباشر و متصل مع سكرتارية نيباد و يقوم بعرض برامجها لتسويق المشروعات و دعوة الشركاء من المانحين للإنضمام و المشاركة في تنفيذها.

¹ - أشار المدير العام لصندوق النقد الدولي السيد "ميشيل كامديستو" بمناسبة مرور 25 عاما على إنشاء بنك أو غندا في كمبالا في أغسطس 1991 أن بلدان إفريقيا بدأت تعالج مشكلاتها الإقتصادية الحادة بمساعدة الخارج (الصندوق + البنك) و حتى تموز 1991 كانت نحو 24 بلدا إفريقيا يقوم بتنفيذ برامج للتصحيح الإقتصادي بدعم من ترتيبات الصندوق، و بلغ إجمالي الإئتمانات و القروض القائمة غير المسددة من البنك لهذه البلدان 7.5 مليار دولار، في معظم هذه الحالات أسهمت مساعدات الصندوق في إجتذاب مساعدة دولية واسعة لتلك البلدان بما في ذلك مساعدة جوهريّة من جانب البنك الدولي. حول تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المسندة إلى سياسات المؤسسات المالية الدولية، أنظر بالتفصيل في: ميشيل كامديسو، أنباء طيبة من إفريقيا، مجلة التمويل و التنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، مركز الأهرام، مصر، المجلد 28، عدد 4، ديسمبر 1991، ص. 2.

حول برامج تدعيم البنك لدول القارة منذ 1989. أنظر في: عبد الكريم درويش، نحو سياسة رشيدة لتنمية الموارد البشرية، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد 3، ديسمبر 1990، ص. 217.

أنظر في: حسين إحسان قطي، الديون الخارجية لإفريقيا "دراسة تحليلية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1988، ص. 250.

¹ - حول أثر المساعدات الخارجية على التنمية و الإستقلال الإقتصادي. أنظر في: خيضر حسن خيضر جبرة الله، دور القروض الخارجية في التنمية الإقتصادية في إفريقيا "دراسة مقارنة لدور قروض البنك الدولي و قروض بنك التنمية الإفريقي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير من قسم النظم السياسية و الإقتصادية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، دون ذكر سنة المناقشة، ص. 266 و ما يليها.

² - تعد الصادرات القوة الجديدة المحركة للنمو الإقتصادي، و بشكل أساسي في قطاع التصنيع و الخدمات، و ذلك الآن الإستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى القطاع الإنتاجي الذي يكون فيه العائد الحيوي أعلى مقارنة بسائر القطاعات الإنتاجية الأخرى. حول أثر الصادرات في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، أنظر في: عثمان سالم علي عبد المجيد، آثار الشركات متعددة الجنسيات على الأداء الإقتصادي في الجزائر، رسالة دكتوراه في الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الإقتصاد معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2015، ص. 114 و ما يليها.

و في نفس الوقت أعرب البنك الدولي عن دعمه القوي للمبادرة من خلال برنامجه حول الشراكة الإستراتيجية مع إفريقيا.

و هكذا حظيت نيباد بدعم دولي كبير، انضم إليه الرئيس الأمريكي و رئيس الإتحاد الأوروبي، الأمر الذي دفع رئيس لجنة التسيير للنيباد إلى القول في كلمته الإفتتاحية أمام مؤتمر الشراكة مع القطاع الخاص لتمويل التنمية في إفريقيا في إطار نيباد في داكار / غانا في أبريل 2002 "إن إفريقيا الآن أصبحت في قلب حوار عالمي ليس فقط بسبب المشاكل التي تواجهها، و لكن بحكم بشائر الأمل التي بدأت تلوح في الأفق و تقوى يوما بعد يوم بمبادرتها".

و يكمل ما سبق نظرة البنك الواقعية عن قدرة إفريقيا بمواردها الهائلة على خفض الفقر فيها¹، و تركز هذه النظرة على دعمه لخمسة مجالات: تطوير القطاع الخاص و زيادة التكامل الإقليمي و بناء القدرات، و مضاعفة تدفقات المساعدات و زيادة حصص إفريقيا في تجارة العالم.

و في يونيو 2005 أقام البنك مؤتمر في "كيب تاون" / جنوب إفريقيا حول تحديات تمويل إفريقيا لما تحتاجه من بنية تحتية، و يعمل البنك الدولي على تقديم الدعم لتقليل النزاعات، كما يعمل بالتعاون مع أجهزة نيباد على تحقيق الأمن و الإستقرار في القارة من أجل تنمية الإستثمارات و زيادة التصدير و على القضاء على التجارة المهربة الناتجة عن النزاعات خاصة في البترول و الغاز و المطاط و الماس و المعادن النفيسة الأخرى.

و من ضمن الخطوات المدعومة لمبادرة نيباد التي قام بها البنك تخصيصه نسبة 20 % من مساعداته لدعم حوكمة القطاع العام و تحقيق أهداف الآلية الإفريقية لمراجعة

¹- إن الطريق الذي يؤدي إلى تنمية مستدامة و تخفيف حدة الفقر على نحو سريع في إفريقيا يقتضي ضرورة الإصلاحات الهيكلية، و توفر الإستثمارات في رأس المال البشري، و البنية الأساسية و القدرات المؤسسية و الإلتزام القوي بالإدارة السليمة و تجربة البلدان التي قامت بإصلاحات في إفريقيا أكدت أن التصحيح هو الخطوة الأولى لإستفادة النمو و العودة إلى طريق التنمية. للإطلاع على المزيد من التفاصيل حول تقرير البنك الدولي بشأن التصحيح في إفريقيا الخطوات النتائج أنظر في : دكريستين جونز، د.ميجل كيجل، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 31، العدد 2، يونيو 1994، ص.5.

النظراء و المتمثلة في تقوية الحوكمات لتوفير الخدمات و تحسين المساواة و الأمن و خلق بيئة تمكن من الإستثمار و خلق الثروات و المشاركة فيها، و في هذا الإطار قام البنك بتمويل عمليات الإصلاح الإداري و تحسين إدارة الإنفاق العام و الإتجاه نحو اللامركزية و تأمين المساءلة و الإصلاح التشريعي و القضائي في الدول الإفريقية، كذلك قدم البنك المنح لبناء القدرات في إفريقيا و المساعدات لإقامة المعهد الإفريقي للعلم و التكنولوجيا (WB – 2005).

كما يعمل البنك على تحسين النمو الإقتصادي و التنافسية و التجارة من خلال تقديمه المساعدات لتلبية الإحتياجات التمويلية لبرنامج التنمية الزراعية في إطار نيباد، و الذي يهدف إلى وصول معدل نمو الإنتاج الزراعي إلى نسبة لا تقل عن 6% سنويا حتى عام 2015، و في إطار ذلك يعمل على تحرير التجارة الإفريقية البينية و إقامة أسواق مالية و إلغاء التعريفات الجمركية الموجهة ضد المنتجات الزراعية الإفريقية بالإضافة إلى ذلك يعمل البنك الدولي على تقوية التكامل الإقليمي في إفريقيا، فمع وجود 15 دولة مغلقة في إفريقيا يحتاج الأمر إلى تكامل إقليمي يكفل تحقيق النمو المرتفع.

و قد أنشأ البنك الدولي في يوليو 2004 إدارة للتكامل الإقليمي لتمويل مشروعات عملاقة مشتركة، و أعد برنامجا يشمل تسهيل التجارة و مواجهة مرض الإيدز على المستوى الإقليمي و تقوية القطاع الخاص و نظم الطاقة الإقليمية و الإتصالات و النقل و الصحة و التعليم و البحوث الزراعية و الأمن الغذائي و قضايا تتعلق بالبيئة عبر الحدود و التغيرات المناخية¹ في المجتمعات الإفريقية.

و نحو بناء و تقوية القطاع الخاص و تأكيداً لفكر مجموعة البنك الدولي من أن هذا القطاع هو المحرك للتوظيف و النمو يلبي البنك الدولي إحتياجات إفريقيا المرتبطة

¹ عبرت الراحلة الكينية "وانجاري ماثاي" الجائزة على جائزة نوبل للسلام عام 2004 عن التحدي الأخطر للنهوض الإفريقي في كتاب ترجم إلى العربية و صدر في الكويت بعنوان "إفريقيا و التحدي" أبرزه التحديات البيئية إذ يشكل التغير المناخي و تحدي النمو المستدام ضغوطاً على الموارد الطبيعية المتاحة، و لعل ذلك قد يفاقم من سوء أوضاع عدم المساواة و التهميش، و يتطلب ذلك ضرورة اللجوء إلى تنفيذ سياسات تنموية شاملة و مستدامة بيئياً. حول النهوض الإقتصادي الإفريقي أنظر في: د.حمدي عبد الرحمان، إفريقيا و النظام الدولي، جدلية التهميش و النهوض، مجلة السياسة الدولية، العدد 200، أبريل 2015، ص. ص. 135-136.

بخلق بيئة أعمال مواتية لتحقيق النمو و التوظيف، ففي رأي البنك أن إفريقيا مرتفعة التكاليف و المخاطر للأعمال و نتيجة لذلك لم تتلق القارة أكثر من 9 مليار دولار من إجمالي 135 مليار دولار استثمارات أجنبية خلال عام 2003، و لكي تصبح إفريقيا أكثر جذبا للإستثمار الأجنبي يقوم البنك بعقد مشاركات بناءة بين القطاع الخاص و الحكومات الإفريقية.

و بشأن تسهيل و تحسين تدفقات رؤوس الأموال الهائلة التي تحتاجها إفريقيا للوصول إلى معدل نمو سنوي قدره 7% بما يتوافق مع الأهداف التنموية للألفية قام البنك بمطالبة الشركاء الدوليين احترام وعودهم التي قدموها في قمة "مونتري" و المتمثلة في زيادة المساعدات بمقدار 12 مليار دولار سنويا و كذلك تحقيق إلتزاماتهم المدونة في تقرير المفوضية¹.

أعد البنك الدولي تقرير مؤشرات التنمية في إفريقيا لعام 2005، و تأتي أهمية هذا التقرير في تركيزه على القضايا التنموية التي يعاني منها أكثر 700 مليون نسمة في 47 دولة إفريقية تقع جنوب الصحراء منها 34 دولة تم تصنيفها على أنها أكثر الدول فقرا على المستوى العالمي من حوالي 48 دولة على مستوى العالم، حيث يصل متوسط دخل الفرد² بإستثناء جنوب إفريقيا إلى 342 دولار لكل فرد خلال العام.

و يطرح التقرير عددا من القضايا التنموية المهمة التي تواجه القارة الإفريقية منها:

1- على مستوى التنمية البشرية: هناك 32 دولة تعاني من انخفاض مستوى التنمية البشرية على مستوى العالم منها 24 دولة تقع في القارة الإفريقية.

¹ - د. فائقة الرفاعي، المرجع السابق، ص. 149-153 .

² - إذا نظرنا إلى الدول الإفريقية نجد أن مستوى الدخل الفردي في معظم هذه الدول مستوى منخفض بالقياس إلى الدول الصناعية المتقدمة، و إذ طبقنا الإتجاه الخاص بتحديد الحد الفاصل بين الدول المتقدمة و الدول النامية بأن الدول النامية هي الدول التي لا يتجاوز متوسط الدخل فيها عن 200 دولار سنويا و يقل في نفس الوقت عن 2000 دولار. لمزيد من الشرح الوفي حول إنخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي أنظر في: صفوت عبد العزيز محمد غرابية، إتفاقية لومي و التنمية الإقتصادية في الدول الإفريقية الأعضاء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، قسم النظم السياسية و الإقتصادية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1982، ص. 335 و ما يليها.

2- أداء قطاعي الصحة و التعليم: حيث أشار التقرير إلى التقدم الذي طرأ على قطاع الصحة و التعليم، حيث تم التركيز على هذين القطاعين بصفتهما من أهم القطاعات المشاركة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، و أشار التقرير إلى الجهود التي بذلت في مجال القضاء على مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).

3- جهود المنظمات الدولية و الإقليمية في القضاء على الفقر: حيث أشار التقرير إلى إرتفاع حجم المساعدات المقدمة لدول القارة الإفريقية من الهيئات الدولية على المستوى الثنائي و المتعدد الأطراف إلى 40 % عام 2003 من إجمالي حجم المساعدات المقدمة لدول القارة و في يوليو من عام 2004 تم الإتفاق على إزالة الفقر في إطار مبادرة الدول الأكثر فقرا (هيبك) و التي توصلت إلى إتفاق تام مع الدول المانحة للقضاء على الفقر، و هناك من 12 دولة إفريقية كادت تتوصل إلى إتفاق كامل مع الدول المانحة¹.

ثانيا: مجموعة العشرين و مبادرة نيباد

تشكلت مجموعة العشرين عام 1999 بعد الأزمة المالية الآسيوية و تمثلت المجموعة منتدى التعاون الإقتصادي فيما بين أعضائها – وزراء المالية و محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء و تضم المجموعة دولا مهمة و لا يوجد لها معيار للانضمام للعضوية، و الدول الأعضاء هي البرازيل و روسيا و الهند و الصين و جنوب إفريقيا و سبعة إقتصاديات ناشئة و مجموعة السبعة للدول المتقدمة و أستراليا، بالإضافة إلى الإتحاد الأوروبي كوحدة مستقلة.

و تتسم أجندة المجموعة بتنوعها فهي تتسم بالتنسيق فيما بين مشكلات السياسة النقدية و المالية و خفض وقع الأزمات المالية على الإقتصاد العالمي.

و تؤكد مجموعة العشرين بأنها المنتدى الأساسي للتعاون الإقتصادي الدولي، و نظرا لقصر الوقت بين تشكيل المجموعة و الإعلان عن مبادرة نيباد و انشغالها بقضايا الأزمات المالية، الإقتصادية العالمية المتعاقبة و التي عاصرت السنوات الأولى من

¹ - عمر راشد، قمة الثماني، المرجع السابق، ص. 143 .

نشأتها، لم تتناول المجموعة في إجتماعاتها مبادرة نيباد بشكل مباشر و صريح، و مع ذلك تعد مجموعة العشرين منبرا مهما لتعزيز التعاون في إفريقيا².

كما قدم رئيس وزراء إنجلترا "توني بليير" المبادرة البريطانية لتفعيل نيباد و حظيت بنفس الدعم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2009 التي قدمت خطة بدورها لرسم معالم الدعم نحو تحقيق التنمية.

كما أن المبادرة كانت موضع إهتمام قوي للدول الكبرى كالصين و الهند، تركيا.

و يلاحظ أن النشاط الصيني في إفريقيا¹ تزايد بشكل ملحوظ بعد الإعلان عن مبادرة نيباد، و في سياق المساعدات التنموية التي استقطبتها مبادرة نيباد بلغت المساعدات و القروض التنموية المقدمة من الصين لإفريقيا نحو 5 مليار دولار عام 2008 و تجاوزت التجارة 100 مليار دولار في ذات العام².

المطلب الثاني: نيباد على الصعيد الإفريقي

إن القضية التي أثارت الجدل حول النيباد هي علاقة المبادرة بالإتحاد الإفريقي و مؤسساته، فرغم أن المبادرة تعد رسميا جزءا لا يتجزأ من الإتحاد الإفريقي، إلا أن إكتمال مؤسسات المبادرة تدريجيا أبرز أن هناك حالة من التعقد المؤسسي التي لا يمكن معها استبعاد حدوث تكرار و تداخل في مهام و وظائف هذه المؤسسات.

لعل ذلك ما دفع سكرتارية النيباد إلى محاولة التنسيق مع الإتحاد الإفريقي لتحقيق التكامل الرسمي بين مؤسسات الطرفين، و بالإضافة إلى الغموض الذي اكتنف علاقة النيباد بالإتحاد الإفريقي على المستوى المؤسسي و الهيكلي فإنه برزت الكثير من التحديات التي ينبغي على القارة الإفريقية مواجهتها بشكل منسجم مع الأهداف التي سطرت في الوثيقة الرئيسية للنيباد. (الفرع الأول).

²- د. فائقة الرفاعي، المرجع السابق، ص. ص. 163- 164.

¹- أنظر في: د. وليد محمود عبد الناصر، الصعود الصيني، تحولات موازين القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 187، 2012، ص. 83. و أنظر أيضا في: د. حمدي عبد الرحمن، صراعات الهيمنة، الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا، المرجع السابق، ص. 15 و ما بعدها.

²- د. فائقة الرفاعي، المرجع السابق، ص. ص. 172-176.

و على الرغم من أهمية ما تحمله المبادرة من أهداف و ما تكرسه وثائقها من مبادئ فقد تباينت ردود الفعل تجاهها ما بين التأييد الكامل و القبول المتحفظ و المعارضة القوية، كما تعرضت للعديد من الإنتقادات من قبل المحللين الأفارقة لشتى جوانب المبادرة.(الفرع الثاني).

الفرع الأول: المبادرة و التنسيق مع الإتحاد الإفريقي

مثلت مبادرة الشراكة الجديدة التي اجتمعت حولها الدول الإفريقية كلها و أصدرت إعلانها حول الأوضاع السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية في القارة عملا جامعا و شاملا، و في إطار إستراتيجي للتكامل و التنمية في إفريقيا¹ و يعتمد تنفيذ الإعلان المؤسس للمبادرة و تحقيق أهدافها على إلتزام الحكومات الإفريقية لتفعيل النهج التكاملي بينها و بين مؤسسات الإتحاد الإفريقي. (أولا) و رغم الإرادة السياسية القوية من قبل مهندسي النيباد التي تحذوهم في توفير البيئة الهيكلية لإحداث الإطار الفكري لبرامج التكيف الهيكلي من النيباد و الإتحاد الإفريقي إلا أنه لازالت هناك عقبات أمام المبادرة في سبيل تحقيق أهدافها في كسر سياج العزلة السياسة و التهميش الإقتصادي الدولي، و حتى تتمكن إفريقيا من تحقيق الإنجازات و التطلعات لابد عليها من التغلب على تلك العقبات و التحديات . (ثانيا)

أولا: قمة الجزائر و علاقة المبادرة بالإتحاد الإفريقي

يعترف المقرر رقم (EC.160XXXVIII AHG/D) الصادر في "لوساكا" في يوليو 2001 عن قمة الإتحاد الإفريقي، بالمجموعات الإقتصادية الإقليمية كدعائم أساسية للإتحاد الإفريقي، و بضرورة اشتراكها على نحو وثيق في صياغة و تنفيذ كافة برامج الإتحاد و قدمت معظم المجموعات الإقتصادية الإقليمية مساهماتها إلى قمة "مابوتو" في البروتوكول الخاص بتنظيم العلاقات بين الإتحاد و هذه المجموعات، و

¹ - أنظر حول عملية الإصلاح السياسي و الإقتصادي في: مهدي دهب حسن دهب، الإتحاد الإفريقي و الإصلاح السياسي في إفريقيا، الواقع و المأمول، مجلة دراسات إفريقية، دون ذكر العدد و سنة النشر، ص. 42.

اتفقت معظم المساهمات المقدمة من التجمعات الاقتصادية مع مفوضية الاتحاد الإفريقي.

في ما يتعلق بضرورة التأكيد من أن البروتوكول الجديد¹ يوفر إطارا فعالا لتعزيز التعاون و مواءمة البرامج و السياسات فيما بين المجموعات الاقتصادية الإفريقية و بينها و بين الاتحاد الإفريقي، و قد جرى تصميم البروتوكول بصورة تسمح بتغطية كافة مجالات و أنشطة الاتحاد الإفريقي و المجموعات الاقتصادية و الإقليمية، بما في ذلك المجالات الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و السياسية، بالإضافة إلى السلم و الأمن².

بالرغم من أن النيباد نشأت في كنف الاتحاد الإفريقي باعتبارها مبادرة إفريقية خالصة تهدف إلى إيجاد أطر جديدة للعمل الإفريقي المشترك، فإن الأمور سارت في اتجاه يشوبه بعض الغموض بشأن العلاقة بينهما من حيث تداخل الاختصاصات و ازدواج العمل بين أجهزة الاتحاد و خصوصا (المجلس الاقتصادي و الإجتماعي، و اللجان المتخصصة، و آلية منع الصراعات، و كذلك أمانة الاتحاد أو ما يسمى باللجنة) و بين أجهزة النيباد و اختصاصاتها، فما زالت العلاقة بين هذه الأخيرة جميعا غير واضحة من الناحيتين الهيكلية و الوظيفية، على أن ذلك يبدو أمرا مفهوما في هذه المرحلة الإنتقالية، إلا أن الحاجة ماسة إلى وضع أسس جديدة و واضحة هيكليا و وظيفيا للعلاقة بين النيباد و الاتحاد الإفريقي³.

و لعل أكثر الأمثلة وضوحا على ذلك التداخل الواضح بين مؤسسات المبادرة و مؤسسات مؤتمر الأمن و الاستقرار و التنمية و التعاون في إفريقيا، و الذي يعتبر جزءا من الاتحاد الإفريقي، فالمدقق في مذكرة التفاهم التي أسفر عنها الإجتماع الأول برؤساء

¹ - خول بروتوكول يوليو 2007 الذي حل محل بروتوكول 1998 بشأن العلاقة بين الاتحاد الإفريقي و المجموعات الاقتصادية الإقليمية سلطات للاتحاد الإفريقي لوضع السياسات لفرض محتويات على المجموعات التي لا تتقيد بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة و كذلك توجيه التعليمات للدول التي تقع عليها مسؤولية في التقصير، و رفع عدد إجتماعات لجنة التنسيق إلى إجتماعين في العام.

حول المواءمة الفعلية لعملية التكامل بين مؤسسات و سياسات و برامج الاتحاد الإفريقي و المجموعات الاقتصادية الإفريقية، أنظر في: د. محمود أبو العينين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2007-2008، الإصدار الخامس، المرجع السابق، ص. 20 و ما يليها.

² - د. عز الدين عبد السلام العالم، المرجع السابق، ص. 215.

³ - د. عراقي عبد العزيز الشربيني، المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)، مقدمة تعريفية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، ماي 2002، ص. 17.

الدول و الحكومات في ديربان في يوليو 2002 يلحظ تكرارا واضحا في أهداف و آليات المبادرة و المؤتمر.

قد فسر بعض المحللين محاولة جنوب إفريقيا قصر النيباد و آلية مراجعتها على المجالات الاقتصادية فقط على أنه محاولة للتوفيق و تجنب التداخل بين مؤسسات المبادرة و مؤسسات الاتحاد الإفريقي إلا أنه رفض الدول المانحة لهذه المحاولة و تصميمها على أن تصبح الأبعاد السياسية جزءا لا يتجزأ من المبادرة و آلية المراجعة، أظهر مجددا مدى الحاجة إلى التنسيق مع الاتحاد الإفريقي لتحقيق التكامل الرسمي بين النيباد و مؤسسات الاتحاد الإفريقي و الاتفاق على أن تكون هذه الإشكالية إحدى القضايا التي تطرح ضمن جدول أعمال قمة الاتحاد الإفريقي في "مابوتو" ما بين 10/12/2003¹ و قد توصل الزعماء الأفارقة في القمة المذكورة إلى إتخاذ القرارات التالية:

- 1- دمج النيباد في هيكليّة مفوضية الاتحاد²، و اعتبار أمانة النيباد مكتبا تابعا لمفوضية الاتحاد الإفريقي يعمل خارج المقر الرسمي، و ذلك خلال فترة إنتقالية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في يوليو 2003، و تقنين علاقات العمل بين مفوضية الاتحاد الإفريقي و أمانة النيباد لاسيما فيما يتصل بتنسيق البرامج و مواءمتها، و إنشاء آلية لكفالة التمويل المستدام للنيباد، بعد استكمال دمجها في الاتحاد الإفريقي.
- 2- تشجيع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي على تقديم إسهامات طوعية لتمويل تشغيل النيباد و هياكلها خلال الفترة الإنتقالية.
- 3- دعوة المجتمع الدولي إلى الإستمرار في تقديم دعمه المعزز من أجل تنفيذ مشاريع النيباد، و الطلب إلى اللجنة التنفيذية مضاعفة جهودها إلى اجتذاب شركاء إنمائيين جدد لإفريقيا من البلدان المتقدمة النمو، أو البلدان النامية على السواء.

¹- د. السيد فليف، الاتحاد الإفريقي و التكتلات الإقليمية، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثاني، 2002-2003، المرجع السابق، ص. 26-27.

²- أقرت قمة أديس أبابا المنعقدة بإثيوبيا عام 2004 خطة رئيس مفوضية الاتحاد "ألفا عمر كوناري" التي تحمل إسم من "الرؤية إلى العمل" و لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في التكامل و الوحدة فإن الخطة تضع عددا من الأهداف المرحلية من بينها: دمج برنامج النيباد (الذراع الاقتصادية للاتحاد) مع مفوضية الاتحاد تدريجيا. أنظر في: يحي غانم، الاتحاد الإفريقي، حصاد خمسة أعوام، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، جويلية 2007، ص. 111.

و بذلك صارت النيباد جزءا من الإتحاد الإفريقي و أصبحت تتعاون مع هياكله في مجالات العلوم و التكنولوجيا و السياحة، و توائم برامجها مع المؤسسات الإتحادية و خططها وفقا لإعلان "موبوتو" المذكور¹.

لذلك عملت الجزائر و شركاؤها في هذه المبادرة (جنوب إفريقيا، نيجيريا، السنغال و مصر) على إدماجها في هيكل الإتحاد الإفريقي، و تم تنظيم قمة إستثنائية لذلك في الجزائر سنة 2007، و كان المشكل الذي يحول دون ذلك هو تشابه مهام أمانة النيباد و لجنة الإتحاد الإفريقي في تسيير و متابعة تنفيذ برامج التنمية الخاصة بالمنشآت القاعدية المدرجة في إطار نيباد و لذلك جاء برنامج هذه القمة للتفكير في إدماج النيباد في مفوضية الإتحاد الإفريقي مع إجتئاب الإزدواجية في المهام حضرها رؤساء دول و حكومات 20 دولة إفريقية، كما تم خلال هذه القمة إقرار توصيات لإدماج المبادرة في مفوضية الإتحاد الإفريقي و بذلك تكون مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا قد اكتمل مسارها و هياكلها و جلبت دعم الشركاء الدوليين المهتمين بالشأن الإفريقي².

ثانيا: تحديات نيباد

إن تفاقم التحديات³ أثر و تأثر مع عمليات النمو الإقتصادي في القارة و لعلّ العقبة الأولى أمام مبادرة الشراكة في تحقيق أهدافها تتمثل في أن العلاقات الإقتصادية بين الدول المانحة و الدول المتلقية للمساعدات تتأثر بالتغيرات السياسية التي لها تطورات و أبعاد إقتصادية هامة و في خضم تلك التطورات برزت الكثير من التحديات التي ينبغي على القارة الإفريقية مواجهتها و من تلك التحديات:

التحدي الأول: لكي تقوية و إستمرار القيادة السياسية التقدمية فما زال الوقت مبكرا أمام عملية التحول لك تكون لا رجعة فيها، فنحن نحتاج لقادة ملتزمين يظلون في الحكم فترة أطول و يجب على كل من جنوب إفريقيا و نيجيريا و الجزائر و مصر و السنغال

¹ - د. عز الدين عبد السلام العالم، المرجع السابق، ص. 216.

² - العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2010-2011، ص. 133 - 134.

³ - حول التحديات التنموية التي تواجه القارة. أنظر في: إسحاق كمال مصطفى، استراتيجية لحل المشكلات البيئية في إفريقيا، أعمال ندوة حول قضايا التنمية و البيئة في إفريقيا، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، 2003، ص. 532 و ما بعدها.

أنظر أيضا بشأن التحديات في: د. نوال عبد العزيز مهدي، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 22، 2000، ص. 173 .

الرواد الأوائل لنهضة إفريقيا¹ أن يستمروا في دعم القيادة السياسية للإتحاد الإفريقي و اللجان الاقتصادية الإفريقية و يقدم هيكل النيباد الساحة لهم.

التحدي الثاني: بناء قدرة المؤسسات الإفريقية و الحكومات الوطنية و اللجان الاقتصادية و الإقليمية و الإتحاد الإفريقي، و ما لم تعط هذه القضية أولوية متزايدة فإن الدول الإفريقية لن تكون قادرة على الإستفادة من مزايا التقدم الحثيث نحو تنمية الموارد و تقديم خدمات إجتماعية متزايدة لمقابلة أهداف و تنمية الألفية.

و هناك مطلب أول لتقوية فعالية اللجان الاقتصادية الإقليمية كقادرة لتسيير التكامل

الإقتصادي الإقليمي و هو تقليل عدد التجمعات² و إلغاء العضوية التعددية و هذه المسألة تحتاج إلى إجراء عاجل.

التحدي الثالث: مواجهة العبئ الثقيل الذي تمثله الأمراض و خاصة الإيدز و السل و الملاريا على التنمية الإجتماعية و الاقتصادية للقارة، و من المعروف أن المرض هو أكثر الأمور خطورة هي التي تؤدي إلى الفقر و الإستبعاد الإجتماعي و التهميش و نقص التنمية المستدامة في إفريقيا.

التحدي الرابع: الإسراع بتكامل خطط النيباد الإرشادية – الدالة على برامج التنمية القومية أو أوراق استراتيجية تخفيض الفقر حتى يمكن تحقيق أهداف تنمية الألفية أو التنمية المستدامة. و معظم برامج التنمية القومية، أو أوراق إستراتيجية تخفيض الفقر ليست مصممة لتمكن الدول لتحقيق أهداف تنمية الألفية بحلول عام 2015 و لعلاج ذلك يجب على الدول أن تضم برامج النيباد في مجال الزراعة¹ و الصحة و التعليم و تنمية

¹ - أنظر المادة 42 من الوثيقة الإطارية للنيباد. التي تناولت الإرادة السياسية الجديدة للقادة الأفارقة.

² - عرفت إفريقيا العديد من المنظمات الاندماجية و التجمعات الاقتصادية يفوق عددها الـ 60 منظمة تتنوع بموضوعها إقتصادية شاملة أو قطاعية، غير أن فعاليتها تبقى محل تساؤل، و على سبيل المثال نذكر منها: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي تعتبر من أهم المنظمات الاقتصادية في إفريقيا من حيث عدد الدول الأعضاء (16 دولة) غير أنها لم تعرف تكريسا مرضيا على أرض الواقع، أنظر حول ذلك بالتفصيل في: عنان عمار، الإتحاد الإفريقي، أمام ثنائية التنمية الاقتصادية و الحفاظ على السلم و الأمن، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزء 41، عدد 2004/01، ص. ص. 103-104.

¹ - في إطار تنفيذ مصر كإحدى الدول المؤسسة للمبادرة و لإلتزاماتها بموجب ملف الزراعة و النفاذ إلى الأسواق الموكل إليها تنسق بشكل دائم مع منظمة الأغذية و الزراعة (الفاو) لإعداد الدراسات الخاصة بتنفيذ المشروعات الخاصة بالمبادرة

المهارات و المياه و الصرف الصحي و العلوم و التكنولوجيا و برامج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى خطط التنمية القومية.

التحدي الخامس: تغيير السلوك الذي تعمل به مؤسسات تمويل التنمية الثنائية و خاصة بنك التنمية الإفريقي و البنك الدولي و مفوضية الاتحاد الإفريقي لدعم تنمية البنية التحتية في الدول الإفريقية فيجب أن يخلقوا آليات خاصة لإقامة المشروعات عابرة الحدود و أن يكونوا أكثر دعماً لإعداد المشروع، و هناك حاجة عاجلة للتدخل السياسي لجعل هذه المؤسسات قاطرات يمكن إستخدامها لمواجهة نقص الإتصالات البيئية في إفريقيا و هو هدف أساسي للتنمية.

التحدي السادس: تقوية دور القطاع الخاص¹، و جذب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر و في نفس الوقت فيجب على الدول الإفريقية زيادة اهتمامها بتنمية الدخل المحلي و الأسواق الموازية، و يتطلب ذلك تقديم دعم أكبر للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، و يجب على جماعة الأعمال التابعة للنيباد أن تقود هذه العملية و على سكرتارية النيباد تقوية قدرتها في هذا المجال.

التحدي السابع: الإسراع بتطبيق آلية مراجعة النظراء الإفريقية التي تعد أداة مهمة لدعم الحكم الجيد و تحسين كفاءة فعالية الحكومات في تقديم السلع و الخدمات لمواطنيها و خلق الثقة في الدول المستهدفة لجذب الدعم و الإستثمار.

في هذا المجال، راجع حول تنشيط دور مصر في مجال التنمية الزراعية في إطار المبادرة في ، د. السيد فليفل، الإتحاد الإفريقي و التكتلات الإقليمية ، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثاني، 2002- 2003، المرجع السابق، ص. 29 و مايليها.

¹ - في إطار تنفيذ مصر كإحدى الدول المؤسسة للمبادرة و لإلتزاماتها بموجب ملف الزراعة و النفاذ إلى الأسواق الموكل إليها تنسق بشكل دائم مع منظمة الأغذية و الزراعة (الفاو) لإعداد الدراسات الخاصة بتنفيذ المشروعات الخاصة بالمبادرة في هذا المجال، راجع حول تنشيط دور مصر في مجال التنمية الزراعية في إطار المبادرة في ، د. السيد فليفل، الإتحاد الإفريقي و التكتلات الإقليمية ، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثاني، 2002- 2003، المرجع السابق، ص. 29 و مايليها.

التحدي الثامن: تحويل وعود الدول الصناعية الكبرى إلى إجراءات محددة مثل الزيادة الملموسة في تدفقات مساعدات التنمية، و تبسيط إجراءات المساعدات و الإلغاء التام للديون (بما فيها الديون تجاه المؤسسات الثنائية لتمويل التنمية)، و بالرغم من أن هناك مساعدات للتنمية إلا أن الدول الإفريقية لن تحقق أهداف تنمية الألفية في ظل المستويات الحالية للمساعدات.

و بعد دفاع إفريقيا و حلفائها عن مبادرة إلغاء الديون و التي نالت الإعجاب هناك أمل في تطبيقها سريعا، و سوف تراقب النيباد تطبيق المبادرة و سوف تدعو لمدتها إلى كل الدول الأقل تقدما في إفريقيا.

التحدي التاسع: مواجهة العقبات التي تقف أمام فعالية مساعدات التنمية، و هناك الآن إجماع واسع بما في ذلك داخل منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية و لجنة مساعدات التنمية على أن فعالية مساعدات التنمية قد تم ربطها بعدد من العوامل و أن ذلك قد أثر على إدراك أن إفريقيا تفتقد إلى القدرة على إستيعاب و استخدام الأموال المتزايدة بفعالية و تكمن المشكلة في أن التمويل الذي كان غالبا ما يقدم بالقطعة من جانب المانحين الغربيين في صورة برامج فردية قصيرة المدى و الذي يحمل تحويلات باهضة التكاليف غالبا ما يتطلب إقامة بنية تحتية موازية، و لكن إفريقيا يجب في المقابل أن تتعهد بنفسها بعدم تحويل مواردها خارج القطاعات التي تتلقى مساعدات التنمية¹.

و من أبرز التحديات التي تصطدم بها المبادرة على المستوى الخارجي:

1- جذب الإستثمارات: تؤكد المبادرة على أنه للوفاء بالتزاماتها التنموية يتعين عليها الإعتماد أكثر على الإستثمار الأجنبي المباشر²، إلا أن إفريقيا تجذب أقل من 3 % من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي، لهذا لجأت البلدان الإفريقية بإجراء إصلاحات موجهة بالدرجة الأولى لتحسين بيئة الأعمال التجارية،

¹ - سامية مشالي، المرجع السابق، ص. 83-85 .

² - حول حوافز الإستثمار الأجنبي المباشر، أنظر في: مورييس شيف، ول. ألن ونترز، التكامل الإقليمي و التنمية، مركز الشرق الأوسط للنشر و الترجمة، القاهرة، 2003.

تغيير الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يحكم الإستثمار، غير أن معظم إن لم تكن كل التدفقات الإستثمارية تتجه إلى عدد محدد من الدول الإفريقية، إمّا الدول الكبرى المنتجة للنفط مثل (أنغولا، نيجيريا)³ أو الدول المتقدمة صناعيا كجنوب إفريقيا⁴ التي شهدت زيادة في حجم الإستثمارات الأجنبية فوصل عدد المشاريع إلى 1300 مشروع من 70 دولة.

ضف إلى عدم الإستقرار السياسي و الإقتصاد الكلي، ضعف الهياكل الأساسية، نقص فعالية و كفاءة المؤسسات، غياب اليد الماهرة، الظروف المناخية غير المواتية كلّها عوامل تؤثر على حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، و في دراسة ("تراينور" و "برومبونق") وجدوا أن عدم الإستقرار السياسي في شبه الصحراء الغربية أثر سلبا على التنمية الإقتصادية و خفض مستويات الإستثمارات، اضافة إلى أن الحكم الراشد هو عامل مؤثر على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر¹.

2- التموي: تؤكد مبادرة الشراكة الجديدة بقوة على الإحتياجات الإفريقية من خلال العمل على تنمية و تطوير المزيد من الموارد محليا، و ذلك عن طريق زيادة المدخرات و الإستثمار الوطني، و بعيدا عن ذلك فإن تدني مستوى الإدخار و الإستثمار و ما خلفه من إرتفاع معدلات الفقر أجبر دول المبادرة للإعتماد على التمويل الخارجي، لكن الدعم القليل من الدول الغربية شكل تحديا أمام أهداف المبادرة، فالدول الغربية خاصة مجموعة الثماني و الولايات المتحدة الأمريكية لم توف بوعودها و التزاماتها المالية فمن أصل 64 مليار دولار التي تحتاجها إفريقيا

³ - تحتل نيجيريا وفقا لأحدث البيانات (2011) المركز العاشر عالميا في احتياطي البترول و ذلك بحجم احتياطي يبلغ 37.2 مليار برميل و بما يشكل نسبة 2.3 % من الإحتياطي العالمي، كما تحتل أيضا المركز الثاني عشر عالميا في إنتاج البترول الخام، و ذلك بحجم إنتاج يومي يبلغ 2457 ألف برميل و بما يشكل نسبة 2.9 % من الإنتاج العالمي للبترول و تحتل أيضا المركز التاسع عالميا في احتياطي الغاز الطبيعي و المركز الأول على المستوى الإفريقي و ذلك بحجم احتياطي بلغ 5.1 تريليون متر مكعب و بما يشكل نسبة 2.5 % من الإحتياطي العالمي البالغ 208.4 تريليون متر مكعب و من حيث إنتاج الغاز الطبيعي فتحل المركز الثاني و العشرين عالميا . أنظر في: د. جميل حلمي محمد عبد الواحد، نيجيريا ... آفاق استعادة قطاع الصناعات المغذية من قانون المكوّن المحلي، آفاق إفريقية، العدد 41، 2014، ص. 91 .

⁴ - أنظر حول تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من نيجيريا و جنوب إفريقيا في: محمود مصطفى إبراهيم علي أيوب، قانون القرض و النمو الإفريقي (أجوا)، دراسة تحليلية مع التركيز على آثاره على الإقتصاديات الإفريقية، مذكّرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2009، ص. 220 .

¹ - حول تحسين مناخ الإستثمار لجذب الإستثمارات الأجنبية. أنظر في: إسلام محمد محمد البناء، المرجع السابق، ص. 70 .

للإستثمار سنويا تم دفع 6 مليار دولار فقط، في حين منحت 20 مليار دولار لروسيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، و الإتحاد الأوروبي، و ذلك لضمان سلامة سلاحها النووي² و الجدول التالي يوضح أهم المانحين الدوليين:

الجدول الأول رقم (1) : أهم المانحين الدوليين

الجهات المانحة الرئيسية	مليون دولار (2002)
الولايات المتحدة الأمريكية	2468
فرنسا	2062
المملكة المتحدة	945
ألمانيا	890
هولندا	279
إيطاليا	782
اليابان	642
دول من لجنة المساعدة الإنمائية	2709
لجنة المساعدة الإنمائية	11377
أطراف أخرى	6885
دول أخرى	352

الجدول رقم (2): أهم عشر دول إفريقية مستفيدة من المساعدات المالية الخارجية

المستفيدين العشرة الأوائل	مليون دولار (2002)
موزنبيق	2058
إثيوبيا	1207
تنزانيا	1233

² - د. شمسة بوشناق، إستراتيجية الإتحاد الإفريقي من أجل الساحل "الفرص و القيود"، في: د. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء المرجع السابق، ص 59 .

1069	كوت ديفوار
807	جمهورية كونغو الديمقراطية
657	جنوب إفريقيا
653	غانا
641	زامبيا
638	أوغندا
632	الكاميرون

هذا و تبقى البيئة السياسية للبلدان الإفريقية تحدي آخر فمزال الغرب ينظر إليها بأنها بيئة عالية المخاطر لسوق المال الدولية، و هو ما يؤثر على تدفق الموارد المالية، كما أن النظام المصرفي الإفريقي ليست له القدرة على تمويل مشاريع التنمية.

هذا على المستوى الخارجي أما التحديات التي تواجه المبادرة داخل البيت أي على المستوى الداخلي فيمكن إجمالها في:

1- موقف القادة الأفارقة من نشر المعلومات حول المبادرة إذ لا يمكن للديمقراطية الداخلية الإستدامة دون مشاركة واسعة للمواطنين و نظام المساءلة المتبادلة بين المجتمع المدني¹ و القطاع الخاص.

2- الإنشقاقات و إنعدام الثقة بين أعضاء الإتحاد الإفريقي قد يؤثر على الحد من الولاء للمبادرة من قبل الدول الأعضاء.

3- عدم الإستقرار السياسي بسبب الصراعات على الحدود الوطنية و الإقليمية، و هو ما عمق التجاهل الدولي للقارة الإفريقية إضافة إلى ضعف التجارة البيئية الإفريقية، إذ بلغت قيمتها 9 % عام 2004 من مجموع صادرات القارة، مما يقلل من الأموال المتاحة لمعالجة المشاكل الإجتماعية.

¹ - حول عقبات دور المجتمع المدني من حيث سمات القادة الأفارقة أنظر في: عزة عبد المحسن خليل، المجتمع المدني في إفريقيا و آفاق التكامل بين الشعوب الإفريقية، في: د. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، المرجع السابق، ص. 140 و ما يليها.

هذا و ما تزال المبادرة مجهولة الهوية و المضمون لدى العديد من الدول و شعوبها
بدليل عدم الإكتراث أو التحدث عنها، كما أن تهميش العديد من فئات المجتمع و التعبئة
المنخفضة من طرف النخب الفكرية² الإفريقية يمثل عقبة و تحديا أمام نجاح المبادرة³.
إن المشروعات الكثيرة التي شملتها مبادرة نيباد بحاجة إلى تمويل ضخم و موارد مالية
كبيرة لسد فجوة موارد تبلغ 12% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة أي 64 مليون
دولار إلا أن الدول الإفريقية تعاني من ضعف في هذه الموارد و تدني في البنى التحتية
و الطاقة و التنمية البشرية و المياه و النقل و الصحة و الزراعة.

إن المساهمات الخارجية الرسمية قليلة و غير مؤثرة، و ذلك يتضح عندما وعد (بوش)
و عند تعبئته في واشنطن في 2002 في المؤتمر الأمريكي – الإفريقي و إعلانه تمويل
نيباد بنسبة كبيرة من تقديرات احتياجاتها¹، إلا أن الذي حدث هو إعلان كل من
الولايات المتحدة مع مجموعة الثمانية الكبار عن خمسة مليارات للأفارقة ليلتزموا
بالخطة، و معنى ذلك أن يرتبط بخطة تقوم على توفير البنية التحتية للإستثمارات
الأوروبية الأمريكية و بأقل التكاليف.

إن ضعف قدرة الدول الإفريقية على حفظ سلام فاعل في مناطقها المضطربة، بالإضافة
إلى أن عمليات السلام قائمة كلياً على اعتبارات مالية، و لا تملك المنظمات الإقليمية
الإفريقية و الدول الأعضاء فيها الأهلية و الموارد كي تواصل عمليات سلام متعددة
الأبعاد، و ثمة من عدد الدول الإفريقية و هي قوى إقليمية تحتاج إلى دعم مالي و
لوجستي.

² - حول مكانة النخب في الهرم السياسي. أنظر في: عبد الله زوبيري، المجتمع المدني و صناعة النخب، مرجع سابق، ص 135.

³ - فلاح أمينة، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، بدون ذكر تاريخ المناقشة، ص. ص. 120-123.

¹ - حملت جولة بوش الإفريقية جملة من الوعود بدون فعل شيء ملموس و رغم إعلان الرئيس بوش عن إجراء زيادة ضخمة في المعونة الأمريكية لإفريقيا تعد ب 5 مليارات دولار إلا أنه لم يسفر عن هذا سوى الوعود دون زيادة فعلية في المعونة، و من ثم اعتبر الخبراء جولة بوش الإفريقية جولة دعائية بالأساس. أنظر حول نتائج جولة بوش الإفريقية التي قام بها في يوليو 2003 ، في جوزيف رامز أمين، قراءة في جولة بوش الإفريقية، أفاق إفريقية، العدد 15، 2003، ص. 89 و ما يليها.

بالإضافة إلى الأطماع الأوروبية – الأمريكية على القارة التي قد تفشل المبادرة خصوصا و أن هذه المبادرة تعتمد بالدرجة الأساسية على المساعدات المالية، و قد تؤدي الأطماع دورا سلبيا في تقديم تلك المساعدات و هذا أكبر تحدي يواجهه صفوة المبادرة.

و للتغلب على تلك التحديات في مجملها لابد أن يكون المنطلق من الإرادة الإفريقية ذاتها و الاعتماد على المساعدات التي تخدم القضايا الإفريقية بحيث لا تشكل تلك المساعدات سبيلا للتدخل في شؤون القارة يزيد من تبعية دول القارة الإفريقية¹.

الفرع الثاني: تقييم المبادرة

منذ إطلاق و اعتماد مبادرة النيباد من قبل الحكومات الإفريقية في 2001 و النقاشات تدور حول خطة عمل المبادرة و تم التركيز بوجه الخصوص على ما إذا كانت النيباد هي الخطة المناسبة لإفريقيا، خاصة مع الانخفاض الحاد في الإقتصاد العالمي و تأثيرات الأزمة المالية العالمية على إفريقيا حيث يشهد نمو الناتج المحلي تباطؤا حادا عام 2009 خاصة في إفريقيا، مما يجعل من المستحيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

و يبقى التساؤل المطروح ما إذا كانت المبادرة تستطيع تحقيق معدل نمو قدرة 7 % سنويا على مدى 15 سنة القادمة.

كما طرحت أسئلة عديدة حول النيباد و أثرها المتوقع على القارة و الهدف الرئيسي لها، و هل يمكن للنيباد بتكوينها الحالي و ضعف مستوى الاتصالات بين مهندسيها و مؤسسيها إنتشال إفريقيا من الفقر، و هل وصلت إلى القواعد الشعبية؟ و هذا ما أدى إلى تباين ردود الفعل تجاهها. (أولا).

و على غرار المواقف المتباينة للدول على جميع مستوياتها فإن القراءة الموضوعية للنيباد توضح أن المبادرة تحمل العديد من الجوانب الإيجابية، و هو الأمر الذي يحمل

¹ - فوزية خذاكرم عزيز، المرجع السابق، ص. ص. 432 – 433 .

دول القارة الإفريقية بصفة عامة و دول الشمال الإفريقي بصفة خاصة على الإهتمام بها.

و من هذه الجوانب الإيجابية، المشروعات الخاصة بالشمال الإفريقي في المبادرة الهادفة إلى دعم التعاون و التكامل بين دول الشمال الإفريقي فيما بينها من جهة، و بين الدول الإفريقية جنوب الصحراء من جهة أخرى.(ثانيا).

و على صعيد موقف الجزائر كإحدى الدول المؤسسة للمبادرة في فعاليتها، يلاحظ حرص الدبلوماسية الجزائرية على المشاركة في الاجتماعات التي جمعت الدول المؤسسة للمبادرة بالدول المانحة لوضع تصور إفريقي موحد يأخذ في مساهمته حتمية النظر إلى الحق في التنمية و النمو الإقتصادي من منظور أوسع، و جعل النيباد ضمن أولوياتها.(ثالثا).

أولاً: ردود الفعل تجاه المبادرة

تناولت الأدبيات و المرجعيات البحثية مبادرة النيباد بالبحث و التحليل منذ العام الأول لظهورها و حوت تلك الأدبيات في إجمالها إتجاهين الأول: عبر عن التفاؤل بمبادرة النيباد حيث يراها كتاب تلك الأدبيات السياسية على أنها مبادرة تمثل الخلاص للقارة الإفريقية من كل همومها، أما الإتجاه الثاني فقد أكد ناهجوه على أنها مبادرة معيبة و لا يمكن تحقيقها بل و ستعمل على تأكيد اعتماد إفريقيا الكلي على الدول الخارجية.

- **الإتجاه الأول:** بالنسبة لأصحاب الإتجاه الأول (مؤيد و النيباد): فيمكن إيجاز آراءهم في النقاط التالية:

- إنها مبادرة تؤكد بقوة حاجة إفريقيا إلى الديمقراطية و المشاركة في الحكم.

- تعد المبادرة من أبرز المبادرات التي دافعت بقوة من أجل انتشار إفريقيا من الأزمة إلى التجديد، بل إنها بمثابة الفرصة الأخيرة لإندماج إفريقيا في الإقتصاد الدولي و أن تفويت هذه الفرصة سوف يعد كارثة¹.

- إن هذه المبادرة الجديدة تملك كل عناصر النجاح التي ينبغي أن تتوفر في أي برنامج إفريقي شامل للنهضة و التنمية، فهي في نظر هؤلاء مبادرة إفريقية خالصة صنعت في إفريقيا و يمتلكها الأفارقة، و لم تأت - شأن غيرها من خطط و مبادرات سابقة - من خارج القارة، بما يوحي أن إفريقيا بقياتها الجديدة قد بدأت تأخذ زمام المبادرة في صياغة تصورها و رؤيتها الخاصة لمستقبلها.

- يرى المؤيدون أن نبياد و في صياغتها الجديدة لعلاقة إفريقيا مع الدول المتقدمة قد أقامت على أساس "المشاركة" و ليس "المعونة" و على أساس المنفعة المتبادلة و المسؤولية المشتركة، و ليس استجداد "التعاطف الإنساني"، كذلك يحسب لنبياد أنها تأتي بمثابة الخطة التفصيلية العملية لتحقيق أهداف الاتحاد الإفريقي في مجال التنمية المستدامة، و التعجيل بقيام الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

و هي في ذلك لا تقدم فقط برامج العمل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف في كافة القطاعات، بل و تضع أيضا آليات محددة للتنفيذ و هياكل تنظيمية تتولى تعبئة الجهود و الموارد لنجاح التنفيذ¹.

و كمثال واحد - حديث نسبيا - للترحيب بنبياد في المحافل نشير إلى اجتماع الخبراء الأفارقة بشأن "نبياد و دول الاتحاد الإفريقي" الذي عقد في "بريتوريا" في الفترة من 17-19 يونيو 2002 و حضره أكثر من 300 من "الدراسين و الباحثين الأكاديميين" من مختلف دول القارة، و حضره أيضا و شارك في حواراته الرئيس "ثابومبيكي" و وزيرة خارجيته، و قد أعرب الاجتماع عن الترحيب بنبياد، و باعتبارها مبادرة إفريقية

¹ - صلاح الدين عبد السيد، ردود الأفعال تجاه مبادرة النبياد، آفاق إفريقية، العدد 15، 2003، ص. 42.
¹ - د. عراقي عبد العزيز الشرييني، المرجع السابق، ص. 16.

قدمها الأفارقة من أجل إنتشال إفريقيا من براثن التخلف²، و دفعها على طريق التنمية المستدامة و في عالم يتجه بسرعة نحو العولمة.

و بالرغم مالاقته المبادرة من تأييد و ترحيب لدى الرأي العام الإفريقي، إنه يبدو من الغريب حقا أن نبياد لم تحظ حتى اليوم بإهتمام يعتد به على المستويات الرسمية و الشعبية في معظم أنحاء القارة الإفريقية، بل إنها ما زالت مجهولة تماما لدى القطاعات العريضة من الجماهير و التنظيمات السياسية و تنظيمات المجتمع المدني¹، الأمر الذي لا يتفق مع ما تدعيه المبادرة لنفسها من كونها ملكية خالصة لشعوب القارة و تعبر عن طموحاتها و أهدافها في التنمية و التقدم، و بالرغم من القبول العام لنبياد على المستويات الرسمية العليا، كما بدا في لقاءات القمة الإفريقية و الإجتماعات الوزارية التي تعرضت للمبادرة، فقد ظهرت بعض الأصوات القليلة – في الفترة السابقة على قمة دربان الأخيرة – التي تعبر عن عدم الرضا عن بعض جوانب نبياد، و منها على سبيل المثال تصريحات رسمية من "ليبيا² و جامبيا و كينيا"، و التي عبرت عن عدم الرضى عن أسلوب توجيهه و إدارة نبياد من حيث عدم التشاور الكافي مع الدول الإفريقية، أو عدم تمثيلها تمثيلا متكافئا في أجهزة نبياد العليا، و قد حاولت قمة دربان سد بعض الثغرات و خصوصا بقراراتها الخاصة بزيادة أعضاء "لجنة التنفيذ الرئاسية" من 15 إلى 20 دولة. و أعضاء "لجنة التسيير" من 5 إلى 10 أعضاء.

² – حول مظاهر التخلف و مواطن افجوة بين التخلف و التقدم أنظر في: صفاء الدين محمد عبد الحكيم، حق الإنسان في التنمية الاقتصادية و حمايتها دوليا، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 2001، ص. 97.

¹ – عقد مؤتمر وزراء الإعلام الأفارقة في مقر الإتحاد الإفريقي بأديس أبابا في الفترة الممتدة من 14-15 جوان 2006، و تضمنت أجندة المؤتمر إنشاء قناة فضائية إفريقية للإذاعة و التليفزيون لغرض تبادل وجهات النظر الإفريقية حول التنمية و تعزيز الحوار الإفريقي حول التنمية و مسائل الديمقراطية و توفير منابر إفريقية قارية للنقاش. أنظر في: كريم شكري، مؤتمر وزراء الإعلام الأفارقة، آفاق إفريقية، العدد الحادي و العشرون، 2006، ص 172 و ما بعدها.

² – وقفت ليبيا موقف معارض أو متريث تجاه المبادرة منذ البداية، و كانت تتوجس أن تكون المبادرة محاولة لفك القاطرة الإقتصادية عن القطر الإفريقي، فلم تقدم على الإنضمام الفوري للمبادرة و المشاركة فيها و تأييدها، و يرجع ذلك لسببين هما:

1- ليبيا هي الراعي الأساسي لمشروع الإتحاد الإفريقي الذي بدت النبياد و كأنها منفصلة عنه بهيا كلها و مؤسساتها الخاصة حتى تم دمجها في مؤسسات الإتحاد في قمة ما بوتو 2003.

2- الإطار الفكري الذي تضمنته المبادرة و مبادئها و هي المبادئ ذاتها التي طالما رفضت ليبيا محتواها الغربي.

حول أسباب عدم تبني ليبيا للمبادرة في بداية إعلانها. أنظر في: د. عز الدين عبد السلام العالم، مرجع سابق، ص 218 و ما يليها.

و من ناحية أخرى، فإنه في المحافل القليلة نسبيا على المسويات الأكاديمية أو المجتمع المدني التي طرحت فيها نبياد للمناقشة و الدراسة و الحوار تباينت ردود الفعل تجاهها ما بين التأييد الكامل و القبول المتحفظ و المعارضة القوية.

- **الإتجاه الثاني:** برز الكثير من الإنتقادات القوية لشتى جوانب المبادرة تمس أسسها الإيديولوجية و الفكرية، و صياغتها لأهدافها و لبرامج العمل المقترحة بها، و من أبرز هذه الإنتقادات التي وجهها أصحاب الإتجاه الثاني للمبادرة و التي يمكن إيجازها في:

- إن مبادرة نبياد انطوت تحت لواء " **توافق واشنطن** " و الإطار الفكري لبرامج التكيف الهيكلي التي شوهدت مسار التنمية الإفريقية، و تبنت نموذجا للتراكم لا يلائم ظروف التنمية في القارة، و لذلك فإن هناك قلقا من أن يسفر تطبيق نبياد عن تفاقم و ترسيخ تبعية إفريقيا و قهرها في إطار العولمة و قد ذهب البعض إلى أن إفريقيا عليها أن تبحث لنفسها عن نهج جديد للتنمية يقوم على أساس الإعتماد على الذات و التكامل الإقليمي.

- أثيرت شكوك و مخاوف و انتقادات بشأن موقف زعماء مجموعة الثمانية بشأن نبياد فتحت الإشارة إلى أن مجموعة الثمانية تنتظر إلى نبياد باعتبارها مشاركة بين النخب الإفريقية و العالمية و أن إفريقيا ليست إلا مجالا للفرص الإستثمارية دون وجود رؤية واضحة بشأن أهداف التنمية في إفريقيا كما لاحظ بعض المشاركين أن دول المجموعة كانت دوما تستخدم معايير مزدوجة، إذ تحت الدول الإفريقية على الأخذ بسياسات التجارة الحرة، في حين تقيم هي الحواجز الحمائية ضد المنتجات الإفريقية.

- لاحظ المشاركون أن نبياد جاءت نتاج أفكار و مساعي حفنة قليلة من النخب السياسية، دون أية مشاركة من جانب الشعوب الإفريقية و تنظيمات المجتمع المدني مما يثير التساؤلات حول الملكية الإفريقية المدعاة لنبياد و أكدوا أن نجاح نبياد يتطلب مشاركة حقيقية بين الحكومات و المثقفين و الناشطين في محافل المجتمع المدني¹.

¹ - ذلك أن المجتمع المدني نفسه ساحة نزاع من أجل التأثير على طريقة ممارسة الدولة للسلطة. أنظر في: د. إبراهيم نصر الدين، الحكم و السياسة في إفريقيا، المرجع السابق، ص. 685 .

- أشير أيضا إلى أن نيباد أعطت أهمية لتطوير البنية الأساسية و تنمية الموارد مثل المياه، غير أنها لم تبين بوضوح موقفها إزاء توزيع تلك الموارد، كما سككت عن تناول قضايا هامة، مثل قضية الأرض.

- معالجة نيباد لقضية ضالة الموارد الإستثمارية المتاحة في الدول الإفريقية تثير القلق، حيث لم تعط اهتماما كافيا لتعبئة الموارد الداخلية، كما أبدى البعض قلقهم أيضا من أن المبادرة تحابي المستثمرين الأجانب على حساب المستثمرين المحليين.

- أعرب المشاركون عن قلقهم بشأن عدم وضوح كيفية و أساليب تنفيذ المشروعات و البرامج التي تضمنتها نيباد على المستويات الوطنية و الإقليمية و القارية، و أشير في هذا الخصوص إلى تبني نيباد للإطار الزمني المقرر لتنفيذ "أهداف التنمية العالمية" حيث توجد شكوك قوية في إمكان أن تحقق نيباد النتائج المتوقعة في ظل هذا الإطار الزمني، و على سبيل المثال فإنه في ظل أهداف التنمية العالمية يتوجب تخفيض نسبة الفقراء بمقدار النصف بحلول عام 2015 بدءا من عام 1990 و ها هي نيباد تأتي متأخرة 11 عاما من الجدول الزمني الموضوع، و ليس أمامها إلا 14 سنة فقط لكي تحقق النتائج المستهدفة، و هكذا الأمر بالنسبة لباقي الأهداف العالمية التي تبنتها نيباد، الأمر الذي يثير القلق بشأن واقعية أهدافها و إمكانية تنفيذها بنجاح¹.

و في محافل المجتمع المدني فقد انتقدت بعض الأصوات الإفريقية من الأكاديميين و الناشطين المبادرة بالرغم من تسليم بعضهم بأهميتها و بسلامة مبدأ "المشاركة" التي تنهض عليه من أمثلة تلك الإنتقادات :

- إن النيباد جاءت كبرنامج مفروض من أعلى، تمت صياغته دون تشاور مع الشعوب الإفريقية، أو هيئات المجتمع المدني، بل قامت بصياغتها "نخبة" إفريقية محدودة على المستوى الدولي لكي تحصل على تأييدها و دعمها قبل أن تتوجه بها إلى الشعوب الإفريقية لنيل تأييدها و مساندتها.

- إن المبادرة تبدو مفرطة في الطموح، بشكل يشكك في واقعيتها، و يشار في هذا الخصوص إلى معدل النمو الإقتصادي الكلي الذي استهدفته (7 % سنويا)، و الذي يبدو

¹ - د. محمود أبو العينين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2001، 2002، المرجع السابق، ص. ص. 129-130 .

مبالغا فيه بالنظر إلى ما حققته القارة في السنوات الأخيرة من نمو متواضع جدا، و بالنظر أيضا إلى الموارد الإستثمارية الهائلة اللازمة لتحقيقه، سواء من المصادر الداخلية أم الخارجية، و قد كانت النيباد بعيدة عن الواقع أيضا في تقدير تلك الموارد و إمكانات الحصول عليها في ظل الإطار الراهن للتمويل و التنمية على الصعيد العالمي و خصوصا بعد (أحداث سبتمبر و توابعه).

- إن برنامج العمل الذي تضمنته النيباد افتقر إلى توصيف واضح للأولويات، كما سكت عن عدد من الأهداف و الإجراءات ذات الأهمية الكبرى في بعض القطاعات.
- كما علت أصوات إفريقية تدعو إلى رفض نيباد و معارضتها كلية، بل و الدعوة إلى إسقاطها، حيث وصفها بعض المعارضين **"بالغموض"** و بأنها لا تحقق الآمال و الطموحات الإفريقية في التنمية المستقلة و الإعتماد على النفس، بل ترمي بإفريقيا في براثن الإستغلال الرأسمالي العالمي، و تبيعها رخيصة في أسواق العولمة، و أن **"المشاركة التي تدعو إليها هي أشبه شيء"** بمشاركة **"الفارس و الجواد"** و من أهم ما يثيره المعارضون هو التشكيك في **"الهوية الإفريقية"** لنيباد، إذ فضلا عن تسليمهم تماما بأنها مشروع **"نخبوي علوي"** لم يؤخذ فيه رأى أو مشورة أي **"مجتمع مدني أو حزب سياسي أو برلمان أو أي مؤسسة ديمقراطية في إفريقيا"**. فإن الوثيقة في رأيهم قد تبنت تماما و دون تحفظ الإطار الفكري النيوليبرالي الذي تروج له الدول الغربية، و الذي تجسد في برامج التكيف الهيكلي¹ المفروضة من جانب المانحين، فالنيباد تحت إفريقيا على أن تمضي في طريق **"الليبرالية"** و **"التحديث"** و الاندماج في الإقتصاد العالمي²، بما يوحي بأن مهندسي النيباد قد أذعنوا للأطر الفكرية و السلوكية الغربية، بدلا من أن يحاولوا تمحيصها و تحديها و تقديم منهج بديل ينبع من رؤية إفريقية أصيلة للعالم، حتى يحق للنيباد أن تكتسب **"الهوية الإفريقية"** الحقيقية.

على خلاف ما هو معلن على المستوى الإعلامي و السياسي جاءت ردود الفعل تجاه النيباد و قد عكست تلك الردود في إجمالها على المستوى المدني بأن مثل تلك المبادرة

¹ - حول طبيعة برامج التكيف الهيكلي القائمة على النظرية النيوكلاسيكية. أنظر في: د. إسلام محمد محمد البناء، المرجع السابق، ص. 69.

² - حول الاندماج الإفريقي في الإقتصادي و العالمي. أنظر في: منايام مولنجي، العولمة و التنمية المستدامة في إفريقيا في: د. سعد الطويل، العولمة و الديمقراطية و التنمية في إفريقيا تحديات و آفاق، المرجع السابق، ص. 141 و ما بعدها.

غير معروفة في القارة و جاءت تلك الردود في إجمالها رافضة لمثل تلك المبادرة، فعلى سبيل المثال فقد عكست مجموعات المجتمع المدني الإفريقي التي شاركت في مؤتمر عن النيباد نظمته الهيئة الكندية الدولية للتنمية الدولية (سيدا Cida) "بمونتريال" بكندا من خلال الفترة من 4 - 5 مايو 2002 أن فكرة المبادرة المعبرة عن النوايا الحسنة، تعاني عيوباً خطيرة ، و طبقاً لما صرح به المشاركون فإن صياغة النيباد تؤكد عن مزايا سياسات الإقتصاد الليبرالي الحر و ذلك رغم أن برنامج النيباد لم يشارك في صياغته مجموع الشعب الإفريقي بدرجة كافية ، مما جعل فكرة المبادرة غير معروفة لمعظم الأفارقة.

و قد أكدت هذه الفكرة و هي تجمعات أخرى من المجتمع المدني في جنوب إفريقيا المعروفة باختصاراً بـ "أندابا" "ANDABA" و التي صرحت في 4 ماي 2002 "بجوهانسبرج" بجمهورية جنوب إفريقيا، بأن مبادرة النيباد قد تم فرضها على القارة من قبل عدة حكومات و الصفوة السياسية، و قد أيدتها بعض دول الشمال و مؤسسات بيرتون و ودرز، و أن إفريقيا و شعوبها لم تشارك في صياغة هذا الطريق التنموي، و في إطار نفس المؤتمر "بجوهانسبرج"، عبرت مجموعة أخرى بقولها "أن النيباد تتبنى عولمة الإقتصاد الحر و تشجع تلك القوى لتجعلها كعلاج للمشاكل الإفريقية، و قد عبرت تلك المجموعة أيضاً عن امتعاضها بالحقيقة القائلة بأن النيباد تتبنى برنامج مؤسسة بريتون و وذر و منظمة التجارة العالمية و المؤسسات الدولية الأخرى لعولمة الإقتصاد الجديد، و كل تلك المؤسسات كان لها تاريخ طويل لسلب و إستغلال موارد إفريقيا و شعبها.

و قبيل شهر من الاجتماعات الخاصة بجنوب إفريقيا عقد مؤتمر مشترك في "أكرا" العاصمة الغانية، تحت مسمى "تحديات التنمية الإفريقية في الحقبة الجديدة" و الذي نظمه مجلس تنمية أبحاث العلوم الإجتماعية في إفريقيا (كودزريا codesria) بداكار، و قد تبنت فيه "أكرا" الإعلان الصادر عن الاجتماع في 26 أبريل 2002 و الخاص بتحديات التنمية الإفريقية تجاه النيباد، و ذلك بعد أن توصل المجتمعون إلى أنه

في الوقت الذي نجد فيه العديد من أهداف النيباد المعلنة معبرة عن نوايا حسنة، و تتضمن رؤية، و تمهد لتحقيق الأهداف، إلا أن المعيب في الأمر هو أن ذلك سوف يسهم في إظهار المشاكل التنموية الإفريقية، و سيساعد ذلك في زيادة عداء البيئة الخارجية مع الضعف الداخلي اللذان يشكلان معا المعوقات الأساسية للتنمية الإفريقية.

و قد أوجدت ردود الفعل هذه صدى لدى النقابات التجارية في إفريقيا، فعلى سبيل المثال نددت تلك النقابات في مؤتمر لها، و المسمى بمؤتمر "جنوب إفريقيا لنقابات التجارة (كوساتو Cosatu)" بأن "النيباد تمت صياغتها فقط من خلال المباحثات الحكومية و منظمات التجارة، غير عابئة بالشعب الإفريقي خلفها".

و حذرت "كوساتو" أيضا من أن "المقترحات الاقتصادية و بصفة خاصة الإجراءات الاقتصادية المتعلقة بإقتصاد السوق الإفريقي ستؤدي إلى عدم استقرار السوق الإقتصادي الإفريقي.

و في إطار إستطلاعات الرأي حول النيباد قامت صحيفة "الجارديان" في نيجريا بإجراء مسح ميداني حول المبادرة، و ذلك على عينة بشرية يقدر عددها بـ 1200 شخص يمثلون كافة الولايات النيجيرية، و كانت محصلة المسح الميداني كالاتي:

600 أجابوا "بلا" على السؤال و حوالي 426 فردا أجابوا بأنهم "سمعوا بالنيباد"، و قد أكد إستطلاع الرأي هذا ما نشرته صحيفة "الجارديان" النيجيرية في عددها الصادر في 4 سبتمبر 2002 بأنه يمكن أن نفترض أن معظم النيجيريين ليست لديهم دراية بوجود مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا و المعروفة بالنيباد.

و أخيرا أبرزت صحيفة "الجارديان" في عددها الصادر في 8 أغسطس 2002 انتقادات نقابات العمل و التجارة و الإتحاد الدولي لنقابات التجارة بعدم جدوى النيباد في بيئة تتوالى فيها النزاعات و يتواطأ العديد من الحكومات الإفريقية فيها، مثل حالة جمهورية الكونغو الشعبية.

في النهاية، نجد أن هناك إتجاهين متناقضين، ففي الوقت الذي أيدت فيه الدول الصناعية الكبرى و الحكومات الإفريقية مبادرة النيباد، نجد أيضا رفضا عاما على مستوى المجموعات الإجتماعية و المدنية، مما يثير سؤالا: ماهي مضامين السيناريو المطلوب لإنجاح مبادرة النيباد و هل هناك ضرورة للمشاركة الشعبية؟

نظرا للصيحات التي تعالت و نددت بالمبادرة التي لم يؤخذ فيها رأي القاعدة الشعبية من الأفارقة¹ و في محاولة لتخفيف حدة الإنتقادات التي وجهت للنيباد بسبب المنهج الفوقي في صياغتها و تنفيذها، و عدم مشاركة المجتمع المدني في ذلك، عقدت سكرتارية المبادرة سلسلة من الإجتماعات مع مؤسسات المجتمع المدني من مختلف أنحاء القارة للبحث في كيفية تنشيط دور المجتمع المدني في النيباد، بدأت هذه الإجتماعات بمؤتمر في داكار في أبريل 2002 .

ثم نشطت خلال عام 2003 بعقد أربعة إجتماعات (مارس في "ألينا بغانا"، أبريل في "ليبرفيل بالغابون" ماي في "أكرا"، و يونيو / يوليو في "مابوتو" قبيل قمة الإتحاد الإفريقي)، وقد بحثت هذه الإجتماعات عدة قضايا على رأسها: تعبئة المجتمع المدني لتحقيق النهضة الإفريقية، دعم دوره في تحقيق التسوية السلمية للمنازعات في القارة، و في الحد من الفقر، و الحوار و المشاركة مع المجتمع المدني في إطار مؤسسات النيباد و الإتحاد الإفريقي.

و قد خرجت هذه الإجتماعات بمجموعة من التوصيات أهمها: وجود معهد دائم لمنظمات المجتمع المدني في سكرتارية النيباد، و تمثيل المجتمع المدني في كافة الأجهزة التنظيمية للنيباد على المستوى الوطني، و تشجيع التعاون بين الحكومات و منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني، ودعم و بناء قدرات منظمات المجتمع المدني لتمكينها من المساهمة الفعالة و تنفيذها، و تأكيد إستقلال النيباد عن الشركاء المانحين و التأكيد على دور المجتمع المدني في التوعية بالنيباد.

¹ - صلاح الدين عبد السيد، المرجع السابق، ص. ص. 42-44.

و على المستوى الوطني بدأت بعض المبادرات لدعم مشاركة المجتمع المدني في آليات المبادرة، ففي نيجيريا على سبيل المثال بادر الرئيس "أوباسانجو" في نوفمبر 2003 بتشكيل مجموعة عمل وطنية تضم ثلاثة و عشرين عضوا من رجال الأعمال و عناصر المجتمع المدني لتقييم أداء الحكومة في مجالات الديمقراطية، و الإصلاح الإقتصادي و مكافحة الفساد، و غيرها من مجالات الحكم¹.

و في إطار المساعي الجادة لدعم مشاركة المجتمع المدني هناك مبادرات موازية تتخذها بعض مؤسسات المجتمع المدني، و خاصة المراكز العلمية و البحثية على مستوى القارة للمتابعة و المشاركة و الرقابة على آليات المبادرة.

و يذكر من هذه المحاولات على سبيل المثال مبادرة "الأمن البشري الإفريقي" و التي بدأت في سبتمبر 2003 بمشاركة سبعة مؤسسات بحثية على مستوى القارة، و هي أقرب لعملية مراجعة موازية تقوم بها هذه المؤسسات لمراجعة مدى التزام بعض الدول بمبادئ النيباد.

فالمبادرة تقوم على مبدأ أنه بدلا من انتظار تأسيس أو تمكين مؤسسات الإتحاد الإفريقي من مراجعة إلتزامات الحكومات الإفريقية بمبادئ حقوق الإنسان و الحكم الجيد فإن المجتمع المدني الإفريقي² يمكن أن يبدأ بخلق شبكة للمتابعة، و المشاركة في مراجعة إلتزامات الحكومات الإفريقية بهذه المبادئ الواردة في وثائق الإتحاد الإفريقي و مبادرة النيباد.

و تكمن أهمية مثل هذه المبادرات في أنها تمثل صيغة توفيقية للمشاركة في المبادرة دون الإندماج الرسمي داخلها. فهناك العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي تخشى الإندماج الرسمي داخل المبادرة حتى لا تضطر إلى تقديم بعض التنازلات التي

¹ - إن بناء مجتمع ديمقراطي مستقر و سيادة القانون و التنمية الإقتصادية لا يمكن أن تتحقق في إفريقيا إلا بوجود مجتمع مدني قوي و قطاع خاص و مجتمع سياسي. أنظر في: بيلانشيو جبريولد، الديمقراطية و التحول الديمقراطي في إفريقيا، إفريقيا السلم و النزاع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص. 251 و ما بعدها.

² - أنظر في: عزة عبد المحسن خليل، المجتمع المدني في إفريقيا و آفاق التكامل بين الشعوب الإفريقية، في: د. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، المرجع السابق، ص. 128 و ما بعدها.

لا تتفق مع دورها في مراقبة مسار المبادرة، و توفير عنصر تقييم خارجي لها، و بصفة عامة، و رغم ما يثار عن استبعاد المجتمع المدني من كافة الخطوات السابقة للمبادرة، فإن المبادرة تحمل فرصا جديدة لمشاركة المجتمع المدني و دعم دوره في مراقبة و محاسبة الحكومات الإفريقية، فتقييم مؤسسات المجتمع المدني لأسلوب الحكم الإقتصادي و السياسي سيمثل أحد المدخلات الرئيسية لعملية المراجعة في آلية مراجعة النظراء، كما أن المبادرة ذاتها على الأقل من الناحية النظرية هي في أحد أبعادها مشاركة داخلية بين الحكومات و القطاع الخاص¹ و مؤسسات المجتمع المدني في الدول الإفريقية² لذا يتعين على المجتمع المدني العمل على تيسير الوصول إلى الوثائق المتعلقة بالنيباد و الآلية لتكون في متناول الجمهور، و يتأتى ذلك عن طريق ترجمتها إلى اللغات المحلية³ مع نشر نتائج تقرير الآلية على نطاق واسع، علاوة على ضرورة وضع آلية إتصالية بين الفاعلين في المجتمع المدني كافة و حلفائهم و تنظيم حملات دعائية، و ممارسة الضغوط السياسية على القادة بغرض تعزيز دور المجتمع المدني و مساهمته.

كما يمكن لوسائل الإعلام أن تكون حليفا قيما للغاية للمجتمع المدني، و لاسيما في المراحل الأولى التي لم تحسم الحكومة أمرها فيها حول كيفية إجراء عمليات الآلية، حيث يمكن أن تكون وسائل الإعلام أداة مفيدة لنشر المعلومات للمجتمع المدني علاوة

¹ - لقد كان لإستجابة القطاع الخاص لإستراتيجية النيباد أثر كبير في تشجيعها، و هناك الآن مبادرات للقطاع الخاص في عدد من الدول الإفريقية و على المستوى الدولي و قد أطلقت "مبادرة جماعة أعمال النيباد" عام 2002 تحت قيادة المائدة المستديرة لأعمال الإفريقية، و يوجد في كل من جنوب إفريقيا و نيجيريا و كينيا كما في بعض الدول الإفريقية الأخرى فروع لهذه الجماعة، و على المستوى الدولي فإن المنتدى الإقتصادي الدولي و مجلس أعمال الكومنولث و المجلس المتحد لإفريقيا و المجلس المتحد الكندي يعقدون إجتماعات سنويا حول النيباد لتشجيع الإستثمار في إفريقيا و يشارك القطاع الخاص في تمويل عدد من مشروعات النيباد و منها الكابل البحري للألياف الضوئية و الشبكات الخلوية.

و قد تزايدت مشاركة القطاع الخاص في التعدين بصورة ملحوظة على مدار السنوات القليلة الماضية و زاد إهتمامه بمشروعات المعادن إلى درجة كبيرة و لوحظ عودة الشركات المتعددة الجنسيات إلى إفريقيا بأعداد كبيرة لتمارس أنشطة التنقيب في عدد من الدول مثل بيسوانا و الكونغو الديمقراطية و تنزانيا و مالي.

و قد قام كل شركاء التنمية أيضا بتشجيع القطاع الخاص و خاصة حكومتي إيطاليا و ألمانيا اللتان استضافتا منتديات مهمة للقطاع الخاص في العامين الماضيين، و يؤكد الإهتمام المتزايد و المشاركة من جانب القطاع الخاص على تغير النظرة السلبية عن إفريقيا حول النيباد و القطاع الخاص، أنظر بالتفصيل في: سامية مشالي، المرجع السابق، ص. 80-81.

² - د. السيد فليفل، الإتحاد الإفريقي و التكتلات الإقليمية، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثاني، 2002-2003، المرجع السابق، ص. 27-28.

³ - تم ترجمة الوثيقة الإطارية بشأن الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا إلى اللغات الرسمية الثلاث الأخرى التي تستخدمها الدول الأعضاء في الإتحاد و هي الفرنسية و البرتغالية و العربية. أنظر في: د. عراقي عبد العزيز الشربيني، المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا، مقدمة تعريفية، المرجع السابق، ص. 19.

على حشد الدعم لمبادراته المشتركة، و كذلك للإشارة إلى الحكومة بأن المجتمع المدني¹ على بينة بقواعد الآلية، و سوف يصر على وجود عملية مفتوحة و شفافة.

يمكن القول إجمالاً أن من أهم النجاحات التي حققتها النيباد و الآلية هو أنها قد عملت على فتح المجال السياسي لمشاركة المواطنين في النقاشات السياسية و تعزيز الحوار الوطني مع زيادة الدعوة لتحقيق الحكم الجيد، و تقديم الخدمات على نحو أفضل، و تيسير الحوار بين مختلف الفاعلين على المستوى الوطني حول قضايا الحكم، فقد عملت على تيسير الحوار بين الحكومة و المجتمع المدني، و قطاع الأعمال و المواطنين، و بالتالي خلقت منتدى، حيث يمكن مناقشة قضايا الحكم بكل حرية، و قد أعطى ذلك فرصة للفاعلين غير الحكوميين لإثارة الإهتمامات بشأن تحديات الحكم، و التفاعل بصدها بشكل مباشر مع ممثلي الحكومة، و نتيجة لذلك جاءت غالبية تقارير الآلية موثوقة في تقييم الجوانب الإيجابية، و كذلك السلبية للحكم².

على الرغم من أهمية تلك الإنتقادات و النقائص المشار إليها و بعيداً عن النظرة التشاؤمية للمبادرة، فإن المبادرة بما رسمته من مبادئ عامة تصلح أن تكون إطاراً عاماً لتنمية القارة و أن تقدم حلاً لما عانت منه القارة لفترة ما بعد الإستقلال من ضعف الدولة وفساد النخب و ذلك بما قدمته من صيغة توفيقية لدور الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني في عملية التنمية³.

ثانياً: النيباد/ مدى التقدم في التحول و التطبيق

¹ - أنظر في: د. كاراراش جورج، المجتمع المدني و إنجازات العدالة الإقتصادية و طبيعة التحول الإقتصادي في إفريقيا، ورقة مقدمة في مؤتمر نحو رؤى جديدة لتنمية إفريقيا بدير بان (جنوب إفريقيا) من 26- 28 جوان 2003، أفاق إفريقية، العدد 15، 2003، ص. 69 .

² - نشوى مختار حسين محمد، المرجع السابق، ص. ص. 114-115 .

³ - فلاح أمينة، المرجع السابق، ص. 140 .

أعد المدير التنفيذي بسكرتارية النيباد السيد "وايزمان نكولو" دراسة حول مدى التقدم الذي أحرزته النيباد منذ إطلاقها حتى سنة 2004¹ أي بعد مضي أربع سنوات حول مدى التقدم في التحول و التطبيق أي ما مدى تحقيق أهداف النيباد بعد أربعة سنوات، هل هناك تغير و تحول في سلوك الحكومات الوطنية في إدارة شؤونها و ماذا عن تطبيق برامج النيباد و أداء الإقتصاديات الإفريقية؟

عند تحليل مدى التقدم الذي أحرزته النيباد منذ إطلاق المبادرة في 2001 يجب أن نأخذ في الاعتبار أن عملية تحول دولة أو قارة هي عملية طويلة الأمد لا يمكن تحقيقها في أربع سنوات فقط، و في حالة إفريقيا فإن المهمة أكثر تعقيدا إذا عرفنا أنها قارة تضم 53 دولة².

إلا أن تمّ تسجيل تقدما حثيثا خلال السنوات القليلة الأخيرة الماضية خاصة و أن الإتحاد الإفريقي يدير شؤونه بطريقة مختلفة عن منظمة الوحدة الإفريقية التي سبقته فهو يأخذ مسؤولياته و تعهداته بجدية شديدة و يساعد عدد من الأفارقة في جعله منظمة فعالة.

¹ - عقدت بالجزائر في 23 نوفمبر 2004 قمة رؤساء دول و حكومات البلدان الأعضاء في مبادرة "النيباد" بمشاركة نحو 22 رئيس دولة بينهم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة و ذلك لتقييم نشاطات هذه المبادرة بعد ثلاث سنوات. أنظر في: علاء جمعة، قمة نيباد: المبادرة بعد ثلاث سنوات، مجلة السياسة الدولية، العدد 15، جانفي 2005، ص 220 و ما بعدها.

² - تضم القارة الإفريقية كما هو معروف أكبر عدد من الوحدات السياسية في قارة واحدة على مستوى العالم، حيث تنقسم خريطة القارة إلى 53 وحدة سياسية (دولة) مستقلة، بالإضافة إلى الجمهورية الصحراوية الممثل لإقليم الصحراء الغربية التي إعترفت بها منظمة الوحدة الإفريقية، و تتوزع دول القارة الثلاث و الخمسون على خمسة أقاليم رئيسية و هي: الشمال: ويضم 5 دول و هي: مصر و ليبيا و تونس و الجزائر و المغرب. الجنوب: و يضم 10 دول و هي: جنوب إفريقيا و سوازيلاند و ليسوتو و مالاوي و ناميبيا و بوتسوانا و أنجولا و زامبيا و زيمبابوي و موزمبيق.

الشرق: و يضم 14 دولة و هي: السودان و إريتريا و إثيوبيا و جيبوتي و الصومال و كينيا و أو غندا و تنزانيا و رواندا و بوروندي و جزر القمر و سيشل و مدغشقر و موريشيوس.

الغرب: و يضم 16 دولة و هي جزر الأس الأخضر و السينغال و غامبيا و موريتانيا و مالي و بروكينا فاسو و غينيا بيسا و غانا و غينيا و ليبيريا و سيراليون و ساحل العاج (كوت ديفوار) و توجو و بنين و نيجيريا و النيجر.

الوسط: و يضم 8 دول و هي الكونغو الديمقراطية (كينشاسا) و الكونغو (برازافيل) و الجابون و غينيا الإستوائية و إفريقيا الوسطى و الكاميرون و تشاد و ساوتومي و برنسيب.

أنظر حول دول القارة المعترف بها و الدول التي لم تلقى إعترافا دوليا بها في: د. محمود أبو العينين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، 2001، 2002، المرجع السابق، ص. 417.

تظهر التغييرات المهمة في الطريقة التي يقود بها الإتحاد الإفريقي حل النزاعات و يدير بها بناء السلام مثلما حدث في كل من بورندي، ليبيريا، الكونغو الديمقراطية، الكوت ديفوار و السودان.

إن الأجهزة الرئيسية في الإتحاد الإفريقي قد تم تعزيزها في إطار مهامها، ميزانياتها و قياداتها، و يعكس هذا مبادئ النيباد و تعهداتها التي تعطي القوة و التوجيه لهذه التغييرات، و نتيجة لذلك فإن مفوضية الإتحاد الإفريقي لديها تمثيل أقوى و قدرة أفضل من مثيلتها السابقة أمانة منظمة الوحدة الإفريقية، و الأكثر من ذلك فإن مجلس السلم و الأمن لديه هيكل قيادي أفضل و إجراءات فاعلة أكثر فعالية، و قد شوهدت فوائده بوضوح في العديد من المواقف.

من الملاحظ أن القادة الأفارقة – من خلال النيباد – لم يتولوا فقط الأماكن القيادية في أجندة النهوض بالقارة إقتصاديا و إجتماعيا، بل أنهم أيضا قاموا بتحويل محتوى الأجندة و أحرزوا تقدما في تغيير السياق الدولي كذلك.

و قد أصبحت سياسات النيباد و أولوياته هي إطار العمل المقبول دوليا لتنمية إفريقيا، و قد نالت آلية مراجعة النظراء، و هي أحد إبتكارات النيباد قبولا دوليا، و بالإضافة إلى ذلك فإن الزراعة و البنية الأساسية و العلوم و التكنولوجيا و التكامل الإقتصادي الإقليمي التي لم تكن من بين الأولويات الرئيسية على أجندة شركاء التنمية قد احتلت موقعا مركزيا.

و بمعنى آخر فإنه من خلال النيباد استطاع القادة الأفارقة إحداث تغيير جوهري في مسيرة التنمية، و قد تم استبدال المدخل الضيق لأوراق استراتيجية خفض الفقر بمدخل شامل للتنمية.

و هناك تطور آخر مثير و هو دعم الديمقراطية¹ و إدارة الإقتصاد كبير الحجم عبر القارة، و لعلنا نلاحظ العديد من الإنتخابات الناجحة و التغيير السلمي للقيادات كل عام مثلما حدث في موزمبيق و ناميبيا و طوجو.

و قد بلغ متوسط معدل النمو الإقتصادي في القارة عام 2004 بنسبة 5% و هو أعلى معدل في غضون ثمانية أعوام، و تراجع متوسط العجز المالي للقارة إلى صفر تقريبا، كما بلغ معدل النمو الإقتصادي إلى 3.7 % في عام 2003 و 2.9 % عام 2002.

و بالطبع فإن التحدي الحقيقي هو كيفية المحافظة على هذا الإتجاه نحو زيادة المعدل ليصل إلى 7 % و من المعتقد أن الظروف تدفع هذا الإتجاه للإستمرار، و كما لقيت الإصلاحات في إفريقيا مصداقية من المتوقع أن تحصل المزيد من شركات القطاع الخاص على مزايا من قانون الفرص و النمو الذي أصدرته الولايات المتحدة و إتفاقيات الإتحاد الأوروبي من خلال زيادة التصنيع و الصادرات من إفريقيا.

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك إتجاه لتسريع تطبيق برامج النيباد في السنوات القادمة، و قد انتهت الإستعدادات و المشاورات لتنفيذ "البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الإفريقية" CAADP، كما حددت التجمعات الإقليمية و الحكومات الوطنية لمشروعات ذات الأولوية القصوى و الإجراءات ذات الأولوية، كما اتفقت الحكومات على اعتماد ميزانية وطنية متزايدة للزراعة تبلغ 10% سنويا على مدار خمس سنوات، كما تم تشجيع شركاء التنمية و المؤسسات متعددة الأطراف. و قد قدم كل من منظمة الزراعة و الأغذية و الصندوق الدولي للتنمية الزراعية و البنك الدولي و الوكالة الإفريقية للتنمية الدولية و برنامج الغذاء العالمي دعما ملحوظا من أجل تطوير البرنامج الشامل للتنمية الزراعية¹.

¹ - يؤكد إعلان نيباد أن تحقيق أهداف التنمية يستلزم أن يتحمل القادة الأفارقة مسؤولية مشتركة عن النهوض بالديمقراطية و حقوق الإنسان و حمايتها في بلادهم و ذلك بإيجاد مقاييس واضحة للمحاسبة و الشفافية و الحكم الرشيد. أنظر في: جيم وبتمان، إفريقيا و العولمة، إفريقيا السلم و النزاع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص. 295 و ما بعدها.

¹ - هناك العديد من التحديات التي تواجه عملية التنمية الزراعية في إفريقيا تتركز في: التصحر و تؤكد تقديرات النيباد إلى أن إفريقيا تفقد ما يزيد قيمته عن 4 مليار دولار من عناصر التنمية الغذائية كل عام، كما يضيف خبراء النيباد أن الحروب

و قد تم إحراز تقدم ملحوظ في تطبيق البرامج الأخرى للنيباد مثل برامج الصحة و التعليم و البيئة و العلوم و التكنولوجيا، كما يتضح من خلال مايلي:

1- في مجال الصحة:

على رأس أجندة التنمية تم إعطاء الأولوية لدفع جهود مكافحة الأمراض و الوقاية و العلاج و في 2001 دعت النيباد لمستويات غير مسبقة من الإستثمار في الصحة من أجل دفع جهود التنمية الإجتماعية و الإقتصادية، و منذ ذلك الحين بذل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز² و السل و الملاريا جهودا عاجلة، و تمثل خطة النيباد لمكافحة الإيدز استراتيجية عاجلة للقضاء على هذا الفيروس³.

و قد كان للدعم المتزايد للنظم الصحية المتكاملة كقادرة للتنمية و للإتجاهات الحديثة لتدريب المسؤولين عن الصحة الفضل في التأثير على السلوك إفريقيا و دوليا.

كما استمرت المشاركة الإفريقية مع منظمة الصحة العالمية خاصة مكتبها الإقليمي في إفريقيا في تحقيق نتائج إيجابية¹.

2- في مجال التعليم:

الأهلية في إفريقيا و دورها في آفة التصحر حيث خسرت القارة حوالي 30 % من إنتاجية أراضيها إذ أدت الحروب في الكونغو الديمقراطية و سيراليون إلى نزوح ملايين السكان من الريف و بالتالي توقف النشاط الزراعي. حول مشكلات التنمية الزراعية في إفريقيا، أنظر في: د. محمد عبد المنصف، الأمن الغذائي و التنمية في إفريقيا، آفاق إفريقية، العدد 21، ص. 81 و ما يليها.

² - تم توصيف مرض الإيدز بأنه أحد التهديدات الأمنية الجديدة في مجلس الأمن الدولي، و ذلك في القرار رقم 1308 لعام 2000. أنظر في: صوفي هارمان و وليام براون، ترجمة علي الحداد، المكانة المتغيرة للقارة الإفريقية في العلاقات الدولية، آفاق إفريقية، العدد 41، 2014، ص. 136 .

³ - لقد ساهم المثلث العدواني في شل قدرات القارة الإفريقية على النهوض و تعني بذلك مثلث الفقر و المرض و الجهل. أنظر في: سالم محمد الزبيدي، الإتحاد الإفريقي في ظل النظام الدولي الجديد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، جامعة النيلين، الخرطوم، 2003، ص. 85 .

¹ - يلاحظ أن هناك نقصا كبيرا في الإصابات بتلك الأمراض في كل الدول الإفريقية و يأتي ذلك نتيجة للإهتمام الذي أولاه المجتمع الدولي خاصة منظمة الصحة العالمية و الحكومات الإفريقية و منظمات المجتمع الدولي مما أثر إيجابا في تخفيض وفيات الأطفال إذ ظل عدد الأطفال الموتى من 117 لكل ألف طفل إلى 97 في عام 2012 و يتوقع أن يكون 52 طفل لكل 100 طفل مولود عام 2015 و يلاحظ كذلك تحسين صحة الأمهات إذ أن هناك 990 حالة وفاة لكل 100.000 امرأة عام 1990 و انخفض إلى 510 عام 2013 و يتوقع أن ينخفض إلى 250 في عام 2015.

حول البرامج الصحية المتعلقة بتحقيق أهداف الألفية، أنظر بالتفصيل في د. يوسف خميس أبو رفا، الأوضاع الصحية في إفريقيا، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الأول 2013، 2014، المرجع السابق، ص. 247 و ما يليها.

أنظر أيضا حول مؤتمر البرلمانين الأفارقة المنعقد في مدينة برازافيل تحت عنوان "الصحة أساس للتنمية في إفريقيا"، إفريقيا و النقابات النووية الخطرة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية المنعقد بالقاهرة، يومي 27- 28 ماي 2001، ص. 50.

تم دعم تنمية التعليم عن بعد بالمشاركة مع بعض الجامعات في إفريقيا مثل جامعة إفريقيا و الجامعة الإفريقية في كينيا و الجامعة القومية المفتوحة في نيجيريا و كان التركيز الرئيسي على تدريب المدرسين في عدد من الدول الإفريقية، و شمل الدعم أيضا إعداد إستراتيجيات التعليم فيما بعد النزاعات في كل من موزمبيق و الكونغو الديمقراطية و أنغولا و رواندا.

و المبادرة الأخرى المهمة جدا هي التوسع في مركز تعليم العلوم و الرياضيات و التكنولوجيا في نيروبي - كينيا - و تحويله إلى مشروع إقليمي للنبياد، و تعد اليابان الشريك الرئيسي للتنمية في هذه المبادرات².

و من أهم مبادرات النبياد التي وصلت مرحلة التطبيق هو مشروع المدرسة الإلكترونية و مشروع الكابلات البحرية في مجال الألياف الضوئية، كما تم تطوير إطار العمل في مجال الحكومة الإلكترونية، و قد ركزت المرحلة الأولى من المشروع على البرلمان الإلكتروني و هو ما سوف يمكّن البرلمانات الإفريقية من سهولة الحصول على المعلومات المرتبطة بالأدوار التشريعية.

و يعتبر الرئيس السنغالي "عبد الله واد" رائد مبادرة تمويل التكافل الرقمي التي تم إطلاقها في "جنيف" في 14 مارس 2005 و التي سوف تهتم بالتوسع في خدمات الكمبيوتر في المناطق الريفية¹.

إن برنامج نبياد الخاص بالمدرسة الإلكترونية² يعتبر خطة طموحة لتوفير تسهيلات الأنترنت و الحاسوب لجميع المدارس في القارة الإفريقية.

²- أعلن رئيس مجلس الوزراء الياباني "جونتشير و كيزومي" مع ممثلي 31 سفارة إفريقية معتمدة في طوكيو عن استعداد حكومته لمساعدة إفريقيا من خلال تبني "أجندة عمل طوكيو" و التي تتوجه أساسا و تحديدا إلى تخصيص ملياري دولار خلال السنوات الخمس القادمة لمساعدة الدول الفقيرة، و في مقدمتها الدول الإفريقية، و سوف يوجه هذا المبلغ للمساعدة في التنمية الإفريقية خاصة و أن اليابان تتمتع بخبرة مميزة يمكن أن تقدمها للدول الإفريقية إضافة إلى تمويل مشروعات خاصة بالتعليم و الصحة.

حول دعم اليابان للتنمية الاقتصادية و الإجتماعية في إفريقيا، أنظر في: د. جلال عبد المعز عبد الرحمان، المرجع السابق، ص. 67.

¹- سامية مشالي، المرجع السابق، ص. ص. 77-78.

إن "ساكيميك" و هي مجموعة من 15 وزارة من وزارات التربية و التعليم في جنوب و شرق إفريقيا تتولى أنشطة بحث و تدريب متكامل لرصد و تقويم نوعية تعليم الأساس، و الحصول على معلومات يمكن استخدامها من قبل صانعي القرار لتخطيط و تحسين نوعية التعليم في إفريقيا، لفترة 10 سنوات، فإن صندوق التعليم الطلاب في ولاية "أناكورا" شمال شرق "بنين" إذ أنه أكثر من 450 طالبا قد تمكنوا من البقاء في مدارسهم لمتابعة برامجهم.

كما ساهمت بعض المنظمات الدولية في التعليم في إفريقيا كمنظمة (مدينة نيويورك) غير الربحية، و سعت لتطوير تعليم البنات في كل من قارة آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية، و ذلك بتسهيل الكفالة و الرعاية من خلال تعليم الأطفال¹ بوسائل خلاقة و مبتكرة.

و قد دعمت منظمة تعليم أبناء إفريقيا آلاف الصغار بمنح دراسية طويلة الأجل، و لديها برامج لبناء المدارس الابتدائية في المجتمعات الريفية، و لقد شيدت سبع مدارس و هي تقوم بتمويل العديد من المدارس الأخرى.

ضف إلى المدرسة النموذجية الابتدائية التي افتتحت في منطقة "كوجي" في نيجيريا عام 2002، و قد قدمت منحا دراسية للأطفال في زمبابوي ليتلقوا تعليمًا أفضل².

3- في مجال البيئة:

هناك تمويل مضمون لتعيين خبراء في كل مركز بيئة إقليمي، و قد تم تطوير خطط نبياد الإجرائية الفرعية للبيئة من خلال مراكز البيئة الإقليمية على أساس إطار عمل

² - حول المجتمع المعلوماتي. أنظر في: د. محمود وهيب السيد، الواقع المستهدف في جريمة تدمير نظم المعلومات الإلكترونية، مجلة مركز بحوث الشرطة، القاهرة، العدد السابع عشر، جانفي 2000، ص. 217.

¹ - يرصد البنك الدولي أحوال التعليم في دول شمال إفريقيا و بعض دول الشرق الأوسط بنسبة 99.8%، حيث يسجل نسب الإلتحاق في التعليم للأطفال من بين 6 إلى 10 سنوات على النحو التالي: اليمن 50 %، تونس 97 %، سوريا 91 %، مصر 84 %، الجزائر 95 %، الأردن 100 %، العراق 79 %. أنظر في: د. فرج عبد الفتاح فرج، التكامل الإقليمي في شمال إفريقيا و متطلبات التنمية البشرية في ظلّ العولمة، في: د. محمد عاشور، التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا الواقع و التحديات، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، المرجع السابق، ص. 78. و أنظر كذلك المادة 28 من إتفاقية حقوق الطفل.

² - د. عبد المجيد عبد الرحيم الحاج، قضايا التعليم في إفريقيا (المبادرات المؤثرة لتطوير التعليم في إفريقيا)، التقرير الإستراتيجي الإفريقي الأول 2013-2014، المرجع السابق، ص. 261 - 262.

خطة نيباد الإجرائية للبيئة، و يعد برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة و برنامج البيئة العالمي هما الشريكان الرئيسيان في هذا المشروع.

4- في مجال البنية التحتية:

خلال السنوات الثلاث الماضية أعطى بنك التنمية الإفريقي و البنك الدولي أولوية متزايدة لبرامج النيباد لتنمية البنية التحتية، و تم تمويل مشروعات توصيل الكهرباء في غرب و جنوب إفريقيا و شبكات الطرق و تقدر المبالغ التي خصصت لهذه المشروعات أكثر من 5 مليون دولار، و تعد كندا¹ و اليابان الممولان الرئيسيان لهذه المشروعات.

5- في مجال المياه

و قد أنشأ الإتحاد الأوروبي مشروعاً للمياه² تكلف 500 مليون يورو، كما خصصت مفوضية الإتحاد الأوروبي مبلغ 10 مليون دولار لإعداد الخطط الإجرائية للتنمية المتكاملة لعشرة أحواض أنهار في إفريقيا هي : نهر السنغال و فولتا العليا و النيجر و بحيرة تشاد و نهر النيل و بحيرة فكتوريا و نهر الكونغو و زامبيزي و أوكافانجو و منكواورانج.

6- في مجال الأمن و السلم

يتولى الإتحاد الإفريقي مسؤولية حفظ السلام و الأمن في القارة، و يشمل ذلك مجلس السلم و الأمن و نظام الإنذار المبكر على مستوى القارة و مجلس الحكماء و قوة

¹ - إنعكست الشراكة الكندية - الإفريقية في إعلان "جان كريتيان" رئيس وزراء كندا لدعم التنمية في إفريقيا، ففي مجال البنية التحتية تم تخصيص 100 مليون دولار لتشجيع الإستثمار في القطاع الخاص للدخول في مشروعات البنية التحتية مثل تشييد الطرق و أنابيب المياه الصالحة للشرب. حول جوانب الشراكة الكندية - الإفريقية، أنظر في: بسمة حافظ، الشراكة الكندية - الإفريقية، آفاق إفريقية، العدد 15، 2003، ص. 57 و ما يليها.

² - في إفريقيا، تمثل قضية المياه إحدى التحديات الأنية و المستقبلية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية و المشاريع الإنتاجية و الأمن القومي لدول القارة. الآن هناك عدد من التهديدات التي تواجه الدول الإفريقية، ذات الصلة بالمياه. أنظر في: د. النذير محمد التوم شاع الدين، قضايا المياه و الأمن في إفريقيا، التقرير الإستراتيجي الإفريقي الأول 2013-2014، ص. 119 .

يضم برنامج تنمية و تطوير البنية التحتية في إفريقيا ما يقرب من 51 مشروعاً ذا أولوية بقيمة 70 مليار دولار و ذلك من خلال الفترة من 2012 و حتى 220. أنظر في: شيرين ماهر- دينا نصر، المرجع السابق، ص. 85.

الطوارئ الإفريقية و يرتبط دور النيباد في السلم و الأمن³ بإعادة البناء فيما بعد النزاعات¹ و تعبئة موارد صندوق السلم التابع للإتحاد الإفريقي و تحسين قدرة الفاعلين المحليين.

7- في مجال الحكم الرشيد:

نشطت النيباد في مجال تطوير إطار عمل لتعزيز إطار عمل لتعزيز كفاءة الحكم الرشيد في الدول الإفريقية²، و قد تمت المبادرة بقيادة وزراء الإدارة و الخدمات العامة الأفارقة و قدم الإتحاد الأوروبي التمويل للمرحلة الأولى من التطبيق، و قد روعي في تطبيق برامج النيباد في هذا المجال اعتبارات الكفاءة و ضمت مجموعة الخبراء متخصصين في قضايا التنمية و تعمل هذه الوحدة بالتعاون مع مفوضية الإتحاد الإفريقي و اللجان الاقتصادية الإقليمية³.

و إلترمت الدول الإفريقية بدعم مبادئ الحكم الرشيد، و في ذات السياق عبرت وزيرة التنمية و التعاون الإقتصادي الألمانية في ماي 2001 أنها خطوة جريئة أن يقترح القادة الأفارقة عزل الأنظمة التي لاتستند إلى الحكم الرشيد عن برامج القارة المشتركة⁴.

ثالثا: النيباد أحد أهم الرهانات للدبلوماسية الجزائرية

منذ إنطلاقها عام 2001 شكلت النيباد أهم الرهانات في سياسة الجزائر الخارجية و التي سمحت لها بإثراء سجلها على مستوى القارة السمراء، جاءت هذه الشراكة التي

³ - من أهداف النيباد الرئيسية القضاء على الفقر و تحقيق التنمية المستدامة و لكن كشرط مسبق لتحقيق هذه التنمية ظهرت أيضا "مبادرة السلام و الأمن و الديمقراطية و الحكم السياسي" و منذ ذلك الحين، و على الرغم أن الشراكة الجديدة لم تركز كثيرا على الصراعات أو الأمن إلا أن جدول أعمالها الأمني انتشر بصفة عامة داخل الإتحاد الإفريقي حيث يجري تصنيفها ضمن صلاحيات مجلس السلم و الأمن. حول دور النيباد في السلم و الأمن الإفريقي، أنظر في: د. أميرة محمد محمد عبد الحليم، الأمن الإفريقي بعد انتهاء الحرب الباردة، المرجع السابق، ص. 125 و ما يليها.

¹ - حول مقترحات الدكتور بطرس غالي، في بناء السلم بعد إنتهاء النزاعات. أنظر في: محمود أبو العينين، إصلاح الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص. 42.

² - نشر البنك الدولي في شهر جويلية 2007 دراسة عن مؤشرات الحكم و تقيس الدراسة خمسة أبعاد للحكم بوصفه فن و عملية إتخاذ القرار و هو المقياس الأهم للحكم على طبيعة التحول الديمقراطي منها، الصوت و المحاسبة، الإستقرار السياسي، كفاءة الحكومة، سيادة القانون، كبح الفساد. أنظر في: بيلاتشيوجريوولد، الديمقراطية و التحول الديمقراطي في إفريقيا، إفريقيا السلم و السلم و النزاع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص 242 و ما بعدها.

³ - سامية مشالي، المرجع السابق، ص. ص. 79-80.

⁴ - د. مصطفى كامل السيد، المرجع السابق، هامش رقم 33، ص. 140.

بادر بها كل من الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" و رؤساء دول نيجيريا و جنوب إفريقيا و السنغال لتضع "**خارطة الطريق**" لبناء إفريقيا و تكون بديلا لتسوية تعقيدات القارة الإفريقية المتراكمة عبر قرار سياسي مستقل يسقط إلى الأبد الإشكالية المفرطة على الخارج، كما أكد ذلك الأمين التنفيذي لمبادرة النيباد "**إبراهيم مايكي**" بمناسبة الذكرى 11 لإنشائها.

و حاول المبادرون عبر هذه الشراكة تغيير الصورة المرسخة عن إفريقيا كقارة البؤس و الانقلابات العسكرية و النظم السياسية الهشة، و في هذا السياق عملت الجزائر في تجسيد المشاريع الإقتصادية الكبرى دون إهمال السياسة منها في إطار هذا البرنامج الإفريقي الطموح، و ذلك من أجل بلوغ أهداف الألفية للتنمية على المستوى الوطني و القاري و الدولي¹.

و قد أهّل المحور الجيو – استراتيجي الذي تحتله الجزائر للعب دور محوري في منطقة إفريقيا، و سعيها منها لخلق فرص للتنمية على مستوى القارة جعلت الدبلوماسية الجزائرية من مشروع النيباد "**شغلها الشاغل**" من أجل التوصل إلى إشراك إفريقيا في المشاريع الدولية الكبرى.

و في هذا الصدد قطعت الجزائر شوطا معتبرا في مسار المشاريع الكبرى المراهن عليها في إحداث التكامل الإقليمي و الإتصال لاسيما المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء (لاغوس – النيجر) مرفوقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مروراً بالجزائر و النيجر و الخطوط الحديدية و الطرق البرية، مشروع خط الغاز الذي يربط بين نيجيريا و الجزائر، و آخر بين تونس و ليبيا، و ثالث بين الجزائر و إسبانيا هذا فضلا عما أحرزته النيباد من تقدم في المجالات المتصلة بالزراعة و تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات².

¹ – فيما يخص تكنولوجيا المعلومات في إفريقيا أقر القادة الأفارقة دمج هذه الإستراتيجية في أجندتها الإنمائية المتعلقة بالعلم و التكنولوجيا و الابتكار. أنظر في: د. سمر إبراهيم محمد، الدورة الثالثة و العشرون لقمة الإتحاد الإفريقي، المرجع السابق، ص. 119 و ما بعدها.

² – أنظر في: غول لخضر، التربيّة الصحية و التنمية في البلدان النامية، الجزائر نموذجا، المرجع السابق، ص. 20.

و نفذت الجزائر الجزء الخاص بها من مشروع شبكة الألياف البصرية الرابط بين (الجزائر- أبوجا) و يجري العمل حاليا على توفير خط ينطلق من العاصمة الجزائرية إلى الحدود النيجيرية إلى جانب خط آخر يربط بين الحدود الجزائرية النيجيرية مرورا بـ "زندان" بالنيجر مع الإشارة إلى توسعة أخرى لهذه الشبكة تمت برمجتها من أجل تغطية المنطقة من الحدود الجزائرية المالية إلى غاية منطقة "غاو" بمالي.

و سيتدعم الجزء الجزائري من هذه الشبكة عبر خط جديد طوله 750 كلم من الألياف البصرية يمتد على طول خط تحويل المياه بين عين صالح و تمنراست الذي تم تدشينه مؤخرا حيث أنجزت الشبكة الجزائرية حسب المقاييس الدولية. و حرصت الجزائر دوما على تبني طرحا إفريقيا يعتمد على تبني استراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة و الفرص المتكافئة لدول القارة من خلال إدراك أهمية مساعدة القارة من أجل ترقية منشآتها القاعدية و مشاريعها الهامة القادرة على توفير فرص جديدة للتبادل ما بين المناطق و داخل المناطق نفسها.

كما استطاعت الجزائر أن تجعل القارة من خلال النيباد شريكا مهما و قطبا جديدا للتنمية في الإقتصاد العالمي¹.

و صارت إفريقيا تشارك باستمرار في قمم المجموعة الصناعية الكبرى الثماني لطرح إنشغالاتها و مطالبها، و رافعت الجزائر في العديد من المحافل الدولية من أجل النيباد و أسسها و أهدافها انطلاقا من مكانتها داخل الهيئة إذ أنها عضو هام في أجهزتها "الأساسية" و من بينها الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء.

و تعتبر هذه الأخيرة حيز زاوية في "نيباد" حيث تسمح للدول الإفريقية بتقييم التجارب المختلفة و الاستفادة منها لتطوير مستوى الأداء السياسي و الإقتصادي و

¹ - نصت المادة 3 فقرة 9 من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي على " إيجاد الظروف اللازمة التي تمكن القارة من أداء دورها الصحيح في الإقتصاد العالمي"

الإداري و ترشيد الحكم¹ و التعاون لحل المشاكل التي تواجه بعضها.

و كانت آلية التقييم قد استعرضت تقرير الجزائر في فيفري 2009 وفق المعايير الأربعة و هي الديمقراطية و الحكم الراشد و الإدارة الإقتصادية و حوكمة الشركات و أخيرا التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

و برز الدور الذي لعبته الجزائر دفاعا عن النيباد جليا من خلال مداخلات الرئيس بوتفليقة الذي دعا في قمة فرنسا – إفريقيا "بنيس" فرنسا شهر ماي من سنة 2011 إلى شراكة متوازنة تأخذ بعين الاعتبار مصالح إفريقيا من خلال تبادل شروط التنمية، و أوضح رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في سيرت (ليبيا) خلال القمة العربية – الإفريقية التي عقدت في أكتوبر 2010 مقارنة تقوم على "التكامل بين الدول الإفريقية² و الدول العربية³" بالنظر لعلاقات الجوار التي تربط بين العديد من دول الكتلتين.

أما خلال قمة أوروبا – إفريقيا في نوفمبر 2009 فدعا رئيس الجمهورية إلى طرح تصورات الجزائر، و من ورائها دول القارة إلى التأسيس "لشراكة حقيقية" بين إفريقيا و أوروبا⁴ لاسيما في المسائل الجوهرية المتعلقة بالتنمية و السلم و الأمن و تقليص الهوة بين الشمال و الجنوب، و علاوة على قطاع التنمية و الإقتصاد سجلت إفريقيا بفضل مساعي الجزائر في إطار مبادرة النيباد خطوات هامة في مجال السلم و الأمن و تعزيز دولة القانون و الديمقراطية.

و في هذا المجال حققت الجزائر نتائج إيجابية في مجال الوقاية من النزاعات أو تسويتها، و ذلك بفضل مصداقيتها و تجربتها المعتمدة على مبدأ الحوار و خيار الحل

¹ - حول أهم أسس ترشيد الحكم. أنظر في: د. إبراهيم نصر الدين، إفريقيا في الفكر السياسي المصري، رؤية أولية، آفاق إفريقية، العدد التاسع، 2003، ص. 62.

² - أنظر حول مداخل الدكتور بطرس غالي في افتتاح دورة الدول الإفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية في 2 نوفمبر 1988 بشأن التكامل بين الدول الإفريقية في: د. محمود صلاح الدين الدعوشي، تحديات و جهود التنمية في إفريقيا، إفريقيا و تحديات القرن الحادي و العشرين، المرجع السابق، ص. 123 و ما بعدها.

³ - حول توثيق و دعم التكامل بين الدول العربية و الإفريقية. أنظر في: د. صالح أبو بكر علي أحمد، دور المنظمات الدولية و الإقليمية في العلاقات الدولية "دراسة على العلاقات العربية الإفريقية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص. 49 و ما بعدها.

⁴ - حول مبررات التكامل مع الدول المتقدمة كإستراتيجية بديلة للتكامل الإفريقي. أنظر في: د. محمد عاشور مهدي، التكامل الإقليمي في إفريقيا، الضرورات و المعوقات، مقدمة نظرية، القاهرة، 2007، ص. 134 و ما بعدها.

الدبلوماسية الجزائرية عبر مشوارها الإفريقي في استحداث استراتيجيات و آليات كفيلة بمواجهة تحديات العولمة المتسارعة التي تواجهها القارة السمراء لاسيما أمام التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية و المالية التي يشهدها العالم¹ .

و تأسيسا على ذلك فإن الجزائر التي كانت من مؤسسي المبادرة تمضي قدما في تفعيل برامج النيباد التنموية و الإصلاحية و الرأي على التعريف بها و توعية فئات المجتمع و قطاعاته بأهمية المبادرة على الصعيدين القطري و الإقليمي و العالمي.

خاتمة

¹ - النيباد... أهم الرهانات في سياسة الجزائر الخارجية على مستوى القارة السمراء يوم 04-07-2015 تصفح على الموقع: <http://www.djazairess.com/aps/254815>

مما لاشك فيه أنه كان للعمل الدبلوماسي إبان الثورة التحريرية دورا هاما إن لم نقل رئيسيا في إستقلال الجزائر، فقد ساهمت التحركات الحثيثة لأعضاء جبهة التحرير الوطني في بلوغ الهدف المنشود الذي اندلعت من أجله الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954.

و إذا كان قادة جبهة التحرير الوطني عند تأكيدهم على ضرورة الإعتماد بالدرجة الأولى على العمل المسلح، فإن الامور تغيرت مباشرة بعد ثلاث سنوات من إندلاع الثورة، حيث عرفت هذه السنوات لاسيما بعد مؤتمر الصومام تحركات دبلوماسية تصب في تدويل القضية الجزائرية من أجل إبلاغ الرأي العام الدولي بالأعمال الشرسة التي كان الجيش الفرنسي يرتكبها في حق الشعب الجزائري.

كما استطاعت الدبلوماسية الجزائرية آنذاك أن تدق أبواب أوروبا و الأمم المتحدة بنيويورك و كسب حماس الشعوب و إقناعهم بعدالة القضية الجزائرية، و لعل أول إنتصار دبلوماسي على المستوى الدولي بالنسبة لقادة جبهة التحرير الوطني كان إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجلسة العاشرة للأمم المتحدة.

كما أثبتت الدبلوماسية الجزائرية حنكة مفاوضاتها الذين عملوا على صون حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره و استقلاله و ورسم مضامين السياسة الخارجية الجزائرية.

و هكذا تبلورت تدريجيا ملامح الدبلوماسية الجزائرية غداة الإستقلال بواسطة هيئات نشطة عملت على تقديم الدعم المادي و الدبلوماسي للحركات التحريرية الإفريقية سواء من خلال العلاقات الثنائية مع هذه الحركات أو في الإطار الجماعي كالمنظمة القارية، خصوصا أن الجزائر تعد من بين المؤسسين لمنظمة الوحدة الإفريقية و عضوا فاعلا و مؤثرا في لجنة التحرير التابعة للمنظمة.

و على هذا الأساس سعت الدبلوماسية الجزائرية لنصر القضايا التي تتصل بدوائر إنتمائها و مؤازرة الأفارقة في محاربة الإمبريالية، كما عملت الدبلوماسية الجزائرية على حل العديد من الخلافات و تسوية بعض النزاعات في الدائرة العربية و الإفريقية.

ترتكز الدبلوماسية الجزائرية في تعاملها مع النزاعات الدولية على عدة مبادئ تقرها مواثيق المنظمات الدولية و الإقليمية كالأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي و التي تتكامل مع المبادئ التي نصت عليها مواثيق الثورة و لا تزال تتمسك بمعظمها إلى اليوم و من أهمها قدسية الحدود الموروثة عن الإستعمار، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، استقلال القرار الوطني، تصفية جميع أشكال الإستعمار و حسن الجوار، التسوية السلمية للنزاعات.

و قد رافق هذه المبادئ التي تكتسي أهمية بالغة في القانون الدولي حرص الدبلوماسية الجزائرية على تكريس الحلول السياسية و الدبلوماسية عبر المفاوضات و الوساطة و المساعي الحميدة كأفضل وسائل لتسوية النزاعات الدولية.

كما تجسد أعمال الدبلوماسية الجزائرية لمبدأ الحل السلمي للنزاعات الدولية في العديد من النزاعات و من أهمها حل النزاع الإثيوبي- الإريتري و قيادتها للوساطة و المفاوضات بين طرفي النزاع تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية.

كون الجزائر بلدا جادا و مسؤولا إستطاع أن يكسب ثقة القادة الأفارقة خلال المؤتمر الخامس و الثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية التي حولها رسميا لأداء و ساطتها في تسوية النزاع الإثيوبي -الإريتري و بعد مفاوضات شاقة مباشرة و غير مباشرة توصلت إلى إتفاق وقف إطلاق النار الذي يعتبر مرحلة أولية أفضت إلى وقف المعارك و هذا الإتفاق الإطار مهّد للدبلوماسية الجزائرية و بتفويض من طرف الدورة الـ 36 لقمة رؤساء الدول و حكومات الإتحاد الإفريقي لمواصلة و إستكمال مرحلة التسوية النهائية و الشاملة لجوانب النزاع الذي كّل بإتفاق سلام شامل و نهائي وقع بالجزائر بحضور عدة دول و منظمات دولية.

إن تدخل الجزائر في النزاع الإثيوبي - الإريتري في زحم الدبلوماسية الليبية و المصرية و المبادرة الرواندية - الأمريكية، كان متعدد الأبعاد، منها فك العزلة التي كادت تعصف برصيدها الدبلوماسي و في المقابل إعادة الإعتبار للدور المحوري للجزائر ضمن الدائرة الإفريقية كون السياسة الإفريقية للجزائر واجهت مجموعة من

التحديات على جميع المستويات الوطنية و الإقليمية و الدولية نتيجة تفاعل عدة عوامل منها تأثير العشرية السوداء، و تداعيات نهاية الحرب الباردة و التغيرات السياسية بشمال إفريقيا من مشاكل أمنية و إقتصادية و سياسية تأثرت بها الجزائر و الساحتان الإقليمية و الدولية.

كما أثرت هذه التحديات داخليا و خارجيا على الدبلوماسية الجزائرية، فعلى المستوى الداخلي نجد التحديات السياسية و الأمنية التي أدت بمؤسسات الدولة إلى الإستمرار في التركيز على إدارة الوضع الداخلي و حمايته من تداعيات التغيرات السياسية و المشاكل الأمنية في محيطها الإقليمي على حساب السياسة الإفريقية، و بالتالي كان من الطبيعي أن تتأثر الدبلوماسية الجزائرية بسبب تردي الوضع الأمني الداخلي.

و بناء على هذه الظروف الداخلية لم يتجاوز النشاط الدبلوماسي الجزائري في القارة دور الوساطة في بعض النزاعات الداخلية في كل من مالي و النيجر و المشاركة الدورية للمنظمة، لذا وصفت سياستها الخارجية في تلك المرحلة بالدفاعية أكثر من المبادرة و القيام بدور يليق بمكانتها الجغرافية و قدراتها الإقتصادية و العسكرية و نفوذها التقليدي.

تلت التحديات الأمنية التحديات الإقتصادية نتيجة الأزمة الإقتصادية التي عانت منها الجزائر في التسعينات، فتقلص النشاط الخارجي الجزائري و ركز خلال هذه المرحلة على التقارب مع القوى الغربية و المنظمات المالية العالمية.

و بالنسبة لتحديات التطورات الدولية و الإقليمية على السياسة الإفريقية للجزائر، لقد مثّلت حالة عدم الإستقرار السياسي و الأمني في القارة نتيجة هشاشة الدول الإفريقية و تفاقم ظاهرة الإرهاب و استمرار الصراعات الإقليمية أحد عراقيل و معوقات السياسة الإفريقية للجزائر و تهديدا مباشرا لأمنها و مصالحها في المنطقة.

لقد سطرت الدبلوماسية الجزائرية أمام هذه التطورات أهدافا جديدة أضيفت إلى أهدافها التقليدية تجاه القارة تتعلق بتحقيق الأمن بمعناه الشامل على المستوى الوطني و

الإقليمي، و إعادة الدور الريادي الجزائري في القارة بعد التوقع على النفس خلال التسعينات.

لقد كانت مهمة تحسين صورة الجزائر و إعادة هيكلتها الدولية و دورها الطبيعي دوليا و إفريقيا من أهم أولويات الدبلوماسية الجزائرية بعد تراجعها إقليمي و دوليا، و من أجل تحقيق ذلك أبرمت إتفاقيات التعاون الإستراتيجي و الأمني مع الدول العظمى و كذلك مع القوى الإفريقية و الدول المجاورة و تعززت هذه العلاقات أكثر منذ حدوث الإستقرار الداخلي عبر إحياء نشاط اللجان المشتركة، حيث تلعب دورا محوريا في تعزيز العلاقات الثنائية خصوصا مع الدول المجاورة، و تكثفت نشاطاتها بعدما تفاقمت المشاكل الأمنية في منطقة الساحل، حيث أصبحت الجزائر العاصمة محطة اللقاءات الرسمية بين رؤساء الدول الإفريقية المعنية بالأمن في المنطقة بحثا عن التنسيق الأمني الإقليمي و الإستفادة من الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب و التطرف و الجريمة العابرة للحدود.

إن الجزائر لم تتوان أبدا عن المشاركة الفعالة عبر هيئات و مؤسسات الإتحاد الإفريقي المعنية بإرادة الملفات الأمنية و التنموية في القارة للدفاع عن مصالحها الإقليمية في الإطار الجماعي و هي الأولوية القصوى للدبلوماسية الجزائرية، إذ تعد الجزائر من الدول الإفريقية التي تطالب دائما بالتعاون الأمني الإقليمي لإستتباب الأمن و الإسقرار في القارة كشرط أساسي لتحقيق التنمية و التكامل الإقتصادي الإقليمي و القاري.

و بناء على هذه الرؤية أبرمت الجزائر إتفاقيات أمنية على المستوى الثنائي و الجماعي مع بعض الدول الإفريقية و من أهمها دول الجوار الجغرافي حيث تشهد علاقاتها الأمنية مع هذه الدول تطورا مستمرا منذ ظهور التهديدات الأمنية الجديدة.

أما في المجال التنموي فإن الأداة الإقتصادية تطورت كثيرا في تنفيذ السياسة الخارجية للجزائر لتتصدر أدوات تنفيذ السياسة الخارجية خصوصا بعد تعدد التكتلات الإقتصادية الإقليمية، و تنامي إدراكها بأن الأدوات السياسية و الأمنية غير كافية لتحقيق أهدافها

الريادية في ظل إرتفاع معدلات الفقر و البطالة في القارة، فأُسست لجانا إقتصادية
مشركة مع معظم الدول الإفريقية.

و في ذات السياق إستضافت الجزائر عدة مؤتمرات مهمة في إطار مبادرة النيباد و
نتيجة لحرصها على أهداف المبادرة فقد عينت الجزائر ممثلا شخصيا للرئيس لشؤون
النيباد، و أبدت القطاعات الرسمية فيها إهتماما بالمبادرة و التزمت الجزائر بإقامة
بعض المؤسسات الوطنية الجديدة التي تعينها على الوفاء بالتزاماتها وفق للمبادرة،
فأصدر مجلس الوزراء الجزائري قرارا بإنشاء هيئة للتشغيل و الحد من الفقر كمؤسسة
إستشارية تتكون من ممثلي المؤسسات العامة المختصة و المجتمع المدني، و تقوم
بإعداد الدراسات الخاصة بالموضوع و التحاور بشأن قضايا الحد من الفقر و دعم
الشراكة مع المؤسسات الدولية في إطار مبادرة النيباد.

يأتي دعم الجزائر للمبادرة يأتي في إطار محاولاتها لدعم دورها الإقليمي و الخروج
من العزلة التي فرضتها عليها أوضاعها الداخلية لعدة سنوات ، فالجزائر تسعى إلى
انتهاج دبلوماسية إقتصادية نشطة تسعى إلى دعم الشراكة الجديدة، و حاولت ترسيخ
دورها في القارة عن طريق المشاركة في طرح المبادرات التنموية.

لقد كان هذا التوجه النشاط للجزائر، و الذي لقي التقدير من الدول الإفريقية دورا كبيرا
في سد العثرات التي تواجهها الدبلوماسية الجزائرية في العالم العربي و الإفريقي.

إن الجزائر عبر تأييدها للمبادرة تقدم صورة لنفسها للقوى الغربية بوصفها الدولة داعمة
لليديمقراطية و الحكم الرشيد، فالجزائر تتخذ من دعمها للمبادرة دليلا و نموذجا يحتذى
به في الديمقراطية.

كما تحاول الجزائر على المستوى الإقتصادي الإستفادة من دورها في النيباد بوصفها
إطارا للشراكة مع الدول المتقدمة، فالسياسة المعلنة للجزائر توضح أن النيباد هي أحد
محاور دعم التعاون الإقتصادي الذي تعتمد عليه في تعاملها مع النظام الإقتصادي

العالمي الجديد، و هي في هذا المقام تعد حلقة وصل بين دول الشمال المتقدم و الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

لما لهذه الدبلوماسية من نشاط مكثف و رصيد يضاف إلى سجل دبلوماسيتها المشرف تجاه المنظمة و عودتها إلى الساحة الإفريقية فإن هناك فرصا كان بإمكان الجزائر إستغلالها لتحقيق مكاسب إقتصادية و دبلوماسية في القارة، و كذلك الدفاع عن أمنها القومي و تعزيز ريادتها الإقليمية و استرجاع هيبته الدولية سواء في البيئة الداخلية أو الإفريقية.

و ما زال أمام الدبلوماسية الجزائرية العمل الكثير لإثبات مكانتها و جديتها في التعاون مع الجهود الإفريقية المشتركة لإستتباب الأمن و تحقيق التنمية للقارة، و الرد على المزاعم التي تثيرها بعض القوى الخارجية من اتخاذ موقف تجاه الجزائر للتشكيك في استقرارها المؤسساتي و شرعية النظام.

و من الواضح أن الجهد المطلوب لبلوغ تلك الأهداف و تجاوز التحديات لابد أن لا يقتصر على الجهد الفردي فقط، و إنما يشمل أيضا الجهد الجماعي بمعنى أنها تقوم بالتنسيق مع دول الحوار و خاصة في دوائر انتمائها و دفع الدول التي تخلفت عن مسيرة العمل الإفريقي المشترك و المبادرات الخاصة بالأمن و التنمية.

و من ناحية أخرى فإن التنسيق الجماعي لا يتوقف على مجرد الإعلان عنها أو إستضافة المؤتمرات الخاصة بها، أو حتى تقديم الدعم المالي لتمويلها، إنما يتطلب الإلتزام بمبادئها خاصة ما تعلق بمبادئ الديمقراطية و الحكم الرشيد، و هو ما يضع الجزائر أمام مسؤولية أكبر لأن قصورها في الإلتزام بتلك المبادئ يفتح الباب للداعين مرة أخرى إلى نقدها و استبعادها من الإطار الأمني و التنموي.

إن نجاح السياسة الخارجية للجزائر مرهون بالسياسة الداخلية لأن تحديد أهداف هذه الأخيرة يفرز عن نخبة جديدة لديها رؤية حديثة و مواكبة لتطوير أدوات السياسة الخارجية تجاه القارة و اللانقة بالموقع الجيوسياسي للجزائر، و بقدراتها المادية و

البشرية و علاقاتها التاريخية، و هذا ما يحقق إجماعا وطنيا حول تطوير أدوات هذه السياسة و أساليبها و هذا ما يجعل جميع مؤسسات الدولة مشاركة بفاعلية في النشاط الخارجي و سيسمح لإنتهاج دبلوماسية أكثر ديناميكية تجاه القارة الإفريقية و تطوير علاقاتها مع دول الجوار المباشر و الانضمام إلى التكتلات الإقليمية كخطوة رئيسية لإعادة المكانة التي دأبت عليها في المحافل الدولية.

و بما أن للجزائر إمكانيات و خبرة دبلوماسية فبإمكانها المساهمة في تسوية الصراعات و الحروب في القارة عبر تفعيل الدبلوماسية الوقائية لأن البطء في تعاطي الجزائر مع المتغيرات السياسية الإفريقية سواء عندما بدأت موجة التحول الديمقراطي أو تلك التي حدثت بشمال القارة الخاصة بثورات الربيع العربي، و كذلك عدم القيام بدور كبير في تسوية الصراعات الداخلية المتفاقمة في القارة في العقدين الأخيرين، و ذلك رغم رفعها لشعار تصدير السلام و أفرقة الحلول للمشاكل الإفريقية، فإنه يلاحظ نوع من الجمود الدبلوماسي و تراجع نسبي عن التأقلم مع الوضع الدولي و الإقليمي الراهن بسبب غياب الإرادة السياسية.

إن الإستمرار في هذا النهج لا يضمن المصالح الجزائرية في إفريقيا على المدى البعيد في ظل التنافس الشديد على خيارات إفريقيا و زيادة نشاط المنافسين التقليديين للجزائر داخل إفريقيا، بل قد تفقد بعض المزايا التي تتمتع بها حاليا داخل الإتحاد الإفريقي و منطقتي غرب و شمال إفريقيا في حالة عودة قوية للمغرب و مصر إلى إفريقيا.

و لاسيما أن الدولتين تشاركان بجدارة في قوات حفظ السلام داخل القارة و تنتميان إلى أكثر من تجمع إقتصادي يعزز تجارتها مع معظم الدول على عكس الجزائر التي ستقلص مسافة حركيتها و نفوذها في القارة خصوصا أن عملية التمثيل و التصويت داخل المنظمة الإفريقية تخضع لتقسيم المناطق و دور الدولة المرشحة في دعم الأمن و التنمية و الحكم الرشيد في محيطها الإقليمي و القاري.

حان الوقت لأن تستعيد الجزائر علاقاتها الدبلوماسية و مكانتها في إفريقيا، فقد استند الدور الجزائري في إفريقيا حتى الآن إلى الرصيد المتراكم على مدى العقود الماضية

منذ السبعينيات و الثمانينات للعلاقات بين جزائر الثورة و القيادات الوطنية في إفريقيا الساعية لنيل بلادها الإستقلال أين لعبت الجزائر دورا بارزا في التحرر الوطني الإفريقي.

و مع ذلك لا نحتاج إلى التأكيد على أن الإستمرار في الإعتماد على الرصيد التاريخي للجزائر في إفريقيا، رغم ضخامته لم يعد مجديا ليس لأنه يمثل خطرا على الجزائر وحدها و إنما لأنه يمثل خطرا أكبر على الدول الإفريقية، إذ أن السباق المحموم من قبل الدول الكبرى على تسريع و تنامي علاقاتها مع إفريقيا في إطار العولمة المعاصرة ليس بهدف تنمية إفريقيا و دفع النمو المستدام فيها، و إنما من أجل خلق بيئة جديدة لتوجيه مسارات التنمية في إفريقيا، و لاشك أن هذا يؤدي إلى تفتيت جهود القارة الرامية إلى بناء شراكة التنمية.

و يبرز هذا العامل أهمية تفعيل دور الجزائر في إفريقيا تفعيلا مدروسا يقوم على خلق الفرص و نماذج عمل جديدة تستند على الدبلوماسية اليقظة الحكيمة.

و للتكيف مع هذا الوضع الجديد و الإستفادة على المستوى المتوسطي و العربي و الإفريقي من فرص تحقيق التكامل مع دول الجوار الجغرافي بين دعامتي الأمن و التنمية فإنه يمكن تقديم رؤية مستقبلية سليمة للدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا لمجابهة التحديات المتعددة على المستويين الإقليمي و الدولي عبر استغلال جميع مقوماتها و قدراتها الإقتصادية و الأمنية، العسكرية و الثقافية، كما يتضح من خلال النتائج التي تعكس تلك الرؤية:

- إمتلاك الجزائر مؤهلات الريادة الإقليمية كالموقع الجغرافي المتميز و القدرات الإقتصادية و القوة العسكرية و الأمنية على جوارها الإفريقي في هذه المجالات، و تتميز بتجانس إجتماعي و ثقافي كبير، و لديها امتداد ثقافي و اجتماعي بجوارها المباشر و علاقات تاريخية متميزة مع معظم دول القارة لذا أصبحت هذه القدرات تجذب الدول الإفريقية في ظل تفاقم بعض المشاكل الإقتصادية و الأمنية مؤخرا، و كذلك القوى الفاعلة في إفريقيا كفرنسا و أمريكا.

- احتفظت القارة الإفريقية بالمرتبة الثانية داخل الهيكل الإداري لوزارة الخارجية الجزائرية رغم ذكر ترتيبها دستوريا في المرتبة الثالثة بعد الدائرتين العربية و المتوسطية، كما زادت أهميتها منذ بداية الألفية الثالثة بإستحداث منصب الوزير المنتدب للشؤون المغاربية و الإفريقية الذي تطور عام 2015 إلى وزارة الإتحاد الإفريقي و الجامعة العربية سعيا لتعزيز مكانة الجزائر و الدفاع عن مصالحها في إفريقيا.

و من المرجح أن تعمل الجزائر على الإبقاء على تمثيلها الدبلوماسي للحفاظ على مكانتها داخل الإتحاد الإفريقي و تحقيق أهدافها و مصالحها.

- تواجه السياسة الإفريقية للجزائر جملة من التحديات و من أهمها غياب رؤية سياسية واضحة سواء تجاه الجوار الجغرافي أو تجاه القارة الإفريقية ككل بسبب البطء في التطور بشكل يواكب عصر العولمة بجميع أشكالها و تحديات مرتبطة بالمستجدات السياسية الإقليمية و المشاكل الأمنية المتفاقمة التي ساهمت في ظهور دول فاشلة و هشة تحيط بالجزائر و التحدي الدولي المتمثل في التنافس على إفريقيا، فضلا عن تداعيات التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل.

كما يمثل تضارب المصالح و إختلاف الرؤى و المواقف أحيانا مع حلفائها الإقليميين و الدوليين تحدي آخر لريادة الجزائر الإفريقية، لكن لديها فرصا عديدة يمكن استغلالها للدفاع عن مصالحها، و من أهمها قدراتها المادية و علاقاتها التاريخية و دورها في قيادة المنظمات الإفريقية كالإتحاد الإفريقي و تراجع بعض منافسيها إقليميا، و كذلك إستغلال علاقاتها المتطورة مع القوى العظمى كالإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية خدمة لمصالحها الداخلية و الخارجية كتلك المتعلقة بالإستفادة إقتصاديا و عسكريا في تحقيق أهدافها الأمنية و تعزيز ريادتها الإقليمية و سندا للدفاع عن موقفها المؤيد لحق تقرير مصير الشعب الصحراوي في المحافل الإقليمية و الدولية.

- يلاحظ أن إستراتيجية الجزائر للحفاظ على مصالحها و مكانتها في إفريقيا ركزت بشكل كبير و رئيسي على تعزيز نشاطها و تعاونها في شتى المجالات على ثلاثة

محاور: و هي، المحور الإقليمي – منطقتي الساحل و الشمال الإفريقي – و محور الدول المؤثرة على المستوى القاري كجنوب إفريقيا و نيجيريا و مصر، و محور مؤسسات الاتحاد الإفريقي كالنيباد و مجلس السلم و الأمن و كذلك الحملة الدولية ضد الإرهاب في إفريقيا، بينما أهملت بقية المناطق الجغرافية، إذ اكتفت بالعلاقات الدبلوماسية التقليدية، و هذا يثبت صحة العلاقة الطردية بين الإمكانيات المتاحة و تشجيع الإهتمام بشؤون القارة، إذا ساندت الأدوات الجزائرية تنفيذ سياستها الخارجية، لكن إمتلاك هذه القدرات لا يكفي وحده بدليل عدم حسن إستغلالها في تطوير الدبلوماسية الجزائرية إلى جميع المناطق الجغرافية من خلال المبادرات ذات الأولوية التكاملية بين الأمن و التنمية.

و انطلاقا من هذه التوجهات على الساحة العالمية و الإفريقية، و أخذا في الإعتبار أهمية ملئ الفراغ بين شمال إفريقيا و إفريقيا جنوب الصحراء، و استنادا إلى الكيان الواحد يمكن للجزائر في إطار إستراتيجية متوسطة الأجل أن تلعب دورا رائدا في إفريقيا لتستنهض مكانتها بين الدول الإفريقية و ترسم الصورة التي تليق بالمستوى المرتقب من دولة بحجم الجزائر.

و في تصورنا أن تبني الإستراتيجية الجزائرية لتفعيل التكامل بين نواة الأمن و متطلبات التنمية تجاه إفريقيا في السنوات المقبلة على سنيين أساسين:

السند الأول: يرتبط بدور إيجابي فعال للدبلوماسية الجزائرية في حل قضايا الأمن في دول القارة، إذا أنه لا تنمية و لا تقدم بدون إستقرار و سلام، و لابد من معالجة هذا الداء، رغم أن كافة مشاكل الأمن في القارة مصدرها تاريخي و خارجي، فإن الحلول يجب أن تأتي من الداخل و تعتمد على جهود وطنية تشارك فيها كافة الأطراف، و من المهم و الضروري أن تشارك الجزائر في حل القضايا الأمنية في إفريقيا، و على رأس أولوياتها الأمن في شمال إفريقيا و منطقة الساحل لأننا على يقين أن لديها الحكمة و القيم الثابتة و القائمة على الدبلوماسية الهادئة هذا السند هو عصب الحياة للدبلوماسية الجزائرية .

السند الثاني: يتعلق بتعزيز جهود الدبلوماسية الشعبية لربط شعب الجزائر بالشعوب الإفريقية من خلال حث مؤسسات المجتمع المدني على الإهتمام بالعمل المشترك و عقد المشاركات البناءة كأساس راسخ للتنمية الاقتصادية و الإجتماعية، و في ذلك مطلوب تضافر جهود أجهزة الدولة الرسمية و غير الرسمية مع القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني بكل وحداته، من خلال العمل مع مبادرة نيباد و التوعية بها و بأهدافها بشكل مركز و هذا يحتاج إلى استحداث مسارات جديدة للوصول إلى الأهداف المرجوة. و مواجهة التحديات السابقة عن طريق تفعيل دورها الفردي و الجماعي في المبادرة و يتطلب هذا التفعيل إتخاذ عدّة إجراءات أهمّها: تفعيل دور الإعلام في التوعية بأهمية المبادرة و عقد الحوارات بين دول الشمال الإفريقي و غيرها من الدول الإفريقية لمناقشة كيفية الإستفادة منها، و تشجيع الدراسات المعنية بهذا الموضوع، و إنشاء مراكز أبحاث علمية لدعم تنفيذ أهدافها، و عقد مؤتمرات و إنشاء إدارة متخصصة في الثروة الإفريقية لدفع المشاركة الفعالة فيها.

و بتطبيق الإستراتيجية المقترحة و المتعلقة بالشراكات و العمل التعاوني المركز بمنهجية المصالح المشتركة لجميع الأطراف تستنهض الجزائر مكانتها و تستعيد الدبلوماسية الجزائرية دورها الفاعل المأمول فيه في إفريقيا لصالحها و لصالح القارة.

ملحق ق:

ملحق (1) :

النص الكامل لإتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 18-06-2000 من قبل وزيري خارجية إثيوبيا – سيوم مسفين، و إريتريا – هايلي ولدنساى:

إن حكومة جمهورية إثيوبيا الفدرالية الديمقراطية و حكومة دولة إريتريا اللتين شاركتا في المفاوضات من 29 مايو / أيار إلى 10 حزيران / يونيو 2000 برئاسة

الجمهورية الجزائرية بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية، و بمشاركة شريكها و هما الولايات المتحدة الأمريكية و بالإتحاد الأوروبي، تؤكد كل منهما على المبادئ التالية:

- تسوية الأزمة الحالية و كل خلاف بين البلدين بوسائل سليمة و قانونية طبقا للمبادئ المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة.
- رفض اللجوء إلى القوة كوسيلة لفرض حل ما في حالة خلاف.
- الالتزام بالحدود الموروثة عند الإستقلال كما تنص على ذلك اللائحة رقم 16 التي صادقت عليها قمة منظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت بالقاهرة سنة 1964 و رسم تلك الحدود على أساس المعاهدات الإستعمارية ذات الصلة و القانون الدولي المطبق في هذا المجال و ذلك باللجوء إلى وسائل تقنية لرسم الحدود، و في حالة خلاف اللجوء إلى آلية تحكيم مناسبة.

و تأكيدا لموافقتهما على الإتفاق الإطار و كيفية تطبيقه، و الذي وافقت عليه الدورة الـ 35 لندوة رؤساء الدول و الحكومات التي انعقدت بالجزائر من 12 إلى 1999/07/14.

و مراعاة لمستجدات الأزمة ، اتفق الطرفان على ما يلي:

- 1- التزامهما بالوقف الفوري للمعارك فور التوقيع على الوثيقة. كما يلتزمان على وجه الخصوص بضمان مايلي:
 - 1.1- وقف كل الهجمات المسلحة الجوية و البرية.
 - 2.1- ضمان تحرك و تنقل بعثة حفظ السلام عبر أراضي الطرفين بما فيها وسائلها الإمدادية.
 - 3.1- احترام و حماية بعثة حفظ السلام و منشآتها و تجهيزاتها.
- 2- نشر منظمة الأمم المتحدة لبعثة حفظ السلام تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية.
- 3- تتمثل مهام البعثة في:
 - 1.3- مراقبة احترام وقف المعارك.
 - 2.3- مراقبة انسحاب القوات الإثيوبية.
 - 3.3- ضمان احترام الإلتزامات في مجال الأمن و هي تلك التي التزم بها الطرفان بموجب هذه الوثيقة سيما تلك المتضمنة في الفقرة 14.
- 4- مراقبة المنطقة الآمنة المؤقتة المنصوص عليها في الفقرة 12 من هذه الوثيقة.
- 4- يحدد حجم و تشكيلة بعثة حفظ السلام الأمينان العامان للأمم المتحدة و الوحدة الإفريقية بموافقة الطرفين.
- 5- تنتهي مهمة بعثة حفظ السلام بعد استكمال عملية رسم الحدود.

- 6- تقوم منظمتا الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة بتشكيل لجنة عسكرية للتنسيق بموافقة الطرفين من أجل تسهيل مهمة بعثة حفظ السلام.
- 7- تتمثل مهمة هذه اللجنة العسكرية في تنسيق و تسوية القضايا المتعلقة بمهمة بعثة حفظ السلام كما تنص على ذلك هذه الوثيقة. و تعالج اللجنة القضايا العسكرية التي قد تطرأ خلال المهمة.
- 8- فور التوقيع على هذه الوثيقة، يشرع الطرفان في أسرع وقت ممكن في نزع الألغام لتوفير الشروط الضرورية لانتشار بعثة حفظ السلام و إعادة وضع الإدارة المدنية و عودة السكان و رسم الحدود المشتركة. و تساند بعثة حفظ السلام بالتعاون مع المصلحة الخاصة بمحاربة الألغام التابعة للأمم المتحدة مجهودات نزع الألغام التي يبذلها الطرفان مع تقديم نصائح في المجال التقني و التنسيق.
- 9- تعرض إثيوبيا على بعثة حفظ السلام مخطط انسحاب قواتها من الموقع التي احتلتها منذ 1999/02/06 و التي لم تكن تشرف عليها الإدارة الإثيوبية قبل 1999/05/06. و من المقرر انتهاء هذا الانسحاب في أجل أقصاه أسبوعين حسب انتشار بعثة حفظ السلامة و يتحقق من بعثة حفظ السلام.
- 10- طبقاً للمبدأ الذي تنص عليه الفقرة 3 من الاتفاق الإطار، من المفروض أن لا يؤثر انسحاب القوات الإثيوبية على الوضع النهائي للمناطق المتنازع بشأنها و الذي سيتم تحديده عقب رسم الحدود و إذا اقتضى الأمر بالجوء إلى آلية تحكيم مناسبة.
- 11- فور تحقق بعثة حفظ السلام من انسحاب القوات الإثيوبية تعود الإدارة المدنية و الإريتيرية بما فيها الشرطة و الميليشيات المحلية من أجل التحضير لعودة السكان.
- 12- بهدف المساهمة في تخفيف حدة التوتر و خلق جو من الهدوء و الثقة و توفير الشروط الضرورية لتسوية النزاع بصفة شاملة و نهائية من خلال رسم الحدود، ستبقى القوات الإريتيرية على بعد 25 كلم (على مرمى مدفع) من المواقع التي تنتشر فيها القوات الإثيوبية من جديد طبقاً للفقرة 9 من هذه الوثيقة، (و قد عرفت المنطقة الفاصلة في الوثيقة بالمنطقة الآمنة المؤقتة).
- 13- ستقوم بعثة حفظ السلام بمراقبة القوات الإريتيرية الموجودة في المواقع المحددة في الفقرة 12 من هذه الوثيقة و القوات الإثيوبية الموجودة في المواقع المحددة في الفقرة 9 من الوثيقة.
- 14- تلتزم إثيوبيا بعدم تقدم القوات إلى ما وراء المواقع التي كانت تشرف عليها قبل 1998/05/06. و تلتزم إريتريا بعدم تقدم القوات إلى ما وراء المواقع المحددة في الفقرة 12 المذكورة أعلاه. كما تلتزم منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة بضمان احترام الالتزام الذي اتخذته كلا الطرفين إلى غاية رسم حدودهما المشتركة بناء على المعاهدات الاستعمارية ذات الصلة و القانون الدولي المعمول به في هذا

الصدد. و ذلك من خلال الرسم أو اللجوء إلى آلية تحكيم مناسبة في حالة نشوب خلاف.

و يتضمن هذا الضمان مايلي:

أ- الإجراءات التي يتعين على المجتمع الدولي اتخاذها بما فيها الاجراءات المناسبة التي يتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالة ما إذا اخترق أحد الطرفين هذا الإلتزام.

ب- الأعمال التي يتعين على بعثة حفظ السلام القيام بها من أجل مراقبة المناطق الرئيسية و الحساسة التابعة للمنطقة الآمنة المؤقتة مرورا بضباط الاتصال على مستوى الكتائب و الفيلق المنتشرة ضمن الوحدات الإثيوبية و الإريتيرية الواقعة في نقاط رئيسية على طول جانبي المنطقة الآمنة المؤقتة و الدورية المنتظمة و البعثات الاستطلاعية و بعثات التفقد قصد التحقق عبر المنطقة الآمنة المؤقتة التي تشكل بتنسيقها لجنة التنسيق العسكرية بمساهمة ضباط الاتصال التابعين لكلا الطرفين بمقتضى قرار رئيس لجنة التنسيق العسكرية.

ت- المراقبة المتواصلة من خلال الوحدات العسكرية لبعثة حفظ السلام المنتشرة في مراكز كائنة في مواقع رئيسية و حساسة تابعة للمنطقة الآمنة المؤقتة قصد السهر على تنفيذ الإلتزامات التي اتخذها الطرفان في الفقرتين 9 و 12 من هذه الوثيقة.

ث- المراقبة التقنية الدورية للمنطقة الآمنة المؤقتة من أجل السهر على احترام أحكام هذه الوثيقة.

15- بمجرد التوقيع على هذه الوثيقة يقدم الطرفان كلما دعت الضرورة طلبا إلى الأمينين العامين لمنظمة الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة للحصول على المساعدة اللازمة لتطبيق هذه الوثيقة.

و قد وقع على نص الاتفاق وزيرا الشؤون الخارجية الإثيوبي – السيد سيوم مسفين، و الإريتري – السيد هاييلي ولدنساي.

ملحق (2)

النص الكامل لاتفاق السلام بين إثيوبيا و إريتريا الموقع في 2000/12/12 من قبل الرئيس الإريتري – إساياس أفوركي السيدان، و الوزير الإثيوبي – ميليس زيناوي:

إن حكومة الجمهورية الفدرالية الديمقراطية لإثيوبيا و حكومة دولة إريتريا المسماة أدناه الطرفان يؤكدان على تجديد قبولهما للاتفاق الإطار لمنظمة الوحدة الإفريقية و كفاءات تطبيقه التي صادقت عليه الدورة العادية الـ 35 لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات المنعقد بالجزائر من 12 إلى 1999/07/14.

و تجديد تمسكهما باتفاق وقف إطلاق المعارك الموقع بالجزائر يوم 2000/06/18،
و بالتعبير عن ارتياحهما لالتزام منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة عبر
قرارهما بالتصديق على اتفاق الإطار و اتفاق وقف المعارك على العمل بشكل وثيق
مع المجموعة الدولية من أجل تعبئة الموارد لإعادة الأشخاص المرحلين و كذا إقرار
و بناء السلام في كلا البلدين، اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى:

- 1- الطرفان وضعوا حدا نهائيا للمواجهات العسكرية بينهما و يتمتع كل طرفا عن التهديد
باستعمال القوة أو استعمال القوة ضد الطرف الآخر.
- 2- سيحترمان و يطبقان حرفيا ترتيبات الاتفاق الخاص بوقف المعارك.

المادة الثانية:

- 1- بإيفائهما بالتزاماتهما في إطار القانون الدولي الإنساني بما في ذلك معاهدات جنيف
الموقعة عام 1949، و بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يقوم الطرفان
دون تأخر بإطلاق سراح الأشخاص الذين اعتقلوا أثر النزاع المسلح أو إعادتهم إلى
مقر إقامتهم الأخيرة.
- 2- يخصص الطرفان معاملة إنسانية لرعايا كل منهما و للأشخاص الذين هم من الجنسية
الأصلية لكل منهما فوق أراضيها.

المادة الثالثة:

- 1- قصد تحديد أسباب النزاع سيتم إجراء تحقيق حول حوادث 1998/05/06 و حول
أي أحداث أخرى سابقة لهذا التاريخ و التي تكون قد ساهمت في سوء تفاهم بين
الطرفين بخصوص حدودهما المشتركة بما فيها أحداث شهري يوليو / تموز و آب/
أوت 1997.
- 2- التحقيق يشرف عليه جهاز مستقل حيادي يعينه الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية
بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة و الطرفين.
- 3- الجهاز المستقل يرفع تقريراً للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية في أقرب الآجال.
- 4- يتعاون الطرفان تعاوناً كاملاً مع الجهاز المستقل.
- 5- يرسل الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية نسخة من التقرير لكل من الطرفين
لدراسته طبقاً لنص و روح الاتفاق الإطار و كفيته.

المادة الرابعة:

- 1- طبقا لترتيبات الاتفاق الإطار و اتفاق وقف المعارك يجدد الطرفان تأكيدهما لمبدأ احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال كما جاء في القرار 1/16 الذي صادقت عليه قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالقاهرة سنة 1964، و عليه تم تحديد الحدود على أساس المعاهدات الاستعمارية المرتبطة بالمسألة و القانون الدولي الساري المفعول.
- 2- اتفق الطرفان على تنصيب لجنة حيادية خاصة بالحدود تتكون من خمسة أعضاء تتكفل برسم معالم الحدود الاستعمارية و رسمها على أساس المعاهدات الاستعمارية المرتبطة بالمسألة الموقعة أعوام 1900 و 1902 و 1908 و القانون الدولي الساري المفعول، لا يمكن للجنة إصدار قرارات لصالح الطرفين في آن واحد.
- 3- سيكون مقر اللجنة في لاهاي.
- 4- يعين كل طرف بإشعار كتابي يوجه للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، محافظين في ظرف 45 يوما ابتداء من توقيع هذا الإتفاق، مع العلم أنه لا يمكن لأي من المحافظين أن يكون رعية أو مقيما دائما في البلد الذي يعينه، و في حالة عدم توصل أحد الطرفين إلى تعيين أحد، أو كلا المحافظين، و في الأجل المحددة، يقوم الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بتعيينهما.
- 5- رئيس اللجنة يعينه المحافظون المعينون من الطرفين أو الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في حالة عدم الإتفاق في أجل 30 يوما بعد تعيين آخر محافظ بالتشاور مع الطرفين، لا يمكن لرئيس اللجنة أن يكون رعية أو مقيما دائما في أي من البلدين.
- 6- في حالة وفاة أو استقالة محافظ خلال المهمة، يتم تعيين أو اختيار خلف وفق الإجراء الوارد في هذه المادة لتعيين أو اختيار المحافظ الواجب استخلافه.
- 7- المختص في علم الخرائط لدى منظمة الأمم المتحدة سيكون أمينا لهذه اللجنة و سيقوم بالمهام التي توكلها له اللجنة باستعمال الخبرة التقنية لوحدة الخرائط التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، يمكن للجنة، إذا ارتأت ذلك، اللجوء إلى خدمات خبراء آخرين.
- 8- يبلغ الطرفان أمين اللجنة خلال 45 يوما التي تلي دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ احتجاجاتهما أو أدلتهما الخاصة بعهدة اللجنة، و تبلغ هذه الاحتجاجات و الأدلة إلى الطرف الآخر من قبل الأمين.
- 9- و بعد دراسة هذه الأدلة في أجل 45 يوما بعد استلامها و ما لا يقل عن 15 يوما بعد تشكيل اللجنة، يبلغ الأمين اللجنة و الطرفين بكل عنصر مرتبط بعهدة اللجنة و كذا نتائجها التي تحدد أجزاء الحدود التي لا يبدو أنها محل خلاف بين الطرفين، و سيبلغ الأمين العام إلى اللجنة جميع الأدلة التي يقدمها الطرفان.
- 10- و بخصوص أجزاء الحدود التي يبدو أن هناك جدلا بخصوصها، و كذا أي جزء محدد للفقرة 9، و التي يرى الطرفان أنها محل جدل بينهما، يقدم الطرفان اقتراحاتهما

المكتوبة و الشفوية، و كذا كل الأدلة الإضافية مباشرة إلى اللجنة طبقا لإجراءات هذه الأخيرة.

11- تعتمد اللجنة قواعدها الإجرائية على أساس القواعد الخيارية للمحكمة الدائمة للتحكيم لسنة 1992 حول التحكيم في الخلافات القائمة بين بلدين، إحالة تقديم المذكرات المكتوبة من قبل الطرفين يجب أن تكون متزامنة و لا متعاقبة، تتم المصادقة على قرارات اللجنة بأغلبية المحافظين.

12- تستهل اللجنة عملها بعد 15 يوما على أبعد تقدير من تشكيلها، و ستعمل على اتخاذ قرارها بخصوص تحديد معالم الحدود في أجل قدره ستة أشهر عقب الاجتماع الأول، و ستأخذ اللجنة هذا الهدف بعين الاعتبار عند إعداد رزنامة عملها، و يمكن للجنة أن تمدد هذا الأجل بسبب تقديرها.

13- بعد اتخاذ القرار النهائي الخاص بتحديد معالم الحدود، ستبلغ اللجنة قرارها للطرفين و للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية و الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، تتخذ اللجنة الإجراءات اللازمة للقيام برسم سريع الحدود.

14- يتفق الطرفان على التعاون في جميع الحالات مع اللجنة و خبرائها و مع كل عضو من أعضائها خلال عملية تحديد و رسم الحدود، بما في ذلك تسهيل الدخول إلى الأراضي التي يراقبونها، تحظى اللجنة و موظفوها لدى كل طرف بنفس الامتيازات الممنوحة للأعوان الدبلوماسيين بمقتضى اتفاقية فيينا حول العلاقات الدبلوماسية.

15- يقر الطرفان بأن قرارات اللجنة الخاصة بتحديد معالم الحدود و رسمها ستكون نهائية و ملزمة، على كل طرف أن يحترم الحدود المبنية و كذا السلامة الترابية للطرف الآخر و سيادته.

16- يعترف الطرفان بأن نتائج عملية تحديد و رسم الحدود ما تزال غير معروفة، و يطلبان من الأمم المتحدة تسهيل تسوية المشاكل التي قد تنجر عن نقل مراقبة الأراضي التي كانت محل نزاع من قبل.

17- يتكفل مناصفة بنفقات اللجنة، حتى تغطي نفقاتها يمكن للجنة أن تقبل هبات صندوق الأمم المتحدة التطوعي الذي أنشئ بمقتضى الفقرة 08 من قرار مجلس الأمن المتحدة رقم 1177 المؤرخ في 1998/06/26.

المادة الخامسة:

1- طبقا للاتفاق الإطار الذي التزم الطرفان فيه بالعمل على إيجاد حلول للآثار الاجتماعية و الاقتصادية السلبية التي خلفتها الأزمة على السكان المدنيين بما في ذلك الأثر على الأشخاص المبعدين، سيتم إنشاء لجنة محايدة تتكفل بالتعويضات. و تتمثل عهدة اللجنة في الفصل من خلال التحكيم الإجباري في كل الشكاوى المقدمة بخصوص ضياع أو خسارة أو غير ذلك من الضرر من طرف إحدى الحكومتين في

حق الأخرى أو من قبل وطنيين. (سواء كانوا أشخاصا حقيقيين أو معنويين) تابعين لأحد الطرفين ضد حكومة الآخر أو التي يراقبها هذا الأخير:

أ- لها علاقة بالنزاع الذي كان محل الاتفاق الإطار و كفاءات تطبيقه و اتفاق وقف المعارك.

ب- المترتبة على خرق القانون الدولي الإنساني بما فيها اتفاقيات جنيف لسنة 1949 أو على خرق القانون الدولي،

ت- كل الشكاوى المتعلقة بخرق القانون الدولي.

أن تدرس اللجنة الشكاوى المتعلقة بتكلفة العمليات العسكرية أو بالإعداد للعمليات العسكرية أو باستخدام القوة إلا في حالة ما إذا تعلقت الشكاوى بحالات خرق القانون الدولي الإنساني.

2- تتشكل اللجنة من خمسة حكام يعين كل طرف بإشعار مكتوب موجه للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة عضوين في أجل قدره 45 يوما بعد دخول الاتفاق الحالي حيز التنفيذ، مع العلم أنه لا يمكن لأي من الحكام أن يكون رعية أو مقيما بصفة دائمة في البلد الذي عينه. و في حالة عدم تمكن أحد الطرفين من تعيين أحد حكامه أو كليهما في الأجل المحدد، يبادر الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة إلى تعيينهما.

3- يعين الرئيس من طرف الحكام الذين عينهم الطرفان، و في حالة عدم توصل الحكام إلى اتفاق، يعينه الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع الطرفين في أجل قدره 30 يوما من تاريخ تعيين الحاكم الأخير، يمكن للرئيس أن يكون رعية أو مقيما بصفة دائمة لدى هذا الطرف أو ذاك.

4- في حالة وفاة أو استقالة أحد أعضاء اللجنة خلال القيام بالإجراء، يتم تعيين عضو مستخلف أو اختياره وفق نفس الإجراء المطبق في تعيين أو اختيار الحكم الواجب استخلافه.

5- مقر اللجنة في لاهاي. بحسب تقديرها، بوسع اللجنة أن تنظم جلسات استماع و القيام بتحقيقات فوق تراب هذا الطرف أو ذاك أو في أي مكان تراه ملائما.

6- بوسع اللجنة أن توظف طاقما مهنيا إداريا و مكتبيا إذا رأت ذلك ضروريا لأداء عملها بما في ذلك تعيين كاتب ضبط، كما تستطيع اللجنة أن تستعين بمستشارين و خبراء بغية تسهيل لأداء السريع لعملها.

7- تتبنى اللجنة قواعد العمل الخاص بها تكون على أساس القواعد الخيرية لمحكمة التحكيم الدائمة بغية التحكيم في الخلافات القائمة بين دولتين. تتخذ كل قرارات اللجنة بأغلبية الموظفين.

8- يقدم لكل طرف شكاويه للجنة باسمه الخاص أو باسم موطنه بما فيهم الأشخاص الماديين أو المعنويين، يجب أن تودع كل الشكاوي في أجل أقصاه سنة عند دخول

الاتفاق حيز التطبيق باستثناء الشكاوى المرفوعة لهيئة أخرى يتم الاتفاق عليها طبقا للفقرة 16 و في إطار منتدى آخر قبل تاريخ دخول الاتفاق حيز التطبيق. يتعين أن تكون اللجنة الوحيد لدراسة الشكاوي المذكورة في الفقرة 09 من هذه المادة. و كل الشكاوي التي كان من المفروض رفعها و لم يتم إيداعها في هذه الآجال ستسقط طبقا للقانون الدولي.

9- يستطيع كل طرف في الحالات المناسبة رفع شكاوى باسم الأشخاص الذين هم من أصل إريتري أو إثيوبي و الذين يمكن ألا يكونوا مواطنيه. تقوم اللجنة بدراسة هذه الشكاوي على نفس أساس دراسة الشكاوى المودعة باسم مواطني هذا الطرف.

10- لتسهيل التسوية السريعة لهذه الخلافات، ستكون اللجنة مرخصة كلما كان ذلك مناسباً يتبنى مناهج التسيير الناجع و الدراسة الجماعية للشكاوى و مراقبتها على أساس العينات من أجل إجراء مراجعة ضافية عند الضرورة.

11- يمكن للجنة بناء على طلب أحد الطرفين أن تقرر منح الأولوية في دراسة شكاوى خاصة أو فئات منها.

12- تشرع اللجنة في عملها في أجل أقصاه 15 يوما بعد تشكيلها، و ستعكف على استكمال عملها في ظرف ثلاث سنوات بعد انتهاء آجال إيداع الشكاوى طبقا للفقرة 8.

13- عند دراسة الشكاوى تطبق اللجنة القواعد المتعلقة بالقانون الدولي. و لن تكون اللجنة سلطة إصدار قرارات متعادلة و سليمة.

14- من الممكن منع فوائد و تكاليف و تعويضات.

15- يتكفل الطرفان مناصفة بمصاريف اللجنة، و يسدد كل طرف أي فاتورة للجنة في أجل 30 يوما من تاريخ استلامها.

16- يمكن للطرفين في أي وقت الاتفاق على تسوية الشكاوي العالقة فرديا أو حسب الفئات من خلال مفاوضات مباشرة أو من خلال اللجوء إلى آلية أخرى للتسوية يتفق عليها.

17- قرارات لجنة التعويضات تكون نهائية و إلزامية. و يلتزم الطرفان باحترام كافة القرارات و بالتسديد السريع للتعويضات النقدية المفروضة عليهما.

18- بمنح كل طرف لأعضاء اللجنة أو موظفيها الإمتيازات و الحصانات الممنوحة لأعوان الدبلوماسيين طبقا لمعاهدة فيينا حول العلاقات الدبلوماسية.

المادة السادسة:

1- يدخل هذا الاتفاق حيز التطبيق ابتداءً من تاريخ التوقيع.

2- يسمح الطرفان للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بتسجيل هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة طبقا للمادة 1/102 من ميثاق الأمم المتحدة.

و قد وقع هذا الإتفاق الرئيس الإريتري – السيد إساياس أفوركي، و الوزير الأول الإثيوبي – السيد ميليس زيناوي.

كما وقعه – كشاهدين – كل من الرئيس بوتفليقة (رئيس الجمهورية الجزائرية و مكلف من قبل منظمة الوحدة الأفريقية بهذا الملف، و السيدة ألبريت (وزيرة خارجية أمريكا)، و السيد كوفي عنان (الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة)، و السيد سليم أحمد سليم (الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية)، و السيد رينو سيري (الإتحاد الأوروبي).

قائمة المراجع المستعملة

القرآن الكريم.

ا- المراجع باللغة العربية

أولا – الكتب:

1-، إريتريا الحديثة، وزارة الإعلام، الجزائر، 1996.

2-، حقوق الشعوب المستعمرة في حق تقرير مصيرها. في. دليل

الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب، الطبعة الأولى، منشورات منظمة

العفو الدولية، سبتمبر 1991.

- 3-، إتفاقية جنيف بشأن تحسين حال الجرحى و المرضى من أفراد القوات المسلحة في الميادين و الإتفاقية الأولى المؤرخة في 12 أغسطس ، 1949، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القواعد الأساسية لإتفاقية جنيف و بروتوكولها الإضافيين، منشورات المركز الإقليمي للإعلامي، الطبعة السادسة، القاهرة، 2006.
- 4- أبصير أحمد طالب، الإعتماد الأمني المتبادل و استراتيجيات بناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، في د. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2016.
- 5- أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، 2001.
- 6- أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، مطبوعات مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2001.
- 7- احمد أبو الوفا، قانون العلاقات الدبلوماسية و القنصلية علماً و عملاً، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995 – 1996.
- 8- أحمد إسكندري، د. محمد ناصر بوغزالة، القانون الدولي العام، الجزء الأول، مطبعة الكاهنة، 1997.
- 9- أحمد بلقاسم، القضاء الدولي، دار هومة، الجزائر، 2005.
- 10- أحمد حلمي إبراهيم، الدبلوماسية، البروتوكول، الإتيكيت، المجاملة، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة، 1986.
- 11- أحمد سرحال، قانون العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1990.
- 12- احمد محمد جمعة، دبلوماسية المفاوضات والمؤتمرات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.

- 13- أدونيس العكره، من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، عام 1981.
- 14- أميرة محمد عبد الحليم، الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل، في. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2016.
- 15- إنصاف بن عمران، دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، دار الخلدونية، الجزائر، 2012.
- 16- أيمن أبو زيتون، التغلغل العسكري الإسرائيلي في إثيوبيا و إريتريا، إفريقيا في عصر التحولات العالمية ، منشورات آل البيت، عمان، 2012.
- 17- بسام العسيلي، الثورة الجزائرية، مكتبة طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق، 1984.
- 18- بطرس بطرس غالي ،العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، الطبعة الاولى ، القاهرة، 1974.
- 19- بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- 20- بهاء جوهر، فاينست مافاي، السياسة الإثنية في إفريقيا، المجلد الأول، المجلس الأعلى الثقافة، بيروت، 2003.
- 21- بيلا تشيو جبر يوولد، الديمقراطية و التحول الديمقراطي في إفريقيا، في. عبد الوهاب علوب، إفريقيا السلم و النزاع، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.
- 22- جمال محمد السيد ضلع، التنافس الفرنسي – الأمريكي و إنعكاساته على السلم و الأمن الإقليمي الإفريقي "في قوى الجذب و التعارض في المنطقة"، في. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2016.

- 23- **جيم ويتمان**، إفريقيا و العولمة، في، عبد الوهاب علوب، إفريقيا السلم و النزاع، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.
- 24- **حامد الريفي**، إقتصاديات البيئة (التنمية الإقتصادية- التنمية المستدامة)، دار التعليم الجامعي، القاهرة، 2015.
- 25- **الحاج ولد إبراهيم**، أزمة شمالي مالي، ... انفجار الداخل و تداعيات الإقليم، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 12 فيفري 2012.
- 26- **حفيان عد الوهاب**، عوامل و منطق الأمن في الساحل : بين الواقع و المستقبل، في. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2016.
- 27- **حلمي شعراوي**، إفريقيا في نهاية قرن (الصراع الإثيوبي- الإريتري)، الطبعة الأولى، دار الأمين للطباعة، القاهرة، 2001.
- 28- **حمدي عبد الرحمان**، مصر و تحديات التدخل في إفريقيا، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ، 2013.
- 29- **حمدي عبد الرحمان**، إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة "أي المستقبل"، الطبعة الأولى مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007.
- 30- **خليل حسين**، المنظمات القارية و الإقليمية، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت ، 2010.
- 31- **الخير القشي**، المفاضلة بين الوسائل التحاكمية و غير التحاكمية لتسوية النزاعات الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة بيروت للنشر و التوزيع، 1999.
- 32- **رامي لي عاشور**، الدور المصري في إحلال السلام و حل الصراعات في إفريقيا (الإنجازات و التحديات)، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014.
- 33- **رضا مالك**، الجزائر في "إفيان"، المفاوضات السرية 1956- 1962، الطبعة الأولى، دار الفارابي للنشر، بيروت، 2003.

- 34- رواية توفيق، الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا (دراسة تحليلية لمبادرة نيباد)، الطبعة الأولى، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005.
- 35- ريموش سفيان، علالي حكيمة، السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، في بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر ، الإسكندرية، 2016.
- 36- سعيد إيجو موبي، النزاع و بناء السلم في غرب إفريقيا، منشورات المركز الإفريقي للبحث و التطبيق و التدريب في مجال الإنماء الاجتماعي التابع للجنة الاقتصادية لإفريقيا المنبثقة عن الأمم المتحدة و التابع لمفوضية الاتحاد الإفريقي، طرابلس، 2006.
- 37- سمر إبراهيم محمد، السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا "حالة القرن الإفريقي" الجزيرة للنشر و التوزيع، السودان، 2009 .
- 38- سهيل حسين الفتلاوي، دبلوماسية النبي محمد صلّ الله عليه وسلم "دراسة مقارنة بالقانون الدولي المعاصر"، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، 2001.
- 39- سيد إبراهيم الدسوقي، استخلاف الاتحاد الإفريقي لمنظمة الوحدة الإفريقية على ضوء التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004-2005.
- 40- سيفرين م. روجومامو (ترجمة سعد الطويل)، إدارة الصراع في إفريقيا "التشخيص و العلاج"، في العولمة و الديمقراطية و التنمية في إفريقيا تحديات و آفاق، مركز البحوث العربية للدراسات العربية و الإفريقية و التوثيق (القاهرة) بالتعاون مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق و جنوب إفريقيا (أديس أبابا)، 2003.

- 41- **شحماط مراد**، تأثير الدور الخارجي على استقرار الدولة في منطقة الساحل الإفريقي و حدوده، في. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2016.
- 42- **شمسة بوشناق**، إستراتيجية الاتحاد الإفريقي من أجل الساحل "الفرص و القيود"، في. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان ، 2016.
- 43- **صالح أبو بكر علي أحمد**، دون المنظمات الدولية و الإقليمية في العلاقات الدولية، "دراسة على العلاقات العربية الإفريقية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
- 44- **صالح بن القبي**، الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.
- 45- **صالح بن القبي**، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم و محاضرات أخرى، « édition ، anep » ، الجزائر، 2002.
- 46- **صبحي محمصاني**، القانون و العلاقات في الإسلام، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1982.
- 47- **صلاح الدين عبد الرحمان الدومة**، أمن القرن الإفريقي، الطبعة الأولى، دار مطبعة جي تاون، الخرطوم، 2005 .
- 48- **صليحة ممد**، مقاربات بناء الأمن و السلم في منطقة الساحل الإفريقي مع التركيز على المقاربة الأمنية الجزائرية، في. بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2016.

- 49- **صليحة كباي**، تجربة المصالحة الوطنية و المقترح الجزائري لإعادة بناء الدولة في مالي، في. بلهول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2016.
- 50- **طوني كاربو**، بناء السلم في إفريقيا، ترجمة عبد الوهاب علوب، "إفريقيا السلم و النزاع"، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.
- 51- **عبد الحق بورحلي**، الأبعاد الإستراتيجية للجزائر تجاه منطقة الساحل الإفريقي، في . بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2016.
- 52- **عبد الحميد دغبار**، تسوية المنازعات الإقليمية العربية بالطرق السلمية، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2008.
- 53- **عبد الرزاق رزيق المخادمي**، قيادة "أفريكوم" الأمريكية: حرب باردة أم سباق للتسلح؟، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 54- **عبد العزيز العشاوي**، أبحاث في القانون الدولي الجنائي، دار هومة، الجزائر، 2006.
- 55- **عبد العزيز العشاوي**، د. علي أبو هاني، فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2010.
- 56- **عبد العزيز محمد سرحان**، قانون العلاقات الدبلوماسية و القنصلية، القاهرة، 1986.
- 57- **عبد القادر رزيق المخادمي**، منظمة الوحدة الإفريقية "التحدي و الأمل"، دون ذكر التاريخ و سنة النشر.
- 58- **عبد الله الأشعل**، الإتحاد الإفريقي و القضايا الإفريقية المعاصرة، مؤسسة الطويجي للطباعة و النشر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002-2003.

- 59- **عبد المنعم متولي**، التطور التاريخي لنظام الموظف الدولي و سماته الأساسية، دون ذكر دار النشر، 2001.
- 60- **عبد لله الأشعل**، الاتحاد الإفريقي "دراسة في المنظمات الإقليمية الإفريقية، القاهرة، 2004.
- 61- **عبد لله عودة**، إريتريا " دراسة مسحية شاملة " معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1997.
- 62- **عبد المطلب عبد الحميد**، السوق الإفريقية المشتركة و الإتحاد الإفريقي، مجموعة النيل العربية، جامعة القاهرة، دون سنة النشر.
- 63- **عبير شليغم**، النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية و الخارجية، في . بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2016.
- 64- **عز الدين قطوش**، تطوير العلاقات بين الدولة و المنظمات الدولية (الناثو و الجزائر من العداء إلى الشراكة)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2015.
- 65- **علاء أبو عامر**، الوظيفة الدبلوماسية نشأتها مؤسساتها، قواعدها، قوانينها، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر، عمان، 2001.
- 66- **علي خليفة الكواري**، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، سلسلة كتب المستقبل العربي (19) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
- 67- **عماد عواد**، الصراعات في القارة الإفريقية، "آليات المواجهة و إشكاليات التطبيق دراسة تحليلية"، إصدار مكتب نائب مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ماي 2005.
- 68- **عمار بن سلطان**، الأمم المتحدة و تحديات النظام الدولي الجديد، "عشرية من العلاقات الدولية 1990-2000، كتاب جماعي تحت إشراف الأستاذ عبد العزيز جراد، 2001.

- 69- **عمار بوحويش**، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، دون سنة النشر.
- 70- **عمار هلال**، نشا الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2011.
- 71- **عمر سعد الله**، حل النزاعات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 72- **عمر سعد الله**، د. أحمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 73- **عمر سعد الله**، القانون الدولي للحدود، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 74- **عمر صدوق**، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي و العلاقات الدولية، الجزائر، دون ذكر تاريخ.
- 75- **فاوي الملاح**، سلطات الأمن و الحصانات و الإمتيازات الدبلوماسية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1995.
- 76- **فائقة الرفاعي**، الحلم الإفريقي (نيباد و الجماعة الإقتصادية الإفريقية و مسيرة العمل الإفريقي المشترك)، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2014.
- 77- **فتحي محمد الضو**، حوار البندقية " الأجندة الخفية في الحرب الإريتريّة- الإثيوبية، مركز الدراسات السودانية ، الخرطوم، 2000.
- 78- **فرج عبد الفتاح**، الإقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

- 79- **فول مراد**، الانقلاب الأمني في دول الساحل ... المقاربة الجزائرية لإعادة الأمن، في. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2016.
- 80- **كريستوفر باكو يزيجا**، دور الإتحاد الإفريقي و تنظيمات المجتمع المدني في عملية السلام في إفريقيا، في عبد الله بوجرا، حسين سولومون، النزاعات و بناء السلم في إفريقيا، " دور الإتحاد الإفريقي و تنظيمات المجتمع المدني"، الطبعة الأولى، المركز الغربي الدولي للإعلام، القاهرة، 2006.
- 81- **كريم مصلوح**، الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
- 82- **ليزبيث زيغفيلد**، وسائل شرعية لإسترداد حقوق ضحايا الإنتهاكات للقانون الإنساني الدولي، مستقبل حقوق الإنسان القانون الدولي و غياب المحاسبة، أوراب للنشر، باريس، 2005.
- 83- **محمد أحمد عبد الغفار**، فض النزاعات الدولية في الفكر و الممارسة الغربية، دراسة نقدية تحليلية الدبلوماسية الوقائية و صنع السلام"، دار هومة، الجزائر، 2003.
- 84- **محمد أحمد الطويل**، تاريخ حركات التحرر في العالم، جامعة السابع أفريل، 2002.
- 85- **محمد أمين بن جيلالي**، أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي، في. بومدين طاشمة، مشكلات السياسية في القارة الإفريقية، الطبعة الأولى ، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2016.
- 86- **محمد بوسلطان**، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الثاني، دار الغرب للنشر و التوزيع، الجزائر، دون ذكر السنة.

- 87- **محمد بوسلطان**، مبادئ القانون الدولي العام، الطبعة الثانية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 88- **محمد بوعشة**، الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية-الإريتيرية، الطبعة الأولى، دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع، بيروت، 2004.
- 89- **محمد حسين الشعالى**، الدبلوماسية العربية في المحافل الدولية، في. عبد الخالق عبد الله، الدبلوماسية العربية في عالم متغير، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- 90- **محمد سمير عياد**، خصوصية النزاعات في إفريقيا، في. بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر ، الإسكندرية، 2016.
- 91- **محمد عاشور مهدي**، التكامل الإقليمي في إفريقيا "الضرورات و المعوقات"، مقدمة نظرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
- 92- **محمد ناصر مهنا**، خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة غريب، دون ذكر السنة.
- 93- **محمود صلاح الدين الدعوشي**، تحديات و جهود التنمية في إفريقيا، في. بحوث إفريقيا و تحديات القرن الحادي و العشرون، المجلد الأول، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ماي 1997.
- 94- **مدلين محمدي مشعور مهدي**، إفريقيا في عصر التحولات العالمية، النزاع الإثيوبي- الإريتيري و طرق تسويته، منشورات جامعة آل البيت، عمان، 2002.
- 95- **مفتاح عمر درباش**، المنازعات الدولية و طرق تسويتها، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2013.

- 96- **ملك فريمش**، القاعدة في المغرب العربي و استراتيجية محاربتها، في. بهلول نسيم، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2016.
- 97- **منايم . مولنجي**، العولمة و التنمية المستدامة في إفريقيا، في. سعد الطويل، العولمة و الديمقراطية و التنمية في إفريقيا "تحديات و آفاق"، مركز البحوث العربية للدراسات العربية و الإفريقية و التوثيق (القاهرة) بالتعاون مع منظمة العلوم الإجتماعية لشرق و جنوب إفريقيا (أديس أبابا)، جانفي 2003.
- 98- **موريس شيف، ول. ألن و نترز**، التكامل الإقليمي و التنمية، مركز الشرق الأوسط للنشر و الترجمة، القاهرة، 2003.
- 99- **نسيم بهلول**، الدرع الأمني الجزائري و إنقاذ إفريقيا، في. بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر ، الإسكندرية، 2016.
- 100- **نوي مرزة جعفر**، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون ذكر سنة النشر.
- 101- **هادي خضراوي**، أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة من خلال المفاهيم و البنى ، الطبعة الأولى، دار الكتب الحديثة للنشر، بيروت، 2002.
- 102- **ولد يوسف مولود**، المحكمة الجنائية الدولية بين قانون القوة و قوة القانون، دار الأمل، تيزي وزو، 2013.
- 103- **يحي أحمد الكعيلي**، عدم الإنحياز بين النظرية و التطبيق، دار النهضة العربية، بيروت، دون ذكر سنة النشر.
- 104- **يوسف الحسن**، الدبلوماسية في عالم متعلوم، الطبعة الثانية، وحدة الدراسات بدار الخليج للطباعة و النشر، بيروت، 2008.

ثانيا: الأطروحات و المذكرات الجامعية:

أ- الأطروحات:

- 1- أحمد نبيل نسيم جوهر، قرارات منظمة الوحدة الإفريقية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة الإسكندرية، القاهرة، دون ذكر سنة المناقشة.
- 2- أميرة محمد عبد الحليم، الأمن الإفريقي بعد إنتهاء الحرب الباردة (دراسة في مصادر التهديد و أساليب المواجهة بإقليمي شرق و جنوب القارة)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2015.
- 3- صفاء الدين محمد عبد الحليم، حق الإنسان في التنمية الإقتصادية و حمايتها دوليا، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 2001.
- 4- عارف عبد القادر عبده سعيد، التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي منذ نهاية الحرب الباردة، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007 .
- 5- عثمان سالم علي عبد المجيد ، آثار الشركات متعددة الجنسيات على الأداء الإقتصادي في الجزائر، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الإقتصاد، جامعة القاهرة، 2015.
- 6- علي محمد مصطفى ديهوم، التدخل الدولي الإنساني في الصراعات الداخلية الإفريقية و أثره على مبدأ سيادة الدول، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2012.

7- **محمد عثمان أبو بكر**، الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي في القرن الإفريقي و موقف دول الجوار منه في الفترة من 1974 إلى 1978، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة القاهرة، دون ذكر سنة المناقشة.

8- **منى أحمد السباعي السمرى**، الإقليمية الجديدة و دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الإقتصاد، جامعة القاهرة، 2015.

9- **نسيب نجيب**، التعاون القانوني و القضائي الدولي في ملاحقة مرتكبي جرائم الإرهاب الدولي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014.

10- **نشوى مختار حسين محمد**، الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء في إطار النيباد و دور المجتمع المدني الإفريقي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2015.

ب-المذكرات

1- **إبراهيم شاوش أحمد خوجة**، قضية المحتجزين الأمريكيين بطهران و دور الجزائر في حلها في ضوء القانون الدولي العام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1992.

2- **أبو بكر عبد الله محمد**، مدى مشروعية التدخل الأجنبي في الصومال في ضوء القانون الدولي العام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات القانونية، معهد البحوث و الدراسات القانونية، جامعة القاهرة، 2011.

3- **أحمد طالب أبصير**، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011.

4- **أيمن السيد محمد أحمد حسن شبانة**، ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات

الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية قسم النظم السياسية و الإقتصادية،
جامعة القاهرة، 2003.

5- **جمال محي الدين**، دور مجلس الأمن في تحقيق السلم و الأمن الدوليين في ظل
التغيرات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات
الدولية، جامعة الجزائر، 1997.

6- **جمال سلامة علي**، دور الأمم المتحدة في حفظ السلم و الأمن الدوليين في القارة
الإفريقية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في النظم السياسية و الإقتصادية، معهد
البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1995.

7- **حسن إبراهيم سعد حسن**، السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه دول القرن الإفريقي
منذ عام 1991، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد
البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2001.

8- **حسين إحسان قطي**، الديون الخارجية لإفريقيا "دراسة تحليلية" ، مذكرة لنيل
شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1988.

9- **حفناوي مدلل**، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم و الأمن الدوليين، مذكرة
لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق و
العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.

10- **خيضر حسن خيضر جبرة الله**، دور القروض الخارجية في التنمية الإقتصادية
في إفريقيا " دراسة مقارنة لدور قروض البنك الدولي و قروض بنك التنمية
الإفريقي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير من قسم النظم السياسية و الإقتصادية،
معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، دون ذكر سنة المناقشة.

11- **رشا السيد عشري حسن**، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بين الفكر و
الحركة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و
الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الإقتصاد، جامعة القاهرة، 2015.

12- **زواوي أحمد عمارة**، التفاوض كوسيلة سلمية لحل النزاعات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات القانونية، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2008-2009.

13- **سالم محمد الزبيدي**، الإتحاد الإفريقي في ظلّ النظام الدولي الجديد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، 2006..

14- **سليمان شريف**، تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 05 نوفمبر 1985.

15- **صفوت عبد العزيز محمد غرابة**، إتفاقية لومي و التنمية الإقتصادية في الدول الإفريقية الأعضاء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم النظم السياسية و الإقتصادية، جامعة القاهرة، 1982.

16- **عارف عبد القادر عبده**، سياسة اليمن الخارجية تجاه قضايا منطقة القرن الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002.

17- **العايب سليم**، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2010-2011.

18- **عبد الله مقراني**، التدخل الجزائري في الحرب الإريترية- العراقية أو حدود دبلوماسية الدول الصغرى، مذكرة لنيل شهادة ما بعد التدرج في الترجمة إنجليزي- عربي، معهد الترجمة، جامعة الجزائر، 1994-1995.

- 19- **علالي حكيمة**، البعد الأمني في السياسة الخارجية - نموذج الجزائر- ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2014.
- 20- **فلاح أمينة**، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، دون تاريخ المناقشة.
- 21- **كوران الكائي**، دور محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات الحدودية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بيروت، 2012.
- 22- **مادي إبراهيم كاتي**، التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ عام 1991، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الإقتصاد، جامعة القاهرة، 2014.
- 23- **مجدي جلال أحمد صالح**، دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تسوية الصراعات في إفريقيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الإقتصاد، 2009.
- 24- **محمد حسن محمد عكاش**، حرب التحرير الجزائرية، أهميتها السياسية و تأثيرها على سياسة فرنسا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، قسم النظم السياسية و الإقتصادية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1977.
- 25- **محمد أغ إسماعيل**، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا منذ إنتهاء الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2015.

- 26- **محمد جعوب**، تأثير المتغير القيادي في السياسة الخارجية ، " صياغة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لسياسة الجزائر الخارجية خلال الفترة (1999-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011.
- 27- **محمد رجب عبد الحليم أبو طالب**، برلمان عموم إفريقيا و دوره في إطار الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2012.
- 28- **محمود مصطفى إبراهيم علي أيوب**، قانون القرض و النمو الإفريقي (أجوا)، دراسة تحليلية مع التركيز على آثاره على الإقتصاديات الإفريقية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2009.
- 29- **مريم براهيم**، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.
- 30- **مريم بنديرا**، حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية و العلاقات الدولية، نوقشت بالجزائر بتاريخ 22 أكتوبر 1985.
- 31- **مسعودي حسين**، استراتيجية الأمم المتحدة في العلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 1987.
- 32- **مطهر جبران غالب المصري**، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2008.

- 33-نادية عبد الفتاح عثماوي السيد، التسوية السلمية لنزاعات الحدود في إفريقيا في إطار التحكيم الدولي، "دراسة مقارنة لتسوية النزاعين الإريتري / اليمني و الإريتري/ الإثيوبي"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، قسم السياسة و الإقتصاد، جامعة القاهرة، 2007.
- 34- نادية محمود عبد الرحمن شافع، مشكلة الصحراء الغربية دراسة لخطه الأمم المتحدة للسلام منذ عام 1991، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2009.
- 35- هويدا محرز محمد علي سعيد، أبعاد التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2015.
- 36- ولاء محمد عبد المنعم محمد مصطفى، دور الإتحاد الإفريقي في تسوية النزاع في دارفور (2003-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011.
- ثالثا - المقالات**
- 1-.....، أحداث ساقية سيدي يوسف، الحرب الإعلامية، مديرية الإتصال و الإعلام و التوجيه، مجلة الجندي، العدد 285، أبريل 2003، ص ص، 14-17.
- 2-.....، الدورة الثامنة عشر للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 7، 1987، ص ص، 3 - 9.
- 3-.....، إضراب الثمانية أيام من (28 جانفي إلى 04 فبراير 1957)، مجلة الجندي، العدد 280، جانفي 2003، ص ص، 3-5.
- 4-.....، قرارات مجلس الأمن، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 47، 1999، ص ص، 6 - 10.

- 5-.....، قضية جنوب إفريقيا، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد 7، 1990، ص ص، 12- 19.
- 6- إبراهيم نصر الدين، إفريقيا في الفكر السياسي، رؤية أولية، مجلة آفاق إفريقية، العدد 9، 2003، ص ص، 212- 221.
- 7- أحمد إبراهيم محمود، تجربة التدخل الدولي في الصومال، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، أكتوبر 1995، ص ص، 120- 131.
- 8- أحمد إبراهيم محمود، الأمن الإقليمي في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، يوليو 2007، ص ص، 250- 254.
- 9- أحمد إبراهيم، "التغير في المنهج الإفريقي إزاء قضايا الأمن و الدفاع"، مجلة آفاق إفريقية، المجلد 07، العدد 21، 2006، ص ص، 103- 117.
- 10- أحمد أبو الوفا، "المبادئ العامة للقانون الدبلوماسي المعاصر"، مجلة الدبلوماسية، العدد 10، 1988، ص ص، 44- 45.
- 11- أحمد بوطاش، الجزائر الثورة المؤسسة، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 5، 1987، ص ص، 1- 5.
- 12- أحمد حسن دحلي، "الأزمة الحدودية الإريترية- الإثيوبية، جذورها، تطورتها، تداعياتها و آفاق حلها"، مجلة آفاق إفريقية، العدد 3، خريف 2000، ص ص، 220 - 226 .
- 13- أحمد سيد أحمد، مشكلة الصحراء الغربية في إنتظار التنازلات، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002، ص ص، 17- 26.
- 14- أحمد شنتي، الجزائر و القضية الفلسطينية (صفحات من الجهاد المشترك)، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد 13، جانفي 2015، ص ص، 15- 26.

- 15- **أحمد طالب الإبراهيمي**، من الجزائر المكافحة إلى الجزائر المستقلة (دبلوماسية الثبات و المثابرة)، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 6، 1987، ص ص، 20- 27.
- 16- **أحمد طالب الإبراهيمي**، نص الخطاب الذي لقاه في الدورة 39 للجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلة الجزائر و الأحداث الدولية، العدد 41 ، جويلية، أوت، سبتمبر 1984، ص ص، 33- 41.
- 17- **أحمد عسكر**، "تنظيم بوكوحرام النيجيري و طبيعة التدخل الإقليمي و الدولي"، المحرر من طرف مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية (03 فيفري 2015)، المنشور في مجلة آفاق إفريقية، العدد 42، أبريل 2015، ص ص، 187- 190.
- 18- **أحمد يوسف القربي**، خريطة إثيوبيا من الهضبة إلى الإمبراطورية، مجلة السياسة الدولية، العدد 54، أكتوبر 1978، ص ص، 8- 16.
- 19- **أحمد حجاج**، إفريقيا في منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 59، 2003، ص ص ، 449- 465.
- 20- **أحمد محمود جمعة**، الدبلوماسية في عصر العولمة، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد 19، 2004، ص، 201.
- 21- **أشرف راضي**، القرن الإفريقي من النزاع الإقليمي إلى المنازعات الأهلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 115، جويلية 1991، ص ص، 171- 177 .
- 22- **إكرام محمد صالح حامد**، مجلس السلم و الأمن الإفريقي (التكوين و الأدوار)، سلسلة قضايا إفريقية، المركز العالمي للدراسات الإفريقية، العدد 4، نوفمبر 2007، ص ص، 3- 12.
- 23- **ألفت التهامي**، الجذور الإجتماعية للصراع في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 54، أكتوبر 1978، ص ص، 17- 21.

- 24- أليك سدي. وال، الجماعات المسلّحة في إفريقيا و تأثيرها على الأمن الإقليمي و الدولي، مجلة آفاق إفريقية، العدد 38، 2013، ص ص، 135-139.
- 25- أمال حلمي سليمان خليل، المشكلات الصحية في دول إقليم الساحل الإفريقي، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 29، 2007، ص ص، 29-53.
- 26- أميرة محمد عبد الحليم، العودة إلى القرن الإفريقي، الأبعاد السياسية لإنتشار المجاعة، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، أكتوبر 2011، ص ص، 116-119.
- 27- أميرة محمد عبد الحليم، تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي و بيع الثورات العربية، مجلة آفاق إفريقية، العدد 38، 2013، ص ص، 117-130.
- 28- أميرة محمد عبد الحليم، ما بعد التدخل (التداعيات الداخلية و الإقليمية للحرب في مالي)، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، أبريل 2013، ص ص، 112-116.
- 29- إيتان دي دوران، هل تمتلك فرنسا إستراتيجية للخروج من مالي، فرصة التوازن بين الإحتلال و الإنسحاب، مجلة آفاق إفريقية، العدد 38، 2013، ص ص، 304-325 .
- 30- أيمن شبانة، الأمم المتحدة و بناء السلم في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 176، أبريل 2009، ص ص، 255-258.
- 31- ب. عميور، الذكرى التاسعة و الأربعون للثورة التحريرية، مجلة الجيش، العدد 484 ، نوفمبر 2003، ص ص، 13-14.
- 32- باسل الخطيب، "الدبلوماسية المتعددة الأطراف"، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد 4، 1987، ص ص، 37 - 63.

- 33- بدر حسن الشافعي، النزاع الحدود بين إثيوبيا و إريتريا، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، جانفي 2005، ص ص، 216-219.
- 34- بدر حسن شافعي، النزاع الإثيوبي - الإريتري و احتمالات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد 141، جويلية 2000، ص ص، 114-119.
- 35- بسمة حافظ، الشراكة الكندية الإفريقية، مجلة آفاق إفريقية، العدد 15، 2003، ص ص، 57-59.
- 36- بطرس بطرس غالي، الأمن و حفظ السلام في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 79، جانفي 1985، ص ص، 81-88.
- 37- بغزوز عمر، فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة و المخاطر و التهديدات في إطار العولمة، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، الجزائر، العدد 6، جويلية 2002، ص ص، 174-199.
- 38- بوزادية جمال، الساحل: البعد الإستراتيجي للحرب في مالي و تداعياتها على بلدان المغرب العربي، مجلة المفكر الصادر عن كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 9، ماي 2013، ص ص، 538-547.
- 39- ج. إسماعيل، ج. رشيدة، التحديات الأمنية و الدفاعية في إفريقيا، مجلة الجيش، العدد 487، فيفري 2004، ص ص، 20-26.
- 40- جلال عبد المعز عبد الرحمان، اليابان ... و مبادرة نيباد الإفريقية، مجلة آفاق إفريقية، العدد 14، 2003، ص ص، 67-80 .
- 41- جميل حلمي محمد عبد الواحد، نيجيريا، آفاق استعادة قطاع الصناعات المغذية من قانون المكون المحلي، مجلة آفاق إفريقية، العدد 41، 2014، ص ص، 91-112.

- 42- جوزيف رامز أمين، أولويات إستعادة الإستقرار في مالي، ندوة قدمت بالمركز الإفريقي للدراسات الإستراتيجية بواشنطن في فيفري 2013، منشور في مجلة آفاق إفريقية، العدد 38، 2013، ص ص، 142-145.
- 43- جوزيف رامز أمين، قراءة في جولة بوش الإفريقية، مجلة آفاق إفريقية، العدد 15، 2003، ص ص، 75-92.
- 44- جوزيف رامز أمين، قمة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد" - باريس - بين الفكر و التنفيذ، مجلة آفاق إفريقية، العدد 9، 2002، ص ص، 7-20.
- 45- جون كريستوف نزي- تباغ، التقرير النهائي لأشغال الندوة الإفريقي الجزائر حول تطور القانون الدستوري في إفريقيا يومي 24-25 نوفمبر 2014، بحث منشور في مجلة المجلس الدستوري، العدد 04، 2014، ص ص، 93 - 94.
- 46- حسن الحاج علي أحمد، الدولة الإفريقية و نظريات العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005، ص ص، 74-79 .
- 47- حسن الحاج علي أحمد، خصخصة الأمن، الدور المتنامي للشركات العسكرية و الأمنية، مجلة الدراسات الإستراتيجية، الصادرة عن مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 123، 2007، ص ص، 220-340 .
- 48- حمدي عبد الرحمان حسن، التنافس الدولي في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، جويلية 2009، ص ص، 172-179.
- 49- حمدي عبد الرحمان، إفريقيا و النظام الدولي، جدلية التهميش و النهوض، مجلة السياسة الدولية، العدد 200، أبريل 2015، ص ص، 132-137.
- 50- حمدي عبد الرحمان، الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 197، يوليو 2014، ص ص، 10-22.

- 51- **حمدي عبد الرحمن حسن**، المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، جويلية 2007، ص ص، 56- 61.
- 52- **خالد حنفي علي**، لعبة الصراع و الموارد في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، جويلية 2007، ص ص، 90- 95.
- 53- **خالد سعد زغلول**، قضايا و فعاليات قمة الثماني، مجلة السياسة الدولية، العدد 162، أكتوبر 2005، ص ص، 234- 239.
- 54- **خالد عبد العظيم**، الحوار المالي، التداعيات الإقليمية لإنفصال "أزواد" في شمال مالي، مجلة السياسة الدولية، العدد 189، يوليو 2012، ص ص، 112- 115.
- 55- **خالد عبد العظيم**، "عملية سيرفال" وسعي فرنسا إلى إنشاء قاعدة عسكرية في جنوب ليبيا، مجلة آفاق إفريقية، العدد 38، 2013، ص ص، 131- 134 .
- 56- **خلفان كريم، صام إلياس**، العلاقة بين قواعد القانون الدولي و أحكام القانون الدستوري: تبعية، سمو، أو تكامل، مجلة المجلس الدستوري، تصدر عن المجلس الدستوري الجزائري، العدد 03، 2014، ص ص، 11- 29.
- 57- **خليل العنابي**، مأساة العراق "عدوى التفكك في الجوار العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، أبريل 2007، ص ص، 110- 114.
- 58- **رحاب عثمان**، "الإقتصاد السياسي للصراعات و الحروب الأهلية في القارة الإفريقية، مجلة آفاق إفريقية، المجلد 07، العدد 21، 2006، ص ص، 38-63.
- 59- **الرشيد ادريس**، القضية الفلسطينية، مجلة دراسات دولية، العدد 29، ديسمبر 1988، ص ص، 10- 19.

- 60- زكريا محمد عبد الله، "أمن البحر الأحمر و الأمن القومي"، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة ، العدد 88، ديسمبر 1996، ص ص، 96-110.
- 61- زكريا محمد عبد الله، المشكلة الصومالية و الطريق إلى الحل، مجلة الشؤون العربية، العدد 74، جوان 1993، ص ص، 148-155 .
- 62- سالي هاني، مؤتمر "نحو رؤى جديدة لتنمية إفريقيا"، مقال منشور في مجلة آفاق إفريقية، العدد 15، 2003، ص ص، 65-74 .
- 63- سباستيان إليشر، بعد مالي تأتي النيجر، مشاكل غرب إفريقيا تنتقل إلى الشرق، مجلة آفاق إفريقية، العدد 38، 2013، ص ص، 136-148.
- 64- سمر إبراهيم محمد، الدورة الثالثة و العشرين لقمة الاتحاد الإفريقي، مجلة آفاق إفريقية، العدد 41، 2014، ص ص، 113-120.
- 65- شيرين ماهر- دنيا نصر، آفاق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، التقرير الإقتصادي الإفريقي 2013 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، تقرير منشور في مجلة آفاق إفريقية، العدد 41، 2014، ص ص، 71-90 .
- 66- صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية ي ظلّ تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، العدد 5، مارس 2010، ص ص، 101-106.
- 67- صلاح الدين عبد السيد، ردود الأفعال تجاه مبادرة النيباد، مجلة آفاق إفريقية، العدد 15، 2003، ص ص، 107-119.
- 68- صلاح الدين عبد السيد، ردود الأفعال تجاه مبادرة النيباد، مجلة آفاق إفريقية، العدد 15، 2003، ص ص، 39-44 .
- 69- صلاح الدين عبد الصادق، "السلام و الإستقرار ...مطلب إفريقي"، مجلة آفاق إفريقية، المجلد 06، العدد 20، 2006، ص ص، 7-9.
- 70- صلاح الدين عبد الصادق، الإقتصاد الإفريقي "تحديات و آمال"، مجلة آفاق إفريقية، العدد 41، 2014، ص ص، 7-8 .

- 71- صلاح حليلة، النزاع الإثيوبي - الإريتري، "رؤية تحليلية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 136، أبريل 1999، ص ص، 220 - 227.
- 72- صلاح خليل، التعددية و تحديات بناء الدولة الوطنية في إفريقيا (الحالة الإثيوبية)، مجلة الأهرام الإستراتيجية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 220، أبريل 2013، ص ص، 47-48.
- 73- صوفي هارمان و وليام براون، ترجمة علي الحداد، المكانة المتغيرة للقارة الإفريقية في العلاقات الدولية، مجلة آفاق إفريقية، العدد 41، 2014، ص ص، 131-136.
- 74- طارق حسين أبو سنة، التطورات الأخيرة في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 100، أبريل 1990، ص ص، 121-136 .
- 75- عادل عبد الرزاق، الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء، مجلة آفاق إفريقية، العدد 21، 2006، ص ص، 139-148 .
- 76- عاصم فتح الرحمان، تغيير موازين القوى في القرن الإفريقي، مجلة آفاق إفريقية، العدد 38، 2013، ص ص، 165-170.
- 77- عبد الشفيق عيسى، د. حلمي شعراوي، مؤتمر إفريقيا و العولمة الذي عقد خلال الفترة من 12 إلى 14 فيفري 2004، مقال منشور في مجلة آفاق إفريقية، العدد 9، 2002، ص ص، 21-34 .
- 78- عبد الله زوبيري، المجتمع المدني ... و صناعة النخب، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 15، جوان 2011، ص ص، 135-146.
- 79- عبد النور بن عنتر، تطوّر مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005، ص ص، 56-63.
- 80- عبد المجيد فرّاج، دبلوماسية التنمية، مجلة الأهرام الإقتصادي، العدد 192، فيفري 1987، ص. ص. 26-29.

- 81- عبد الكريم درويش، نحو سياسة رشيدة لتنمية الموارد البشرية، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد 3، ديسمبر 1990، ص. ص. 197-229.
- 82- عبد الرحمان إسماعيل العالي، إفريقيا و عدم الإنحياز، مجلة البحوث و الدراسات الإفريقية، العدد 13، 1984.
- 83- عبد الوهاب مختار موسى، أثر صراع الإثنيات في السودان، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد 8، سبتمبر 2012، ص ص، 1-43.
- 84- عراقي عبد العزيز الشرييني، نيباد و استراتيجيات التنمية الإفريقية، مجلة آفاق إفريقية، العدد 15، 2003، ص ص، 25-38 .
- 85- عزت عبد الواحد، مقومات و سياسات الأمن القومي، مجلة الأهرام، يوليو 2014، ص ص، 32-44.
- 86- عزوز كردون، خرق قواعد القانون الدولي الإنساني خلال النزاع العراقي- الإيراني و تدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 23، ص ص، 3-11 .
- 87- عصام محمد عبد الشافي، استراتيجيات متعثرة: القوى الكبرى و معضلة الأمن في شمال إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، أبريل 2014، ص ص، 34-40.
- 88- علاء جمعة، قمة نيباد: المبادرة بعد ثلاث سنوات، مجلة السياسة الدولية، العدد 15، جانفي 2005، ص ص، 220-223.
- 89- عمار عوابدي، قيم ثورة أول نوفمبر 1954، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، الجزائر، العدد 7، ديسمبر 2004، ص ص، 17-43.
- 90- عمر صدوق، تطبيق مبادئ القانون الدولي في ممارسات السياسة الخارجية الجزائرية، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 13، 1989، ص ص، 7-12.

- 91- **عميد بحري/ محرز الحسيني**، البحر الأحمر و الأمن القومي العربي، "صراع القوى في البحر الأحمر"، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، أبريل 1996، ص 101-109 .
- 92- **عنان عمار**، الإتحاد الإفريقي، أمام ثنائية التنمية الاقتصادية و الحفاظ على السلم و الأمن، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزء 41، العدد 1، 2004، ص ص 95-112.
- 93- **غادة حلمي**، الإتجار بالبشر في القرن الإفريقي، مجلة آفاق إفريقية، العدد 40، 2014، ص ص 133-138.
- 94- **غسان الجندي**، مسائل على بعض حدود القانون الدولي ، مجلة دراسات، عمادة البحث العلمي، جامعة الأردن، المجلد 22، العدد 2، 1990، ص ص 909-923.
- 95- **فتيحة فارس**، الحركة الطلابية الجزائرية أثناء ثورة التحرير، مجلة الجندي، العدد 288، ماي 2003، ص ص 3-5.
- 96- **فرج عبد الفتاح**، الأمم المتحدة و التنمية الاقتصادية في إفريقيا: دراسة للدور الإقتصادي للمنظمة في عقد التسعينات، مجلة الدراسات الإفريقية، الصادرة عن معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، العدد 44، 1997، ص ص 2-32 .
- 97- **فوزية خد أكرم عزيز**، النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا، مجلة الأستاذ ، الصادرة عن كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 201، 2012، ص ص 425-434 .
- 98- **كارا راش جورج**، المجتمع المدني و انجازات العدالة الاقتصادية و طبيعة التحول الإقتصادي في إفريقيا، ورقة مقدمة في مؤتمر نحو رؤى جديدة لتنمية إفريقيا بديران (جنوب إفريقيا) من 26-28 جوان 2003، مقال منشور في مجلة آفاق إفريقية، العدد 159، 2003، ص ص 65-74.

- 99- كريستين جونز، د. ميغل كيجل، التصحيح في إفريقيا "الخطوات، النتائج"، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 31، العدد2، جوان 1994، ص ص، 2- 13.
- 100- كريم شكري، مؤتمر وزراء الإعلام الأفارقة، مجلة آفاق إفريقية، العدد 21، 2006، ص ص، 172- 179.
- 101- كمال بوناح، مفهوم التنمية الإقتصادية في الجزائر، مجلة الدراسات الإفريقية، الصادرة عن معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، العدد 26، 2004، ص ص، 225- 236.
- 102- كمال حبيب، حدود فاعلية التحالف الدولي في مواجهة الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، جانفي 2015، ص ص، 98- 101 .
- 103- مادي إبراهيم كائتي، التدخل العسكري الفرنسي في مالي، مجلة آفاق إفريقية، العدد 38، 2013، ص ص، 111- 116.
- 104- مجدي جلال، دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تعزيز السلم و الأمن و الإستقرار في إفريقيا، مجلة آفاق إفريقية، العدد 20، ربيع 2006، ص ص، 9- 29.
- 105- مجدي حماد، الحرب و السلام في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 52، أفريل 1978، ص ص، 130- 134.
- 106- محمد إبراهيم أبوشادي، الإستقرار الأمني و أثره في تشجيع المشروعات الإستثمارية، مجلة بحوث الشرطة، العدد 17، جانفي 2000، ص ص، 156- 192.
- 107- محمد التابعي، التطور المعاصر للدبلوماسية، المجلة المصرية للقانون الدولي، عدد 25، 1969، ص ص، 130 - 154 .
- 108- محمد الحسيني، عبد العزيز بوتفليقة الدبلوماسية المحنك، مجلة آفاق إفريقية، العدد 20، 2006، ص ص، 234- 240.

- 109- محمد بجاوي، نص الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في دورتها الـ 36، مجلة الجزائر و الأحداث الدولية، العدد 32، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 1981، ص ص، 13-14.
- 110- محمد برغام، الإجماع العربي حول الثورة الجزائرية، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 7، الفصل الثالث، 1987، ص ص، 31-35.
- 111- محمد بوسلطان، إشكالية ندوة الجزائرية الإفريقية، بحث مقدم إلى أشغال الندوة الإفريقية بالجزائر حول تطور القانون الدستوري في إفريقيا، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014، بحث منشور في مجلة المجلس الدستوري، العدد 04، 2014، ص ص، 33-38.
- 112- محمد رضا فودة، أبعاد الصراع الإثيوبي- الإريتري، مجلة السياسة الدولية، العدد 136، 1999، ص ص، 131-139.
- 113- محمد رضا فودة، صراع المصالح في إفريقيا " إثيوبيا و إريتريا"، مجلة الدفاع، العدد 144، 1998، ص ص، 63-68 .
- 114- محمد عاشور مهدي، دور الوساطة في تسوية منازعات الحدود الإفريقية، مجلة آفاق إفريقية، العدد 38، 2013، ص ص، 25-44.
- 115- محمد عبد العاطي ، علي الحداد، القمة الإستثنائية لدول تجمع الساحل و الصحراء، مجلة آفاق إفريقية، العدد 38، 2013، ص ص، 149-160.
- 116- محمد عبد العاطي، الإستراتيجية الدولية للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب جهودها الرامية لتقديم مساعدة لدول الساحل و المغرب العربي، مجلة آفاق إفريقية، العدد 38، 2013، ص ص، 149-160.
- 117- محمد عبد المنصف، الأمن الغذائي و التنمية في إفريقيا، مجلة آفاق إفريقية، العدد 21، دون سنة النشر، ص ص، 80-102.
- 118- محمد علوان، ترجمة علي تابليت، الجزائر أمام الأمم المتحدة، مجلة الذاكرة، دون ذكر العدد، 1956، ص ص، 113-129.

- 119- **محمد قنديل**، الإستراتيجيات الإفريقية للحد من الفقر و خفضه، مجلة آفاق إفريقية، العدد 21، 2006، ص ص، 132-138 .
- 120- **محمد يوسف الجعيلي**، درء و تسوية النزاعات فيما بين الترتيبات الدولية و الإقليمية (بإشارة خاصة إلى إفريقيا)، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية يصدرها المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الخرطوم، العدد 10، سبتمبر 2012، ص ص، 117-146.
- 121- **محمد عبد الغني سعودي**، مشكلة الصحراء الغربية، دراسة في خلفية الصراع و تطوره، مجلة البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، العدد 2، 1983، ص ص، 1-36.
- 122- **محمد خليل الموسى**، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 110، 1996، ص ص، 7-37.
- 123- **محمد تومي**، مفهوم الحدود في القانون الدولي، مجلة العلوم القانونية، جامعة عنابة، العدد 6، ديسمبر 1991، ص ص، 49-96.
- 124- **محمود أبو العينين**، الأمن الجماعي و الإقليمي العربي، مجلة الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، العدد 36، 1994، ص ص، 1-102.
- 125- **محمود أبو العينين**، " السياسة الإثيوبية تجاه إفريقيا بالتركيز على منطقتي حوض النيل و القرن الإفريقي"، مجلة الدراسات الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، العدد 30، 1998، ص ص، 230-256.
- 126- **محمود عراقي**، رؤية تحليلية للعلاقات الصينية – الإفريقية، مجلة آفاق إفريقية، العدد 41، 2014، ص ص، 137-142.

- 127- محمود وهيب السيد، الواقع المستهدف في جريمة تدمير نظم المعلومات الإلكترونية، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد 17، جانفي 2000، ص ص، 193-219.
- 128- مسعود منتري، حرب الجزائر و القانون الإنساني، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 23، دون سنة النشر، ص ص، 5-47.
- 129- مصطفى علوي، الحرب على داعش ... تفاعلات إقليمية و دولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، 2015، ص ص، 92-97.
- 130- معزير عبد السلام، التحديات الراهنة للإتحاد الإفريقي في مجال السلم و الأمن الإفريقيين، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة بجاية، عدد 02، ص ص، 73-86.
- 131- مهدي ذهب حسن ذهب، الإتحاد الإفريقي و الإصلاح السياسي في إفريقيا، الواقع و المأمول، مجلة دراسات إفريقية، دون ذكر العدد و سنة النشر، ص ص، 26-45.
- 132- مولاي بالحميس، إرشاد الجيران في أمر الداوي شعبان، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 2، 1986، ص ص، 73-81.
- 133- ميشيل كامديسو، أنباء طيبة من إفريقيا، مجلة التمويل و التنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، مركز الأهرام، القاهرة، المجلد 28، العدد 4، ديسمبر 1991، ص ص، 2-6.
- 134- نوال عبد العزيز مهدي، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 22، 2000، ص ص، 123-143.
- 135- ناصر كامل، "الأمن و التنمية في إفريقيا"، مجلة آفاق إفريقية، المجلد 07، العدد 21، 2006، ص ص، 7-8.

- 136- **نجلاء مرعي**، "بوكو حرام" ... حلقة جديدة من الصراع في نيجيريا، مجلة الأهرام الإستراتيجية، الصادرة عن مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 220، أبريل 2013، ص ص، 43 - 48 .
- 137- **نجوى أمين الفوال**، "إثيوبيا تجربة العقد الأول من الثورة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 76، أبريل 1984، ص ص، 211- 216 .
- 138- **نصر صالح المشهراوي**، قراءة في واقع التجربة الديمقراطية الفلسطينية، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة، العدد 15، جوان 2011، ص ص، 121- 133.
- 139- **نغين حليم، محمد عز العرب**، مؤتمر إفريقيا و العولمة الذي عقد خلال الفترة من 12 إلى 14 فيفري 2002، مقال منشور في مجلة آفاق إفريقيا، العدد 9، 2002، ص ص، 21- 34 .
- 140- **نهلة أبو العزّ**، "الآثار الإقتصادية للمشكلات الأمنية في إفريقيا"، مجلة آفاق إفريقية، المجلد 07، العدد 21، 2006، ص ص، 9-37.
- 141- **هاني رسلان**، إثيوبيا " نظام الحكم و أثر التعددية على الإستقرار الداخلي، مجلة الأهرام الإستراتيجي، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 214، أكتوبر 2012، ص ص، 115- 119.
- 142- **هشام الصادق**، قمة الثماني، نمط جديد في التعاطي مع مشاكل القارة الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 162، أكتوبر 2005، ص ص، 140- 146.
- 143- **هنري فريمال**، ترجمة د. صالح كعران، حركات التحرر الوطني في آسيا و إفريقيا منذ 1919 و حتى الوقت الحاضر، مجلة دراسات سياسية و فكرية، العدد 16، دمشق، 1994، ص ص، 428- 449.

- 144- وايزمان نكولو ، سامية مشالي، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد" و مدى التقدم الذي أحرزته، مجلة آفاق إفريقية، العدد 19، 2006، ص ص، 75-86.
- 145- وليد محمود عبد الناصر، الصعود الصيني، تحولات موازين القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، عدد 187، 2012، ص ص، 80-85.
- 146- وليد محمود عبد الناصر، المعادلات الجديدة (تحولات موازين القوى في النظام الدولي)، مجلة السياسة الدولية، العدد 197، يوليو 2014، ص ص، 215-219 .
- 147- يحي غانم، الإتحاد الإفريقي، حصاد خمسة أعوام، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، جويلية 2007، ص ص، 110-115.

رابعاً: الملتقيات و الندوات

- 1-، دساتير دول المغرب العربي، "الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا"، محاضرات و مناقشات مقدمة إلى الملتقى المنظم من طرف كلية الحقوق، جامعة الجزائر، يومي 08 و 09 ديسمبر 2003.
- 2- إبراهيم نصر الدين، إشكاليات تفسير واقع الدولة الإفريقية، في. وليد عبد الحي، إفريقيا في عصر التحولات العالمية، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الأول للباحثين الشباب في العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، عمان، المنعقد بتاريخ 17-18 ماي 2001.

- 3- **إحسان مهدي أحمد**، البعد التاريخي للوحدة الإفريقية: من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، في. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول للباحثين في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة المنعقد يومي 16- 17 أبريل 2005.
- 4- **إحسان مهدي أحمد**، البعد التاريخي للوحدة الإفريقية، في. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا - رؤى و آفاق-، بحث مقدم إلى أعمال المؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، المنعقد بتاريخ 16- 17 أبريل 2005.
- 5- **أحمد حجاج**، الاتحاد الإفريقي و منظمة الوحدة الإفريقية، "رؤية مقارنة" في. محمود أبو العينين، الاتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية، بحوث و مناقشات قدمت إلى المؤتمر الدولي الذي نظمه مركز البحوث الإفريقية بجامعة القاهرة بتاريخ 11 جوان 2001.
- 6- **أحمد عسكر**، تنظيم بوكو حرام النيجيري و طبيعة التدخل الإقليمي و الدولي، بحث مقدم إلى الندوة المنظمة من طرف مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، بتاريخ 03 فيفري 2015.
- 7- **إدريس عطية**، "دور الجزائر في مواجهة الظاهرة الإرهابية في دول الميدان بالساحل الإفريقي: بين التغذية المحلية و التضخيم الدولي"، ورقة مقدمة في أشغال الملتقى الدولي الأول، حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، كلية الحقوق و الآداب و العلوم الإجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي 24- 25 نوفمبر 2013.
- 8- **إسحاق كمال مصطفى**، إستراتيجية لحلّ المشكلات البينية في إفريقيا، ورقة مقدمة إلى أعمال الندوة الدولية حول قضايا التنمية و البيئة في إفريقيا، معهد البحوث الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2003.

9- أيمن السيد شبانة، الدولة القائد و دورها في التكامل الإقليمي على ضوء تجربتي السادك و الإيجاد، في. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا- رؤى و آفاق- ، بحث مقدم إلى أعمال المؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، المنعقد بتاريخ 16-17 أفريل 2005.

10- بوستي توفيق، بوقنور إسماعيل، جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الطوارقي – المالي، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، من 24- 25 نوفمبر 2013.

11- حامد نور الدين و بن عيشر بشير، " مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظلّ التحولات العالمية الراهنة"، في. محمد عاشور، التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا الواقع و التحديات، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، المنعقد يومي 29- 30 ماي 2005.

12- حسن وداعة الله الحسن، البعد التكاملي في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد" في. محمد عاشور، التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا الواقع و التحديات، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، المنعقد يومي 29- 30 ماي 2005.

13- خالد حامد شنيكات، العوامل الخارجية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا، في. عبد الحي، إفريقيا في عصر التحولات العالمية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول للباحثين في الشؤون السياسية، معهد بيت الحكمة، منشورات جامعة آل البيت، عمان، المنعقد يومي 17- 18 ماي 2002.

14- رانيا حسين خفاجة، المتغيرات الدولية و الإقليمية و آثارها على مساعي التكامل الإقليمي، في. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا - رؤى و آفاق - ، بحث مقدم إلى أعمال المؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة المنعقد بتاريخ 16- 17 أبريل 2005.

15- رواية توفيق، دول الشمال الإفريقي و مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)، في. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا - رؤى و آفاق - بحث مقدم إلى أعمال المؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، المنعقد بتاريخ 16 إلى 17 أبريل 2005.

16- زبير عياش، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، ورقة مقدمة إلى أعمال الملتقى الدولي، جامعة أم البواقي، ورقلة، الفترة من 25- 26 نوفمبر 2013.

17- سامي السيد أحمد محمد، الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد)، في. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا - رؤى و آفاق - بحث مقدم إلى أعمال المؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، المنعقد بتاريخ 16- 17 أبريل 2005.

18- شوقي عطا الله الجمل، التكامل الإقليمي في إفريقيا، "تطوره، أشكاله، دوافعه و انعكاساته على التنمية في القارة"، في. محمد عاشور، التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا الواقع و التحديات، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، المنعقد يومي 29- 30 ماي 2005.

19- عبد الباسط عبد الله عثمان، اللاجئين و الأبعاد الإنسانية في النزاع الإثيوبي - الإريتري، في. وليد عبد الحي، إفريقيا في عصر التحولات العالمية، ورقة مقدمة

إلى أعمال المؤتمر الأول للباحثين الشباب في العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، عمان، المنعقد بتاريخ 17-18 ماي 2001.

20- **عبد الكريم عبدلاني**، المغرب العربي من التجزئة إلى الاتحاد، في. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، المنعقد يومي 16-17 أبريل 2005.

21- **عزة عبد المحسن خليل**، المجتمع المدني في إفريقيا و آفاق التكامل بين الشعوب الإفريقية، في. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة، المنعقد يومي 16-17 أبريل 2005.

22- **علاي حكيم**، طبيعة السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، من 24-25 نوفمبر 2013.

23- **علي عيسى محمد العدوان**، نزاعات الحدود و المحددات التاريخية "إفريقيا دراسة حالة"، في. وليد عبد الحي، إفريقيا في عصر التحولات العالمية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول للباحثين في الشؤون السياسية، معهد بيت الحكمة، منشورات جامعة آل البيت، عمان، المنعقد يومي 17-18 ماي 2002.

24- **فرج عبد الفتاح فرج**، التكامل الإقليمي في شمال إفريقيا و متطلبات التنمية البشرية في ظلّ العولمة، في. محمد عاشور، التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا الواقع و التحديات، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، المنعقد يومي 29-30 ماي 2005.

25- **مانع جمال عبد الناصر**، الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية، ورقة مقدمة إلى أعمال الملتقى الدولي الرابع حول "الاتحاد الإفريقي، واقع و آفاق"، المنعقد بجامعة عنابة يومي 09-10 ماي 2007 ، دون ذكر الصفحات.

26- **محمد بوسلطان**، بعض المشاكل القانونية المتعلقة بالحدود، محاضرة أقيمت في إطار الملتقى الوطني الذي نظمه معهد العلوم القانونية و الإدارية بجامعة عنابة في أبريل 1988 حول موضوع "منازعات الحدود في إفريقيا و العالم العربي في ضوء القانون الدولي المعاصر"، منشورة في مجلة العلوم القانونية، جامعة عنابة، العدد 6، 1991.

27- **محمد عاشور**، التكامل الإقليمي في إفريقيا: خبرة الماضي و رؤى الحاضر و آفاق المستقبل، التكامل الإقليمي في إفريقيا - رؤى و آفاق - ، بحث مقدم إلى أعمال المؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، المنعقد بتاريخ 16-17 أبريل 2005.

28- **محمد محمد النبا**، سبل زيادة جاذبية الدول الإفريقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، في. محمد عاشور، التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا الواقع و التحديات، ورقة مقدمة إلى أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، المنعقد يومي 29-30 ماي 2005.

29- **محمود أبو العينين**، الاتحاد الإفريقي و إمكانيات إحلال السلام و الأمن في القارة الإفريقية، في. محمود أبو العينين، الاتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية، بحوث و مناقشات قدمت إلى المؤتمر الدولي الذي نظمه مركز البحوث الإفريقية بجامعة القاهرة يوم 11-06-2001.

30- **محمود أبو العينين**، مجلس السلم و الأمن و دوره في الوقاية من النزاعات و الصراعات الإفريقية، ورقة مقدمة إلى أعمال الملتقى الدولي الرابع حول الاتحاد

الإفريقي "واقع و آفاق"، المنعقد بكلية الحقوق، جامعة عنابة يومي 09-10 ماي 2007، دون ذكر الصفحات.

31- **مرسلي عبد الحق**، الجهود القانونية الجزائرية لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، المنعقد يومي 24-25 نوفمبر 2013.

32- مؤتمر البرلمانين الأفارقة المنعقد في مدينة برازافيل تحت عنوان "الصحة أساس للتنمية في إفريقيا"، إفريقيا و النقابات النووية الخطرة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية المنعقد بالقاهرة، يومي 27-28 ماي 2001.

خامسا: النصوص القانونية:

أ- الدستور:

1- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المعدل و المتمم بموجب القانون رقم 02-03 المؤرخ في 27 محرم عام 1423 الموافق لـ 10 أبريل سنة 2002 المتضمن التعديل الدستوري و القانون رقم 19-08 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008.

ب- الإتفاقيات الدولية:

- 1- ميثاق الأمم المتحدة.
- 2- إتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.
- 3- إتفاقية حقوق الطفل.
- 4- إتفاقية جنيف لعام 1949 و البروتوكولين الإضافيين.

ت- الإتفاقيات الإقليمية:

- 1- ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.
- 2- ميثاق الإتحاد الإفريقي.

3- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان.

4- اتفاقية النيباد .

ث- النصوص التشريعية:

1- أمر رقم 99- 08 المؤرخ في 13 يوليو 1999 المتضمنة قانون الوئام المدني.

2- أمر رقم 06 – 01 المؤرخ في 27- 02- 2006 المتضمن قانون المصالحة الوطنية.

3- أمر 95- 11 المؤرخ في 25 فيفري 1995 التضمن قانون العقوبات الجزائري (ج ر 11 بتاريخ 01 – 03- 1995) .

سادسا: التقارير و الوثائق الرسمية:

1- السيد فليفل، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثاني، جامعة القاهرة، 2002- 2003.

2- عبد الفتاح زياني، دراسة مقتضية حول دول القرن الإفريقي، المديرية العامة لإفريقيا، وزارة الشؤون الخارجية، وثيقة رقم 01 / 316، الصادرة بتاريخ 2001- 08- 06.

3- محمود أبو العينين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار الأول، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، القاهرة، 2001- 2002.

4- حسن أبو طالب، إريتريا و إثيوبيا إخفاق دولي و معارضة متزايدة، التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2001- 2002.

5- يوسف خميس أبورفاس، التقرير الإستراتيجي الإفريقي الأول، مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2013- 2014.

6- **نادية عبد الفتاح**، الأزمة السياسية في مالي، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، الإصدار الثاني، جامعة القاهرة، 2011-2012.

7- **سمر الباجوري**، التكتلات الإقتصادية في إفريقيا، في، د. محمود أبو العينين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار السابع، مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، 2010-2011.

8- **عراقي عبد العزيز الشربيني**، المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)، مقدمة تعريفية، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ماي 2002.

9- **عبد المجيد عبد الرحيم الحاج**، قضايا التعليم في إفريقيا (المبادرات المؤثرة لتطوير التعليم في إفريقيا)، التقرير الإستراتيجي الإفريقي الأول، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم ، 2013-2014.

10- **النذير محمد التوم شاع الدين**، قضايا المياه و الأمن في إفريقيا، التقرير الإستراتيجي الإفريقي الأول، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2013-2014.

سابعاً: مراجع الأنترنت:

1- عبدلي بوغرارة، الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة، في الموقع:

<http://www.sidi-aissa.com/ar/?p=988a=18142>

2- استراتيجية العمل الدبلوماسي لقادة الثورة الجزائرية، في الموقع:

<http://www.algeriagate.info/2014/11blog-post10.html>

3- تأثير الجزائر و إسهامها في حركات التحرر الوطنية، في الموقع:

<http://www.onetd.edu.dz>

4- تحول و تطور إهتمامات حركة عدم الإنحياز بعد مؤتمر الجزائر لعام 1973 في الموقع:

<http://www.arefd.edu.dz/3ass/fichierspdf/322/histoire/Eve/F322-H12>

5- الوساطة، طرق التسوية السلمية للمنازعات الدولية في الموقع:
<http://www.f-law.net/law/threads/47619-2008> نوفمبر

6- مظاهر دعم الجزائر للقضية الفلسطينية في الموقع:
<http://www.onefd.edu.dz>

7- تصنيف النزاعات الدولية، في الموقع:
<http://www.f-law.net/law/threads/476192008> نوفمبر

8- وساطة الجزائر في مالي، ليبيا و مالي في صلب الدبلوماسية الجزائرية في الموقع:

<http://www.arabic-military.com/t101211p100-topic>

9- إتفاق السلام في مالي في الموقع:
<http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/3/2>

10- النيباد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الرابع، أبريل، 2013 ، في الموقع:

<http://www.sis.gov.eg/newvr/africa/4/نيباد.pdf>

11- دور القطاع الخاص في الموقع:
<http://www.tomohna.com/vb/showthread.php?t=11490>

12- السيد عبد الله مقلاتي مدير مخبر الثورة بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة في حديث لـ "نوميديا نيوز" في الموقع:

<http://www.numidianews.com/ar/article.17285.html>

13- مظاهر الدعم العربي للثورة الجزائرية، في الموقع:
<http://www.defense-arab.com>

14- نشاطات ممثلي الثورة في الخارج، في الموقع:
<http://www.algeriagate.info/2014/11/blog-post10.html>

15- احتدام النقاش بشأن تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الأمم المتحدة، في الموقع:

<http://www.abdenour-hadji.blogspot.com/2013/03/1955-2012.html>

- 16- د. عبد النور بن عنتر، تفعيل الإتحاد المغاربي في الموقع:
<http://www.aljazeera.net>
- 17- أهداف الإتحاد في الموقع:
<http://www.aljazeera.net>
- 18- الأمم المتحدة و إنهاء الإستعمار، في الموقع:
<http://www.un.org>
- 19- مهام لجنة الأربعة و العشرين الخاصة في الموقع:
<http://www.un.org>
- 20- مفهوم الحركة التحررية في الموقع:
<http://www.startimes.com/zt=1473320608-02-2009>
- 21- تأميم المحروقات في الجزائر في الموقع:
<http://www.ar.m.wikipedia.org>
- 22- دورة الإنتفاضة للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في 15 نوفمبر 1988
 (وثيقة إعلان الإستقلال) في الموقع:
<http://www.onefd.edu.dz>
- 23- مفهوم حركة عدم الإنحياز و ظروف و أسباب و النشأة ، المبادئ و الأهداف،
 في الموقع:
<http://www.onefd.edu.dz/3ass/fichierspdf/322/histoire/ev>
[e/f322-7712](http://www.onefd.edu.dz/3ass/fichierspdf/322/histoire/ev)
- 24- الحالة القانونية للصحراء الغربية في الموقع:
<http://www.ar.wikipedia.org/wiki>

II- المراجع باللغة الفرنسية:

I - Ouvrages :

- 1- **Abdelkader BOUSSELHAM**, la diplomatie Algérienne de la guerre d'indépendance 1954- 1962, édition DAHLAB, Alger ,2015.
- 2- **Abdelkader CHABANI**, la diplomatie Algérienne et le droit des peuples, Alger, 1989.
- 3- **Amine AIT CHALLAL** , la diplomatie Algérienne et l'occident de 1965 a 1991, annuaire de l'Afrique du Nord C .N.R ,édition 2000 – 2001.

- 4- Mohamed BEDJAOUI**, la révolution algérienne et le droit, édition de l'association internationale des juristes démocrates, 1961.
- 5- Catherine ROCHE – Aunélia POTOTNICOLE**, l'essentiel de droit international public du droit des relations internationales, gualino édition, Paris, 1999.
- 6- Roland MARCHE et christine MENIANT**, les chemins de la guerre et de la paix, édition Karthala.
- 7- Freddy TONDEUR**, Ethiopie frontière du risque, édition fernand nathan 1977.
- 8- Emmanuel DECAUX**, droit international public, 6^{ème} édition, dalloz, Paris, 2008.
- 9- Piere MARIE DU PUY – jean pierre QUENEUDEC**, Ethiopie / Erythrée développement de conflit armé revue générale de droit international public a PEDONE, Paris, tome 104/2000.

II - Thèses

- 1 - Elie gertrude NKILIDZINIMI**, la pratique polico-diplomatique au sein de l'O.U.A, in, les modes de règlement pacifique des conflits en Afrique, thèse pour le doctorat de l'Université de Paris 8 en droit international public, soutenue, 2009.
- 2- Gaston BALOSSA**, CORNE DE L'AFRIQUE : ZONE CONFLICTUELLE « un examen des origines du conflit Samalo- éthiopien et ses conséquences », Thèse pour le doctorat d'Université en science politique de Paris I, danthion- solrien Paris, octobre 1987.

III - Articles :

1- Kamel FILALI, le conflit – IRAK – IRAN, et le droit international, Revue algérienne des relations internationales , numéro 13, premier trimestre, Alger, 1989.

IV - Documents :

- 1- Document cm/2100 (LXX)**, concernant le rapport du secrétaire général sur les efforts de la délégation de haut niveau de l'OUA sur le différend entre l'Ethiopie et l'Erythrée,
- 2- Document AHG/220 (XXVI) annexe I**, concernant les propositions pour un accord cadre pour le règlement pacifique du différend entre l'Erythrée et l'Ethiopie.
- 3- Document non officiel, AHG/220 (XXVI) annexe IV.**
- 4- Document AALTG/220(XXXVI) annexe II**, concernant les Modalités de mise en œuvre de l'accord-cadre de l'OUA sur le règlement du différend entre l'Ethiopie et l'Erythrée.
- 5- Document AHO / 200 XXXVI**, concernant le rapport du secrétaire générale mules efforts de l'OUA, conflit entre l'Ethiopie et l'Erythrée, organisation de l'unité africaine, 10-12 juillet 2000 Lomé (Togo).
- 6- Document AHG/220 (XXXVI) annexe V**, concernant la communiqué de la présidence en exercice de l'OUA au sujet des discussions indirectes entre l'Ethiopie et l'Erythrée tenues a Alger, Alger, le 5 mai 2000.
- 7- Document AHG/220 (XXXVI) Annexe VI**, concernant la communiqué de l'OUA sur le conflit entre l'Ethiopie et l'Erythrée, Alger ET adis Abéba, 24 mai 2000.
- 8- Document AHG/220 (XXXVI)**, Annexe VII, concernant la communiqué de la présidence en exercice de l'OUA

au sujet du conflit entre l’Ethiopie et l’Erythrée, , Alger, 26 mai 2000.

- 9- Document AHG/ 220 (XXXVI) Annexe VIII**, concernant l’Accord de cessation des hostilités entre le gouvernement de la république fédérale démocratique d’Ethiopie et la gouvernement de l’Etat d’Erythrée..
- 10- Document** de la direction de l’union du ministère des affaires – étrangères, conflit Ethiopie- Erythrée, cadre juridique du règlement du différent – phase opérationnelle de mise en ouvre de l’accord d’Alger.
- 11- Document AHG/220 (XXVI) annexe IV**, concernant l’organisation de l’unité africaine, ministère de affaire étrangère, le conflit Ethiopie-Erythrée, cadre juridique règlement de défirent.
- 12- document S/PRST/2000/34, 211104(F)** de l’organisation de l’unité africaine, n.d.i. projet de déclarations de président sur l’Erythrée et l’Ethiopie

V - Sites internet :

- 1- Ahmed OUYAHIA** IL A été notamment médiateur au nom du président de l’OUA dans le Règlement de conflit Ethiopie – Erythrée 1999 – 2000, www.fr.wikipechia.org*
- 2- sur les négociations indirecte qui tenu a Alger :** sylienerment, Ethiopie en – Erythrée diplomatie algérienne, article public le 30-05-2000 nulle nit www.rei.fr
- 3- Conflit érythrine-Ethiopie opus 1-07-1999 rapport d’activité 1998 :** <http://www.ICRC.ORG>

الفهرس

5	مقدمة
14	الباب الأول: أهمية التنظيم القانوني للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية
15	الفصل الأول: مضامين الدبلوماسية الجزائرية و مبادئها في عالم متغير
15	المبحث الأول: مضامين الدبلوماسية الجزائرية
16	المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية أثناء ثورة التحرير
17	الفرع الأول: الهيئات الدبلوماسية المباشرة
17	أولا: المفاهيم المختلفة للدبلوماسية
17	1- تعريف الدبلوماسية
19	2- مقومات الدبلوماسية و خصائصها في القرن العشرين
21	3- المبادئ العامة للدبلوماسية المعاصرة
23	ثانيا: نشاط الطلبة الجزائريين
24	I - تأسيس الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين
28	II - الإضراب العام للطلبة المسلمين الجزائريين
30	الفرع الثاني: التفاوض الدبلوماسي الجزائري في إيفيان
30	أولا: قضية الجزائر في المؤتمرات الدولية
32	I - على المستوى الإفريقي و الآسيوي
32	1- المؤتمر الآسيوي و الإفريقي الأول
33	2- المؤتمر الآسيوي الإفريقي الثاني
34	II - على مستوى الوطن العربي
35	III - على المستوى الدولي في الأمم المتحدة
38	ثانيا: مراحل تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة
38	1- الدورة العاشرة "سبتمبر، نوفمبر 1955"
39	2- الدورة الحادية عشر "جانفي، فيفري 1956"
41	3- الدورة الثانية عشر "13 ديسمبر 1957"
43	4- الدورة الثالثة عشر "09 ديسمبر 1958"
44	5- الدورة الرابعة عشر "سبتمبر - ديسمبر 1959"
45	6- الدورة الخامسة عشر "ديسمبر 1960"
46	7- الدورة السادسة عشر "نوفمبر - ديسمبر 1961"
48	المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية بعد الإستقلال
48	الفرع الأول: إنجازات الدبلوماسية الجزائرية
55	الفرع الثاني: أساليب التعامل و حركات التحرر الوطني

55	أولاً: مفهوم حركات التحرر الوطنية
55	1- تعريفها
56	2- عناصر حركات التحرر الوطني
56	3- المركز القانوني لحركات التحرر الوطني
57	4- ظهور حركات التحرر الوطني
57	أ- الأسباب الداخلية
57	ب - الأسباب الخارجية
58	5- خصائص حركات التحرر الوطني
58	6- طبيعة حركات التحرر الوطني
58	7- نتائج الإعراف بحركات التحرر الوطني
60	ثانياً: ميادين التعامل مع حركات التحرر الوطني
60	I - على المستوى السياسي
61	1- الجزائر و القضية الفلسطينية
68	2- الجزائر و قضية الصحراء الغربية
73	II - على المستوى الإقتصادي
74	III- على المستوى الثقافي
75	المبحث الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية و القانون الدولي
75	المطلب الأول: التمسك بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية
76	الفرع الأول: نشأة مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية
76	أولاً: مفهوم مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية
78	ثانياً: التطور التاريخي لمبدأ تسوية النزاعات بالوسائل السلمية
78	1- مبدأ تسوية النزاعات في العصور القديمة
79	2- مبدأ تسوية النزاعات في الشريعة الإسلامية
82	3- مبدأ التسوية السلمية في عهد عصبة الأمم
82	أ- معاهدة لوكارنو لعام 1925
82	ب-ميثاق باريس لعام1928أوما يعرف بميثاق برياند كيلوج - Briand- kellog
83	4- مبدأ التسوية السلمية في ظل الأمم المتحدة
87	ثالثاً: مواقف الدبلوماسية الجزائرية تجاه المبدأ
89	الفرع الثاني : طرق التسوية السلمية للنزاعات
89	أولاً: الطرق الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية
90	1- المفاوضات
93	2- المساعي الحميدة و الوساطة
95	3- التحقيق

96	4- التوفيق
97	ثانيا: الطرق السياسية
97	1- عصبة الأمم كوسيلة لحل النزاعات الدولية
97	2- منظمة الأمم المتحدة كوسيلة لحل النزاع
99	ثالثا: الطرق القضائية
99	1- التحكيم
100	2- القضاء الدولي
101	الفرع الثالث: منظمة الوحدة الإفريقية و التسوية السلمية للنزاعات
105	النزاع المغربي – الجزائري كنموذج للتسوية السلمية في إطار المنظمة
108	المطلب الثاني: إعمال الدبلوماسية الجزائرية لمبدأ التسوية السلمية
110	الفرع الأول: الوساطة الجزائرية في حل مشكل الرهائن الأمريكيين المحتجزين في السفارة الأمريكية بطهران 1979
113	الفرع الثاني: التفاوض الجزائري لحل النزاع الحدودي بين إيران و العراق
114	أولا: الأساس التاريخي للنزاع العراقي – الإيراني
116	ثانيا: دوافع التدخل الجزائري في الحرب الإيرانية العراقية
120	الفصل الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الإثيوبي -الإريتري
121	المبحث الأول: النزاع الإثيوبي - الإريتري و جهود التسوية
122	المطلب الأول : طبيعة النزاع الإثيوبي – الإريتري
122	الفرع الأول: محددات النزاع الإثيوبي – الإريتري
123	أولا: الخصائص السياسية و الجغرافية لدول القرن الإفريقي
124	1- دولة إثيوبيا
125	2- دولة إريتريا
128	ثانيا: الخلفية التاريخية للنزاع
128	1- طبيعة تشكيل الحدود السياسية
130	2- عوامل إثارة الصراع
130	أ- عامل الهوية و القومية و الإثنية
132	ب- عامل الخريطة الجغرافية للحدود
134	ثالثا: محددات النزاع
134	1- المحددات الداخلية
135	2- المحددات الخارجية
137	3- المحددات الاقتصادية
139	4- المحددات السياسية

140	5- المحددات الإستراتيجية
145	الفرع الثاني: تداعيات النزاع
146	أولاً: تطور النزاع
148	ثانياً: مراحل المواجهات العسكرية
149	1- المرحلة الأولى من النزاع المسلح
150	2- المرحلة الثانية من النزاع المسلح
151	3- المرحلة الثالثة من النزاع
152	ثالثاً: انعكاسات و آثار الصراع
152	1- بالنسبة لطرفي النزاع
154	2- بالنسبة للأطراف غير المباشرة
156	رابعاً: نتائج الحرب الإثيوبية – الإريتيرية
156	1- بالنسبة لإريتريا
157	2- بالنسبة لإثيوبيا
159	المطلب الثاني: جهود الوساطة الدولية و الإقليمية
160	الفرع الأول: الإستقطابات الدولية و الأممية
161	أولاً: الجهود الأمريكية – الراوندية
164	ثانياً: جهود الأمم المتحدة
165	ثالثاً: جهود منظمة الوحدة الإفريقية
166	1- دعم القدرات الإفريقية في مجال تسوية الصراعات و حفظ السلم
166	2- تشكيل قوة إفريقية لحفظ السلم الإقليمي:
169	الفرع الثاني : طبيعة الدور الجزائري في حروب القرن الإفريقي
170	أولاً: معاينة الجزائر للواقع الإثيوبي- الإريتيري
171	ثانياً: خلفيات انعقاد القمة الـ 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر
176	المبحث الثاني: أداء الوساطة الجزائرية - الإفريقية
177	المطلب الأول: الترتيبات التقنية لإتفاق وقف إطلاق النار
178	الفرع الأول : البداية الصعبة للوساطة
179	أولاً: استعراض الأعمال التحضيرية و مباحثات الجزائر
183	ثانياً: بداية المفاوضات غير المباشرة (التعثر و الإستئناف).
192	الفرع الثاني: مضمون إتفاق وقف إطلاق النار و أبعاده
193	أولاً: مضمون الإتفاق
197	ثانياً: أبعاد اتفاق وقف إطلاق النار و المعارك
201	ثالثاً: تقييم إتفاق وقف إطلاق النار
201	1- إيجابيات الإتفاق
202	2- عقبات تنفيذ الإتفاق

203	المطلب الثاني: فعالية الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع
204	الفرع الأول: أهمية محادثات الجزائر في التوصل إلى إتفاق السلام
204	أولاً: المراحل الميدانية لتنفيذ الإتفاق
208	ثانياً: الأبعاد الإنسانية في النزاع
208	1- العمل الإنساني المطلوب
209	2- دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر
213	ثالثاً: إستئناف المحادثات غير المباشرة
213	1- الشخصيات التي قادت المحادثات
214	2- عودة المحادثات في الجزائر
216	الفرع الثاني: القيمة القانونية لإتفاق السلام
217	أولاً: تحليل بنود الإتفاق
223	ثانياً: أبعاد إتفاق السلام بالنسبة للجزائر
224	ثالثاً : تقييم إتفاق السلام في تدخلات الطرفين المتنازعين
224	1- تدخل طرفي النزاع
224	2- تدخلات الشركاء
226	الباب الثاني: الدور التكاملي كأولوية لممارسات الدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا
227	الفصل الأول: التكامل الإفريقي كآلية لإستتباب الأمن
229	المبحث الأول: مدى فعالية مجلس السلم و الأمن الإفريقي كإطار للأمن الجماعي
230	المطلب الأول: النظام القانوني لمجلس السلم و الأمن الإفريقي
231	الفرع الأول: قراءة لأهم مواد بروتوكول المجلس (المبادئ، الأهداف)
231	أولاً: الهيكل التنظيمي للمجلس
233	ثانياً: أهداف المجلس و مبادئه
233	1- أهداف المجلس
234	2- مبادئ مجلس السلم و الأمن
235	ثالثاً: مهام المجلس و سلطاته
235	1- مهام المجلس
235	2- سلطات المجلس
237	رابعا: التوافق بين الآليات الأمنية الإقليمية و المفوضة
239	الفرع الثاني: آليات مجلس السلم و الأمن الإفريقي
240	أولاً: هيئات منظومة مجلس السلم و الأمن الإفريقي
240	1- هيئة الحكماء
241	2- النظام القاري للإنذار المبكر

242	3- القوة الإفريقية الجاهزة
243	4- صندوق السلم
244	ثانيا: فاعلية الدور الجزائري في منظومة السلم و الأمن الإفريقي
245	المطلب الثاني: دور الجزائر في تسوية الصراعات الداخلية الإفريقية
246	الفرع الأول: طبيعة التدخلات الأجنبية في إفريقيا
247	أولا: مفهوم التدخل الدولي الإنساني
248	ثانيا: محفزات التدخل الأجنبي في الدول الإفريقية
249	ثالثا: جوانب التدخل الفرنسي في مالي
250	رابعا: أهداف التدخل الفرنسي في مالي
252	1- المصالح الإقتصادية
252	2- المصالح السياسية:
253	3- المصالح الأمنية – الإستراتيجية
254	خامسا: مقاييس العملية الفرنسية في مالي
256	سادسا: موقف الدول الإفريقية من التدخل الخارجي في صراعاتها الداخلية
258	الفرع الثاني: جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الطوارقي-المالي
258	أولا: المقاربة الجزائرية السلمية لحل الأزمة في مالي
261	ثانيا: الوساطة الجزائرية لحل النزاع الطوارقي – المالي
261	1- التحديات الأمنية لأزمة الطوارق
262	2- إدارة الجزائر للمفاوضات لتسوية النزاع الطوارقي- المالي
266	ثالثا: هندسة الدبلوماسية الجزائرية للأزمة الأزوادية الراهنة (2012-2015)
271	المبحث الثاني: الجهود القانونية الجزائرية لمكافحة الإرهاب
272	المطلب الثاني: آليات السياسة الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب
273	الفرع الأول: مستويات التعاون الجزائري في مكافحة الإرهاب
273	أولا: ماهية و تفسير الإرهاب في إفريقيا
273	1- مشكلة تعريف الإرهاب
275	2- الإجماع الإفريقي لتعريف الإرهاب
277	ثانيا: اتفاقيات التعاون الدولي و الإقليمي
277	1- على المستوى الإفريقي
279	2- على المستوى العربي
280	3- على المستوى الدولي
282	4- على مستوى الحلف الأطلسي

283	الفرع الثاني: الإستراتيجية الجزائرية لمحاربة الإرهاب
284	أولاً: توظيف القدرات العسكرية
285	ثانياً: الآليات القانونية الوطنية التي اتخذتها الجزائر لمكافحة الإرهاب
292	المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل
293	الفرع الأول: الطبيعة الجيو – سياسية المعقدة للساحل الإفريقي
294	أولاً: توطئة نظرية لدول الساحل الإفريقي
294	1- تحديد مفهوم الساحل
299	2- بطاقة تقنية لدول الساحل الإفريقي
301	ثانياً: أسباب الإهتمام الأمني الجزائري بمنطقة الساحل
301	1- عامل الجوار الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي
303	2- فشل المنظومة الأمنية المتبعة لهذه الدول
304	ثالثاً: معايير الدبلوماسية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات في منطقة الساحل
307	الفرع الثاني: دور الجزائر في مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل و الصحراء
308	أولاً: تحديد المقاربة الأمنية الجزائرية مع دول الجوار الإقليمي
316	ثانياً: دوائر التعاون الجزائري في مكافحة الإرهاب
316	1- التعاون الجزائري مع دول الجوار
324	2- محاولة التعاون مع المجتمعات المحلية كالطوارق لمكافحة الإرهاب
324	الفرع الثالث : معوقات الجهود الجزائرية لمكافحة الإرهاب في المنطقة
325	1- تداعيات الربيع العربي على الجهود الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل
328	2- مشكلة الثقة بين الجزائر و دول الساحل
328	3- التنافس الدولي على المنطقة
329	4- رفض مشاركة الجيش الجزائري في الحرب ضد الإرهاب خارج الحدود الوطنية
329	5- رخوة الدولة في منطقة الساحل و الصحراء
330	6- انتشار الجريمة المنظمة و سياسة دفع الفدية للإرهابيين
330	7- الطبيعة الجغرافية لمنطقة الساحل و الصحراء
331	الفصل الثاني: البعد التكاملي في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"
333	المبحث الأول: الجزائر و مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

	(النيباد)
335	المطلب الأول : مفهوم النيباد و آلياتها لتحقيق التنمية
336	الفرع الأول : نشأة نيباد و مضمونها
336	أولا: نشأة مبادرة "الشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية"
339	ثانيا: مضمون نيباد
342	الفرع الثاني: برنامج عمل النيباد و هياكلها
343	أولا: أهداف النيباد
351	ثانيا: اجراءات تنفيذ أهداف النيباد
352	ثالثا: هياكل النيباد
354	المطلب الثاني: آلية النيباد لتحقيق التنمية
355	الفرع الأول: ماهية الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء
355	أولا: مفهوم الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء
355	1- نشأة الآلية
358	2- أهداف الآلية
359	ثانيا: الهيكل المؤسسي للآلية
360	ثالثا: أنواع المراجعة و مراحلها
360	1- أنواع المراجعة
362	2- مراحل و إجراءات المراجعة و دور الدولة
365	رابعا: الأساس المنهجي للآلية
369	الفرع الثاني: تطبيق الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء في الدول الإفريقية (الجزائر)
369	أولا: بدء الآلية لمهامها و اجتماعاتها و قراراتها
371	الموضوع الأول : استعراض مسار عمل الآلية(البند الرابع من جدول الأعمال)
372	الموضوع الثاني: تمويل أنشطة الآلية: (البند الخامس في جدول الأعمال)
372	الموضوع الثالث:الخبرات المكتسبة من بدء عملية المراجعة(البند السادس في جدول الأعمال)
372	ثانيا: إنشاء الأجهزة الوطنية للآلية و استقبال بعثة الدعم الدولية (الجزائر نموذجا)
372	1- إنشاء الجزائر للأجهزة الوطنية للآلية
373	2- استقبال الجزائر لبعثة الدعم الدولية و الأنشطة المرافقة
375	ثالثا: بعثة مراجعة الدولة و التقييم بين النظراء

375	1- بعثة مراجعة الدولة للجزائر
377	2- التقييم بين النظراء الخاص بالجزائر
378	رابعاً: نتائج مراجعة الدولة في مجال حوكمة الشريكات في الجزائر
381	المبحث الثاني: مبادرة النيباد و المجتمع الدولي (الدعم – التحديات)
382	المطلب الأول: الدعم الدولي للنيباد
383	الفرع الأول: المنظمات الدولية و الإقليمية و مبادرة نيباد
384	أولاً: الدعم الأممي لإفريقيا و مبادرة النيباد
386	ثانياً: الاتحاد الأوروبي و مبادرة النيباد
390	الفرع الثاني: خطة عمل مجموعة الثمانية لإفريقيا و مبادرة النيباد
390	أولاً: خلفية تاريخية لمجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى
391	ثانياً: قمة جنوه للدول الثماني الصناعية الكبرى (من 20- 22 يوليو 2001)
394	ثالثاً: قمة باريس و مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (8 فيفري 2002)
400	الفرع الثالث : مبادرة النيباد و دعم المؤسسات و المجموعات الدولية
401	أولاً: دعم البنك الدولي لمبادرة النيباد
406	ثانياً: مجموعة العشرين و مبادرة النيباد
407	المطلب الثاني: النيباد على الصعيد الإفريقي
408	الفرع الأول: المبادرة و التنسيق مع الاتحاد الإفريقي
408	أولاً: قمة الجزائر و علاقة المبادرة بالاتحاد الإفريقي
411	ثانياً: تحديات النيباد
420	الفرع الثاني: تقييم المبادرة
421	أولاً: ردود الفعل تجاه المبادرة
433	ثانياً: النيباد/ مدى التقدم في التحول و التطبيق
441	ثالثاً: النيباد أحد أهم الرهانات للدبلوماسية الجزائرية
446	خاتمة
457	ملاحق
466	قائمة المراجع باللغة العربية
514	قائمة المراجع باللغة الفرنسية

شهدت القارة الإفريقية منذ بداية التسعينيات تنامي مشاكل أمنية جديدة كظاهرة الإرهاب، و التدخلات العسكرية الأجنبية تحت دعاوى مكافحة الظاهرة و التدخل الإنساني، و تطورت نزاعات حدودية أخرى في دول القرن الإفريقي و صراعات داخلية قديمة كحركات الطوارق في مالي و النيجر، كما أنشئت منظمات إقليمية جديدة كاتحاد المغرب العربي و تطورت منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي من أجل تحقيق المزيد من الوحدة الإفريقية و التنمية الاقتصادية و تعزيز المكانة الدولية لإفريقيا في ظل العولمة و التهديدات الأمنية المتفاقمة.

و بناء على ما تمثله هذه المشاكل الأمنية من تهديد مباشر للجزائر و للأمن و السلم الإفريقيين، و اتخاذ الجزائر الحرب على الإرهاب الدولي في إفريقيا من محاور سياستها الإفريقية و وسيلة إعادة دورها في إفريقيا منذ قمة منظمة الوحدة الإفريقية الـ 35 بالجزائر عام 1999 ، كما تجلّى الإهتمام الجزائري بالتكامل الإقليمي مجددا في تلك القمة في إطار مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) مما يعبر عن أن المسألة الأمنية و المقاربة التنموية و تفعيل التكامل بينهما من أولويات الدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا كون دعائمي الأمن و التنمية ثنائية متلازمة يصعب تحقيق أحدهما دون توافر الأخرى، فاستتباب الأمن في مجتمع من المجتمعات يهيء البيئة الحاضنة للتنمية و إذا ما تحققت التنمية في المجتمع كان ذلك أدعى لاستتباب الأمن فيه.

Le continent africain a connu depuis le début des années 90 de nouveaux problèmes sécuritaires y compris le phénomène du terrorisme, ainsi que les interventions militaires étrangères et les interventions humanitaires en vue de lutter contre ce phénomène. En parallèle, d'autres litiges frontalières dans la Corne de l'Afrique ainsi de vieux conflits internes tels que les touaregs qui sont apparues au Mali et au Niger. Ce développement se coïncidait avec l'établissement de nouvelles organisations régionales comme l'Union du Maghreb arabe et l'Organisation de l'unité africaine (OUA), transformée ensuite, en Union africaine afin de parvenir à une plus grande unité africaine et le développement économique et le renforcement de la position internationale de l'Afrique sous l'égide de la mondialisation et les menaces croissantes de sécurité.

En fonction de ce que ces problèmes de sécurité représentent d'une menace directe pour l'Algérie et la sécurité et la paix des Africains, plusieurs axes permettent à l'Algérie de s'engager à lutter contre le terrorisme international. Ce rôle est défini depuis en 1999 à l'occasion du 35^{ème} sommet de l'Organisation de l'unité africaine en Algérie. Ce sommet a démontré aussi l'intérêt de notre pays en matière d'intégration régionale dans le cadre du nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD), ce qui montre que la question de la sécurité et de l'approche du développement et l'activation de l'intégration deviennent une priorité diplomatique de l'Algérie vis-à-vis l'Afrique, car les piliers du développement de la sécurité sont complémentaires et qu'il est difficile à réaliser l'un sans la réalisation de l'autre. Du fait que l'établissement de la sécurité dans une communauté donnée prépare l'environnement idéale du développement, et si le développement de la société est atteint que l'on prétendait établir la sécurité en elle.